



T.C.

Dicle Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü
Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı

Doktora Tezi

**MUHAMMED B. HÜSEYİN EL-
BERKAL'Î VE HÂŞİYETU'L-BERKAL'Î
ALA'L-KÂFİYE ADLI
ESERİNİN TAHKİKİ VE TAHLİLİ**

Refaa MALLAHI

13932323

Danışman

Prof. Dr. Mehmet Edip ÇAĞMAR

Diyarbakır 2018



الجمهورية التركية
جامعة دجلة معهد العلوم الاجتماعية
فرع اللغة العربية وبلاغتها

محمد بن حسين البرقلعي وحاشيته على الكافية تحقيقا ودراسة

إعداد

رفعة ملا يحيى

المشرف الرئيسي
الاستاذ الدكتور محمد أديب تشاغمار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه
في تخصص اللغة العربية وبلاغتها

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة دجلة

دياربكر - تركيا

2018

TAAHHÜTNAME

SOSYAL BİLİMLERİ ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Dicle Üniversitesi Lisansüstü Eğitim-Öğretim ve Sınav Yönetmeliğine göre hazırlamış olduğum “Muhammed b. Hüseyin el-Berkal‘î ve Hâşiyetu’l-Berkal‘î Ala’l-Kâfiye Adlı Eserinin Tahkiki ve Tahlili” adlı tezin/projenin tamamen kendi çalışmam olduğunu ve her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve tez yazım kılavuzuna uygun olarak hazırladığımı taahhüt eder, tezimin/projemin kağıt ve elektronik kopyalarının Dicle Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü arşivlerinde aşağıda belirttiğim koşullarda saklanmasına izin verdiğimi onaylarım. Lisansüstü Eğitim-Öğretim yönetmeliğinin ilgili maddeleri uyarınca gereğinin yapılmasını arz ederim.

- ☐ Tezimin/Projemin tamamı her yerden erişime açılabilir.
- ☐ Tezim/Projemin sadece Dicle Üniversitesi yerleşkelerinden erişime açılabilir.
- ☐ Tezimin/Projemin ... yıl süreyle erişime açılmasını istemiyorum. Bu sürenin sonunda uzatma için başvuruda bulunmadığım takdirde, tezimin/projemin tamamı her yerden erişime açılabilir.

29/11/2018

Refaa MALLAHI

KABUL VE ONAY

Refaa MALLAHI tarafından hazırlanan *Muhammed b. Hüseyin el-Berkal'î ve Hâşiyetu'l-Berkal'î Ala'l-Kâfiye Adlı Eserinin Tahkiki ve Tahlili* adındaki çalışma, 09.11.2018 tarihinde yapılan savunma sınavı sonucunda jürimiz tarafından Temel İslam Bilimleri Anabilim **DOKTORA TEZİ** olarak oybirliği ile kabul edilmiştir.

[İ m z a]

Doç. Dr. Mustafa AGAH (KIRKIZ) (Başkan)

Prof. Dr. M. Edip ÇAĞMAR

Doç. Dr. Yahya SUZAN

Doç. Dr. Mehmet Cevat ERGİN

Dr. Öğr. Üyesi Ahmet TEKİN

إهداء

إلى والديَّ اللّذين ربّاني صغيرة اللهم ارزقهما جزاء إحسانهما الفردوس الأعلى.
وإلى رفيق دربي والد ابنتي الذي كان معي بكل خطوة في رفع معنوياتي ويدفعني إلى الأمام لإنجاز
هذا العمل المبارك.

وإلى العلماء العاملين والأستاذة الكرام والطلاب المجتهدين.
إليهم جميعاً أهدي عملي هذا مع عظيم الإكبار والإجلال.



كلمة شكر

أتقدم ببالغ شكري وجميل عرفاني:

لله تعالى الذي أكرمني بإتمام هذه الرسالة، وأوزعني على أن أشكر نعمته التي أنعم بها عليّ قوله

تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾. [إبراهيم، 14/ 7]

وذكر في سنن أبي داود قول رسول الله صل الله عليه وسلم: ⁽¹⁾ ((مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ)).

ولهذا أولاً أشكر أستاذي الكريم، بروفيسور ، الأستاذ محمد أديب تشاغمار -حفظه الله- الذي تكرّم بقبول الإشراف على رسالتي هذه، وعلى ما قدّم لي من توجيهات وملاحظات قيّمة وتصويبات. وشكري للأساتذة الكرام أحمد تكين ويوسف بالوكن وطاهر خان آیدن وسلمان ملا يحيى شقيقي، ولجنة التحكيم.

وجميع الإخوة والأخوات الكرام الذين قدموا لي الملاحظات والنصائح والتوجيهات القيّمة لإتمام هذه الرسالة.

(¹) (سنن أبي داود: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(275هـ)، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط2/147هـ-2007م، كتاب الأدب: باب في شكر المعروف، رقم:4811/ص872).

المحتويات

إهداء.....	١
كلمة شكر.....	ج
فهرس المحتويات.....	ج
الملخص.....	ط
المقدمة:.....	1
التمهيد.....	4
المبحث الأول:.....	5
المطلب الأول: الحياة الاجتماعية والعلمية في عصر المحشي.....	5
المطلب الثاني: الحياة السياسية.....	8
المبحث الثاني: تدريس اللغة العربية في المنطقة الشرقية وما يجاورها.....	13
المطلب الأول: البحث عن التدريس في المنطقة الشرقية وما يجاورها.....	16
المطلب الثالث: بعض الأعلام المشهورة الدّراسة في المنطقة الشرقية وما يجاورها:.....	26
الفصل الأول:.....	38
المبحث الأول: المتون، والشروح والحواشي في علم النحو.....	39
المبحث الثاني: نموذجان للمتون والشروح.....	47
المطلب الأول: ابن الحاجب وكتابه الكافية.....	47
المطلب الثاني: الهندي وشرحه على الكافية.....	55
الفصل الثاني:.....	59
البرقلعي وحاشيته على الهندي.....	59

المبحث الأول: حياة البرقلي وأثاره.....	60
المطلب الأول: اسمه, وكنيته, ولقبه, ونسبته.	60
المطلب الثاني: ولادته ونشأته وطلبه للعلم.	61
المطلب الثالث: تلاميذه.....	62
المطلب الخامس: مؤلفاته.	64
المبحث الثاني: حاشية البرقلي.....	66
المطلب الأول: التعريف بحاشية البرقلي.....	66
المطلب الثاني: اسم الحاشية ونسبتها إلى المؤلف.....	66
المطلب الثالث: سبب تأليفها.....	67
المطلب الرابع: تاريخ تأليفها.....	67
المطلب الخامس: محتواها.....	68
المطلب السادس: مصادره.	72
المطلب السابع: المصطلحات.....	79
المطلب الثامن: الاستشهاد.....	83
المطلب التاسع: التعليق.....	93
المطلب العاشر: منهجه.....	100
المطلب الحادي عشر: موقف البرقلي من النحاة.....	105
المبحث الثالث:.....	110
تحقيق حاشية البرقلي على الهندي والنص المحقق.....	110
المطلب الأول: التعريف بتحقيق حاشية البرقلي على الهندي.....	110

المطلب الثاني: وصف النسخ المخطوطة.....	110
المطلب الثالث: النسخة المعتمدة عليها في التحقيق.....	112
المطلب الرابع: المنهج المتبع في تحقيق المخطوطة.....	112
المطلب الخامس: صور المخطوطة.....	115
الفصل الثالث: النص المحقق.....	116
[اللام للجنس]:.....	116
[الكلمة]:.....	119
[الكلم]:.....	121
[الضمير المنفصل]:.....	123
[معاني الحروف]:.....	125
[المهملات]:.....	126
[الإضافة]:.....	141
[الموصول والصلة]:.....	152
[الاسم المركب]:.....	166
[المشاكلة]:.....	171
[الأسماء الستة]:.....	182
[الممنوع من الصرف]:.....	197
[الجملة معترضة]:.....	202
[الترخيم]:.....	208
[التصغير]:.....	209

210	[الظرف]:
235	[منسوب]:
240	[الوزن العروضي]:
241	[صيغة منتهى الجموع]:
248	[المبالغة]:
293	[الحال]:
304	[الفاعل]:
307	[المنسوب والمنسوب إليه]:
349	[تعدد الخبر]:
356	[باب المنصوبات]:
371	[أفعال القلوب]:
378	[المستغاث]:
382	[التوابع]:
397	[توابع المعرب في باب النداء]:
423	[أحرف النفي]:
424	[الجوازم]:
431	[المحذر والمحذر منه]:
467	[عطف البيان]:
469	[التمييز]:
477	[المستثنى]:

484	[البذل]:
497	[الأفعال الناقصة]:
510	[الاختصاص]:
517	الخاتمة
521	فهرس الآيات القرآنية
524	فهرس الأحاديث
525	فهرس الأبيات الشعرية
527	فهرس الأعلام:
529	فهرس الأماكن والبلدان
530	فهرس الأمثال والكلمات والعبارات النحوية
535	فهرس المصادر والمراجع
580	الملخص بلغة التركية
581	الملخص بلغة الانجليزية
582	منظر من قرية برقعة/بَرَقْل
583	خريطة تحدد موقع برقعة/بَرَقْل

ملخص

محمد بن حسين البرقلعي وحاشيته على الكافية تحقيقا ودراسة

إعداد

رفعة ملا يحيى

المشرف

بروفسور محمد أديب تشاغمار

يدور البحث حول الحاشية على شرح الهندي ومؤلفها الإمام البرقلعي-رحمه الله- الذي عاش في النصف الأول من القرن العاشر الهجري، فهذا العالم الجليل لم يتطرق إليه أصحاب كتب التراجم والطبقات فلم يعطوه حقه من الترجمة والبحث، ولذا أولا سعي إلى تسليط الضوء على هذا الكاتب ومؤلفاته ، وثانيا دُرس حاشيته على شرح الهندي الذي يوضح كافية ابن الحاجب دراسة وتحقيقا. وقد قُسم البحث إلى قسمين رئيسيين؛ القسم الأول خاص بالدراسة ويبدأ بتمهيد ذكر فيه البيئة العلمية والسياسية التي عاش فيها المحشي وتدرّس اللغة العربية في المنطقة الشرقية وما يجاورها بشكل عمومي ويُعدّ أيضا بعض الأعلام المشهورة الدّراسة فيهما والمؤلفات المشهورة في النحو من المتنون، والشروح والحواشي المهمة، ويذكر فيه ابن الحاجب وكتابه الكافية والهندي وشرحه على الكافية لعلاقة الحاشية بهما، ثم تُتحدث عن حياة البرقلعي وأثاره ونشأته وطلبه للعلم وفاته ومؤلفاته مع ذكر اسم الحاشية ونسبتها إلى المؤلف وسبب تأليفها وتاريخ تأليفها وجهود المحشي العلمية ومنهجه وموقفه من النحاة ويُقدم ما يحتويه هذه الحاشية من مصادر و مصطلحات مع بيان منهج المؤلف في الاستشهاد بالأدلة والتعليقات والمنهج المتبع في تحقيق المخطوطة وصور

المخطوطة. والقسم الثاني يتكون من النص المحقق وينتهي البحث بالخاتمة التي يذكر فيها أهم النتائج التي حصلنا عليها أثناء البحث.

الكلمات المفتاحية: البرقلي، حاشية البرقلي، النحو، ابن الحاجب، الكافية، الهندي، شرح الهندي.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد: فإن القرآن الكريم السبب الأهم لتوجه الناس إلى اللغة العربية، كان العلوم اللغوية في بداية هذا التوجه متحدة ولكن بعد زمن ظهر بعض العلوم مستقلاً وأول علم لغوي تميز أو تفرق عن الأخرى علم النحو. إن الإشتغال بعلم النحو أدى إلى ظهور متون نحوية ثم إلى شروح ثم إلى حواش هكذا تنوع التأليف النحوي ولتأليف كل مؤلف سبب خاص له.

وأما اختياري لهذا الموضوع فعند البحث والسؤال أثار دهشتي واستنثار شفقتي وغيرتي؛ إذ وقفت على عالم مُحقق مدقق، لا يقل عن أشهر النحاة تمكناً ورسوخاً قدم في مجال لغة العربية-تأليفاً - قد غُمِطَ حقّه، وأهمَلَ ذكره، فلم يحظ من جانب من أتوا بعده من المؤلفين والمعنيين بكتابة السير والتراجم إلا بأسطر قليلة لا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، بالرغم مما قدمه للغة والفقه، وما أسهم به في إثراء المكتبة العربية من مصنفات خطية ظلت حبيسة جدران وفي الكتب والمكتبات، ألا وهو الإمام محمد بن الحسين البرقْلَعي/ البرْقَلِي: -رحمه الله- و عقدت النية لإعداد رسالة لنيل درجة الدكتوراه في أن أجعل حاشية البرقْلَعي موضوعاً لرسالتني، ومن جهوده النحوية والعلمية محوراً يدور حوله بحثي ودراستي.

وعلمي دراسة وتحقيق حاشية البرقْلَعي "حاشية على شرح كافية لابن الحاجب" وإظهار جهوده العلمية والنحوية، وقد قسمته إلى قسمين؛ القسم الأول خاصّ بالدراسة وفيه فصلان وقسم التحقيق يتكون من فصل واحد، ونبدأ بقسم الدراسة ويبدأ بالتمهيد ويتكون من مبحثين المبحث الأول يتكون

من مطلبين المطلب الأول: الحياة الاجتماعية والعلمية والمطلب الثاني: الحياة السياسية والمبحث الثاني: تدريس اللغة العربية في المنطقة الشرقية وما يجاورها والمطلب الأول: البحث عن التدريس فيهما بشكل عمومي والمطلب الثاني: بعض الأعلام المشهورة الدّراسة فيهما. أما الفصل الأول: التأليف في النحو وفيها مبحثين المبحث الأول: المتون، والشروح والحواشي في علم النحو، والمبحث الثاني: نموذجان للمتون والشروح، وفيه مطلبين، المطلب الأول: ابن الحاجب وكتابه الكافية والمطلب الثاني: الهندي وشرحه على الكافية، أما الفصل الثاني: البرقلي وحاشيته على الهندية يتكون من ثلاثة مباحث ولكل مبحث عدة مطالب، المبحث الأول: حياة البرقلي وأثاره. وفيه خمسة مطالب، المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه ونسبه. والمطلب الثاني: ولادته ونشأته وطلبه للعلم. والمطلب الثالث: تلاميذه. والمطلب الرابع: وفاته. والمطلب الخامس: مؤلفاته أما المبحث الثاني: حاشية البرقلي. يتكون من إحدى عشرة مطلباً.

المطلب الأول: التعريف بحاشية البرقلي. المطلب الثاني: اسم الحاشية ونسبتها إلى المؤلف.

المطلب الثالث: سبب تأليفها. المطلب الرابع: تاريخ تأليفها المطلب الخامس: محتواها.

المطلب السادس: مصادرها. مطلب السابع: مصطلحات البرقلي. المطلب الثامن: الاستشهاد المطلب التاسع: التعليل. مطلب العاشر: منهجه. مطلب الحادي عشر: موقف البرقلي من النحاة أما المبحث الثالث: تحقيق حاشية البرقلي على الهندية والنص المحقق ويتكون من خمسة مطالب. المطلب الأول: التعريف بتحقيق حاشية البرقلي على الهندية. المطلب الثاني: وصف النسخ المخطوطة. المطلب الثالث: النسخة المعتمدة عليها في التحقيق. المطلب الرابع: المنهج المتبع في تحقيق المخطوطة. المطلب الخامس: صور المخطوطة.

الفصل الثالث: النص المحقق وينتهي بالخاتمة والفهارس.

قائمة الرموز والاختصارات

استخدمتُ عدة رموزٍ وهي:

(د.ط) أي دونَ طبعةٍ.

(د.ت) أي دون تاريخ.

(ط) طبعة.

(ت) الوفاة.

(هـ) التاريخ الهجري.

(م) التاريخ الميلادي.

(د) دكتور.

(أ) أستاذ.

(ج) الجزء.

(ص) الصفحة.

وقد سلكت في ترقيم صفحات الرسالة منهجاً يعتمدُ على إدراج الأحرف الأبجدية من بداية

الرسالة والأرقام من بداية الصفحة الأولى بما فيها المقدمة وقسم الدراسي والتحقيق إنتهاءً

بالفهارس.

التمهيد

لم يبلغ قوم في الحفاظ على لغتهم والحرص على نقائها والتقاني في خدمتها ما بلغه الأقسام التي جاء بلغتهم كتاب ديني؛ إذ بذلوا من يؤمنوا بالكتاب المنزل عليهم كل جهدهم لفهمه كذلك سجلت لغتهم تطوراً لم تسجل اللغات الأخرى ومن هذه اللغات اللغة العربية لأن القرآن نزل بها وبعد نزوله بالعربية توجه من آمن وبعض من الذين لم يؤمن به إلى اللغة العربية لكي يفهموا القرآن ويعملوا به إلا أن المنكرون للقرآن توجهوا إليها لكي يفهموا القرآن ويجادلوه ويردوه. في خلال القرون تنوعت الدراسات والتأليفات حول اللغة العربية، صدرت بعض التأليفات مرتبطة بعلم النحو وبعضها بعلم البلاغة ووقسم منها حول اللغة والأدب. إن الكتب التي موضوعها النحو كانت متوناً في البداية ثم ألقت الشروح عليها وبعد هذه المرحلة ظهرت حواش وأكثرها على الشروح. فقد أسهم علماءنا الأفاضل وأسلافنا الجهابذة في أنواع هذه التأليفات اسهاماً كبيراً.

وأثرى المكتبات العلمية بتراثٍ عظيمٍ من المؤلفات والمصنّفات في مختلف فنون المعرفة وضروب العلم، ولكن هذه الأسفار العظام والكتب بعضها مطبوعة تستفيد منها طلبة العلم وبعضها مخطوطة حتى الآن لم تر النور وتخرج و ينفذ الغبار عنها ومنها كتاب الحاشية على شرح الكافية للإمام البرقلعي رحمه الله.

المبحث الأول:

المطلب الأول: الحياة الاجتماعية والعلمية في عصر المحشي.

على الأغلب العصر الذي يوافق الزمن الذي عاش فيه الإمام البرقلي -رحمه الله- العصر العثماني (886-998هـ) - (1481-1590م) وكانت البلاد آنذاك تنقسم إلى "آيالات" و"الآيالات" إلى ألوية⁽¹⁾ أي: سناجق⁽²⁾، وكان كل لواء من الألوية يضم مقداراً من المقاطعات الصغيرة، والمقاطعات المتوسطة⁽³⁾، وكان يعهد بشؤونها والي "باشا" يسمى "بكلر بكي" بمعنى : بك البكوات ويعتبر بمرتبة أمير الأمراء⁽⁴⁾.

(¹) انظر: (محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م، ج15، ص321؛ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت، ج1، ص109).

(²) سنجق: لواء، علم، راية، بيرق. سنجق: صاحب اللواء أو الراية، وقيل: سنجق: وظيفة أو رتبة من يتولى السنجق. فتقول: سنجق فلان بموضع كذا إذا ثبت واستقر، وكأنه ركز رايته فيه، كناية عن استقراره. انظر: (رينهارت بيتر أن دوزي (ت: 1300هـ)، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج1 - 8: محمد سليم النعيمي، ج9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، من 1979 - 2000 م، ج6، ص162؛ أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، دار مكتبة الحياة - بيروت، 1377 - 1380هـ، ج3، ص221).

(³) انظر: (محمد رواس قلججي - حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1408هـ / 1988م، ج1، ص451).

(4) انظر: (محمد فريد (بك) ابن أحمد فريد (باشا)، المحامي (ت: 1338هـ) تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط1، 1401هـ - 1981م، دار النفائس - بيروت، ج1، ص473؛ البلاد العربية والدولة العثمانية، محاضرات ألقاها ساطع الحصري عام 1957م، ص24).

وكما يذكر في "شرف نامہ تاریخ الأكراد": أن بدر بك بن شاه علي بك⁽¹⁾ وقد قام على عهد سلطان سليمان خان⁽²⁾ وكان بدر بك من أمراء الجزيرة⁽³⁾ رجلاً كريماً ينفق في الأوجه الخيرية سرّاً من الأموال المباحة لا من الأموال التي فيها شبهة حرام وكان يبذل جهده في القيام بالأوامر الشرعية والواجبات الدينية والعناية بالنظم الشرعية حقّ العناية. وكان يحب العلماء والصُلحاء ويراعيهم رعاية كاملة، وقد اجتمع على عهده في الجزيرة من الفضلاء والعلماء والعظام مالم يجتمع في أيّ عصر، من أمثال مولانا محمد برقلعي وغيره من العلماء⁽⁴⁾.

(1) مير بدر ابن الشاه علي بك: أصبح أميراً على العزيزية بعد وفاة والده، وكانت علاقته ودية جداً مع الحكومة العثمانية، توفي وعمره خمسة وتسعون عاماً، وكانت جزيرة ابن عمر مركزاً لإمارته. (العلامة محمد أمين زكي بك، مشاهير الكرد وكرديستان، في العهد الإسلامي، ترجمة: سائحة زكي بك، مطبعة النقيض الأهلية - بغداد، 1364هـ / 1945م، ج1، ص135؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، في التاريخ الإسلامي وفي العصر الحديث في كردستان وخارجها، بنكهة ي زين، لإحياء التراث الوثائقي والصحف الكردي، إقليم كردستان العراق، السليمانية، مؤسسة زين، مطبعة مؤسسة حمدي للطبع والنشر، 2006م، ج1، ص139).

(2) سليمان الأول القانوني بن سليم (900-974) ويسمونه سليمان العظيم أو الفاخر، وهو الابن الوحيد لسليم، تولى العرش في عهد والده، وكان له من العمر خمس وعشرون سنة وقيل ست وعشرون، ومولده سنة تسعمائة واستمر في السلطنة تسعاً وأربعين سنة وكان عمره أربعاً وسبعين، وهو سلطان غاز وافتتح البلاد الشاسعة والأقطار الواسعة. انظر: (أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكُبري زاده (ت: 968هـ) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي - بيروت، ج1، ص6؛ عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العُكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ج1، 1406 هـ - 1986م، ج10، ص549؛ محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1988 م، ج2، ص48-49).

(3) جزيرة بوطان، التي يطلق عليها بالعربية اسم جزيرة ابن عمر، وهي داخلة في حدود تركيا. انظر: (ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م، ج2، ص441؛ محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، تكملة معجم المؤلفين، وفيات (1397 - 1415 هـ) = (1977 - 1995 م)، ج1، ص186).

(4) انظر: (شرفخان شمس الدين البديسي، شرفه نامہ تاریخ الأكراد، في ذكر حكام الجزيرة، ص282-283؛ الغزي، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور،

وفي المنطقة الشرقية ومنها بدليس⁽¹⁾ إن الإمام البرقلي كان من علمائها كما ورد في شرف نامه: إن سكان مدينة بدليس أكثرهم من الأرمن. والمسلمون فيها جميعاً يتبعون مذهب الإمام الشافعي - رضي الله عنه- ما عدا نفر قليل كان آباؤهم اتبعوا في تقليد مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة- رضي الله عنه- أما سكان الولاية فجميعهم من أتباع المذهب الشافعي. وهم تقاة مياالون إلى عبادة الله وطاعته، وجميع الأهليين فيها شجعان كرماء يقرون الضيف ويكرمون النزلي.

وأنشأ بعض المدارس في هذه البلدة المؤرخ الأمير شرف خان البديسي⁽²⁾ في سنة 999هـ/1590م الهجرية بجوار الزاوية الشمسية وكان يكلف بعض العلماء بالتدريس فيها ولقد ذكر

دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ج1، ص124؛ عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (ت: 1111هـ)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1419 هـ - 1998 م، ج4، ص85-86).

(¹) بدليس: بالفتح ثم السكون، وكسر اللام، وياء ساكنة، وسين مهملة، يذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان: "لا أعلم نظيراً لهذا الوزن في كلام العرب غير وهبيل: اسم بطن من النّخع، وأما في العجم ففيه تغليس وتبريز: بلدة ... ذات بساتين كثيرة، وتفتحها يضرب به المثل في الجودة والكثرة والرخص، ويحمل إلى بلدان كثيرة، وطولها خمس وستون درجة، وعرضها ثمان وثلاثون درجة"، وهي الآن إحدى المحافظات تقع في منطقة جنوب شرق الأناضول. (الحسن بن أحمد المهلي العيزي (ت: 380هـ) الكتاب العيزي أو المسالك والممالك، جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف، د.ط، د.ت، ج1، ص140؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص358؛ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الانترنت).

(²) شرف البديسي: شرف خان ابن الأمير شمس الدين البديسي من امراء الاكراد ولد سنة 949 تسع واربعين وتسعمائة. صنف شرفنامه فارسي في التاريخ فرغ من تأليفه سنة 1005. (شرفخان شمس الدين البديسي، شرفنامه تاريخ الأكراد، ص694-703؛ مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، 1941م، ج1، ص282، 296؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ج1، ص416).

بعض العلماء، والمدرسة الشكرية والمدرسة الشرفية اللتين بناهما مع الجامع والزاوية الأمير شرف خان الكبير حدث المؤرخ البديلي عن بدليس بمحلة ماردين⁽¹⁾ ولقد أسس في كل قرية من القرى التي يسكنها المسلمون، ولو كانت بيتين أو ثلاثة مسجداً، وعين له إماماً ومؤذناً، فيؤدى فيه الصلاة جماعة، وهم يراعون أداء الفرائض والسنن والشعائر الإسلامية.

ولقد نبغ في هذه البلدة الطيبة من أهل العلم والفضل رجال كثيرون من علماء الإسلام الذين جمعوا أشتات العلوم ونبغوا في مختلف الفنون... ومنهم مولانا محمد برقلعي الذي كان في الإمام بالعلوم المتداولة والفقه والحديث، في مقدمة العلماء الفضلاء في زمانه وقد حاز إعجاب الفقهاء⁽²⁾. تلك لمحة عن البيئة التي نشأ فيها الإمام البرقلعي، ولا شك أن لهذه البيئة أثراً في تكوينه الفكري، واتجاهه العام، وإن كنا لا نملك من المعلومات ما نستطيع أن نربط المؤلف بعصره، ونرى أثره وتأثيره فيه.

المطلب الثاني: الحياة السياسية

استولى الشاه اسماعيل الصفوي⁽³⁾ على أرمينية في أول حروبه مع آق قوينلو، وفي سنة (908هـ/1502م) وقعت بينه وبين سلطان مراد⁽¹⁾ من سلاطين آق قوينلو، ملحمة كبيرة على

(1) (شرف خان البديلي شرفنامه ج 1 ص 329).

(2) انظر: (شرفة نامه تاريخ الأكراد، شأن حكام بدليس وأمرائها وهم آباء جامع هذه الرسالة، ج4، ص576-1577؛ بابا مردوخ روحاني (شيو) عرفا، علما ادبا، شعرا، به كوشش محمد ماجد مردوخ روحاني، سروش، تهران، 1382، ج1، ص114).

(3) شاه إسماعيل ابن حيدر الصفوي وهو مؤسس الدولة الصفوية الفارسية، وكان له ظهور عجيب وفتك في البلاد وسفك دماء الأعباد فأظهر مذهب الرُفُض والإلحاد وغير اعتقاد أهل العجم إلى الانحلال والفساد بعد الصلاح والساد. (الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص121؛ عبد الملك العصامي المكي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج4، ص80؛ محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج2، ص35).

مقرية من مدينة همذان⁽²⁾ فاستولى على أقاليم عدة وقتل من سكانها الكثير وبعد عام اخترق كردستان الأوسط واستولى على ديار بكر⁽³⁾ وكان عهد الشاه إسماعيل وسيره مع الكرد سياسة ظلم وعدوان وذلك لأن الكرد كانوا من أهل السنة فكان لا يأمن جانبهم ولا يثق بهم فلهذا لم يكن يدع فرصة من غير أن ينتهزها ويلحق بهم أذى. فمن ذلك أنه قدم مرة إلى بلدة خوي⁽⁴⁾ فتقدم إليه أحد عشر أميراً من أمراء الكرد مقدمين له الطاعة والخضوع. ما كان منه إلا أن ألقى القبض عليهم جميعاً - على خلاف ما كانوا يأملون منه - وزجهم في السجن وعين بدلاً منهم ولاية القزلباشية، في إماراتهم الموروثة.

(1) مُرَاد بن سليم بن سُلَيْمَان بن سليم بن بايزيد بن أورخان ابن عُثْمَان سُلْطَان الروم، ولد سنة 953 ثلاث وخمسين وتسعمائة وُجِلِسَ على التخت سنة 982. (عبد الملك العصامي المكي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج4، ص114؛ الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج2، ص301).

(2) هَمْدَانُ: بالتحريك، والذال معجمة، وآخره نون، وهي مقاطعة فارسية شهيرة. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص410؛ عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (ت: 1431هـ)، معالم مكة التاريخية والأثرية، دار مكة للنشر والتوزيع، ط1، 1400 هـ - 1980 م، ج1، ص101).

(3) دِيَارُ بَكْرٍ: هي بلاد كبيرة واسعة تنسب إلى بكر ابن وائل، ومنه حصن كيفا وآمد وميافارقين، وقد يتجاوز دجلة إلى سعرت وحيزان وحيني وما تخلل ذلك من البلاد، وهي حالياً إحدى محافظات في تركيا. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص494؛ زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: 682هـ) آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر - بيروت، د.ت، ج1، ص368؛ عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفى الدين (ت: 739هـ)، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ، ج2، ص547).

(4) خوي: مدينة معمورة من مدن آذربيجان، ذات سور حصين ومياه وأشجار، كثيرة الخيرات وافرة الغلات، كثيرة الأهل. وأهلها أهل السنة والجماعات على مذهب واحد، ليس بينهم اختلاف المذاهب. (القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ج1، ص527).

وتغيرت الموازين بعد معركة جالديران⁽¹⁾ التي حدثت سنة (920هـ/1514م) أدت إلى ضعف شوكة الدولة الصفوية وتضائل نفوذها، ولم يعد لها النفوذ والسلطان اللذان كانت تتمتع بهما سابقاً، محل تلك القوى الوطنية، وذلك على عكس السياسة الدولة العثمانية وذلك بواسطة الفاضل الشهير مولانا إدريس البديليسي⁽²⁾ في كردستان. فهذه السياسة كانت ترمي إلى إرضاء العثمانيين الكرد واستمالة قلوبهم بوضع أنظمة إدارية صالحة تتفق رغبة الأهالي. حيث ندب السلطان سليم العثماني⁽³⁾، أثناء غزواته لإيران⁽⁴⁾ من معسكره الشيخ حكيم الدين إدريس البديليسي عدة مرات للذهاب إلى كردستان

(¹) انظر: (قصة الحضارة، ول ديورانت = ويليام جيمس ديورانت (ت: 1981م) تقديم: الدكتور محيي الدين صابر

ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، دار الجيل، بيروت - لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،

1408 هـ / 1988م، ج26، ص94؛ أحمد معمور العسيري، موجز تاريخ الإسلام، ج1، ص273؛ خطط الشام محمد بن عبد الرزاق بن محمد، كُرد علي (ت: 1372هـ)، مكتبة النوري، دمشق، ط3، 1403 هـ / 1983م، ج2، ص207).

(²) (وردت ترجمته في المطلب الثالث: بعض الأعلام المشهورة ص).

(³) السلطان سليم بن أبي يزيد بن محمد بن مراد السلطان سليم خان بن عثمان ولد في أماسية في سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة، وجلس على تخت السلطنة، وعمره ست وأربعون سنة بعد أن خلع نفسه والده السلطان أبو زيد خان عن السلطنة، وسلمها إليه، وكان السلطان سليم سلطاناً قهاراً، وملكاً جباراً، قوي البطش، كثير السفك، شديد التوجه إلى أهل النجدة والبأس، عظيم التجسس عن أخبار الملوك والناس، وربما غير لباسه وتجسس ليلاً ونهاراً، وكان شديد اليقظة، والتحفظ. مات سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد أن طالت علته نحو أربعين يوماً، ودفن بالأستانة عند قبر أبيه السلطان أبي يزيد خان، وتولّى بعده ولده السلطان سُلَيْمَان خان. (محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيذروس (ت: 1038هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1405، ج1، ص111؛ الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج1، ص209-211).

(⁴) "إيران شهر " وَمَعْنَاهَا: كَثِيرَةُ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ، فَعَرِبَتْ، فَقِيلَ: عِرَاق. إيران أو بلاد فارس كانت إقليمًا من أقاليم الدولة الإسلامية، ثم تعددت فيها الإمارات حين ضعفت الدولة العباسية، وقد تخرج منها كثير من العلماء. وتقع إيران في جنوب غربي آسيا، وشمال شرقي شبه الجزيرة العربية. يواجه البلد الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وبحر قزوين من الشمال، وأفغانستان وباكستان من الشرق. ويقع الخليج العربي وخليج عمان إلى الجنوب، وتحد العراق وتركيا إيران من الغرب. وتغطي إيران مساحة 1,633,188 كم². (أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت:

لأجل الاتصال بأمراء ورؤساء العشائر الكردية به والعمل على إثارتهم على الشيعة وعلى رأسهم شاه إسماعيل الصفوي وقد نجح الشيخ في مهمته وثارَت بلاد كردستان من أقصاها إلى أقصاها ضد الإيرانيين، بعد معركة (جالديران) الشهيرة. فبادر كل من أهالي ديار بكر وبديليس و حصنكيف⁽¹⁾، وسعد إلى رفع لواء الثورة وطرد ولايتها، من البلد وتقديم الطاعة إلى الدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه رفع الراية العثمانية سيد أحمد بك الزروقي⁽²⁾ بمساعدة من أهالي ديار بكر استرد البلدان القريبة منها باسم السلطان سليم العثماني. و طُرد (بختي بك) قائد موقع جزيرة ابن عمر ومن كان معه من الإيرانيين في تلك الأنحاء.

و خلاصة القول أنه فضلا عما تقدم، فإن ستة عشر أميراً من الأمراء الكرد، كانوا قد التحقوا بالسلطان سليم العثماني في موكبه العالي في غزوة إيران.

458هـ) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م، ج1، ص194؛ لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط19، 1422 هـ - 2001 م، ج1، ص54- الموسوعة المعرفية الشاملة، (الإنترنت).
(¹) بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة وفتح الكاف وفي آخرها الفاء، وهي مدينة من ديار بكر ويقال لها بالعجمية حصن كيبا فهي الى حصن كيفا وهي قلعة حصينة شاهقة بين جزيرة ابن عمر وميا فارقين. (عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: 562هـ)، الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382 هـ - 1962 م، ج4، ص174).
(²) سيد أحمد بك الزروقي (890-000هـ/1484-000م).

أحمد بك ابن (بوداق بك زريقي) كان محافظا لبديليس. تولى هذه المنصب في عام 888هـ/ في أواخر عهد حكومة الأق قويونلي. وبعد قضاء سنتين في المناصب الإمارة قتل في معركة دارت رحاها بين حكومة الأق قويونلي والشاه إسماعيل الصفوي. (د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص74).

وطلب من مولانا الشيخ إدريس البديلي للعمل على تأمين إنضمام كردستان وأمرائه وزعمائه المنتشرين من بحيرة أرمية⁽¹⁾ حتى ما وراء ملطية بمملكة آل عثمان. فسقطت بعد حروب ومعارك دامية. جميع المناطق والقلاع ومنها قلعة ماردين وحصنكيف، و والرها، والرقّة، والموصل على التوالي. وبعد تمام الاستيلاء على هذه القلاع المنيعّة، خضعت مدن وبلاد تلك المنطقة كلها لحكم العثمانيين، كما أن العشائر الكردية الضاربة في سهول وصحاري تلك الجهات، قدمت الطاعة والخضوع، الواحدة تلو الواحدة للدولة العثمانية.⁽²⁾

وتوصلت القبائل الكردية إلى اتفاق مع السلطان العثماني دون أية معارضة على الإطلاق، وتم ذلك بجهود ملا إدريس، ذلك الزعيم الكردي المثقف والموثق به، الذي استطاع أن يقنع زعماء الإمارات الكردية، ذوي العقول المتزنة، بالمكاسب التي سيجنونها من تحالفهم وتواصلهم المباشر مع الإمبراطورية العثمانية.

فبعد ذلك أخذ الشيخ يضع الأنظمة الإدارية الكافلة لرقى هذه البلاد التي كانت مضطربة غاية الاضطراب من جراء القلاقل والفتن والحروب المتوالية، فنالت هذه التدابير والأنظمة التي ترمي إلى تقدم البلاد في ظل الإمارات الكردية والإدارات المحلية المشمولة بالسيادة العثمانية، القبول والموافقة لدى السلطان سليم، فأرسل هداية وخلع السلطانية الفاخرة لتوزيعها على رؤساء الحكومات والإمارات

(¹) أرمية: بلدة كبيرة من بلاد آذربيجان، كثيرة الخيرات وافرة الغلات. بقربها بحيرة تعرف ببحيرة أرمية: وهي بحيرة مرّة منتنة الرائحة لا يعيش فيها حيوان ولا سمك ولا غيره.(ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص 159-351 ؛ القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ج1، ص494).

(²) انظر: (شرف نامه، كتاب الرابع، ص660 وما بعدها؛ خلاصة تأريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، وضعه باللغة الكردية العلامة معالي محمد أمين زكي بك، ونقله إلى العربية وعلق عليه الأستاذ محمد علي عوني، تقديم: العلامة أ.د كمال مظهر أحمد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، أعظمية، ط2، 2005م، ج1، ص 240 وما بعدها؛ أرشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة، الدكتور أحمد محمود الخليل، دار سردم، السلمانية-إقليم كردستان- العراق، ط2، 2008م، ج1، ص81 وما بعدها).

الكردية الوارثين الحكم عن أجدادهم كائناً عن كابر وأرسل إلى مولانا الشيخ هدايا خاصة، فقسم مولانا الشيخ مقاطعة ديار بكر إلى عدة سناجق، تسهيلاً للأمور الإدارية، وطبق هذا النظام مقاطعتي الرها و الموصل لأحوال البلاد الخاصة.

وكانت ثقة السلطان بمولانا الشيخ في هذه الأمور عظيمة جداً حتى أنه أرسل إليه فرمانات عديدة على البياض ليملاًها بمعرفته ويوزعها على من يشاء من الأمراء والزعماء⁽¹⁾.

المبحث الثاني: تدريس اللغة العربية في المنطقة الشرقية وما يجاورها

لقد اهتم الشعوب المسلمون وعلمائهم باللغة العربية اهتماماً بالغاً؛ لأنها لغة القرآن الكريم ولغة نبيهم محمد ﷺ وبها يفهم الدين، ويحفظ وينقل، وقد حث علماء الأمة على تعلم العربية وآدابها فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه عليكم بالفقه: "في الدين وحسن العبادة، والتفهم في العربية. وقال: تعلموا العربية فإنها تثبت العقول وتزيد في المروءة"⁽²⁾.

ويشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أهمية اللغة العربية وأثرها التربوي. حيث يقول: "واعلم أن اعتبار اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين، تأثيراً قوياً ببناءً، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد في العقل والدين والخلق"⁽³⁾.

(1) انظر: (شرف نامه، كتاب الرابع، ص 666-667 ؛ محمد أمين زكي بك، خلاصة تأريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ونقله إلى العربية وعلق عليه الأستاذ محمد علي عوني، ج 1، ص 250؛ أرشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة، الدكتور أحمد محمود خليل، ج 1، ص 84).

(2) (أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، ج 2، ص 25).

(3) انظر: (تقي الدين أبو العباس بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق، ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 7، 1419هـ - 1999م، ج 1، ص 527؛ خالد بن حامد الحازمي، الآثار التربوية لدراسة اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد (121)، السنة (35) 1424هـ، ج 1، ص 458).

وهذا يؤكد أهمية تعلم اللغة العربية والعناية بها وبآدابها لما ينعكس على صاحبها من فصاحة اللسان، وبلاغة البيان وحسن وتركيب الكلام، فضلاً عن فهم الدين وجمال الخلق.

وذكر ابن خلدون: "أن في الدولة التركية ومنذ القدم وفي عهد مواليهم ملوك بني أيوب قاموا بإنشاء المدارس لتدريس العلم، والخوانق لإقامة رسوم الفقراء في التخلق بآداب الصوفية السنية في مطارحة الأذكار، ونوافل الصلوات. وقد أخذوا ذلك عن قبلهم من الدول الخلافية، فيختطون مبانيها ويقفون الأراضي المغلة للإنفاق منها على طلبة العلم، ومتدربي الفقراء. واقتدى بسنتهم في ذلك من تحت أيديهم من أهل الرئاسة والثروة، فكثر لذلك المدارس والخوانق (1)".

وتذكر المصادر... بعض ملامح هذه المدارس، وكيفية بنائها فذهبت (شرقيات⁽²⁾) إلى أن هذه المدارس كانت تهتم بالعلوم الدنيوية والأخروية؛ إذ تُقام في هذه المدارس العبادة، والمناقشة في علوم الدين والدنيا.

وكان الاهتمام منصباً في بناء المدارس لنشر التعليم وإمداد هذه المدارس بالطلاب، فازداد عدد المدارس ازدياداً ملحوظاً حتى قيام الجمهورية التركية الحديثة.

وكانت أغلب هذه المدارس تُبنى بجهود أهالي البلدة أو القرية الذين لم يقصروا جهدهم على البناء فقط، بل كانوا يؤمّلون المدرسة لتبقى صاحبة بالطلاب.

فانكب الطلاب على العلم بعشق، وأعطوه أهمية كبرى⁽¹⁾ دون تخصيص فيما ذكره الشيخ محمد نوري الديرشوي⁽²⁾ أنه كان في البلاد مدارس تجمع الطلاب في جميع المراحل وفي كل العلوم ولا تخصص عندهم⁽³⁾.

(1) انظر: (عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: 808هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ - 1988 م، ج7، ص667-668).

(2) شرقيات (şarkiyat Usos2007AG/Izmir/ Birlesik matban).

وذلك لاهتمام الأعاجم عامة و الأكراد خاصة لعلوم الإسلامية، بما يسمونه بعلوم الآلة... وهي تعني علوم العربية بما فيها من صرف ونحو وبلاغة ، والمنطق، وعلم الوضع، والمقولات العشر⁽⁴⁾... فالمقبل على طلب العلم في أي من مدارس الأكراد، لابد أن يبدأ أولاً فيتعلم تصريف الأفعال، وهو الجزء الأساسي الأول والأهم من علم الصرف، ثم يتوغل في معرفة المسائل الأخرى من هذا الفن، ويتلقى بعد ذلك علم النحو في سلسلة من الكتب المعقدة التي قلما يتعاطاها أو يرجع إليها غير الأكراد، وآخر ما ينبغي أن يقرأه الطالب من هذه السلسلة كتاب الجامي، على الكافية لابن الحاجب المتوفي سنة 646هـ.

ويرجع سبب اهتمامهم بعلوم الآلة -النحو والصرف والبلاغة والوضع- أكثر من غيرها، إلى شعورهم بعائق العجمة، ولا يتغلب على هذا العائق في قناعتهم إلا البدء بعلوم العربية، ولا سيما علم الصرف، الذي يتضمن ما يعدّ في نظرهم مفتاح النطق بالعربية، ألا وهو تصريف الأفعال... ولا شك أن فن المعاني والبيان والبديع، يعد من مكملات القضاء على عائق العجمة. أما المنطق وعلم المناظرة والوضع، فمرد اهتمامهم بها أن الكتب المرغوبة لديهم في علوم العقائد والتفسير مشبعة بالبراهين المنطقية وأساليب علم المناظرة والوضع⁽⁵⁾.

(¹) انظر: (شرقيات ص 669، 670).

(²) (هو العالم الجليل محمد نوري الديرشوي النقشبندى من محافظة الحسكة - رميلان - قرية المرجة (1928 . 2005 ، ترجمته في القطوف الجنية ص 139. 170) .

(³) (انظر المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلة فچين العدد 25).

(⁴) المقولات العشر هي: الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية. انظر: (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ) ، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط1، 1900م، ج1، ص44، وما بعدها - دراسات في فقه اللغة : د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: 1407هـ)، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ - 1960م، ج1، ص30).

(⁵) (هذا والدي، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر ، دمشق- سوريا، ج1، ص16، 17).

المطلب الأول: البحث عن التدريس في المنطقة الشرقية وما يجوارها

بحثت في هذا المطلب عن المدارس وكذلك كيفية التدريس وطرقها وأيضاً أحوال الطلبة والظروف التي كانوا يعيشونها.

أ- المدارس:

وتذكر المصادر أنه في المنطقة الشرقية وما حولها كان يوجد أكثر من اثنتين وستين مدرسة تخرج فيها آلاف الطلاب بالإضافة إلى كثير من المدارس التي كانت موجودة بشكل غير رسمي كبيوت العلماء والحجج الصغيرة⁽¹⁾

وفيما يأتي ذكر أهم هذه المدارس :

مدارس بدليس

توجد في بدليس خمس مدارس علمية فهي:

1- الخطيبية

2- الحاجبية

3- الشكرية

4-الإدرسية

5-الإخلاصية

هذه المدارس كانت غاصة بالطلاب والعلماء والمدرسين من أصحاب الفضل الوافر والأدب الكثير قال المؤرخ شرف خان البديسي: أن بلدة بدليس كانت دائماً مجمع الفضلاء والعلماء ومقر أهل الفن والأدب فمثلاً درس بالمدرسة الشرفية مولانا خضر ببي أو الخيزاني الذي ليس له نظير في

(¹) انظر: (شرقيات ص 670).

إتقانه فروع الفقه الشافعي وفي التفسير والحديث هذا ومن المعتقد الشائع أن كل من يقرأ عليه شيئاً فلا بد أن يصل فيه إلى الكمال وفي المدرسة الإخلاصية يقوم بالتدريس في العصر السادس عشر الميلادي جناب الشيخ شمس الدين مولانا محمد الشرانيسي الذي هو معروف بين علماء كردستان بعلو الهمة وسمو المكانة وله مهارة كاملة في علوم التفسير والهيئة والمنطق والكلام وأما التدريس في المدرسة الحاجبكية فعائد إلى مولانا محمد الزرقى الصوفي الذي قلما يوجد له مثيل في إتقانه الفقه وتمسكه بأهداب الزهد والتقوى والديانة والصدق والاستقامة في جميع أحواله وأفعاله وكذا المدرسة الإدريسية يقوم بها مولانا عبد الله الشهير برشك يعني ملا سياه الشيخ الأسود بالتدريس حسب الشروط في البراءة التي حصل عليها من الآستانة مدى الحياة وهو أيضاً في فنه من أبرع العلماء⁽¹⁾

المدرسة الإخلاصية أنشأها المؤرخ الأمير شرف خان البديلي في سنة (999هـ) بجوار الزاوية الشمسية ولقد حكى أن مولانا موسى كان يقوم بالتدريس بالمدرسة الشكرية والمدرسة الشرفية بناها مع الجامع والزاوية الأمير شرف خان الكبير المؤرخ البديلي في بدليس بمحلة ماردين⁽²⁾

مدارس الجزيرة العمرية

1. مَدْرَسَا صُورُ (المدرسة الحمراء) : وتقع في جزيرة ابنِ عمرَ بناها الأميرُ شرف بنُ الأمير بدر الدين وكما ذكرت في سبب تأليف الحاشية تلبية لطلب الأمير شرف الدين من الإمام البرقلي. وهيكلُ بنائها مازال موجوداً إلى الآن.

2. مدرسة (مِيرَاقْدَلِي) : وتقع في جزيرة ابنِ عمرَ بناها الأميرُ عبدُ الله. وبنائُها وأطلالُها مازالت موجودةً إلى الآن.

(1) (شرف خان البديلي، شرفنامه، تعريب محمد علي عوني، دمشق 2006م، دار الزمان، ج 1، ص 331-332).

(2) (شرف خان البديلي شرفنامه ج 1 ص 329).

3 . مدرسة السليمان بَكِيَّة : نسبةً إلى سليمان بَكُ الذي تولَّى شؤونَ تلك المدرسة ووقف عليها بعض القرى ، وذكر الديرشوي قائلاً : " ووجدنا كتابةً على حَجَرٍ في جدارِ مسجد تلك المدرسة مضمونها ما يلي : أنشأ هذه المدرسة الأميرُ محمدُ بنُ الأميرِ شاه علي بنِ الأمير بدرِ الدين البُختي سنة ثمانٍ وستين وسبعمئة للهجرة " . ويستطرد الديرشوي قائلاً : " ويبدو أنَّ سليمان بَكُ تولَّى شؤونها فيما بعد ولم نَر من تلك المدرسة سوى مسجدٍ كان يسكنه جدِّي الشيخُ محمدُ نوري ، وبعض حبرات الطلاب "(1).

4 . مدرسة رأس الميدان : وتقع في جزيرة ابنِ عمرَ بناها بدرُ الدين بنِ الشَّاه علي بَك، ولم يذكر أحد عدد طلابها أو تاريخ بنائها .

5 . مدرسة السيفيَّة : بقلعة جزيرة ابنِ عمرَ نسبةً إلى بانيها الأميرِ سيفِ الدين .

6 . مدرسة قرية شَاخُ : وكانت (شاخ) منتجعُ أمراء بوطان ، بناها الأمير مجد الدين ، ولها أوقافٌ من البساتين مازالت موجودةً وقال الديرشوي : " هكذا وَجَدْنَا في سجلِّ أوقافِ جزيرة ابنِ عمر "(2).

7 . مدرسة قرية (كُوشْگَة) : وكان يسكنُ تلك القرية مشايخُ ينتسبون إلى سيِّدنا عمرَ بنِ

الخطابِ رضي الله عنه . وقال الديرشوي -رحمه الله- : " ولا أعلم شيئاً من أحوالها".

8 . مدرسة (طَائِزَة) : تذكر (شرقيات) أنَّ هذه المدرسة كانت تُدرِّس الطَّلَبَة الأفذاذ الذين تخرَّجوا فيها قبل خمسمئة سنة⁽³⁾ ويقول الديرشوي -رحمه الله- : "بناها الأميرُ ناصرُ بنُ بدرِ الدين".

(1) انظر : (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلَّة فُجَين العدد 25).

(2) انظر : (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلَّة فُجَين العدد 25).

(3) انظر : (شرقيات ص 671).

وهذه المدرسة غير موجودة حالياً ويقول الديرشوي -رحمه الله⁽¹⁾:- "ولا أعلم من أحوالها سوى ما سمعته من المشايخ أنها كانت مدرسة وجامعة عظيمة " وهذه المدارس كلها في مقاطعة "بوطان"⁽²⁾.

9 . مدرسة ديار بكر: بناها جميل باشا ووقف عليها عقارات وقال الديرشوي -رحمه الله": وسمعت أنها كانت تحوي خمسمئة طالب⁽³⁾.

10 . مدرسة صالحية : بناها صالح باشا وكانت تحوي 25 طالباً.

ذكر المقرئ مدرسة باسم المدرسة الصالحية بنى فيه الملك الصالح نجم الدين أيوب⁽⁴⁾.

11. مدرسة فخريّة: يقال : إنّ من بناها هو (فخري) ويقال إنّ الإسعدي درس فيها ثلاثين سنة⁽⁵⁾.

12 . مدرسة رحميّة: بناها الحاج عبد الرحمن أفندي.

13 . مدرسة شيخ خلف: نسبة إلى الشيخ خلف وكان له جامع إضافة إلى المدرسة المذكورة وكانت تحوي 25 طالباً.

14 . مدرسة زوقيد: نسبة إلى قرية زوقيد من قرى (قورتالان) في إسعرد. كان يدرس فيها حفيد الإسعدي الشيخ عبد القهار الزوقيدي⁽⁶⁾.

15 . مدرسة سارو: بناها الشيخ إبراهيم في قرية (برواري) من قرى إسعرد .

(¹) انظر: (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي , مجلة ثجين العدد 25).

(²) سبق ترجمتها ص6.

(³) انظر : (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي , مجلة ثجين العدد 25).

(⁴) (أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقرئ (ت: 845هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418 هـ، ج4، ص217).

(⁵) انظر: (شرقيات ص 671).

(⁶) انظر: (شرقيات ص 671) .

16 . مدرسة ينال بگ: تقع في شيروان من قضاء إسعرد.

ومن دون تلك المدارس نعلم من المصادر التاريخية توجد في مدينة خيزان⁽¹⁾ المدرسة الداودية والمدرسة الزينلبيكية في جولمرك الهكارية⁽²⁾ والمدرسة بيزان بالهكارية ومدرسة مير حسن الولي في بلدة مكس المبنية في القرن السادس عشر والمدرسة الزينلية المبنية في نهاية القرن السادس عشر في بلدة شيروان⁽³⁾.

وكانت تُدرس في هذه المدارس أغلب الكتب باللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى ، وكان الاهتمام منصباً على النحو والصرف والبلاغة وعلم الوضع والمناظرة وبعد تأسيس الجمهورية التركية لم تعد هذه المدارس فعالة إلى حدٍ ما⁽⁴⁾. وفي كردستان كثير من العلماء والفضلاء الأمثال ولا سيما في العمادية⁽⁵⁾ التي هي في فترة الأمير شرف خان البدليسي منبع العلوم العقلية وتكميل الفنون النقلية ولا سيما الحديث والفقه والصرف والنحو والكلام والمنطق والبلاغة حيث يتدارسون بشغف عظيم الكتب المتداولة في العلوم الإسلامية وينكبون عليها بلهف عظيم ولهم مؤلفات شيقة في بعض هذه العلوم وإن كان ليس لها شهرة غير أنهم لا يلتفتون كثيراً إلى العلوم الأدبية والاجتماعية للتكسب من ورائها مثل الشعر

(1) انظر: (محمد بن إدريس الحسني الطالبي، المعروف بالشريف الإدريسي (ت: 560هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ، ج2، ص829).

(2) الهكارية: بالفتح، وتشديد الكاف، وراء، ويا نسبة: بلدة وناحية وقرى فوق الموصل في بلد جزيرة ابن عمر يسكنها أكراد يقال لهم الهكارية. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص408).

(3) شيروان: من إحدى قرى بخارى بجوار بمجكث. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص382؛ صفى الدين البغدادي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج2، ص825).

(4) انظر: (شرقيات ص 677) .

(5) العمادية: قلعة حصينة مكيئة عظيمة في شمالي الموصل ومن أعمالها، عمرها عماد الدين زنكي بن آق سنقر في سنة 537، وكان قبلها حصناً للأكراد فلكبره خربوه فأعاد زكي وسماه باسمه في نسبه إليه، وكان اسم الحصن الأول آشب. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص149).

والإنشاء وحسن الخط وسائر ما ينتفع به ويقدر في المجتمعات الرسمية والمجالس الأدبية التي تعقدها الحكام والسلاطين في إيران وتوران فلذا ترونهم بعيدين عن تولي المناصب الإدارية السامية والمراتب العلمية العالية⁽¹⁾

ب - طريقة التدريس ومراحلها

كان في مُعظم القرى علماء ومدرسون في شتى العلوم ، وكان الأستاذ يُنظّم أوقات التدريس اليومية فيبدأ بعد صلاة الصُّبح مباشرةً إلى وقت طعام الفطور . ثم يتابع التدريس إلى صلاة الظهر ، وبعد الصلاة وتناول طعام الغداء يعاود تدريسه إلى صلاة العصر ، وقد يكون عنده جمعٌ كبيرٌ من الطلاب الذين هم في المرحلة الثالثة من الدراسة فيداوم بعد صلاة العصر إلى صلاة المغرب ، ويعطّل يوم الجمعة والعيدين (الفطر والأضحى) ويوم ولادة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم⁽²⁾.

المرحلة الأولى:

كان الطالبُ المبتدئ يبدأ في أوّل الأمر بكتابٍ يسمّى (التصريف) ، ثم يقرأ متن (العزّي) لإبراهيم الزنجاني ، ثم كتاب (العوامل) للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ثم كتاب (الظروف) ، ليتعلّم الطالبُ الكرديّ استعمالَ الظروفِ الحقيقيّةِ وغير الحقيقيّةِ المسمّاةِ بالظروفِ المجازيّةِ المنقسمةِ إلى الظرفِ المُستَقَرّ والظرفِ اللَّغْوِ وله حاشيةٌ منسوبةٌ للملّا عمر حفيد الملّا خليل الإسعدي ، ثم يقرأ كتاب (التركيب) وهو ترجمة مقدمة عوامل الجرجاني إلى قوله : " مررت بزيد وبه داءً " وهو منسوب إلى الملّا (يونس الأرقطني) وله حاشية منسوبة إلى الملّا عبد الرحمن بن الملّا عبد الله كندي، وللشيخ سراج الدين ابن الشيخ عمر الزنگاني كتابٌ باللغة الكردية يسمّى (

(1) (شرف خان البديسي شرفنامه ج 1 ص 60).

(2) انظر: (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلة فحين العدد 25).

تركيب الشيخ سراج الدين) وهو مكمل لتركيب الملاء يونس . كما أنّ تكملة الزنجاني للملاء علي الأشنوي مكملة لمتن العزّي للزنجاني ، ثمّ شرح (عوامل الزنجاني) لسعد الله ، وله حاشيتان إحداهما (للكروي) والأخرى للملاء حامد السّوسي وللعوامل شرح آخر يسمّى (تفصيل الجرجاني) منسوب إلى الملاء علي بن الشيخ حامد الأشنوي . ثمّ يقرأ كتاب (شرح المغني) والمغني منسوب إلى أحمد بن حسن الجاربردي ، وأمّا الشرح فهو منسوب إلى الملاء محمد بن عبد الرحيم الميلاّني وهو كتاب في النحو ، ثمّ يقرأ كتاب (شرح العلامة الثاني سعد الدين النفتازاني) على متن العزّي في علم الصرف . وقد يقرأ كتاب (تكملة الزنجاني) ، وتكملة تصريف العزّي للملاء علي بن الشيخ حامد الأشنوي ويُسَمّى تصريف الملاء علي وله حاشيتان القزلي والقره داغي .

ثمّ يقرأ كتاب (حل المعاهد شرح القواعد) لأبي الثناء أحمد بن محمد الزيلي التّوقاطي (967 هـ) وهو شرح قواعد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) .

ثمّ يقرأ (حقائق الدقائق) لسعد الله البرّدعي وهو شرح لأنموذج الزمخشري ، وهنا يقرأ الطالب رسالة (اللّمع في علم الوضع) للملاء أبي بكر الصوري ، وعلم الوضع هو فقه اللغة ؛ ليطلع الطالب على شيء من علم الوضع . وقد يقرأ الطالب (الوردّة النّصّارة في المجاز والاستعارة) للملاء أبي بكر الصوري ليطلع على شيء من علم البيان .

ثمّ يقرأ كتاب (الفوائد الضيائية) شرح مولانا الملاء عبد الرحمن الجامي على كافية ابن الحاجب ، وهنا قد يكتفي الطالب بما قرأه في علمي الصرف والنحو وقد يستزيد بقراءة (البهجة المرضية) للسيوطي وهي شرح الألفية لابن مالك ، وقد يقرأ كتاب (نتائج الأفكار) للشيخ مصطفى بن حمزة

، وشرح إظهار الأسرار للشيخ محمد المعروف بـ (البركي)⁽¹⁾

المرحلة الثانية:

(1) انظر (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلة فّجين العدد 25) .

يبدأ الطالب بقراءة كتاب (مغني الطلاب) لمحمود بن حافظ حسن المغنيسي ، وهو شرح رسالة (إيساغوجي) لأثير الدين الأبهري في علم المنطق .

وقد يقرأ شرح (حُسمَكاتي) مع حاشية مُحبي الدين على الرسالة الأبهريّة في المنطق .
ثم يقرأ شرح الفّارسي مع حاشية (قول أحمد) على الرسالة الأبهريّة ثم يقرأ شرح أبي القاسم عليّ السمرقندي على رسالة القاضي عَضِد الدين الإيجي في علم الوضع ، ثم يقرأ شرح عصام الدين على متن السمرقندية في علم البيان ، ثم شرح عصام الدين على الرسالة العضدية في علم الوضع ، ثم شرح عبد الوهاب بن حسين بن ولي الدين الأمدّي على الولدية للمرّعشي في علم المناظرة وآداب البحث .

أو يقرأ شرح مسعود على رسالة السمرقندي مع حاشية (ألغ بگ) ويقرأ حواشي عصام الدين وعبد الغفور اللّاري وعبد الحكيم السيالكوتي على شرح مولانا الجامي على كافية ابن الحاجب ؛ ليطلع الطالب على ما أبدى عصام من انتقادات على الشرح المذكور وما فنّد به كلّ من عبد الغفور وعبد الحكيم مزاعم عصام في انتقاداته ⁽¹⁾.

المرحلة الثالثة :

يقرأ الطالب (حاشية عبد الله يزدي) أو (شرح الخبّيصي) على تهذيب النفتازاني في المنطق ، وشرح قُطب الدين محمود بن محمّد الرازي على الرسالة الشمسيّة لنجم الدين عمر بن عليّ القزويني المعروف بالكاتب في علم المنطق ، ثم شرح التلخيص المسمّى بالمطول في علم المعاني والبيان والبديع للنفتازاني ؛ الذي انتهى من تأليفه سنة (742 هـ) في جرجانية خوارزم ، وبيّضه سنة (748 هـ) في محروسة هراة في خراسان (أفغانستان)، أو يقرأ مختصر شرح التلخيص للنفتازاني

(1) انظر (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلة فُجين العدد 25).

المؤلف في عُجْدوان سنة (750 هـ) ، ثم يقرأ شرح العلامة التفتازاني على العقائد النسفية للشيخ عمر النسفي في العقيدة المؤلف سنة (768 هـ) .

وقد يقرأ الطالب شرح جلال الدين الدواني الصديقي على العقائد العُصْدِيَّة للقاضي عَضْدِ الدِّين الإيجي المؤلف سنة (950هـ)، وعليه حواشي الكُنْبُوي ، والمرجاني ، والخلخالي⁽¹⁾.

ثم يقرأ شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي في عِلْمِي أصولِ الفقه وأصول الدين والمختوم بخاتمة في التصوف المصفي للقلوب .

المرحلة الرابعة :

يقرأ الطالب كتاباً في علم الحساب وكتاباً في علم الهيئة (علم الفلك) مثل كتاب (الملخص) تأليف محمد بن محمد الجعفي .

ويقرأ كتاب (قاضي ميز على الهداية) لحسين بن محي الدين الميدي ، وكتاب شرح السجاعي لمقولاته . وهنا يكون الطالب قد انتهى من التعليم .

أما إذا أراد التوسع في أصول الدين (علم العقيدة) ، فقد يقرأ شرح المواقف وشرح المقاصد وغيرها . ويكون الطالب هنا قد جاوز الخمسين من عمره فيصبح عالماً نحريراً⁽²⁾.

ج . أحوال الطلاب:

(1) لم أقف على هذه الحواشي .

(2) انظر: (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلة فحين العدد 25) .

التحرير: الحاذق العالم الماهر العارف بالأمور المجرب لها. (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م، ج1، ص115؛ الإبانة في اللغة العربية: سلمة بن مسلم العُتُوبي الصُّحاري، التحقيق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، ط1، 1420 هـ - 1999 م، ج4، ص382).

تتبادر إلى الذهن جملة من الأسئلة حول أوضاع الطلاب المعيشية والدراسية لا سيما أن أوضاع المنطقة كانت بائسة اقتصادياً آنذاك. وفيما يأتي بيان لأحوال الطلاب وكيف أن المجتمع القروي كان عاملاً مساعداً للعلم وتشجيع الطلاب على العلم وتحصيله.

يبدأ الطالب بالدراسة كما ذكرنا بعد صلاة الصبح بالمناوبة إلى وقت طعام الفطور ، فيذهب كل طالب إلى بيت من أهالي القرية ليأتي بالطعام ويذهب مساءً إلى مومنه ومعه صحنه الذي أتى بالطعام فيه صباحاً؛ فيأتي بطعام العشاء من ذلك البيت .

وسرد الديرشوي قائلاً: " وبحمد الله قمت بهذا العمل عندما كنت طالباً وكان مومني مختار قرية (خالد) من قرى عشيرة غابارا في منطقة عامودة في سورية ⁽¹⁾ .

وقد يكون طعام الغداء من بيت وطعام العشاء من بيت آخر . حسب مقدرة المومن المالية، وبعد أن ينتهي الطالب من درسه يطالع درسه قبل أن ينسى ما أملى عليه أستاذه، وقد يقوم بإعادة قراءة درسه على معيد من طلبة الأستاذ إذا كانت دراسته في المرحلة الثانية أو الثالثة. وقد يصبح (المعيد) أستاذاً في مدرسة أستاذه ، فيدرس بعض طلاب المرحلة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة حسب مقدرة، وبعد صلاة العصر يخرج الطلاب خارج القرية فيحفظون المتون، ويعيدون قراءة ما حفظوا من قبل إلى صلاة المغرب .

وبعد صلاة المغرب وتناول العشاء يُعيدون قراءة المتون المحفوظة إلى صلاة العشاء، وبعد صلاة العشاء يستمرّون في قراءة المتون المحفوظة لديهم مدة ثلاث ساعات بعد صلاة المغرب . وكان الطلاب يجلسون بعد ذلك في الحجرة (غرفة التدريس) ويطالعون ما سيقروونه غداً، ليكونوا على بصيرة على ما فيه وما يشق عليهم فهمه وما يجدون في الحواشي من الانتقادات والأجوبة على الشروح التي يقرؤونها، فيعتنوا بذلك عندما يتلقون الدرس من الأستاذ الاعتناء .

(¹) انظر: (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي ، مجلة فحين العدد 25).

وفي فصل الصيف يزورون القرى القريبة منهم؛ ليستحصلوا شيئاً من زكاة الحبوب من الفلاحين ليكتسبوا بثمن ما استحصلوه وجمّعوه، ثم يصبح الطالب مُدرّساً وإماماً لقرية عن طريق شيخ المنطقة في الطريقة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: بعض الأعلام المشهورة الدّارسة في المنطقة الشرقية وماجاورها:

ذكرت بعض العلماء الذين كانوا قريبين من عصر الإمام البرقلي وبذلت جهد قدر الإمكان أن يكون من منطقة الشرقية أو ما يجاورها.

إبراهيم كابل البرزنجي: (823-000هـ=1420-000م)

إبراهيم المعروف بكابل البرزنجي ابن السيد محمود بن السيد عبد الكريم ابن السيد عيسى البرزنجي، ولد في قرية (برزنجة) شمالي محافظة السليمانية، قرأ القرآن المجيد، ثم الكتب الصغار المتداولة، ثم اشتغل بتحصيل العلوم الدينية، وسعى فيها واجتهد وطاف بالبلاد، وذهب إلى مصر ودرس بها مدة، ثم رجع بطريق البحر، ودخل (أفغانستان)، وتوجه منها إلى بلاد، حتى إذا وصلت ناحية (مه ريوان) استقر بها، وسكن في قرية (نولو)، فبقى فيها مدة يدرس ويرشد المسلمين إلى الدين المبين.

وفي عهد الأمير حمزة الباباني⁽²⁾ الذي حارب الأكراد المعاندين له و الأتراك صار (كابل)⁽³⁾ مدرسا له في المدرسة المتصلة بجامع السور، الذي بناه الأمير حمزة في الصفح الغربي من جبل واقع

(1) انظر: (المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي، مجلة فچين العدد 25).

(2) حمزة بيك: الأمير حمزة ابن الأمير خليل بن الأمير غازي: أصبح أميراً على قلعة (درزبني). على عهد الشاه (إسماعيل الصفوي). (د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص241).

(3) يقول عبد الكريم المدرس: (ولعل الفاضل الكازروني لم يلتفت إلى ما هو معلوم عند الأكراد من أن لفظ (كابل) مخفف من (كاكا بله)، أي كاكه إبراهيم، فإنهم يخففون إبراهيم إلى (برايم). (علمائنا في خدمة العلم والدين، عني بنشره، محمد علي القره داغي، ط1، 1403هـ/1983م، ج1، ص8؛ طاهر ملا عبد الله البحركي، حياة الأمجاد من

بحيرة(زريبار) المشرف على قرية تسمى(به رقه لا)، وبقي فيها مدة يدرس طلبة العلوم في عز واحترام، إلى أن توفي ليلة الجمعة غرة ذي الحجة الحرام سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة هجرية، ثم دفن بوصيته في مقبرة خاصة واقعة أسفل قرية(ده ره تقي) رحمه الله تعالى⁽¹⁾.

أحمد الكوراني(813-894هـ/1410-1488م).

أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن أحمد الإمام العلامة شهاب الدين الكوراني، الشافعي ثم الحنفي: مفسر، شاعر، كردي الأصل، من أهل شهرزور⁽²⁾. ولد بقرية من كوردان(ببلاد الكرد)، وحفظ بها القرآن، وأخذ عن بعض علمائها، ثم تحول إلى حصن كيفا، فأخذ عن بعض علمائها، وتجول في ديار بكر، وبغداد، وقدم دمشق سنة (830هـ/1426م). ولزم شيوخها، ثم قدم القاهرة، وتعلم بمصر فنون العلم والنحو والبيان والفقه، واشتهر بالفضيلة. ورحل إلى بلاد الروم. له كتب منه " غاية الأمان في تفسير السبع المثاني " و " الدرر اللوامح في شرح جمع الجوامع " للسبكي. في الأصول، و"الكوثر الجاري"، وهو شرح للبخاري في عدة مجلدات، و" شرح الكافية " لابن الحاجب في النحو.

العلماء الأكراد، ترتيب وتنظيم المحروس أبو بكر ملا طاهر البحركي، دار ابن حزم، ط1، 1436هـ/2015م، ج1، ص24).

(¹) (عبد الكريم محمد المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، عني بنشره، محمد علي القره داغي، ط1، 1403هـ/1983م، ج1، ص8)

(²) شهرزور: بالفتح ثم السكون، وراء مفتوحة بعدها زاي، وواو ساكنة، وراء، وهي كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمدان، ومعنى شهر بالفارسية المدينة، وأهل هذه النواحي كلهم أكراد، وقد خرج من هذه الناحية من الأجلة والكبراء والأئمة والعلماء وأعيان القضاة والفقهاء ما يفوت الحصر عدّه ويعجز عن إحصائه النفس ومدّه. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص357؛ القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ج1، ص397).

وكان الكوراني شاعراً، فقد نظم للسلطان محمد بن مراد بن عثمان⁽¹⁾ قصيدة في علم العروض في ستمائة بيت سماها "الشافية في علم العروض والقافية". وله قصيدة في مدح النبي عليه السلام⁽²⁾.

الحَصْكَفِي: (000 - 894 هـ = 000 - 1489 م)

أحمد بن يوسف بن حسين بن يوسف الحصفكي العباسي: قاضي القضاة، من أهل حصن كفي (من ديار بكر) أقام في تبريز⁽³⁾ اثني عشر عاماً يطلب العلم، ثم ولي تدريس الجامع العمري بالجزيرة، فقضاء حصن كفي⁽⁴⁾ إلى أن توفي بها. له (تحفة الفوائد بشرح العقائد) و (كشف الدرر في شرح المحرر)⁽⁵⁾.

(¹) مُحَمَّدُ بْنُ مُرَادِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ بَايَزِيدَ بْنِ عُثْمَانَ، السُّلْطَانُ مُحْيِي الدِّينِ مَلِكُ الرُّومِ وَصَاحِبُ القُسْطَنْطِينِيَّةِ وَفَاتَحُهَا. وَلَدَ بَعْدَ الأَرْبَعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ. وَوَلِيَ السُّلْطَانَةُ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ. وَمَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ. (السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج10، ص47؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية - بيروت، د.ت، ج1، ص173).

(²) (السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج1، ص241؛ الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج1، ص39؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص44).

(³) تَبْرِيزُ: بِكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر الراء، وياء ساكنة، وزاي، وهو أشهر مدن أذربيجان وهي الآن قصبة بلاد أذربيجان: مدينة حصينة وعامرة حسنة ذات أسوار محكمة بالآجر والجص، وفي وسطها عدة أنهار جارية، والبساتين محيطة بها. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص12؛ القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ج1، ص339).

(⁴) بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة وفتح الكاف وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى حصن كيفا وهي مدينة من ديار بكر ويقال لها بالعجمية حصن كيبا فهي إلى حصن كيفا وهي قلعة حصينة شاهقة بين جزيرة ابن عمر وميا فارقين. (السمعاني، عبد الكريم بن محمد، ج4، ص174).

(⁵) (عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م، ج10، ص650؛ الزركلي، الأعلام، ج1، ص275؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص69).

حسن بن علي الحصكفي: حسن بن علي بن يوسف بن المختار الكردي ، الشيخ الإمام شيخ الإسلام بدر الدين الإربلي الأصل، والحصكفي، الحلبي، الشافعي، الشهير بابن السيوفي وهي جُرْفَة أبيه. خاتمة علماء الشافعية بحلب. ولد تقريباً في سنة خمسين وثمانمائة بحصن كيفا. كذا ذكره السخاوي في الضوء اللامع⁽¹⁾، وقيل: أنه نشأ بالحصن، وحفظ القرآن العظيم، و" المنهاج " للنووي، و"الإرشاد " لابن المقرئ، وألفيتي، العراقي في الحديث، وفي السيرة، و " منهاج البيضاوي " في الأصول و " الطوالع ". له أيضاً في أصول الدين، و"الشاطبية"⁽²⁾ في القراءات و" الكافية " لابن الحاجب، و "الألفية " لابن مالك في النحو، و" تصريف العزي " في الصرف، و" الشمسية "في المنطق، وقراءة الشاطبية والقرآن العظيم بمضمونها على شيوخ عدة، وشرح ألفية العراقي، وحمل عنه أيضاً ألفية ابن معطي، وألفية بن مالك كلاهما في النحو، وقرأ الأصول والمنطق والمعاني والبيان، وأخذ الحديث أيضاً من الشيخ أبي ذر بن برهان الحلبي⁽³⁾، وقرأ عليه في الصحيحين و " الشفاء " للقاضي عياض (ت: 544هـ/1149م)⁽⁴⁾، وأخذ عنه أيضاً " إعراب المنهاج " له، وعن الشيخ نصر الله " الكافية " لابن الحاجب، وعن منلا زاده " تفسير البيضاوي ".

(1) (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لسخاوي، ج3، ص118).

(2) شرح "حرز الأمانى ووجه التهاني" المعروف "بالشاطبية" في القراءات السبع للإمام أبي القاسم الشاطبي رضى الله عنه. (إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا) : محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: 629هـ) تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1410هـ، ج4، ص522- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع : عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: 1403هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412 هـ - 1992م، ج1، ص3).

(3) لم أقف على ترجمته.

(4) (طبقات المفسرين للداوودي، : محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: 945هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة، وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، ج2، ص25- خير الدين بن محمود بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ) الأعلام، دار العلم للملايين، ط15- أيار- مايو 2002م، ج5، ص99).

وتلمذ أيضاً للعلامة المحقق منلا عبد الرحمن الجامي (ت: 879هـ / 1474م)، وحج قديماً سنة ست وستين وثمانمائة وأجازه بالإفتاء والتدريس جماعة، ثم تصدر ببلده للإفادة، وانتفع الناس بتدريسه وإفادته، وصار شيخ بلده ومفتيها ومحققها ومدققها⁽¹⁾.

محمد البازلي: (000-925هـ=1519-000م)

محمد بن داود الشيخ الإمام العلامة مفتي المسلمين، شمس الدين أبو عبد الله البازلي الكردي، ثم الحموي، الشافعي، ولد في ضحوة يوم الجمعة سنة خمس وأربعين وثمانمائة في جزيرة ابن عمر، ونشأ بها، وانتقل إلى أذربيجان، فحفظ بها كثيراً من الكتب منها " الحاوي الصغير " و " عقائد النسفي " و " عروض الأندلسي " و " الشمسية " في المنطق و " الكافية " في النحو لابن الحاجب و " تصريف العزي ".

وأخذ المعقولات عن منلا ظهير، ومنلا محمد القنجفاني ومولان عثمان الباوي، والمنقولات عن والده ونجم الدين، الأشلوبوي، وقدم الشام في المحرم سنة سبعين وثمانمائة، وحج سنة خمس وسبعين، وعاد من الحجاز إلى حماة فقطنها، وكان زاهداً متقشفاً، كثير العبادة، يصوم الدهر، ويلزم التدريس، وألف عدة مؤلفات منها: حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي، وكتاب أسماء الرجال سماه " غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام " وكتاب " مقدمة العاجل ل ذخيرة الآجل " وله

(1) (شمس الدين أبو الخير محمد السخاوي (ت: 902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت د.ت، ج3، ص118؛ ابن العماد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج10، ص185؛ محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص210؛ حياة الأمجاد، طاهر ملا عبدالله البحرقي، ج1، ص216).

أجوبة شافية عن إشكال كانت تورّد عليه، وأسئلة كانت ترفع إليه، وكانت وفاته بحمّة سنة خمس وعشرين وتسعمائة رحمه الله تعالى⁽¹⁾.

- اللاري : (000 - 912 هـ = 000 - 1507 م)

عبد الغفور بن صلاح اللاري الانصاري النُحويّ الحنفيّ وذكره الغزي في الكواكب السائرة⁽²⁾ أنه من أكابر علماء العجم هو أحد تلامذة ملا عبد الرحمن الجامي (ت 912هـ/1506م) اثنى عشرة وتِسعمائة. وأيضاً ذكره سرّكيس في معجمه أخذاً من الشقائق النعمانية⁽³⁾ يقال له مصلح الدين محمد بن صلاح اللاري الانصاري وكتب بعضهم: عبد الغفور اللاري الأنصاري وكتب أيضاً: المولى محمد بن صلاح بن جلال بن كمال بن محمد اللغوي السعدي العبادي الشافعي المشهور بملا مصطلح الدين اللاري وأنه ولد في اللار وهي مملكة بين الهند وشيراز واشتغل بالدرس وذهب إلى بلاد الهند⁽⁴⁾. ثم قامت بها الفتن فخرج قاصداً بلاد الروم⁽⁵⁾ حتى وصل قسطنطينية. فاجتمع بمن فيها

(1) (الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج 1، ص 45-46؛ عمر بن رضا كحالة (ت: 1408هـ) معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار التراث العربي، د.ت، ج 9، ص 297).

(2) (الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج 2، ص 25).

(3) (معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: يوسف بن إليان بن موسى سرّكيس (ت: 1351هـ)، مطبعة سرّكيس بمصر 1346 هـ - 1928 م، ج 2، ص 1584).

(4) هي بلاد واسعة كثيرة العجائب، وهي أكثر أرض الله جبلاً وأنهاراً، وقد اختصت بكريم النبات وعجيب الحيوان، ويقال الهند والسند كانا أخوين من ولد توقير بن يقطن بن حام بن نوح، عليه السلام، وهم أهل مل متلفة: منهم من يقول بالخالق دون النبي، وهم البراهمة، ومنهم من لا يقول بهما، ومنهم من يعبد الصنم، ومنهم من يعبد القمر، ومنهم من يعبد النار، ومنهم من يبيح الزنا. (القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ج 1، ص 127).

(5) الروم : وهي بلاد كثيرة واسعة، آخذة في طول، من باب الأندلس مع البحر الشامي إلى مدينة القسطنطينية. (آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، إسحاق بن الحسين المنجم (ت: ق 4هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ، ج 1، ص 112 - معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج 3، ص 97).

من الافاضل وباحث معهم. فخرج إلى ديار بكر وربيعه فلما وصل إلى آمد⁽¹⁾ استدعاه أميره اسكندر باشا وصاحبه. فاستحسنه وأعجبه وعينه معلما لنفسه وأبنائه. ثم قلد المدرسة التي بناها خسرو باشا⁽²⁾ في البلدة المذبورة فلزم التدريس والافادة حتى وفاته⁽³⁾ ومن كتبه:

- شرح الكافية للجامي في النحو.

- حاشية على رسالة للقوشجي، في البلاغة في دار الكتب.

- الإختصار والذيل على نفحات الانس لاستاذة الجامي.

ومرقاة الادوار في التاريخ فارسي⁽⁴⁾.

إدريس البديلي (000-962هـ/000-1520م)

إدريس بن حسام الدين علي البديلي: قائد، مؤرخ، حكيم. من فضلاء الأكراد الذائعي الصيت. وكان معروفا ب"الحكيم". ينتسب إلى أكراد هكاري وهو ابن الصوفي حسام الدين الذي ينتمي إلى

(1) بمد الألف وكسر الميم وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى آمد وهي بليدة قديمة حصينة حسنة البناء من الجزيرة من ديار بكر. وهي أعظم مدن ديار بكر وأجلها قدرا وأشهرها ذكرا. (الأنساب للسمعاني، ج1، ص82-معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج1، ص56).

(2) أوصى بعماريتها (خسرو باشا) مولاه (فروخ بن عبد المنان الرومي) وهي: عمارة عظيمة جدا تشتمل على جامع عظيم ومدرسة وتكية ومطبخ ومحلها في غربي السلطانية وجنوبي سراي منقار وشرقيها. وكانت محلها تعرف بمحلة البهائي ودخل بعماريتها عدة أوقاف ومدارس ومساجد. وكان انتهاء بنائها سنة 951، وهي أول جامع ومدرسة وتكية بنيت في أيام الدولة العثمانية بحلب من قبل رجالها على النسق الرومي وقيل: لم يبق الآن من هذه العمارة سوى جامعها ومدرستها. (نهر الذهب في تاريخ حلب: كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البالي الحلبي، الشهير بالغزي (ت: 1351هـ)، دار القلم، حلب، ط2، 1419 هـ، ج2، ص93).

(3) (الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكُزُبي زاده، ج1، ص420).

(4) (البغدادى، هداية العارفين، ج1، ص588-الأعلام، للزركلي، ج4، ص32).

(5) ذكر في معجم المؤلفين أن وفاته 930هـ تقريبا. (عمر بن رضا كحالة (ت: 1408هـ) معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار التراث العربي، د.ت، ج2، ص217).

طريقة الشيخ همر يزيد. من مدينة بدليس، حاضرة ناحية كردستان الشمالية قرب بحيرة (وان⁽¹⁾). أكمل دراسته في إيران وكان متضلعا في اللغتين الفارسية والعربية، ودخل المناصب الحكومية أول الأمر موظفاً تحت إمرة يعقوب بن أوزون حسن سلطان التركمان من (ت: 896هـ/1490-1491م). ولما كتب السلطان بايزيد الثاني يعلن انتصار رد عليه البديلي فأعجبه رده وافتتن بأسلوبه البارع فاستدعاه إلى بلاط وصحبه في غزو بلاد فارس، واستولى على كردستان، ونصحه أن يترك للقبائل الكردية حكم نفسها بنفسه شريطة أن يقدم أمراء تلك القبائل الولاء للدولة العثمانية. وخلف البديلي تاريخاً بالشعر الفارسي في 80 ألف بيت عن السلاطين الثمانية الأول من آل عثمان وعنوانه "هشت بهشت" أي جنات الثمان، كان كاتباً فذاً ذو أسلوب رائع في اللغات الثلاثة العربية والتركية والفارسية وله الأشعار والقصائد الكثير، وصنف رسالة في الطاعون وجواز الفرار منه وسمائها "لإباء عن موقع الوباء"، وله رسالة في النفس، والحق اليقين في الحق المبين في الكلام. توفي البديلي عام 926هـ/1520م وفي هذا العام أيضاً توفي السلطان سليم⁽²⁾.

عبد الغفار المردوخي الأول: (847-934هـ = 1443-1527م)

هو الشيخ عبد الغفار ابن الملا كوشايش ابن الشيخ محمد المردوخي أول من سكن في هه ورامان كردستان من المردوخية. ولد في مركز هه ورامان المعرفة ب(شار هه ورامان) في سنة ثمان مائة وسبع وأربعين هجرياً. وتربى عند والده واستوى وصار من النوابغ في أيامه.

(¹) وان: بالنون: قلعة بين خلاط ونواحي تغليس (بدليس). (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص355؛ صفى الدين البغدادي، مراد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج3، ص1423).

(²) (الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج1، ص161؛ (عمر بن رضا كحالة (ت: 1408هـ) معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار التراث العربي، د.ت، ج2، ص217؛ محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص91-92).

وبعد إكمال الدراسة انتقل من هه ورامان إلى قرية(ده كاشيخان) البعيدة منها بمسافة ست ساعات تقريبا، فاستقام فيها ودرس الطالبين، وارشد المسلمين، حتى (ت: 934هـ / 1527م)، ودفن في مقبرة القرية، وخلف ولدا اسمه شمس الدين⁽¹⁾.

الحصني: (932 - 971 هـ = 1526 - 1563 م)

حسين بن علي الحصني (الحصن كيفا، الحصكفي) الشافعي: فاضل. نظم (تصريف العزى) وهو ابن أربعة عشر سنة، وقرظه بعض العلماء. وكتب (منازل المسافرين - خ) نظما في رحلة قام بها الى القسطنطينية. منه نسخة بخطه في التيمورية (632 تاريخ) 196 صفحة⁽²⁾.

أبو السعود أفندي (896-982هـ/1490-1574م).

أبو السعود أفندي واسمه أحمد ابن الشيخ محيي الدين مصطفى العمادي: وقد ولد في سنة(896هـ/1490-1491م) في قرية من القرى القريبة من الأستانة، وجاء في الانسيكلوبيديا أنه لم يكن من العمادية بل من آمد(ديار بكر). وبعد أن أتم دراسته هناك لازم العالم المشهور(مؤيد زادة) الذي أصبح صهره فيما بعد، وأخذ عنه. ولقد تدرج في تدرجات التقدم مبتدئاً من منصب التدريس وأصبح(روم ابلي قاضي عسكري)، وبعد مرور ثمانية أعوام على ذلك تولى منصب شيخ الإسلام في سنة (952هـ/1527م) على عهد السلاطين(ياوز السلطان سليم)و(سليمان القانوني) و(سليم الثاني) بلغ من العمر 87 سنة وكان من العلماء البارزين وكان له حظ كبير من الفقه والتفسير والأدب العربي ولقد ألف في التفسير كتاباً عنوانه "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم، وأثراً آخر باسم "فتاوى ابن سعود" وله آثار أدبية وشعرية أيضاً باللغات التركية والعربية والفارسية.

(¹) (عبد الكريم محمد المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، ج1، ص302).

(²) (الزركلي، الأعلام، ج2، ص247؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص 29).

ونشر مجموعة من القوانين التي سنّها السلطان سليمان تحت عنوان "قانون نامه" وسمي أحد الشوارع الرئيسة في الاستانة باسمه⁽¹⁾.

أبو الفضل محمد أفندي (982-000هـ/1573-000م)

أبو الفضل محمد أفندي ابن القاضي عسكر المشهور بمولانا إدريس البدليسي: اشتغل بالتدريس في مغنيسا، ثم عين قاضي طرابلس الغرب بليبيا، ثم أصبح دفتر داراً واشتغل بهذه الوظيفة مدة ثلاث وثلاثين سنة، أقام بقية حياته في الاستانة. وكان كثير الخيرات، توفي سنة (982هـ/1574م). أسس جامعا ومدرسة باسمه في محلة طوبخانه، كان فاضلاً وأديباً، ألف "ترجمة تفسير حسين واعظ"، و"ترجمة ذخيرة خوارزمشاه"، و"تاريخ إدريس بدليسي"، و"تاريخ عثماني"، و"قصص أنبياء" وبعض الرسائل، وله ديوان إشعار في اللغات الثلاث (فارسي وتركي وعربي). وله نظيرة لديوان حافظ الشيرازي⁽²⁾.

المُصَنِّف: (909 - 1014 هـ = 000 - 1605 م)

حسن بن السيد هداية الله بن بداية الله بن يوسف بن يعقوب أبو بكر بن هداية الله المريواني الكوراني الكردي: من فقهاء الشافعية ومؤرخيهم. لقب بالمصنف لكثرة تصانيفه. أقام مدة بالمدينة المنورة، ثم رجع إلى كردستان، وكان مدرس مدرسة كابل الإيرانية سنة 947هـ، ودرس في الجامع الأحمر في (مريوان) ثمانية عشر سنة، وفيه ألف الوضوح شرح المحرر، وانتقل (965هـ/1557م)

(1) (دائرة المعارف الإسلامية، ج1، ص348؛ العلامة محمد أمين زكي بك، مشاهير الكرد وكردستان، في العهد الإسلامي، ج1، ص74-76؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص37).

(2) (العلامة محمد أمين زكي بك، مشاهير الكرد وكردستان، ج1، ص77-78؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص39).

إلى قرية (وشكين)، ومنها إلى (چور⁽¹⁾) وبها توفي سنة (1014هـ-1605م). في (مريوان⁽²⁾). وكانت منزلته الدينية كبيرة ويعد من الأولياء وممن أخذ عنه وعليه تخرج ولده المنلا عبد الكريم شيخ المنلا إبراهيم من كتبه:

1-الوضوح: شرح المحرر للإمام الرافعي في فقه الشافعي، أربع مجلدات.

2-طبقات الشافعية، طبعت في بغداد سنة (1356هـ=1937م).

3-سراج الطريق: في التصوف بالفارسية.

4-رياض الخلود: في التصوف بالفارسية.

5-أفتات: منظومة في الأدعية بالفارسية

6-رسالة الوضع⁽³⁾.

رسول ككال السورجي

رسول بن ككال السورجي، تعلم من الرسول الذكي، له حاشية على حاشية حسن زيباري على رسالة الوضع، وحاشية الشيرانشي على رسالة الوضع، كتب حاشية ميرزاجان في (هيزان⁽⁴⁾) سنة (1021هـ/1612م) ورسالة (اثبات الواجب) فيها أيضا سنة (1022هـ/1613م)،

(1) جُورُ: مدينة بفارس وهي مدينة نزهة طيبة، والعجم تسميها كور، وكور اسم القبر بالفارسية. (العزيزي، الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، ج1، ص126؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص181).

(2) مريوان: مدينة في إيران، وهي مدينة إيرانية تقع في القسم المركزي من مقاطعة مريوان في محافظة كردستان. حسب إحصاءات المركز الرسمي للإحصاءات الإيرانية في 2006 كان يسكن مريوان 91664 شخص. عدد السكان: ٤٦٤،١١٠ (٢٠١١). (من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة الانترنت).

(3) (الزركلي، الأعلام، ج2، ص71؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص28؛ طاهر ملا عبد الله البحركي، حياة الأمجاد، ج1، ص227-228).

(4) هيزان: بلدة قرب أسعدرد في تركيا، وقرية قديمة بها آثار تابعة في كردستان العراق تعيش في ضواحيها العشائر السورجية. (أنور المائي، الأكراد في بهدينان، مطبعة الحصان، موصل، 1960م، ج1، ص189؛ طاهر ملا عبد الله البحركي، حياة الأمجاد، ج1، ص227-228).

ونسخة أخرى في قرية (سينان) وعليها حواش لنفسه، وكتب شرح تلك الرسالة في مدرسة الأخلاص في (بدليس) سنة (1025هـ/1616م⁽¹⁾).

عبد الكريم ابن المصنف

العلامة الفهامة نادرة العصر السيد الملا عبد الكريم ابن مولانا السيد حسن المكنى بأبي بكر المشهور بالمصنف الجوري البيرخضري.

ولد في قرية جور بناحية مريوان من أعمال سنندج، ونشأ في بيت السيادة والسعادة والعلم والفضل. أخذ العلم عن والده الماجد، ثم رحل إلى الفاضل الملا أحمد المجلي. ومجل: على وزن صرد قبيلة من الأكراد قاله بعضهم. وقال آخر: أنه نسبة إلى (مجلان) اسم قرية. وهو تلميذ الملا حبيب الله المشهور بميرزا جان الشيرازي، وهو تلميذ جمال محمود الشيرازي تلميذ جلال الدواني.

قرأ عند الملا أحمد المجلي رسالة إثبات الواجب، وشرح حكمة العين وشرح مختصر ابن الحاجب للقاضي عضد الدين.

ثم عاد إلى جور وأبوه موجود، وأقام على بق العلم ونشره، وله من التصانيف تفسير القرآن وصل فيه إلى سورة النحل في ثلاث مجلدات. وكتاب في المواعظ.

نزىل المدينة المنورة، وكانت وفاته سنة خمسين بعد الألف رحمه الله.

وتواتر أنه توفي في قرية جور، ودفن بجوار والده مولانا أبي بكر المصنف رحمهما الله وطاب ثراهما.

ويذكر صاحب الكتاب بقوله: سمعت أنه سافر إلى بلدة (وان) في تركيا، كما سمعت أنه ألف تفسيره هناك، ثم رجع إلى مريوان وبقي في وطنه حتى توفاه الله تعالى⁽¹⁾.

(1) (أنور المائي، الأكراد في بهدينان، ج1، ص189؛ طاهر ملا عبد الله البحرقي، حياة الأمجاد، ج1، ص227-228).

الفصل الأول:

التأليف في النحو

بدأت حركة التأليف بعد النصف الأول من القرن الثاني الهجري، كان في البداية عمل التأليف النحوي قليلا ولكن كلما مر الزمان ازدادت المؤلفات النحوية حتى بعض من العلماء وجد ما ألف في النحو كافيا وتوجه إلى كتابة الشروح على الكتب الموجودة في زمانهم. بعد فترة من الزمان ظهر الاحتياج إلى تأليف الحواشي على الشروح وكثر هذا العمل بحيث كتبت عشرات من الحواش على كثير من الكتب النحوية. إننا نرى الحواشي بلغت قمتها في العهد العثماني ومن الحواشي التي ألقت في هذه الفترة هذه الحاشية التي ندرس ونبحث عنها. ومن الجدير هنا بالذكر بعد ظهور الحواشي في البيئات العلمية نشرت كتب تعليمية حديثة في علم النحو ثم بدأت حركة تحقيق التراث الإسلامي والعربي ولاسيما في علوم اللغة ومنها علم النحو⁽²⁾.

تحت هذا العنوان نريد أن نحدث عن تأليف كتب النحو بشكل عمومي.

(¹) د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص440-441؛ عبد الكريم محمد المدرس، علمائنا في خدمة العلم والدين، ج1، ص318-319؛).

(²) (الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م-1426هـ، ج1، ص233؛ سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ)، من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، د.ت، ج1، ص181؛ علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ج1، ص94).

المبحث الأول: المتون، والشروح والحواشي في علم النحو

المتن: بالفتح وسكون المثناة فوقانية هو اللفظ. هُوَ فِي مَتْنِ الْكِتَابِ وَحَوَاشِيهِ وَمُتُونِ الْكُتُبِ. والمتن مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: مَا صَلَبَ ظَهْرُهُ، وَالْجَمْعُ مُتُونٌ وَمِثْلَانِ مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ مَعْنَى الْحَدِيثِ. وقيل: المَتْنُ: الظَّهْرُ، وَمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ السَّنَدُ مِنَ الْكَلَامِ⁽¹⁾.

المتون:

كتاب سيبويه أقدم الكتب الموسوعية في النحو العربي، والذي اتخذ أساساً لمن وُلِّيه من دراسات نحوية. وقد تعددت مدارس النحو ومذاهبه في البلاد العربية والإسلامية المختلفة وفي العصور المختلفة في العراق ومصر، وشمال إفريقيا، والأندلس... وكثرت المتون النحوية النثرية، والشعرية وظهرت الشروح على هذه المتون، والحواشي على الشروح حتى قيل إنه لم ينضج علم من العلوم العربية كما نضج النحو⁽²⁾. وكانت ظاهرة تأليف المتون

(1) (محمد بن مكرم، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، محمد العبيدي، دار إحياء التراث، بيروت، ط2، 1997م، ج13، ص398؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب؛ القاهرة / مصر، ط1، 1424هـ؛ 2004م، ج1، ص44؛ أبو أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط2، 1975م، ج1، ص874؛ محمد بن علي بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 1996م، ج2، ص1446 - تاج العروس، للزبيدي، ج36، ص146).

(2) (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط2، - القاهرة 1997م، ج1، ص263).

النحوية موازية لاتجاه تأليف الكتب التعليمية والمنظومات وأريد أن أذكر بعض المتون القديمة والمشهورة في النحو ورقمتها حسب الأقدم لصاحب المتن.

1- **الجمال في النحو:** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ/786م).

2- **الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ/796م).

3- **المقتضب:** محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ/898م).

4- **الأصول في النحو:** أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ/928م).

5- **عمدة الكتاب:** أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ/949م).

6- **علل النحو:** محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ/991م).

عدد من الكتب منها

7- **المفصل في صناعة الإعراب:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ/1143م).

8- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:** البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ/1181م).

9- **نتائج الفكر في النحو للسهيلي:** أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ/1185م).

10- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: 607هـ/1210م).

11-اللباب في علل البناء والإعراب، و مسائل خلافة في النحو، و التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ/1219م).

12- الكافية في علم النحو، و أمالي ابن الحاجب، : ابن الحاجب الكردي جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ/1248م)

13- ألفية ابن مالك، و تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، و الكافية الشافية، في النحو: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ/1273م).

14-متن الآجرومية: ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت: 723هـ/1323م).

15- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ/1348م).

16- متن شذور الذهب، و اعتراض الشرط على الشرط، و المسائل السفرية في النحو، و متن قطر الندى وبل الصدى، و مغني اللبيب عن كتب الأعراب، و قواعد الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ/1359م).

الشروح

الشَّرْح: مصدر يقال شرح الكلام، وقد جُمع على الشروح وقيل الكَشْفُ تَقُولُ: شَرَحَ الْغَامِضُ أَيَّ فَسَّرَهُ وَبَابُهُ قَطَعَ وقيل: بَيَّنَّه وَاوْضَحَهُ وَشَرَحَهُ وَنَوْرَهُ.⁽¹⁾

وقد أدت الصياغة المركزة لهذه الكتب النحوية إلى ضرورة شرحها كي نفهم، وكأنها ألقت موجزة لكي تحفظ حفظاً، وإنما احتيج إلى الشروح لأُمور ثلاثة: أحدها براعة المصنف، فإنه بقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز، فربما عسر فهم مراده فقصد بالشروح ظهور تلك المعاني الدقيقة؛ ومن هاهنا كان شرح بعض الأئمة لتصنيفه أدلّ على المراد من شرح غيره له. وثانيها إغفاله بعض متَمَمات المسألة أو شروطها اعتماداً على وضوحها، أو لأنها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان المتروك ومراتبه. وثالثها احتمال اللفظ لمعان مختلفة كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنّف وترجيحه، وقد يقع في التصانيف ما لا يخلو عنه بشر من السهو والغلط، أو تكرار الشيء، أو حذف المهمّ، وغير ذلك، فيحتاج الشارح للتنبيه على ذلك⁽²⁾.

وبعد أن ألف ابن الحاجب، (ت: 646هـ/1248م)، متنيه التعليميين: "الكافية" في النحو و"الشافية" في الصرف بدأ الشراح في تناول الكتابين بالتفصيل والتعليق فألفت على كل منهما عشرات الشروح العربية وقليل منها بالتركية. وأشهر شروح الكافية والشافية شرح الرضي

(¹) (نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: 573هـ): شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت ؛ لبنان)، دار الفكر دمشق - سورية، ط1، 1420 هـ ؛ 1999م، ج6، ص3411؛ زين الدين بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ): مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط5، 1420هـ؛ 1999م، ج1، ص163؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، جمال الدين (ت: 672هـ)، الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: تحقيق: د. محمد حسن عواد، : دار الجيل - بيروت، ط1، 1411هـ، ج1، ص189).

(²) (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص32).

الإستراباذي، (ت: 688هـ/1289م)، عليها. وهناك محاولات كثيرة للتعليق على شرح الإستراباذي على الكافية وإيضاح شواهد، أشهرها كتاب "خزانة الأدب" لعبد القادر البغدادي، (ت: 1093هـ/1682م)..

وشارك السيوطي، (ت: 911هـ/1505م)، في التأليف الموسوعي في النحو بعدة مؤلفات ضخمة ضم فيها آراء السابقين عليه. فالسيوطي في كل كتبه عالم على طريقة الجمع والتأليف، كان يجمع ما أمامه في الكتب المختلفة حول موضوع واحد، فيؤلف فيه كتابًا ضخماً. ومن أشهر جهوده في النحو كتاب: همع الهوامع، وقد ألف السيوطي متناً صغيراً هو جمع الجوامع، ثم شرحه بكتاب موسوعي هو "همع الهوامع" ⁽¹⁾.

ونذكر بعض أهم الشروح التي تتعلق باللغة العربية عامة وخاصة النحو والصرف.

1- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: 385هـ/990م).

2- شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: 442هـ/1050م).

إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس).

3- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ/1245م).

4- شرح الكافية الشافية، و شرح تسهيل الفوائد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ/1273م).

(¹) (د أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط8، 2003م، ج1، ص293؛ د. محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص92، 93)

- 5- شرح شافية ابن الحاجب, مع شرح شواهدہ للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ/1287م).
- 6- اللوحة في شرح الملحّة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ/1320م).
- 7- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ/1348م).
- 8- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, و شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ/1359م).
- 9- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ/1367م).
- 10- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: 900هـ/1494م).
- 11- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, و شرح الأزهريّة: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ/1499م).
- 12- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ/1505م).
- 16- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي)، (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.

الحواشي:

الحاشية: عبارة عن أطراف الكتاب، والحاشية على الكتاب: إيضاح شرحه .. ثم صار عبارة عما يكتب فيها، وما يجرد منها بالقول، فيدون تدويناً مستقلاً. (1)

وقيل: الحشؤ: فضْلُ الكلام الَّذي لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ (2).

أهم الحواشي:

1- **الحاشية الهندية :** يرجح أنها شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي (ت: 849 هـ/1445م) لكافية جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت: 646 هـ/1248م) في النحو وهذا موضوع بحثنا حاشية الإمام البرقلي على شرح الهندي. وعلى هذا الشرح حاشية للطف الله التوقاتي (ت: 902 هـ/1496م) (3).

2- **الهادية حاشية الكافية:** يعتقد بأنه الهادية إلى حل الكافية لعبد الله بن علي محمد المعروف بفلک العلى التبريزي (مجهول) وهو شرح مختصر للكافية في النحو لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت: 646 هـ). وقد أهداه مؤلفه إلى الوزير حاجي بن محمد الساجي حوالي سنة (700 هـ/1300م) (4).

(1) (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج، ص 623؛ محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيني معجم لغة الفقهاء، ج 1، ص 172).

(2) (محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت: 370 هـ) تهذيب اللغة، ج 5، ص 90؛ الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 37، ص 431).

(3) (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج 2، ص، 1370).

(4) (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج 2، ص 1370)

3- حاشية الدماميني على التسهيل لابن مالك وهي المسماة "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" مخطوط.⁽¹⁾

4- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ -1997م.

5- في التعريب والمعرب المعروف بحاشية ابن بري: عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش (ت: 582هـ/1186م) تحقق: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

6- حاشية الآجرومية: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: 1392هـ/1972م).

7- حاشية الأمير على شذور الذهب لابن هشام. وهو: محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي، شمس الدين الأزهرى المعروف بالأمير عالم بالعربية، ومن فقهاء المالكية. ولد بناحية سنبو بمصر وتعلم في الأزهر. وقد اشتهر بالأمير لأن جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب. (ت: 1232هـ/1816م). وأكثر كتبه حواشى وشروح أشهرها "حاشية على شرح شذور الذهب" في النحو لابن هشام و"حاشية على مغنى اللبيب" لابن هشام حاشية المعرب للجواليقي.

8- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي) (1356 هـ/1937 م.).

⁽¹⁾ (نصر) (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفاي الهوريني الأحمدى، الشافعي (ت: 1291هـ)، المطابع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية : تحقيق وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1426 هـ - 2005م، ج1، ص325).

9- "حاشية على شرح ابن عقيل للألفية"، في النحو "وحاشية على شرح قطر الندى لابن هشام" في النحو أيضًا. أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوى الأزهرى، فقيه شافعى مصرى، نسبته إلى السجاعية من الغربية بمصر، (ت: 1197هـ/1782م)، وله تصانيف كثيرة كلها شروح و حواشي ورسائل و متون منظومة في علوم الدين والأدب والتصوف والمنطق والفلك.

10- حاشية الكافية هداية النحو: لمؤلف مجهول قال أنه مختصر مضبوط في النحو جمعت فيه مهمات النحو على ترتيب الكافية لابن الحاجب (646 هـ/1248م). ويذكر بروكلمان أنه تهذيب للكافية ومؤلفة مجهول، إلا أنه ينسب في رامبور ج1، ص 557، لمولوي سراج الدين الأودهي الذي ألف كتاب ميزان الصرف. معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، ص 2024. بروكلمان، ج 5، ص 326.

المبحث الثاني: نموذجان للمتون والشروح

المتون والشروح كما ذكرنا في الصفحات السابقة كثيرة في النحو جدا ونريد أن نذكر هنا نموذجين من المتون والشروح و هما متن الكافية لابن حاجب وشرحها للهندي، واحد من هذين الكتابين متن وآخر شرح لحاشية البرقلي

المطلب الأول: ابن الحاجب وكتابه الكافية

ابن الحاجب: (570 - 646 هـ = 1174 - 1249م).

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني⁽¹⁾ أبو عمرو جمال⁽²⁾ الدين بن الحاجب. كان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي، ومن هنا جاءت كنيته. وهو كردي الأصل. ولد بأسنا من صعيد مصر أواخر عام (570 هـ) ومن ثم انتقل به أبوه إلى القاهرة وهو لا يزال صغيراً، وفيها حفظ القرآن ودرس العلوم المتصلة به. فقرأ علم القراءة على الشاطبي⁽³⁾ الغزنوي وسمع الحديث عن أبي القاسم البوصيري⁽⁴⁾ وإسماعيل بن ياسين، وبهاء الدين القاسم ابن عساكر، وفاطمة بنت سعد الخير، وأخذ الفقه عن أبي الحسن الأبياري⁽¹⁾.

(1) نسبه إلى دوين. دوين: بفتح أوله، وكسر ثانيه، وياء مثناة من تحت ساكنة، وآخره نون: بلدة من نواحي أران في آخر حدود أذربيجان بقرب من تقيس، منها ملوك الشام بنو أيوب. انظر: (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص491؛ صفى الدين البغدادي، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج2، ص544).

(2) انظر: (أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة: 0، 1900، ج3، ص248؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء: تحقيق، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م، ج23، ص264؛ الزركلي، الأعلام: ج4، ص211).

(3) والإمام الشاطبي هو أبو القاسم بن فيرة، بكسر الفاء وبعدها ياء مثناة تحتية ساكنة ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء ومعناها بلغة عجم الأندلس الجديد. الشاطبي: بن خلف بن أحمد الأندلسي الرعيني الضرير. ولد في آخر (سنة: 538 هـ) بشاطبة، هي قرية من قرى الأندلس. (إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا): محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: 629هـ) تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1410هـ، ج4، ص522- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: 1403هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412 هـ - 1992م، ج1، ص3).

(4) البوصيري: (506 - 598 هـ / 1112 - 1201 م)

هبة الله بن علي بن ثابت الأنصاري الخزرجي أمين الدين أبو القاسم وأبو الكرم البوصيري ويُدعى سيّد الأهل كان أديباً كاتباً له سماعات عالية ورواية تُقرّد بها وألحق الأصاغر بالأكابر في علو الإسناد ولم يكن في آخر عصره في درجته مثله، وولد أبو القاسم سنة ست وخمسمائة وتوفي سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ودفن بسفح المقطم (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ؛ 2000م، ج37، ص179؛ الأعلام، للزركلي، ج8، ص75).

ودخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر⁽²⁾، ولازم الاشتغال حتى ضرب به المثل. وقد برع فيما درسه وأتقنه غاية الإتقان ولاسيما الأصول والعربية. وكان الأغلب عليه علم العربية فإنه برز في النحو حتى صار من كبار رجاله. وتكرر دخول ابن الحاجب دمشق للاستفادة حيناً وللتدريس بها أحياناً. وآخر ما دخلها سنة (617هـ/1220م)، إذ أقام بها مدرساً لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية، وقد انتفع به كثير من الناس.

ثم إن ابن الحاجب دافع عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام⁽³⁾ في إنكاره على الصالح إسماعيل صاحب دمشق سوء سيرته وتقاعسه عن قتال الصليبيين وصلحه معهم، فأمرهما بأن يخرجوا من

(¹) أبو الحسن الأبياري علي بن إسماعيل بن علي. , أحد العلماء الأعلام وأئمة الإسلام برع في علوم شتى: الفقه والأصول والكلام. وكان بعض الأئمة يفضلونه على الإمام فخر الدين في الأصول. تفقه بأبي طاهر بن عوف، ودرس بالإسكندرية وانتفع به الناس، وتخرج به ابن الحاجب. ولد سنة (557 هـ) وتوفي سنة (618 هـ). (السيوطي، حسن المحاضرة، ج1، ص454؛ سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج23، ص264).

(²) ابن عساكر: (527 - 600 هـ / 1133 - 1203 م)

القاسم بن عساكر: هو القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المحدث أبو محمد بن عساكر الدمشقي الشافعي. وكان محدثاً حسن المعرفة شديد الورع، ومع ذلك كان كثير المزاح. تولى مشيخة دار الحديث النورية بعد والده. (ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804 هـ)، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى - سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج1، 1417 هـ - 1997 م، ج1، ص334؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص178).

(³) ابن عبد السلام (577 - 660 هـ / 1181 - 1262 م).

عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين الملقب بسلطان العلماء: فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد. ولد ونشأ في دمشق. وزار بغداد سنة 599 هـ فأقام شهراً. وعاد إلى دمشق، فتولى الخطابة والتدريس بزاوية الغزالي، ثم الخطابة بالجامع الأموي. (الصفدي، الوافي بالوفيات، ج18، ص318؛ الزركلي، الأعلام، ج3، ص21).

دمشق، فخرجاً سنة (638هـ = 1240م) وعاداً معاً إلى مصر. وهناك تصدر بالمدرسة الفاضلية⁽¹⁾، وجلس في موضع شيخه الشاطبي، وقصده الطلبة وأكبوا على الأخذ عنه. ثم غادر القاهرة قاصداً الإسكندرية للإقامة فيها، إلا أن مدته هناك لم تطل حيث توفي يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة (646 هـ) ودفن في خارج الإسكندرية في المقبرة التي بين المنارة والبلد.

ألف ابن الحاجب في علوم شتى. فقد ألف في "النحو" و"الصرف" و"الفقه" و"الأصول" و"العروض" و"القراءات" و"التاريخ" و"الأدب". ومصنفاته في غاية الحسن رُزقت قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها وقد انتفع الناس بها لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتيرير اللفظ⁽²⁾. وهذه مؤلفاته مقسمة حسب العلوم:

أولاً: في النحو والصرف:

1- الشافية: أجمل فيها ابن الحاجب مسائل الصرف والخط⁽³⁾.

2- شرح الكافية: ألف ابن الحاجب شرحه هذا بعد أن وضع الكافية⁽⁴⁾.

(1) المدرسة الفاضلية: هذه المدرسة بدرب ملوخيا من القاهرة، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني، بجوار داره، في سنة ثمانين وخمسائة، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية، وجعل فيها قاعة للإقراء، أقرأ فيها الإمام أبو محمد الشاطبي ناظم الشاطبية، ثم تلميذه أبو عبد الله محمد بن عمر القرطبي، ثم الشيخ علي بن موسى الدهان وغيرهم، ورتب لتدريس فقه المذهبين الفقيه أبا القاسم عبد الرحمن بن سلامة الاسكندراني، ووقف بهذه المدرسة جملة عظيمة من الكتب في سائر العلوم، يقال أنها كانت مائة ألف مجلد، وذهبت كلها. (المقريزي المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج4، ص204)

(2) (ابن الخلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص248؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج23، ص265؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج19، ص329؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص211).

(3) (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1021).

(4) (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص309).

3- شرح الشافية: ذكره السيوطي في البغية⁽¹⁾، وبروكلمان⁽²⁾، وقال: وهو كتاب تعليمي مختصر في الصرف، ومخطوطاته لا تحصى.

4- الوافية في نظم الكافية: وذلك تلبية لرغبة الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى. وهي عبارة عن ثمانين وتسعمائة بيت، ضمنها موضوعات الكافية جميعاً⁽³⁾.

5- شرح الوافية: ويوجد لدي نسخة منها في نفس المخطوط (حاشية الهندي للعلامة محمد الشهير ببرقلي رحمه الله تعالى ومعها شرح أبيات الوافية) تاريخ كتابتها ذكر في آخر المخطوط (على يد أضعف العباد وأحوجهم إلى رضى الغفار أحمد بن أحمد المهتار الحنفي المصري وذلك في أواخر رجب الفرد 959). قام أ. د موسى بناي العليلي الخفاجي (ت 1995م)، بتحقيقه، وطبع في العراق، دراسة وتحقيق، مطبعة الآداب النجف الأشرف 1980م.

6- الإيضاح في شرح المفصل: توجد منه عدة نسخ مخطوطة في مصر وإيران وتونس وألمانيا⁽⁴⁾.

وقد قام بتحقيقه موسى بناي العليلي وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة 1975م. وطبع في بغداد سنة 1982م.

7- الأمالي: أمالي ابن الحاجب⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، د.ت، ج 2، ص 135).

⁽²⁾ (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج 5، ص 327).

⁽³⁾ (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج 5، ص 326).

⁽⁴⁾ (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ج 1، ص 31؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، ج 1، ص 214؛ البغدادي، هداية العارفين، ج 1، ص 655).

⁽⁵⁾ (ابن الحاجب، في كتابه الأمالي النحوية ص 42 (رسالة دكتوراه مقدمة من محمد هاشم عبد الدايم - جامعة القاهرة 1969م). بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج 5، ص 334).

8- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة: توجد منها عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية.

وقد طبعت في هران سنة 1859 م وفي بيروت سنة 1872م⁽¹⁾.

9 - شرح كتاب سيبويه: ذكره صاحب كشف الظنون⁽²⁾ وصاحب هدية العارفين⁽³⁾.

10 - المكتفي للمبتدي - شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. ذكره صاحب هدية العارفين⁽⁴⁾. ولم يذكره أحد سواه.

11 - شرح المقدمة الجزولية: ذكره بروكلمان⁽⁵⁾ وقال إنه توجد منه نسخة مخطوطة في جامع

القرويين بفاس رقم (1198). والمقدمة الجزولية هي مقدمة صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بللبخت (المتوفي سنة 607 هـ).

12 - إعراب بعض آيات من القرآن العظيم: ذكره بروكلمان⁽⁶⁾ في مكة ، وفي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (12/ 471) .

ثانياً: في الفقه والأصول:

1 - منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: وهو من كتب الفقه المالكي⁽⁷⁾.

2 - عيون الأدلة: وهو اختصار لكتابه (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل)⁽⁸⁾.

3- جامع الأمهات أو مختصر الفروع⁽¹⁾.

(1) (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص334).

(2) (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص 1428).

(3) (البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج1، ص 655).

(4) (البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج1، ص 655).

(5) (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص350، 349).

(6) (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص341).

(7) (البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج1، ص 655؛ بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص334).

(8) (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص334).

ثالثاً: في العروض:

ألف ابن الحاجب في العروض منظومة من البحر البسيط سماها (المقصد الجليل إلى علم الخليل). عدد أبياتها (171) بيتاً⁽²⁾.

الكافية:

اسمها الكامل (كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب)⁽³⁾، وهي مقدمة شاملة في علم النحو، تكفي الدارس ليحيط علماً بموضوعات علم النحو، بعيداً عن كثير من التفاصيل والفروع والخلافات، وهو ما قصد إليه ابن الحاجب .

وهي خلاصة نحوية موجزة. ولكنها بالرغم من إيجازها الشديد وإبهام بعض عباراتها، تبقى مرجعاً نحوياً له قيمته العلمية، ولولا هذا الإيجاز لجاءت أكثر وضوحاً.

لقد قصر ابن الحاجب كافيته على مسائل النحو، وفصلها عن مسائل الصرف بعد أن كانت هذه المسائل جميعاً تدرس جنباً إلى جنب يعني يعد ابن الحاجب أول من فصل بين علمي النحو والصرف وهذا يعني أن العلماء قبله من كتاب سيبويه حتى قبل ابن الحاجب كانت تُدرس علوم اللغة كلها تجمع وتُدرس في كتاب واحد. مما جعله علماء زمانه واحداً من نوادر الدهر ودهاة العصر، وما كثرة الشروح على كتابه الكافية خير دليل على ما نقول وقد جاءت مسائل النحو في الكافية منتظمة انتظاماً سليماً، فأعجب بها الناس وتداولوها وانبرى العلماء لشرحها وإعرابها ونظمها واختصارها.

(¹) (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص340).

(²) (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1134؛ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، الدليل إلى المتون العلمية، ج1، ص627).

(³) (البغدادي، هدية العارفين، ج1، ص655).

وجملة القول أن الكافية جاءت موجزة إيجازاً شديداً، في بعض عبارتها يحتاج إلى شرح، وفي كثير منها إشارات وتلميحات، ولابد أن يجد الدارس بعض مسائلها مبهمة تحتاج إلى إيضاح وتفسير وقد تكون لهذا السبب كثرة الشروح والحواشي عليها .

وأيضاً شهرة الكافية جعلت الشروح عليها تكثر كثرة عظيمة، وقد أحصى الدكتور طارق نجم عبد الله⁽¹⁾ مائة واثنين وأربعين من هذه المؤلفات باللغة العربية، هذا عدا الشروح التركيبية والفارسية، والكردية فضلاً عن المختصرات والمنظومات، والمصنّفات في إعراب الكافية.

وأذكر بعض شروح الكافية.

- 1 - (شرح الكافية لابن الحاجب (ت: 646هـ) أ. د. جمال عبد العاطي مخيمر رحمه الله.
- 2- شرح الرضي (ت 686هـ⁽²⁾).
- 3 - شرح ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلية ت 694 هـ رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر.
- 4- الوافية في شرح الكافية لركن الدين الحسن بن محمد العلوي الأسترابادي (ت 715هـ).
- 5- الفوائد الضيائية لنور الدين الجامي (ت 898 هـ)، ت. د أسامة الرفاعي.
- 6- شرح أحمد بن الحسن الجاربردي (ت 746 هـ).

(¹) (منشور عام 1986 م، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة).

(²) الرضي الأسترابادي: (000 - نحو 686 هـ / 000 - نحو 1287 م)

محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها، جمعا وتحقيقا، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنّفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النخاة، واختيارات جمّة، ومذاهب ينفرد بها؛ ولقبه نجم الأئمة، يقول السيوطي أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمئة. واشتهر بكتابه (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو جزآن، أكمله سنة 686 و (شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. (السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص567؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص86).

7- شرح المولى عصام بن محمد بن عريشاه الإسفراييني (ت 944 هـ). ⁽¹⁾بالإضافة إلى كتابنا هذا المراد تحقيقه إن شاء الله.

المطلب الثاني: الهندي وشرحه على الكافية

الهندي: الدُولت آبادي: (000 - 849 هـ = 000 - 1455 م).

أحمد بن عمر الدولت آبادي، شهاب الدين ابن شمس الدين، الهندي: فقيه حنفي أديب بالعربية. القاضي أحمد بن عمر الدولة آبادي الشيخ الإمام العالم الكبير العلامة أحمد بن عمر قاضي القضاة ملك العلماء شهاب ولدَ بدولة آباد دهلِي ⁽²⁾ بعد سبعمائة من الهجرة ونشأ بها وقرأ العلم على القاضي عبد المقتدر بن ركن الدين الشريحي الكندي ⁽³⁾... فبرز في الفقه والأصول والعربية وصار إماماً في العلوم لا يلحق غباره. وكان ينعت بملك العلماء. وكان غاية في الذكاء وسيلان الذهن وسرعة الإدراك وقوة الحفظ وشدة الانهماك في المطالعة والنظر في الكتب لا تكاد نفسه تشبع من العلم ولا تروى من المطالعة ولا تمل من الاشتغال ولا تكل من البحث، قيل: إنه لما حضر عند القاضي عبد المقتدر السالف ذكره قال القاضي فيه: قد أتاني رجل جلده علم ولحمه علم وعظمه

(1) الإنترنت. المجلس العلمي إشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، و. د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي).

(2) دهلِي: مدينة بشمال الهند، اتخذها أسر كثيرة مقراً للحكم بها القلعة الحمراء وقطب منار، تقع على نهر جمنا وهي أربعة مدن هي: دهلِي وسيري وتغلق آباد وجهان پناه. (أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت: 749 هـ) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423 هـ، ج3، ص45؛ محمد بن عبد الله بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت: 779 هـ) رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1417 هـ، ج3، ص104).

(3) عبد المقتدر الكندي (000 - 791 هـ) (000 - 1389 م).

عبد المقتدر بن ركن الدين الشريحي، الكندي، ثم الدهلِي. ولد ببلدة تهانيسر، ونشأ بدار الملك دهلِي على الخير والصلاح، وأخذ العربية وسمع، الكثير وبرع في الأدب والإنشاء وقرض الشعر، ومن آثاره: مناقب الصديقين. (عبد الحي الطالبِي، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، ج2، ص172؛ عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج6، ص169).

علم، وبعد ذلك اتجه إلى البلاد الشرقية فاستقبله السلطان إبراهيم الشرقي صاحب⁽¹⁾ جونبور
(2) بالإكرام وحسن الضيافة وطابت له الإقامة بها لما لاقاه من عناية ، ومن إكرام العلماء ورجال
السياسة حتى أنه صار قاضياً للقضاة في البلاد الشرقية، وكان السلطان يضع له في حضرته
كرسياً صيغ من فضة ويجلسه على ذلك.

وله مصنفات جليلة ممتعة سارت بها ركبان العرب والعجم، منها:

- شرح بسيط على كافية ابن الحاجب، قال الجلي في كشف الظنون: عليه حاشية لمولانا الفاضل
الميلاني الله الجانبوري⁽³⁾.

- حاشية للتوقاني وللغازوني على شرح الهندي ولغياث الدين منصور الشيرازي.
- على متن الهندي شرح ممزوج للفاضل العلامة أبي الفضل الخطيب الغازوني المحشي.
- شرح البزدوي في أصول الفقه إلى مبحث الأمر: صنفه للشيخ محمد بن عيسى الجانبوري.

(1) **السلطان إبراهيم الشرقي:** السلطان العادل الكريم إبراهيم بن خواجه جهان الجانبوري سلطان الشرق، قام
بالمك، بعد صنوه مبارك شاه سنة أربع وثمانمائة فافتتح أمره بالعدل والإحسان وولي الناس، وأحسن السيرة فيهم
وساس أمورهم سياسة حسنة لما جمع الله سبحانه فيه من الدين، والعقل والمروءة، وخلال الخير فيه بغاية من
الكمال، فصار المرجع والمقصد، واجتمع لديه، خلق كثير من أرباب الفضل والكمال، كالقاضي شهاب الدين الدولة
آبادي والقاضي نظام، الدين الكيلاني والشيخ أبي الفتح بن عبد الحي بن عبد المقتدر الشريحي الكندي، وأمثالهم.
وكان حسن الأخلاق عظيم الهمة كريم السجية شريف النفس مطلعاً على ما تمس إليه الحاجة من أمور الدنيا
والدين. ومن مآثره المدارس والجامع بمدينة جونبور. توفي سنة أربعين وأربعين وثمانمائة، وكان موته
داهية عظيمة على أهل بلاده، رحمه الله. (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر
وبهجة المسامع والنواظر)، عبد الحي الطالبي، ج3، ص227).

(2) جونبور (وسط الهند): كانت تتبع ملوك دلهي. حتى استقلت بها أسرة خواجه جهان سرور خلال الفترة (796
- 881 هـ/ 1393 - 1476 م). (موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى
عصرنا الحاضر 1417 هـ/ 96 - 97م، : أحمد معمور العسيري، غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
- الرياض)، ط1، 1417 هـ - 1996م، ج1، ص297).

(3) ذكر في كشف الظنون بهذه العبارة (ميان الله داد الجانبوري). (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2،
ص1370).

- شرح على قصيدة بانث سعاد .

- شرح على قصيدة البردة ورسالة في تقسيم العلوم بالفارسية.

- هداية السعداء بالفارسي.

- رسالة في العقيدة الاسلامية، وله غير ذلك من المصنفات.

قال الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي⁽¹⁾ في رسالته في أخبار الفضلاء: إن شرح كافية ابن الحاجب له أحسن مؤلفاته في تنقيح المسائل، كانت وفاته لخمس بقين من رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة بمدينة جونبور فدفن جنوبي المسجد للسلطان إبراهيم الشرقي مدرسته⁽²⁾.

شرح الكافية للفاضل الهندي: بعد البحث وجدت نسختين لها ونسخة مطبوعة من اسطنبول، فقد ورد في صفحاتها الأولى كما يلي: (درساعات).

((معارف نظارات جليلة سنك 1245 نومر ولى 18)).

((جمادي الآخر سنة 1310 تاريخي رخصتنامه سيله سلطان بايزيد جامع شريفى كتبخانة سى تحتنده صحافيه عثمانيه)).

⁽¹⁾ عبد الحق الدهلوي: (958 - 1052 هـ) (1502 - 1642 م)

الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، الشيخ الإمام العالم العلامة المحدث الفقيه شيخ، وأعلم العلماء الأعلام، وحامل راية العلم، والعمل في المشايخ الكرام، الشيخ عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي المحدث، المشهور، أول من نشر علم الحديث بأرض الهند تصنيفاً وتديراً. ولد في شهر المحرم سنة ثمان وخمسين وتسعمائة بمدينة دهلي، توفي يوم الاثنين لسبع بقين من ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وألف بدار الملك دهلي. من تصانيفه الكثيرة: زبدة الآثار في أخبار قطب الأخيار، أخبار الأخيار في أسرار الأبرار، جذاب القلوب إلى ديار المحبوب في أحوال المدينة المنورة، فتح المنان في مذهب النعمان، ومفتاح الغيب في شرح فتوح الغيب للجلي وغيرها. (عبد الحي الطالب، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر)، ج5، ص553؛ عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج5، ص91).

⁽²⁾ (عبد الحي الطالب، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر، ج3، ص233؛ الإعلام لزركلي، ج1، ص187؛ عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج2، ص30؛ عادل نويهض، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، ج1، ص54).

((شركتنا 87 نومر ولى مطبعة سنده أو لنمشر))..والصفحة الثانية بدأ بمقدمة رائعة حيث يصف ويمدح الكافية ومؤلفها الإمام ابن الحاجب والهندي صاحب الشرح وقد نقلنا قسما من هذه المقدمة إلى هنا.

شرح الهندي على الكافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"تحمد الله نحو الآئه الوافية* ونشكره لنوال نعمامه الكافية* ونصلي على نبيه الرضى محمد الرافع مناصب الهداية لأرباب اللباب بكلمته الباهرة* وعلى آله وأصحابه المعللين بشهاب صحبته الفاخرة* والحاجبين عادية أعدا الله ببوراق السيوف المهندة القاطعة*(وبعد فقد صنف طبقات الأدباء والكتاب* تصانيف في علم الإعراب بحسب قوتهم في البيان* وشهتهم من بلاغة خاطر والبيان* لكن الشيخ الإمام* قدوة الأنام* وحيد العصر* فريد الدهر* أفضل المدقيين* برهان المحققين* أبا المفاهر شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الزواني الدولة آبادي ثم الهندي أكرم الله مآبه* وأجزل ثوابه* قد عمل حواشي على الرسالة المشهورة في الإعراب لشيخ الصناعة قدوة الأئمة المشتهرة في المشارق والمغارب* العلامة ابن الحاجب أسكنه الله تعالى الفرديس... (فأقول ناقله لكلامه وبالله أستعين لإتمامه إنما لم يبدأ الشيخ رحمه الله في الرسالة بحمد الله هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبدأ به على سننها* وليس ذا بال حتى يكون بتركه الحمد أقطع وبدأ بذكر الكلمة والكلم لكونهما موضوعي علم النحو حيث يبحث فيه عن أحوالهما من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما ولما كانت الكلمة جزء الكلام ويرجع الإعراب إليها بالذات قدمها عليه فقال (الكلمة) اللام للجنس والتاء للوحدة.....⁽¹⁾"

(¹) (شرح الهندي على الكافية، حاجي أحمد خلوصي وحاجي مصطفى درويش، وشركاسي صحافية عثمانية شركتي ، دار سعادات، ص2-3)

أما المخطوط ورد كما يلي: كتاب شرح الكافية للفاضل الهندي وحاشية لابن القلعي عفى عنهما وغفر. الحمد لله مما ساق سائق التقدير إلى ملك الفقير إلى عفو ربه الغني، أحمد بن أبي الصفا المحاسن عفى عنهما سنة 1060.

أولها ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عليه نتوكل وبه نستعين...)). والنسخة الثانية في الصفحة الأولى: ربيع الأول نهايته أوتوزنجي كون سنة 1265 يوسف عمر عثمان وذكر في الصفحة الثانية تعليقات غير مفهومة وأيضاً مهورة بختمة ويبدأ ((بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين...)). ذكر بركلمان: شرح الهندي أو الهندية، لشهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة آبادي: ذكر بعض نسخها منها: نسخة في برلين 6585-6585؛ جوتا 258 (وفيها ذكر نسخ أخرى)؛ باريس 4054؛ الإسكوريال ثان 80؛ 151-152؛ بطرسبرج 175؛ جاربث 370؛ الإسكندرية 23 نحو؛ القاهرة أول 73/4؛ 88⁽¹⁾.....

الفصل الثاني:

البرقلعي وحاشيته على الهندي

قد جمع البرقلعي قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمقه في النحو واستكشاف لمخباته وإحاطته به ، ولا يستغني طالب التبحر عن إتقان ما اشتمل عليه حاشية الإمام البرقلعي على شرح الكافية من المباحث اللطيفة والفوائد الشريفة لا يدع باباً إلا قضى وطر العلم فيه، هذا من ناحية التأليف، أما من ناحية الفن فإن كان في شرحه غموض أو إبهام كثير أو عندما يكون لديه فكرة فيستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلي والنظري غير متحيز إلى مذهب خاص من المذاهب.

(¹) (بركلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، 314).

المبحث الأول: حياة البرقلي وأثاره

الإمام البرقلي - رحمه الله تعالى - فهذا العالم الجليل لم يتطرق أصحاب الكتب التراجم و الطبقات إلى الترجمة والبحث ولذا لم أجد ترجمته في الكتب إلا بشكل قليل وغير موسع .

وهنا أذكر سبب ذلك كما علق على هذه النقطة عبد الكريم المدرس في كتابه علماءنا بقوله: " لا يخفى على العالم بتاريخ الإسلام أنه بعد انبثاق نور الدين المبين في ربوع شرق الجزيرة وشمالها اعتنقت الأمة الكردية الإسلام برحب الصدر, وخدموه في العسر واليسر, وفي كل دور من أدواره ساهم علماءها في خدمة العلوم التي يتوقف عليها نشر التعاليم الإسلامية, وجاءوا بما يسر الناظر من التأليف والمآثر والمفاخر غير أنه لم يسجل أسماؤهم وآثارهم لعوامل, منها: أنهم لا يريدون إظهار ما عملوه من الخدمات إحالة إلى علم الله سبحانه وتعالى, حتى أنهم كانوا لا يكتبون أسماء أنفسهم بعد أن حرروا كتابا, اعتمادا على الله, وإخلاصاً في ما بذلوه في خدمة الدين.

ومنها: خلو بلادهم من المطابع وأسباب نشر العلوم وابتعادها عن البلاد المأهولة بها.

ومنها: أنه لم تكن لهم ثروة كافية للوصول إلى طبع ما يرون نفعه من الكتب القيمة والرسائل النافعة لتثقيف المسلمين.

ولذلك ولعوامل أخرى بقيت تراجمهم مكتومة إلا تراجم عدد قليل منهم هاجروا إلى البلاد العربية وبقوا بها مدة, أو توطنوا بها, فسجلت فيها على عادة الناس المتبصرين في ضبط أحوال أهل الفضل في البلاد خدمة لأهل الدين⁽¹⁾.

المطلب الأول: اسمه, وكنيته, ولقبه, ونسبته.

اسمه: محمد بن الحسين البرقلي/ البرقلي:

(1) (عبد الكريم المدرس, علماءنا في خدمة العلم والدين, المقدمة ص3).

البرقلعي: عالم عاش في نهاية القرن التاسع والنصف الأول من القرن العاشر الهجري، ورد في صفحة عنوان كتاب له بجامعة الملك فيصل أن اسمه الكامل محمد بن الحسين البرقلعي، وقد يفهم من نسبته "البرقلعي" أنه منسوب إلى قَصَبَة بَرْقَلَة جنوب منطقة مَريوان غرب إيران، وهي الآن قرية خَانَتْهَا 76 تابعة لمدينة سَرْغول في محافظة كردستان⁽¹⁾.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته وطلبه للعلم.

وبما أن أصحاب التراجم والطبقات لم يتطرقوا لهذا العالم الجليل في التراجم والبحث والتنقيب لذا فإن المعلومات عنه قليلة، إلا أن المصادر القليلة التي بين يدينا تحدّثنا عن صَدْر حياة البرقلعي، بيد أنه في الفترة التالية وُقِفَ على أنه قَدِمَ إلى بدليس وعَمِلَ لدى أمير شرف خان، ووفقًا لوثائقية "شرف خان"⁽²⁾ في بدليس كان مولانا محمد البرقلعي من الفقهاء والمحدّثين البارزين في عصره، وفي بدليس أَلَفَ لواليتها أمير شرف حواشي على كتابي الخبيصي والهندي في علم النحو، وأمضى هذا العالم مدةً طويلة في بدليس⁽³⁾. وعلمنا أنه التحق بعدئذٍ بخدمة السيد بدر بن الشّاه علي سيد جزيرة

(1) كردستان: محافظة، وهي إحدى محافظات إيران الإحدى والثلاثين. معظم سكانها من الأكراد السنة والبقية من الأذريين. مركزها مدينة سنندج، المساحة: ٢٩,١٣٧ كم²، وعدد السكان: ١,٦٠٣ مليون (٢٠١٦)

[http://wiki.eanswers.com/fa/برقلعه_\(مريوان\)](http://wiki.eanswers.com/fa/برقلعه_(مريوان)), <http://hamrkab.blogfa.com/post/125>,

(2) الشرفنامه في تاريخ الدول والامارات الكردية: ألفه بالفارسية شرف خان البديسي، وترجمه إلى العربية ملا جميل بندي روزباني. طبع في بغداد 1372هـ - 1953م، الشرق الإسلامي في العصر الحديث: لحسين مؤنس. طبع بمصر 1938م. (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص282، 296-الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، - أيار / مايو 2002م، ج8، ص316).

(3) (وثائق شرف، شرف خان، بدليس، تحرير فيليامينوف زيرنوف الخامس، سانت بطرسبورغ، 1860، ج1، ص341، 342).

بُخْتِي، وفي هذه الفترة اجتمع في جَزْرة (جزيرة ابن عمر) ⁽¹⁾ المعروفة بجزيرة بوطان، جم غفير من العلماء، دُكِرُوا؛ منهم مولانا محمد البرقلي، ومولانا أبو بكر ⁽²⁾، ومولانا حسن سورجي، ومولانا زين الدين، ومولانا سيد علي ⁽³⁾، وعمل فترة لدى الأمير داود سيّد خزان، وألّف برسمه أحد كتبه، وسجّل البرقلي أنّه ألّف حاشية على شرح كافية الخبيصي برسم أمير خزان الأمير ابن الأمير داود ابن الملك محمد بن القاسم ⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: تلاميذه ⁽⁵⁾

مع أننا رجعنا إلى المصادر والمراجع، ولكن مع الأسف لم أجد شيء الكثير عن تلاميذه، ولكن ذكر في بعض المصادر والمراجع تُحدث عن عالم من علماء حلب البارزين عالم متوفى عام 930هـ يُدعى موسى بن حسن الكردي الآلاني ⁽⁶⁾ اتجه في أحد أسفاره لطلب العلم نحو مراغ ⁽¹⁾،

⁽¹⁾ جزيرة ابن عمر: بلدة شمالي الموصل تحيط بها دجلة مثل الهلال" وإلى إقليم الجزيرة "بلاد بين النهرين دجلة والفرات منها حران والرها والرقّة رأس عين ونصيبين. (الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن مأكولا (ت: 475هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1411هـ/1990م، ج2، ص198- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لناصر الدين، ج2، ص317).

⁽²⁾ يحتمل أن يكون أبو بكر بن هداية الله المريواني الكوراني الكردي ورد ترجمته في ص31.

⁽³⁾ (شرف خان، ج1، ص128). (مولانا أبو بكر، ومولانا حسن سورجي، ومولانا زين الدين، ومولانا سيد علي). بحثت عن ترجمة هؤلاء الرجال فلم أجدهم في كتب التراجم.

⁽⁴⁾ (حاشية الخبيصي للبرقلي، مكتبة السلفي، ص150).

⁽⁵⁾ بحثت في المصادر والمراجع لم أجد شيئاً يُذكر في حق شيوخه ولذلك لم أتحدث عن شيوخه.

⁽⁶⁾ موسى حسن الآلاني (930-000هـ/1523-000م)

موسى بن حسن الشيخ الزاهد العالم المعروف بالمنلا موسى الكردي الآلاني، الشافعي، محدث، مدرس، نزيل حلب، فاشتغل بالدراسة مدة على جماعة منهم المنلا محمد الخبيصي وأخذ عن الشمس البازلي، ثم ذهب إلى مكة المكرمة فقرأ هناك (تفسير البيضاوي) عند ملا إسماعيل الشرواني، ثم رحل إلى انطاكية فقرأ (شرح التجريد)، رجع إلى حلب، فاشتغل بالكتابة والتدريس خاصة البلاغة، وكان قائم الليل، صائم النهار، كريم حليماً زاهداً عابداً، توفي في شعبان

وربما أخذ العلم وهو عائذٌ إلى حلب في بدليس أو جزيرة عن الشيخ محمد المشهور بالبرقلعي مؤلف حاشية الملا الخبيصي⁽²⁾، وعَدَا موسى بن الحسين الكردي الآلاني السَّرْصُولي الملقب بـ عوض (ت 939هـ)⁽³⁾ واحدًا ممن أخذوا العلم عن الشيخ محمد البرقلعي⁽⁴⁾.

وأعرب الكاتب المدعوّ شمعي في مقدمة ترجمة "وثائقية شَرَف" إلى التركية العثمانية عام 1682م عن دقة محمد البرقلعي في اللغة الكردية قائلاً: "كل قومٍ تمسَّكوا بلغتهم، أمّا الإمام محمد البرقلعي والشيخ محمد الجَزيري وكثير من العلماء العظام والفضلاء الكرام فقد اختاروا اللغة الكردية وارْتَضَوْها"⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: وفاته.

سنة 930هـ/1523م. (د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص728؛ طاهر ملا عبد الله البحرقي، ج3، ص268-269).

(¹) المَرَايُخُ: جمع مراغ الإبل وهو متمرَّغها: كورة بصعيد مصر في غربي النيل فيها عدّة قرى أهلة عامرة جدًّا. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص97).

(²) (دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب: محمد رَضِيّ الدين بن الحنبلي، 971-1564م)، تحقيق محمد حَمَد الفخيري ويحيى زكريا عبّارة، دمشق، 1972م، ج11، ص503).

(³) **موسى بن الحسين عوض**: موسى بن الحسين، الملقب بعوض بن مسافر الحسين بن محمود الكردي اللاني طائفة، السر مسوي ناحية وقرية، الشافعي نزيل حلب، أخذ العلم عن جماعة منهم المنلا محمد المعروف ببرقلعي، وعمرت في زمانه مدرسة بالعمادية، فجعل مدرستها، ثم تركها وأقبل على التصوف، فرحل إلى حماة، وأخذ عن سيدي علوان مع الانتفاع بغيره، ثم قدم حلب لمداداة مرض عرض له، ونزل بالمدرسة الشرفية، فقرأ عليه غير واحد قال ابن الحنبلي وكنت ممن فاز بالقراءة عليه ثم ذهب إلى حماه فلما توفي الشيخ علوان. عاد إلى حلب واستقر في مشيخه الزينية، وأخذ يربي فيها المريدين، ويتكلم فيها على الخواطر مع طيب الكلام، وإطعام الطعام، وإكرام الواردين إليه من الخواص والعوام، وحسن الصمت، ولين الكلمة، وفصاحة العبارة والتكلم في التفسير، والحديث، وكلام الصوفية. توفي مطعوناً في سنة تسع - بتقديم التاء - وثلاثين وتسعمائة، وصلى عليه ابن بلال في مشهد عظيم، ودفن في مقابر الصالحين بوصية منه رحمه الله تعالى. (الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج2، ص249، 250؛ د. محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد، ج1، ص728).

(⁴) (دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب: ابن الحنبلي، ج11، ص504).

(⁵) (وثائقية شرف ترجمةً وتاريخاً: شمعي، مكتبة طوب قابي، رقم 1469، ورقة 1، b1).

لم يُعرف تاريخُ وفاة البرقلي بدقّةٍ، ويحتملُ أنّه عاش حتى منتصف القرن السادس عشر الميلادي.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

مؤلفاته بحسب المصادر التي وجدت بعد البحث فهي قليلة بنسبة لعلمه وتبحره في النحو وباقي العلوم وهي:

1. فتاوى عن اليزيديين

ثَبَّتَ أَنَّ مولانا محمد البرقلي أَلَفَ فتاوى عن اليزيديين وما يجب عند معاملتهم وَفَقًا للمذهب الشافعي⁽¹⁾ ، ولهذه الفتاوى نسخة في جامعة طوكيو مكتبة معهد البحوث الإستشراقية مسجلة برقم 146. وقام بنشرها مصطفى دهقان⁽²⁾.

2. حاشية البرقلي على شرح الهندي:

- حاشية الهندي للعلامة محمد الشهير بالبرقلي رحمه الله تعالى، قاضي زاده⁽³⁾ محمد أفندي 1 a، 473/1 _ a79، تمت الحاشية على شرح الكافية للبرقلي⁽⁴⁾ على يد

(1) (شرف خان، ج1، ص470).

(2) (مولانا محمد البرقلي وفتواه في اليزيدية A: مصطفى دهقان، مجلة نوبهار أكاديمية ، 3/1، 2015م، ص137-151).

(3) قاضي زاده: (000 - 988 هـ / 000 - 1850 م)

أحمد بن محمود الأدرنوي، شمس الدين، قاضي زاده: فقيه حنفي، من الروم. كان أبوه قاضيا بأدرنة وتولى هو قضاء حلب بضع سنوات ثم قضاء القسطنطينية، فقضاء عسكر الروم ايلي، وأبعد في أواخر أيام السلطان سليم، وأعيد في أيام مراد خان. ثم قلد الفتوى بدار السلطنة إلى أن توفي. له كتب، منها (نتائج الأفكار - ط) في تكملة فتح القدير لابن الهمام، في فروع الحنفية، و (حاشية) على شرح المفتاح لم يتمها، و (حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة - خ) في الأزهرية. انظر: (الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج3، ص99؛ الزركلي، الأعلام، ج1، ص254)

(4) (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1370).

العبد الضعيف الفقير أحمد بن أحمد المهتار الحنفي المصري غفر الله تعالى له
ولوالديه وذلك سنة 959هـ.

- حاشية الهندي لمولانا ابن قلعي، لالا إسماعيل رقم 635، 171a _ a206،
السيد محمد ابن السيد حسين الحرّوي، نُسخَت في مدينة الجزيرة العُمريّة بالمدرسة
العبدليّة، وبحسب التاريخ الموجود على الورقة الأولى للكتاب تمّ نسخها حوالي عام
1060هـ، وأمّا تاريخ نسخها الذي جاء في نهاية كتاب آخر ضمن المجلد نفسه
فهو عام 1014هـ.

ولهذا الكتاب نسخة ناقصة باسم حاشية البرقلعي على حاشية الهندي في مكتبة الجمعية الآسيوية
بمدينة كلكتّا تحت رقم 797⁽¹⁾.

3. حاشية الخبيصي

كتب حاشيةً على شرح الكافية لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي⁽²⁾، هذه النسخة
نسخها يعقوب الحسيني المعروف بالمالا يعقوب في بدليس عام 1115 على الأرجح⁽³⁾. جاءت هذه
النسخة ضمن مجموعة وتقع بين الصفحة 149-228، ولهذا الكتاب نسخة كاملة باسم حاشية
البرقلعي على شرح الكافية للخبيصي مسجلة في مكتبة الجمعية الآسيوية بمدينة كلكتّا تحت رقم
799⁽⁴⁾، وله نسخة أخرى في مكتبة دار صدام للمخطوطات في بغداد⁽¹⁾، وإحدى هاتين

⁽¹⁾ (زهور عليّ: فهرس بالعربية والفارسية والهندية والبنجابية الباشتوية والتركية للمخطوطات والكتب في مكتبة
الجمعية الآسيوية في البنغال، كلكتّا 1837، ص15).

⁽²⁾ (كشف الظنون: كاتب جليبي، ج11، ص1371).

⁽³⁾ (حاشية الخبيصي للبرقلعي، ص228).

⁽⁴⁾ (زهور عليّ: فهرس بالعربية والفارسية والهندية والبنجابية الباشتوية والتركية للمخطوطات والكتب في مكتبة
الجمعية الآسيوية في البنغال، ص15).

الحاشيتين نسخة في السعودية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية مسجلة تحت (رقم 4172/3) باسم حاشية البرقلي على الكافية⁽²⁾.

المبحث الثاني: حاشية البرقلي

المطلب الأول: التعريف بحاشية البرقلي

حاشية الإمام البرقلي رحمه الله تعالى على شرح الكافية للفاضل الهندي نسختين ولهذا الكتاب نسخة ناقصة باسم حاشية البرقلي على حاشية الهندي في مكتبة الجمعية الآسيوية بمدينة كلكتا تحت رقم 797 سبق أن ذكرته في المبحث الأول: حياة البرقلي وأثاره حاشية الهندي بشكل مفصل. ولكن مع الأسف لم نحصل على صورتها

المطلب الثاني: اسم الحاشية ونسبتها إلى المؤلف

حاشية الهندي:

-حاشية الهندي للعلامة محمد الشهير بالبرقلي رحمه الله تعالى، توجد هذه النسخة في مجموعة تحت رقم 473/1 في مكتبة قاضي زاده محمد أفندي الموقوفة في المكتبة السليمانية بإسطنبول فيما بين ورقات a1-a79 ، تمت الحاشية على شرح الكافية للبرقلي⁽³⁾ على يد العبد الضعيف الفقير أحمد بن أحمد المهتار الحنفي المصري غفر الله تعالى له وولي والديه وذلك سنة 959هـ.

⁽¹⁾ (تاريخ ماردين: عبد السلام المارديني، تحقيق مجدي السلفي و تحسين إبراهيم التّوسكي دهوك، 2001، ص50، 51).

⁽²⁾ (جامع الشروح والحواشي: عبد الله محمد حُبشي، أبو ظبي، 2004، ج11، ص1242).

⁽³⁾ (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1370).

-حاشية الهندي لمولانا ابن قلعي، في كتب لالا إسماعيل برقم 635 الموجودة في المكتبة السليمانية، في مجموعة بين ورقات 171a - 206a، والناسخ هو السيد محمد ابن السيد حسين الحزوي، نُسخَت في مدينة الجزيرة العُمرية، بالمدرسة العبدليّة، وبحسب التاريخ الموجود على الورقة الأولى للكتاب تمّ نسخها حوالي عام 1060هـ، وأمّا تاريخ نَسْخِها الذي جاء في نهاية كتاب آخر ضمن المجلّد نفسه فهو عام 1014هـ.

المطلب الثالث: سبب تأليفها

عندما غادر الإمام البرقلعي بلده متوجهاً إلى أنحاء المعمورة كان من ضمن البلاد التي زارها بلدة بدليس المشهورة وحسب رواية المؤرخ شرفخان البدليسي أَلَفَ البرقلعي في بدليس لأمير شرف حواشي على كتابي الخبيصي والهندي في علم النحو وأثناء إقامته فيها وترحيب واليها به وحسن ضيافته له وتفرغه للعلم فانبرى الإمام البرقلعي لهذه المهمة وأجاب طلب الوالي وألف حاشيته الرائعة والمميزة هذه والتي لاقت استحسان العلماء وثنائهم عليها.

المطلب الرابع: تاريخ تأليفها

حسب القيود الموجودة في الورق الأخير من نسخة الرياض لقد استنسخ حسن بن إبراهيم الكوراني حاشية البرقلعي على شرح الخبيصي في سنة اثنين وثلاثين وتسعمائة ونقل الكوراني هذه الحواشي من نسخة المؤلف هذه الحاشية ألفت لأمير خيزان⁽¹⁾ الأمير داود بن الملك محمد المعاصر للشرف خان الكبير

(1) حيزان: بكسر أوله، وسكون ثانيه، وزاي، وألف، ونون، يجوز أن يكون جمع الحوز، وهو الشيء يحوزه ويحصله، نحو رأل ورئلان: وهو بلد فيه شجر وبساتين كثيرة ومياه غزيرة، وهي قرب إسعرت من ديار بكر. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص331؛ القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ج1، ص360).

وتوجد في بداية نسخة حاشية الهندي للعلامة محمد الشهير ببرقلعي رحمه الله تعالى، الموجودة فيه كُتِبَ قاضي زاده محمد أفندي عبارة تمت الحاشية على شرح الكافية للبرقلعي على يد العبد الضعيف الحقير أحمد بن أحمد المهتار الحنفي المصري غفر الله تعالى له ولوالديه سنة 959هـ.

روى شرف خان البدليسي لقد ألف البرقلعي حاشية الهندي لجده الأمير شرف خان الكبير توفي شهيدا في شهر صفر من سنة أربعين وتسعمائة حسب هذه المعلومات نفهم أن البرقلعي ألف حاشية الهندي أولاً وبعد مدة انتقل إلى خدمة حاكم خيزان الأمير داود ودرس هناك في المدرسة الداودية نفهم من هذه المعلومات أن البرقلعي في هذه الفترة ألف حاشية الخبيصي هناك لأجل الأمير الخيزاني ويمكن أن نعتبر تأليف حاشية الهندي قبل وفاة الأمير شرف خان الكبير قطعاً أو قبل استتساخ نسخة الكوراني لحاشية الخبيصي محتملاً.

المطلب الخامس: محتواها.

عندما نفتح أي كتاب من كتب النحو نرى أنه يحتوي على مواضيع على الأغلب متشابهة ولا يوجد اختلاف كثير؛ وهذه حاشية على شرح كتاب في النحو ولها متن وهي أيضاً من متون نحو من أجل ذلك، فهذه الحاشية محتواها مرتبط بالمتن وبالشرح ولكونها حاشية فإنها لا تشمل جميع مواضيع النحو ولهذا تأخذ عدّة مواضيع تبينها وتوضحها مثلاً تأخذ الحاشية بعض الكلمات أو مسائل نحوية فهذه كلمات موجودة في الشرح وفي المتن فمثلاً بعض الأحيان تكون مسألة لغوية أو مرتبطة بالمنطق أو بالبلاغة أو أحياناً تكون نحوية أو صرفية وقد يقف البرقلعي على مسألة من مسائل يوضحها ويأتي بمسألة يمر عليها بدون تفصيل ومثل ذلك:

إن علماء المسلمين يبدؤون كتبهم بالبسملة والحمد والثناء ولكن في هذه الحاشية والمتن والشرح لم يُذكر الحمد وثناء فقد ذكر الهندي سبب ذلك بقوله: "إنما لم يبدأ الشيخ⁽¹⁾ - رحمه الله - في هذه

(1) (يقصد ابن الحاجب صاحب الكافية).

الرسالة بحمد الله هضما لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف -رحمهم الله- حتى يبدأ به على سننها".

والإمام البرقلي -رحمه الله تعالى- بدأ بشرح الكلمة حيث فسر أولاً: اللام التي دخلت على الكلمة فقال: "اللام للجنس: والتاء للوحدة -الله اعلم- إن الجنس على ضربين....".

وعند شرح الكلمة قال: "لفظ وضع لمعنى مفرد" عرفها بجملة واحدة ولم يعرف اللفظ أما الهندي فقد فصل معنى اللفظ لغة واصطلاحاً بقوله: " لفظ هو في اللغة: الرمي يقال أكلت التمرة ولفظت النواة أي رميتها وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حروف فصاعداً وقيل الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعداً وقيل ما يتلفظ به الإنسان من حرف فصاعداً وفي كل وجه من النظر⁽¹⁾".

وفي مسألة نحوية (ضمير العائد):

قوله: أي قول الشارح الهندي "وفي عود ضمير خلافه إلى الرفع نظر لأن الرفع حين عدم وجود قرينة خلافه واجب لا راجح".

يقول البرقلي: "في هذا النظرِ نظرٌ لأن خلاف الشيء ما يعارضه ويدافعه والنصبُ المرجوح لا يعارض الرفعَ فليس خلافه ويكون الرفعُ معه راجحاً لجوازِ النصبِ أيضاً لوجودِ قرينةٍ وأيضاً فإن الضمير في رفعه ويختار رفعه عائداً إلى الاسم المحدود فهو قرينة دالة على أن بقرينة خلافه قرينة خلاف الرفع المختار لا مطلق الرفع فالضمير في خلافه للرفع المختار دون مطلق الرفع لأن الاسم المحدود يجب أن يجوز نصبه وإلا فليس هو فواجب الرفع ليس من الاسم المحدود في شيء⁽²⁾".

(1) (الهندي: شرح الكافية، ص3؛ قسم التحقيق، ص120).

(2) (قسم التحقيق، ص422).

وهنا يبرز آراء العلماء حول "الاسم المحدود" ويناقشها ويبينها:

قوله: ووجوب الرفع عطف على وجوب النصب اعلم: أن حال الاسم للمحدود إلى يعدوا أربعة أقسامٍ أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يستوي رفعه ونصبه، ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه وأثبتته ابن كيسان قال: وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور به يحقق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو: الشرط "ضربت به" لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغل عن بمنصوب محلاً يلي ما بعد "إذا المفاجأة" واجب الرفع في نحو: "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو" (1)...

وفي مسألة صرفية كلمة (جمع):

(جمع) "معدول عن جمع أو جماعي أو جمعاوات لأنه جمع جمعاء وجمعاء إن كان صفة كان حقه أن تجمع على فعل كحمرء وحمروان" (2).

أما البرقلي فقال قوله: معدول عن جمع أي عند الأكثرين. "جَمَاعِي" أو "جَمْعَاوَات" أي عند أبي عليّ الفارسي فإنه قال ليس قياس كل "فُعَلَاء" أن يجمع على "فُعَل" بل قياس "فُعَلَاء" مؤنث "أَفْعَل" المجموع على "فُعَل" أيضاً و"أَجْمَع" "مَجْمُوع" على "أَجْمَعُونَ"، لا "جَمْع" ولو كان "جَمْع" معدولاً عن "جَمْع" و"فُعَل" يصلح "لجمع" المذكر والمؤنث لجاز "جاءني الرجال" "جَمْع" قال: "والحق أن "جَمْعَاء" اسماً لا صفة وقياس فُعَلَاء اسماً "فَعَالِي" في التكسير و"فَعَلَاوَات" في التصحيح "كصهارى" و"صحراوات" (3).

(1) (قسم التحقيق، ص 423).

(2) (الهندي، شرح الكافية، ص 21؛ قسم التحقيق، ص 217-218).

(3) (قسم التحقيق، ص 217-218).

في مسألة نحوية "العامل المعنوي" ولكن يأتي بتعبيرات بلاغية يبين رأي الشارح والمصنف ويذكر رأيه.

قول الشارح أي الهندي: "إلا إذا كان أي العامل المعنوي ذا الحدثين نحو: "زيد قائماً كعمرو قاعداً" وقول البرقلعي: "فإن آلة التشبيه لما دل على الحدثين اعني حدثي المشبه والمشبه به وهما الحالة التي يشتركان فيها مِنْ حُسْنٍ وغيره ولم يتميز الحدثان أحدهما من الآخر لزم أن يكون منصوب كل بجنب صاحبه المصرّح به الذي هو الممثل و الممثل به دفعا للالتباس فيلزم تقديم المعمول على العامل المعنوي ذا لحدثين اعلم أن مقتضى ما قاله المصنف: أن لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه مطلقاً لأنهما أيضاً عاملان معنويان وفيه خلاف فسيبويه لا يجيزه أصلاً نظراً إلى ضعف الظرف وأجازه الأخفش لشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو: "زيد قائماً في الدار" فأما مع تأخير المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز: "قائماً زيد في الدار" و "لا قائماً في الدار زيد" اتفاقاً لتقديم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضاً إذ ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه أي المبتدأ وكذا مقتضاه أن لا يتقدم عليها الحال الذي هو ظرف أو جار ومجرور مطلقاً وقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور لتوسعهم فيه⁽¹⁾.

تحقيق في بناء كلمة(حضار و أمثاله):

ولتحقق موجب البناء في نحو: "حضار" مما فيه راءٌ من "فَعَالٍ" التي من أعلام الأعيان المؤنثة فإنه مبنيٌّ عند أهل الحجاز، وأكثر بني تميم، وليس فيه ما يوجب البناء إلا مشابهة "نزال" وزنا و "عدلا" مقدرا ولم يكتف فيه بالمشابهة وزناً لئلا يرد نحو: "ذهاب" و"سحار" و "كلام"⁽²⁾.

(1) (قسم التحقيق، ص460).

(2) (قسم التحقيق، ص221).

وفي العروض:

"المراد من مفاعل الوزن ومفاعيل الوزن العروضي حتى لا يلزم أن يكون مفرد موزون مفاعل على وزن مفعّل "فحضا جر" مثلاً: مفاعل باعتبار "الحركات"، و"السكنات" أعني الوزن العروضي مع أن وزنه التصريفي فعالل ومفرده فعلل و"قناديل" مفاعيل كذلك مع أن وزنه التصريفي فعاليل ومفرده فعليل⁽¹⁾".

فقد رأينا الإمام البرقلعي -رحمه الله- يتطرق في محتوى حاشيته إلى مسائل عديدة منها النحوية والصرفية وبلاغية وأيضاً لغوية وقد أتيت لكل منها بمثال.

المطلب السادس: مصادره.

مصادر البرقلعي في حاشيته كثيرة ومختلفة وأحياناً استفاد من علماء أو كتب النحو وأحياناً من علوم أخرى كعلم البلاغة والصرف والمنطق واللغة ولا يهمل الاستفادة من مذاهب النحو وأهل الحجاز وبني تميم ونحوهم.

ولهذا نقل الإمام البرقلعي -رحمه الله- في حاشيته عن علماء بصريين وكوفيين وعلماء آخرين وأهل الحجاز وبني تميم. وقد تفاوت نقله عن هذه المصادر، فهناك مصادر نقل عنها عدة مرات، وأخرى لم ينقل عنها إلا مرة واحدة.

واختلفت طريقته في النقل عن هذه المصادر، فقد ذكر كتاباً فقط "المفصل" دون ذكر مؤلفه وأيضاً ذكر الكافية بقوله: والمصنف في الكافية مرة واحدة وفي ثلاثة مواضع شارحي الكافية دون ذكر المؤلف بقوله بعض شارحي: "كتاب الكافية"، وتارة يكتفي بذكر اسم المؤلف من غير ذكر كتابه، وهذه الطريقة هي الغالبة عليه في ذكر مصادره، وتارة لا يذكر اسم المصدر ولا اسم مؤلفه، وإنما

(¹) (قسم التحقيق، ص 241).

يكتفي بعبارات تفيد نقله عن مصدر ما، كقوله: "وقيل"، و"قال بعض" و "بعضهم"، و"قال أكثر النحويين" و"النحويين" و"المتقدمين" و "المتأخرين" ونحو ذلك.

وقد بلغت مصادره التي صرح بالنقل عنها سبعة وعشرين مصدرا، مع الكافية ما عدا شروح الكافية ولم يذكر اسم الكتاب وإنما ذكر اسم العالم ولا أدعي أن جميع مصادره التي صرح بها قد وقف عليها بنفسه ونقل عنها مباشرة، بل منها ما نقل عنه بواسطة مصادر أخرى.

وفيما يلي عرض لمصادره مرتبة بحسب تاريخ الوفاة:

أولاً: من نقل عنهم البرقلعي بالواسطة، أو بالنقل من كتبهم:

1- الشاعر الوحيد الذي ذكره باسمه هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (130-80ق.هـ)، شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب حيث استشهد به في ظرف الزمان: قال: نحو قول امرؤ القيس: اليومَ خمْرٌ وغداً أمرٌ⁽¹⁾.

2- عيسى بن عمر النقفى بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة. وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء (149 هـ). ذكره مرة واحدة بقوله زعم عيسى⁽²⁾...

3- أبو عمرو بن العلاء (154هـ) روى عنه البرقلعي مرة واحدة⁽³⁾.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) نقل عنه في أربعة مواضع ، ولا أدري هل أخذ من كتاب العين مباشرة، أو أنه نقل عنه بالواسطة يقول البرقلعي⁽⁴⁾: اعلم أن المذاهب في نحو: "جوار" ثلاثة

(1) (قسم التحقيق، ص336).

(2) (قسم التحقيق، ص263).

(3) (قسم التحقيق، ص389).

(4) (قسم التحقيق، ص253).

أحدهما: وهو قول سيبويه والخليل: لم أجد في كتاب "العين" أو كتاب "الجمل في النحو" هذه العبارة، ولكن وجدت في "الكتاب" يقول سيبويه: سألت الخليل⁽¹⁾....

في المستغاث يقول البرقلعي "قال الخليل: اللام بدل من الزيادة في المستغاث" وعند البحث عثرت ذلك في "الكتاب" حيث يقول سيبويه: "زعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة⁽²⁾".

5-سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) ذكره البرقلعي في أربعين موضعاً ، وهو يحتل المرتبة الأولى في قائمة مصادره دون ذكر اسم كتابه⁽³⁾.

6- يُونس بن حبيب الصَّبِّيّ الْوَلَاءُ الْبَصْرِيّ أَبُو عبد الرَّحْمَنِ (182 هـ) ذكره البرقلعي في خمسة مواضع⁽⁴⁾.

7- أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي (189هـ) نقل عنه في سبعة مواضع بصيغ مختلفة مرة يقول البرقلعي: على مذهب الكسائي ومرة يقول: عندهم أي عند الكسائي من النحويين⁽⁵⁾.

ومرة يقول: هذا على مذهب غير الكسائي. قوله: حذف الفاعل على مذهب الكسائي⁽⁶⁾. ومرة يقول: أهل الكوفة إلا الكسائي⁽⁷⁾

8- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ) نقل عنه في أربعة مواضع⁽⁸⁾.

(1) (سيبويه، الكتاب، ج3، ص310).

(2) (سيبويه، الكتاب، ج2، ص218؛ قسم التحقيق، ص381).

(3) (قسم التحقيق، ص223-222-232-249-253-255...).

(4) (قسم التحقيق، ص262-416).

(5) (قسم التحقيق، ص292-295-296...).

(6) (قسم التحقيق، ص338).

(7) (قسم التحقيق، ص462).

(8) (قسم التحقيق، ص281-292-320-340)

9-الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش: مولى بني مجاشع بن دارم (215 هـ). ذكره البرقلعي في ثلاثة عشر موضعاً⁽¹⁾.

10- صالح الجزمي: صالح بن إسحاق أبو عمر الجزمي (225 هـ) ذكره في موضعين⁽²⁾.

11- المازني بكر بن محمد بن حبيب، أبو عثمان المازني (249 هـ) ذكره في ثلاثة مواضع⁽³⁾.

12- المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (286 هـ) ذكره في ثمانية عشر موضعاً⁽⁴⁾.

13- ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية (299 هـ). ذكره البرقلعي في موضعين حيث قال: حال الاسم للمحدود إلى يعدوا أربعة أقسامٍ إما أن يختار رفعه , أو يختار نصبه, أو يستوي رفعه ونصبه, ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه وأثبتته ابن كيسان⁽⁵⁾...

14- الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة (311 هـ). ذكره البرقلعي في ثلاثة مواضع⁽⁶⁾.

15- ابن درستويه: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، تلميذ المبرّد. (347 هـ). ذكره في موضعين⁽⁷⁾.

(1) (قسم التحقيق، ص 273-274 - 327 - 344...).

(2) (قسم التحقيق، ص 189-412).

(3) (قسم التحقيق، ص 363-506).

(4) (قسم التحقيق، ص 255-335 - 363 - 491...).

(5) (قسم التحقيق، ص 423-461).

(6) (قسم التحقيق، ص 254-335 - 447).

(7) (قسم التحقيق، ص 344-345).

16- السِّيرافي: أَبُو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (368 هـ) ذكره البرقلعي في ستة مواضع⁽¹⁾.

17- أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الْفَارِسِي النَّحْوِي (377 هـ). ذكره في موضعين مرة بقوله: "أبو علي" ومرة بقوله: أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِي⁽²⁾.

18- ابن البرهان: الْعَلَّامَةُ؛ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ الْعُكْبَرِيُّ (456 هـ). روى عنه البرقلعي مرة واحدة حيث قال: قال ابن البرهان⁽³⁾:

19- ابن بابشاذ النحوي طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَابِشَازِ الْمِصْرِيِّ، الْجَوْهَرِيُّ (469 هـ) ذكره مرة واحدة⁽⁴⁾.

20- الْجَزُولِي: ابن يَلْبَحْتُ عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (607 هـ) ذكره مرة واحدة في حكم "لا" المجردة عن الهمزة" مقروناً مع مصنف الكتاب "الكافية" قال: المصنف و الجزولي⁽⁵⁾.

21- السكاكي: يُوسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو يَعْقُوبَ السكاكي الْخَوَارِزْمِيُّ سراج الدِّين (626 هـ). ذكره مرة واحدة حيث قال: إشارة إلى ما قاله السكاكي⁽⁶⁾...

22- ابن يَعِيشَ: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع. (643 هـ). ذكره في موضعا واحد⁽⁷⁾.

(1) (قسم التحقيق، ص 321-324-363).

(2) (قسم التحقيق، ص 217-218).

(3) (قسم التحقيق، ص 314).

(4) (قسم التحقيق، ص 345).

(5) (قسم التحقيق، ص 507).

(6) (قسم التحقيق، ص 317).

(7) (قسم التحقيق، ص 384).

23- المالكي: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (672 هـ) ذكره مرة واحدة بعد البحث وجدت نفس العبارة في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك حيث قال: "التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي⁽¹⁾".

24-الرضي: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (686 هـ) ذكره في ثلاثة مواضع⁽²⁾.

25-الأندلسي أبو حيان النحوي: محمد بن يوسف ابن حيان (745 هـ) ذكره في ثلاثة مواضع⁽³⁾.

ثانياً: المذاهب التي ذكرها البرقلعي في حاشيته واستدل بها وهي كالتالي:

1- مذهب البصريين ذكر في سبعة مواضع⁽⁴⁾.

2- مذهب الكوفيين ذكر البرقلعي في سبعة مواضع⁽⁵⁾.

3- وأهل الحجاز في خمسة مواضع⁽⁶⁾.

4- وبني تميم أربعة مواضع⁽⁷⁾.

5- ومذهب آخرين في موضع واحد وعليه أكثر المتأخرين أيضاً مرة واحدة⁽⁸⁾.

6- وذكر المتقدمين في موضعين⁽⁹⁾.

7- وبني أسد في موضع واحد⁽¹⁾.

(1) (قسم التحقيق، ص342).

(2) (قسم التحقيق، ص262 - 427-484).

(3) (قسم التحقيق، ص352-384-506).

(4) (قسم التحقيق، ص491-498-499).

(5) (قسم التحقيق، ص327 - 409-425-496).

(6) (قسم التحقيق، ص221 - 222 - 352).

(7) (قسم التحقيق، ص221-222-352).

(8) (قسم التحقيق، ص219 - 494).

(9) (قسم التحقيق، ص198).

8- وذكر أهل البصرة و أهل الكوفة مرة واحدة حيث قال: "اختلف أهل البصرة إلا سيبويه" و"أهل الكوفة إلا الكسائي"⁽²⁾.

هؤلاء مصادر البرقلي والمذاهب الذي نقل من كتبهم أو نقل عنهم بواسطة كتاب أو راوٍ، ويمكن أن نخرج في النهاية منها الملحوظات التالية:

أ- ندرة المصادر التي ذكرها البرقلي فقط ذكر كتابا واحدا مع مؤلفه بقوله: "صاحب المفصل"⁽³⁾. لصاحبه ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع. (643 هـ). مرة واحدة ذكر اسم الكتاب "صاحب المفصل"⁽⁴⁾.

ب- ذكر في ثلاثة مواضع بقوله: "بعض شارحي الكافية".

ج- ينقل البرقلي عن مصادرهم دون تسمية كتبهم.

هـ- هؤلاء العلماء لم يدركهم البرقلي، ولم يلتق منهم أحداً، روى عنهم بالواسطة أو بالنقل من كتبهم.

وكان كثير من العلماء في القرنين الثاني والثالث يتخرجون من ذكر ذلك، ويعدونه منقصة فيمن يصنعه، ثم بدأ بعضهم ينقل من كتب المتقدمين وصحفهم فيسقط السند.

وفي ذلك يقول أحمد بن محمد البشتي⁽⁵⁾ في مقدمة كتابه "التكملة" بعد أن ذكر المصادر التي نقل عنها: "استخرجت ما وضعته في كتابي من هذه الكتب ... ولعل بعض الناس يبتغي العنت

(1) (قسم التحقيق، ص 259).

(2) (قسم التحقيق، ص 462).

(3) (قسم التحقيق، ص 384).

(4) (قسم التحقيق، ص 309).

(5) البُشتي: (000 - 348 هـ / 000 - 959 م)

بتهجينه والقذح فيه؛ لأنني أسندت ما فيه إلى هؤلاء العلماء من غير سماع ... وإنما إخباري عنهم إخبار من صحفهم، ولا يزري ذلك على من عرف الغث من السمين، ميّز بين الصحيح والسقيم⁽¹⁾. وقد فعل مثل ذلك البرقلعي في حاشيته، فإنه نقل عن الخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وسيبويه والكسائي، والمبرد وغيرهم.... وبينه وبين هؤلاء فترة زمنية.

المطلب السابع: المصطلحات

ولا شك بعد البحث في دلالة المصطلح عربياً، لعلّ ذلك يمدّ القارئ بأبعاد وآفاق ويكشف في ذلك عن عمر اللفظ وبنائه.

قال التهانوي⁽²⁾: "إن جذر اللفظ (مصطلح) من: صلح: والصلاح ضد الفساد. وربما كنّوا بالصلاح عن الشيء الذي هو إلى الكثرة. فيقال: مغرت في الأرض مغرة من مطر. وهي مطرة صالحة. إن جذر اللفظة له دلالة حسية عند العربي تشير إلى المواجه للفساد والانحلال، أي التنبّت، ومن التنبّت تتشعب معاني الخصب والحياة والاستمرار والبقاء.

ثم استخدم اللفظ على معنى مجرد عند ما انبرى اللغويون إلى تقعيد اللغة، لكن هذا المعنى الذي أشار إلى البقاء والاستمرار عندهم ظل له علاقة ما مع الدلالة الحسية". مثال ذلك: يقول بعض

أحمد بن محمد الخارزنجي البشتي، أبو حامد: أديب خراسان في عصره. من كتبه (تكملة كتاب العين) و (شرح أبيات أدب الكاتب) نسبته إلى بشت من نواحي نيسابور، ومثلها خارزنج، بسكون الراء وفتح الزاي. (ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 461، و 462؛ الزركلي، الأعلام، ج 1، ص 208).

(¹) (ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 461 - 462).

(²) (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج 1، ص 27).

النحويين، قيل: ابن جني، "أبدلت الياء من الواو ابدالاً صالحاً: أي أبقى وأكثر قابلية للحياة في الاستعمال اللغوي"⁽¹⁾.

ومن ثم أخذت اللفظة مجراها في الاشتقاق فأضحت «الاصطلاح» من افتعال وزنا. ووزن افتعال يحمل في دلالاته معنى تدخل الإنسان ومهارته العقلية في الفعل، إذ يقال: اصطناع، اقتسام. والاصطلاح علمياً: العرف الخاص، أي اتفاق طائفة مخصوصة من القوم على وضع الشيء أو الكلمة⁽²⁾.

ولعل الجرجاني (ت: 816 هـ)، والذي لقبه صاحب الكشف بالسيد السند، خير من قدم لنا في تعريفاته الأبعاد المعرفية التي اكتسبتها اللفظة عقب ما حملته من أس محسوس، ومن معنى بياني لغوي في سيرورتها والمآل. قال الجرجاني الاصطلاح: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"⁽³⁾.

وإذا تأملنا مناقشات البرقلي للمسائل النحوية ومواقفه من آراء نحاة البصريين والكوفيين، في المسائل الخلافية لا يتعصب لمذهب على آخر، بل كان يرجح ما يراه راجحاً بالحجج الثابتة. فأحياناً يرجح مذهب البصريين، وأحياناً يختار مذهب الكوفيين أما من ناحية المصطلحات فكأنه يميل إلى البصريين أكثر ويتضح ذلك بالنماذج الآتية:

(¹) (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج3، ص152؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص517؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج1، ص27).

(²) (المنجد، بيروت، دار المشرق، 1986، حرف أ؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، المقدمة، ص27).

(³) (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816 هـ): كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1403 هـ/1983 م، ج1، ص28؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، المقدمة، ص27).

فقد كان الإمام البرقلعي يميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين والدليل على ذلك استعماله المصطلحات البصرية أكثر من المصطلحات الكوفية ومن المصطلحات البصريين كالممنوع من الصرف ذكر في ثمانية وأربعين مرة والمنصرف في تسعة عشر موضعاً⁽¹⁾، والظرف في ثمانية وثلاثين موضعاً⁽²⁾، والعطف في ثلاثة وعشرين موضعاً⁽³⁾، والجر في خمسة وثلاثين موضعاً⁽⁴⁾، والمجرورات موضع واحد⁽⁵⁾، والنعت مرتين⁽⁶⁾ والبدل ثلاثة وعشرين موضعاً⁽⁷⁾، وألقاب البناء في موضع واحد⁽⁸⁾، والإعراب ستين موضعاً⁽⁹⁾، والبناء في أربعة مواضع⁽¹⁰⁾، والضمير⁽¹¹⁾ أكثر من سبعين موضعاً وضمير المنفصل والفصل موضع واحد⁽¹²⁾، والمتعدي في موضعين⁽¹³⁾، واللازم في سبعة مواضع⁽¹⁴⁾.

(1) (قسم التحقيق، 180 - 181 - 199 - 225 - ...).

(2) (قسم التحقيق، ص 327-403-460-461-464-...).

(3) (قسم التحقيق، ص 294 - 295 - 218 - 332 - ...).

(4) (قسم التحقيق، ص 128-159 - 160 - 161 - ...).

(5) (قسم التحقيق، ص 163).

(6) (قسم التحقيق، ص 397-508).

(7) (قسم التحقيق، ص 383 - 394 - 395 - 398 - ...).

(8) (قسم التحقيق، ص 182).

(9) (قسم التحقيق، 161 - 164 - 172 - 173 - 177 - ...).

(10) (قسم التحقيق، ص 160 - 166 - 170 - 172).

(11) (قسم التحقيق، ص 155-156 - 163 - 110 - 163 - ...).

(12) (قسم التحقيق، ص 306).

(13) (قسم التحقيق، ص 346).

(14) (قسم التحقيق، ص 136 - 141 - 155 - 171 - ...).

ويستعمل أحيانا اصطلاحات الكوفيين بقلّة، فمثلاً ذكر مرة واحدة عطف النسق⁽¹⁾، والجحد مرة واحدة⁽²⁾، أما كلمة الصفة⁽³⁾ ذكرها أكثر من خمسين مرة والصفة السببية مرة واحدة⁽⁴⁾، والمفسر أربع مرات⁽⁵⁾، ومالم يسم فاعله مرتين⁽⁶⁾، والفعل المضارع إحدى عشرة مرة⁽⁷⁾، فقد عبر عنه مرة واحد بالمستقبل، قوله: فمعناها أي معنى لفظ "الماضي"، و"المستقبل غير مقترن"⁽⁸⁾.
بالإضافة إلى تلك المصطلحات فقد استعمل مصطلحات لعلوم عديدة مثلاً في العلم المنطق: ذكر الجزء⁽⁹⁾، والكل⁽¹⁰⁾، والقضية والدلالة⁽¹¹⁾، وأقسامها وهي: دلالة اللفظ⁽¹²⁾ دلالة المطابقة⁽¹³⁾، والتضمن⁽¹⁴⁾ والتزام⁽¹⁵⁾...

وكذلك استخدم مصطلحات علمي الجدول والمناظرة مثل: الماصدق والتصديق⁽¹⁶⁾....
وعلم الكلام: الماهية والجنس والجزء⁽¹⁾ وغيرها...

(1) (قسم التحقيق، ص 382).

(2) (قسم التحقيق، ص 321).

(3) (قسم التحقيق، ص 85-93-97-118-142-127...).

(4) (قسم التحقيق، ص 132...).

(5) (قسم التحقيق، ص 420-444).

(6) (قسم التحقيق، ص 298).

(7) (قسم التحقيق، ص 136-166-168-298...).

(8) (قسم التحقيق، ص 136).

(9) (قسم التحقيق، ص 199-204-333-457...).

(10) (قسم التحقيق، ص 199-204-333...).

(11) (قسم التحقيق، ص 153-156-187...).

(12) (قسم التحقيق، ص 118-132-465...).

(13) (قسم التحقيق، ص 156).

(14) (قسم التحقيق، ص 483).

(15) (قسم التحقيق، ص 337-341).

(16) (قسم التحقيق، ص 150-319).

ومن البلاغة علم المعاني: قصر الإضافي والبيان: المشبه والمشبه به ومطلق والمقيد⁽²⁾...

والبدیع: مثل المشاكلة⁽³⁾...

والصرف: ميزان الصرفي أن وزنه التصريفي فعالل ومفرده فعلل و"قناديل" مفاعيل كذلك مع أن

وزنه التصريفي فعاليل⁽⁴⁾...

والعروض: مفاعل الوزن ومفاعيل الوزن العروضي ... مفرد موزون مفاعل على وزن مفعل⁽⁵⁾....

المطلب الثامن: الاستشهاد

اعتنى الإمام البرقلي - رحمه الله - بالشواهد لتوضيح مادة كتابه وتوثيقها، وقد تعددت الشواهد في كتابه بحيث تشمل الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وأحاديث الرسول ﷺ وما أثر عن العرب من أمثال وأقوال وأشعار، استشهاده ليس محدودا بالقواعد بل نراه أحيانا يذكر شواهد للغة والقواعد البلاغية أيضا وكل ما استشهد به من الشواهد لم يذكر في حاشية البرقلي وحدها بل إن قسما منها يوجد في شرحها أو متنها بعد هذا الإيضاح الموجز يلي تفصيل الموضوع:

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم:

لما كان القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فقد أجمع علماء العربية على أنه يمثل أعلى درجات الفصاحة، وأن نصوصه أوثق الشواهد التي يرجعون إليها، لأنه منزّه عن اللحن والخطأ. واستشهدوا به في العلوم اللغوية كما جعلوه دليلا في العلوم الأخرى.

(1) (قسم التحقيق، ص 199-204-333-457...).

(2) (قسم التحقيق، ص 185-266-354-377-459...).

(3) (قسم التحقيق، ص 103-172).

(4) (قسم التحقيق، ص 242).

(5) (قسم التحقيق، ص 241).

وقد اهتم البرقلي مثلهم بالشواهد القرآنية، فبلغ عدد المواضع التي استشهد فيها بالقرآن الكريم (31) موضعاً، فقد كان البرقلي على الأغلب يذكر الآية ويقول كما قال تعالى أو قوله تعالى ولا يأتي بالآية كاملة ⁽¹⁾ فقد ذكر الآية مع ذكر قوله تعالى في ثمانية عشر موضعاً: وبعض الأحيان يذكر الآية بدون ذكر قوله تعالى ويأتي بموضع الشاهد فقط ⁽²⁾ وفي بعض الأحيان يذكر الآية كاملة إذا كانت الآية قصيرة ⁽³⁾ وهنا أذكر بعض المسائل التي استشهد بها البرقلي:

1- الاستشهاد على المعاني اللغوية، وطرقه في ذلك متنوعة، فتارة يشرح اللفظ ثم يستدل عليه بما ورد في القرآن الكريم، قوله: "من لك" أي من يضمن لك ولا يجوز عند الجمهور: إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة وسدّ الظرف مسدّه وأما قوله تعالى: [فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ..] [النمل، 40/27] فمعناه ساكناً غير متحرك ⁽⁴⁾.

- وتارة يأتي بآية استشهد بها المصنف ويبين معناها ويشرحها ويناقشها ثم يعربها ويأتي بأقوال منها: قول الرضي على ابن الحاجب مصنف هذا الكتاب ويبين آراءهم ومثل ذلك "قال الرضي: والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: [كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ]. [القمر، 54/49] لا يتفاوت فيه المعنى ولا يختلف سواء جعلت "خلقناه" صفته مع الرفع أو خبراً عنه وذلك أن قوله تعالى: ما خلقنا كُلاً شَيْءٍ بِقَدَرٍ لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لأنه تعالى: يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية ويقع على كل منها اسم شيء في هذه الآية فإذا قرّر هذا قلنا: أن معنى [كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] [القمر، 54/49] يرفع كل على أن "خلقناه" هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى أن "خلقناه" صفة "كل شيء مخلوق" كائن بقدر والمعنيان

(1) (قسم التحقيق، ص 282-322-427-432...).

(2) (قسم التحقيق، ص 197-298-497).

(3) (قسم التحقيق، ص 432-501).

(4) (قسم التحقيق، ص 325-326).

واحد إذ لفظ كل شيء في الآية مخصوصة بالمخلوقات سواء كان "خلقناه" صفة له أو خبراً له وليس مع التقدير الأول أعم منه مع الثاني فرد عليه الشارح بما ترى⁽¹⁾.

2- الاستشهاد على مسائل نحوية وصرفية، مثاله في بناء الظرف والإضافة: قوله الإضافة في [يَوْمَ يُنْفَخُ] [طه، 102/20] أو [يَوْمَئِذٍ] [طه، 102/20]. لما كانت علةً ينسب إليها البناء فإن يكون علة ينسب إليها الحكم بالبناء إذا كان معها غيرها من العلل أولى واجيب بأن علية الإضافة في مواضع مخصوصة "كالإضافة إلى الظرف" وإلى "الجملة"⁽²⁾.

وقوله: في مسألة حذف المبتدأ مقارنته بحذف الفاعل وجاء بأمثلة من القرآن الكريم قوله:

بخلاف المبتدأ ولأنه قد جاء حذفه بلا سدّ شيء مسده في نحو:

[أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ...]: [مريم، 19/38] حيث حذف "بهم" وهو "فاعل" عند سيبويه "وما قام وقعد إلا أنا" ونحو: "ضرب وأكرم القوم" ونحو: [أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ... يَتِيمًا ...]. [البلد، 15-14/90].

قوله: وفيه أي وفي قوله: ولأن رفعه لا ينسخ إلخ نظر لأن رفعه قد ينسخ بها في نحو: "ما جاءني من أحد" [وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا]. [النساء، 79/4]⁽³⁾.

وبعض الأحيان يشرح حديثاً ويأتي بأية ليبين المغزى منه وإعراجه ومثل ذلك:

قوله: "الكرام الكاتبين"⁽⁴⁾. هذا إذا علق الجار والمجرور "بفعلوا" فإن جعلنا الجار والمجرور نعتاً لكل شيء صار المعنى "فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم" وهذا وإن كان معنى مستقيماً إلا

(1) (قسم التحقيق، ص 427-428).

(2) (قسم التحقيق، ص 197).

(3) (قسم التحقيق، ص 181-282).

(4) (تم تخريج الحديث وبشكل مفصل في قسم التحقيق، ص 429-430).

أنه خلاف المقصود حالة الرفع إذا المراد منه ما أريد بقوله تعالى: [وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَظَرٌّ]. [القمر، 53/54]. قوله: وهو "لم يفعلوا" إلخ بل الكرام الكاتبون فعلوا فيها الكتابة⁽¹⁾.

- وأيضاً في مسألة تعويض التنوين عن الياء في كلمة "جوارٍ" وخلاف العلماء وأراءهم فيها: ما ذهب إليه سيبويه: من أن التنوين عوض عن الياء فعبر بعضهم عن هذا القول بأن منع الصرف مقدّم على الإعلال فأصله "جَوَارِي" بالتنوين ثم جَوَارِي بحذفها ثم "جَوَارِي" بحذف الحركة للاستئصال ثم "جَوَارٍ" بحذف الياء كما في ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر، 6/54]⁽²⁾.

- وبعض الأحيان يضيف إلى ذلك شاهداً شعرياً ومثل ذلك: وقوله: في مجيء الظرف إذا وقعت بعد أن المصدرية كقوله تعالى: [وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ...] [فصلت، 39/41]. لا صريح المصدر⁽³⁾.

- وأيضاً يذكر حالات أو أنواع مفعول المطلق "قوله: بعض أنواعه: أي بالصيغة كالجلسة أو بالوصف "كضرباً شديداً" أو بالإضافة "كضرب الأمير"، "وضربه كل الضرب"، أو "بعضه أو بصريح النوع: "كضربه نوعاً من الضرب أو باسم خاص كالقهقريّ أو بجوهر اللفظ ك[....يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا..] [البقرة، 2/260] وإما يكون المصدر مثني أو مجموعاً لبيان اختلاف الأنواع نحو: "ضربه ضربين" أي مختلفين قال الله تعالى: [..وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا] [الأحزاب، 10/33] أو معرفاً بلام العهد⁽⁴⁾.

- قوله: في اختلاف المذهبين في عامل الحال وتوكيده: "فإن منهم من يقول لا تكون الحال مؤكدة إلا بعد الاسمية ومنهم من جوّز كونها بعد الفعلية أيضاً نحو قوله تعالى: [ثُمَّ وَلْيُنْهَ مُدْبِرِينَ] [

(1) (قسم التحقيق، 429-430).

(2) (قسم التحقيق، ص 256).

(3) (قسم التحقيق، ص 327).

(4) (قسم التحقيق، ص 360-361).

التوبة، [75/9]. [وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ] [البقرة، 2/60]. وجعل كونها مقدرة لمضمون

الجملة الاسمية بشرط وجوب حذف العامل لا بشرط وجوب الحال المؤكدة⁽¹⁾.

3- واستشهد مرة واحدة بالقراءات: في مسألة "أن المفتوحة وإن المكسورة" حيث قال:

قال الكوفيون: أن المفتوحة بمعنى إن المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء أن المفتوحة شرطية قالوا

القراءتان في قوله تعالى: [وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ] [البقرة، 2/282] أي فتح الهمزة وكسرها بمعنى

واحد⁽²⁾.

ب- الاستشهاد بالأحاديث والآثار:

أجمع علماء العربية على أن محمدا ﷺ أفصح العرب قاطبة، وأن كلامه يأتي بعد كلام الله تعالى

فصاحة وبلاغة وبيانا⁽³⁾. ولكنهم اختلفوا في الاستشهاد بالأحاديث المروية عنه في الدراسات

النحوية واللغوية، ويمكن تقسيمهم على ثلاث فئات:

فئة أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقا منهم الجوهرى (ت: 393هـ)، ، والحريري (ت:

516هـ)، وابن هشام النحوي (ت: 761هـ) وغيرهم⁽⁴⁾. وفئة رفضت الاستشهاد بالحديث الشريف في

الدراسات اللغوية والنحوية، ومن هذه الفئة ابن الضائع (ت: 680 هـ)، وأبو حيان (ت: 745 هـ)

وغيرهما وحببتهم في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنه وقع اللحن كثيرا فيما روي

(1) (قسم التحقيق، ص469).

(2) (قسم التحقيق، ص500).

(3) (عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ)، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال،

بيروت، 1423 هـ، ج3، ص262؛ البغدادي، خزنة الأدب، ج1، ص11؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

السيوطي (ت: 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء

الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427 هـ - 2006 م، ج1، ص44).

(4) (محمد بن الطيب الفاسي، شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، تحقيق: الدكتور علي حسين

البواب). أصل الكتاب: جزء من رسالة دكتوراة: في فقه اللغة من كلية دار العلوم بالقاهرة، دار العلوم للطباعة

والنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م، ج1، ص96).

من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه كأبي عمرو بن العلاء (ت: 154هـ)، وعيسى بن عمر (ت: 149هـ).

وهناك فئة ثالثة توسطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا عن موقفه من ذلك بقوله: "وأما الحديث على قسمين:

قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، وكتابه لوائل بن حجر (ت: 50هـ)⁽¹⁾، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية"⁽²⁾.

أما البرقلعي فقد استشهد في أربعة مواضع، وهي نسبة قليلة إذا ما قيس بشواهد القرآن والشعرية، ولكنها تدل - مع قلتها - على أن الإمام البرقلعي كان يعد حديث النبي ﷺ، وآثار صحابته مصدرا من مصادر الاحتجاج في اللغة.

وكانت طريقته في إيراد الحديث تتسم بالنص ويذكر ألفاظ دون أن يذكر على كون الكلام حديثا ومثل ذلك "قوله: "الكرام الكاتبين"، لم يذكر أن رسول الله ﷺ قال...أو كما جاء في الحديث فقط كان يذكر النص فقط في ثلاثة مواضع"⁽³⁾.

فقط ذكر في موضع واحد قال: "وقوله عليه السلام"⁽⁴⁾.

وأهم الأغراض التي استشهد عليها بالأحاديث والآثار هي ما يلي:

(1) (جاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص19؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص106).

(2) (البغدادى، خزانة الأدب، ج1، ص12).

(3) (قسم التحقيق، ص164-429-430).

(4) (قسم التحقيق، ص495).

1- الاستشهاد في اللغات :ذكر حديث رسول الله ﷺ «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرٍ». أما إبدال الميم من .أم التي هي حرف تعريف، في لغة طيء، وقيل لغة حمير وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام⁽¹⁾.

2- الاستشهاد على تقديم المنصوب على المرفوع بقوله: "التقديم واجب إذا كان الاسم نكرة نحو: ((إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا⁽²⁾))."

3- الاستشهاد في قوله: "الكرام الكاتبين" بالنصب وصوابها الرفع: "الكرام الكاتبون"⁽³⁾.

ج- الاستشهاد بالأمثال والأقوال:

أمثال العرب وأقوالهم من مصادر الاستشهاد عند البرقلي، وقد بلغ مجموع شواهد منها نحو (16) شاهدا ما بين قول ومثل، وتحتل بهذا المجموع المرتبة الثالثة بعد شواهد الشعرية والقرآنية.

ويمكن تقسيم ما أورده البرقلي من هذه الشواهد على قسمين:

قسم منها ورد في شرح الهندي، فشرح ألفاظها، وبين دلالاتها، وقد يشير في أثناء ذلك إلى بعض الأوجه الإعرابية المتصلة برواياتها، والإشارة إلى الظروف أو الأحوال التي تستدعي ضرب ما هو بصدد شرحه منها، أو يشير إلى الخلاف في روايتها.

استشهد البرقلي نفسه على شرح لألفاظ الهندي، إما لتوثيقها أو لتوضيح معانيها ودلالاتها، أو استطراد المناسبة في الشرح تستدعي إيرادها.

ومن أمثلة هذا التقسيم قوله:

وقوله: " قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ " الأصل فيه أن يكون "قضهم" مبتدأ و"بقضيضهم" خبره.

(¹) (قسم التحقيق، ص 164).

(²) (قسم التحقيق، ص 349).

(³) (قسم التحقيق، ص 429-430).

وقوله: "كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيٍّ" ثم انمحي عن الجملتين "أعني قضهم بقضيضهم" وفوه إلى فيٍّ معنى الجملة والكلام لما فيهم معنى المفرد لأن معنى "فوه إلى فيٍّ" مشافهما ومعنى "قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ" كثيرين مجتمعين (1).

قولهم: "مَرَرْتُ بِهِمْ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ" هذا في الحال المعرفة غير المصدر و"الْجَمَاءُ مِنَ الْجَمِّ: وهو الكثير والغفير وهو الستر بمعنى الغافر أي الساتر وهو صفة الجماء أي الجماعة الكثيرة الساترة و قولهم: "الأول فالأول" أي مترتبين واللام في الاسمين زائدة (2).

د - الاستشهاد بالشعر:

لا شك أن الشعر من أهم مصادر الاستشهاد عند العلماء، ولم يكن الاستشهاد بالشعر هم علماء العربية وحدهم، بل شاركهم في الاهتمام به الفقهاء والأصوليون والمحدثون والمفسرون (3)، وكان ابن العباس يقول: "إذا أشكل عليكم الشيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر فإنه ديوان العرب (4)". وقد عني علماء العربية بالشعر إلى جانب عنايتهم بالقرآن الكريم، فاعتمدوا عليه في بناء الكثير من القواعد وإصدار العديد من الأحكام، ولجأوا إليه في شرح غوامض اللغة وتوضيح معانيها، وإحكام أصولها (5). وقد احتج أكثر العلماء بشعر الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين.

(1) (قسم التحقيق، ص 457).

(2) (قسم التحقيق، ص 458).

(3) (ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف بمصر، ط7، 1988م، ج1، ص152).

(4) (أبو عبد الله محمد بن أحمد الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م، ج1، ص24).

(5) (محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: 433هـ)، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، ج1، ص239).

ومن الملاحظ أن البرقلعي في استشهاده بالشعر لم يقتصر على فترة أدبية معينة، بل تناول بالاستشهاد شعر كل العصور التي يحتج بأشعار رجالها، فبالنسبة للعصر الجاهلي نجده قد استشهد بأبيات لبعض أصحاب المعلقات العشر، أمثال: امرئ القيس، وطرفة بن العبد، ولبيد بن ربيعة العامري، وعبيد بن الأبرص الأسدي، ومن شعراء العصر الجاهلي أخذ من الحارث بن نهيك، وقيس بن الأسلت⁽¹⁾ وشهل بن شيان، وخرز بن لوزان السدوسي، سعد بن مالك القيسي، واستشهد أيضا بشعر المخضرمين، سحيم بن وثيل، والنابغة الجعدي رضي الله عنهما. واستشهد أيضا بشعر مشاهير الشعراء كعباس بن مرداس، والفرزدق، والأحوص، وأبو الطيب المتنبي وأبو النجم العجلي، وشاعران مجهولان قيل: رجل من بني سلول والآخر مجهول القائل، وبالجملية فقد بلغت شواهد البرقلعي الشعرية (19) بيتا.

وهذا يدل على سعة اطلاع البرقلعي على أشعار العرب وإفادته منها في تقرير مسأله النحوية. ونلاحظ أن البرقلعي في كتابه ينقل كثيرا من الشواهد الشعرية عن سيبويه والسيرافي وأبي علي الفارسي وابن جني والمبرد وأحمد بن فارس وغيرهم. ومن الملاحظ أن البرقلعي في كتابه لم ينسب جميع شواهد الشعرية إلى أصحابها، ولم ينسب من ذلك العدد إلى أصحابها إلا في موضع واحد بقوله "يرد عليه قول النابغة وذكر البيت⁽²⁾، وأغفل نسبة الباقي، وما ذلك إلا جريا على سنن الأقدمين، أمثال سيبويه وغيرهم من فحول العربية وأئمتها، ولعلمهم سلكوا هذا النهج حرصا على تحقيق الأمانة العلمية وخوفا من نسبة أبيات لغير قائلها، ويتخذ استشهاده بالشعر صوراً متعددة،

(1) (مَحْصَنُ بَنِي أَبِي قَيْسٍ بَنِي الْأَسْلَتِ وَاسْمُ أَبِي قَيْسٍ: صَيْفِي، وَكَانَ شَاعِرًا، وَاسْمُ الْأَسْلَتِ: عَامِرُ بْنُ جُشَمِ بْنِ وَائِلٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِمَحْصَنِ عَقَبٍ، وَكَانَ الْعَقَبُ لِأَخِيهِ عَامِرِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ انْقَرَضُوا، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَكَانَ أَبُو قَيْسٍ قَدْ كَادَ أَنْ يُسْلِمَ، وَذَكَرَ الْخَنِيْفَةَ فِي شِعْرِهِ، وَذَكَرَ صِفَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.) أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ) الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط1، 1968 م، ج4، ص383).

(2) (قسم التحقيق، ص353)

فأحياناً يستشهد بصدر البيت أو بالبيت كاملاً، كما في معظم شواهد، وأحياناً: يأتي شرطاً من البيت أو بعض الأحيان يذكر فقط موضع الشاهد⁽¹⁾ وأتممت الأبيات التي أنشد أحد شطريها فقط، وبلغ مجموع ما نشده من ذلك تسعة عشر بيتاً، تسعة منها صدور، وعجزين اثنين وذكر مرة تقدير البيت وباقي الأبيات ذكرها بأكملها. وقد تعددت الأغراض التي استشهد عليها البرقلعي بالشعر أهمها:

1- الاستشهاد على معاني الألفاظ وتوضيحها بقول، قوله: "نقص الدخال"⁽²⁾ عبارة عن تمام الشرب فالصواب أنه عبارة عن عدم "تمام الشرب" إذ لا اشتقاق على تمام "الشرب" حتى يلائم على تركه. يأتي ببعض الشواهد الشعرية على القواعد النحوية منها قوله: فالكلمة ليس جزاء الشرط بل الجزاء محذوف والمذكر تعليل على طريقة قوله:

فإن اتفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال⁽³⁾.

- بعض الأحيان يرد على الشارح عند استشهاده بالشعر في مسألة تعدد الخبر⁽⁴⁾.

- قوله في تقديم الخبر

وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في هذا المقام من قام.

قوله: بَنُونُ بَنُو أَبْنَانَا⁽⁵⁾

2- الاستشهاد في مسألة يأتي بشاهد ثم يأتي بأخر فيه خطأ وغير تام ومثل ذلك قوله:

ونحو: يا صَاحُ يا دَا الصَّامِرِ الغير

(1) (قسم التحقيق، ص 328-355).

(2) البيت لبيد العامري: فَأُورِدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَنْدُهَا (قسم التحقيق، ص 457).

(3) (قسم التحقيق، ص 129).

(4) (قسم التحقيق، ص 202-203).

(5) (قسم التحقيق، ص 328-329).

فإن الضامر الغير يجوز الرفع والنصب مع كونه صفة مضافة كذا اسم الإشارة لأن الإضافة فيه لفظية ومثله:

يا ذا المحن فيا بمقتل شيخه صوابه في المصادر والمراجع هكذا البيت من الكامل: لعبيد بن الأبرص

يَا ذَا الْمُحَوُّنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمْنَى صَاحِبِ الْأَخْلَامِ⁽¹⁾

3- الاستشهاد على مسائل لغوية، قال: "ثلاث كلهن قتلت عمداً" قال: "لأن كلهم ضربت" بمعنى "الجدد" أي "ما منهم أحد إلا ضربت"⁽²⁾

4- الاستشهاد في بعض الأحيان بالأبيات التي فيها شواذ

حيث أعمل لا النافية عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة وهو "أنا" وهذا شاذ.

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا

وكذا يرد هذا على قول من قال: الأولى أن يقال: هي "لا" التي في نحو: "لا إله" أي لا التزيهية إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة نحو: "لا حول ولا قوة" ويجب ذلك مع الفصل بينها وبين اسمها ومع المعرفة وشذ في غير ذلك⁽³⁾.

المطلب التاسع: التعليل

يذكر في معاجم اللغة العربية للتعليل معان منها المعالجة من العلة والشغل بالشيء، وتبيين العلة واثبات الدليل وإحسان القيام بالشيء وإدخال أو ذكر العلل في الكلمة. نرى للفظ العلة الذي هو أصل لكلمة التعليل سوى هذه المعاني المذكورة معاني أخرى فالأول العلة وهي الشربة الثاني ويقال

(1) (قسم التحقيق، ص 393-394).

(2) (قسم التحقيق، ص 321).

(3) (قسم التحقيق، ص 353-354).

عَلَّ بعد نَهَل. والأصلُ الآخرُ العائِقُ من عاق يُعَوِّق، ومنه قول الخليل: العِلَّةُ حَدَثٌ يَشْغُلُ صاحِبَهُ عن وجهه. و الثالث: العِلَّةُ المَرَضُ⁽¹⁾. وأضافها ابن منظور (711هـ) معنى آخر، قال: هذا عِلَّةٌ لهذا؛ أي: سبب⁽²⁾.

ومن هنا ارتبط التعليل النحوي بمدلوله اللغوي، وصار يعني البحث عن السبب وإيجاد الحجة وما شابه هذا المعنى. والعلة اصطلاحاً تتأول تعريف العِلَّةِ الكثيرُ من العلماء، فعلى وجه العموم عرّفها الجرجاني بأنّها: "ما يَتَوَقَّفُ عليه وجودُ الشَّيءِ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه"⁽³⁾.

ونجد هذه المعاني في تعريف موحّد للعلة قيل: هي المَعْرِفُ للحُكْم ... وما يَتَوَقَّفُ عليه الشَّيءُ، وقيل: ما يقتضي الحُكْم، وهي إما تامةٌ أو ناقصةٌ وقيل: هي ما يحتاج إليه وجودُ الشَّيءِ⁽⁴⁾، وقد جمَعَ أبو البقاء الكفوي (1094هـ) تلك المعاني في تعريف واحد للعلة في مطلق معناها فقال: ما يَتَوَقَّفُ عليه الشَّيءُ سواء كان المحتاج: الوجود أو العدم أو الماهية. وفي نهاية كلامه عنها حدّها بقوله: "تقريرُ ثبوت المؤثّر لإثبات الأثر"⁽⁵⁾.

بدأت العلة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) والذي يعد في طليعة العلماء الذين استنبطوا القواعد والأحكام اللغوية وأسندوها بالعلل، قال الزبيدي (ت379هـ) إنه: "استنبط... من علل النحو مالم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى

⁽¹⁾ (ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ): معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ؛ 1979م، ج4، ص12).

⁽²⁾ انظر: (ابن منظور، لسان العرب، مادة علل، ج11، ص471).

⁽³⁾ (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص130).

⁽⁴⁾ انظر: (جلال الدين السيوطي، مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق، محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004م، ص76-77).

⁽⁵⁾ انظر: (أبو البقاء، الكليات، ح2، ص71-72).

مثله أحد⁽¹⁾. يأتي الخليل (ت ١٧٥ هـ) فيفتح باب التعليل على مصراعيه، ويتقدم به شوطا كبيرا⁽²⁾ عندما سئل: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فيمضي في إجابته المعروفة المتداولة في كتب أصول النحو وتاريخه إلى قوله: " فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها⁽³⁾"

تلقى العلماء غالبا العلل النحوية بالقبول وذكر في مؤلفاتهم للقواعد النحوية عللا كثيرة وأحيانا يمل الطالب منها ويأتون بعلل طويلة بدون أن يفرقوا بين المواضيع النحوية سواء كانت هامة أو غير هامة إن هذه الظاهرة النحوية نراها عند كثير من النحويين مثل الخليل بن أحمد وسيبويه والمبرد وقطرب وغيرهم بحيث غلبت هذه السمة على النحو والنحويين من عصر النشأة حتى العصر الحديث⁽⁴⁾ ولكن مع هذه الحقيقة هناك من لا يقبل شيئا من العلل سوى العلل التي تسميت بالعلل الأولى ومن الممكن أن نقول خلف الأحمر، ابن حزم، ابن مضاء ومصطفى إبراهيم وشوقي ضيف من الذين لا يقبلونها⁽⁵⁾.

لكن هؤلاء العلماء أبقوا العلل الأولى التي تحصل لنا بها المعرفة بكلام العرب. ثم ألغوا العلل الثانوي والثالث لعدم الحاجة لها عندهم.

هنا جدير بالذكر أن نتحدث عن موقف ابن رشد باعتبار هذه الظاهرة إنه يبين العلل النحوية في كتابه الضروري في صناعة النحو أحيانا يبين بجاوز ما في الكتب النحوية قائلًا إن النحاة قصرُوا في بيانها وأحيانا لا يتحدث عنها أو يتحدث عنها قليلا بدون أن يتعمق فيها ويقول في بعض

(¹) (محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، حقق: محمود محمد شاكر، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، ج1، ص22).

(²) انظر: (المدارس النحوية، ص48).

(³) (الإيضاح في علل النحو، 65).

(⁴) (عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، الكويت، 1985، 141-147).

(⁵) (عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، 141-147).

المواضيع لا يلزم لنا أن نتحدث عن العلل مفصلاً⁽¹⁾. عندما قيمنا جميع ما قاله وبيناه في هذا الموضوع رأينا أنه لقد أتى بتعليلات عميقة ومفصلة للقواعد الأصلية وتعليلات غير عميقة ومفصلة للتي غير الأصلية في الكتب النحوية نرى أن العلل تنقسم إلى أقسام كثيرة باعتباريات مختلفة ولكن نكتفي هنا بالعلل التعليمية والقياسية والجدلية يقول الزجاجي علل النحو على ثلاثة أضرب: عِلل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره. وأما العلة الجدلية النظرية: يأتون لهذه الأقسام بأمثلة كثيرة منها نصب اسم إنَّ، وسبب نصبه وسبب هذا السبب يقولون نصب الاسم لكونه اسماً لأنَّ عندهم يكون هذا علة تعليمية ثم يذكرون لنصب إنَّ اسمه مشابهته الفعل المضارع مع بيانهم أن هذه المشابهة علة قياسية إنهم بعد هذا الإيضاح يبينون سبب المشابهة ويسمونه العلة الجدلية⁽²⁾.

إن البرقلي ذكر في حاشيته العلل كثيراً كما ذكرها كثير من النحاة. ومن الممكن أن نقول ما من فقرة من حاشيته إلا وفيها علة سواء كانت نحوية أم غير نحوية. ربما يوجد أحياناً في سطر أو جملة أكثر من علة واحدة. مثلاً نرى في الجملة التالية ما نتحدث عنه "ولا بد وأن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع "لام العهد" ليفيد الاختصاص به ويصير لكثرة الاستعمال علماً له وحينئذ يكون "اللام" لازمة له لأنه لم يصير علماً⁽³⁾.

ولكن أكثر ما في حاشية البرقلي من التعليقات التي ليست تعليقات نحوية منها ما يبين معنى كلمة أو جملة مرت في الشرح ومنها ما يكون تصحيحاً لما فيه من الاعتراضات والتوضيحات المتعلقة بالتعريفات والاصطلاحات المختلفة ومنها ما يكون تعليقات منطقية أو بلاغية. ومنها

(1) (ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، 3-4، 53-58).

(2) (الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: 64 - 65).

(3) (قسم التحقيق، ص 390).

تعليلات ناشئة من الحاشية نفسها بدون ان يكون لها ارتباط بالشرح والتعليلات التي في هذه الحاشية نربها في الحواشي الأخرى النحوية أيضا أوتي في الحواشي بهذه التعليلات لبيان الشرح الذي عليه الحاشية.

إننا نريد أن نؤكد ما قلنا بأمثلة من حاشية البرقلي نفسها:

1- "العُدْمى" مقدم لأن العدم: أصل، والوجود طارئ عليه⁽¹⁾ نرى أن هذا التعليل ليس له علاقة بالنحو بل هو تعليل فلسفي في موضوع إنَّ.

2- البرقلي يعلل قول الشارح تقريب لا تحقيق ذلك بجملة "لأن تسمية كل واحد منها علة مجاز لا تحقيق من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء" نفهم من هذه الجملة أن هذا التعليل تعليل بلاغي⁽²⁾.

3- قوله: فيلزم اجتماعهما لأنه حينئذ يلزم أن يكون دالاً وغير دالٍ و مقترناً وغير مقترن⁽³⁾.

5- وفيه أي وفيه نظر لأنَّ الخصوص ضدَّ العموم⁽⁴⁾

كل هذه الأمثلة التي نقلنا إلى هنا ليست لها علاقة بموضوعات علم النحو ولكن ذكرت لفهم الشرح.

إن البرقلي لم يكتفي بإتيان التعليلات التي ذكرناها بل يتحدث عن العلل النحوية التي ليست أقل مما في كثير من الكتب النحوية ولكن يرى أن غرضه من ذكرها ليس التوغل فيها والإطالة بل الإشارة إلى بعض منها وبيان القواعد. حسبما أثبتنا أنه لم يذكر العلل التعليمية كثيرا ربما من الممكن أن نقول لم يذكرها قط سوى أمثلة محدودة بحيث لم يشر إلى بعض من العلل التعليمية البديهية المنتشرة في الكتب النحوية والمتلفظة على ألسنة المشتغلين بعلم النحو. نحو رفع الكلمة أو

(¹) (قسم التحقيق، ص135).

(²) (قسم التحقيق، ص131).

(³) (قسم التحقيق، ص138).

(⁴) (قسم التحقيق، ص316).

نصبها لأجل الفاعلية او المفعولية. في اعتقادنا أنه يرى كل هذه معلومات بديهية لا تقتضي إيضاحا عند من له قليل من المعرفة في علم النحو.

قوله "وتوابع المعرب في باب النداء, لدفع الإيراد المذكور وهو الإيرادُ بمثل "إن زيدا قائم وعمرو" حيث عطف على محل اسم "إن" بالرفع مع أنه أيضاً تابعٌ معربٌ"⁽¹⁾ تعليل يشبه التعليل التعليمي لأنه يقول سبب نصب عمرو عطفه على محل اسم إن. فقد ذكر البرقلعي: كلمة "أجمع" ثم قال من باب الأفضل: إن مؤنثه "جمعاء" وحقه "جمعى" "كأخرى" والجواب عنه إنه لما؟ لمجيء عنه معنى "التفضيل" جاز أن يغير بعض تصاريفه عما هو قياس ولما بقي معنى الصفة مع أن وزنه "أفعل" صار, "كأحمر" الذي هو "أفعل" وهو صفة فجاز "جمعاء", "كحمرء"⁽²⁾. إنَّ هذا نموذج من التعليل القياسي في حاشية البرقلعي.

وعلى الجدلية النظرية: فقد اعتمد عليها وذكرها البرقلعي بكثرة ويتبين من ذلك أنه كان أسلوبه يعتمد على المناظرة والجدل مثلاً قوله: الاتي إنما أعربت هذه الاسماء بالحروف حين كانت مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم من بين سائر الاسماء لمشابتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى "كالأخ للأب", و"الأب للابن" وظهور ذلك لازم عند الإضافة المقوى للمشابهة المذكورة وإمكان العمل بالشبه يكون لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات فاستراحوا من اختلاف حروف أجنبية.

نماذج من العلل النحوية في حاشية البرقلعي

(¹) انظر: (قسم التحقيق, ص398).

(²) انظر: (قسم التحقيق, ص218).

- 1- يعني أن "اللام" في "أمر" ⁽¹⁾ منوى فيكون متضمنا اللام ولهذا صار مبنيًا بخلاف آخر فإنه معدول فقط وليس بمتضمن لأن "اللام" فيه غير منوى ولهذا بقي معرباً ⁽²⁾.
- 2- لتتبع الأخوات كما في "قطام" فإنه حمل على "حضار" طرداً للباب ⁽³⁾.
- 3- أن "التأنيث" هو المحتاج إلى التقوية لضعفه تكون تائه ثم "جواري" بحذف الحركة للاستثقال ⁽⁴⁾.
- 4- إنما اعتبر الالتباس في تقديم المفعول على الفاعل لأن تقديم المفعول على خلاف الأصل فلا يسبق الذهن إليه ⁽⁵⁾.
- وفيه أي وفي تعلقه بالخاصّ نظر إذ لا قرينة تدل عليه والحذف لا يجوز إلا لقرينة ⁽⁶⁾.
- 5- إنما قال ذلك لأن الاسم لا اسم له يُبنى إلاّ لمشابهة الحرف أو الفعل ولا يُبنى إلاّ لمشابهة الاسم المبني ⁽⁷⁾.
- كل هذه الأمثلة بعضها من العلل القياسية وبعضها من العلل الجدلية والإتيان بأكثر من هذه في هاتين العلتين من الحاشية ممكن.

. في ب(أمس) ⁽¹⁾

⁽²⁾ (قسم التحقيق، ص 212).

⁽³⁾ (قسم التحقيق، ص 212).

⁽⁴⁾ (قسم التحقيق، ص 254).

⁽⁵⁾ (قسم التحقيق، ص 287).

⁽⁶⁾ (قسم التحقيق، ص 337).

⁽⁷⁾ (قسم التحقيق، ص 377).

المطلب العاشر: منهجه

إنَّ أيَّ مؤلِّفٍ - في الغالب - لا بدَّ أن يصدر مؤلِّفه بمقدِّمة يبيِّن فيها سمات منهجه الذي سار عليه في كتابه.

أمَّا البرقلعي - رحمه الله - فلم يذكر شيئاً من ذلك؛ ولذا لا بدَّ أن نستقرأ الكتاب، ومن خلال هذا الاستقراء نستطيع أن نوضِّح المنهج العام الذي اتَّبعه في هذا الكتاب.

سار الإمام البرقلعي في حاشيته على منهج تفصيلي يتمثل في النقاط التالية:

١- كان يورد نصاً أو فقرة من شرح الهندي بعد كلمة قوله ثم يبدأ في شرحها وتوضيحها بالأمثلة والشواهد النحوية، وكان يشرح النص أو الفقرة، ويوضح ذلك بالأمثلة^(١).

فقد ذكر الإمام البرقلعي إعراب الأسماء الستة فقال: إعرابهما بلام الكلمة أو عينها جعلنا بدلاً عن الحركات "قوله: أربعة منها وهي: "أبوك"، و"أخوك"، و"حموك"، و"هنوك" جعل فيها علامة للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقي أعني الخامس والسادس إعرابهما بلام الكلمة أو عينها جعلنا بدلاً عن الحركات وهذا هو الصحيح في إعراب هذه الأسماء^(٢)...

وفي الأسماء الممنوعة من الصرف قوله: بالعلمية أي لسبب العلمية التي وضعت تلك العلمية مانعة عن نقصان ما هي فيه وتغييره بيان ذلك أن أصل وضع التاء للفرق بين "المذكر" و"المؤنث" ولا يجيء بهذا المعنى في الصفات والأسماء غير لازمة للكلمة "كضاربة" و"مضروبة" و"حسنة" و"امراءة" و"رجلة" و"حجارة"^(٣)....

(١) انظر: على سبيل المثال ص 150 - 155 - 156-....).

(٢) انظر: (قسم التحقيق، ص 183).

(٣) انظر: قسم التحقيق، ص 228).

قوله: كما عرف في "رَب حاتم" فإنه إنما صح دخول "رَب" عليه لتأويله بصفته المشتهر هو بها أي "رَب جواد".

2- يذكر في الغالب مناسبة الباب أو النص الذي أورده من الشرح لما قبله وهدفه من ذلك أن يسير الكلام على تسلسل واحد، وأن يقع الترابط بين نصوص الكتاب مثل ذلك في الممنوع من الصرف بيان عللها قوله: أي المعنوي وأما "التأنيث بالتاء" فإن العلمية معها متحتمة التأثير مطلقاً وإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف ساكنة الأوسط "كشاة" علماً لقوة التأنيث بظهور العلامة. قوله: عن الخفة أي الحاصلة بضعف التأنيث لكون "التاء" مقدرة لا ظاهرة. قوله: أحد السببين أي "التأنيث" و "العلمية" (1).

3- أحياناً يعقب البرقلي على شرح الهندي بالتنبيهات التي يذكر تحتها مسائل كثيرة، بعضها فيه توضيح لما سبق شرحه، وبعضها فيه قياس لمسائل أخرى على ما ذكره، وبعضها استدراك وتذييل لما ذكره الشارح، وبعضها اعتراض على الماتن ثم الإجابة عنه وأحياناً يعلق على أقوال العلماء على شراح الكافية.

قوله: "قال الرضى: إن يونس: اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب في الفعل أو لم يغلب فمنع الصرف من نحو: "جبل"، و"عضد"، و"كتف"، و"جعفر"، و"حاتم" أعلاماً، فيخالف ما نقله الشارح من مذهب يونس (2).

قوله: "أعلم أن بعض شارحي الكافية بعد ما وجه ما قال الزجاج: بأن ذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له كما في "ضربته تأديباً" فإن معناه "أدبته تأديباً" بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت أدبته بالضرب تأديباً (1)..."

(1) انظر: (ص231).

(2) انظر: (قسم التحقيق، ص262).

4- يكثر من إيراد الاعتراضات في صورة (فإن قيل⁽²⁾) .

ثم يجيب عن ذلك بصورة مقنعة.

وفي الغالب ما يكون ذلك على طريقة أهل الجدل والمنطق، كأن يقول: (فإن قيل: كذا، قلنا: كذا) و (لا نسلم).

5- يذكر البرقلي مذاهب النحويين في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وكثيرا ما يعزو الآراء إلى أصحابها وكان في عرضه للمسائل الخلافية لا يتعصب لمذهب على آخر، بل كان يرجح ما يراه راجحا بالحجج الثابتة. فأحيانا يرجح مذهب البصريين، وأحيانا يختار مذهب الكوفيين وأحيانا يقول: مراد بني تميم كذا فيقول: بل بنو تميم إذاً كأهل الحجاز في إيجاب كذا⁽³⁾....

6- يقوم أحيانا بتعريف الكلمات والعناوين وقليلًا يقوم بتعريف الكلمة لغة واصطلاحاً مثل: اللفظ و الكلمة والمهملات والكلام والمشاكلة والممنوع من الصرف⁽⁴⁾، وكان يستعمل كثيرا المصطلحات التالية: (والمراد) و(فيه نظر) و(مما لا يخفى على المتأمل) أو (تأمل)⁽⁵⁾...

7- وأحيانا ينتقد البرقلي بعض التعليقات النحوية لبعض العلماء ومنهم الماتن ويورد عليها اعتراضات، كما فعل ذلك في تعليل بعض العلماء في الاسم الممنوع من الصرف. ((اعلم أن أكثرهم قالوا: أنَّ الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إيَّاه علامة تمكنه التي هي التتوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التتوين وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا: هذا القول بأنه لما لم يكن مع "اللام" و"الإضافة تتوين" حتى يحذف لمنع الصرف

(¹) انظر: (قسم التحقيق، ص446).

(²) انظر: (ص176-130-291-318...).

(³) انظر: (ص222-352).

(⁴) انظر: (ص103-172).

(⁵) انظر: (ص121-123-134-136-137...).

لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه بتبعية التتوين لا بالإضافة وقال بعضهم: منهم الماتن إنه لما شابه الفعل حذف منه الكسر والتتوين معا لمنع الصرف والأقرب الأول وذلك لا يعود في حال الضرورة مع التتوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ الوزن يستقيم بالتتوين وحده⁽¹⁾.

8- وأحيانا يقوم بتفصيل مسألة، إذا أحس أن المقام يتطلب إيضاحا أكثر مما جاء به في الشرح، وفيما إذا كان متن الكافية لم يذكر المسألة، فإنه يتبع ذلك حيث يفصل بين الحال وعامله يقول: "وللزوم الفصل يعني إن عملت الأول في العطف نحو: "قام وقعد زيد" لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة وهو خلاف الأصل ويلزم أيضاً العطف على الشيء قبل تمامه وهو أيضاً خلاف الأصل ولا يتمشى هذه العلة في غير العطف نحو: "جاءني لأكرمه زيد" , و"كاد يخرج زيد"⁽²⁾.

كما فعل ذلك في أقسام الضمير⁽³⁾ وفي باب كان وأخواتها⁽⁴⁾ وأفعال القلوب⁽⁵⁾.

9- أحيانا يعترض على بعض المسائل الإعرابية التي ذكرها هندي ويأتي بجواب ومثل ذلك "قوله: (أين) جعل "أين" مفرد انظر لأنه يناقض ما تقدم من أن ما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجمله والجواب أنه لا شك أن لفظ "أين" اسم مفرد سواء قدر بالجملة أو بالمفرد "قأين" في "أين زيد" مفرد وقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال إنه "خبر مفرد"⁽⁶⁾.

(1) انظر: (ص 205).

(2) انظر: (ص 294-295).

(3) انظر: (ص 155-156).

(4) انظر: (ص 330-331).

(5) انظر: (ص 371-372).

(6) انظر: (ص 329).

11- يقوم أحيانا بإعراب، ويشرح أحيانا معاني الكلمات كما فعل في باب التنازع وذكر آراء العلماء فيه⁽¹⁾ .

ويفسر أحيانا معاني الكلمات ويضبطها بالشكل كقوله: الجَمَاء من الجَم: وهو الكثير والغفير وهو الستر بمعنى الغافر أي الساتر وهو صفة الجماء أي الجماعة الكثيرة الساترة⁽²⁾ .

12- كان البرقلعي مولعاً بالتعليقات النحوية وخاصة الجدلية والنظرية فكان يعلّل كثيراً من الأحكام النحوية بطريقة جدلية، ويستخدم النحويون لهذا النوع من العلل صيغة الاستعلام فَمَنْ أيّ ، ومعناها : من أيّة جهة ؟ وقد تحدثت عنها في مبحث تعليله .

13- نلاحظ استعمال البرقلعي للمصطلحات المنطقية كثيراً، مثل الكلّي والجزئي والجنس والفصل والحدّ والعلامة.. الخ.

ويقوم أحيانا بتعريف بعض هذه المصطلحات وتوضيحها، كقوله: أن "الحدّ" هو: المشتمل على الذاتيات من "الجنس" و"الفصل" وهذه مفهومات اعتبارية ليس لها "جنس" ولا "فصل"⁽³⁾

14- كان يستعمل المصطلحات البصرية كالمنوع من الصرف، والظرف، والعطف، والجر، والمجرورات، والنعت والبدل، وألقاب البناء، والإعراب، والبناء، والضمير، وضمير الفصل والمنفصل، والمتعدي، واللازم.

ويستعمل أحيانا اصطلاحات الكوفيين، كعطف النسق، والجحد، والصفة، والمفسر، وما لم يسم فاعله، والفعل المضارع، فقد عبر مرة واحد عنه بالمستقبل، على اصطلاح الكوفيين قوله: فمعناهما أي معنى لفظ "الماضي"، و"المستقبل غير مقترن"⁽⁴⁾.

(1) انظر: (ص292-293).

(2) انظر: (ص458-459).

(3) انظر: (ص140).

(4) انظر: (ص136).

اختصارات البرقلي

قد لاحظت خلال تحقيقي لنص الحاشية للإمام البرقلي رحمه الله بعض الاختصارات يستعملها

أثناء حاشيته على شرح الهندي وأذكرها:

في الأصل (ه) وفي ب (إخ) يقصد به "إلى آخره".

(ح ~) ويقصد به "حينئذ".

(المص ~) ويقصد به "المصنف".

(يخ ~) ويقصد به "يخلو".

(لا نم ~) ويقصد به "لا نسلم".

(قدوم) ويقصد به "الأمام".

(أستاذ) ويقصد به "أستاذ".

(ظابط) ويقصد به "ضابط".

(قوله تع) ويقصد به "قوله تعالى".

(ع ص) ويقصد به (صل الله عليه وسلم)

المطلب الحادي عشر: موقف البرقلي من النحاة

موقف البرقلي من النحاة

إن من ينظر في حاشية البرقلي يرى أنه يعرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها، ثم يدلي بالحجج التي يدعم بها القائلون آراءهم، ويناقشها رأياً رآياً. وهو في مناقشاته لا يعني بنسبة الآراء النحوية إلى أصحابها إلا في القليل. وإذا

ذكر فإنه لا يذكر إلا أسماء النحاة الكبار من المتقدمين أمثال الخليل وسيبويه والأخفش وابن جني والفراء والمبرد والفارسي، وغيرهم.... وربما عمم البصريين أو الكوفيين.

وإن محاولة البرقلعي في عرض الوجوه المختلفة للمسألة الواحدة أمر يدل على أنه قد هضم مسائل النحو واستوعبها وألم بجوانبها. وعندما يلجئ إلى التعليقات يسير مع البصريين في أقيستهم وعللهم، لكنه في بعض الأحيان يختلف معهم مدعماً رأيه بالحجة والبرهان. وموقفه من النحاة لا يعتمد على كونهم مشهورين أو غير مشهورين، أو كونهم بصريين أو كوفيين، وإنما يعتمد على قناعته بالرأي نفسه وليس بصاحبه، فهو ليس متعصباً لعالم مهما كانت منزلته.

سأتحدث عن موقفه من العلماء وبالأخص موقفه من سيبويه لأنه قد تأثر به وأكثر النقل عنه ووافقه في كثير من المسائل، إلا أنه قد خالفه في بعضها. وذلك لأنه يعتبر سيبويه إمام نحاة البصرة، بل إمام النحاة جميعاً. ويعد كتابه أول كتاب اشتمل على قواعد العربية بشكل متكامل. وقد ظهرت عناية البرقلعي به، فقد كان أكثر العلماء حظاً والأخذ برأيه ونقل عنه، ويؤيده ويرجح رأيه، ويتابعه في كثير من مسائل.

1- الممنوع من الصرف

قول البرقلعي: "اعلم أن أكثرهم قالوا: أنَّ الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إيَّاه علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا: هذا القول بأنه لما لم يكن مع "اللام" و"الإضافة تنوين" حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه بتبعية التنوين لا بالإضافة وقال بعضهم: منهم الماتن إنه لما شابه الفعل حذف منه الكسر والتنوين معا لمنع الصرف والأقرب الأول وذلك لا يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة"⁽¹⁾.

(¹) (قسم التحقيق، ص 205).

2- حذف الفاعل

وفي مسألة حذف الفاعل حيث يقول: "[أَسْمَعُ بِهِمْ وَأُبْصِرُ.....]: [مريم, 38/ 19] حيث حذف "بهم" وهو "فاعل" عند سيبويه, وفي نحو: "ما جاءني من أحد" [وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا]. [النساء, 79/4]. و"أعجبني ضربه عمرا" وفي هذا النظر نظر لأن المراد أن رفعه لا ينسخ لفظاً أو معنى عليهما مع بقاء الإسناد إليه والنسخ في الأولين في اللفظ فقط وفي الثالث مع انتفاء الإسناد بخلاف المبتدأ حيث ينسخ رفعه لفظاً ومعنى مع بقاء الإسناد إليه كما في: "علمت زيدا قائماً" و"كان زيدا قائماً" (1).

3- المبتدأ

وأيضاً يذكر في مسألة أن سيبويه في بعض الأحيان يقول المبتدأ مبني ويأتي برأي غيره من العلماء بقوله: "إن من مبتدأ مبني على مذهب سيبويه: ذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استقهام أو نكرة هي: أفعال التفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو: "مررت برجل أفضل منه أبوه" وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في هذا المقام من قام (2).

4- حذف الخبر

قليل تقديره "ضربي زيدا"... هذا مذهب الأخفش: فإنه قال إن الخبر الذي سدّت الحال مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: "ضربي زيدا ضربه", أو "ضربي قائماً" أي ما ضربي إياه" إلا هذا الضرب ويرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم يتمتع إذ هو بتقدير أن الموصولة

(1) (قسم التحقيق, ص 282).

(2) (قسم التحقيق, ص 327).

مع الفعل والموصول لا يحذف إلا إذا قامت قرينة قويّة دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه:
في باب المفعول معه⁽¹⁾.

5- المفعول المطلق

"قوله: خلافاً لسيبويه أي كون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل إنما هو مذهب المازني والمبرد
والسيرافي وأما سيبويه فهو يقدر عاملاً من لفظه⁽²⁾".

6- اللام معدية

اللام معدية "لأدعو" المقدر إلى المفعول عند سيبويه وإن كان متعدياً بنفسه لضعفه بالإضمار
ويتعلق بياء التانيث مناب ادعو عند المبرد: لضعف النائب منابهُ ولهذا تقول: "ضربي لزيد حسن",
و"أنا ضارب لزيد" ولا يجوز: "ضربت لزيد"⁽³⁾.

7- علامة التانيث في فعلاء

قالوا علامة التانيث في فعلاء: إنما هي الهمزة والألفُ زيدَ لمدّ الصوت.
قوله: "قل إنه فعلاء وهذا مذهب سيبويه وأما مذهب غيره فهو : أفعال فيكون على هذا ممّا في
آخره حرف صحيح قبله مدة زائدة⁽⁴⁾".

8- إذا الشرطية

عند المبرد يجب...في إذا الشرطية خلاف ما نقل عن الكوفيين إنها كان في وقوع الجملتين
بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلاً إلا في الشاذ ونقل عن سيبويه
والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروط بعدها لكن على ضعفٍ والأكثر كونها عندهما

(1) (قسم التحقيق، ص344).

(2) (قسم التحقيق، ص363).

(3) (قسم التحقيق، ص378).

(4) (قسم التحقيق، ص411).

فعلية إما ظاهرة الفعل أو قدرته ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فقول المصنف وبعد إذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والأخفش⁽¹⁾.

9- تسمية سيبويه الأحرف المشبه بالفعل بالمصادر

قال سيبويه: مثل هذه المصادر الواقعة حالا معرفة معارف موضوعة موضع النكرات، وقال أبو علي: إنها منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر⁽²⁾.

10- موقفه من مذاهب العلماء في كلمة "جوار" وبيان رأيه في هذه المسألة

قال: "اعلم أن المذاهب في "جوار" ثلاثة أحدهما: وهو قول سيبويه والخليل: أن التتوين فيه عوض عن الياء وإليه أشار الشارح بقوله: وأصل "جوار" فيهما ... وحاصله أن أصله "جوّاري" بالتتوين والإعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء للساكنين وثانيها: وهو قول المبرد: أن التتوين عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال وأصله "جوّاري" بالتتوين ثم "جوّاري" بحذفها ثم "جوّاري" بحذف الحركة للاستتقال ثم "جوار" بتعويض التتوين من الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين وثالثها: وهو قول الزجاج: أن تتوينه للصرف وذلك لأن الإعلال مقدم على منع الصرف لأن الإعلال سببه قوى وهو الاستتقال الظاهر المحسوس في الكلمة وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذا المشابهة غير ظاهرة بين "الاسم"، و"الفعل" فسقط الاسم بعد الإعلال عن أوزان أقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفاً ويرد عليه ما مر أن: الياء الساقط في حكم الثابت وأما قوله: وقيل أصله في الرفع "جوّاري" فليس مذهباً وراء المذكورات بل هو أحد تفسيري ما ذهب إليه سيبويه: من أن التتوين عوض عن الياء فعبر بعضهم عن هذا القول بأن منع الصرف مقدّم على الإعلال فأصله "جوّاري" بالتتوين ثم جوّاري بحذفها ثم "جوّاري" بحذف الحركة

(1) (قسم التحقيق، ص 425).

(2) (قسم التحقيق، ص 456).

للاستئقال ثم " جَوَارٍ " بحذف الياء كما في ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر، 6/54] ثم عوض عنها التتوين ليقطع التتوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع أو يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد: إنه لو كان منع الصرف مقدماً على الإعلال لوجب الفتح في قولك: "مررت بجوار" كما في اللغة "القليلة الخبيثة" وذلك لأن منع الصرف يقتضي حذف التتوين و تبعية الكسر له في السقوط وصيرورته مفتوحاً فلا يوجد موجب حذف الياء حينئذ⁽¹⁾.

المبحث الثالث:

تحقيق حاشية البرقلي على الهندي والنص المحقق

المطلب الأول: التعريف بتحقيق حاشية البرقلي على الهندي

المطلب الثاني: وصف النسخ المخطوطة

بين يدي نسختين نسخة يشمل نسخة مع شرح الهندي وعلى أطرافها حاشية غليظة ومعقدة في صفحاتها الأولى أصور تلك الصفحات مع النسخ إن شاء الله في بداية المخطوطة الأصل

"هندي على الكافية" "مع حاشية هندي ابن قلعي"

وتحتها ختم أو يسمى مهر كُتِبَ فيها مرحوم لا لا أسماعيل أفندي رحمه الله تعالى

وفي الصفحة الثانية كُتِبَ عليها جمل التالية:

"كتاب شرح الكافية للفاضل الهندي وحاشيته لابن القلعي عفى عنهما وغفر"

وأيضاً تعليقات كتب

"الحمد لله مما ساق سائق التقدير إلى سلك ملك الفقير إلى عفو ربه الغني أحمد بن أبي الصفا

المحاسني عفى عنهما سنة 1060".

(¹) (قسم التحقيق، ص 253-254).

وأيضا في نفس الصفحة كتب العبارة الآتية:

"لَمْ دَخَلَ فِي مَلِكِ الْعَصْرِ إِلَى الْغَنِيِّ الْقَهْرُ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةِ الْحُسَيْنِيِّ غُفِرَ لَهُمْ فِي سَنَةِ 1073 أَقِيمَتْ".

وأُسْفَلَ الصَّفْحَةِ أَيْضاً نَفْسَ الْخَتَمِ الَّتِي فِي الصَّفْحَةِ الْأُولَى.

بَدَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ وَبِهِ نَسْتَعِينُ...

نَسْخَةُ (الأصل) تَبْدَأُ مِنَ الصَّفْحَةِ [أ/171] كَتَبَ فِيهَا

"حَاشِيَةُ الْهِنْدِيُّ لِمَوْلَانَا ابْنِ قَلْعِي"

"الْحَمْدُ لِلَّهِ مِنْ مَنْ مِنْ مَوْلَاهُ الْغَنِيُّ عَلَى عِبْدِهِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الصَّفَا ابْنِ أَحْمَدَ الْمَحَاسَنِ عَفِيَ عَنْهُمْ

بِمَنْهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ وَذَلِكَ سَنَةً سَتَيْنِ وَأَلْفَ مِنَ الْهَجْرَةِ"

وَفِي الصَّفْحَةِ [ب/172] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قَوْلُهُ: اللَّامُ لِلْجِنْسِ وَالتَّاءُ لِلْوَحْدَةِ....

عَدَدُ أُسْطُرْهَا (27) سَطْرًا وَلِكُلِّ سَطْرٍ تِسْعَةُ عَشَرَ أَوْ عَشْرُونَ كَلِمَةً وَيَنْتَهِي إِلَى صَفْحَةِ 206.

وَالنَّسْخَةُ الثَّانِيَةُ تَبْدَأُ مِنَ الصَّفْحَةِ رَقْمَ (2) حَاشِيَةُ الْهِنْدِيُّ لِلْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ الشَّهِيرِ بِبَرْقَلْعِي رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى وَمَعَهَا شَرْحُ أَبْيَاتِ الْوَافِيَةِ فَعْمَلِي فِي الْحَاشِيَةِ وَلَيْسَ لِي دَخَلَ بِأَبْيَاتِ الْوَافِيَةِ كُتِبَ فِي سَطْرٍ

الْأَوَّلِ كَلِمَةً "وَقَفَ" وَفِي سَطْرِ الثَّانِي الْمَرْحُومُ قَاضِي زَادِهِ مُحَمَّدُ أَفْنَدِي دَرْجَامَعُ شَهْرَزَاد.

مَكْتُوبٌ فِي زَاوِيَةِ الْوَرَقَةِ (2) وَ يَبْدَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ وَتَبْدَأُ ((بِاللَّامِ لِلْجِنْسِ ...

عَدَدُ الْأُسْطُرْ عَشْرُونَ سَطْرًا وَلِكُلِّ سَطْرٍ تِسْعُ كَلِمَاتٍ أَوْ عَشْرَةٌ وَعَدَدُ صَفْحَاتِهَا ثَمَانِينَ صَفْحَةً تَتَكُونُ

مِنْ [أ / ب] مِنَ الصَّفْحَةِ (2) اثْنَتَيْنِ إِلَى صَفْحَةِ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ (79).

المطلب الثالث: النسخة المعتمدة عليها في التحقيق.

بين يدي نسختين من المخطوط لحاشية البرقلي -رحمه الله- وكما هو معروف عند تحقق أي كتاب على الأغلب يعتمد على الأقدم أما في هذه المخطوطة لم اعتمد على نسخة الأقدم وهي نسخة بتاريخ 959هـ وذلك لأن فيها نقص في عدد أوراقها لذلك اعتمدت على النسخة الثانية من المخطوط بتاريخ 1060هـ .

المطلب الرابع: المنهج المتبع في تحقيق المخطوطة

قرأت شرح الهندي على الكافية في المخطوطة (الأصل) ونسخت نصها وعارضت ما نسخت نسخة الثانية.

وقصدت ما قصدت في عملي هذا ضبط النص وتحريره من الشوائب السقط والتصحيف والتحريف والتغير فأصلحت ما وقع في المخطوطة من ذلك، وذكرت صوابه بين مكوفتين[.....]، وذكرت ما في نسخة الثانية ما لم يوافق الأصل وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

و غُنيت بما اشتمل عليه الكتاب من مسائل العربية فذكرت مذاهب أهل العربية وأقوالهم إن اختلفت مذاهبهم في مسألة وشرحت المفردات والكلمات.

وخرجت شواهد الكتاب من الآيات الكريمة، وأثبتها في المتن ، والحديث الشريف والأمثال، و الأشعار والأرجاز أتممتها وذكرت ذلك في الحاشية.

وعزوت ما عرفته من شواهد الشعر والرجز التي لم ينسبها المؤلف إلى أصحابها أو إلى من تنسب إليهم، وأحلث على دواوين الشعراء المستشهد بشعرهم إن كانوا ذوي دواوين مطبوعة وذكرت المصادر التي ذكرت في المخطوط، وترجمت للأعلام باختصار. يتمثلُ منهجي في تحقيق هذا الكتاب في الأمور التالية:

قمتُ بترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم من الأعلام عند ورودهم أول مرة في قسم الدراسي وقسم التحقيق.

قمتُ بوضع عناوين، ووضعته بين معكوفتين [].

ضبط الآيات القرآنية الواردة في الكتاب، وعزُّ الآيات القرآنية الكريمة بذكر اسم السورة، ورقم الآية، فأقول مثلاً: [التوبة، 9/ 122] وأضع الآية بين هذين القوسين المزهرين ﴿﴾.

تخريج الأحاديث النبوية الشريفة بذكر اسم المخرج، والكتاب، والباب، ورقم الحديث في الصحيحين، والسنن، والجزء، والصفحة في غيرها، ثم إن كان الحديث موجوداً في الكتب الصحاح، فأكتفي بالتخريج منها، أما إن لم أجد الحديث في الكتب الصحاح، فأخرجه من مصدرين من مصادر السنة الأخرى كالسنن، والمسانيد، والمعاجم، والمصنفات وغيرها، وأحرص على بيان درجة الحديث ما لم يكن موجوداً في كتب الصحاح، وإن لم أجد الحديث في كتب السنن، فأشير إلى المصدر الذي وجدت فيه الحديث.

تخريج الآثار، والأقوال، ونسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها، وبيان مصادر الأمثال قدر المستطاع. اكتفيت بذكر اسم المصدر، والجزء، والصفحة، وذكرت معلومات النشر كاملة لكل مصدر، أو مرجع في أول مرة وفي الفهارس.

المحافظة على ضبط المؤلف إن وجد.

سار الناسخ لهذا الكتاب على خط بعض الألفاظ على غرار خط المصحف وهو ما سار القدامى عليه، فممت بكتابة النص بالإملاء المشهور، ومن هذه الكلمات المرسومة على هذا النحو، والتي تم تعديلها في الرسم المشهور:

أ- عدم رسم الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها على شكل ياء مثل (مسئلة) والأصح رسمها على شكل ألف (مسألة) وعدم رسم الهمزة على الألف (تامل) والأصح (تأمل).

ب- حذف الهمزة بعد الألف الممدودة مثل (جمعا) و الأصح مدّها هكذا (جمعاء).

ج- عدم قلب الياء الواقعة بعد الألف الزائدة همزة، وإبقاؤها ياءً مثل (مسائل) وقلبها (همزة) (مسائل) وسائر (سائر) زايد(زائد).

د- حذف حرف الف من كلمة ثلث والأصح(ثلاث).

الإشارة إلى بداية كلّ ورقة من المخطوط، فأضع أولاً رقم الصفحة، ثم أشير إلى الوجه

الأول (أ)، وإلى الوجه الثاني (ب)، ويكون ذلك مثلاً [أ/22]

هذا هو منهجي في التحقيق، وقد حاولت جاهدة أن أسير على هذا المنهج المرسوم، وما التوفيق إلا من عند الله عليه توكلت وإليه أنيب.

ومن الصعوبات التنبيه عليه من بعض الأخطاء التي وقع فيها الناسخ: سواء في النقل، أو في عزو الأقوال إلى قائلها، أو زيادة في النص أو سقط فيه، أو تحريف في نص معين، وقديماً قال الجاحظ (ت:255هـ) في مشقة تصحيح الكتب: ((و لربما مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام))⁽¹⁾.

وصنعت للكتاب الفهارس التي تيسر السبل إليه وهي فهرس: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال وأقوال العرب، والأشعار، والأرجاز، والنماذج النحوية واللغوية، والأعلام، والموضوعات.

(1) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ)، الحيوان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1424هـ، ج1، ص55).

المطلب الخامس: صور المخطوطة



صور المخطوطة

الفصل الثالث: النص المحقق

[171/أ]

حاشية الهندي لمولانا ابن قلعي:

الحمد لله مِنْ مَنْ مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ عَلَى عَبْدِهِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الصَّفَا بْنِ أَحْمَدِ الْمَحَاسِنِ عَفَى عَنْهُمْ بِمَنْهُ وَكَرَّمَهُ أَمَّا ذَلِكَ سَنَةً سَتَيْنِ وَأَلْفَ مِنَ الْهَجْرَةِ⁽¹⁾.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

[اللام للجنس]:

[ب/172] قوله: **اللام للجنس**⁽²⁾: والتاء⁽³⁾ للوحدة⁽¹⁾ اعلم أَنَّ الجنس على ضربين:

-
- (1) في ب (حاشية الهندية للعلامة محمد الشهير ببرقلعي رحمه الله تعالى ومعها شرح أبيات الوافية).
- في ب سقط (حاشية الهندي لمولانا ابن قلعي: الحمد لله من من مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ عَلَى عَبْدِهِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الصَّفَا بْنِ أَحْمَدِ الْمَحَاسِنِ عَفَى عَنْهُمْ بِمَنْهُ وَكَرَّمَهُ أَمَّا ذَلِكَ سَنَةً سَتَيْنِ وَأَلْفَ مِنَ الْهَجْرَةِ)
- (2) **الجنس** عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكلُّ لفظ عمّ شيئين فصاعدًا فهو جنسٌ لِمَا تحته، سواءً اختلف نوعه أو لم يختلف. (أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ): **الأصول في النحو**، تحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ج2، ص111؛ يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: (ت: 643هـ) **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1، 1422 هـ - 2001 م ج1، ص71 محمد بن علي الحنفي التهاوني (ت: بعد 1158هـ): **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبدالله الخالدي، جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1؛ 1996م، ج1، ص191)
- (3) **التاء**: هي تَجِيء لمعان كلها راجع إلى التَّأْنِيث، وتاء الجمع، وإن لم تكن لمحض التَّأْنِيث على مَا هو الْمُعْتَبَر في منع الصَّرْف، لَكِنَّهَا للتَّأْنِيث فِي الْجُمْلَةِ، وتاء الوحدة: إذا دخلت على دَات الأَفْرَاد يُزَاد قَرْد مِنْهَا؛

استغراق الجنس: (2) المفيد (3) للكثرة، فلا يجوز إرادته هنا لاستلزامه كون التعريف للأفراد دون الماهية، وهو باطل، وماهية الجنس (4): من حيث هي من غير دلالة اللفظ (5) على الواحدة، ولا

وإذا دخلت على ذات الأجزاء يُراد بعض منها. (محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البجلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت: 709هـ): المطلع على ألفاظ المقنع، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط1، 1423هـ - 2003 م، ج1، ص110؛ أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ج1، ص254؛ محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد، عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت: 1093هـ): حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة، محمد نور الحسن؛ المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف؛ المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيي الدين عبد الحميد؛ المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: 1395 هـ؛ 1975م، ج1، ص179؛ أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م، ج1، ص708).

(1) في ب رمز (آه*) اختصار لكلمة إلى آخره وفي الأصل سقط تلك الرمز (آه) .
(2) وَاللَّامُ الَّتِي مَعْنَاهَا الْجِنْسُ تَطْلُقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ كَالْمَاءِ، وَالَّتِي مَعْنَاهَا اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ تَطْلُقُ عَلَى الْكَثِيرِ دُونَ الْقَلِيلِ نَحْوُ: الرَّجُلُ، إِذَا أُريدَ مِنْهُ جَمِيعُ الرِّجَالِ، وَإِنْ أُريدَ مِنْهُ قَلِيلُ الرِّجَالِ فَحِينَئِذٍ لِلْجِنْسِ فَقَطْ لَا لاسْتِغْرَاقِهِ. (أبو البقاء: الكليات، ج1، ص708؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت: 458هـ) المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417هـ 1996م، ج4، ص230).

(3) في ب (المقيد).
(4) ماهية: يقال عليها وعلى غيرها الجنس قولاً أولياً بلا واسطة كالإنسان بالقياس إلى الحيوان. (زين الدين محمد بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، (ت: 1031هـ): التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب؛ القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م، ج1، ص331؛ الجرجاني كتاب التعريفات، ج1، ص247)
(5) دَلَّلْتُ عَلَى الشَّيْءِ وَإِلَيْهِ مِنْ بَابِ قَتَلَ وَأَدَّلْتُ بِالْأَلْفِ لُغَةً وَالْمَصْدَرُ دُلُولَةٌ وَالْإِسْمُ الدَّلَالَةُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ. الدَّلَالَةُ: اصطلاحاً كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ويُسمى الشيء الأول دالاً والثاني مدلولاً. (أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، (ت: نحو 770هـ): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت، ج1، ص199؛ الجرجاني: التعريفات، ج1، ص92؛ أبو البقاء: الكليات، ج1، ص439؛ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق 12هـ): دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية؛ لبنان / بيروت، ط1، 1421هـ؛ 2000م، ج2، ص75؛ الزبيدي، تاج

الكثرة، بل ذلك احتمال عقلي، وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة النوعية⁽¹⁾ لاتحاد النوع الواحد، بالماهية، ولا الفردية لاحتماله لها أيضاً إلا⁽²⁾ اعتبار ماهية الجنس من حيث هي هي يقتضي عدم اعتبار الوحدة الفردية، ولحوق "تاء الوحدة" به يقتضي اعتبارها، فيلزم اعتبارها، وعدم اعتبارها، وصف فعلى هذا قوله: أو الفردية إلخ⁽³⁾ محل النظر.

قوله: وعلى هذا إلخ أي على تقدير كون الكلمة الواحدة "كلية" مفهوماً لا ينافي كون "التاء للوحدة هنا مشكلة لا بد أن تكون لفردية مع الألف" كون اللام للاستغراق كما لا ينافي كونه للجنس من حيث هي هي⁽⁴⁾.

قوله: كما في "كل فرد" إلخ أي كما أن "الكل المفيد للاستغراق" في "كل فرد" و "كل واحد" لا ينافي "فرد واحد" لكونهما "كليين"⁽⁶⁾ مفهوماً، وإن كانا "جزئيين"⁽⁷⁾ فيما صدق عليه.

العروس من جواهر القاموس ، ج28، ص498).

(1) الوحدة: الانفراد، والواحد الذي لا ينقسم بوجه لا فرضاً ولا وهماً ولا فعلاً، ولا بينه وبين غيره نسبة بوجه. والواحد في الحقيقة الذي لا جزء له البتة ثم يطلق على كل شيء موجود حتى إنه ما من عدد إلا ويصح وصفه به، فيقال: عشرة واحدة، ومئة واحدة. انظر: (بن سيده: المخصص، ج5، ص194؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص335).

(2) في ب سقط (أن).

(3) في الأصل (الخ) وفي ب (ه) اختصار (إلى أخره).

ثبت اختصار (إلخ) كما في الأصل.

(4) في ب (هو هو).

(5) في ب زيادة (وكل).

(6) كَلْبِي مفرد: اسم منسوب إلى كَلْب: عكسه جزئي. (التهاوني: موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1378؛ د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) معجم اللغة العربية المعاصر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ؛ 2008 م، ج3، ص1953).

(7) جُزْئِي مفرد: اسم منسوب إلى جُزء: خلاف كَلْبِي. (التهاوني: موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص560؛ د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، ج1، ص369)

قوله: إلا أن يقصد "بيان الطرد".

المراد بالاطراد: (1) أن تضيف لفظ كل إلى الحدّ، فتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود خبره كقولك:

[الكلمة]:

في قولنا الكلمة: لفظٌ وضع (2) لمعني مفرد (3) كل لفظ وضع لمعني مفرد، والمراد بالعكس أن تجعل

مكان الحد (4) نقيضه، فتقول: "كل ما" (5) ليس لفظاً وضع لمعني مفرد فليس بكلمة.

قوله: إلا أن يعتبر التعيين إلخ أن المخاطب "خالي الذهن" (1) عما يتداوله القوم من الألفاظ،

فيوجب جهالة المحدود و (2) أيضا "المعهود الذهني": (3) لابد، وأن يكون "فرداً"، و حصّة غير معينة من الحقيقة، لا نفس الحقيقة لا حصّة معينة منها.

(1) في ب (بالطرد).

الطرد: بالفتح وسكون الراء وفتحها قد يستعمل في باب المعرّف وقد يستعمل في باب العلل، والاطراد: هو مرادف للطرد. فالاطراد المستعمل في التعريفات ما وقع في شرح الطوالع من أنّ معرّف الشيء يجب أن يساويه صدقاً أي يجب أن يصدق المعرّف على كل ما صدق عليه المعرّف وهو الاطراد والمنع وبالعكس. (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ؛ 1997م، ج3، ص238، 454؛ التهاوني: موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص221، ج2، ص1130)

(2). الوضع: لغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى واصطلاحاً: تخصيص شيء بشيء بحيث متى ما أطلق وأحسن الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني. انظر: (الجرجاني: التعريفات، ج1، ص140).

(3) قال ابن يعيش: في شرح المفصل، ج1، ص18، 19: وقوله مفرد: فصل ثانٍ فصله من المركب نحو: "الرجل" و"الغلام" ونحوهما مما هو معرّف بالألف واللام فإنه يدلّ على معنيين التعريف والمعرّف وهو من جهة النطق كلمة واحدة، وكلمتان إذ كان مركباً من الألف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة لأنها حرف والمعرّف كلمة أخرى. انظر: (يوسف حسن عمر تصحيح وتعليق: شرح الرضى على الكافية، جامعة قار يونس. ط، 1978م، ج1، ص22، 23)

(4) في ب (اتحدّ).

(5) في ب (كلما).

قوله: و⁽⁴⁾"العهد الخارجي إلخ:" فيه أن "العهد الخارجي"⁽⁵⁾ إنما يكون بعلم المخاطب به وهو غير لازم هنا تأمل.

قوله: للتحرز⁽⁶⁾ عن الوقوع إلخ يعني لو قال: كلم بلا تآء⁽¹⁾ لزم اعتبار الأفراد في المحدود لعدم وقوع الكلم⁽²⁾ إلا على ثلث⁽³⁾ فصاعداً فأتى بالتاء احترازاً عن ذلك.

(1) خالي الذهن: الذي هو لم يسبق له علم بالخبر فحينئذ لا نحتاج إلى تأكيد الخبر وإلا صار الكلام حشو، وقال أهل علم المعاني: إذا أُلقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم. فيقال: زيد ذاهب. ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً. (أبو محمد بدر الدين قاسم بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749 هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة؛ الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1، 1413 هـ؛ 1992م، ج1، ص130؛ محمد بن أب القلاوي الشنقيطي مفتاح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي، (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 1431 هـ؛ 2010 م، ج1، ص211).

(2) في ب سقط (و).

(3) أنواع العهد ثلاثة: "تَكْرِي"، و"ذهني أو علمي"، و"حضور". وللثلاثة رمز مشترك يدخل على كل نوع منها هو: أل وتسمى: أل التي للعهد، أو: أل العهدية. فإذا دخلت على النكرة جعلتها تدل على فرد معين دلالة تقترب من دلالة العلم الشخصي بذاته لا برمز آخر. ولهذا كانت أل العهدية تفيد النكرة درجة من التعريف تُقربها من درجة العلم الشخصي، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته؛ وإنما جعلها في المرتبة التي تليه مباشرة. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، ج1، ص261؛ عباس حسن (ت: 1398 هـ)، النحو الوافي: دار المعارف، ط15، ج1، ص425).

(4) في ب (أو).

(5) العهد الخارجي: هو الذي يذكر قبله شيء، و المَعْرِف بلام العهد الخارجي يُرَاد به حِصَّة مُعَيَّنَة من الْحَقِيقَة بِخِلَاف المَعْرِف بلام الجِنْس ؛ فَإِنَّ المُرَاد بِهِ نفس الْحَقِيقَة. انظر: (الجرجاني، تعريفات، ج1، ص159؛ أحمد نكري: دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج3، ص114).

(6) (حَذَرَ) الْحَاءُ وَالذَّالُّ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مِنَ التَّحَرُّزِ وَالتَّقَيُّظِ. يُقَالُ حَذَرَ حَذَرًا، وَحَذَارَ، بِمَعْنَى اخْذَر. انظر: (الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت: 170 هـ): كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص199؛ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 32 هـ) جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص507؛ ابن

قوله: أما تجريد⁽⁴⁾ التاء إلخ يمكن الجواب عنه بأن كونه نصاً في الوحدة لا ينافي استعماله في لازمه مجازاً كما في سائر⁽⁵⁾ الألفاظ، فإن الوحدة مستلزمة لعدم الكثرة.

[الكلم]:

وقوله: **والكلم**⁽⁶⁾: المجرد، عن التاء جنس فحقه أن يقع على القليل، والكثير "كالماء"، و"العسل" لكنه، لم يستعمل إلا فيما فوق الاثنين بخلاف أمثاله⁽⁷⁾.

قوله: مأول⁽⁸⁾ ببعض الكلم فيكون من⁽⁹⁾ حذف المضاف⁽¹⁰⁾، وإقامة المضاف إليه مقامه⁽¹⁾.

فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، ص37).

(1) في ب (كلم ثلاثاً).

(2) في ب (التكلم).

(3) في ب (ثلاث).

(4) في ب (تحرير).

(5) في ب (ساير) بتسهيل الهمزة.

(6) الكلمة: مَعْرُوفَةٌ، الْوَاحِدَةُ مِنَ الْكَلِمِ وَالْكَلامِ كَلِمَتُهُ تَكْلِيمًا وَتَكَلَّمْتُ تَكَلَّمَ. والكلمة: لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، الْكَلِمَةُ: اللَّفْظَةُ، حِجَازِيَّةٌ. وَجَمَعَهَا: كَلِمٌ يَذْكَرُ وَيُؤَنَّثُ، يُقَالُ: هُوَ الْكَلِمُ وَهِيَ الْكَلِم. (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج7، ص50؛ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ، ج12، ص523).

(7) الْكَلِمُ: لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ لِأَنَّهُ جَمْعُ كَلِمَةٍ (الرازي، مختار الصحاح، ج1، 272؛ ابن منظور: لسان العرب، ج12، ص523)

(8) في ب (ما دل).

الكلام ماتضمن من الكلم اسناداً مفيداً مقصوداً. لذاته. فالاسم كلمة يسند مالمعناها الى نفسها اونظيرها. والفعل كلمة تسند ابدأ. قابلة لعلامة فرعية المسند اليه. والحرف كلمة لاتقبل اسناداً وضعياً بنفسها ولابنظير. (محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، (ت: 672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ - 1967م، ج1، ص3).

(9) في ب سقط (باب)

(10) المضاف: كل اسم أضيف إلى اسم آخر، فإن الأول يجر الثاني، ويسمى الجار: مضافاً، والمجرور: مضافاً إليه. (أحمد نكري: دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج3، ص193؛

قوله: وفي "كل" وجوه من النظر⁽²⁾ لخروج المستتر من الضمائر عن الكل، وللزوم التعريف بالحرف الأخص الأخص في الكل أيضاً إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتأمل.

قوله: واحترز به إلخ أي بناءً على أنه⁽³⁾ ليس بجنس للكلمة أو جنس أخص من الفصل بوجه دون وجه فيصح الاحتراز به.

قوله: لأن الوحدة غير مرادة، وإنما لم يرد الوحدة لأن إرادتها إنما تكون لإخراج الكلمتين، والكلمات نحو: "قالا"، و"قالوا"، و"ضربته" ومثل ذلك لا يخرج، بناءً الوحدة لأن كل ما يتلفظ به مرةً واحدةً لفظةً واحدةً.

قوله: والمطابقة⁽⁴⁾: غير لازمة لأن المطابقة بين "المبتدأ"، و"الخبر"⁽⁵⁾ إنما يلزم⁽¹⁾ إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية أو في حكمها كالمنسوب دون ما إذا كان جامداً و لفظ هنا وإن كان صفةً معنى أي ملفوظاً بها إلا أن أصله مصدر ويعتبر الأصل في مثله.

الجرجاني: التعريفات، ج1، ص217).

(1) انظر (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ): المفصل في صناعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص134؛ ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص92؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، (ت: 672هـ) شرح الكافية الشافية، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، ج2، ص968)

(2) في ب سقط (من النظر).

(3) في ب (واحترز به إلخ أتى ما على).

(4) الْمُطَابَقَةُ: الْمُوَافَقَةُ، وَ التَّطَابُقُ الْإِتِّقَاقُ. وَ طَابَقَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ جَعَلَهُمَا عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ وَالزَّقَهُمَا. (الحميري،

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج7، ص 4064؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص188).

(5) والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتها في الافراد والتنشئة والجمع، فمتى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده متنى أو مجموعا لم يجز أن تجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ. (ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقق محمد محيي الدين عبد الحميد،

[الضمير المنفصل]:

قوله: اعتباراً أي باعتبار أن ما يعبر به عنه من لفظ الضمير المنفصل⁽²⁾ نحو: "هو" و"أنت" لفظ.

قوله: وحكماً أي⁽³⁾ ويصدق على المنوي.

[اللفظ]:

تعريف اللفظ: (4) حكماً: حيث أجروا أحكام اللفظ على ما يعبر به⁽⁵⁾ عنه من لفظ المنفصل.

قوله: وصدق الماهية لا يستدعي الوجود أي صدق ماهيته على شيء لا يقتضي وجود ذلك الشيء كصدق الانسان على من مات من أفراد.

قوله: فالمحذوف⁽⁶⁾ لا ينافيه أي إذا كان كذلك فالمحذوف لا ينافي اللفظ.

قوله: الوضع: أي وضع اللفظ.

دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ ؛ 1980 م، ج1، ص200).

(1) . في ب (تلمزم)

(2) الضمير المنفصل ضربان: مرفوع ومنصوب، فأما المنفصل فعلى ضربين؛ مرفوع، ومنصوب، فأما المرفوع، فهو: "أنا، ونحن، وأنت، وأنتم، وأنتم، وأنتم، وأنتم، وهو، وهما، وهم، وهي، وهن" وأما المنصوب المنفصل: "فإياي، وإيانا، وإياك، وإياكما، وإياكم، / وإياك/، وإياكن، وإياه، وإياهما، وإياهم، وإياها، وإياهن". (عبد الرحمن، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ؛ 1999م، ج1، ص241؛ المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص363، 364).

(3) في ب سقط(أي).

(4) اللفظ: ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً. اللفظ: هو في أصل اللغة مصدر بمَعْنَى الرُّمْيِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ. (الجرجاني: التعريفات، ج1، ص192؛ أبو البقاء: الكليات معجم المصطلحات، ج1، ص795)

(5) . في ب سقط(به)

(6) في ب (فالمحذوف)

قوله: أولاً: خرج به استعمال اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول الموضوع له⁽¹⁾ فإنك وإن عينته لذلك المعنى [172/أ] لا يقال: إنك وضعته لكونه تعييناً ثانياً: لكن لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لمعنى⁽²⁾ آخر قيل: أنك وضعته.

قوله: متى أطلق أي ذكر من غير قرينة. أي صارفة عنه المقدر الحقيقي لا مانعة للمزاحمة كما في⁽³⁾ قوله: أو أحس به أي، "سمع"، أو "أبصر"، أو "تصور".

قوله: فخرج من الأول المشترك أي وضعه على حذف المضاف وكذا في نظائره، وكذا خرج منه المجاز وكذا خرج الاستعمال⁽⁴⁾ بعد الوضع كما قلنا.

قوله: ويخرج الدوال الأربع⁽⁵⁾ أي باللفظ في تعيين اللفظ.

قوله: ويخرج من الثاني أي⁽⁶⁾ بقوله بنفسه الحرف وكذا خرج منه المجاز أن يكون موضوعاً⁽⁷⁾ بالنسبة إلى معناه المجازي لأن تعيينه له إنما هو بالقرينة.

قوله: وأجيب إلخ فيه أن الأمر بالعكس⁽¹⁾ ذلك لأن معنى الدلالة بنفسه: أن يكون العلم باليقين⁽²⁾ كافياً في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ ودلالة الحرف كذلك لأننا نفهم معاني الحروف: عند

(1) في ب سقط (له).

(2) . في ب سقط (لمعنى).

(3) . في ب سقط (أي صارفه عنه المقدر الحقيقي لا مانعة للمزاحمة كما في).

في ب (وكذا خرج الاستعمال وكذا خرج المجاز)⁽⁴⁾

(5) الدوال الأربع: الخطوط والعقود والإشارات والنصب، انظر (نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898هـ)، الفوائد

الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أسامة طه الرفاعي، دار الكتاب الإسلامي، استنبول؛ تركيا، ج 1،

ص 6؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 16).

(6) في ب سقط (أي).

(7) في ب سقط (موضوعاً).

إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست تامة في نفسها بل تحتاج إلى الغير بخلاف "الاسم" و"الفعل" وأما تعيين الحرف للدلالة على معنى بنفسه فمحتاج إلى الضميمة⁽³⁾ عند من يجعل معنى قولهم.

[معاني الحروف]:

الحرف: ما دلّ على المعنى في غيره أنه مشروط في دلالاته على معناه الإفرادي في ذكر متعلقه وضعاً.

قوله: ويخرج منه الحرف، وكذا المجاز.

قوله: وأجيب بأن المراد إلخ فيه أن معنى الإطلاق: هو الذكر من غير ضم ضميمته⁽⁴⁾ فتقييده بالإطلاق الصحيح لا يجد به نفعا تأمل.

قوله: مع كونها موضوعة⁽⁵⁾ إلخ أي كونها ألفاظاً موضوعة⁽⁶⁾.

قوله: فيراد تعريف نوع: أي نوع من "أنواع اللفظ"، وهو "وضع اللفظ" الذي الغرض منه المعنى دون التركيب.

قوله: وإنما ترك أي تعريف الكلمة: يعني لم يقل لفظ دلّ.

(1) في ب (بعكس).

(2) في ب (بالتعيين).

(3) هو أن يكون الحرف مع الاسم أو الفعل.

(4) في ب (الضميمة).

(5) في ب سقط (إلخ).

(6) في ب (ألفاظاً موضوعة اه) في الأصل (ألفاظ).

قوله: لاندراجها في الوضع بناءً على أنه موضوع دالّ بدون العكس فلو قال: دلّ لاحتاج إلى قوله بالوضع أيضاً لكن يرد عليه النقض بحروف الهجاء.

قوله: وفيه أي وفيه بحث لأننا لا نسلم ⁽¹⁾ أن الحرف قبل ضم الضميمة يدل على ما وضع له بالقوة لكون دلالتها مشروطة بذكر متعلقها ⁽²⁾ وضعاً، وانتقاء المشروط عند انتقاء الشرط ضروري.

قوله: ويخرج بقوله وضع المحرفات ⁽³⁾ بناءً على أنه لا وضع فيها والحق أنها موضوعة بوضع ثانٍ.

[المهملات]:

قوله: والمهملات ⁽⁴⁾ إلخ لا يخلو ⁽⁵⁾.

إمّا أن ⁽⁶⁾ يراد بالمهمل: ما لا يدلّ على معنى أصلاً فليس بموجود فلا احتراز عنه أو ما لا يدلّ ⁽⁷⁾ بالوضع ففيه استغناء عن ذكر ما قبله وما بعده إلا إنه أراد التفصيل ⁽⁸⁾.

قوله: فيه احتراز إلخ إذا المعنى وضع ليدلّ على معنى لا لحصول معنى به.

(1) في ب (لانا نسلم) وفي الأصل (لأنا لانم) اختصار للكلمة (نسلم).

(2) في ب (متعلقاتها).

. في ب (المحرمات) ⁽³⁾

(4) المهملات: هي الألفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع. (الرجاني: التعريفات، ج1، ص237)

(5) في ب سقط (إلخ لا يخلو).

(6) في ب زيادة (نكون)

(7) في ب (فلا احتراز إذ لا يدل).

(8) . في ب (إنه)

قوله: و "إلا" أي وإن لم يكن مركباً لزم في حسنته⁽¹⁾ "توالي"⁽²⁾ إلخ فيه أن توالي أربع حركات في كلمة واحدة غير منقول عنه⁽³⁾ لوقوعه في كلامهم نحو: "جَنَدَل".

قوله: وفي "غداة" إلخ⁽⁴⁾ أي لزم في "غداة"⁽⁵⁾ إبدال: الواو بالياء في الوسط وذلك غير جائز فإن "غداة"⁽⁶⁾ أصله "غداوة" قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة متطرفة ثم قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة.

قوله: ولا يلزم بالتركيب: إلخ ذلك لأن لفظ قائماً وحده⁽⁷⁾ يدل على ذاتٍ توصف بالقيام "مذكراً" كان ، أو "مؤنثاً" فإذا تجرد عن التاء دل على "التذكير" ومعها يدل على "التأنيث".

قوله: وليس أي وليس في "الرجل" اجتماع التعريف والتذكير: لأن لفظ "رجل" يدلّ على "ذكر بني آدم" وصل حد البلوغ فدخل اللام إياه يفيد التعريف وتجريده عنها يفيد التذكير.

قوله: مفرد إلخ اعلم أن كلاً من "الرفع" و"النصب" وإن لم يرد في إعراب مفرد أولى من الجرّ لأن الأفراد صفة اللفظ ووصف المعنى به بالتبعية وإن كان مركباً بالنظر إلى ذاته "كمعاني الأفعال": بأسرها فيكون المستعمل في الحد حينئذ المشهور المتعارف.

(1) في شرح الهندي (مركبات والإلزام في حسنة توالي) ص4.

(2) (أي توالي الحركات) لأن القاعدة عند العرب أن الكلمة إذا كانت مؤلفة من أربعة أحرف لا تكون كلها متحركة، لا بد أن يكون حرف منها حرف ساكن. (ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص125؛ خالد بن عبد الله محمد الجرجاوي الأزهرى، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، شرح الأزهريّة، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، د.ت، ج1، ص19).

(3) في ب (مفقود عنه).

(4) في ب (غداة) سقط (إلخ).

(5) في ب (غداة).

(6) في ب (غداة).

(7) في ب سقط (وحده).

قوله: وإلا فالكلمة إلخ ليس جزء الشرط بل الجزء محذوف والمذكر تعليل على طريقة.

قوله: فإن اتفق ⁽¹⁾ الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال ⁽²⁾

تقدير الكلام وإلا أي وأيكن المراد من الجمل ⁽³⁾ صدق الكلمة على هذه الأقسام لم يستقم الجمل يعني ⁽⁴⁾ لأن الكلمة لا يجوز أن يراد بها الأفراد لمكان [ب/173] التعريف فأما أن يراد بها الماهية من حيث هي فليست كل واحد من "الاسم"، و"الفعل"، و"الحرف" ولا مجموعها بل هي مشتركة بين الكل محتملة له أو يراد بها "اللفظ" فكذاك لتركيبها من ⁽⁵⁾ "اسم" و"حرفين" أقوال بجواز أن يراد بهي الراجعة ⁽⁶⁾ إلى الكلمة ما صدقت هي عليه من الأفراد على الاستخدام فحينئذ ⁽⁷⁾ يصح الحمل بلا تأويل.

قوله: ومنقسمة عطف على ليست باسم.

(1) . في ب (تقف)

(2) فإن تَقَى الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال.

البيت من الوافر، للمتنبى في ديوانه، والمعنى: يقول إن فضلت الناس وأنت من جملتهم فقد يفضل بعض الشيء الكل جملة كالمسك، وهو بعض دم الغزال، يفضله فضلا كثيرا، والمعنى: إن فاق الأنام وهو منهم وفضلهم مع مشاركته في الجنس لهم فالمسك من دم الغزال في أصله وسائر دم الحيوان يقصر عنه. ورب واحد قد بدأ أمة وبعض قد فات جملة. (إسماعيل بن عباد بن العباس، المشهور بالصاحب بن عباد (ت: 385هـ): الأمثال السائرة من شعر المتنبى: تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين: مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385 هـ - 1965 م، ج1، ص38؛ علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت: 392هـ)، الوساطة بين المتنبى، وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج1، ص169).

(3) . في ب (تقديره و إلا أي و إن لم يكن المراد إذ الحمل)

(4) . في ب سقط (صدق الكلمة على هذه الأقسام لم يستقر الحمل يعني)

(5) . في ب (بين).

(6) في ب (الراجع)

(7) في الأصل وفي ب (فح) اختصار لكلمة فحينئذ.

قوله: انقسام الكلى: إلخ ومعلومة أن الكلى: المنقسم إلى الجزئيات ليس عين كل منها ولا مجموعها بخلاف الكلى: المنقسم إلى الأجزاء فإنه عين جميع تلك الأجزاء.

قوله: من نحو: "يسمى" إلخ إذ لو كان من الوسم: لكان القياس "وسم" "يوسم"، أو سام "وسيم"⁽¹⁾.

قوله: لتناسبهما أي "الاسم"، و"الوسم".

قوله: علامة "المسمى" الأولى حذف لفظ "للمسمى" إلا أن يحمل على التغليب ويراد "المسمى"، و"الموسوم".

قوله: والأمثلة أي المذكورة من نحو: "سمى" إلخ.

قوله: لتضمنه الفعل أي لتضمن الفعل الاصطلاحي الفعل الحقيقي⁽²⁾ لكونه جزء من مدلوله.

قوله: لمفهوم الكلام: أي، بالمفهوم من قوله: وهي "اسم" و"فعل" و"حرف"⁽³⁾ إذ معناه أن الكلمة: منحصرة في هذه الأقسام.

(1) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم: وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو الغلو. (عبد الرحمن بن محمد ، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ؛ 2003م، ج1، ص8؛ إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، باب الواو، ص1032، ج2)

(2) الفعل الاصطلاحي: هو لفظ ضرب القائم بالتلفظ، والفعل الحقيقي: هو المصدر، كالضرب مثلاً. (الجرجاني: التعريفات، ج1، ص168).

(3) الاسم في الإصطلاح: ما دل على معنى، في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة سمة الشيء أي علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فإن كلا منها علامة على معناه. والفعل في الإصطلاح: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما. والحرف في الإصطلاح. الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه.)

قوله: بالسكوت أي مع السكوت.

قوله: في معرض البيان أي بيان الحصر يجوز أن يكون ظرفاً للسكوت أو صفةً له ⁽¹⁾ و أن يكون ظرفاً ليفهم.

قوله: لأن حالها إما "دلالة" ⁽²⁾ أو "عدم دلالة" أو لأنها "إمّا ذات دلالة" اه ⁽³⁾ حاصله امتناع حمل الدلالة على "الكلمة" فلا بدّ إمّا من "تقدير مضاف" محذوف وإمّا من "الاسم" كما في التقدير الأول أو من "الخبر" كما في الثاني أو "من جعل" أن تدلّ مبتدأ محذوف الخبر ليكون الجملة خبراً، أو "من جعل أن" ⁽⁴⁾ تدلّ بمعنى دالة على أن يكون على طريقة قولهم: "زيدٌ عدلٌ".

قوله: فلا يرد إلخ ⁽⁵⁾ فرع على جميع ما ذكر.

ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص447؛ الجرجاني: التعريفات، ج1، ص24؛ جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع-سوريا، ص18، ج1).

(1) . في ب سقط(له)

(2) الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، والدلالة وأنواعها. أن دلالة الأسماء على الذات والصفات تكون بالمطابقة والتضمن وذكر المناطق في كتبهم الدلالات وأنواعها، والدلالة تطلق على معنيين بالاشتراك، أحدهما: كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر، والمراد من الأمر الأول الدال، ومن الثاني المدلول، أي كون الدال بحيث يمكن أن يفهم منه المعنى سواء فهم بالفعل أو لم يفهم. (الجرجاني: التعريفات، ج1، ص104؛ إبراهيم بن علي بن المرتضى، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت: 840هـ): العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1415 هـ ؛ 1994 م، ج9، ص174).

(3) في الأصل (اه) وفي ب (اه)

(4) . في ب سقط (أن)

(5) في ب (اه) وفي الأصل(إلخ) من هنا أكتفي وأثبت كما في الأصل ولا أذكر في الحاشية .

قوله: وهذا إلخ أي التعريف الثاني تعريف بالعلامة: لأن فهم المعنى من اللفظ علامة الدلالة لا نفسها فكأنه قيل الدلالة علامتها فهم المعنى فيصح الحمل بهذا الاعتبار⁽¹⁾.

قوله: و"إلا" أي وإن لم يكن تعريفاً بالعلامة بل بالحقيقة فلا يكون صحيحاً لأن الفهم الذي هو صفة السامع باعتبار حدوثه منه أو صفة المعنى باعتبار تعلقه به⁽²⁾ ببيان⁽³⁾ [بيانية] الدلالة التي هي صفة اللفظ فلا يجوز تعريفها به⁽⁴⁾.

قوله: لصفة الشيء: وهي دلالة اللفظ⁽⁵⁾ بصفة السببية أي بصفة ذلك الشيء السببية والصفة السببية للشيء ما يكون بحال متعلقة.

قوله: اصطلاحاً: منصوب على التمييز من قوله: تعريف أي كأنهم اصطلاحوا على جواز تعريف صفة الشيء بصفة السببية.

قوله: والمراد إما أن تدلّ إلخ الأولى تأخيره عن قوله في نفسها.

قوله: أي مدلولها تفسير لحاصل في نفس الكلمة يعني أن⁽⁶⁾ معنى حصول المعنى في نفس الكلمة هو كونه مدلولاً لها وفيه نظر لأنه إذا كان معنى حصول المعنى في نفس الكلمة⁽⁷⁾ ما

في ب زيادة (احذه).

(1) في ب (بهذا المعنى)

(2) . في ب سقط (به)

(3) في ب (بباين) في الأصل (بنا بباين) في شرح الهندي (الإضافة بيانية) ص 10.

(4) في ب سقط (به).

(5) دلالة اللفظ: ما يقتضيه عند إطلاقه. اللفظ الدال بالدلالة: اللفظ الذي يفهم عنه شئ آخر. (محمد رواس قلعجي -

حامد صادق قنبيبي، معجم لغة الفقهاء، ص 210).

(6) في ب زيادة (كان).

(7) . في ب سقط (هو كونه مدلولاً لها وفيه نظر لأنه إذا كان معنى حصول المعنى في نفس الكلمة)

ذكره لا يكون قول الماتن⁽¹⁾ أولاً: قيماً لقوله إما أن تدل⁽²⁾ على معنى في نفسها لأن الحرف أيضاً يدل على معنى حاصل في نفس الحرف أي مدلول له فالصواب أن معنى حصول المعنى في نفس الكلمة هو حصول لها بالنظر إلى ذاتها لا لقياسها إلى⁽³⁾ آخر كما في الحروف.

قوله: فإنه تدل⁽⁴⁾ إلخ لا يخفى ما فيه بعد معرفة ما أوردناه⁽⁵⁾ على التفسير المتقدم فإن الأشياء تعرف بالأضداد فإنه لا يخفى أن "رجلاً" مثلاً إنما يدل على ما ذكر من "بني آدم بلغ حدّ البلوغ" من غير دلالة على تعريف وإذا قلت: "الرجل" باللام أفاده اللام⁽⁶⁾ التعريف فيكون التعريف مدلولاً اللام⁽⁷⁾ دون "رجل": إلا أنه لم يحصل بالنظر إلى ذاته بل بالنظر إلى "رجل" وكذا الكلام في نظائره.

قوله: لا بالنظر إلى كونه إلخ الصواب أن يقول: "لا بالنظر إلى لفظ آخر".

قوله: قيل هذا التعريف إلخ ذلك بناء على أن الماهية: هي الحقيقة الموجودة "كالإنسان" دون المفهوم الاصطلاحي الاعتباري⁽⁸⁾.

(1) الماتن: (في اصطلاح المؤلفين) واضع أصل الكتاب وهو خلاف الشارح ، ابن حاجب صاحب الكافية.

(مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج2، ص 853)

(2) في ب (يدل).

(3) في ب زيادة (شئ).

(4) في ب (يدل).

(5) . في ب (ما أوردناه)

(6) في نسختين (اللام التعريف)

(7) في ب (مدلول اللام)

(8) الأمر الاعتباري: هو الذي لا وجود له إلا في عقل المعبر، ما دام معتبراً، وهو الماهية، بشرط العراء.

الرجاني: التعريفات، ج1، ص37؛ المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص62).

قوله: **الجملة مستأنفة**:⁽¹⁾ فيه نظر بل الصواب أن الجملة هي المتقدمة الثابتة⁽²⁾ من القياس على ما سنحققه إن شاء الله تعالى.

قوله: ما الأول زائد⁽³⁾ لأن.

قوله: والأول⁽⁴⁾ إمّا أن يقترن إلخ ليس من الاستئناف في شيء بل هو معطوف على الجملة الكبرى الأولى وفيه⁽⁵⁾ [173/أ] بحث.

قوله: وإنما قدّمه أي الحرف في الدليل أي دليل الحصر⁽⁶⁾ بأن أثبتته فيه أولاً.

قوله: "في الدعوى" أي دعوى الحصر المفهوم من قوله: وهي "اسم" و"فعل" و"حرف".

قوله: مرة في طرف إلخ أي مرة في الطرف الآخر كما "في الدعوى" ومرة في الطرف الأول كما "في الدليل"⁽⁷⁾.

(1) **الجملة المستأنفة**: هي جملة منقطعة عما قبلها؛ أي أنها تعد جملة ابتدائية، وهي من الجمل التي لا موقع لها من الإعراب، وهي الجملة التي لا تحل محل كلمة مفردة، ومن ثمّ لا يقال فيها: إنها في موضع رفع أو نصب أو جر أو جزم. (عبد الرحيم بن أحمد، أبو الفتح العباسي (ت: 963هـ): **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، ج1، ص281؛ د. عبده الراجحي: **التطبيق النحوي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ 1999م، ج1، ص348)

(2) . في ب (الثانية)

(3) . في ب (أما الأول زايد).

(4) في ب (الأول).

(5) في ب سقط (الكبرى وفيه بحث).

(6) **الحصر**: هو إثبات الحكم ونفيه عمّا عداه يحصل بتصرّف في التّركيب، كتقديم ما حقه التّأخير من متعلقات الفِعل والفَاعِل المَعْنَوِيّ والخَبَر وتعريف المسند والمسند إليه. (أبو البقاء: **الكليات معجم في المصطلحات**، ج1، ص383؛ التهانوي: **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج1680).

(7) يقصد الحرف لا يدل على معنى في نفسها سواء كان دليلاً يعرف بها الاسم أو هي بنفسها معرفة من غير

قوله: ولعدم التقسيم فيه أي فيكون "أقل" و"الأقل" مقدّم على الأكثر لأنه يرتقي من "الأقل" إلى "الأكثر".

قوله: و "الْعَدَمِيّ" مقدم لأن العدم: أصل، والوجود طارئة⁽¹⁾ عليه.

قوله: بحذف المضاف منه⁽²⁾ أي إما أن يقترن.

قوله: أو من المبتدأ أي قوله و الأول.

قوله: بتأويله بالصفة أي هو خبر الأول بواسطة تأويله بالصفة أي مقترنة.

قوله: **بالعارض:**⁽³⁾ هو كون نحو: "هيهات"، و"صه"، **بمعنى الفعل**⁽⁴⁾، و"الآن"، أو "أمس"، أو "غداً" في نحو "ضارب"⁽⁵⁾.

الحرف كما في "الرجل"، رجل.

(1) في ب(طار).

(2) في ب (فيه).

(3) **العارض:** للشيء الخارج عنه المَحْمُول عَلَيْهِ كالضحك للإنسان وهو أعم من العَرَض إذ يُقَال للجوهر عارض لآ عرض كالصورة الجسمية فَإِنَّهُ يُقَال لَهَا أَنَّهَا تعرض على الهبولى. (الرجزاني، التعريفات، ج1، ص145 أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج2، 213).

(4) **أسماء الأفعال:** يقصد بها الأسماء التي تدل على معنى الفعل ولا تقبل علامته، ومنها ما يكون بمعنى الماضي مثل "هيهات" بمعنى "بُعَدَ" و "شَتَّانَ" بمعنى "افترق" ومنها ما يكون بمعنى المضارع مثل "ويّ" بمعنى "أعجب"، و "أفّ" بمعنى "أَتَضَجَّرَ"، ومنها ما يكون بمعنى الأمر مثل "صه" بمعنى "اسكُتْ" و "مه" بمعنى "كُفَّ" عن الحديث! ". (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3، ص1382؛ محمد عيد، النحو المصفي، مكتبة الشباب، دت، ج1، ص103)

(5) **اسم الفاعل:** ك "ضارب، ومُكْرِمٍ"، فإن كان ب "ال" عمل مطلقاً ك "جاء الضاربُ زِيداً أمسِ أو الآن أو غداً"، وإن كان مجرداً منها عمل بشرطين: كونه حالاً أو استقبالاً، واعتماده على "نفي أو استفهام أو مخبرٍ عنه أو موصوفٍ أو ذي حال". (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق، فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت، ج1، ص23؛ محمد بن حسن، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)،

قوله: أو يقال ما اقترن بزمانين يفصح عن أن المضارع: مقترن⁽¹⁾ بزمانين وفيه نظر لأن المراد كما قال: أن يقترن وضعاً، والمضارع غير مقترن وضعاً بزمانين بل بزمان معين، والالتباس إنما يحصل في الاستعمال عند السامع.

قوله: لا بقيد⁽²⁾ فقط فلا يخرج المضارع وإن كان بناء على زعمه مقترن بزمانين.

قوله: فلا يخرج المضارع الغير المعين تفريع على قوله لا بقيد فقط ولا بشرط التعيين و قوله: والماضي: المعين تفريع على قوله وعدمه أي لا بشرط⁽³⁾ التعيين وفي جميعه⁽⁴⁾ نظر لما مرّ ولأن اللازم من اشتراط التعيين خروج ما اقترن لغير⁽⁵⁾ ذلك المعين "مضارعاً" كان أو "ماضياً" فما وجه تخصيص المضارع بالذكر ومن اشتراط عدم التعيين خروج ما اقترن بواحد معين من اللازم⁽⁶⁾ كذلك.

قوله: فمعناها أي معنى لفظ "الماضي"، و"المستقبل"⁽⁷⁾ غير مقترن لأن معناه "حيثئذ" اللفظ ولا اقتران فيه.

اللمحة في شرح الملحة، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م، ج1، ص342؛ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: 1033هـ) دليل الطالبين لكلام النحويين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية الكويت، عام النشر: 1430 هـ / 2009 م، ج1، ص80).

(1) في ب (يقترن).

(2) في ب (لا يعيد).

(3) في ب (ولا يشترط) في ب زيادة(عدمه).

(4) في ب(جميعه).

(5) . في ب (بغير).

(6) . في ب (الأزمنة).

(7) الماضي: هو ما وضع لحدث سبق، وقيل: الماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو قولك: قام أمس

قوله: وفيه أي فيه نظر لأن معنى "المعنى"⁽¹⁾ معنى لأن المعنى ما يستفاد من اللفظ فيصدق أن معناهما مقترن ولأن الزمان الذي هو مدلولهما مغاير للزمان الخارج عنهما فيجوز اقتران أحدهما بالآخر والمنع إنما هو عند الاتحاد.

قوله: ثانياً وفيه أي في ذلك النظر نظر لأن المراد أن يقترن وضعاً بلا واسطة واقترانهما على التقدير الأول بالواسطة لأن الزمان الخارج عنهما على التقدير الثاني غير متحقق فكيف يقترن به غيره.

قوله: لاحتمال القسم الأول أي ما لا يدل على المعنى في نفسه وأوليته⁽²⁾.
باعتبار إثباته أولاً في الدليل.

قوله: وكل قسم من قسمي التقسيم الثاني وهو قوله: والأول إما أن يقترن إلخ التقسيم لعدم انحصار كل واحد من المقترن وغير المقترن في "الفعل" و"الاسم" عقلاً .

قوله: وأن الدليل من اقتران الشرطيات⁽³⁾ حاصله أنه أثبت الحصر بجملة دليلين:

وقعد أول من أمس، والمستقبل: ما قرن به المستقبل من الأزمنة نحو قولك: سينطلق غداً وسوف يقوم غداً وسوف يُصلي غداً، والمضارع: ما وضع لحاضر أو مستقبل بزيادة أحد حروف "أتين" على الماضي. (ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص23؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص840).

(1) المَعْنَى: هو المفهوم من ظاهر اللفظ، وانفهامه منه صفة للمعنى دون اللفظ فلا اتحاد في الموضوع، والذي تصل إليه بغير واسطة، ومعنى المَعْنَى: هو أن يعقل من اللفظ معنى ثم يُفْضِي لك ذلك المَعْنَى إلى معنى آخر والمَعْنَى: ما يفهم من اللفظ (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص842).

(2) في ب سقط (قوله: وأوليته جواب سؤال مقدر كأنه قيل سمى الشارح قول الماتن في التزويد أولاً أي ما يدل على معنى في نفسه قسم الأول مع أنه في الدليل قسم الثاني فأجاب بأن أوليته باعتبار إثباته أو لا في دليل بقوله الثاني في الحرف) تعليق في هامش الأصل .

(3) أحرف الشرط: "إن" و"إذا" و"لو" و"لولا" و"لوما" و"أما"، والشرط: هو اللفظ الذي دخلت عليه أداة الشرط يدل

أحدهما: مركب من منفصلة ذات جزئين وجملة واحدة بأن "قال" الكلمة ⁽¹⁾ إما دالة بنفسها" أو "غير دالة بنفسها" وغير الدالة: حرف ⁽²⁾ بفتح الكلمة إما دالة بنفسها، و إمّا حرف فحصر بهذا الدليل الكلمة في الحرف والدال بنفسه و ⁽³⁾ حصر الدال بالدليل.

الثاني: المركب من منفصلة مانعة خلو ذات جزئين ومن جملتين في "الفعل" و"الاسم" بأن قال: و"الأول" أي الدال ⁽⁴⁾ بنفسه إما أن يقترن أو لا أي لا يقترن والثاني: أي ما لا يقترن الاسم والأول أي المقترن الفعل فينتج الدال بنفسه "إما الاسم" و"إما الفعل".

قوله: فلم يبق للزائد أي التقسم ⁽⁵⁾ الاشمول العدم ⁽⁶⁾ بأن لا يكون دالاً بنفسه ولا غير دال أو بأن ⁽¹⁾ لا يكون مقترناً ولا غير مقترن.

عليه قولهم: كلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الفعل الأول ومسببية الفعل الثاني، وتسمى الجملة الأولى شرطاً والثانية جزاء. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص1013؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسى باشا، دار الفكر - دمشق، ط1، 1403 هـ ؛ 1983 م، ج1، ص114).

(1) أقسام الكلمة: فإن دلّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت ففعل أو في غيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرف... قيل: معناه في نفسه الكلمة: إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها واسم الفعل... أن بعضهم جعله رابعاً وسماه الخالفة. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص185؛ شمس الدين بن محمد الجوزي القاهري الشافعي (ت: 889هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ/2004م ج1، ص143؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص25).

(2) في ب(الحرف).

(3) في ب(بنفسها من).

(4) في ب(الدليل).

(5) في ب زيادة (الزائد) في ب (للقسم).

(6) العدم: فقدان الشيء وزهابه، والعدم لغة. إذا أرادوا التثقيل فتحوا العين، وإذا أرادوا التخفيف ضمّوها.)

قوله: "أو" شمول الوجود أي الدلالة⁽²⁾ وعدمها والاقتران⁽³⁾ و عدمه.

قوله: فيلزم اجتماعهما لأنه حينئذ يلزم أن يكون دالاً وغير دالٍ و مقترناً⁽⁴⁾ وغير مقترن.

قوله: بناء على اختلاف الطبائع يعني أن بعض الطبائع يكفيه "الإشارة"⁽⁵⁾ بل "تنبيه"⁽⁶⁾ وبعضها لا بدّ له مع الإشارة من التنبيه وبعضها [ب/174] لا يفيد إلا "التصريح"⁽⁷⁾ فجمع بين الثلاثة⁽⁸⁾ لئلا يخلو طبيعة عن الاستفادة⁽⁹⁾.

قوله: و"قد"⁽¹⁰⁾: إمّا للتقريب ذلك ليعلم⁽¹⁾ بالحدود إنما هو بالقوّة القريبة من الفعل. أحمد

الفراهمدي، كتاب العين، ج2، ص148).

(1) في ب سقط(بأن).

(2) في ب(الدالة).

(3) في ب (أو الاقتران).

(4) في ب (أو مقترناً).

(5) أسماء الإشارة: اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه قريب أو متوسط أو بعيد. ويكون مذكراً ومؤنثاً ومفرداً ومثنى وجمعاً. (محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص74).

(6) أحرف التنبيه: "ألا" و"أما" و"ها" و"يا". (الهوري، تهذيب اللغة، ج6، ص253؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص114).

(7) التصريح: صرّح ما في نفسه إذا أظهره وأبداه، وقيل: التصريح: الإتيان بلفظ خالص للمعنى عار عن تعلقات غيره لا يحتمل المجاز ولا التأويل. (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج6، ص373؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص98؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص311).

(8) في الأصل (الثلاثة) وفي ب (الثلاثة).

أي "الإشارة" و"التنبيه" و"التصريح".

(9) في ب (من الإفادة).

(10) قد: ولها ستة معان: التوقع، وتقريب الماضي والتحقق، والنفي والتقليل، والتكثير، وقد: التي للتحقيق تدخل على المضارع وعلى الماضي وكذا حيث جاءت بعد اللام، والتي للتقريب تختص بالماضي، ولذلك يحسن وقوع الماضي موقع الحال إذا كان معه (قد)، والتي للتقليل تختص بالمضارع سواء كان لتقليل وقوع الفعل نحو: (قد يصدق الكذوب) أو لتقليل متعلقه نحو: {قد يعلم ما أنتم عليه}: أي أن ما هم عليه أقل

قوله: لزيادة التمكن في الذهن. الأولى بأن يقول: "لكمال العناية بتمييزه" ويجوز النكتة في ذلك الإشعار بأن كونه بحيث يعلم منه الحدود وقد ظهر ظهور⁽²⁾ المحسوس.

قوله: للتعظيم تنزيلاً لبعده ودرجته ورفعته محلّه⁽³⁾ منزلة بعد المسافة على أن لفظ "ذلك"⁽⁴⁾ صالح للإشارة إلى كل غائب "عينا" كان أو "معنا"⁽⁵⁾ وكثيراً ما يذكر المعنى⁽⁶⁾ المتقدم بلفظ "ذلك" لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد.

قوله: والمراد بالحدّ: إلخ⁽⁷⁾ جواب سؤال مقدر تقديره أن "الحدّ" هو⁽⁸⁾: المشتمل على الذاتيات من "الجنس" و"الفصل"⁽⁹⁾ وهذه مفهومات اعتبارية ليس لها "جنس" ولا "فصل" فكيف يطلق عليها

مَعْلُومَاتُ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) ثَلَاثَةُ مَعَانٍ مُجْتَمِعَةٍ: التَّحْقِيقُ، وَالتَّوَقُّعُ وَالتَّقْرِيبُ. (أبو البقاء، الكليات، ج 1، ص 735؛ الزبيدي، تاج العروس، ج 9، ص 19، 20).

(1) في ب (ذلك لأن العلم)

(2) في ب (قد ظهر المحسوس) في ب سقط (و، ظهور).

(3) في ب (رفعة محل).

(4) ذلك: ذَا: إشارةً إِلَى الْمُذَكَّرِ، الكافُ لِلخِطَابِ وَلِلْإِشَارَةِ إِلَى الْبَعِيدِ، وَتَعْرِيفُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ لِلْبَعِيدِ تَعْقِيدُ تَعْظِيمِهِ تَنْزِيلاً لِبَعْدِ دَرَجَتِهِ وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ مَنْزِلَةً بَعْدَ الْمَسَافَةِ؛ فَيُعْبَرُ عَنْهُ حِينَئِذٍ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ الْمَوْضُوعِ لِلْبَعِيدِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قَصْدِ التَّعْظِيمِ. (مناهج جامعة المدينة العالمية، البلاغة - المعاني، ج 1، ص 191؛ حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، د.ت، ج 4، ص 98).

(5) في ب (نعتاً).

(6) في ب سقط (المعنى).

(7) في ب سقط (إلخ).

(8) الْحَدُّ: هُوَ الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ مَا هُوَ، وَقِيلَ: هُوَ قَوْلٌ يَقُومُ مَقَامُ الْإِسْمِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَةِ. وَالْحَدُّ التَّامُّ: مَا تَرْكَبُ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الْقَرِيبَيْنِ كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ. (السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج 1، ص 37؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج 1، ص 137).

(9) الفصل: ما يتميز به النوع عن الآخر بذاته ومن الجنس والفصل يؤخذ الحد مثال ذلك: حد الإنسان أنه حيوان ناطق فقولك: حيوان هو الجنس وقولك: ناطق هو الفصل. (محمد بن أحمد الكاتب البلخي الخوارزمي

فأجاب بأنه ذكر "الحدّ" وأراد المعرّف مجازاً من قبيل ⁽¹⁾ ذكر الملزوم وإرادة اللّازم وقيل أيضاً في الجواب أن "الجنس" و"الفصل" و"الماهيات الاعتبارية" ⁽²⁾ أظهر منهما في الماهيات الحقيقية لأن "الماهيات" حصلت أولاً ثم وضع اللفظ ⁽³⁾ بأزائها فكل ⁽⁴⁾ ما هو داخل فيها إن كان مشتركاً فهو: "الجنس" ⁽⁵⁾ وإلاّ فهو "فصل" بخلاف الحقيقيات فإن التمييز ⁽⁶⁾ بين الجنس و العرض العارض ⁽⁷⁾ وبين الفصل والخاصة متعسّر جداً بل متعذر.

(ت: 387هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، ج1، ص166).

(1) في ب سقط (قبيل).

(2) الماهية: كانت في الأصل "ماهوية" الياء للنسبة والياء للمصدرية. ثم قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الهاء. وقال بعض العلماء "الماهية" مأخوذة عن ما هو بإلحاق ياء النسبة وحذف إحدى اليائين للتخفيف وإلحاق التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية ؛ وقيل الأصل "المائية" ثم قلبت الهمزة هاء كما في قراءة هياك في إياك. وهي في عرف الحكماء بما به يجاب عن السؤال بما هو فعلى هذا يطلق "الماهية" على الحقيقة الكلية. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص136؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص483).

(3) اللفظ: هو صوت مشتمل على بعض الحروف وهو صريح وكناية وتعريض، فالصريح ما لا يختل غير المقصود كأنت سارق، والكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه نحو: زيد كثير الرماد كناية عن كرمه، والتعريض ما سوى ذلك كأننا نست بزان. وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من اللفظ من الحرف، واجداً أو أكثر، أو يجري عليه أحكامه كالعطف والإبدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله وكذا الضمائر التي يجب استتارها. (زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، ج1، ص78ط1، 1411).

(4) في ب (وكل).

(5) في ب (جنس).

(6) في ب (التمييز).

(7) في ب (التمييز بين العرض العام).

[الإضافة]:

قوله: ⁽¹⁾ [الإضافة⁽²⁾] أي إضافة كل إلى واحد.

قوله: إذ "اللام" يقتضي المغايرة⁽³⁾ والحال: أنه لا مغايرة بين كل واحد منهما وفيه نظر لان "كل"

أعم من "واحد" منها على ما لا يخفى و"العام" غير "الخاص".

قوله: أضيف هو أي "كل"⁽⁴⁾ إليه أي إلى "الكلي"⁽⁵⁾.

قوله: ومفهوم إلخ عطف⁽⁶⁾ على قوله: "كل" لإحاطة إلخ مقول⁽⁷⁾ يقال أي و"يقال مفهوم".

(1) في ب (والإضافة).

(2) الإضافة: هي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى، كالأبوة والنبوة. (عمرو بن عثمان أبو بشر،

الملقب سيوييه (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408

هـ/ 1988 م، ج3، ص335؛ الزبيدي، تاج العروس، ج30، ص338).

(3) المُغَايِرَة: غير: بِمَعْنَى الْمُغَايِرَة، وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّهَا لَا تَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ إِلَّا إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ مُتَضَادِّينَ. (أبو البقاء،

الكليات معجم في المصطلحات، ج1، ص663).

(4) في ب (كلي).

(5) الكلي: مصدر كلي الْخَيَوَان: إِذَا اشْتَكَى كَلِيَّتَهُ، وَكَلَا اسْمُ مُفْرَدِ اللَّفْظِ، مَثْنَى الْمَعْنَى، وَيَعْرَبُ إِغْرَابَ الْمُثْنَى إِنْ

أُضِيفَ إِلَى مُضْمَرٍ، وَإِعْرَابَ الْمُقْصُورِ إِنْ أُضِيفَ إِلَى ظَاهِرٍ، وَالْكَلِي، جَمْعُ كُليَّة: وَهِيَ مِنَ الْخَيَوَانِ مَعْرُوفَةٌ،

وَمِنَ الْمَزَادَةِ: رَقْعَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ تَحْتَ عُرْوَتِهَا، وَ (كُلٌّ) لَفْظُهُ وَاحِدٌ وَمَعْنَاهُ جَمْعٌ، فَيُقَالُ: كُلٌّ حَصَرٌ وَكُلٌّ حَصَرُوا

عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَعْنَى. وَكُلٌّ وَبَعْضٌ مَعْرِفَتَانِ، وَلَمْ يَجِئْ عَنِ الْعَرَبِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَهُوَ جَائِزٌ لِأَنَّ فِيهِمَا

مَعْنَى الإِضَافَةِ أَضْفَتْ أَوْ لَمْ تُضِفْ. (الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص272؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك

الطائي الجباني، جمال الدين (ت: 672هـ)، إكمال الأعلام بتثليث الكلام، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي،

جامعة أم القرى؛ مكة المكرمة؛ المملكة السعودية، ط1، 1404هـ 1984م، ج2، ص551).

(6) العطف: فِي اللُّغَةِ الرَّدُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: (عُطِفَتْ عَنَانَ فَرَسِي) أَي صَرْفَتْهُ وَرَدَّتْهُ، وَالْعُطْفُ: هُوَ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى

مَعْنَى مَقْصُودٍ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ، وَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو،

فَعَمْرُو تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ الْقِيَامُ إِلَيْهِ مَعَ زَيْدٍ. (الجبجاني، التعريفات، ج1، ص151؛ أبو البقاء، الكليات،

ج1، ص605).

(7) في ب سقط (مقول) و زيادة (قوله).

قوله: واحد منها "كلى"⁽¹⁾ يحتمل الأقسام الثلاثة⁽²⁾ وإن كان ذلك القول: جزئياً باعتبار ما صدق⁽³⁾ عليه حيث لا يصدق في الخارج إلا على واحد منها.

قوله: لكنها أي لكن "اللام".

قوله: إلا بعد التأويل أي تأويل لفظ "الكل"⁽⁴⁾ "بالجزئيات"⁽⁵⁾ أو "الأفراد" أي بلفظ "الجزئيات" أو بلفظ "الأفراد" ونحو ذلك من "الآحاد"⁽⁶⁾.

قوله: و إلا أي وإن لم يمتنع إظهارها قبل التأويل.

قوله: وإذا أي فكّ "كلّ" عن الإضافة⁽¹⁾.

(1) الكَلِّي: هو أمر واحد في نفسه متكرر بحسب ما صدق عليه، فقد اجتمع فيه الوحدة والكثرة من جهتين ويُسمى واحداً نوعياً إن كان نوعاً لجزئياته كالإنسان، وجنسياً وفصلياً على قياس النوعي، وأفراده كثيرة من حيث ذواتها واحدة من حيث جزئيات المفهوم الواحد في نفسه وتسمى واحداً بالنوع أو بالجنس أو بالفصل (أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ج1، ص860).

(2) في ب (الثلاثة) وفي الأصل (الثلاثة).

(3) ماصدق مفرد: الماصدق الأفراد التي يتحقق فيها الكلي، ويقابله: المفهوم. (يوسف بطرس كرم (ت: 1959 م)، تاريخ الفلسفة الحديثة، مكتبة الدراسات الفلسفية، ج1، ص320؛ د أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص2062).

(4) في ب (الكلي).

(5) الجزئيات المندرجة تحت الكلي؛ إما أن يكون تباينها بالذاتية، أو بالعرضيات، أو بهما، والأول يسمى أنواعاً، والثاني أصنافاً، والثالث أقساماً، و تقسيم الكلي إلى الجزئيات كتقسيم الجنس إلى الأنواع، والأنواع إلى الأصناف، والأصناف إلى الأشخاص. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص175؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص265).

(6) الآحاد: جمع أحد، وهي عند المحاسبين هو الواحد إلى التسعة. قالوا الواحد إلى التسعة آحاد وهو من أحد قسمي العدد المفرد. وعند أهل الشرع هو كل خبر لم يبلغ درجة المتواتر، ويسمى خبر الواحد أيضاً. والآحاد من القراءة هو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر عند القراء. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص71؛ الزبيدي، تاج العروس، ج7، ص376).

قوله: مع وجود "الجامع"⁽²⁾ والتناسب المناسبة بين القضيتين⁽³⁾ أن الموضوع في أحديهما⁽⁴⁾ جزء وفي الآخر كل والمحمول في كل منهما اللفظ لأن ما في تضمن بمعنى اللفظ أي لفظ تضمن⁽⁵⁾.

قوله: عن صلته من⁽⁶⁾ من أي زيادته.

قوله: و يصدق منصوب بأن المقدرة بعد "اللام" المقدرة فإنه عطف على قوله: أنه أحضر في لأنه أحضر⁽⁷⁾.

قوله: وأيضاً أن⁽⁸⁾ "تركب" إلخ أي أيضاً فيه أن قوله إلخ.

(1) في ب(وذاك أي ذاك كل من الإضافة)

(2) الجامع هو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعدّدة. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص220).

(3) في ب (والمناسب بين القضية وهو)

(4) في ب (أحدها).

(5) انظر: (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص299؛ التهانوي، موسوعة كشاف

اصطلاحات، ج1، ص791).

(6) في ب(عن صلة).

(7) أن "لام" كي تتصل بالأفعال المستقبلية وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار "أن" وعند الكوفيين

اللام بنفسها ناصبة للفعل وهي في كلا المذهبين متضمنة معنى كي وذلك قولك زرتك لتحسن إلي المعنى

كي تحسن إلي وتقديره لأن تحسن إلي فالناصب للفعل أن المقدرة بعد اللام وهذه اللام عند البصريين هي

الخافضة للأسماء فتكون أن والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام كقولك: جئتكَ لتحسن إلي أي للإحسان

إلي هكذا تقديره عندهم واستدلوا على صحة هذا المذهب بأن حرفاً واحداً لا يكون خافضاً للاسم ناصباً للفعل

فجميع الحروف سوى التي تنصب الأفعال المستقبلية سوى أن ولن وإذن إنما تنصبها بإضمار أن والكوفيون

يرون أن هذه الحروف أنفسها ناصبة للأفعال. (عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو

القاسم (ت: 337هـ)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1405هـ 1985م، ج1،

ص66؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، ص470).

(8) في ب زيادة (قوله).

قوله: وأيضاً إن جعل "اضرب"⁽¹⁾ إلخ وجه التأويل إن⁽²⁾ المستتر في "اضرب" كلمة تقدير لا حقيقة فكيف يكون⁽³⁾ متضمناً لكلمتين حقيقة وفيه أن المراد من تضمن كلمتين⁽⁴⁾ فهمهما منه أو⁽⁵⁾ أو شمول الأفراد⁽⁶⁾ وأياً ما كان فلا يتوقف حقيقة على كونهما ملفوظين.

قوله: واعلم إلخ جواب عما يورد على الحدّ المذكور للكلام⁽⁷⁾ من أنه يلزم منه أن لا يكون مثل: "زيد قائم" كلاماً لأنه لم يتضمن كلمتين لوجود كون المتضمن أزيد من المتضمن والجواب أن المتضمن هو المجموع⁽⁸⁾ "زيد قائم" والمتضمن كل واحد من "زيد قائم" ومجموعها "أزيد" من كل واحد منهما⁽⁹⁾.

قوله: وفيه أي في قول المصنف⁽¹⁰⁾ كلمتين نظر لاحتياجه إلى التأويل المذكور مع الاستغناء عنه بأن يقول ما تضمن الإسناد⁽¹¹⁾.

(1) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج3، ص5؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص43؛ ، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1185؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي)، ج1، ص304)

(2) في ب (إذ)

(3) في ب سقط (فكيف يكون) في ب (فيكون).

(4) في ب (الكلمتين).

(5) في ب زيادة (شمولها).

(6) معنى استغراق المفرد شمول أفراد الجنس فلا يخرج فرد أو فردان، ومعنى استغراق الجمع شمول جميع الجنس. (أبوالبقاء، الكليات، ج1، ص1013).

(7) في ب سقط (للكلام).

(8) في ب زيادة (من).

(9) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص55؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص35).

(10) في ب (المص) اختصار لكلمة (المصنف) وفي الأصل كذلك.

(11) الإسناد: نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليُعِيد المُخَاطَب فائدة يَصِحُّ السُّكُوت عَلَيْهَا ، والكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل، والكلام ما تضمن

قوله: وهو أخصرُ أي كل ما تقدم.

[الإسناد]:

قوله: لكنه حينئذٍ إلخ ذلك لأن الإسناد صفة يتعلق بكل واحد من المسند والمسند إليه فيصدق على أحدهما مع الإسناد إنه متضمن للإسناد.

قوله: عما وراء "التركيب الإسنادي" كالإضافي "والمزجي" و"التضمني"⁽¹⁾ و"الإسنادي"⁽²⁾ ليس أصلياً والذي لا يكون مقصوداً لذاته⁽³⁾.

قوله: هو الإسناد الأصلي⁽⁴⁾ احترز به⁽¹⁾ عن "إسناد المصدر"⁽²⁾ و"اسمي الفاعل" و"المفعول"⁽³⁾ و"الصفة" و"الظرف"⁽⁴⁾، فإنها مع ما أسندت إليه ليست⁽⁵⁾ بكلام وأما نحو: "قائم الزيدان"⁽⁶⁾ فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في "اسماء الأفعال"⁽⁷⁾.

من الكَلَمِ إسناداً مُفيداً مَقْصُوداً لذاته. (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج 1، ص 5؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج 1، ص 80).

(1) المركب: إما إضافي كعبد الملك، وإما مزجي كعبلبك، وإما إسنادي كجاء الحق.، وحكم كل منها: الإضافي: يعرب صدره بحسب العوامل ويجر عجزه بالإضافة، تقول: جاء عبدُ الملك، ورأيت، عبد الملك. ومررت بعبد الملك. المزجي: يمنع من الصرف فيرفع بالضممة وينصب ويجر بالفتحة، إلا إذا ختم بويه فينبى على الكسر، تقول: هذه بعلمك، وزرت بعلمك، وعدتُ من بعلمك، وهذا سيبويه، وعرفت سيبويه، واستقدت من سيبويه، الإسنادي: يبقى على حاله قبل أن يصير علماً، ويعرب على الحكاية بحركات. (ابن الحاجب، شرح شافية، ج 2، ص 73؛ محمد بن أب القلاوي الشنقيطي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج 1، ص 34؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر - دمشق، ط 1، 1403 هـ ؛ 1983 م، ج 1، ص 73).

(2) في ب زيادة (الذي).

(3) في ب سقط (لذاته).

(4) الإسناد الأصلي: هو إسناد الفعل أو ما هو فعل في صورة الاسم كالصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام، والكَلَام: ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، والجُمْلَة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء

قوله: **المقصود لذاته**⁽⁸⁾ احتراز به⁽⁹⁾ عن الإسناد الذي في "خبر المبتدأ" وفي "الصفة" [174/أ] و"الحال"⁽¹⁰⁾ و"المضاف إليه"⁽¹¹⁾ إذا كانت كلها جُملاً والإسناد الذي في " الصلة"⁽¹⁾ والذي في

كَانَ مَقْصُودًا لِدَاتِهِ أَوْ لَا. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص758؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص198).

(1) في النسختين (احتراز به).

(2) **الإسناد الغير الأصلي** إسناد المصدر إلى فاعله ولذا لا يكون المصدر مع فاعله كلاماً ولا جملة، ومنه إسناد اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص198).

(3) **اسمُ الفاعِلِ**: ما اشتق من فعل لمن قامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث. و **اسمُ المَفْعُولِ**: ما اشتق من فعل لمن وَقَعَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص26؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص85).

(4) **الصفة**: هي الامارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها، **الظَرْفُ**: بِمَعْنَاهُ وَ الظرفية: هي حلول الشيء في غير حقيقة، نحو الماء في الكوز، أو مجازاً، نحو: النجاة في الصدق. **الظرف اللغوي**: هو ما كان العامل فيه مذكوراً، نحو: زيد حصل في الدار.. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص133، 143؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ج1، ص83).

(5) في ب (ليس).

(6) في ب (أقائم الزيدان).

(7) **أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ**: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: رويداً زيداً، أي أمهله، وهيهات الأمر، أي بعد.

(الجرجاني، التعريفات، ج1، ص25؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ج1، ص85).

(8) **الكَلَامُ**: ما تضمن الإسنادَ الْأَصْلِيَّ وَكَانَ مَقْصُودًا لِدَاتِهِ. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص198).

(9) في ب (احتراز به).

(10) **الحَالُ**: مَا يَبِينُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ، أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، وَبَيَانُ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا صَاحِبُ الْحَالِ عِنْدَ مُلَابَسَةِ الْفِعْلِ لَهُ وَاقِعًا مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ نَحْوُ: (ضربت زيدا قائماً) و (جاءني زيد زاكباً)، وَالْحَالُ تَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنِ الصِّفَاتِ. (أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص125؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص217؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ج1، ص82، 83؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص563، 375).

(11) **المُضَافُ إِلَيْهِ**: كل اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف الجر، لفظاً، نحو: مررت بزيد، أو تقديرًا، نحو: غلام زيد، وخاتم فضة، مراداً، احتراز به عن الظرف، نحو: صمت يوم الجمعة، فإن يوم الجمعة نسب إليه شيء،

الجملة القَسَمِيَّة⁽²⁾ لأنها لتأكيد جواب القسم والذي في "الشرطية" لأنها قيد في "الجزاء" "فجزاء الشرط" و"جواب القسم" كلامان بخلاف "الجملة الشرطية" و"القَسَمِيَّة" ⁽³⁾ والإسناد الذي بين "الفعل" و"المنصوبات"⁽⁴⁾.

قوله: على الآخر متعلق بالحكم.

وهو: صمت، بواسطة حرف الجر، وهو: في، وليس ذلك الحرف مراداً، وإلا لكان يوم الجمعة مجروراً. (أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص125؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص217؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ج1، ص82، 83؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص563، 375).

(1) الصِّلَة: هي في الاصطلاح ما هو في موقع المفعول به تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة: صلة الموصول: وهي التي يسميها سيبويه حشو، أي: ليست أصلاً وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه، وهذا الحرف صلة: أي زائدة، ولا بد في الصِّلَة من عائد على الموصول لأن الذي يصلح وصله لكل جملة والجملة في نفسها تامة فلا تصير الجملة تامة إلا بالضمير الرابط لأحدهما بالآخر (أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص125؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص217؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ج1، ص82، 83؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص563، 375).

(2) القَسَمِيَّة.

(3) الجُمْلَة القسمية لا يؤتى بها إلا لتأكيد الجُمْلَة المقسم عليها التي هي جوابها، والجواب متوقع للمخاطب عند سماع القسم، ولهذا كثر دخول لام القسم على (قد) لما فيها من التوقع، والجُمْلَة الشرطية إذا وقعت حالا استغني عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط. ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه فاعل أو نائبه: "الجملة الشرطية". ولا بد أن تتقدم على "الجملة الفعلية" أو "الاسمية" الواقعة جواباً للشرط، والتي تسمى: جملة جواب الشرط، أو: "الجملة الجوابية للشرط". (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص343؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص424).

(4) المنصوبات: الأصل في نصب الاسم أن يكون بفتحة، وينوب عنها ألف في الأسماء الخمسة، وكسرة في جمع المؤنث السالم، وياء في المثنى وجمع المذكر السالم نحو: احترام أمك وأباك وأخوك وخالاتك والأقربين، وينصب الاسم إذا كان مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً لأجله أو مفعولاً فيه أو مفعولاً معه أو مستثنى بإلاً أو حالاً أو تمييزاً أو منادى أو خبراً لكان وأخواتها أو اسماً لإن وأخواتها. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص231؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص93).

قوله: يصدق هذا⁽¹⁾ الحد على نحو: "رجل قام أبوه"، و"الذي قام أبوه" مع أنهما ليسا بكلامين لكون المبتدأ في الأول: نكرة غير مخصصة بلا خبر⁽²⁾ وكون الثاني: خبر بلا مبتدأ أو فاعلا من غير⁽⁴⁾ فعل⁽⁵⁾.

قوله: ولم يصدق على ما تضمنه أي⁽⁶⁾ ما تضمن "قام أبوه" من نحو رجل أو زيد⁽⁷⁾ "قام أبوه" مع أن "قام أبوه" ليس بكلام.

قوله: قيل أي قيل في الجواب ما تقدم من أن المراد بالإسناد: هو الإسناد الأصلي المقصود لذاته فيكون المراد من الكلمتين كلمتين⁽⁸⁾ وما يجري مجراهما ويكون مؤدى العبارتين واحداً ولم تصدق⁽⁹⁾ على مثل ما ذكر.

قوله: لكان أخصر أي من كل ما تقدم.

قوله: أيضا أي كما أن قوله: ما تضمن الإسناد يتوهم منه ذلك.

(1) في ب سقط(هذا).

(2) في ب سقط(بلا خبر).

(3) في ب زيادة (مبتدأ بلا خبر أو).

(4) في ب سقط (غير).

(5) انظر: (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص764؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني

لألفية ابن مالك، ج3، ص91).

(6) في ب سقط(ما تضمنه أي).

(7) في ب سقط(رجل أو زيد).

(8) في ب سقط (كلمتين).

(9) في ب (يصدق).

قوله: وفيه أي وفي لزوم الاختصار على الفصل نظر لأن ما في (1) ما فيه الإسناد موصوفه فيكون التقدير (2) الكلام لفظ فيه الإسناد ويكون التعريف بالجنس والفصل (3) وحده وإن سلم فالتعريف بالفصل وحده جائز كما ذكر في موضعه.

قوله: بأن الكلام: كلى إلخ، فإن الكلام: جنس يندرج فيه المركب من "اسمين" و"المركب" من فعل "و" اسم فهو أعمّ منهما والأعم يكون مظهروفاً (4) للأخص.

قوله: لأن (5) السامع خالي الذهن أي عن (6) الحكم أي عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين طرفي الجملة الخبرية وعن تصور تلك النسبة فلا يحتاج إلى التقوي لتمكن الحكم في الذهن وحده (7) خالياً.

قوله: لا على مقتضى (8) الظاهر (9) يعني أن مقتضى الظاهر (10) عدم التقوي لكون السامع خالي الذهن كما ذكر لكنه لما نزل غير المتردد منزلة المتردد لتقديمه ما يلوح أي ليشار إليه (1) بالخبر

(1) في ب (لازما فيه).

(2) الأصح (تقدير الكلام).

(3) في ب زيادة (لا الفصل).

(4) في ب (مصروفاً).

(5) في ب سقط (لأن).

(6) في ب سقط (عن).

(7) في ب (وحده)

(8) في ب (مقصود).

(9) في ب زيادة (إلخ).

(10) المقتضى: صيغة اسم المفعول عند أهل المعاني، ومقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس. وقيل هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقاً، لكن يكون من ضرورة اللفظ، وقيل هو جعل غير المنطوق منطوقاً لتصحيح المنطوق شرعاً أو عقلاً أو لغة، وهذه العبارات تؤدي معنى واحداً، وكذا ما قيل هو خارج يتوقف عليه صحة الكلام شرعاً أو

وهو قيد الإسناد فإنه لما قال: ما تضمن كلمتين بالإسناد فكان السامع تردد في أنه هل يأتي إلا في "اسمين" أو "اسم" و"فعل" أم لا؟ فقدّم المسند إليه للتقوي وقال: ذلك لا يتأتى⁽²⁾.

قوله: كحكم⁽³⁾ الخبر أي بالحكم الذي هو الخبر.

قوله: وهو أي⁽⁴⁾ ما يلوح.

قوله: و"في" بمعنى "من" "الواو" فيه بمعنى "أو"⁽⁵⁾، "أي"، "أو"، في معنى "من".

قوله: فلا يكون الظرف⁽⁶⁾ إلخ أمّا على التقدير الأوّل فلما بيّن "الكلام" و"التركيب" من المناسبة المباشرة⁽¹⁾ الظاهرة وأمّا على كون "في" بمعنى "من" فلانتقاء "الظرفية" و"المظروفية" و"صدق السالبة"⁽²⁾ قد يكون بانتقاء الموضوع.

عقلا أو صدقه. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1624).

(1) في ب (أي يشير إليه).

(2) ذكر صبان بقوله: "وظاهر أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الإشارة إلى ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل. ويوافقه قول الرضي وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر". (الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص36).

(3) في ب (بحكم).

(4) في ب سقط(أي).

(5) قالوا إن مجيء (الواو) بمعنى (أو) على ثلاثة أقسام أحدها: أن تكون بمعنى (أو) في التقسيم نحو قولك: الكلمة اسم وفعل وحرف أي الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته الصُّغْرَى وفي شرح الكُبْرَى ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المُجَرَّد من الشك والإبهام والتخير. (ابن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ج1، ص379؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص92؛ أحمد محمد عبد الله، ظاهرة التقارض في النحو العربي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د.ط، د.ت، رقم العدد59، ص281).

(6) في ب (الطرف).

قوله: نحو "يا زيد" إلخ جواب سؤالٍ مقدرٍ تقديره أن الكلام قد يتأتى من "حرف" و"اسم" و من⁽³⁾ "جملتين" أيضا فأجاب بما أجاب.

قوله: صرّح في تقسيم الكلام: بالحصص حيث قال: ولا يتأتى ذلك إلخ.

قوله: ولم يصرّح في الكلام حيث لم يقل ولا يكون تلك إلّا اسماً وفعلاً وحرفاً⁽⁴⁾.

قوله: قيل⁽⁵⁾ التركيب العقلي إلخ حاصله أن العقل هنا⁽⁶⁾ لما اقتضى الزيادة على التركيبين احتاج إلى الحصر: لدفعه وهناك ما اقتضى العقل الزيادة على الأقسام الثلاثة وإن كان لا [يأباه]⁽⁷⁾ أيضا فلم يحتج إليه.

قوله: لكن ما ذكره أصوب إلخ أمّا كونه أصوب فلاّن "أو" يوهم التردد المنافي للتحديد وأمّا كونه أوضح فلكونه مصرّحاً⁽⁸⁾ بالحصص المحتاج إليه.

(1) في ب (المناسبة).

(2) **صدق الموجبة**: يستلزم وجود الموضوع حال ثبوت المحمول له واتحاده معه في ظرف ذلك الموضوع، إن ذهنياً فذهناً وإن خارجاً فخارجاً وإن ساعة فساعة وإن دائماً فدائماً، بخلاف **صدق السالبة** فإنّه لا يستلزم وجود الموضوع بل قد يصدق بانتقائه ضرورة أنّ ما لا ثبوت له في نفسه فكيف يثبت له غيره؟ لكن تحقّق مفهوم السالبة في الذهن يستلزم وجود موضوعه في الذهن حال الحكم فقط. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص198؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص966)

(3) في ب (أو من).

(4) في ب (ذلك إلّا اسماً أو فعلاً أو حرفاً)

(5) في ب (قيل).

(6) في ب سقط (هنا).

(7) في ب (لا يأباه) في الأصل (يأباه).

(8) في ب (حصصها).

[الموصول والصلة]:

ههه قوله: لئلا يلزم إلخ ذلك لأن الموصول مع الصلة⁽¹⁾ في حكم المفرد إذ المقصود بالذات هو الموصول والصلة متممة مبنية له⁽²⁾ فكانها عينه بخلاف الموصوف مع الصفة فإنهما متغايران.

قوله: فلا يرد⁽³⁾ أسماء الأفعال أسند عدم ورود أسماء الأفعال تارة إلى كون المراد بالدلالة⁽⁴⁾ الدلالة الأولية وتارة إلى كون المراد باقتران⁽⁵⁾ المنفي الاقتران وضعا والثاني أولى لأن الظاهر أن المراد بالدلالة أعم.

قوله: قيل أي قيل في الجواب أن المراد⁽⁶⁾ يشوبه قول الشارح أي غير مقترن جزءه.

(1) الموصول: ما يحتاج إلى وصلة وهو عند النحاة نوعان: أولهما حرفي مثل أن وما المصدريتين ويعرف بما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر ولا يلزم في صلتها أن تكون جملة خبرية. وهذا الموصول لا يحتاج إلى عائِد بل لا يجوز أن يعود إليه لأن الحذف لعدم استقلاله بالمفهومية لا يصلح أن يعود إليه عائِد. وثانيهما اسمي ويعرف بأنه اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام إلا مع جملة خبرية بعده مُشْتَمِلَةٌ على ضمير عائِد إليه. والصلة: بالكسر في اللغة، وعند النحاة الجملة الخبرية التي تقع بعد الموصول المُشْتَمِلَةٌ على ضمير عائِد إليه. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص181؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج2، ص1094).

(2) في ب سقط(له).

(3) في ب (فلا ترد).

(4) المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة وبعدم الدلالة في المفرد انتقاؤها من سائر الوجوه، فالمركب ما يكون جزؤه مقصود الدلالة بأي دلالة كانت على جزء ذلك المعنى، وحينئذ يندفع النقص لأن مثل الحيوان الناطق وإن لم يدل جزؤه على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء المعنى المطابقي، ويلزمهم أن نحو ضارب ومخرج وسكران مما لا ينحصر من الألفاظ المشتقة مركب لأن جوهر الكلمة جزء منه، وما ضم إليه من الحروف والحركات جزء وكل من الجزئين يدلان على معنى مختص به. (التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج2، 1609).

(5) في ب (بالإقتران).

(6) في ب سقط(يشوبه قول الشارح) و زيادة (بالدلالة أعم من المطابقة والتضمن يدل عليه قول الماتن: على معنى بالتكثير وقيل: المراد الدلالة بالمطابقة والمراد بعدم الاقتران عدم اقتران الجزاء كما يشعر به قول

قوله: هذا أي⁽¹⁾ فعلى هذا⁽²⁾ التفسير لفظة⁽³⁾ في بمعنى "الباء" فيه أن المستعمل⁽⁴⁾ بهذا المعنى في الأكثر فالصواب أن يكون ذلك تفسير المعنى في نفسه [ب/175] أي على معنى⁽⁵⁾ حاصل في نفس الكلمة بالنظر إلى ذات الكلمة.

قوله: إلى لفظة ما أي ما⁽⁶⁾ التي المراد بها الكلمة.

قوله: وليس بتكرار إلخ الجواب⁽⁷⁾ عما يقال: إنه إذا كان مع⁽⁸⁾ معنى حصوله في الكلمة كونه مدلولاً⁽⁹⁾ لها يكون في الكلام تكرير لأن قوله ما دلّ على معنى يدلّ على كون المعنى⁽¹⁰⁾ مدلول الكلمة أيضاً فيستغني به عن.

قوله: في نفسه يدلّ عليه الاسم الواقع بعدها فيه، أنه لو دلّ عليه الاسم الواقع بعدها، لدلّ عليه أيضاً غير مركب مع "اللام" بل هذا تضمن معنى لم يدلّ عليه لفظ المتضمن⁽¹¹⁾ بل دلّ عليه واحد به فيه ما ركب معه فحق العبارة أن يقول: كاللّام في "الرجل" يدلّ عليه معنى⁽¹²⁾

الشاعر)

- (1) في ب سقط(هذا أي).
- (2) في ب زيادة(أي على هذا).
- (3) في ب(لفظ).
- (4) في ب (أن في لا تستعمل).
- (5) في ب(أي غير مقترن).
- (6) في ب سقط(ما).
- (7) في ب سقط(إلخ) في ب(جواب).
- (8) في ب سقط (كان مع)
- (9) في ب(مدلول).
- (10) في ب سقط(لها يكون في الكلام تكرير لأن قوله ما دلّ على معنى يدلّ على كون المعنى).
- (11) في ب(تضمن).
- (12) في ب زيادة(فيه أنه لو دلّ عليه الاسم الواقع بعدها لدلّ عليه أيضاً غير مركب مع "اللام" بل هذا تضمن

يتضمنه الاسم الواقع بعد اللام معها الجار والمجرور متعلق بتضمننا.

قوله: بناء على الوضع التركيبي⁽¹⁾ أي باعتبار الوضع التركيبي اعتباراً مبنياً على كون المركب موضوعاً لمعناه كما هو المذهب الأصح.

قوله: على ما يدل عليه الضمير: ⁽²⁾ وهو أما من الصفات بيان لما وهي التكلم والخطاب والغيبة اللازمة أي الضمير التي تضمنها أي تضمنها⁽³⁾.

قوله: والتنوين يدل⁽⁴⁾: على صفات "كالتنكير" و"التمكن" و"التحقير" و"التعظيم" وغير ذلك فإنها مدلولات خارجة عن مدلول الغير الذي هو اللفظ المنكر يتضمنها اللفظ المنكر.

معنى لم يدل عليه لفظ تضمن بل دلّ عليه واحد به فيه ما ركب معه فحق العبارة أن يقول: كلام في "الرجل" يدل عليه معنى يتضمنه الاسم الواقع بعدها فهذا التضمن بخلاف ما كان لفظ "البيت" متضمناً "للجدار" ودالاً عليه. لقوله: باعتبار الوضع التركيبي أي تركب).

(1) **الوضع لغة:** الإسقاط من قولهم وضعت الدين عن فلان، إذا أسقطته؛ **واصطلاحاً:** جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كوضع زيد على الذات المشخصة مثلاً. **التركيب في اللغة:** وضع شيء على شيء، يراد به الثبوت أو عدمه. وفي الاصطلاح: ما تركب من كلمتين، فصاعداً، "كزيد قائم" فخرج ما كان ملفوظاً به غير مركب، "كزيد". (عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: 1392هـ) حاشية الآجرومية، د. ط، د. ت، ج 1، ص 8).

(2) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية، واختلف في سبب بنائها، ف قيل شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمّر مضمّن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف، وقيل شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمّرات على حرف واحد أو حرفين، وحمل الأقل على الأكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمّر لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل شبه الحرف في الجمود، وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه، وقيل غير ذلك، ولا يختص الإبراز بضمير بعينه، بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 102؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج 1، ص 272).

(3) في ب (الضمير).

(4) يتميز الاسم بخمس علامات "الجر والتنوين: وأنواع التنوين أربعة: أحدها: تنوين التمكين: ك"زيد"، ورجل".

قوله: فقوله في نفسه إلخ فيه تكرار .

قوله: أو "حال" أي من فاعل دلّ.

قوله: وضميره عائد إلى اللفظ أي لفظ "ما" فهو أيضاً مكرر .

قوله: وعلى الأخير أي وعلى⁽¹⁾ عود الضمير إلى المعنى .

قوله: وعلى الأول أي على كون الضمير عائداً إلى لفظ ما وهو أيضاً مكرر .

قوله: أي غير مقترن جزؤه مبني على كون المراد بالدلالة الدلالة بالمطابقة.⁽²⁾

قوله: فاندفع أي بالتفسير المذكور .

قوله: ما دلّ عليه الفعل بدل عن ضمير "ما قيل" أو مقول "قيل" على مصدرية ما .

وفائدته: الدلالة على خفة الاسم، وتمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف. **الثاني: تنوين التنكير:** وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير؛ تقول: "سيبويه" إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك، و"إيه" إذا استزدت مخاطبك من حديث معين. فإذا أردت شخصاً ما اسمه سيبويه، أو استزادة من حديث ما نونتها. **الثالث تنوين المقابلة:** وهو اللاحق لنحو "مسلمات"، جعلوه في مقابلة النون في نحو "مسلمين". **الرابع تنوين التعويض:** وهو اللاحق لنحو: "غواش وجوار"؛ عوضاً عن الباء. و **التَّعْظِيم:** هو يكون باعْتِبَار الوُصْف والكيفية، ويقابله **التَّحْقِير** فيهما بِحَسَبِ الْمَنْزِلَةِ والرتبة (الوقاد، **شرح التصريح** على التوضيح، ج1، ص24؛ السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص28؛ أبو البقاء، **الكليات**، ج1، ص308؛ محمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، ط1، 11422هـ؛ 2001م، ج1، ص29).

(1) في ب (وعلى).

(2) **دلالة المطابقة :** وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف (ابن المرتضى، **العواصم والقواصم** في الذب عن سنة أبي القاسم، ج4، ص44؛ العلامة محمد صالح العثيمين، **كاملة بنت محمد** المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، ج1، ص102؛ آمال بنت عبد العزيز العمرو الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، دن، د.ط، د.ت، ج1، ص46).

قوله: إذا اقترن الكل إلخ ذلك لأن جزء الكل المقترن عين ⁽¹⁾ المقترن به.

قوله: والزمان الخارج إلخ جواب سؤال مقدر تقديره إنما يلزم اقتران الشيء بنفسه إذا كان الزمان المقترن الذي هو جزء مفهوم الفعل متحداً بالزمان المقترن به الذي هو خارج عنه فلم لا يجوز أن يكونا مغايرين ولا يلزم ذلك.

قوله: فاقترن المعنى المطابق ⁽²⁾ بالزمان في الفعل على وجه التسامع ⁽³⁾ لأنه أثبت ما للجزء للكل وهو مجاز لكن فيه نظر لأن المدلول المطابق للفعل هو الحدث الموصوف بالاقتران بالزمان لا الحدث والزمان فيكون اقتران المعنى المطابق بالزمان في الفعل على وجه التحقيق.

قوله: وقد يرسم بانها إلخ هي عبارة المنطقيين ⁽⁴⁾.

قوله: وإنما لم يقل من إلخ يتصور هنا ثلاث ⁽⁵⁾ عبارات أخرى "خاصاته" ومن "خاصاته" و"خواصه" والأولى توهم أن خاصته منحصرة في المذكورات مع إنها قريبة من ثلاثين ⁽⁶⁾ والثانية توهم أن

(1) في ب (غير).

(2) المطابقة: الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة. (البرجاني، التعريفات، ج1، ص218؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص101).

(3) في ب (التسامح). زيادة (ذلك).

(4) المنطقي: عالم بالمنطق؛ منطقياً: جدلياً، و المنطق: مصدر ميمي بمعنى النطق وأطلق على هذا العلم مُبالغة في مدخليته في تكميل النطق كأنه هو هو؛ وأما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص233؛ القزويني، مجمل اللغة لابن فارس، ج1، ص872؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص313؛ الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ج1، ص165؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص44).

(5) في ب (ثلاث) في الأصل (ثلث) ثبت الأصح.

(6) في ب (ثلاثين) في الأصل (ثلثين).

خاصته دون عشرة والمذكور بعضها والثالثة تُوهم⁽¹⁾ أيضا أن الخواص هي المذكورة فقط وذكر جمع الكثرة⁽²⁾ للمجاز⁽³⁾.

قوله: ثم قدم أي من العلامات اللفظية⁽⁴⁾.

قوله: لتضمنها العلامات اللفظية أيضا أي كما أن "اللام" وأخواته من العلامات اللفظية أو كما إنها يتضمن العلامة المعنوية: وهي أنها⁽⁵⁾ تدل على كون مدخولها محكوما عليه في المعنى و المحكوم عليه من علامات الاسم⁽⁶⁾.

(1) في ب (قولهم).

(2) جمع الكثرة: عكس جمع القلة، ويستعار كل واحد منهما للآخر، كقوله تعالى: {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ} في موضع أقرأ. وقيل: جَمْعُ الْكَثْرَةِ: مَا يُطْلَقُ عَلَى مَا فَوْقَ الْعَشْرَةِ حَقِيقَةً. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص78؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ج1، ص87).

(3) الْمَجَاز: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَوْضُوعِ لَهُ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا سَوَاءَ قَامَتْ قَرِينَةٌ ذَالَّةٌ عَلَى عَدَمِ إِزَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ أَوْ لَا ؛ وَالْمَجَازُ بِهَذَا الْمَعْنَى مُقَابِلُ الْحَقِيقَةِ شَامِلٌ لِلْكُنَايَةِ أَيْضًا. وقيل: الْمَجَازُ : هُوَ اسْمٌ لِمَا أُريدَ بِهِ غَيْرُ مَوْضُوعِهِ لِاتِّصَالِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ جَازٍ: إِذَا تَعَدَّى، كَالْمَوْلَى بِمَعْنَى الْوَالِي لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ عَنْ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ وَقِيلَ: مِنْ قَوْلِهِمْ: جَعَلْتُ كَذَا مَجَازًا إِلَى خَاجَتِي: أَيِ طَرِيقًا، فَإِنَّ الْمَجَازَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْنَاهُ. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص151؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص804).

(4) العوامل اللفظية، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات؛ فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء. (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص73).

(5) في ب (التاء)

(6) علامات الاسم كثيرة، فمنها الألف واللام؛ نحو: الرجل والغلام، ومنها التنوين؛ نحو: رجل و غلام، ومنها حروف الجرّ، نحو: من زيد إلى عمرو، ومنها التثنية؛ نحو: الزيدان والعمران، ومنها الجمع؛ نحو: الزيدون والعمرور، ومنها النداء؛ نحو: يا زيد، ويا عمرو ومنها الترخيم؛ نحو: يا حار ويا مال في ترخيم "حارث ومالك" وقد قرأ بعض السلف: (وَنَادَا يَا مَالٍ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ). ومنها التصغير؛ نحو: زُيَيْدٌ وَعُمَيْرٌ فِي تصغير زيد وعمرو، ومنها النسب؛ نحو: زَيْدِي وَعَمْرِي فِي النِّسْبِ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو، ومنها الوصف؛ نحو:

قوله: **أوحرف الجر**⁽¹⁾ فيه إن⁽²⁾ حرف الجرّ في الاضافة غير ملفوظ فكيف يكون⁽³⁾ من العلامات اللفظية إلا إنها⁽⁴⁾ في حكم الملفوظ من حيث إنها معنوية.

قوله: وفيه أي فيه نظر لأن المراد "باللام المختصّ" بالاسم صورة "لام التعريف" أي الموضوعة للتعريف سواء أفاد في الاستعمال التعريف أو لا فلا حاجة إلى الحمل المذكور أو في التعليل المذكور نظر لأن المراد صورة "اللام" فالأولى أن يعلّل بكونه لتعيين المحكوم عليه وهو لا يكون إلا اسماً وفيه أيضاً⁽⁵⁾.

قوله: وفيه أي فيه بحث لأن كون "المضاف إليه" مختصاً بالاسم غير مسلم عند الكلّ.

زيد العاقل، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولاً؛ نحو: ضرب زيد عمرًا، ومنها أن يكون مضافاً إليه؛ نحو: غلام زيد، وثوب خز، ومنها أن يكون مخبرٌ عنه، فهذه، معظم علامات الأسماء. (أبو القاسم عبد الرحمن أحمد السهيلي (ت: 581هـ)، نتائج الفكر في النحو للسّهيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1412؛ 1992 م؛ أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص268؛ الأتباري، أسرار العربية، ج1، ص39)

(1) **حروف الجر**: تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء، فأما إيصالها الاسم بالاسم فتقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم فتقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد. وأحرف الجر: "من"، و"إلى" و"في" و"الباء" و"اللام". وحروف الجر هي: "من"، "إلى"، "عن"، "على"، "في"، "ربّ"، "الباء"، "التاء"، "الكاف"، "اللام"، "الواو"، "مذ"، "منذ"، "حتى"، "خلا"، "عدا"، "حاشا". (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص408؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص110).

(2) في ب (إذ).

(3) في ب سقط (فكيف يكون). زيادة (فيكون).

(4) في ب (إلا إنه).

(5) في ب سقط (وفيه أيضاً).

قوله: وفيه أيضاً أي وفيه بحث أيضاً لأنه قد يكون إثر الاسم المضاف ولأنه لا يشمل الجرّ⁽¹⁾ في الإضافة اللفظية لأنه ليس بواسطة حرف الجرّ ولأنه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الأثر لأنه يجوز أن يكون أثر المؤثر⁽²⁾ آخر أيضاً إلا إن يُدعى انحصار مؤثر الجرّ في الحرف⁽³⁾.

قوله: اعرب الفرع وهو الفعل.

قوله: اعراباً فيه أي في الفرع.

قوله: وهو أي ما هو مدلول⁽⁴⁾ الأصل [أ/175] في البناء الجزم أي السكون أو هو أي ما جعل اعراباً في الفرع هو الجزم.

قوله: منع الجرّ جواب لما أي منع الجر من الفرع.

(1) في ب (الجزء).

(2) معنى العامل والمعمول والعمل: متى انتظمت الكلمات في الجملة، فمنها ما يؤثر فيما يليه، فيرفع ما بعده، أو ينصبه أو يجزمه، أو يجره، كالفعل، يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وكالمبتدأ، يرفع الخبر، وكأدوات الجزم، تجزم الفعل المضارع، وكحروف الجرّ، تخفض ما يليها من الأسماء. فهذا هو المؤثر، أو العامل، ومنها ما يؤثر فيه ما قبله، فيرفعه، أو ينصبه، أو يجره، أو يجزمه، كالفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف جرّ، والفعل المضارع وغيرها. فهذا هو المتأثر أو المعمول، ومنها ما لا يؤثر ولا يتأثر، كبعض الحروف، نحو "هل وبلى وقد وسوف وهلاً"، وغيرها من حروف المعاني. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص9؛ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1414 هـ ؛ 1993 م، ج3، ص273).

(3) لَامُ الْجَرِّ: وهي على خَمْسَةِ أَصْرُبٍ لَامُ الْإِخْتِصَاصِ وَلَامُ الْمَلِكِ وَلَامُ الْإِسْتِغَاثَةِ وَلَامُ الْعَلَّةِ وَلَامُ الْعَاقِبَةِ وَهَذَا كُلُّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ الْإِخْتِصَاصُ. (ابن سيده، المخصص، ج4، ص228).

(4) في ب (مدل).

قوله: يمنع شيء لما هو الأصل وهو الاسم في الإعراب أي يمنع شيء ثابت لما هو الأصل في الإعراب وهو الاسم.

قوله: فيه أي في الفرع متعلق بمنع.

قوله: وخصت⁽¹⁾ الجرّ من بين ما هو ثابت لما هو الأصل.

قوله: لتوسط الفرع⁽²⁾ رتبته أي رتبته⁽³⁾ "الجرّ".⁽⁴⁾

قوله: وفيه التفسير المذكور.

قوله: واقتضاء الصفات إلخ جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال إنّ هذا التعليل يقتضي أن لا ينون الصفات المقتضية للفاعل لأنها تقتضي الاتصال بالفاعل وكذا المصدر.

قوله: ولاختصاص من كل من الأمكنيته في "تنوين التمكن"⁽⁵⁾ و "العوضيّة"⁽¹⁾ في التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه والفرق بين "المعرفة" و"النكرة" في تنوين "التنكير" و"مقابلة نون الجمع" في التنوين الذي في "جمع المؤنث السالم".

(1) في ب (وحصت)

(2) في ب سقط (الفرع).

(3) في ب سقط (رتبه).

(4) في ب زيادة (بين رتبه "الرفع"، و"النصب" لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب).

في ب سقط من الصفحة [أ/175] إلى [ب/179] اذكر منها سطر في البداية وآخر سطر (قوله: وفيه التفسير المذكور.... يعني أن المراد أن الإضافة تمنع بناء).

(5) **تَنْوِينُ التَّمَكِّنِ** وَهُوَ اللَّاحِقُ لِلْأَسْمِ الْمَعْرَبِ الْمَنْصَرَفِ إِعْلَامًا بِبَقَائِهِ عَلَى أَصْلِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَشْبِهْ الْخَرْفَ فَيَبْنَى وَلَا الْفِعْلَ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ وَيُسَمَّى تَنْوِينُ الْأَمْكِنِيَةِ أَيْضًا وَتَنْوِينُ الصَّرْفِ وَذَلِكَ كَزَيْدٍ وَرَجُلٍ وَرَجَالٍ (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص445؛ ص446؛ أحمد بن محمد شهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)، الحدود في علم النحو، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية

قوله: لاستلزامه أي الإضافة باعتبار الكون مضافاً أو على تجويز "التذكير" و"التأنيث" في المصدر مطلقاً.

قوله: معافية التنوين أي في غير نحو: "الضارب الرجل" ولو مقدراً كما في نحو "كم رجل" و " حواج بيت الله" (2) .

قوله: أو ما في حكمه أي ما هو قائم مقام التنوين حقيقة كالنون في مثل: "ضارباً زيد" و"ضاربو زيد".

قوله: اختصاصهما أي اختصاص التنوين وما في حكمه.

قوله: من التعريف إلخ بيان لعارضها.

قوله: بالاسم متعلق بالاختصاص متعلق بالكل.

قوله: طرداً للباب أي لباب "تنوين العوض".

قوله: بحذف متعلق بالتخفيف فقط.

بالمدينة المنورة، ط: العدد 112 ؛ السنة 33 ؛ 1421هـ/2001م، ج1، ص449).

(1) أن تنوين العوض هو: ما يجيء بدلاً من حرف أصلى حذف، أو من كلمة، أو جملة، أو أكثر؛ ليحل محل المحذوف. (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص320؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص41، ص42)

(2) "هن حواج بيت الله" جمع "حاجة"، وفيه نية التنوين، وإنما سقط لأنه لا ينصرف، فكان ما فيه من أسباب منع الصرف بمنزلة التنوين، فذلك نصب ما بعدها، كأنك قلت: "حواج بيت الله"، ويجوز "حواج بيت الله" بالخفض، ويُؤى سقط التنوين للإضافة، لا لمنع الصرف. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص98؛ علي بن محمد نور الدين الأشموني الشافعي (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت؛ لبنان، ط1، 1419هـ؛ 1998م، ج2، ص126).

من التتوين لوازمها بيان ما.

قوله: والتخفيف في نحو "الحسن الوجه" إلخ يعني أن التخفيف بحذف المضاف إليه في نحو: "الحسن الوجه"⁽¹⁾ وإن لم يكن لوازمه الإضافة بمعنى كون الاسم مضافاً لكنه محمول على التخفيف بحذف التتوين أو ما يقوم مقامه في "الاختصاص" بالاسم طرداً لباب "التخفيف" وفيه نظر يعرف لما يجيء في "باب المجرورات"⁽²⁾.

قوله: باعتبار الطبيعة النوعية أي كون اللفظ مسنداً إليه دون [صغيته]⁽³⁾ المستفادة من إليه يعود الضمير إلى الاسم.

قوله: يفيد الخبر أي الحكم على الاسناد على الاسم بخصوص الاسناد إليه المخاطب فائدة الخبر بخصوص بالاسم المخاطب فائدة الخبر أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته.

قوله: أنواع التعريفات: أي تعريف العهد الخارجي والذهني والجنسي⁽⁴⁾.

(1) الحسنُ الوجه: أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفةً أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يُجاوِزُ به معنى التتوين. فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسنُ وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التتوين (الفراهيدي، الجمل في النحو، ج1، ص100؛ سيبويه، الكتاب، ج1، ص200).

(2) باب المجرورات وهي قسمان: على الأصح مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، وإليهما يرجع المجرور بالتبعية؛ إذ العامل في التابع هو، العامل في المتبوع، ثم الحرف الجار قسمان: ما يجر الظاهر والمضمّر، وهو سبعة: " مِنْ، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، والباء للقسم، وغيره، وما يجر الظاهر فقط، وهو سبعة أيضاً: " الكاف، وحتى"، وكذا "ربّ ولا تجر من الظاهر إلا النكرة، وقد تحذف فيجب بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير، وبعد الفاء قليل، وبعد "بل" أقل". (الجوّزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص544؛ المقدسي، دليل الطالبين لكلام النحويين، ج1، ص70) "

(3) في الأصل (الصيغة).

(4) في الأصل (الجنس).

قوله: والميم أي المنقلبة من اللام في نحو قوله :

عرص ((ليس من أمبرٍ صيامٍ في أمسفر))⁽¹⁾.

قوله: ومضافاً إليه بناء على ما ذكره غيره من أن المراد بالإضافة أعم من كونه مضافاً أو مضافاً إليه لا على ما فسره الإضافة بقوله: أي كونه مضافاً بتقدير حرف الجر.

قوله: إلى ذكر أي بحذف التنوين أو ما قام مقامه.

قوله: نحو ذلك عطف على ذكر أي والتخفيف بنحو ما ذكر بحذف المضاف إليه في نحو "الحسن الوجه".

قوله: وإضافة المسند إليه على ما عرف وهي "الموصوف" و"ذو الحال" والمفعول و"المميز" ونحو ذلك.

قوله: والمعرب ما ظهر فيه إلخ أي المعرب إما اسم مكان من الاعراب بمعنى الإظهار أي محل إظهار المعاني أو "اسم مفعول من [أَعْرَبَ]⁽¹⁾ بمعنى إزالة الفساد أي المعرب لفظ من "ال" فسادَه فيتناسب المنقول عنه.

(1) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ أَمْبِرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ». أما إبدال الميم من .أم التي هي حرف تعريف، في لغة طيء، وقيل لغة حمير وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام. (أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي المكي(ت:219هـ)، مسند الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا، ط1، 1996 م، رقم الحديث: 888- ج2، ص113 ؛ أبو جعفر أحمد بن بن سلمة الأزدي الحجري المعروف بالطحاوي (ت: 321هـ). شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار ؛ محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي ؛ الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية عالم الكتب، ط1، ؛ 1414 هـ، 1994 م، رقم الحديث: 3214؛ باب الصيام في السفر، ج2، ص63؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص207) .

قوله: أي الذي ركب مع غيره إغْلَمَ أن لفظ المركب⁽²⁾ يطلق على شيئين: "على أحد الجزئين" أو "الأجزاء" بالنظر إلى الأجزاء الآخر أو الأجزاء الآخر كما يقال: في "ضرب زيد" مثلاً: "أن زيد" مركب "إلى ضرب" و"ضرب إلى زيد" فهما مركبان وعلى المجموع يقال: "ضرب زيد" مركب من "ضرب" ومن "زيد" فهما مركب وهذا كما يقال مثلاً: لأحد "الخفين"⁽³⁾ هو "زوج الآخر" وتقول لهما معاً "زوج" ومراد المصنف المعنى الأول وليس بموضع لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزئيه أو أجزائه فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من [شيئين]⁽⁴⁾ فصاعداً "خمسة عشر" ونحوه.

قوله: وفيه أي فيه نظر لخروج زيد في مثل "غلام زيد" عن حد المعرب مع أنه معرب فلا يكون جامعاً.

قوله: وفيه أيضاً أي فيه أيضاً نظر لخروج المبتدأ والخبر وإن أريد بالتركيب أعم من الاسنادي والذي مع عامله وينتقض بالغلام في قولنا: "غلام زيد".

(1) لتكتمل معنى الجملة أضيف كلمة [أعرب].

(2) المركب: ما تألف من الجزئين أو الأجزاء ضد البسيط الذي بمغنى ما لا جزء له. وعند النحاة هو اللفظ الموضوع الذي قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة: مركب إسنادي، كقام زيد، ومركب إضافي، كغلام زيد، ومركب تعدادي، كخمسة عشر، ومركب مزجي، كعلبك، ومركب صوتي، كسيبويه. أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص168؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص210.

(3) كل اثنين لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فكل واحد منهما زوج الآخر، نحو الخفين والنعلين. (الهروي، إسفار الفصيح، ج2، ص877).

(4) في الأصل (شيئين).

قوله: وهو كالجنس [ب/176] جعله كالجنس بناء على أنه في المشهور يستعمل في الحقائق⁽¹⁾ الموجود.

قوله: وخرج به ما ليس بمركب إنما صح الاحتراز بالجنس لكونه أخص من الفصل بوجه⁽²⁾

وقوله: وليس معناه إلخ أما الأول: فلأن الماضي و الأمر ليس أصلهما وهو المصدر وفعل المضارع مبنياً والحرف لا أصل له وأما الثاني: فلأنه يفهم من أنه معرب بحسب العارض وليس كذلك وفيه أنه يمكن أن يقدر مضاف محذوف فيكون معناه مبنياً⁽³⁾ في أصل وضعه وأما الثالث: فلأنه يدخل فيه جميع الأفعال البناء وإن كانت مضارعة إذ أصل جميع الأفعال البناء على ما ذهب إليه البصرية⁽⁴⁾ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف والإشارة في قوله: في ذلك إلى أنه مبني الأصل وفي قوله: من ذلك إلى المذكورات من المعاني الثلاثة⁽⁵⁾.

قوله: إذا الشيء لا يشبه إلخ تعليل لقوله: هو مركب غير مناسب مبني الأصل⁽⁶⁾.

(1) في الأصل (الحقايق) بتسهيل الهمزة.

(2) في الأصل (بوجه).

(3) في الأصل (مبني).

(4) (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج2، ص427؛ شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، ج1، ص431).

(5) المَعَانِي الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْكَلَامُ ثَلَاثَةً، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَكُونُ خَبْرًا وَيُخْبِرُ عَنْهُ، فَسُمِّيَ

النَحْوِيُّونَ هَذَا النَّوعَ اسْمًا. وَمِنَ الْكَلَامِ مَا لَا يَكُونُ خَبْرًا وَلَا يُخْبِرُ عَنْهُ، فَسُمِّيَ النَحْوِيُّونَ هَذَا النَّوعَ فِعْلًا.

وَمِنَ الْكَلَامِ مَا لَا يَكُونُ خَبْرًا وَلَا يُخْبِرُ عَنْهُ، فَسُمِّيَ النَحْوِيُّونَ هَذَا النَّوعَ حَرْفًا. (محمد بن عبد الله، ابن الوراق (ت: 381هـ)، علل النحو، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، ط1،

1420 هـ؛ 1999م، ج1، ص137؛ ابن جني، الخصائص، ج2، ص32)

(6) مَبْنَى الْأَصْل: أي المبنى الذي هو الأصل في البناء أي لا يكون بناؤه بمشابهة أمر آخر ومناسبته فالإضافة

[الاسم المركب]:

قوله: لأن المراد الاسم المركب: يعني أن التعريف المذكور إنما هو للمعرب من الاسماء لا لمطلق المعرب فخرج مبني الأصل بقيد الاسم.

قوله: ولأنه خارج دلالة الأولى أن يقول بدل دلالة فحوى لأن المفهوم من اللفظ إذا كان موافقا للمنطوق يسمى فحوى الخطاب⁽¹⁾ يعني لما دلّ الحد المذكور على خروج المشابهة بمنع الأصل بسبب المشابهة دل على خروج مبني الأصل بالطريق الأولى.

قوله: أو معارض ذلك في مثل لإضافة في: "غير" و"المثل" أي و"المضاف" ومثل "التثنية" و"الجمع" في "المتنى" و"المجموع"⁽²⁾.

بَيَانِيَّةٌ وَهِيَ ثَلَاثَةُ الْفِعْلِ الْمَاضِي - وَالْأَمْرِ بِغَيْرِ اللَّامِ - وَالْحَرْفِ - وَبَيْنَ الْمَبْنِيِّ اللَّازِمِ وَمَبْنَى الْأَصْلِ غُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقًا. (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص512؛ أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص140؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج2، ص1432).

(1) فحوى الخطاب: ما يعقل عند الخطاب لا يلفظه كقوله تعالى فلا تقل لهما أفٍ فالمنع من ضربيهما يعقل عند ذلك، فحوى الخطاب عند الأصوليين: أن يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق في الحكم (أبو هلال الحسن بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ج1، ص61؛ محمد رواس قلنجي؛ حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، ص340).

(2) أن المضاف على غير متمكن، لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتتكمّل دلالاته بها كـ"غير" و"مثل"، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فلم أنه معرب تقديرًا. يغتفر في الإضافة اللفظية وجود الألف واللام في المضاف بشرط وجودهما في المضاف إليه، أو كون المضاف مثني أو مجموعا على حد المثني، إذا لم يكن المضاف مثني أو مجموعا على حد المثني لم يضاف مقرونا باللام إلى عار منها إلا على مذهب الفراء. (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص76، ج5، ص268؛

قوله: وفيه أي وفي بعض ما ذكر نظر لأن "غير المنصرف" إنما يناسب "مطلق الفعل" لا "الماضي" و"الأمر" و"مطلق الفعل" ليس بمبني الأصل وأيضاً إنما يناسب آخر "اللام" أو من لو كانتا مرادتين "وليست" "فليست".

قوله: ولو استدل إلخ ذلك لأنه استدل على اعرابها بعدم مناسبتها فلو استدل على عدم مناسبتها بإعرابها لزم الدور⁽¹⁾.

قوله: و أيضاً المناسبة إلخ أي أيضاً فيما ذكر نظر من وجه آخر حيث لا يصح جواباً عما يرد على الماتن لأن المناسبة مجهولة وإرادة القوة منها لكون القوة والضعف نسبيّتين⁽²⁾ لا يخرجهما عن الجهالة.

قوله: أي خاصة فيه أن المراد المعرب من الاسماء فلا يكون اختلاف الآخر لاختلاف العوامل خاصة لوجوده في المضارع أيضاً لكن يمكن حمل كلام الماتن على الاستخدام تأمل.

قوله: للملابسة أي ملابسة "الظرفية" و"المظروفية".

قوله: بالقوة قيّد بها ليدخل اختلاف آخر مثل: "غلامى" و"حبلى".

قوله: أي صفة آخره يعني يجب تقدير المضاف لعدم اختلاف حرف الدال من آخر "زيد" مثلاً.

قوله: ولا دور إلخ اعلم أن هذا الذي جعله المصنف من أحكام المعرب ولوازمه جعله القوم حده فقالوا: المعرب⁽¹⁾ ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المصنف: وهو الحق يلزم من الدور لأن

(1) د و ر، دار/ دار ب/ دار على يدور، دُر، دُورًا ودُورًا، فهو دائر، والمفعول مدور، مصدر صناعي من دَوَّرَ: دوران الشيء وتكراره بانتظام، (الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص58؛ د. أحمد مختار معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص781، ص785).

(2) يقال الأ صح (نسبيين) مع العلم في الشرح أيضاً (نسبتين).

المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يحصل لغة ومعلوم أن معرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً فإن حد المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف فيكون دوراً لكن هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب يتميز عند المثني للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حق من اختلاف الآخر أمّا أن عرف الاختلاف الصحيح لأنها من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به "كأن" و"أن" وغيره جاز تعريفه المعرب به لعدم توقف معرفته إذن على معرفة المعرب وإلى هذا إشارة الشارح بقوله ولا دور إلخ.

قوله: "كزید" فيما يختلف آخره لفظاً في الاستعمال.

قوله: أو بالاستدلال بالواحد "كجرجي" فيما لا يختلف آخره لفظاً في الاستعمال بل تقديراً ولكن يختلف آخر واحده لفظاً فيه لاستلزام إعراب الواحد إعراب الجمع.

قوله: أو بالجمع في عكس ما مرّ فإنه يستدل بإعراب حليات⁽²⁾ لاختلاف آخره لفظاً لاختلاف العوامل⁽³⁾ على إعراب "حبلى"⁽⁴⁾ [مفرده]⁽¹⁾.

(1) الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لفظاً أو محلاً، بحركة أو حرف. فاختلافه لفظاً بحركة في كلّ ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جاريّاً مجراه، كقولك: "جاء الرجل"، و"رأيت الرجل"، و"مررت بالرجل". (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص150).

(2) في الأصل (جليات).

(3) العوامل: جمع عامل، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، والعوامل: أكثر من مائة عامل، والعامل: عند النحاة ما به يتقوم المعنى المُقتَضِي للإعراب وهو على نوعين ؛ لفظي ؛ ومعنوي. (عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: 1392هـ)، حاشية الآجرومية، د.ط، د.ت، ج1، ص22؛ أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص213).

(4) وإذا جمعت بالألف والتاء ما كان في آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنك تقلب ألف التأنيث ياء فتقول في حبلى حليات وفي حبارى حباريات، وفي جمزى جمزيات. (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص144؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606 هـ)، البديع في

قوله: وإضافته أي إضافة اختلاف الآخر إلى العوامل أي إلى اختلاف العوامل⁽²⁾.

قوله: للمدّارته أي لدوران⁽³⁾ اختلاف الآخر على اختلاف العوامل وجوداً وعدمياً⁽⁴⁾ [176].

قوله: و عدمها في "هذان" إلخ أي عدم إضافة اختلاف "هذان" و"الَّذَانِ" إلى العامل مع وجود الدوران فيهما لأن واحدهما وهو "هذا" و"الذي" وجمعهما نحو "هؤَلاءِ" و"الَّذِينَ" ⁽⁴⁾مبنيتان فيلزم بناءؤهما أيضاً للملازمة⁽⁵⁾.

قوله: على البناء أي ليس انتفاء الإضافة المذكورة مبنياً على بناءٍ "هذان" و"الَّذَانِ" و إلاّ لم يكن المدارية علامة للإعراب.

علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ، ج2، ص104).

(1) في الأصل (مفردة).

(2) قوله: وإضافته أي إضافة الاختلاف إلى العوامل أي لإختلاف العوامل.

(3) الدَّوْرَانُ: أن يحدث الحكم بحدوثه وينعدم بعَدَمِهِ. وقيل: ترتّب الشَّيْءِ على الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ صلوحية العُلوية وجوداً وَعَدَم. (السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص68؛ زكريا الأنصاري، الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، ج1، ص82).

(4) الأسماء الموصولة: الإسم الموصول ما يدلّ على مُعَيَّنٍ بواسطة جملة تُذكر بعده. وتُسمّى هذه الجملة (صلة الموصول، والأسماء الموصولة قسمان خاصة ومشتركة. الأسماء الموصولة الخاصة، هي التي تُقرّد وتُنثّى وتُجمَع وتُدَكَّر وتُؤنث، حسب مقتضي الكلام. وهي (الذي) للمفرد المذكر، (والَّذَانِ والَّذَيْنِ) للمثنى المذكر، و (الَّذِينَ) للجمع المذكر العاقل، و (التي) للمفردة المؤنثة، و (اللّتانِ واللّتينِ) للمثنى المؤنث، و (اللّاتي واللّواتي والّلّاتي) ؛ بإثبات الياء وحذفها ؛ للجمع المؤنث. (ابن جني، اللّمع في العربية، ج1، ص188؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص130).

(5) الملازمة: لغة: امتناع انفكاك شيء عن شيء. وللزوم والتلازم بمعناه واصطلاحاً: كون الحكم مقتضياً لحكم آخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضرورياً، كالدخان للنار في النهار والنار للدخان في الليل (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص229؛ زكريا الأنصاري، الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، ج1، ص315).

....⁽¹⁾: واحترز به عن اختلاف آخر "غلامي" بالياء فإن كسر⁽²⁾ آخر "غلامي" الحاصل بالياء لا يسمى إعراباً لعدم كونه بالعامل.

قوله: وفيه أي وفي قوله وعن اختلاف آخر من إلخ نظر لخروجه بقيد الاسم على ما هو أن المراد المعرب من الأسماء.

قوله: قيل المراد صلاحية إلخ حاصله أن المراد بالاختلاف في الموضعين الاختلاف بالقوة دون الفعل.

قوله: ويحمل على كون الخاصة إلخ أي يحمل هذه الخاصة للمعرب التي هي اختلاف آخره لاختلاف العوامل على الخاصة المفارقة الغير اللازمة مثل: "الضاحك" بالفعل للإنسان فلا بأس بانفكاكها عن زيد في "جاءني زيد" إذا وقع في الأول.

قوله: أو يراد بالاختلاف أي الاختلاف الذي وقع به النقص وهو اختلاف العوامل على أن يكون اللام للعهد الوجودي⁽³⁾: وجود العوامل الاختلاف فيكون اللام عوضاً عن المضاف إليه ويكون تقدير الكلام حينئذ وحكمه أن يختلف آخره لوجود العوامل.

(1) فراغ قدر كلمة (قوله).

(2) اختلفوا في هذه الكسرة، فذهب قوم إلى أنها حركة بناء، وليست إعراباً؛ لأنها لم تحدث بعامل، وإنما حدوثها عن علة، وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل. ألا تراك تقول: "جاء غلامي"، و"رأيت غلامي" و"مررت بغلامي"، فتختلف العوامل في أوله، ولا تختلف حركة حرف الإعراب، بل يلزم الكسر البتة مع إمكان تحركه. إلا أن هذه الكسرة، وإن كانت بناءً، فهي عارضة في الاسم، لوقوع الياء بعدها. (ابن جني، الخصائص، ج2، ص358؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص206)

(3) الوجودي: على معنيين: أحدهما: الموجود؛ وثانيهما: ما لا يكون السلب أو العدم جزءاً من مفهومه سواء كان موجوداً في الخارج أو لا؛ فالوجود بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص310).

قوله: للملازمة أي لاستلزام الاختلاف الوجود فيكون من باب ذكر الملزوم وإرادة اللّازم.

[المشاكلة]:

قوله: والمشاكلة⁽¹⁾: وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فعبر عن وجود العوامل باختلافها لوقوعها صحبته اختلاف الآخر.

قوله: أي اختلافاً ملفوظاً إلخ فيكون قوله لفظاً أو تقديرًا صفة مفعول مطلق محذوف أي اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً.

قوله: والجملة أي جملة سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة من باب التذييل.

التذييل: تعقيب جملة بجملة يشمل على معناها للتأكيد ولا يخفى أن المنفصل مشتمل على الجمل وإن ذكره بعده يفيد التوكيد.

قوله: فكذا الإعراب أي كان حقه أن يكون بالحركات لأنفسها لأنه ضدّ البناء.

قوله: يعضد أنّ الإعراب خبر كان في لما كان و جواب لماً قوله: قال المصنف وإنما يعضده⁽²⁾ ذلك لأن الأنواع المذكورة لا يتحقق في الاختلاف.

(1) انظر: (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص189؛ التهاوني، موسوعة كشف اصطلاحات، ج2، ص1445).

(2) العضد: القوة، لأن الإنسان إنّما يقوى بعضده، فسميت القوة به. وفي التّنزيل: (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) . والعضد: المعين. على المثل بالعضد من الأعضاء. وفي التّنزيل: (وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا) وعضده يَعِضُدُهُ عَضُدًا، وعاضده: أعانته. (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج1، ص390؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج6، ص3339).

قوله: فلا يرد العامل أي حين أريد بها الحركة أو الحرف لا يرد العامل والمقتضى للأعراب والإسناد لأنها ليست بحركة ولا حرف موجب لاختلاف آخر المعرب هو جواب عما يقتضيه عموم لفظه⁽¹⁾ ما الشاملة للعامل والمقتضى والإسناد فإنها أشياء يختلف آخر المعرب بها مع أنها لا نسمي إعراباً.

قوله: أي صفة يعني على حذف المضاف.

قوله: آخر الاسم أو المعرب يعني الضمير في قوله آخره للاسم أو المعرب وعلى الأول يكون المحدود إعراب الاسماء لا مطلق الإعراب كما على الثاني.

قوله: لأنه سبب بعيد أي بواسطتين بواسطة المعاني المقتضية والإعراب والمعاني أيضاً سبب بعيد بواسطة واحدة.

قوله: لأن الثانية لا توجب الاختلاف إلا بعد الأولى وكذلك⁽²⁾ الاختلاف إلا مع الثانية.

قوله: ويمكن أن يقال إلخ حاصله أن الأعراب حينئذ يكون سبباً قريباً تأمل.

قوله: وذلك لم يكن أي الاختلاف من السكون إلى الحركة.

قوله: كما يقال: أرضعت⁽³⁾ إلخ فإن الإرضاع⁽⁴⁾ لم يكن في حال الشباب بل في حال الطفولية.

(1) لفظت

(2) الكتابة ممحية قدر كلمتين.

(3) (كما يقال: أرضعت هذه المرأة هذا الشاب). (الهندي على الكافية ، ج1، ص12).

(4) الرِّضَاعَةُ: بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: الْإِسْمُ مِنَ الْإِرْضَاعِ: أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا، وَامْرَأَةٌ مَرْضِعٌ: لَهَا وَلَدٌ تَرْضَعُهُ. (ابن

منظور، لسان العرب، ج8، ص126؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج4، ص2526)

قوله: وقد خرج بها أي بالعلة الغائية⁽¹⁾.

قوله: لكنها أي حركة نحو: "غلامي".

قوله: باعتبار الحيثية⁽²⁾ يعني قيد الحيثية معتبرة في الحد والتقدير ما اختلف آخره به من حيث إنه جئ به ليختلف آخره وفيه نظر.

قوله: فإنها أي حركة نحو: "يا غلامي".

قوله: من حيث إنها أي حركة "يا غلامي" يختلف بها الحركة قوله على كون فعل الاعتوار⁽³⁾ متعدياً.

قوله: متداولة بفتح الواو لا متداولة بكسرهما وإن ثبت الرواية إلخ في بأن بناء على أن من حقها أن لا يثبت لظهور أن المعنى على الفتح وإلا فالمشهور في الرواية [ب/177] هو الكسر لا غير.

قوله: معتوراً⁽⁴⁾ خبر يكون ومظهر فاعل معتوراً وإيانا مفعوله وعليه متعلق به فيكون المعتور في الحقيقة مظهر المعاني دونها كما أن الواضع فيها صاحب العشيّة دونها.

(1) العلة: لغةً: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وشرعيةً: عبارة عما يجب الحكم به معه، و العلة الغائية: ما يكون لأجلها الشيء. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص154؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص73).

(2) الحَيْثِيَّة: إذا كانت عين المحيـث كَان مَعْنَاهَا الإِطْلَاق وَأَنه لَا قِيد هُنَاكَ حَتَّى عَن قِيد الإِطْلَاق أَيْضاً. وَإِذَا كَانَتْ غَيْر المحيـث فمعناها أَنه مَحْكُوم عَلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَقَطَعَ النَّظَرُ عَن غَيْر ذَلِكَ الْغَيْرِ. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص47).

(3) الاعتوار: اعتور القوم الشيء: إذا تداولوه. (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج7، ص4840).

(4) المعتورة عليه: أي على ذلك المعرب أو الاسم يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه أي تداولوه وعلى هذا تكون

قوله: دال على نوع أي متوسط وهو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة وفيه أن نوعيتها حاصلة باعتبار أنفسها من غير اعتبار المدلولات فلا حاجة إلى التطويل تأمل.

قوله: وإلا لزم الاشتراك على تقدير النقصان عن الثلاثة.

قوله: أو الترادف على تقدير الزيادة على الثلاثة.

قوله: في القوة أي ثقلاً وتأثيراً فإن الرفع أثقل من النصب والجبر والفاعل مؤثر.

قوله: أي كونه فاعلاً حقيقة⁽¹⁾ أو حكماً⁽²⁾ فيه نظر فالأولى أن يقول أي الرفع في الأصل علامة كونه فاعلاً ويدخل غيره تشبيهاً به.

قوله: كونه جزءاً ثانياً من الجملة بناءً على أن الأصل ذلك أو على كون المتعلقات خارجة عن الجملة أو على إرادة غير الأول منه وفيه.

قوله: ثلاثية كليت⁽³⁾ مثلاً.

المعتورة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداولة لا متداولة وإن ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو: ((عيشة راضية)) فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها إياها عليه. (شرح الهندي على الكافية، ج1، ص12).

(1) الْحَقِيقَةُ: مَا وَضَعَ مِنَ الْقَوْلِ مَوْضِعَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا. وقيل: مَا أُقِرَّ فِي الاستعمالِ عَلَى أَصْلِ وَضَعِهِ (أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية، ج1، ص33؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص474).

(2) الْحُكْمُ، الْقَضَاءُ. وَجَمْعُهُ أَحْكَامٌ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْأَمْرِ يَحْكُمُ حُكْمًا. (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج3، ص49؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص78).

(3) "لَيْتَ" ثَلَاثِيّ البناء، مثلُ "إِنَّ" و"أَنَّ"، وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفَ الْآخِرِ، إِلَّا أَنَّهُ حُزَّكَ لالتقاء الساكنين، وَفُتِحَ طَلَبًا لِلخَفَةِ، كَأَنَّهُمْ اسْتَقْلَلُوا الْكِسْرَةَ بَعْدَ الْيَاءِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي "أَيْنَ" و"كَيْفَ". وَمَعْنَاهَا: أَتَمَنَّى. وتعمل عمل أخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر، نحو قولك: "لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا". (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري،

قوله: بخلاف ما ذكرنا وهو كونه جزءاً ثانياً موصوفاً بالوقوع بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للاسماء فإن كونه مسنداً به بعد دخول إحدى الحروف متقوم بها على ما لا يخفى.

قوله: وكذا القول في اسم "ما" و"لا"⁽¹⁾ إنها إلخ فإن كونه مسنداً إليه لم يتقوم بـ"ما" و"لا" لحصوله قبل دخولهما لكن كونه مسنداً إليه موصوفاً بالوقوع بعد فإن مقتضى الجملة متقدم بهما.

قوله: لتناسب النصب والمفعول في الضعف أما الضعف في النصب فلخفته وأما في المفعول فلكونه مؤثراً فيه.

قوله: أي كونه لا حقيقة أو حكماً فيه أيضاً نظر فكان الأولى له أيضاً أن يقول أي النصب في الأصل علم كونه مفعولاً و يدخل غيره تشبيهاً به.

قوله: وفي اسم "إن" و"لا"⁽²⁾ إلخ إن قيل تعارضت المشابھتان في اسم "إن" و"لا" وكذا في خبرهما أو خبر "ما" و"لا" فما الوجه في ترجيح مشابھة المفعول في الأول والثالث وترجيح مشابھة الفاعل في الثاني أجيب بأنه لما كان "إن" و"أخواتها"⁽³⁾ فرعا على "إلا" في العمل ولها عملان أصلي: وهو تقديم المرفوع على المنصوب وفرعي: وهو عكس ذلك راعوا في اسم "إن" وأخواتها" مشابھة

ج4، ص568).

(1) اسم ما ولا المشبهتين بليس. (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص539).

(2) انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، ص213).

(3) **إِنْ وَأَخَوَاتُهَا:** وَهِيَ إِنْ، وَ، أَنْ، وَ، كَأَنَّ، وَ، لَكِنَّ، وَ، لَيْتَ، وَ، لَعَلَّ، فَهَذِهِ الْحُرُوفُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَصِيرُ اسْمُهَا وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَيَصِيرُ خَبَرُهَا وَاسْمُهَا مَشْبَهٌ بِالْمَفْعُولِ وَخَبَرُهَا مَشْبَهٌ بِالْفَاعِلِ يَقُولُ: "إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ" وَ"بَلَّغْنِي أَنْ عَمْرًا مَنْطَلِقٌ"، وَ"كَأَنَّ أَبَاكَ الْأَسَدَ"، وَ"مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ جَعْفَرًا قَائِمٌ"، وَ"لَيْتَ أَبَاكَ قَائِمًا"، وَ"لَعَلَّ أَخَاكَ وَقَفَ". (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص55؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص190).

المفعول وفي أخبارها مشابهة الفاعل ليحصل لها العمل الفرعي إشعاراً بفرعيتها عنه فيه وحمل "لا" عليها لكونها للتحقيق ولدفع الالتباس بلا في "ما" و"لا"⁽¹⁾.

قوله: ولأنه ليس للجر المعتد به وهو ما يكون علامة لكون الشيء مضافاً إليه بحسب المعنى.

قوله: إن أطلق الوجه المخصوص أي حمل على إطلاقه.

قوله: ورد نحو: "يا زيد" و "غلامى" أي لزم أن يكون "يا" في "يا زيد" عاملاً في زيد لأنها أوجبت كون آخره على وجه مخصوص من البناء على الضم وكذا "الياء" في "يا غلامى" فإنها أوجبت كون آخره على آخر وجه مخصوص من كونه مبنياً على الكسر.

قوله: على قول من أخذ العامل إلخ وهو قول من عرّف الإعراب ب"اختلاف الآخر باختلاف العوامل".

قوله: يابأه ذكره آخر إلخ وذلك لأن المعاني المقتضية لإعراب [ليست أو آخر للكلمة]⁽²⁾.

قوله: ويخرج الفعل لأن عامله ليس موجبا لمقتضى إعرابه لأنه مشابهته بالاسم وليست مسببة عن عامله.

(1) ذهب الكوفيون إلى أن "إنَّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو "إنَّ زيدًا قائمٌ" وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبت لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في خطّ الفروع عن الأصول؛ لأننا لو أعملناه عَمَلَهُ لَأَدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، ص144).

(2) في الأصل (ليت آخر الكلمة).

قوله: وأجيب بإرادة وجه مخصوص يعني "الرفع" و"النصب" و"الجر".

قوله: مما اقتضاه المقتضى وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة فيكون المقتضى سبباً قريباً للإعراب.

قوله: أو الشبه التام أي في الفعل والأول في الاسم وفيه نظر لأن الشبه التام بالاسم يقتضي مطلق الإعراب دون الرفع أو أحد أخويه⁽¹⁾ وكون مطلق الإعراب وجهاً مخصوصاً محل بأصل إلا إذا أريد به اختلاف الآخر لا ما به الاختلاف.

قوله: أي عامل فسر ما به ليخرج المتكلم والاسم المعرب نفسه لأن المتكلم وهو الموجد لهذه المعاني والاسم محلّها فهي يتوهم بهما أيضاً.

قوله: أو باستعانتته⁽²⁾ فيه اشعار⁽³⁾ بأن المسمّى عاملاً في الحقيقة آلة⁽⁴⁾ والمقوم للمعاني ولعلاماتها [177/أ] هو المتكلم لأن النحاة⁽⁵⁾ جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها لكونها سبباً فيها.

(1) النصب والجر .

(2) في الأصل (أو باستعانتته) (باستعانتته).

(3) الإشعار: الإعلام. والشعار: العلامة. وقيل: ومشاعر الحج لا يأتي إلا من هذا لأنها علامات له. (الهروي، تهذيب اللغة، ج1، ص266؛ الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ج1، ص31).

(4) الآلة: كل اسم اشتق من فعل اسماً لما يستعان به في ذلك الفعل. وقيل: الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه، كالمنشار للنجار. (الرجاني، التعريفات، ج1، ص34؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص91).

(5) النحاة : جمع ناح بمعنى النحوي، و صاحب هذا العلم يسمّى نحويًا، والنحويون جمع. (التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج2، ص1684).

قوله: وفيه أي وفيه نظر إذ الاسم إنه ليس لسبب لأن السبب المقتضى للمعاني للإعراب هو التركيب المقتضية هو التركيب المتضمن للإسناد وأيضاً لا نسلم أنه سبب قريب لأن السبب القريب هو [تركيب]⁽¹⁾ "المعاني المقتضية".

قوله: الإضافة في "زيد" أي كونه مضافاً إليه.

قوله: وهو كونه أي الفاعلية والتذكير باعتبار الخبر.

قوله: فيه أي في المبتدأ.

قوله: ما يقتضيه أي ما يقتضيه العوامل اللفظية من "الفاعلية" و"المفعولية" أو "الإضافة".

قوله: لأي الفاعلية ألبتة أي لا تحقق فيه العوامل اللفظية الفاعلية قطعاً وجزماً بل تحقق فيه ما يقتضيه.

قوله: فعدم تحقيق أي كونه مسنداً إليه فيه أي المبتدأ ظاهر لعدم التركيب المقتضى للإعراب حينئذ.

قوله: لأصالته أي الإعراب بالحركات وذلك لأن الحركات أخف من الحروف ولكون الحروف مولدة من إشباعها فتكون فرعاً عليها. قوله: لأن لأصل هو الإعراب إلخ تعليل للشيء بنفسه.

قوله: ولا مقتضى للعدول⁽²⁾ عن الأصل أي فيما إعرابه بالحركات.

(1) في الأصل (التركيب).

(2) العدول: بالضم من عدل عن الطريق: عاد أو رجع. والعدل: عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وفي اصطلاح النحويين: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص152؛ محمد رواس قلعي؛ حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، ص307).

قوله: الفاء فصيحة⁽¹⁾ هي: تفصح عن محذوف أي تدل عليه مفهوماً من الكلام.

قوله: فلا يرد كلا والاسماء إلخ نعم لكن يرد عليه أنه يلزمه أن لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث ولأنه إلخ أي وإن نسلم أن ليس المراد بالمفرد المفرد من كل وجه بل ما يقابل المثني والمجموع وما في حكمها فلا نقض أيضاً بالاسماء الستة⁽²⁾ لأنه لا يلزم بالحكم على جنس المفرد يحمل⁽³⁾ اللام فيه على الجنس دون الاستغراق على [إهمال]⁽⁴⁾ الحكم على كل فرد حق نقيض بالاسماء ولكن يرده كونه مسائل الفن "قواعد كلية"⁽⁵⁾.

قوله: ولأن الاسماء الستة وكلا⁽⁶⁾ إلخ يعني بعد تسليم تناول المفرد المنصرف الاسماء الستة وكلا وكون اللام فيه للاستغراق لا نقض بها أيضاً لأنها معربة بالحركات الثلاثة في بعض الأحوال وإن لم تكن كذلك في كل حال.

(1) الفاء الفصيحة: هي الفاء الداخلة على جزاء الشرط المحذوف فهي تفصح عن شرطها وتظهر. (أحمد نكري،

دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص11؛

(2) الأسماء الستة وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مال، فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء وقيل: الأسماء الستة المعتلة المضافة وهي: أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول: "جاءني أبوه" و"رأيت أباه" و"مررت بأبيه". (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص64؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص45، 46).

(3) بحمل

(4) في الأصل (الإهمال).

(5) علم النحو يبين قواعد كلية متعلقة بكيفية التلفظ بلفظ العرب على وجه كلي، فإذا أريد أن يتلفظ بكلام عربي مخصوص على وجه صحيح احتيج إلى أحكام جزئية تستخرج من تلك القواعد كسائر الفروع من أصولها. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص44؛ عباس حسن، النحو الوافي: ج1، ص25).

(6) كلاً: اسم مفرد اللفظ مثني المعنى وهو من الأسماء اللازمة للإضافة ولا يضاف إلا إلى مثني مظهر أو مضمر (وتأنيته كلاً). وكلاً، وكلتا عند النحويين: أن كلا تكتب بالالف إلا إذا أضيفت إلى مضمر في حالتي النصب والجر كقولك: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، وأن كلتا تكتب بالياء إلا أن تُضاف

قوله: وفيه أي وفيه نظر لأن هذه الاسماء مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبرة غير مضافة ⁽¹⁾ إلى ياء المتكلم أو مصغرة ⁽²⁾ وكذا "كلا" مضافاً إلى المضمر غير "كلا" مضافاً إلى المظهر فلا يكون الاستغراق موجبا لاشتغال الأفراد.

قوله: وكذا في الأول أي لفظ المنصرف الأول الذي قيده المفرد احتراز به أيضاً عن غير المنصرف من المفردات.

قوله: إلا أنه أي هذا القول لما كان مما يحتمل أن يتوهم فيه أن المقيد بالمنصرف واحد من المفرد والجمع لكن [غَلِبَ] ⁽³⁾ المنصرف منها على الآخر وذكر جميعاً بلفظه.

قوله: عدل عنه أي عن الاختصار الدال عليه حصر.

قوله: أو حال أي مرفوعين على أن يكون مصدرًا بمعنى اسم المفعول والعامل في الجار والمجرور وذو ⁽⁴⁾ الحال الضمير المستكن فيه.

إلى مُضْمَرٍ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، كَقَوْلِكَ: جَاءَتِ الْهِنْدَانُ كِلْتَاهُمَا، وَإِنَّمَا فَرَقَ بَيْنَ كِلَا وَكِلْتَا، لِأَنَّ كِلْتَا رِبَاعِيَّةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَاوَى بَيْنَهُمَا، وَأَجْرَى كِتَابَةً كِلْتَا مَجْرَى كِتَابَةٍ كِلَا. (الهروي، تهذيب اللغة، ج10، ص195؛ الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ج1، ص254؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، ص366؛ ناصر بن عبد السيد، برهان الدين الخوارزمي الْمُطَرَّرِي (ت: 610هـ)، المغرب، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت، ج1، ص416).

(1) الأسماء الستة المكبرة؛ مضافة إلى غير ياء المتكلم وهي: أَبُّ، وَأَخُّ، وَحَمٌّ، وَهَنْ، وَقَمٌّ، وَذُو مَالٍ. رفعها: بالواو، ونصبها: بالالف، وجرها: بالياء، مثل: «جَاءَ أَبُوكَ»، و «رَأَيْتُ أَبَاكَ»، و «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ». (الجرجاني مير شريف، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، ج1، ص15).

(2) إن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاثة. (عباس حسن، النحو الوافي: ج1، ص108).

(3) في الأصل (غليب).

(4) [وذي].

قوله: هي وقت رفع العامل أي في الأول: أو مرفوعاً في الثاني: ويعرب بالضممة رفعاً في الثالث:

على أن يكون الدال على النوعية جوهر اللفظ أو يكون بالضممة رفعه في الرابع:

قوله: فإنها ألقاب البناء⁽¹⁾ وقيل إذا أطلق الضم والكسر والفتح في عبارات البصرية⁽²⁾ فهي لا يقع

إلا على الحركات غير إعرابية⁽³⁾ بنائية كانت كضممة حيث أو لا كضممة قاف قُفْل ومع القرينة

تطلق على حركات الإعراب أيضاً.

قوله: والمراد صيغة الجمع المؤنث السالم فيكون على حذف المضاف.

قوله: لكان أشمل من جمع المؤنث السالم من غير تأويل وأما بعد التأويل فبان.

قوله: وأظهر لعدم التجوز فيه.

قوله: عن جمع المؤنث إلخ أي سواء كان منصرفاً كما ذكر أو غير منصرف "كقوارب"⁽⁴⁾ وكذا

احتراز به عن نحو: "مساجد" و"رجال"⁽⁵⁾ لعدم خروجه بقوله جمع المؤنث لما مرّ.

(1) ألقاب البناء أربعة: ضمّ وكسر وفتح وسكون. (شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، ج1،

ص451؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص99).

(2) أي مصطلحات البصرية. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج2، ص161، 159).

(3) [الغير الإعرابية].

(4) القوارب: وهي سفن صغار تكون مع السفن البحرية الكبار كالجنايب لها تتخذ لحوائجهم. واحد قارب

وجمعها قوارب (ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص669؛ محمد بن عمر الأصبهاني المدني، أبو موسى

(ت: 581هـ)، المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث: تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى،

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ؛ مكة المكرمة، دار المدني

للطباعة والنشر والتوزيع، جدة ؛ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408 هـ ؛ 1988 م، ج2،

ص683).

(5) جمع التكسير: ما يتغير فيه بناء واحده، مثل: «رِجَالٌ»، و «مَسَاجِدٌ». (ابن يعش، شرح المفصل

للمخشري، ج3، ص401؛ الجرجاني مير شريف، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، ج1، ص14).

قوله: و"المزية"⁽¹⁾ تكون بإعراب إلخ فعلى هذا يكون.

قوله: ولئلا يلزم "مزية" على حذف المضاف أي لئلا يلزم زيادة مزيته

قوله: ولأن الإعراب بالحروف⁽²⁾ إلخ عطف على ضرورة بحسب المعنى أي لا مزية اختيارية له

يكون إعرابه بالحركات⁽³⁾ لضرورته ولأن الإعراب بالحروف إلخ.

قوله: على ترتيب الاحتراز إلخ فإنه احترز فيه أولاً عن الجمع ثم عن غير المنصرف.

قوله: بمنزلة المتعدد أي غير المتعدد مقدم على المتعدد.

قوله: المشاكلة أي المشابهة وهي [ب/178] كونهما إعراب الفضلات.

[الأسماء الستة]:

قوله: أربعة منها وهي: "أبوك"، و"أخوك"، و"حموك"، و"هنوك" جعل فيها علامة للمعاني المتناوبة

كالحركات وكذا العين في الباقيين أعني الخامس والسادس⁽⁴⁾ فإعرابهما بلام الكلمة أو عينها جعلتا

بدلاً عن الحركات وهذا هو الصحيح في إعراب هذه الاسماء⁽⁵⁾.

(1) المَزِيَّةُ: الفضيلة. يقال: له عليه مَزِيَّةٌ. ولا يُبنى منه فعل. (الفاربي، الصحاح، ج6، ص2492؛ القزويني،

الصاحبي في فقه اللغة العربية، ج1، ص209).

(2) الإعراب بالحروف: وهي الألف والواو والياء والنون. فالمتنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء. (السيوطي،

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص135؛ د. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ج1، ص22).

(3) الإعراب بالحركات: يكون رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة، والأصل في كل معرب أن يكون إعرابه

بالحركات أو السكون. (الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص48؛ الصبان، حاشية

الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص101).

(4) يقصد "فو"، "ذو".

(5) ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال مُعَرَّبَةٌ

من مكانين. وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب.

قوله: المكبرة احترز به عن المصغرة لأن المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوباً ليتم "وزن فعيل"⁽¹⁾، وحرف العلة المجعولة⁽²⁾ إعراباً يجب سكونها لتشابه الحركة لأن الحركات أبعاض حروف المد الساكنة⁽³⁾.

قوله: و"إلاً" أي ولو كان المراد بهذه الألفاظ المذكورة.

قوله: من باب الحكم عن الجزئي: حيث يخرج منه المضاف إلى الاسم الظاهر وضمير الغائب وذلك غير جائز في بيان الأحكام الكلية.

قوله: الموحدة احترز به عن مثناها ومجموعها لأنها إذا تثبت أو جمعت فإعرابها كإعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة.

قوله: كما عرف في "رَب حاتم"⁽¹⁾ فإنه إنما صح دخول "رَب" عليه لتأويله بصفته المشتهر هو بها أي "رَب جواد"⁽²⁾.

وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين. وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل. وذهب علي بن عيسى الرَّبَّعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، ص17).

(1) أي: جعل الاسم الثلاثي إذا صغرته على وزن "فعيل" بضم أوله، وفتح ثانيته، وزيادة ياء ساكنة بعده.

(2) في الأصل (المجعولة).

(3) حروف المد ثلاثة، ويطلق عليها حروف مدٍ، وسميت حروف مدٍ؛ لامتداد الصوت بها، وهي:

الألف ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. الواو الساكنة بشرط ضم ما قبلها، الياء الساكنة بشرط كسر ما قبلها. (شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، (ت: 833 هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (ت 1380 هـ): المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية، ح3، ص384؛ عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد، القاهرة: ط، السابعة مزيّدة ومنقحة، ج1، ص92).

قوله: ولكل فرعون أي ظالم موسى⁽³⁾ أي قاهر فإنه إنما صح دخول كل على فرعون والإخبار به عن موسى بعد تأويلهما بصفتهما المشتهر مما بهما.

قوله: بالصفة التي إلخ وهي الاسماء الستة المكبرة الموحدة⁽⁴⁾.

قوله: ويمكن أن يقدر مثل مضاف أي مثل: "أخوك"⁽⁵⁾ إلخ.

قوله: ويجعل ذلك أي التأويل المذكور وجه الشبه بين المشبه الذي هو مثل المقدر وبين "أخوك" و"أخواته"⁽⁶⁾.

(1) رُبَّ للتقليل، ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة. فالظاهر يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة كقولك رب رجل جواد، ورب رجل جاني، ورب رجل أبوه كريم. والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب كقولك ربه رجلاً. (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص282؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص481).

(2) أن يكون الاسم علماً مشتهراً بصفة "كحاتم المشتهر بالجد، وعنترة المشتهر بالشجاعة، وسحبان المشتهر بالفصاحة، ونحوهم" فيجعل العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم. (الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص7؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص330).

(3) لكل فرعون موسى: فيجعل العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم، بتتوين العلمين، مراداً بهما الجنس، أي "لكل جبار قهار". (الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص7؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص330).

(4) الأسماء الستة المكبرة؛ مضافة إلى غير ياء المتكلم وهي: أب، وأخ، وحم، وهن، وقم، وذو مال. (مير شريف، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، ج1، ص15).

(5) الأسماء الستة: رفعها: بالواو، ونصبها: بالالف، وجرها: بالياء، مثل: «جاء أبوك»، و «رأيت أباك»، و «مررت بأبيك». وإن أضيفت إلى ياء المتكلم تعرب بالحركات المقدرة على ما قبل الياء نحو: «جاني أبي»، «رأيت أبي»، «مررت بأبي». (مير شريف، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، ج1، ص15).

(6) وأخواته يقصد الاسماء الستة الباقية وهي: أبوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال.

قوله: والعبارة محمولة إلخ فيه أنه يستلزم أن يكون المراد بالتقديم الممنوع التقديم لفظاً ونية لا لفظاً فقط ولم يقل به أحد⁽¹⁾.

قوله: ففيه ما فيه ذلك لأن جواز حذفه فيه من غير شذوذ⁽²⁾ إنما هو بعد حرف الشرط.

قوله: بالإمكان العام يعني أن سلب الإعراب بالحروف الثلاث عن الاسماء⁽³⁾ ليس بضروري.

قوله: وإنما أعربت بالحروف⁽⁴⁾ حينئذ لأنها إلخ يعني إنما أعربت هذه الاسماء بالحروف حين كانت مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم من بين سائر الاسماء لمشابتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى "كالأخ للأب"، و"الأب للابن" وظهور ذلك لازم عند الإضافة المقوى للمشابهة المذكورة وإمكان العمل بالشبه يكون لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات فاستراحوا من اختلاف حروف أجنبية.

(1) (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص102؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص411).

(2) الشاذ: هو الذي يكون على خلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته، و قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام. قسم مخالف للقياس دون الاستعمال. وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول. وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مزدود. (أبو البقاء، الكليات ج1، ص528؛ أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص141).

(3) الحروف الثلاثة النابتة عن الحركات الأصلية، وهي: الواو والألف والياء. (محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج1، ص62).

(4) الأسماء الستة: لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب، وقوة كل علامة. الأولى: الإعراب بالحروف، وهو الأشهر، والأقوى إلا في كلمة: "هن" فالأحسن فيها النقص؛ الثانية: القصر، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف، ويدخل ثلاثة أسماء، ولا يدخل "نو" ولا "قم" محذوف الميم؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف. ولا يدخل: "هن". الثالثة: النقص، وهو في المنزلة الأخيرة، يدخل أربعة أسماء، ولا يدخل "نو" ولا "قم" محذوف الميم؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف. (عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص113).

قوله: بخلاف حالة إلخ أي وكذا بخلاف نحو: "يا غلام زيد" ⁽¹⁾ مما يدل على أمرين لعدم وجود ما يصح للإعراب في آخره.

قوله: لعدم ذلك أي وجود ما يصلح للإعراب فيهما أي في حالة الأفراد الإعراب و الإضافة.

قوله: وهي أي حروف العلة التي قبلها ساكن .

قوله: وبخلاف نحو: "يد"، و"دُم" لعدم ما يصلح للإعراب في آخرهما وكذا لعدم مشابهتهما المثنى في الدلالة على أمرين فالحاصل أنه انتفى فيهما مجموع ما علّل به إعراب الاسماء الستة من المشابهة المذكورة ومن إمكان العمل بالشبه.

قوله: سماعاً يعني أن عدم عود حرف العلة في "يَد"، و"دُم" سماعي لا قياسي ⁽²⁾ كما أن عودها في الاسماء حالة الإضافة إلى غير الياء أيضاً سماعي ⁽³⁾.

قوله: وفيه نظر لأن علة الفرعية باعثة لا موجبة مع أنه ليس في بعض النسخ ذكر "اثنتان".

قوله: فامتنع إعرابهما بالحركة ذلك لعدم قبول علامة التنثنية ⁽⁴⁾ والجمع الحركة اللفظية.

(1) انظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص410).

(2) السَّماعي: في اللغة ما نسب إلى السماع. وفي الاصطلاح ما لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها، بل يتعلّق بالسمع من أهل اللسان ويتوقّف عليه، ويقابله القياسي. يقال هذا مؤنث سماعي وعامل سماعي وحذف سماعي ونحو ذلك. (التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج1، ص971؛ د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1109).

(3) (الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص402؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج2، ص664).

(4) ما كان من الأسماء على حرفين فإن رد الحُرْف الثَّالِثِ إِلَيْهِ فِي الْجَمْعِ بِالتَّاءِ، أَوِ التَّنْثِيَةِ فَالنَّسْبَةُ تَرُدُّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ ، وَلَا جَمْعٌ بِالتَّاءِ فَأَنْتَ فِي النَّسَبِ مُحْخَرٌ: إِنْ شُئْتُ رَدَدْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَرُدَّهُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّسَبِ إِلَى دَمٍ: دَمِي، وَدُمُوِي، وَفِي النَّسَبِ إِلَى يَدٍ: يَدِي، وَيَدُوِي. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص358؛ المبرد،

قوله: وإن كان أي الإعراب المقدر.

قوله: ولا مانع منه أي من الإعراب بالحرف.

قوله: يلزم به أي بسبب الإعراب بالحرف.

قوله: فيه أي في "عصا" ترك التتوين أو التقاء إلخ حاصله أنه إذا أعرب "عصا" بالحروف يلزم إما ترك التتوين الدال على أمكنية الاسم بلا بدل وإما التقاء الساكنين بين "الواو"، و"الألف" في "الرفع"، و"الياء" في "النصب"، و"الجر" بين التتوين وإما تقدير حرف الإعراب احتراز عن الأولين والكل ممتنع وخلاف الأولى⁽¹⁾.

قوله: أيضاً أي كما أن إعرابه بالحركة المقدرة⁽²⁾.

قوله: لأنه وجد في آخر كل منهما وصفا إلخ يعني أنهما ما زيدتا من أول الأمر للإعراب [178/أ] كما هو مذهب بعض⁽³⁾ إذ ينبغي أن يصاغ المثني والمجموع أولاً ثم يعربا.

المقتضب، ج3، ص152).

(1) (علل التنثية، لابن جني، ج1، ص64؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص63؛

المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1567).

(2) في الأصل (المقدر).

عصا سكون آخره لا بعامل، وهو معرب باتفاق. وأن هذا له حركة في الآخر بعامل، وهي حركة مقدرة، إذ لا

فرق بين اللفظية والتقديرية. (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج1، ص301).

(3) ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التنثية والجمع بمنزلة الفتحة والضممة والكسرة في أنها إعراب،

وإليه ذهب أبو علي فطرب بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. وذهب البصريون إلى

أنها حروف إعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست

بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب. انظر: (ابن جني، علل التنثية، ج1، ص64؛ الأنباري،

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، ص32).

قوله: وأخرجنا هما يعني أنهما لما كانت موضوعتين للتثنية والجمع كانت مترادفتين وحرفا الإعراب لا يجوز أن يكونا مترادفين لدلالة كل منهما على غير ما يدلّ عليه الآخر فلمّا أرادوا أن يجعلوهما علامتي الإعراب أخرجوهما عن الترادف بتخصيص الألف في التثنية والواو في الجمع بالفاعلية وإن كانتا دالتين على التثنية والجمع أيضاً إذ لأننا في بينهما وتخصيص الياء فيهما بالمفعولية والإضافة.

قوله: وجعلنا اختلافهما إلخ أراد إنهم جعلوهما علامة الإعراب بعد ما كانا علامتين للتثنية والجمع فيكون ما قبل ثانياً عين الأول وإن أراد أنهم جعلوا اختلافهما وانقلابهما علامة الإعراب والحروف حروف الإعراب كما هو مذهب الجرمي⁽¹⁾ يلزم أن يكونا في الرفع معربين بحركة مقدرة إذ الانقلاب لم يحصل بعد.

(1) صالح الجرمي: (000 - 225 هـ / 000 - 840 م)

أبو عمر الجرمي (جرم) من قبائل اليمن صالح بن إسحاق، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في (السير) و (كتاب الأبنية) و (غريب سيبويه) وكتاب في (العروض). (الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، (ت: 368هـ)، أخبار النحويين البصريين، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ؛ المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، ط: 1373 هـ ؛ 1966 م، ج1، ص58؛ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ج2، ص، 203؛ الزركلي، الأعلام، ج3، ص189).

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، ص32). الرد على قول أبي عمر الجرمي، وأما قول الجرمي أنها في الرفع حرف إعراب كما قال سيبويه ثم كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، فضعيف مدفوع أيضاً وإن كان أدنى الأقوال إلى الصواب الذي هو رأي سيبويه رحمه الله، ووجه فساده أنه جعل الإعراب في الجر والنصب معنى لا لفظاً وفي الرفع لفظاً لا معنى فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد. (ابن جني، علل التثنية، ج1، ص66).

قوله: لمناسبتهما أي التثنية والجمع إياها أي الحروف باعتبار الفرعية لأن المثني والمجموع فرع الموحد والحروف فرع الحركات.

قوله: وإذا عرفت ذلك فالحروف إلى قوله: فاشتركت الياء بالضرورة تحقيق القول فيه أن "الألف" كان جُلبَ قبل الإعراب في المثني علامة للتثنية وكذا "الواو" في الجمع علامة له لمناسبة "الألف" لخفته لقلة عدد المثني و"الواو" لنقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد⁽¹⁾ في جميع المثني وللمجموع نحو: "ضرباً"، و"ضربوا"، و"أنتما"، و"أنتموا"، و"هما"، و"هو"، أو "كما"، و"كموا"، ثم أرادوا إعرابهما والمثني والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما وفيهما ما يصلح لأن يكون إعراباً وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد⁽²⁾ فجعلوا "ألف المثني"، و"واو الجمع" علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف "اللين" التي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلا "الياء للجر"، و"النصب في المثني"، والمجموع والجر أولى بها فقلبت "ألف المثني"، و"واو الجمع" في الجر "ياء" فلم يبق "النصب" حرف فاتبع "الجر" دون "الرفع" لكونهما علامتي الفضلات⁽³⁾ بخلاف "الرفع".

(1) طرد: طَرَضْتُهُ أَطْرُدُهُ طَرَدًا، أي: نَحَيْتُهُ. الاطْرَاد : اطرَد الأمر: إذا استقام، وجدول مطرد: مستقيم الجزية واطرَد الشيء: تابع بعضه بعضاً. والطرْد: مطاردة الصَّيد، وهو خَمَلَةٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا. والمَطْرَدُ: رُمُحٌ قَصِيرٌ يُطْعَنُ بِهِ خُمُرُ الْوَحْشِ. (الفراهيدي، العين، ج7، ص410؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج7، ص410).

(2) العُمد: فِي اضْطِلَاحِ النُّحَاة: خِلافِ الْفَضْلَةِ وَهُوَ مَا لَا يَصِحُّ حَذْفُهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَهِيَ الْمَرْفُوعَاتُ وَالْمَنْصُوبَاتُ بِالنَّوَاسِخِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا أَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا الْفَاعِلِ نَائِبِ الْفَاعِلِ وَالْعُمْدَةُ عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يَسُوغُ حَذْفُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ بِهِ وَجَعَلَ إِعْرَابُهُ الرُّفْعَ. (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص357؛ إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، المعجم الوسيط، ج2، ص626).

(3) الفضلات: تعريفها: جمعُ فَضْلَةٍ، وهي: ما يأتي من الأسماء تنميماً للكلام، ويمكن الاستغناء عنه غالباً في بناء الجملة، أنواعها: المفعولات: المفعول به ويندرج تحته: المنادى، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول معه، الحال، التَّمْيِيزُ. ويتبع ذلك تَمَتُّةٌ للكلام في المنصوبات. (ابن جني، الخصائص، ج1،

قوله: ضمير أي ضمير التنثية.

قوله: فأخذهما أي "الألف"، و"الواو".

قوله: فيهما أي في "التنثية"، و"الجمع".

قوله: لقوتها أي حالة الرفع.

قوله: فاشتركت أي الياء بين الحالتين.

قوله: وعوضاً عن تنوين عطف على عوضاً الأول.

قوله: وحرف الإعراب إلخ يعني ليس حرف الإعراب في المثنى والمجموع عوضاً عن حركة الواحد بل هو حرف إعرابهما والعوض عن الحركة هو النون فقط فلا يلزم تكرار العوض.

قوله: ولم يعكس بأن يعتبر توحيد اللفظ في حالة الإضافة إلى المضمّر.

قوله: ومضى التنثية في حالة الإضافة إلى المظهر.

قوله: وفيه أي والمناسبة بين المضمّر وبين الإعراب بالحروف في الفرعية لكون المضمّر فرع المظهر والحروف فرع الحركات.

قوله: يكون تأكيداً للمثنى ألبتة ذلك لأنه لا بد وان يرجع الضمير إلى المثنى.

قوله: في معرض التغيير ذلك لأنها تتقلب "ياء" في النصب و الجر.

قوله: بمعنى الأصحاب حال من فاعل وضع.

ص198؛ عبد الله بن يوسف الجديع العنزي، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط3، 1428 هـ ؛ 2007 م، ج1، ص88).

قوله: من غير حصر يعني كما أن الجمع يدل على آحاد غير محصورة فكذلك [أولاً]⁽¹⁾ فيكون النسب بالجمع من عشرين⁽²⁾.

قوله: على وجه الاستعارة⁽³⁾ إلخ فإنه كما أن الشيء مع أخواته يرجعان إلى أصل واحد كذلك الشيء مع نظائره يرجعان إلى حكم واحد.

قوله: وفيه أي وفيه نظر لأنه لم يُعهد حمل الجمع على مفردة وإلا لحمل الجمع السالم⁽⁴⁾ على مفردة والاسماء الستة المجموعة على مفرداتها.

قوله: وإنما لم يحمل عليه أي الجمع السالم.

(1) في الأصل (الو).

(2) "عَشْرِينَ": وبابه من نحو "ثلاثين" و"أربعين" إلى "التسعين" مما هو بلفظ الجمع، يستوي فيه المذكر والمؤنث، كأنهم غلبوا جانب المذكر لما علق عليهما. وهذه قاعدة أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث؛ غلب المذكر؛ لأنه الأصل. وقال قوم: إنما كسروا العين من "عَشْرِينَ"؛ لأنها لما كانت واقعة على المذكر والمؤنث، كسروا أولها للدلالة على التأنيث، وجمعوا بالواو والنون للدلالة على المذكر. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص19).

(3) الاستعارة: جعل الشيء أو للشيء على سبيل المبالغة، وقيل: هي أن يذكر أحد طرفي التشبيه، ويُريد به الآخر مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به. (أحمد بن يحيى أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: 291هـ)، قواعد الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط2، 1995م، ج1، ص53؛ أحمد بن محمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت: 328هـ)، العقد الفريد، دار الكتب العلمية؛ بيروت، ط1، 1404 هـ، ج6، ص187؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ج1، ص99).

(4) الجمع السالم ينقسم إلى قسمين، المؤنث و المذكر: جمع المؤنث السالم: عند النخاة هو الجمع بالالف والناء، جمع: مسلمة: مسلمات، ولا تقول: مسلمتات، و" جمع المقصور والممدود "يتغير فيه ما يتغير في التنثية". وجمع المذكر السالم: في عرف النخاة هو الجمع بالواو والثون أو بالياء والثون مذكرا كمسلمين ومؤمنين ؛ أو مؤنثا كسنتين وأرضين جمع سنة وأرض جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها. (ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ج1، ص70؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح ، ج2، ص513؛ أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص281).

قوله: مع وجود الشبه فيما ذكر وهو التشبيه بالجمع معنىً للدلالة على الأفراد [ولفظاً]⁽¹⁾ لوجود ما يصلح للإعراب في الآخر.

قوله: وفيه أي وفيه نظر لأن الواو القائم مقام الضمة كالضمة فلا يكون ثقیلاً ولاستلزام لزوم قلب "واو" الف "ياء"⁽²⁾.

قوله: أي الإعراب التقديري⁽³⁾ على حذف الموصوف المضاف وياء النسبة.

قوله: أو تقدير الإعراب فيه على أن يكون اللام عوضاً عن المضاف إليه.

قوله: على حذف مضافين أي من التلغظ والإعراب كما أشار إليه بقوله تعذر تلفظ إعرابه فحذف المضافان وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير المعرب مقام المضاف الأول واستتر في الفعل أعني تعذر قوله كل اسم معرب مقصور.

قوله: فالألف لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن [ب/179] جوهره وانقلب حرفاً آخر أي همزة فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفاً.

قوله: لوقفها أي لوفق الكسرة ومناسبتها الياء فهو من اضافة إلى الفاعل أو المفعول والآخر محذوف.

(1) في الأصل (لفظاً).

(2) [الواو ياءً].

(3) الاعراب التقديري أثر غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل، فتكون الحركة مقدرة لأنها غير ملحوظة. وللعل: إذا كان الفعل معتلاً بالألف، فلتعذر تحريكها تُقدّر الضمة على آخره عند الرفع، والفتحة عند النصب نحو: يسعى، ولن يسعى. وإذا كان معتلاً بالواو أو الياء فلاستتقال ضهما تقدر على آخره الضمة عند الرفع نحو: يسمو ويرتقي. (الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص23؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص46).

قوله: مختلفين أي في حال النصب والرفع من الضمة والفتحة والكسرة.

قوله: أو متماثلتين أي في حالة الجرّ من كسرة الإعراب والتي لمناسب الياء.

قوله: كما يجعل ألف التنثية و واو الجمع أي علامة للإعراب مع كونهما لمعنى التنثية والجمع أيضاً.

قوله: على أثر واحد وهو الكسرة.

قوله: بخلاف الألف والواو فإن العامل ومعنى التنثية ليستا مؤثرين لفظيين .

قوله: وسكون حرف العلة تسميته حرفاً باعتبار صورته و الّا فهي اسم.

قوله: المنافي له أي للبناء.

قوله: وفيه أن بعض المبنيات⁽¹⁾ إلخ يعني لو كانت الإضافة مانعة للبناء لم يكن مبني مضافاً واللازم⁽²⁾ باطل فكذا الملزوم⁽³⁾.

(1) المبنيات جمع: المبني: بتشديد الياء كمرمي اسم مفعول مأخوذ من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير كما في غاية التحقيق. وهو عند النحاة ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظاً ولا تقديرًا، ويقابله المعرب وهو ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا. (القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (ت: 516هـ)، ملحّة الإعراب، د.ت، دار السلام؛ القاهرة/ مصر، ط1، 1426هـ؛ 2005م، ج1، ص84؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص230؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1432).

(2) اللّازِم: الغَيْر المنفك. وَفِي اصطِلَاح المَعْقُول الخَارِج عَنِ الشَّيْء المُتَمَتِّع انفكاكه عنه. وهو اسم فاعل من اللزوم وهو عند النحاة يطلق على غير المتعدّي وعلى قسم من المبني مقابل للعارض. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص112؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1399).

(3) المُلازِمَة: واللزوم والتلازم فِي اللُّغَة امْتِنَاع انفكاك شَيْءٍ عَن آخَر وَفِي الاصطِلَاح كَوْن أَمْرٍ مُقْتَضِيًا لآخر على معنى أَنه يَكُون بِحَيْثُ لَوْ وَقَعَ يُقْتَضِي وَفُوع أَمْر آخر كطلوع الشَّمْس للنَّهَار والنَّهَار لطلوع الشَّمْس).

قوله: وفيه أن يعني أن المراد أن الإضافة تمنع بناء ⁽¹⁾ الاسم المعرب قبل الإضافة وليس المراد أنها ترفع بناء المبني قبلها ومثل: "حيث" و"إذا" مبني قبل الإضافة⁽²⁾.

قوله: وهي للتونين المقدرة⁽³⁾ أو إضافة المبني النازلة منزلة التونين المقدرة.

قوله: بخلاف إضافة المعرب فإنها نازلة منزلة التونين المخففة.

قوله: لا يقال إضافة المعرب إلخ أي لا يقال: ذلك رداً لقوله إنَّ الإضافة فرضت مانعة.

قوله: علة أخرى مثل: "الامتزاج بالمبني"⁽⁴⁾ و"اتصال الضمير" و"سكون حرف العلة"⁽⁵⁾.

أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص228).

. في ب زيادة (توقية للاعتبارين أي اعتبار حط رتبة). إلى هنا زيادة نسخة الأصل عن نسخة (ب). ⁽¹⁾

(2) **المضاف** فلا بد أن يكون اسماً، ويعرب على حسب حالة الجملة؛ فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو غير ذلك ... والكثير أن يكون معرباً، ومنه ما يكون مبنياً، ولا يمنعه البناء من أن يكون مضافاً؛ مثل: "حين"، "حيث"، "إذ"، "إذا"، "لدى" ... وغيرها (حيثُ) : فجاز إضافتها إلى الجمل، لأنها ضارعت (إذ) بسبب أنها مبهمة في المكان، كإبهام (إذ) في الزمان الماضي، فكما وجب أن تُضاف (إذ) إلى الجمل أوجبوا إضافة (حيثُ) إليها، للشبه الذي بينهما والمضارعة. (ابن الوراق، **علل النحو**، ج1، ص444، ص445؛ عباس حسن، **النحو الوافي**، ج3، ص7).

(3) في ب (المقدر).

(4) **من المبنيات المبني على الكسر**. وهو أنواع، الأول العلم المركب تركيب المزجي، إذا كان مختوما ب (ويه)، وهو بناؤه على الكسر، هو اللغة الفصحى. (الجوهرى، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ج1، ص252).

(5) **"الألف، والواو، والياء"** أي: حروف الاعلال، تسمى الثلاثة حروف العلة، لأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حال بحال، وتغير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام، لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها ؛ أعني الحركات - محال. انظر: (ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج2، ص275؛ ابن سيده، **المخصص**، ج4، ص109؛ ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج1، ص151؛ علي بن مؤمن الإشبيلي، **المعروف بابن عصفور** (ت: 669هـ)، **المتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، ج1،

قوله: لا تأثير لها⁽¹⁾ أي الإضافة.

قوله: لأنها أي⁽²⁾ الإضافة الداعية بنفسها تقارن البناء أي المبني من الجملة وإذا وإنها⁽³⁾ تقارن

البناء أي إضافة قريبة من البناء حيث يمنع بها من المضاف بعض ما يمنع من المبني.

قوله: فلا يمنع إلخ أي فلا يمنع الإضافة البناء المسبب عنها كما لا يمنع البناء المتقدم عليها.

قوله: كذلك أي الإضافة نحو: "يا غلامي" تقارن البناء فيلزم أن يمنع البناء⁽⁴⁾.

قوله: وفيه أن الإضافة كما قالوا⁽⁵⁾ إلخ حاصله أن الإضافة في نحو: "غلامي" جزء علة

البناء⁽⁶⁾ لا ينسب إلى جزء العلة.

ص293؛ الرضي الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص68).

(1) في ب (لاتأثيرها).

(2) في ب سقط(أي).

(3) في ب (من الجملة وأدواتها).

(4) إذا كَانَ المَنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كغلامي جَارَ فِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ إِحْدَاهَا يَا غَلَامِي بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: [يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيَّكُمْ]، وَالثَّانِيَّةُ "يَا غُلَامَ" بِحَذْفِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَإِبْقَاءِ الْكسرة دَلِيلًا عَلَيْهَا

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: [يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ] الثَّالِثَةُ ضَمُّ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ مَكْسُورًا لِأَجْلِ الْيَاءِ وَهِيَ: لُغَةُ ضَعِيفَةٍ حَكُوا

مِنْ كَلَامِهِمْ يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي بِالضَّمِّ وَقُرِئَ قَالَ رَبُّ أَحْكَمْ بِالْحَقِّ بِالضَّمِّ الرَّابِعَةُ يَا غَلَامِي بِفَتْحِ الْيَاءِ قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى: [يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ] الْخَامِسَةُ "يَا غُلَامًا" بِقَلْبِ الْكسرة الَّتِي قَبْلَ الْيَاءِ الْمُفْتُوحَةِ فَتُحَةُ

فَتَنْقَلِبُ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: [يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَطْتَ فِي جَنْبِ اللَّهِ] [يَا أَسَفَا

عَلَى يُوسُفَ] السَّادِسَةُ: يَا غُلَامَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَإِبْقَاءِ الْفَتْحَةِ. (ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى،

ج1، ص204)

. في ب (يقال) ⁽⁵⁾

(6) في ب زيادة (والجر الآخر الاتصال بحرف العلة الساكن فإن الحرف مبنى الأصل والسكون قرينة البناء

لأن[11/أ]الأصل في البناء السكون والحكم الذي هو البناء).

قوله: وفيه أي وفيه نظر لأن الإضافة في [يَوْمَ يَنْفُخُ]. [طه 102/20] أو [يَوْمَئِذٍ]. [طه 102/20]. لما كانت علةً ينسب إليها البناء فأن يكون علة ينسب إليها الحكم بالبناء إذا كان معها غيرها من العلل أولى واجيب بأن علية الإضافة في مواضع مخصوصة "كالإضافة إلى الظرف" وإلى "الجملة"⁽¹⁾ وفيه⁽²⁾

قوله: وفي اللفظ أي في الكلمة التي توسط آخرها .

قوله: أو "حال رفع العامل" الصواب أن يقول: أو حال كونه "مرفوعاً" أو "مجزوراً" أو حال كون ذلك الإعراب "رفعاً" و "جراً".

قوله: وإنما تقدر ⁽³⁾أي "الرفع" و "الجر"⁽⁴⁾.

قوله: إذا التشبيه الأول أي الذي أفاده "الكاف".

(1) عن الكسائي والفراء: بُني «يَوْمَ» على الفتح لأنه مضاف إلى غير اسم، كما يقال «مضى يومئذ» وهذا لا يجوز عند البصريين لأن البناء عندهم لا يجوز في الظرف إذا أُضيف إلى فعلٍ مضارع، وإنما يجوز في المضاف إلى الفعل الماضي، فنَوَّن الكوفيون مِنْ فَرَجٍ وفتحوا الميم، والباقون بخفض الميم. قال سيبويه في فتح الميم: إنه مبنيّ لأنه أُضيف إلى ظرف زمانٍ غير متمكن، "إِذْ" في هذا كله ونحوه مضافة إلى الجمل بعدها، وموضعها نصب، وهي كما ترى مبنية، فإذا كانت في حال إضافتها إلى الجمل مبنية من حيث كانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، لأن من حق الإضافة وشرطها أن تقع إلى الأفراد، فهي إذا لم تضاف في اللفظ أصلاً أجدد باستحقاق البناء، وذلك نحو: "يومئذٍ" و"حينئذٍ". (سيبويه، الكتاب، ج1، ص227؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص165؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، ص235؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج11، ص7388).

. في ب سقط (نظر) ⁽²⁾

(3) في ب (تعذر أن).

(4) (أن) الْمُفْتُوحَةُ وَمَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ، وَالْمَكْسُورَةُ لَا تَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهَا اسْمًا، لِأَنَّ الْكُسْرَ أَثْقَلَ مِنَ الْقُحْ، وَ (أن) الْمُفْتُوحَةُ إِنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا اسْمٌ، فَقَدْ طَالَتْ بِصِلَتِهَا، وَالْمَكْسُورَةُ مُفْرَدَةُ الْحَكْمِ، فَهِيَ أَخْفَ مِنْهَا، فَوَجَبَ أَنْ يَفْتَحَ الْأَثْقَلُ، وَيَكْسِرَ الْأَخْفَ لِيَعْتَدِلَا. (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص446).

قوله: والثاني أي التشبيه الثاني الذي أفاده لفظ "نحو".

قوله: لا شك أن تلفظ إلخ حاصله أنه لا فرق بين: "عصا" ونحو: "مسلمي"⁽¹⁾، في كون تلفظ إعرابهما متعذراً بعد الإعلال ومستقلاً قبله إلا أنه لما كان المؤثر في تقدير إعراب "عصا" التعذر الحاصل بعد الإعلال وفي نحو: "مسلمي" الاستقلال⁽²⁾ الكائن قبله جعله⁽³⁾ الأول من "المتعذر" والثاني من "المستقل"⁽⁴⁾.

قوله: وتقل أي الإعراب بالواو ولو ثقل الواو.

قوله: تقديرها أي تقدير الواو.

قوله: لا لإسكان أي تقل الإعراب بالحركة لا يوجب إسكان الحرف وتقدير الحركة عليها.

[الممنوع من الصرف]:

قوله: وعن تعريف المتقدمين: وهو ما لا يدخله "الكسر" و "التنوين"⁽⁵⁾.

قوله: باختزال⁽⁶⁾ الجر أي الكسر.

(1) التّقدير فيما تعذّر، ك (عصا)، و (غلامي) مطلقاً، أو استقل، ك (قاض) رفعا وجزّاء، ونحو (مسلمي) رفعا.

(ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص12).

. في ب (الاستعمال)⁽²⁾

(3) في ب (جعل).

(4) الأول عصا والثاني مسلمي.

(5) النّحاة قد وضعوا له قواعد وضوابط يمكن بواسطتها معرفة الممنوع من الصرف، أن الممنوع من الصرف هو الذي لا يُنَوَّن ولا تدخله الكسرة وإنما يجر بالفتحة، كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ. (الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص211؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص188).

(6) اختزال مفرد: مصدر اختزل. طريقة تختزل بها الحروف والكلمات بقصد السرعة، نظام كتابة سريع باستعمال رموز كلمات وعبارات وحروف، فنّ أو مهارة الكتابة السريعة. وقيل الاختزال: الحذف وقيل: أيضا:

قوله: والمراد به أي بالعلة في قوله: "علتان" و"التذكير" على إرادة المسبب.

قوله: جزء علة فيكون مجازاً مُرسلاً من قبيل تسمية الجزء باسم الكل .

قوله: أو علتان ناقصان أي على حذف الصفة.

قوله: بما يساويه فإن "الصرف" و"المنصرف" متساويان لأن كل من "علم الصرف" "علم المنصرف"⁽¹⁾ وبالعكس.

قوله: وإنما لزم فيه أي في "غير المنصرف" علتان للفرعية أي ليتم من جهتين فيتحقق مشابته بالفعل في الفرعية من جهتين فيترجح جانبه وعلى هذا فيه⁽²⁾ استغناء عن قوله: وإنما "لم تمنع العلة الواحدة"⁽³⁾ إلخ.

الاقتطاع يُقال: اختزل المال: إذا اقتطعه. (الزبيدي، تاج العروس، ج28، ص406؛ د. أحمد المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص638).

(1) الاسم إلا أن يكونا منصرفاً، وهو الذي يلحق آخره التنوين، وتجري عليه جميع حركات الإعراب: (ظاهرة) كجاء سعيدٌ، ورأيت سعداً، ومررت بسعدٍ ؛ وهو الأصل ؛، أو (مقدّرة) كجاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. وإما أن يكون غير منصرف، وهو ما لا يلحقه التنوين ولا الكسر؛ فتكون الفتحة علامة جره ؛ خلافاً للأصل ؛ وجاء عمر، ورأيت عمر، ومررت بعمر. (محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص77).
في ب (ففيه).⁽²⁾

(3) موانع الصرف: يمتنع الاسم من الصرف إذاً وجد فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام علتين، وست من التسع مع العلم، وثلاث مع الوصف). (مع العلم ؛ 1- التأنيث: كعائشة وآمنة وطلحة وحزمة. لكن يجوز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند وفي دَعْد. 2- العُجْمَةُ: كإبراهيم وإسماعيل. لكن الثلاثي الساكن الوسط يجب فيه الصرف كنوح وهود وشيت. 3- التركيب المزجي: كعبلك وحضرموت ما لم يختتم بويه فيُبنى على الكسر كسبويه. 4 - زيادة الألف والنون: كرضوان وسلمان. 5 - وزن الفعل: كأحمد ويزيد ويشكر وتغلب. 6 - العدل عن آخر: كعمر وزفر وزحل معدولة عن عامر وزافر وزاحل.

مع الوصف. 1- وزن فعْلان: شرط أن لا يؤنث بالتاء كغضبان وجوعان وعطشان فمؤنثها غضبى وجوعى عطشى. أما ما سمع مؤنثه على فعْلانة فينصرف كخمصان وسيفان وموتان وصحيان، فمؤنثها خمصانة وسيفانة و

قوله: [179/أ] وفيه أي وفيه بحث إذ يلزم فيه علتان⁽¹⁾ أو "واحدة" تقوم مقامهما⁽²⁾.

قوله: متماثل بين الفرع أي لتساوي نسبته⁽³⁾ إليهما ليس ما ميل إلى أحدهما لأن المشابهة بالفرعية⁽⁴⁾ في إفادة المعنى⁽⁵⁾ وكذا إثبات الفرعية في الاسماء فسبب هذه العلل غير ظاهرة فلا بدّ من تكرار الفرعية حتى يترجح جانب الفعل فيه⁽⁶⁾ فيمتنع من الصرف.

قوله: مع علتين: أي في "هند" و "مسلمات"⁽¹⁾.

موتانة و صحيانة. 2- وزن أفعّل: كأحمر وأحسن وأصغر. 3- العدل عن آخر: كأحاد وموحد وثناء ومثني إلي عشار ومعشر، يقال: جاء القوم رباع أي أربعة أربعة. وذهبوا أحاد أي واحدة واحدة، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوّثاً أو أحوالاً أو أخباراً. (ما يقوم مقام علتين) ، اثنان: 1- المختوم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة: كحسنة وجبلى. 2- أو الذي عل صيغة منتهى الجموع: كمساجد ومصاييح وعنادل. (الجرجاني، شرح التصريح على التوضيح، ص316، ص317 ؛ محمد علي السراج، الباب في قواعد اللغة، ج1، ص76، ص77) في ب سقط (بل علتان)⁽¹⁾

(2) غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، وحكمه أن لا كسر ولا تنوين، ويجوز صرفه للضرورة، أو للتناسب مثل: {سلاسل وأغلاّلا} [الإنسان:4]، القراءة بتنوين (سلاسل)، وهي قراءة نافع والكسائي وهشام وأبي بكر،..

وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث. تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهه قليلاً، وذلك أنهم يقولون ان الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع ؛ كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء ؛ فإذا كان في الاسم علتان، أو واحدة تقوم مقام علتين، فإن كل واحدة من علتين تجعله فرعاً، مُنْع ما منع الفعل، وهو خفض والتنوين. (أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء القرطبي، أبو العباس (ت: 592هـ). الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1، 1399 هـ - 1979 م، ج1، ص131؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص12)

(3) . في ب (تساوى نسبه).

(4) في ب زيادة (مشابهة غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الأفعال الظاهرة بل يحتاج في إثباتها فيها إلى تكليف من أنه مشتق من الاسم ومحتاج إليه).

(5) . في ب سقط (المعنى)

(6) إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع ؛ كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء ؛ فإذا كان في الاسم علتان، أو واحدة تقوم مقام علتين، فإن كل واحدة من علتين تجعله فرعاً، مُنْع ما منع الفعل، وهو خفض والتنوين. (ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ج1، ص131)

قوله: أو واحدة أي في "سلاسل"⁽²⁾.

قوله: وفيه أي وفيه نظر لأنه تقييد ⁽³⁾ من غير دليل وأيضاً لا نسلم أنها منصرفات عند المصنف بل ⁽⁴⁾ وأمثالها من المجموع "بالواو" و "النون" و "المتنى" "علمين للمؤنث"⁽⁵⁾ وكذا "المعرف باللام" و "المضاف" مما فيه علتان من تسع غير منصرف عنده ولكن زال عنها حكم غير المنصرف للضرورة⁽⁶⁾ أو للتناسب⁽⁷⁾ أو لأن النون في الجمع بالواو والمتنى والتتوين في الجمع ⁽¹⁾ بالألف والتاء ⁽²⁾ تابع للجرّ فلم يتبع الجرّ والنصب⁽³⁾.

(1) لكن يجوز صرف الثلاثي الساكن الوسط: كهند وفي دَعْد. (محمد علي السراج، الباب في قواعد اللغة، ج1، ص76)

(2) يجوز صرفه للضرورة، أو للتناسب مثل: {سلاسل وأغلالاً} وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث. (الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص381؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص12).

(3) . في ب (لأنه يفيد).

(4) . في ب زيادة (هي).

(5) في ب (المؤنث).

(6) الضرورة الشعرية: هو حفظ وزن الشعر الداعي إلى جواز ما لا يجوز في النثر وهو عند الأكثر عشرة امور على ما هو في الشعر المنسوب إلى الزمخشري: ضرورة الشعر عشر عدّ جملتها قطع ووصل وتخفيف وتشديد مد وقصر وإسكان وتحريك ومنع صرف وصرف تمّ تعديد فالقطع هو في الهمزة الوصلية فإنّ الأصل فيه الوصل بما قبله وقد يقطع في الشعر كما في همزة باب الافتعال وغيره والوصل كما في الهمزة القطعية فإنّ الأصل فيه القطع عمّا قبله وقد يوصل في الشعر كما في همزة باب الإفعال. والتخفيف كما في الحرف المشدّد. والتشديد في الحرف المخفف. والمد في الألف المقصورة. والقصر في الألف الممدودة. والإسكان في المتحرّك. والتحريك في الساكن.

ومنع الصرف في المنصرف. والصرف في غير المنصرف. التناسب: عنْدُ علَماء البديع هو مُرَاعَاة النظر.

(أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص241؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج2، ص1094).

(7) أنّ صرف الاسم المستحقّ لمنع الصّرف جائز؛ لاضطرار الشاعر لإقامة الوزن بلا خلاف.

فمن، ذلك قول الشاعر:

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءً

قوله: إذا اتسع⁽⁴⁾ معهودة فيه أن المعهود الخارجي لابد من علم المخاطب به⁽⁵⁾ وهو غير لازم هنا بل الظاهر أنه عوض عن المضاف إليه أي تسع علل.

قوله: راجع إلى العلة لا إلى العلل إلخ فيه نظر إذ خبر⁽⁶⁾ المبتدأ إنما هو مجموع المذكور من المعطوف عليه و"المعطوفات" والمجموع علل⁽⁷⁾ لأنه من قبيل "يَذَاكَ يَدَّ خَيْرُهَا"⁽⁸⁾ يُزْتَجَى البيت⁽⁹⁾

البيت لمحرز بن مكعب الضبيّ القسّات: مجاري العيون، وقيل ما بين الحاجبين. الشاهد فيه: (دنانيرًا) حيث جاء مصروفًا للضرورة، وحقّه المنع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع. ويجوز أن يصرف ما لا يستحقّ الصرف للتّناصب، كقراءة، نافع والكسائي: {سَلَايَا} [4:الإنسان] و{قَوَارِيرًا} [15:الإنسان]. وكقراءة الأعمش: {وَلَا يَغُوثًا وَيَغُوثًا} [23:نوح] صرفهما لِيُنَاسِبَا: {وَدَا} و {سَوَاعَا} و {نُسْرًا}. (أبو على أحمد المرزوقي الأصفهاني (ت: 421 هـ) شرح ديوان الحماسة، تحقق: غريد الشيخ، وضع فهرسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1424 هـ ؛ 2003 م؛ ج1، ص1018؛ الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ج1، ص241؛ ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص483؛ ابن الصائغ، اللّحة في شرح الملحّة، ج2، ص774، ص797، ص798).

في ب سقط (بالواو والمثى والتتوين في الجمع)⁽¹⁾

في ب سقط (ليس للتمكن حتى يحذف ولأنّ النصب فيهما وفي الجمع بالألف والتاء)⁽²⁾

(3) يسلم في هذا الجمع ما سلم في التثنية؛ فتقول في جمع هند: هندات؛ كما تقول في تثنيتهما: هندان، إلا ما ختم بقاء التائيث؛ فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم التثنية، تقول في جمع مسلمة، مسلمات، وفي تثنيتهما: مسلمتان، ويتغير فيه ما تغير في التثنية. (الجرجاني، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص513؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج4، ص176)

(4) في ب (التسع).

(5) في ب سقط (به).

(6) في ب سقط (خبر).

(7) في ب سقط (المجموع علل) زيادة (عليه)

(8) في ب (خير)

(9) في ب (الخير).

يَذَاكَ يَدَّ خَيْرُهَا يُزْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ

البيت من المتقارب، التخرّيج: البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص175، وينسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، المعنى: يمدح الشاعر رجلا بالكرم والجود، ذاكرة أن إحدى يديه يرتجى منها الخير والبر، ويصفه

فيجب فيه تعدد الخبر لتعدد المخبر عنه فليس الأمر كما ظن من "أن" هي راجعة⁽¹⁾ إلى "العلّة" بل هي راجعة⁽²⁾ إلى "العلل" فانقلب الظن عليه⁽³⁾.

قوله: بزيادة اللّام أي على طريقة قوله تعالى⁽⁴⁾: [كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا][الجمعة، 62/ 5].

[الجملة معترضة]:

قوله: و الجملة معترضة⁽⁵⁾ أي لا محلّ لها من الإعراب⁽¹⁾ بزيادة اللّام يعني يجوز أن يكون اللّام مع الاعتراض زائدة أيضا⁽²⁾ لتوافق سائر العلل.

بالشجاعة، فيذكر أن يده الأخرى غيظ للأعداء؛ لأنها قوية عليهم. موضع الشاهد: "يداك يد خيرها يُرتجى". ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص140؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص224؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص214).

(1) . في ب (مراجع)

(2) . في ب سقط (هي راجع) في الأصل (راجع).

(3) وجه الاستشهاد: البيت للدلالة على تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأنه يعتقد أن "يداك" الواقع مبتدأ، هو واحد في اللفظ، وإن كان في المعنى متعددا، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحدا في اللفظ والمعنى معا، وكان الخبر متعددا في اللفظ والمعنى أيضا، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين؛ لأن يكون خبرا عن ذلك المبتدأ، ويصح حمله وحده عليه، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها، فأما إذا كان الخبر متعددا في اللفظ فقط، كما في قولهم: "الرمان حلو حامض"، أو عطف ثانيهما على أولهما، نحو: "إبراهيم كاتب وشاعر" فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء، و أن التعدد في الشاهد، من باب التعدد المطلق. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص224؛).

(4) في نسختين (تع) اختصار لكلمة (تعالى).

(5) "الجملة الاعتراضية" وهي التي تعترض بين شيئين متلازمين: "كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشرط وجوابه، والحال وصاحبها، والصفة والموصوف بها، وحرف الجرّ و متعلّقه، والقسم وجوابه" وهي جملة لا محلّ لها من الإعراب، ويؤتى بالجملة الاعتراضية لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً. (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص327؛ عبد الرحمن بن حسن حَبَّكَة الميداني الدمشقي (ت: 1425هـ). البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416

قوله: أو صفة النون أي الجملة صفة النون أي⁽³⁾ و النون⁽⁴⁾ هي زائدة وصفة بدل الكل كأنه صفة المبدل.

قوله: على أنه "حال مؤكدة" فإن اشتهار النون بالزيادة يتضمن معنى زائدة.

قوله: ففيه نظر لإمكان جعلها حالاً محققة بأحد الاعتبارين المذكورين في الشرح.

قوله: ألف فاعل من قبلها إلخ يجوز أن يكون ألف فاعل زائدة ومن قبلها ظرفها.

قوله: والجملة صفة أي لقوله النون.

قوله: أو حال أي من النون أو من الضمير في زائدة.

قوله: أي⁽⁵⁾ مقرب إلى الصواب هذا على التفسير الأول.

قوله: أو إلى⁽⁶⁾ الحفظ على التفسير الثاني.

قوله: أو تقريب لا تحقيق⁽⁷⁾ ذلك لأن تسمية كل واحد منها علة مجاز لا تحقيق من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء.

هـ ؛ 1996 م، ج1، ص574).

(1) . في ب سقط (قوله)

(2) في ب سقط (أيضاً).

(3) . في ب سقط (أي)

(4) . في ب زيادة (فوق)

(5) . في ب سقط (أي)

(6) . في ب (أولى)

(7) التَّقْرِيب: سوق الدَّلِيل على وَجِه يَسْتَلْزَم المَطْلُوب فَعَدَم تَمَام التَّقْرِيب سوق الدَّلِيل لَا على الْوَجْه الْمَذْكُور بِأَن كَانَ الْمَطْلُوب غَيْر لَازِم وَاللَّازِم غَيْر مَطْلُوب. التَّحْقِيق: تَفْعِيل من (حق) بِمَعْنَى (تَبَيَّن) ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

قوله⁽¹⁾: ولذلك لا يعتبر أي التأنيث في "طلحة".

قوله: أي حكم غير المنصرف الحكم⁽²⁾ في اصطلاح الأصوليين ما يوجب⁽³⁾ العلة وإيائه عين المصنف بقوله: وحكمه أن "لا كسر" و "لا تنوين" لأن سقوط "الكسر" و"التنوين" في "غير المنصرف" مقتضى العلتين.

قوله: مالم يدخل إلخ فيه إيماء⁽⁴⁾ إلى ما عند المصنف من أن المعرف "باللام" و"المضاف غير منصرف" وإنما لم يظهر منه أثر "منع الصرف" لوجود العلتين.

قوله: وتقديم الكسرة⁽⁵⁾ إلخ اعلم أن أكثرهم قالوا: ⁽⁶⁾ أن الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إيائه علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا: ثم تبعه

التَّحْقِيقُ لُغَةً: رَجَعَ الشَّيْءُ إِلَى حَقِيقَتِهِ بِحَيْثُ لَا يَشُوْبُهُ شُبْهَةٌ وَهُوَ الْمُبَالِغَةُ فِي إِثْبَاتِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَالتَّحْقِيقُ: مَأْخُذٌ مِنَ الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ كَوْنُ الْمَفْهُومِ حَقِيقَةً مَخْصُوصَةً فِي الْخَارِجِ، وَقِيلَ: التَّحْقِيقُ يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَعْنَى، وَالتَّهْذِيبُ فِي اللَّفْظِ (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص231؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص64؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص296).

(1) في ب سقط (قوله).

(2) في ب سقط (الحكم).

(3) في ب (الأوليين ما يوجب).

(4) الإيماء: أوماً إليه، مهموز: أي أشار، وقيل الإيماء أن يكون أمامك فتشير إليه بيدك تأمره بالإقبال إليك. ابن سيده، المخصص، ج4، ص99؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج11، ص7301؛ ابن مالك، الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، ج1، ص222).

(5) في ب (الكسر).

(6) اختلفوا في علة زيادة التنوين على أربعة أقوال أحدها: أنه زيد علامة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية وهو قول سيبويه، وذلك أن ما يشبه الفعل من الأسماء يتقل ولا يختمل الزيادة وما يشبه الحرف يبنى وما عري من شبههما يأتي على خفته فالزيادة عليه تشعر بذلك إذ الثقل لا يتقل، والقول الثاني: أنه فرق بين المنصرف، وغير المنصرف وهو قول الفراء: وهذا يرجع إلى قول سيبويه إلا أن العبارة مضطربة لأن معناها أن النون فرق بها بين ما ينون وبين ما لا ينون وذا تعليل الشيء بنفسه، والقول الثالث: أن التنوين

الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا⁽¹⁾: هذا القول بأنه لما لم يكن مع "اللام" و"الإضافة" تنوين" حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن⁽²⁾ سقوطه بتبعية التنوين لا بالإضافة وقال بعضهم: منهم الماتن إنه لما شابه الفعل حذف منه الكسر والتنوين معا لمنع الصرف والأقرب الأول وذلك لا يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع⁽³⁾ أنه لا حاجة داعية إلى إعادة⁽⁴⁾ الكسر إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر⁽⁵⁾ حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه إذ مع الضرورة لا يتركب⁽⁶⁾ إلا قدر الحاجة وإنما تبعه الكسر لأنه أيضاً ممّا يدخل [ب/180] الفعل.

فَرَّقَ بِهِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ وَهَذَا فَاسِدٌ لَوْجُهَيْنِ
أحدهما: أَنَّ مَا لَا يَنْصَرَفُ اسْمٌ، وَمَعَ هَذَا لَا يَنْوَنُ وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَوَارِقَ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ كَثِيرَةٌ: كَالْأَلْفِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ، وَالْإِضَافَةِ، فَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى التَّنْوِينِ، وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْمُضَافِ وَهَذَا أَيْضًا فَاسِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا أَنَّ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ يَكُونُ مُفْرَدًا وَلَا يَنْوَنُ وَالثَّانِي أَنَّ الْمُفْرَدَ مُفَارِقٌ لِلْمُضَافِ لِأَنَّهُ يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كَجُزءٍ مِنَ الْمُضَافِ وَالثَّلَاثُ أَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مُفْرَدٌ وَلَا يَنْوَنُ. (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص461؛ أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص74، ص75، ص76؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص320).

(1) في ب (وقول).

(2) . في ب (إلخ)

(3) . في ب سقط (التنوين تابعا له مع)

(4) في ب (إعادته).

(5) في ب سقط (الكسر).

(6) في ب (لا يتركب).

قوله: لأن منع تنوينه إلخ في هذا التعليل نظر لأنه يوهم بوجود المقتضى في "مسلمات" يمنع⁽¹⁾ تنوينه إلا إنه عارضه المانع وليس كذلك لأن الممنوع في هذا الباب إنما هو: "تنوين التمكن" و"تنوين مسلمات" ليس للتمكن بل للمقابلة⁽²⁾.

قوله: ومنع جره أي كسره يعني منع كسر جر "مسلمات".

قوله: يقلب بتبعيته⁽³⁾ أي يقلب بتبعيته⁽⁴⁾ النصب للجر لأن النصب في "مسلمات" تابع لجره فلو منع منه الكسر وجعل جره بالفتح يصير الجر تابعا والنصب متبوعا.

قوله: ولو قيل بانصرافه فلا ورود أي فلا يرد حينئذ النقض "بمسلمات" على قول الماتن وحكمه أن "لا كسر" و "لا تنوين".

قوله: وهو أي⁽⁵⁾ الإعراب المختص بالاسم.

قوله: ومنع علامة التمكن أي ويمنع علامة التمكن.

قوله: وهو⁽¹⁾ أي علامة "التمكن" و التذكير⁽²⁾ باعتبار الخبر.

(1) . في ب (لمنع)

(2) **تَنْوِينُ التَّمَكِّنِ**: هو اللَّاحِقُ لِلْإِسْمِ الْمَعْرَبِ الْمَنْصَرَفِ إِعْلَامًا بِبَقَائِهِ عَلَى أَصْلِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَشْبِهِ الْحَرْفَ فَيَبْنَى، وَلَا الْفِعْلَ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ، وَيُسَمَّى تَنْوِينُ الْأَمْكِنَةِ أَيْضًا وَتَنْوِينُ الصَّرْفِ وَذَلِكَ كَزَيْدٍ وَرَجُلٍ وَرَجَالٍ، وَتَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ وَهُوَ اللَّاحِقُ لِنَحْوِ مَسْلَمَاتٍ جَعَلَ فِي مُقَابَلَةِ النَّوْنِ فِي مُسْلِمِينَ وَقِيلَ هُوَ عَوْضٌ عَنِ الْفَتْحَةِ نَصْبًا وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُوجَدْ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ثُمَّ الْفَتْحَةُ قَدْ عَوْضَ عَنْهَا الْكَسرةُ فَمَا هَذَا الْعَوْضُ الثَّانِي وَقِيلَ هُوَ تَنْوِينُ التَّمَكِّنِ. (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص445؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص54).

(3) . في ب (تبعيه)

(4) . في ب (بقلب تبعية)

(5) . في ب (أي هو)

قوله: أي يصح ولا يمتنع يعني أن المراد بالجواز الإمكان العام وهو سلب الضرورة عن جانب المخالف أي عدم صرفه ليس بضروريّ سواء كان صرفه ⁽³⁾ ضرورياً أو لا فلا يرد ما قيل أن الضرورة موجبة لا تجوز ⁽⁴⁾.

قوله: صرف هذا ⁽⁵⁾ الحكم وهو منع "الكسر" و"التتوين" المشار إليه بقوله وحكمه أن لا "كسر" و"لا تتوين" على أن يكون ضمير صرفه عائداً ⁽⁶⁾ إلى الحكم المذكور لا إلى "غير المنصرف".

قوله: أو يجوز جريان إلخ على "حذف مضافين".

قوله: وهو أي حكم صرفه.

قوله: والممكن الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين ⁽⁷⁾.

قوله: والمراد "ألف التأنيث" أي مراد المصنف بقوله "والفا التأنيث كل واحد منهما لا مجموعهما معاً".

قوله: لأن لزومها إلخ وفي كون الجمع لازماً لظرف ⁽⁸⁾.

(1) في ب (وهي).

(2) في ب (التنكر)

(3) . في ب سقط (صرفه)

(4) . في ب (لامجوزة)

(5) . في ب (بهذا)

(6) في ب (عائداً) في الأصل (عائد).

(7) . في ب (الطرفين)

(8) في ب (نظر).

قوله: وهو مصدر مجهول إلخ جواب سؤال مقدر تقديره "أن العدل"⁽¹⁾ مصدر متعد فهو صفة الفاعل فلا يصح تفسيره بالخروج الذي هو صفة اللفظ.

قوله: أي خروج مادة إلخ يعني أن قوله: خروجه أعم من اللفظي والمعنوي يختص باللفظي بقوله عن صيغته.

قوله: فخرج التغيرات التصريفية "كمقام" و"مقول" و"فخذ"⁽²⁾ و"عنق"⁽³⁾ و"كوثر"⁽⁴⁾ فإنه ملحق بفعل⁽⁵⁾ وغير ذلك.

[الترخيم]:

قوله: لأنه أي الترخيم⁽¹⁾.

(1) "أن العدل" من مصطلحات النحاة فخرج المشتقات كلها، ولا يرد المصدر الميمي أيضا بل خرج التغيرات التصريفية بأسرها قياسية أو شاذة، لكنه بقي الترخيم والتقدير، ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم لأنه تغير المادة لا خروجها عن الصيغة وخرج التقدير ونحوه لعدم دخول المقدر في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الأصلية، أو المراد الخروج التصريفي لا لمعنى ولا لتخفيف، فلا يرد التغيرات التصريفية بأسرها قياسية أو شاذة، وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما. (ابن جني، الخصائص، ج1، ص53؛ التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص1169، ص1170).

(2) فخذ: الفخذُ: وصل ما بين الورك والساق، ويخفف فيقال: فخذٌ في لغة سفلى مضر، وهي مؤنثة، وكسرت الفاء على أعقاب كسرة الخاء حيث اسكنت، ومن فتحها مع سكون الخاء تركها على ما كانت، وفخذُ الرجل: نفره من حيه الذين هم أقرب عشيرته إليه. (الفراهيدي، العين، ج1، ص168، ج4، ص245؛ الهروي، تهذيب اللغة، ج7، ص142).

(3) عنق: العنق: من سير الدواب. والنَّعْتُ مِعْنَقٌ ومُعْنَقٌ وَعَنْقٌ. وسَيْرٌ عَنْقٌ. (الفراهيدي، العين، ج1، ص168).

(4) كَوَثُرَ مفرد: كثير متراكم من كل شيء. (د. أحمد المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص1969).

(5) في ب (بعل).

فَقَعِلَ مِمَّا نَأْيِهِ حَرْفٌ خَلَقَ كَفَخَذٍ، يَجُوزُ فِيهِ فَخَذٌ، وَفَخَذٌ وَفَخَذٌ، ونحو عنق يجور فيه عَنْقٌ. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص158؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص39).

قوله: و خروج التقديري ونحوه: "كالتضمني"⁽²⁾.

قوله: وكذلك الترخيم أي وكذلك⁽³⁾ لا يرد لكونه للتخفيف.

[التصغير]:

قوله: والتصغير⁽⁴⁾: أي و كذلك لا يرد التصغير لكونه لمعنى.

قوله: ونحوهما: "كالجمع"⁽¹⁾ و"المتى" نحو: مثل⁽²⁾ "رجلين"⁽³⁾.

-
- (1) الترخيم: هو حذف أواخر الأسماء المفرد تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، والترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التثنية، اختلاف النحويين في ترخيم الثلاثي: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيمه، وذلك؛ لأنه الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف، فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنَّ الحذف منه يُؤدِّي إلى الإجحاف به، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحرِّكاً، وذلك؛ نحو قولك في "عنق". "يا عن" وفي "كتف": "يا كت" وما أشبه ذلك. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص239 ص240؛ المبرد، المقتضب، ج1، ص242؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص178).
- (2) يطلق على معان. منها إعطاء الشيء معنى الشيء. وبعبارة أخرى إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ويكون في الحروف والأفعال، وذلك بأن تضمن حرف معنى حرف، أو فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معاً وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرف ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدي به، والأول تضمين الفعل والثاني تضمين الحرف. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص67؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص469)
- (3) في ب سقط(و).
- (4) التصغير: جعل الشيء صغيراً ومنسوباً إلى الصغر. وعند النحاة جعل الاسم مُصَغَرًا أي دالاً على معنى متصف بالصغر كالرجل. وهو من خواص الاسم المعرب فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا الاسم المبنى، وله فوائد فتارة يصغر الاسم للإهانة أي لتحقير شأنه كجبل أو ذاته كطفيل وهذا هو المراد بقولهم إن التصغير قد يكون للصغر. وتارة للتقليل كدريهمات. وتارة للتقريب إما لزمانية كبعيد العُصر وإما لمكانه كدوين السماء أي قريب من مكان تحته أو منزلة كصديقي. وتارة للتعطف كيا أخي ويا حبيبي. وقيل للتعظيم. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص203؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص169).

قوله: لعدم كون في داخلة في الهيئة فخرج بقوله خُروج مادة الاسم.

قوله: لجواز الفصل أي⁽⁴⁾ بين "في" و"مدخولها".

قوله: بخلاف "لام التعريف" فإنه لشدة امتزاجها بمدخولها لمنع⁽⁵⁾ الفصل بالحروف⁽⁶⁾ الزائد فهي داخلة في الهيئة فيصح في آخر أن يقال أنه معدول عن الآخر لصدق خروج⁽⁷⁾ مادة الاسم فيه حينئذ.

قوله: ولا متضمن عطف على معدول.

قوله⁽⁸⁾: في قوله فليس⁽⁹⁾ بمعدول.

[الظرف]:

قوله: بنفس قوله: "يوم الجمعة" أي بدون صمت لكونه ظرفا والظرف مقدر "بفي".

قوله: ⁽¹⁾ لدخول اللام في الهيئة راجع إلى قوله معدل⁽²⁾.

(1) . في ب (مثل الرجال والمثنى مثل)

(2) في ب سقط (مثل).

(3) علامات الاسم كثيرة، فمنها الألف واللام، والتتوين ، وحروف الجر، والتنثية و الجمع والنداء والترخيم والتصغير، والنسب والوصف؛ وأن يكون فاعلاً أو مفعولاً؛ وأن يكون مخبراً عنه، فهذه، معظم علامات الأسماء. (الأنباري، أسرار العربية، ج1، 39؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج1، ص109)

(4) . في ب سقط (أي)

(5) . في ب (يمنع)

(6) في ب (بالحرف).

(7) في ب سقط(خروج).

(8) في ب سقط (قوله).

(9) في ب (ليس).

قوله: وبقاء معنى التعريف إلخ راجع إلى قوله: متضمن⁽³⁾ يعني أن "اللام" في "أمر"⁽⁴⁾ منوى فيكون متضمنا للام ولهذا صار مبنياً بخلاف آخر فإنه معدول فقط وليس بمتضمن لأن "اللام" فيه غير منوى ولهذا بقي معرباً⁽⁵⁾.

قوله: فبين العدل⁽⁶⁾ إلخ تفريع على قوله: ونحو "لا رجل" إلخ يعني أنه⁽⁷⁾ يوجد كل واحد منهما بدون الآخر في نحو: "لا رجل" وآخر ولا يجتمعان⁽⁸⁾ في "أمس" وكل شيئين يوجد أحدهما بدون الآخر ويجتمعان⁽⁹⁾ فبينهما عموم وخصوص من وجه⁽¹⁰⁾.

قوله: ولم يقل به عطف على قوله محققاً صفة خروجاً⁽¹¹⁾.

(1) . في ب سقط (قوله).

(2) كل ظرف فهو في التّقدير جار ومجرور لأنّ قوله: (صليت يوم الجمعة) مَعْنَاهُ: صليت في يوم الجمعة، وعلى هذا القياس سائر الأزمنة والأمكنة، والظرف في عرف التّحويين: ليس كل اسم من أسماء الزّمان أو المكان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصباً على تّقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول: قُمتَ اليوم، وفي اليوم. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص63؛ السهيلي، نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ج1، ص288؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص589).

(3) في ب (ومتضمن).

(4) . في ب (أمس)

(5) ولا خلاف في إعراب أمس وهي أن لا يكسر، ولا يصغر، ولا ينكر، ولا يضاف، ولا يحلى بأل، وإنما بني لتضمنه معنى حرف التعريف، وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت كسرة؛ لأنها الأصل في التخلص. (الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، ص392).

(6) . في ب (المعدول).

(7) . في ب (أنهما).

(8) . في ب (و يجتمعان).

(9) . في ب سقط (وكل شيئين يوجد أحدهما بدون الآخر ويجتمعان).

(10) "لا رجل" متضمن للحرف لا معدول وآخر معدول لا متضمن و"أمس" معدول ومتضمن لدخول اللام في الصيغة، وبقاء معنى التعريف بعد العدل. (التهانوي. موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1170).

(11) . في ب زيادة (قوله).

ولا لتتبع ⁽¹⁾ الأخوات كما في "قطام" فإنه حمل على "حضار" ⁽²⁾ طرداً للباب.

قوله: أي كخروج ثلاث فيكون خبر مبتدأ محذوف.

قوله: لاستعمالهما بمعنى التكرير إلخ حاصله أنه لما وجد كل من "ثلث" و"مثلث" ⁽³⁾ بمعنى واحد فاندتهما تقسيم أمرٍ ذي أجزاء على هذا العدد ⁽⁴⁾ المعين ولفظ المقسوم عليه في ⁽⁵⁾ لفظ العدد المكرر ⁽⁶⁾ على الإطراد في كلام العرب نحو: "قرأت الكتاب جزءاً جزءاً" و"جاءني القوم رجلاً رجلاً" و"أبصرْتُ العراق بلداً بلداً" ⁽⁷⁾ فكان القياس في باب العدد: أيضاً التكرير عملاً بالاستقراء وإلحاقاً للمفرد ⁽⁸⁾ المتنازع فيه بالأعم الأغلب ⁽⁹⁾ ووجد كل من ثلث ومثلث غير مكرر لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى [180/أ] ⁽¹⁰⁾ "ثلث" و"مثلث" ⁽¹¹⁾ الأثلاثة ⁽¹²⁾ فقل إنَّه أصله ⁽¹²⁾.

(1) . في ب (ولا سع).

(2) وعلماً للأعيان مؤنثاً ك (قطام) و (غلاب) مبني في الحجاز، ومعرب في بني تميم، إلّا ما في آخره راء، نحو (حضار). (ضياء الدين أبو السعادات، المعروف بابن الشجري (ت: 542هـ). أمالي ابن الشجري، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413 هـ ؛ 1991 م، ج2، ص361؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص35)

(3) . في ب زيادة (وثلاثة ثلاث).

(4) . في ب سقط (العدد)

(5) في ب زيادة (غير).

(6) في ب (مكرر).

(7) . في ب (السودة بلداً بلداً).

(8) . في ب (والحاق المفرد).

(9) في ب سقط (بالأعم) في ب (بالأغلب).

(10) في ب سقط (كل من ثلث ومثلث غير مكرر لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى).

(11) في ب (الأمثلة).

(12) لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبداً نحو: جاء القوم رجلاً رجلاً فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظاً، مع أن المقصود التقسيم بأن أصله لفظ مكرر، ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا

قوله: ويعضده أي يعضد ما قيل من أنه جاء " فِعَالٍ " و"مَفْعَلٌ" من العدد إلى "عِشَار" و"مَعَشَر" (1)
قولهم: " خماسي " و"سداسي" لأنه منسوب إلى خُماسي وسُداسي.

قوله: ويجاب بأن النسبة إلخ حاصله أنه لم يسمع منهم خُماس ومخمس ولا سداس ومسدس بل مسموع منهم خُماس وسُداس (2)"بياء النسبة" وليست النسبة فيهما اصطلاحيةً حتى يدل على النسبة إلى المجرد عن الياء فيدل على ثبوته في كلامهم بل لفظيّه ومعنى الخُماسي اللفظ المشتمل على خمسة أحرف ومعنى (3) السداسي اللفظ المشتمل على ستة أحرف (4).

كانت مؤقتة نحو قولك: "قعدت يوماً كله، وقمت ليلة كلها". وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو: "جاءني رجلٌ رجل، ورأيت رجلاً رجلاً، ومررت برجلٍ رجلٍ" وما أشبه ذلك. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج2 ص369؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، 350).

(1) "فعال" أو: "مفعّل"، نحو: أحاد وموحد، ثناء ومثني، ثلاث ومثلث، رباع ومربع، خماس ومخمس، سداس ومسدس، سباع ومسبع، ثمان ومثمن، تساع ومتسع، عشار ومعشر.. يقول النحاة: إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد. (ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملحّة، ج2، ص745؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص223).

(2) . في ب سقط (لأنه منسوب إلى خماس وسُداس. قوله: ويجاب بأن النسبة إلخ حاصله أنه لم يسمع منهم خماس ومخمس ولا سُداس ومسدس بل المسموع منهم خُماس وسُداس).

(3) . في ب سقط (ومعنى الخماسية اللفظ المشتمل على خمسة أحرف).

(4) كل اسم تنسبه إلى أب أو بلد، وما أشبه ذلك، فإنك تلحقه بياء التثنية، علامة للنسب، وذلك قولك: هذا رجل بكري، وهذا رجل عامري، وهذا رجل مكّي، وكذلك جميع هذا الباب.

قال أبو الحسن الوراق: اعلم أن النسب معناه إضافة شيء إلى شيء، وإنما تشدد ياءه، لأن النسبة تصير لازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشد مبالغة من سائر الإضافات، فشددوا ياء هذا، ليدلوا على هذا المعنى، فإذا كان الاسم سالماً من حروف المد واللين، زدت ياء النسبة في آخره، طال الاسم أو قصر، كقولك في النسب إلى بكر: بكري، وإلى سفرجل: سفرجلي. (المبرد، المقتضب، ج3، ص140؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص529).

قوله: وتقدير الإضافة يوجب إلخ يعني لا يجوز أن يكون آخر مضافا بتقدير المضاف⁽¹⁾ إليه ولا يكون معدولاً لأن تقدير الإضافة يوجب⁽²⁾ لأحد أمور ثلاثة:

- "إِذَا لِلتَّنْوِينِ الْعُضُ" ⁽³⁾ عن المضاف إليه "كما في: "يومئذٍ" و"حينئذٍ"⁽⁴⁾.

- و"إِذَا لِلْبِنَاءِ" كما في: "قبل" و "بعد"⁽⁵⁾.

- و" إِمَّا لِإِضَافَةٍ"⁽⁶⁾ أخرى في اللفظ "كما في: مثل "يا تيم تيم عدى"⁽⁷⁾ وليس في

آخر واحد منها فليس بمضاف تقديراً فيكون معدولاً عن أحد الأخيرين⁽⁸⁾ وفيه منع

الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل⁽⁹⁾ في أجمع وأخواته معرفات بتقدير

(1) . في ب سقط(المضاف)

(2) . في ب (موجب)

(3) . في ب(المعوض)

(4) تَنْوِينُ الْعُضُ: وَهُوَ تَنْوِينٌ يُلْحَقُ الْإِسْمَ عِوَضاً عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا وَهِيَ التَّعَاقُبُ أَيْ مَجِيءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقِيبَ سُقُوطِ الْآخَرِ مِثْلَ حِينَئِذٍ وَيَوْمَئِذٍ أَيْ حِينَ إِذْ كَانَ كَذَا وَيَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا. فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَيْنِ وَالْيَوْمِ مُضَافٌ إِلَى إِذْ. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص240؛ الأشموني، شرح على ألفية ابن مالك، ج1، ص31).

(5) المبنيات على قسمين: أحدهما: أن يبنى الاسم على حَرَكَةٍ. وَالْآخَرُ: أن يبنى على السُّكُونِ. فَالَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يَبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ: كُلُّ اسْمٍ كَانَ مُعَرِّباً قَبْلَ اسْتِحْقَاقِ الْبِنَاءِ، نَحْوُ: قَبْلَ وَبَعْدَ، أَتَاهُمَا كَانَا يَنْصَبَانِ وَيُخَفَضَانِ قَبْلَ حَالِ الْبِنَاءِ، نَحْوُ: جِئْتُ قَبْلَكَ وَبَعْدَكَ. (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص222، ص223؛ ابن سيده، المخصص، ج4، ص250).

(6) . في ب(إضافة)

(7) باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة: ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة. وقال جرير: من البسيط: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لا أبا لكم ... لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْدَةٍ عُمُرُ. (سبويه، الكتاب، ج2، ص205؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص227؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص343).

(8). في ب(الأخيرين).

(9) (100 - 170 هـ / 718 - 786 م)

الخليل بن أحمد (ت 170هـ) من أئمة اللغة والنحو: هو أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي فقد كان الغاية في

الإضافة مع خُلُوها عن تلك الوجوه فالأولى أن يقال في امتناع كون آخر بتقدير

الإضافة أن المضاف⁽¹⁾ إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره⁽²⁾ وهنا.

قوله: ولا ضير أي لا بأس⁽³⁾ في اختلاف إلخ جواب سؤال مقدر تقديره لا يجوز أن يكون آخر معدولاً عن الآخر لكونه "نكرة" وكون الآخر "معرفة" فأجاب بأنه يكفي لصحة العدل إبقاء أصل المعنى.

قوله: ولم يكن "كأمس" إلخ أيضاً جواب سؤال مقدر تقديره أنه لو كان آخر معدولاً عن "إلا"⁽⁴⁾ لكان معرفة كما أن "أمس" معدولاً عن "الأمس"⁽⁵⁾ معرفة فأجاب بما حاصله إنه ليس تعريف "أمس"

استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهى ضبط اللغة. (أبو عبد الله محمد المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم ؛ المدينة المنورة، ط2 ، 1408 ، ج1 ، ص23؛ ج1 ، ص31؛ الزكلي، الأعلام ، ج2، ص314).

(1). في ب سقط (أن المضاف).

(2). في ب سقط (إظهاره).

(3). في ب (ما هي).

(4). في ب (الآخر).

(5) "أمس" وإنما بنيت؛ لأنها تضمنت معنى لام التعريف؛ لأن الأصل في "أمس" الأمس، فلما تضمنت معنى اللام، تضمنت معنى الحرف؛ فوجب أن تبنى. وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة كسرة، لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين. ومن العرب من يجعل "أمس" معدولة عن لام التعريف، فيجعلها غير مصروفة، أي علامة الرفع فيها الضمة، وعلامة النصب والجر الفتحة. قال الكسائي: العرب تقول: كلمتك أمس، وأعجبتني أمس يا هذا. وتقول في النكرة: أعجبتني أمس، وأمس آخر، فإذا أضفته أو نكرته أو أدخلت عليه الألف واللام للتعريف أجريته بالإعراب، تقول: كان أمسنا طينياً، ورأيت أمسنا المبارك. وتقول: مضى الأمس بما فيه، وقال الفراء: ومن العرب من يخفص الأمس وإن أدخل عليه الألف واللام. (الهروي، تهذيب اللغة،

ج13، ص80؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص52).

لكونه معدولاً عن المعرفة بل لتضمنه اللام ولا يجوز في آخر أن يتضمن اللام⁽¹⁾ لوقوعه نكرة في نفس الأمر بدليل وقوعه صفة للنكرة نحو: "جاءتني"⁽²⁾ نسوة آخر "وتحقيقه أن "أخر" معدول⁽³⁾ عن ذي اللام "لفظاً" و"معنى" أي عدل عن "التعريف" إلى "التكثير" و"أمس" معدول⁽⁴⁾ عنه⁽⁵⁾ لفظاً دون معنى⁽⁶⁾.

قوله: معدول⁽⁷⁾ عن جمع أي عند الأكثرين⁽⁸⁾.

(1) . في ب سقط (ولا يجوز في آخران يتضمن اللام)

(2) في ب (جاءني).

(3) . في ب (معدولاً)

(4) . في ب (معدولاً)

(5) في ب (عن).

(6) آخر؛ لأنه يُؤنَّث ويُجمع بغير من، وبغير الألف واللام، وبغير الإضافة، نقول: مررت برجلٍ آخر، وبرجالٍ آخر، وآخرين، وبأمراءٍ أخرى، ونسوةٍ آخر، فلما جاء معدولاً وهو صفةٌ مُنْع الصَّرف وهو مع ذلك جمع، وإن سُمِّيَتْ به رجلاً صرَّفَتْه في النكرة، عند الأخفش، ولم تصرفه، عند سيبويه. (سبويه، الكتاب، ج3، ص248؛ أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، معاني القرآن للأخفش، تحقيق: دة هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ ؛ 1990 م، ج1، ص38؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص377؛ الزبيدي، تاج العروس، ج10، ص36)

(7) . في ب (معدولاً)

(8) قال بعض النحويين: إن جمع وكتع، معدولة عن جمع وكتع، لأن باب "أفعل و فعلاء" في الجمع، أن يكون على "فعل" ساكنة العين، نحو: أحمر وحمراء وحممر، وأشهب وشهباء وشهب، فكان حق جمعاء وكتعاء وأجمع وأكتع، أن يكون جمعه على "فعل" نحو جمع وكتع، ساكنة العين، على قياس حمر وشهب، فعدلا عن "فعل" إلى "فعل" وهذا قول من يعتقد أنها صفات..

قال أبو علي الفارسي: باب أجمع وجمعاء، وأكتع وكتعاء وما يتبع ذلك من بقيته. (الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق 6هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت

– لبنان، ط1، 1408 هـ ؛ 1987 ج1، ص506)

قوله: أو " جَمَاعِي " أو " جَمْعَاوَات " أي عند أبي عليّ الفارسي⁽¹⁾ فإنه قال ليس قياس كل " فُعَلَاء " أن يجمع على " فُعَل " بل قياس " فُعَلَاء " مؤنث "أَفْعَل" المجموع على " فُعَل " ⁽²⁾ أيضاً و " أَجْمَع " " مَجْمُوع " على " أَجْمَعُونَ "، لا " جَمْع " ولو كان " جَمْع " معدولاً عن " جَمَع " و " فَعَل " يصلح " لجمع " المذكر والمؤنث لجاز " جاءني الرجال " " جَمَع " قال " والحق أن " جَمْعَاء " اسم ⁽³⁾ لا صفة وقياس فُعَلَاء ⁽⁴⁾ اسماً " فَعَالِي " في التكسير و " فُعَلَاوَات " في التصحيح " كصحارى " و " صحراوات " فجمع معدول عن أحدهما ويرد عليه أن " جمعاء " لو كان اسماً لكان أجمع أيضاً كذلك فجمعه إذن على " أجمعون " شاذ إذ لا يُجمع " بالواو " و " النون " إلا " العلم " و " الوصف " وتحقيق الكلام في " جَمَع " أنه ⁽⁵⁾ إن كان اسماً كما ⁽⁶⁾ ذهب إليه أبو عليّ فهو معدول عن " فعالِي " أو " فُعَلَاوَات " ويكون جمعه " بالواو " و " النون " شاذ وإن كان جمع " فُعَلَاء " " أَفْعَل " ⁽⁷⁾ الممتنع جمعه " بالواو " و " النون " كما

(1) . في ب سقط (الفارسي)

أبو عليّ الفارسي: (288 ؛ 377 هـ / 900 ؛ 987 م).

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحويّ أبو عليّ ولد بمدينة فسا، واشتغل ببغداد، ودخل إليها سنة سبع وثلاثمئة وكان إمام وقته في النحو ودار وجرت بينه وبين المتنبي مجالس ثم أنه انتقل إلى بلاد فارس وصحب عضد الدولة بن بويه، وصنف له الإيضاح، وفي قواعد العربية. ومن كتبه التذكرة في علوم العربية، و تعاليق سيبويه، و الشعر ، والحجة ، و جواهر النحو وغيرها... (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي الحموي (ت: 626هـ). معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ ؛ 1993 م، ج2، ص814؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، الوافي بالوفيات، ج11، ص291؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص179).

(2) . في ب (فعلى)

(3) في ب (اسما).

(4) . (في ب سقط (فعلاء) وزيادة (جمع فعلى

(5) . في ب سقط (إنه)

(6) . في ب سقط (كما)

(7) في ب (فعلى).

هو مذهب بعض⁽¹⁾ فهو معدول عن جَمَعَ إذا هو قياس جمعه بالنظر إلى أصله وجمعه "بالواو" و"النون" شاذ أيضاً وإن كان ⁽²⁾ جمع "فَعْلَاء" ⁽³⁾ المجموع "بالواو" و"النون" أعني "أَفْعَل" التفضيل كما هو مذهب آخرين وهذا هو الأولى بشهادة⁽⁴⁾ "أَجْمَعُونَ" و"جَمَعَ" فكان معنى: "إِقرأت"⁽⁵⁾ الكتاب أَجْمَع" في الأصل أنه أتم جمعاً ⁽⁶⁾ في قرائتي⁽⁷⁾ من كل شيء ثم جعل بمعنى "جميعه" والمجيء ⁽⁸⁾ عنه معنى التفضيل فهو معدول اللفظ عن "الجمع" أو عن "أجمع" من ⁽⁹⁾ كما ذكرنا في "آخر" بعينه ويرد على "جعل"⁽¹⁰⁾ "أجمع" من باب الأفضل: أن مؤنثه "جمعاء" وحقه "جمعى" "كأخرى" والجواب عنه إنه لما ⁽¹¹⁾ المجيء ⁽¹²⁾ عنه معنى "التفضيل" جاز أن يغير بعض

(1) فكما جُمع المذكّر بالواو والنون كذلك كان حقّ مؤنثه أن يُجمع بالألف والتاء؛ فلما جاءوا به على (فُعَل) علم أنه معدولٌ عما هو القياس فيه وهو (جمعوات)؛ وهو اختيار ابن مالك، وقيل: معدول عن (فُعَل)؛ لأنّ قياس (أَفْعَل فَعْلَاء) أن يُجمع مذكّره ومؤنثه على (فُعَل)، نحو: (خُمُر) في أحمر، وحمراء؛ وهو قول الأخفش، والسيرافي، واختاره ابن عُصفور. وقيل: إنه معدول عن (فعالي)؛ لأنّ (جمعاء) اسم ك (صحراء). (والصحيح الأول؛ لأنّ (فعلاء) لا يُجمع على (فُعَل) إلّا إذا كان مؤنثاً لأفعل صفة، ك (حمراء) و (صفراء)؛ ولا على (فعالي) إلّا إذا كان اسماً محضاً لا مذكّره، ك (صحراء)؛ و (جمعاء) ليس كذلك. انظر: (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج4، ص154؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص264؛ ابن الصائغ، اللّحة في شرح الملحّة، ج2، ص747).

(2) . في ب سقط(كان).

(3) . في ب زيادة(أفعل).

(4) . في ب (بشادة).

(5) في ب والأصل(قراءت).

(6) . في ب (إنه اسم "لجمعاء)

(7) في ب(قراءتي)

(8) . في ب (والمخبر)

(9) في ب سقط (من).

(10) . في ب (اجعل)

(11) . في ب زيادة(أخبر).

(12) . في ب (المخبر)

تصاريفه عما⁽¹⁾ هو قياس ولما بقي معنى الصفة مع أن وزنه "أفعل" صار⁽²⁾، "كأحمر" الذي هو "أفعل" وهو صفة [ب/181] فجاز "جمعاء"،⁽³⁾ "كحمراء".

⁽⁴⁾قوله: إن كان صفةً أي صفةً مشبهةً.

قوله: ويرد على هذا "جميع"⁽⁵⁾ الجموع⁽⁶⁾: الشاذة⁽⁷⁾ أي يلزم أن يكون " (8) الشاذة"⁽⁹⁾ كلها معدولة عما هو القياس فيها.

⁽¹⁰⁾ بأنها أي الجموع الشاذة⁽¹¹⁾.

قوله: لمنع الصرف أي لتحقيق علة⁽¹²⁾ منع الصرف في نحو: "عمر" لئلا تتخزم القاعدة المستهدة ولتحقق موجب البناء في نحو: "حضر"⁽²⁾ مما فيه راءٌ من⁽³⁾ "فَعَالٍ" التي من أعلام الأعيان

(1) في ب (كما).

(2) في ب سقط (صار).

(3) . في ب (فجاء جمعا).

(4) . في ب سقط (قوله: إن كان صفةً أي صفةً مشبهةً).

(5) في ب (جمع).

(6) جَمْع، مفرد: جمع جُمُوع لغير المصدر، اسم الجمع: ما يدلّ على جماعة ولا مفرد له من لفظه نحو: شعبٌ وخيل. (د. أحمد المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص396).

(7) الشاذ: هو الذي يكون على خلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. والنادر هو الذي يكون وجوده قليلاً وإن كان على القياس. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص141؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص124، أبو البقاء، الكليات، ج1، ص528).

(8) في ب زيادة (الجموع).

(9) الجموع الشاذة التي جاءت على غير لفظ الواحد، وقال بعضهم: جُمع "تَجَدُّ" على "تُجَوِّد"، ثم جمع الجمع على "أُنْجِدَةٍ" نحو: "عُمُودٍ"، و"أَعْمِدَةٍ". (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص42).

(10) . في ب زيادة (قوله).

(11) . في ب سقط (الشاذة).

(12) في ب سقط (علة).

المؤنثة فإنه مبني عند أهل الحجاز⁽⁴⁾، وأكثر بني⁽⁵⁾ تميم⁽⁶⁾، وليس فيه ما يوجب البناء إلا مشابهة "نزال وزنا"⁽⁷⁾ و"عدلا"⁽⁸⁾ "مقدرا" ولم يكتف فيه بالمشابهة وزناً لئلا يرد نحو: "ذهاب" و"سحار" و"كلام"⁽⁹⁾.

(1) في ب (الممهدة).

(2) ما كان آخره راء، فإن أكثرهم يوافق أهل الحجاز، فيكسرون الراء، وذلك من قبل أن الراء لها حظ في الإمامة ليس لغيرها من الحروف، فيكسرونها على كل حال من جهة الإمامة التي تكون فيها، فيكون الكسر من جهة واحدة، وذلك نحو: "حُضار" اسم كوكب بالقرب من سهيل، يقال: "حُضار والوزن مُخلفان"، وهما نجمان يطلعان قبل سهيل، فيُحلف أنهما سهيل للشبه. (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص72).

(3) في ب سقط (من).

(4) قال الشافعي رحمه الله الحجاز هي: مكة والمدينة واليمامة ومخاليها قال الأصمعي سمي حجازاً لأنه حاجز بين تهامة ونجد. (أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: 476هـ) المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية ج3، ص319؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج3، ص80).

(5) . في ب سقط (بني)

(6) تميم بن مرة وفيهم كثر....منسوب إلى تميم بن مرة. بنو تميم ؛ بطن من طابخة وطابخة من العدنانية وهم بنو تميم بن مر بن أد بن طابخة، والتميم في اللغة الشديد، وكانت منازلهم بأرض نجد من هنالك على البصرة وإيمامة، ثم تفرقوا بعد ذلك في الحواضر... (أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت: 821هـ)، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1400 هـ ؛ 1980م، ج1، ص188؛ أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت: 821هـ)، قلاند الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط2، 1402 هـ ؛ 1982 م، ج1، ص142).

(7) في ب سقط (وزنا).

(8) انظر: (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو ، ج3، ص35؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص1106).

(9) صيغة "فَعَالٍ" منبئة على الكسر في لغة الحجاز، ولكنها عند تميم معربة ممنوعة من الصرف. قال الزمخشري في "المفصل": "والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها من الصرف إلا ما كان آخره راء؛ كقوله: "حُضار، وجعار" فإنهم يوافقون فيه الحجازيين إلا القليل". وقد ذكر في توضيح

قوله: عند أهل⁽¹⁾ إلخ ظرف لمفهوم الكلام أي فرض "العدل" للبناء في نحو: "حضار" عند⁽²⁾ أهل الحجاز إلخ أو خبر مبتدأ محذوف أي ذلك عند أهل⁽³⁾ أو للحمل على "الأخوات"⁽⁴⁾ عطف على قوله لمنع الصرف.

قوله: "لقطام" فيما أنهم⁽⁵⁾ لم يحتاجوا فيه إلى تقدير "العدل" لمنع الصرف كما احتاجوا في "عمر" إليه لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث بل حملوه على نحو: "حضار" طرداً للباب.

⁽⁶⁾فإنها أي⁽⁷⁾ ذوات الرأ من أعلام الأعيان المؤنثة.

قوله: أيضاً أي كما أنها عند أهل الحجاز مبنية.

قوله: وفي حمله أي في⁽⁸⁾ حمل "قطام" عند بني تميم.

المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك فقد قال: وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر، وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف، وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء؛ لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعنا انظر: (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص70؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1220؛ دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: 1407هـ)، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ؛ 1960م، ج1، ص85).

(1) أي (أهل الحجاز).

(2) . في ب (حضر) وسقط (عند).

(3) . في ب (إلخ) وزيادة (قوله).

(4) "ذهاب" و"سحر" و"كلام".

(5) . في ب (كقطام) فإنهم

(6) . في ب سقط (قوله)

(7) في ب سقط (أي).

(8) في ب سقط (في).

قوله: لزم الدور لتوقف "العدل" فيه حينئذ على مشابهة⁽¹⁾ لهما في "الوزن" و"العدل" وتوقف
المشابهة على "العدل" وذلك ظاهر.

قوله: ولو قيل: ⁽²⁾ إلخ أي ولو قيل: "الوصف" كون الاسم موضوعاً لمعنى لا غنى ⁽³⁾ عن
الشرط المذكور لأن الوضع لا يكون إلا في الأصل.

قوله: فلا تضره غلبة ⁽⁴⁾ الاسمية أي فلا تضر "الوصف" في تأثيره ⁽⁵⁾ في منع الصرف.

قوله: وغلبة الاسمية علمية كانت أي كما في: "أحمر" و"عطشان" بعد التكرير لأن معنى الوصف
فيهما إذا زال بالعلمية تحقيقاً لم يعد بعد التكرير لأن معنى ⁽⁶⁾ رب أحمر إذن ⁽⁷⁾ رَبُّ سُمَيَّ
"بأحمر" كان فيه "حمرة" أو لا هذا عند سيبويه⁽⁸⁾ دون الأخفش كما ⁽¹⁾ سيجيء.

(1) في ب (المشابهة).

(2) . في ب سقط (قيل).

(3) . في ب سقط (غنى).

(4) . في ب (الغلبة).

(5) . في ب (تأخير).

(6) . في ب سقط (الوصف فيهما إذا زال بالعلمية تحقيقاً لم يعد بعد التكرير لأن معنى)

(7) - في ب (رُبُّ أحمران).

(8) سيبويه: (148 - 180 هـ / 765 - 796 م).

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ ويقال: كنيته أبو الحسن، وأبو بشر أشهر. قيل سيبويه لقبه، ومعناه بالفارسية
"رائحة النفاخ". كان من أهل فارس، من البيضاء؛ ومنشؤه بالبصرة، وكان يطلب الآثار والفقه. وطلب النحو،
وأخذ عن الخليل بن أحمد، وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم. وبرع في النحو، وصنف كتابه
الذي لم يسبقه أحدٌ على مثله، ولا لحقه أحدٌ من بعده. (عبد الرحمن، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)،
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1405 هـ
؛ 1985 م، ج1، ص54، ص55؛ أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري (ت: 442هـ)، تاريخ
العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلوه. هجر للطباعة والنشر
والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1412 هـ ؛ 1992 م، ج1، ص90؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص81).

قوله: أو جنسية أي ⁽²⁾ كما في: "أسود" و"أرقم" فإن "أسود" كان عاماً في كل ما فيه "سواد" فكثير ⁽³⁾ استعماله في "الحية السوداء" ⁽⁴⁾ حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف ⁽⁵⁾ أو غيره إذا عيّنت به أحداً ⁽⁶⁾ ذلك النوع من "الحيات" بخلاف سائر "السواد" فإنه لابد لكل منها ⁽⁷⁾ إذا قصدته

(1). في ب سقط(كما)

اخفش: اسم ثلاثة رجال من النخاعة. أحدهم: أستاذ سيبويه أبي عبيدة وكنيته أبو الخطاب وثانيهم: تلميذ سيبويه ولقبه سعيد وكنيته أبو الحسن وأبوه مسعده وثالثهم: قرينه وهو أبو الحسن علي بن سليمان. والآخر هو الأكبر هو أبو الخطاب والآخر الأوسط هو أبو الحسن بن مسعده. توفي في إحدى وعشرين ومائتين. وقيل في خمس عشر ومائتين.

الأخفش الأوسط: (000 - 215 هـ / 000 - 830 م)

أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش: مولى بني مجاشع بن دارم، وإليه ينسب، فيقال المجاشعي، ويُلَقَّب أيضاً بالرواية. نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه وهو أحق أصحاب سيبويه. وصنف كتباً، منها (تفسير معاني القرآن) و (شرح أبيات المعاني) و (الاشتقاق) و (معاني الشعر) و (كتاب الملوك) و (القوافي) في دار الكتب مصوراً عن حسين شلبي (330 أدبيات) وزاد في العروض بحر (الخب) وكان الخليلي جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر. (التتويحي، تاريخ العلماء النحويين، ج1، ص85؛ الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص107 - الزركلي، الأعلام، ج3، ص101).

(2). في ب سقط(أي)

(3). في ب (لكثرة)

(4) غلبة اسمية: وهي اختصاص الوصف ببعض أفراد بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن أسود كان موضوعاً لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في "الحية السوداء" بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص7).

(5) رأى فلان أرقم، للحية، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وكان القياس في النحو أن ينصرف لقول العرب في جمعه: أرقام، وهذا جمع غير النعوت، ومثله أسود للحية أيضاً، وكذا أدهم للقيد، وهذا قول سيبويه والعلّة في هذه الأشياء أنها جمعت جمع غير النعوت، لأن الصفة فيها أقيمت مقام الموصوف. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص201؛ أبو جعفر النحاس بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، عمدة الكتاب، . المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم ؛ الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1425 هـ ؛ 2004م، ج1، 267).

(6) في ب (أحد).

(7) في ب (منهما).

من قرينة أمّا الوصف ⁽¹⁾ نحو: "ليل أسود" أو غيره نحو: "عندي أسود من الرجال" فلا يخرج ⁽²⁾ عن مطلق الوصف بل إنما يخرج عن الوصف العام وكذلك يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً أي لا يتبع الموصوف لفظاً فلا يقال: "قيد أدهم" لكن المقصود ⁽³⁾ في باب: ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ.

قوله: أو غلبة الوصفية عطف على غلبة الاسمية وعلى هذا فالضمير في "تضره" عائد إلى الاسم أي فلا تضره الاسم المنصرف في صرفه أي لا يجعل ⁽⁴⁾ غير المنصرف ⁽⁵⁾ غلبة الوصفية ⁽⁶⁾ الاسمية أو إلى الصرف أي ⁽⁷⁾ فلا تضر صرف الاسم غلبة الوصفية أي لا تمنعه ⁽⁸⁾.

قوله: "واللام" يدلّ على ابتداء ⁽⁹⁾ صرف "أربع" إلخ وكذلك يدلّ على ابتداء امتناع صرف "أسود" و"أرقم" ⁽¹⁰⁾ على المشار إليه بذلك لم يتعرّض له لظهوره إذ هو أيضاً ⁽¹¹⁾ متفرع عليه وفيما ذكره

(1) . في ب (أما الموصوف)

(2) في ب زيادة (الأوصاف العامة بالغلبة عن الوصفية إذا لم تضر أعلاما إذ معنى الغلبة فيها تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج).

(3) . في ب (للمقصود).

(4) في ب (أي تجعله)

(5) . في ب (أي تجعله غير منصرف).

(6) في ب سقط (الوصفية).

(7) . في ب سقط (أي)

(8) انظر: (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص325)

(9) في ب (ابتدائه).

(10) الوصف: شرطه أن يكون وصفاً في الأصل، فلا تضره الغلبة، فلذلك صرف (أربع) في: (مررت بنسوة أربع)، وامتنع (أسود)، و (أرقم) للحية، و (أدهم) للقيد، وضعف منع (أفعى) للحية، و (أجدل) للصقر، و (أخيل) للطائر. هذه الألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة وبقيت فيها، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه؛ لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها؛ "أدهم" للقيد؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء الذي فيه دهمه، "أي: سواد"، ثم انتقل منه؛

في وجه الجمع بين "التي للتعليل"⁽²⁾ نظرًا لأن ذلك يفهم من "الفاء" بدون "اللام" فالأولى أن يقال إنه جمع بينهما للتأكيد لأن منه ما هو في معرض الإنكار وهو الغلبة قوله: ⁽³⁾ و هو في الأصل وصف بمعنى "ذو سواد" أما الآن فإنه خرج عن الوصفية الأصلية باعتبار "ذات الحية" في مفهومه لكنه لم يخرج عنها⁽⁴⁾. بالكلية إذ قد اعتبر في مفهومه الاتصاف "بالسواد" لأنه اسم "للحية الأسود"⁽⁵⁾ السوداء دون مطلق الحية".

قوله: ولا عبرة لقبوله ⁽⁶⁾ إلخ يعني لا يقال ينبغي لن يصرف "أسود"⁽⁷⁾ لانتقاء شرط وزن الفعل فيه بقبوله التاء "كيعمل"⁽⁸⁾ لما ذكر.

قوله: على سبيل الغلبة العارضة أي كون "أدهم" اسماً للقيد إنما هو بناءً على الغلبة العارضة وإلا⁽⁹⁾ فهو في الأصل اسم لكل "ذي دهم أي سواد"⁽¹⁰⁾.

فصار اسماً مجرداً للقيد؛ و"أرقم"؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء المرقوم، "أي: المنقط" ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والسود. "أسود" فأصله وصف لكل شيء أسود، ثم انتقل منه؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود. (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص12؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص220).

(1) . في ب (أو هو أيضاً).

(2) في ب (التعليل).

(3) . في ب سقط(قوله)

(4) . في ب زيادة (قوله).

في ب سقط(الأسود). (5)

(6) . في ب (بقوله).

(7) . في ب (لن تصرف الأسود).

(8) . في ب (ليعمل).

(9) في ب (إلا).

(10) . في ب (أدهم ذو سواد).

قوله: بناءً على توهم أي حيث رأوا أنها ⁽¹⁾ "الحية الخبيثة" ⁽²⁾.

قوله: و"أجدل" ⁽³⁾ من "الجدل" إلخ فمعنى "أجدل" عند من توهم ذلك "طائر ذو جدل".

قوله: أي علمية ⁽⁴⁾ المؤنث فيه إشارة إلى أن "الألف" و"اللام" في العلمية [أ/181] في قول الماتن: شرط العلمية عوض عن المضاف إليه الذي هو المؤنث لا التأنيث إذ لا معنى لكون التأنيث علماً تأمل.

قوله: لئلا يلزم ⁽⁵⁾ التأنيث أي الكلمة.

قوله: ⁽⁶⁾ بالعلمية ⁽⁷⁾ أي لسبب العلمية ⁽⁸⁾ التي وضعت تلك العلمية مانعة عن نقصان ما هي فيه وتغييره ⁽⁹⁾ بيان ذلك أن أصل وضع التاء للفرق بين "المذكر" و"المؤنث" ⁽¹⁰⁾ ولا يجيء بهذا

(1) . في ب (يراد إنها)

(2) (الغُصُوبُ: الحَيَّةُ الخبيثة، و قيل: الصَّمْعَرِيَّةُ: الحَيَّةُ الخبيثةُ. (أبو منصور الهروي، تهذيب اللغة، ج8، ص56؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج2، ص445).

(3) (الأجدل: من صفة الصقر، ورجل أجدل المنكب أي فيه تطأطؤ خلاف الأشرف من المناكب. ويقال للطائر إذا كان كذلك أجدل المنكبين، فإذا جعلته نعتاً قلت: صقرٌ أجدل، وصقورٌ جدلٌ. وإذا تركته اسماً للصقر، قلت: هذه أجدل وهذه أجادل، لأن الأسماء التي على أفعل تجمع على أفاعل، والنعت إذا كان على أفعل يجمع على فُعل. (الفراهيدي، كتاب العين، ج6، ص79؛ ابن سيده، المخصص، ج3، ص337).

(4) . في ب (أي غلبة).

(5) . في ب (يلزم).

(6) . في ب سقط (قوله).

(7) . في ب زيادة (إلخ)

(8) . في ب (بسبب العلمية).

(9) . في ب (فيه تغييره).

(10) أقسام تاء التأنيث وتكرر مَظَانِّهَا، وهي تأتي في الكلام على عشرة أنواع:

الأول: وهو أعمُّها أن تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث في الصفات، نحو: "ضارب"، و"ضاربة"، و"مضروب"، و"مضروبة". الثاني: للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحو: "امرئ"، و"امراة". الثالث: أن تأتي للفرق

المعنى⁽¹⁾ في الصفات والاسماء غير⁽²⁾ لازمة للكلمة "كضاربة" و"مضروبة" و"حسنة" و "امراءة" و"رجلة" و"حجارة" وأما⁽³⁾ في غير هذا المعنى فقد يكون⁽⁴⁾ لازمة كما في "حجرة" و"عرفة" ثم إن العلمية حيث كانت في كلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم "التاء" بسببها "فتاء" "عائشة" "كرآء" "جعفر" صارت لازمة لا يحذف⁽⁵⁾ إلا في "الترخيم" كما يحذف الحرف الأصلي وذلك لأن التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت⁽⁶⁾ الكلمة⁽⁷⁾ عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك "ماشية" في الجنس ليس موضوعا مع "التاء" فإذا سميت به فقد وضعته وضعاً ثانياً مع "التاء" فصارت⁽⁸⁾ "التاء"⁽⁹⁾ كلام الكلمة في هذا الوضع وإن كانت العلمية في الكلام العربية

بين الجنس والواحد، نحو: "تَمْرَةٍ" و"تَمَرٍ". **الرابع:** أن تدخل للمبالغة في الصفة؛ مثل: "عَلَامَةٍ"، و"تَسَابِيَةٍ" للكثير العلم والعالم بالأنساب. **الخامس:** أن تأتي لتأكيد التأنيث، وهو قليل، نحو: "نَاقَةٍ"، و"تَعَجَّةٍ"، وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى، لأنها في مقابلة "جَمَلٍ"، وكذلك "تَعَجَّةٌ" في مقابلة "كَبْشٍ". **السادس:** أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأن التفسير يُحْدِثُ في الاسم تأنيثاً، ولذلك يُؤنَّثُ فِعْلُهُ، نحو: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ}، فدخلت لتأكيد، نحو: "حَجَارَةٍ". **السابع:** أن تدخل في معنى النسب، مثل: "المهالبة"، و"الأشاعثة". **الثامن:** أن تدخل الأعجمية للدلالة على التعريب، نحو: "جَوَارِيَةٍ". **التاسع:** إلحاقها للعوض في الجمع الذي على زنة "مفاعيل"، نحو: "فَرَزَانَةٍ"، و"جَحَاجِحَةٍ" في جمع "فِرْزَانٍ"، و"جَحَاجِحٍ". **العاشر:** إلحاقها في مثل "طلحة"، و"حمزة" وهو في الحقيقة من باب "تمرة"، و"تمرٍ". **الطَّلُحُ:** شَجَرٌ، وحمزة: بَقْلَةٌ، ثم سُمِّيَ بها. (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص162؛ الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ج1، ص243؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص365، 367، 368).

(1) في ب (لهذا المعنى).

(2) في ب (إلا غير)

(3) في ب سقط (أما)

(4) في ب (فقد تكون).

(5) في ب (لا تحذف).

(6) في ب (وضع)

(7) في ب (للكلمة).

(8) في ب (فصار)

(9) أن "الكلم" مفرداً نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء للتأنيث في آخره؛ فيصير بزيادتها -وموافقة اللغة- دالا على

(1) فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما في "جبرائيل" و"ميكائيل" (2)

و"أرسطا طاليس" فقالوا جبرائيل وجبرال وجبرين وميكال وأرسطو ورسطاليس (3) ونحو ذلك لورودها

الواحد، بعد أن كان دالاً على الجمع، فتكون: "كلمة" هي مفردة: "الكلم"؛ مع أنهما متشابهان في الحروف، وفي ضبطها، ولا يختلفان في شيء؛ إلا في زيادة التاء في آخر: "الكلمة" -بموافقة اللغة-. وهو بسبب هذا يختلف عن المجموع؛ فليس بين المجموع ما ينقلب مفرداً وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التأنيث بآخره. ولذلك لا يسمونه جمعاً، وإنما يسمونه: "اسم جنس". (عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص21)

(1) . في ب (في غير الكلم العربية)

(2) طريقة نطق اسم الملكين: "جبريل" و"ميكال"، الَّذِينَ ذُكِرَ اسْمُهُمَا في قوله تعالى: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ} حيث قُرِئَ بالهمز: "جبرائيل" و"ميكائيل"، وبإبدال الهمزة ياءً في قراءة الأعمش: "جبرائيل" و"ميكائيل". قرأ عاصم، و"جبرئيل" بفتح الجيم والراء وهمزة بعد الراء وياء بين الهمزة واللام، وبها قرأ حمزة والكسائي وحكاها الكسائي عن عاصم، و"جبرائيل" بالالف بعد الراء ثم همزة وبها قرأ عكرمة، و"جبرائيل" بزيادة ياء بعد الهمزة، و"جبرائيل" بياءين وبها قرأ الأعمش و"جبرئيل" بفتح الجيم والراء وهمزة ولام مشددة وبها قرأ يحيى بن يعمر، و"جبرال" لغة فيه، و"جبرين" بكسر الجيم والراء وياء ونون. قال الطبري هي لغة بني أسد، ولم يقرأ بها و"جبريل" اسم أعجمي عربته العرب فلها فيه هذه اللغات فبعضها هي موجودة في أبنية العرب وتلك أدخل في التعريب كجبريل الذي هو كقنديل وبعضها خارجة عن أبنية العرب فذلك كمثّل ما عربته العرب ولم تدخله في بناء كإبريسم وفرند وآجر ونحوه. وذكر ابن عباس؛ رضي الله عنه؛ وغيره أن جبر وميك وسراف هي كلها بالأعجمية بمعنى عبد ومملوك وإيل اسم الله تعالى. (الزبيدي، تاج العروس، ج10، ص348؛ د. عبد الرازق بن حمودة القادوس، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ د. رجب عبد الجواد إبراهيم؛ قسم اللغة العربية؛ كلية الآداب؛ جامعة حلوان، 1431هـ؛ 2010م، ج1، ص257، ص258)

(3) في ب سقط (فقالوا جبرائيل وجبرال وجبرين وميكال وأرسطو ورسطاليس).

أرسطو بن ينقوماخوش: (...؛ 322ق.م).

وهو أرسطاطاليس الحكيم؛ وقيل فيه أرسطوطاليس؛ بن الحكيم الفيثاغوري، وكان تلميذ افلاطون الحكيم، وكان افلاطون يقدمه على غيره من تلاميذه، وبه ختمت حكمه اليونانيين. وكان قد صحب الاسكندر، وقدم حلب صحبته حين وصل إليها لقتال دارا الملك فلما رأى حلب وصحة هوائها وترتيبها استأذن الاسكندر في الإقامة بها لمداداة مرض كان به، فأذن له في ذلك، فأقام بها إلى أن زال ذلك المرض، وواحد من عظماء المفكرين، تغطي كتاباته مجالات عدة، منها الفيزياء والميتافيزيقيا والشعر والمسرح والموسيقى والمنطق والبلاغة واللغويات والسياسة والحكومة .. (عمر بن أحمد كمال الدين ابن العديم (ت: 660هـ)، بغية الطلب في تاريخ

على غير أوزان كلمهم الحقيقة وتركيب حروفها المناسبة⁽¹⁾ مع عدم مبالاتهم بما ليس في أوضاعهم⁽²⁾.

قوله: فإن قيل ما لهم إلخ يعني أي شيء حملهم على أن التزموا وشرطوا في علل منع الصرف: "التعدد" ولم يكتفوا فيه بالعلة الواحدة الغير المشروطة شيء⁽³⁾ ولم يشترطوا ذلك في علة⁽⁴⁾ البناء بل جعلوها مؤثرة منفردة.

قوله: حتى لا تؤثر غاية لضعفها أي ضعفت حتى تؤثر إلخ.

قوله: أي المعنويّ وأما "التأنيث بالتاء" فإن العلمية⁽⁵⁾ معها متحتمة التأثير مطلقاً وإن كانت الكلمة على ثلاثة⁽⁶⁾ أحرف ساكنة الأوسط "كشاة" علماً لقوة التأنيث بظهور العلامة.

قوله: عن الخفة⁽¹⁾ أي الحاصلة بضعف التأنيث لكون "التاء" مقدرة لا ظاهرة.

حلب، تحقق: د. سهيل زكار، دار الفكر، ج3، ص1341؛ أحمد بن القاسم، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (ت: 668هـ)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت، ج1، ص105).

(1) في ب (المتناسبة).

(2) جاء هذا التحريف في شعر أبي الطيب في قوله

من مبلغ الأعراب أنني بعدهم لاقيت رُسْطاليس والاسكندرا

حكى أبو علي عن أبي زيد اسمه أرسطو طاليس. ومحال أن يقول أبو زيد ذلك إلا وقد وصل إليه من حيث يثق. وإذا كان كذلك فرسطاليس تحريف له. والتحريف في الأسماء الأعجمية أسهل من التحريف في الأسماء العربية، لأن العرب كثيراً ما تخلط فيها لأنها ليست من لغتهم. (علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، ضرائر الشجر، تحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980 م، ج1، 241).

(3) في ب (بشيء).

(4) في ب (في ذلك علة)

(5) في ب (العلامية).

(6) في ب (ثلاث) في الأصل (ثلاث). ثبت (ثلاث) اشترت عدت مرات من هنا أكتفي بهذا القدر.

قوله: أحد السببين أي "التأنيث" و "العلمية".

قوله: ولو جعله أي أحد⁽²⁾ الأمور الثلاثة⁽³⁾.

قوله: لكان أصوب لعدم لزوم الترجيح بلا مرجح⁽⁴⁾.

قوله: قيل أي قيل في الجواب⁽⁵⁾ إنَّ "التأنيث" هو المحتاج إلى⁽⁶⁾ التقوية لضعفه تكون تأئه⁽⁷⁾ مقدرة دون "العلمية" وأما حصر شرط "التحتم"⁽⁸⁾ في أحد الثلاثة المذكورة دون غيرها فلان القائم مقام "التاء" آخر حروف الزائد⁽⁹⁾ على الثلاثة على لأن موضع⁽¹⁰⁾ "التاء" في كلامهم فوق الثلاثة لا تزداد⁽¹¹⁾ ثلاثة⁽¹²⁾ و أما نحو: "ثبة"⁽¹³⁾ و"شاة"⁽¹⁾ فمحذوفة اللام ويحرك الأوسط يقوم مقام

(1) في ب(الحفه).

(2) في ب(لأحد).

(3) في ب (الثلاثة). وفي الأصل (الثلثة). ثبت الثلاثة

يقصد الأمور الثلاثة: التأنيث، والعلمية، وثلاثي ساكن الوسط.

(4) في ب زيادة(ح~) اختصار لكلمة (حينئذ).

(5) . في ب(أي في الجواب)

(6) في ب سقط(إلى).

(7) في ب (تاؤه).

(8) . في ب (وأما حضر شرط الترقيم)

(9) في ب (الزوائد).

(10) . في ب(أن موضع).

(11) . في ب (لا تزداد)

(12) لا يصح ترقيم الثلاثي مطلقا؛ سواء كان ساكن الوسط أو متحركه، وقد أجاز به بعض الكوفيين. وترقيم

الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن عند سيبويه، و القائل بجواز ترقيم محرك الوسط، الفراء،

وبالجواز مطلقا بعض الكوفيين، وفي ترقيم المختوم بالتاء والمجرد منه. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك، ج4، ص55؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة،

ط1، 1422هـ؛ 2001م، ج3، ص301).

(13) الثبة: الجماعة، وأصلها ثبو، أو ثبي؛ يقال: القوم مختلفون؛ ثبة راضية، وثبة غير راضية. ويجوز في

الحرف الرابع القائم⁽²⁾ مقام "التاء" بدليل أنك تقول في: "حَبْلِيَّ" و"حَبْلَوِيَّ" ولا تقول في "حَمَزِيَّ" "الأحْمَرِيَّ"⁽³⁾ وأما العجمة فإنها وإن لم تسد مسدَّ "التاء" ولا مسد السادّ المذكور وليست أيضاً سببا في الثلاثي الساكن الوسط كما يجيء لكنها تقوى التأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلا تأنيث⁽⁴⁾ اعلم أن عند سيبويه وأكثر النحويين⁽⁵⁾ إلخ لا تعلق له بهذا المحلّ وإنما محلّه بحث شرائط العجمة بعد.

قوله: وتحرك الأوسط.

قوله: وكأنه أي الثلاثي.

قوله: لأن وضع كلامهم أي العجم على الامتداد أي على الطول ولا يراعون الأوزان الحقيقة بخلاف كلام العرب⁽⁶⁾.

الجمع ضم التاء وكسرهما وهو الأفصح. (الفراهيدي، العين، ج8، ص248؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص248؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج1، ص69).

(1) انظر: (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص248؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص361؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج1، ص69).

(2) في ب سقط (القائم).

(3) في ب (حمرى الأحمرى) و الأصل (جمزى الأجمزى).

(4) . في ب سقط (قوله)

(5) انظر: (سيبويه الكتاب، ج4، ص240؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص349؛ الرضي

الإسترايادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص228؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،

ج4، ص87؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص694).

(6) يَمِيزُ كَوْنِ الاسمِ أعجميًا الوجوه التالية: 1 - النَّقْلُ. 2 - خُرُوجُهُ عن أوزانِ الأسماءِ العربيّة، مثل: (إبريسم)

فلا يوجَدُ وزنه في أبنية الأسماء. 3 - أن يَقَعَ أولُهُ نونٌ بعدها راءٌ، نحو: (تَرْجِسُ)، أو آخره زايٌّ بعدَ دالٍ،

نحو: (مُهَنْدِزُ)، ولعلّة عدم وجود مثل هذا التتابع في لسانِ العربِ قلبوا الزَّايَّ سيناً فقالوا: (مُهَنْدِسُ).

4- أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب، مثل اجتماع الجيم والصاد في نحو:

قوله: فاعتبر أي سيبويه ⁽¹⁾الأوّل في كلام الماتن وهو الزيادة دون الثاني أي في كلامه أيضاً وهو تحرك الأوسط.

قوله: لأنه مزيل للسكون فيه ⁽²⁾ أن مزيل السكون مطلقاً لو كان موجبا لمنع الصرف لامتنع قدم " علماً ⁽³⁾ لمذكر.

قوله: للسكون الذي إلخ فيه أن السكون مطلقاً لا يوجب الصرف وإلا لانصرف "ماه" و"جور" ⁽⁴⁾.

قوله: ولأن حركة إلخ فيه إنه لا يلزم من قيام شيء مقام آخر كونه في معناه وإلا لزم منع صرف قدم علماً لمذكر.

قوله: للسكون الذي إلخ فيه أن السكون مطلقاً لا يوجب الصرف وإلا لانصرف "ماه" و"جور".

قوله: ولأن حركة إلخ فيه أنه لا يلزم من قيام شيء مقام آخر كونه في معناه وإلا لزم منع صرف " قدّم " علماً لمذكر.

(صَوْلَجَان)، أو الْجِيم والقَافِ في نحو: (مُنْجَنِيْق)، أو الكَافِ والجِيمِ في نحو: (أُسْكُرْجَة). (الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص59؛ عبد الله بن يوسف العنزي، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، ج1، ص36)

(1). في ب زيادة (الأولى أي).

(2). في ب سقط(فيه)

(3). في ب (علماً علماً)

(4) ماه: اسم بلدة بأرض فارس. جُور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. (ياقوت الحموي، معجم

البلدان، ج2، ص181، ج5، ص49؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص194).

جُور وماه: وهي غير منصرفة وإن كانت على ثلاثة أحرف لأنه اجتمع فيها التأنيث والتعريف والعجمة فعاذلت

العجمة سُكُون الأوسط فلم يُصْرَف، وذكر في الشرح المفصل للزمخشري: "ماه" و"جور" إذا سُمي بهما

امرأتان، فلا كلام في منع صرفهما؛ لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب: التعريف، والتسمية والتأنيث، والعجمة.

(ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص194؛ ابن سيده، المخصص، ج5، ص162).

قوله: إذا لم يفتقر تأنيثه إلخ حاصله[ب/182] أن المؤنث المعنوي إذا سمي به مذكراً إنما يتمتع صرفه بعد وجود الشرط المذكور وهو الزيادة على الثلاثة بشرطين آخرين.

أحدهما: أن لا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم فإن "نساء" و "رجالاً"، وكل جمع مكسر خال⁽¹⁾ عن علامة التأنيث لو سميت بها مذكراً انصرفت⁽²⁾ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بالجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل يجوز لنا أن نأولها بالجمع فيكون مذكراً، أو لم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو: "نساء" و "رجال"⁽³⁾.

وثانيهما:⁽⁴⁾ أن لا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر فإن "رباب"⁽⁵⁾ اسم امرأة لكن إذا سميت بها مذكراً⁽⁶⁾ انصرف لأنه قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً بمعنى "الغيم"⁽⁷⁾ وكذا لو سميت بنحو "حائض" و "طالق"⁽⁸⁾ مذكراً لانصرف لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث إذ معناه في

(1) . في ب (حال).

(2) في ب (به مذكر لانصرفت).

(3) انظر: (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص193؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص484).

(4) انظر: (المبرد، المقتضب، ج3، ص368؛ ابن سيدة، المخصص، ج5، ص170).

(5) . في ب (ربابا).

(6) في ب (مذكر).

(7) في ب (الغم).

شاة رُبى وغم رُبَاب، أي حَدِيثَةُ الولادة وهي في رَبَابِهَا، يُقَالُ لِلشَّاةِ إِذَا وَلَدَتْ، وَأَتَى لَهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ: شاة رُبَى، وغم رُبَاب، مضمومٌ الأوّل. (ابن السكيت، إصلاح المنطق، ج1، ص286؛ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1996 م، ج1، ص372).

(8) ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حُذِفَتْ من نحو "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" لاختصاص المؤنث به، وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجْزَوْه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا "شيء

الأصل شخص "حائض" لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون [مجرداً⁽¹⁾] عن التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعاً للمؤنث فكل نعت⁽²⁾: لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وهنا شرط آخر وهو أن لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لأن الاسماء المؤنثة السماعية "كشمال" و"جنوب" و"عناق" على أربعة أقسام:

إما أن يتساوى استعمالها مذكراً ومؤنثاً⁽³⁾ فإذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه أو يغلب استعمالها مذكراً فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصرف أو يغلب استعمالها مؤنثاً فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصرف.

قوله: كما عرف وفي نحو: جمزى⁽⁴⁾ كما عرف هناك أن تحرك الأوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التأنيث وقائم مقامه حيث لا يقال في: "جمزى" "الأجمزى".⁽⁵⁾

قوله: على اصطلاح غيره، وهو اصطلاح من جعل "العلمية" هي السبب في منع الصرف⁽⁶⁾.

حائض. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:، ج2، ص625؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص371).

(1) في ب والأصل (المجرد).

(2) في ب (وكل نعت).

(3) في ب (استعماله مذكراً ومؤنثاً).

(4) في ب (حمزى).

(5) في ب (حمزى الأحمزى).

(6) خلافاً للكوفيين فهم جوزوا منعه عن الصرف للعلمية وحدها، الاسم إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط فمع الاثنين

صرفه أولى وإن نحو: أحمر مما يمتنع من الصرف اسم جنس عند تنكيره عن العلمية إذا كنت نقلته إليها لا

يصرفه سيبويه ويصرفه الأخفش. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص213؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل

الخلاف بين النحويين، ج2، ص406؛ يوسف بن أبي بكر بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب

(ت: 626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت -

لبنان، ط2، 1407 هـ؛ 1987 م، ج1، ص81).

قوله: أو على التجوز أي على تسمية "الشرط" باسم "المشروط" أو على أن لها دخلاً في التأثير "بالشرطية".

قوله: ⁽¹⁾ و"المنافي لل لازم" وهو الإعراب مناف للملزم وهو "منع الصرف".

قوله: كان مؤثراً في الصرف أي عند من قال: غير ⁽²⁾ ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين وكذا ⁽³⁾ ما حذف منه الكسر والتنوين معاً ⁽⁴⁾.

قوله: أو في حكمه أي عند المصنف لأنه قال غير المنصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما فيمكن أن يكون ⁽⁵⁾ ذو اللام والمضاف غير منصرفين عنده لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو أن لا كسر و لا تنوين لمشابهة الفعل.

قوله: فيلزم فساد الوضع لكونه ⁽⁶⁾ موجب للنقيضين.

[منسوب]:

قوله: أي منسوب ⁽⁷⁾: إلى العلم يعني أن الياء في قوله: علمية ⁽¹⁾ للنسبة ⁽²⁾. لا يجوز أن يكون مصدرية ⁽³⁾ لاستزامه اجتماع كونهين.

(1) . في ب سقط (قوله).

(2) في ب زيادة (المنصرف).

(3) . في ب زيادة (عند من قال).

(4) انظر: (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص35؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، الأنباري، ج2، ص411؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص76؛ أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، ج1، ص105).

(5) . في ب (فيكون) سقط (فيمكن أن يكون)

(6) . في ب (لكنه)

(7) المنسوب المُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِيُذَلَّ عَلَى نَسْبَتِهِ إِلَى الْمُجَرَّدِ عَنْهَا، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً، وَزِيَادَةُ

قوله: لكونه اسماً⁽⁴⁾ للجيد أي في لسان الروم⁽⁵⁾.

قوله: فلا يعتبر⁽⁶⁾ فيه أي فلا يعتبر العجمة⁽⁷⁾ في منع الصرف.

قوله: لئلا يعارض الخفة أي الحاصلة من قلة الحروف مع سكون الوسط⁽¹⁾.

التثنية والجمع إلا علماً قد أُعرب بالحركات. (الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص5؛

الجرجاني، التعريفات، ج1، ص234؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص51).

(1) وذلك مثل (قالون) فإنه في الرومية بمعنى الجيد، ثم نقل في العربية إلى العلمية، فيكون خارجاً بهذا

الشرط، لأن علميته جاءت بعد نقله إلى العربية وهو في العجمية صفة. وهذا الشرط ظاهر كلام سيبويه، ولم

يشترطه الجمهور. انظر: (سيبويه، الكتاب، ج3، ص235؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام

العرب، ج2، ص836؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص118).

(2) في ب (النسبة).

(3) في بزيادة (لا يجوز) (أن يصدر به)

(4) في ب (اسم)

(5) في ب (لزوم).

قالون بلغة الروم "جيد"، والروم والإفرنج: وهي بلاد كثيرة واسعة، أخذت في طول، من باب الأندلس مع البحر

الشامي إلى مدينة القسطنطينية. (إسحاق بن الحسين المنجم، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في

كل مكان، ج1، ص112؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان ج3، ص98؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب،

ج1، ص206).

(6) في ب (فلا تعتبر).

(7) قيل: الأعجمي، معناه في كلام العرب: الذي في لسانه عجمة، وإن كان من العرب. والعجمي: الذي أهله من

العجم، وإن كان فصيح اللسان. يقال: رجل أعجمي، ورجل أعجم: إذا كان في لسانه عجمة. ويقال للدواب.

عجم، لأنها لا تتكلم. ويقال للظهر والعصر: العجمان، لأنهما لا يُجهر فيهما بالقراءة. العجمة، فإنها من

الأسباب المانعة من الصرف، لأن المعجمة دخيلة على كلام العرب؛ لأنها تكون أولاً في كلام العجم، ثم

تُعرب، فهي ثانية له، وفرغ عليه، وقولهم: "المعجمة"، ليس المراد منه لغة فارس لا غير، بل كل ما كان

خارجاً عن كلام العرب، من روم ويونان وغيرهم. (محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ)، الزاهر

في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضام، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1412 هـ

؛ 1992م، ج2، ص55؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص185؛ محمد علي السراج، اللباب في

قواعد اللغة، ج1، ص77).

قوله: أحد السببين⁽²⁾ أي العجمة لأن الخفة الحقت⁽³⁾ بالعربي⁽⁴⁾.

قوله: وفيه أي في هذا التعليل المذكور نظرٌ لإبهامه⁽⁵⁾ كون تأثير⁽⁶⁾ التأنيث للزيادة المقدرة وليس كذلك فالأولى في التعليل⁽⁷⁾ أن يقال لقوة⁽⁸⁾ التأنيث بأن له معنى ثبوتياً في الأصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو "التصغير"⁽⁹⁾ بخلاف "العجمة" فإنها لا معنى لها ثبوتياً بل معناها أمر عديمي⁽¹⁾ وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها⁽²⁾ مقدرة.

(1) هو الثلاثي المؤنث الساكن الوسط، مثل (هند) و (دعد) .

(2) هما العلمية والتأنيث.

في ب (الخفية) .⁽³⁾

(4) في ب (العربي).

لأن العجمة لما انضمت إلى العلمية والتأنيث تحتم المنع. أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث، نحو (زيد) إذا سُمي به امرأة، لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثقل عادل خفة اللفظ. وما عدا ذلك من الثلاثي، يجوز فيه وجهان الصرف، نظراً إلى خفة وسطه بالسكون، وعدمه، نظراً إلى وجود السببين وهما العلمية والتأنيث. (الجوهرى، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص823).

(5) المبهم: عند النحاة يطلق على أشياء. أحدها لفظ فيه إبهام وضعاً ويرفع إبهامه بالتمييز، وبهذا المعنى يستعمل في التمييز. وثانيها أحد قسمي الطرف المقابل للموقت وسيجيء. وثالثها أحد قسمي المصدر المقابل للموقت وسيجيء في المفعول المطلق. ورابعها اسم كان متضمناً للإشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط أن يكون سابقاً في الذكر البتة، فلا يرد المضمّر الغائب لاعتبار ذلك الاشتراط فيه. والمبهم؛ نحو: "هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وتيك، وتلك، وتانك، وتينك، وهؤلاء" وما أشبه ذلك. (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص234؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1433).

(6) في ب (التأثير).

(7) في ب سقط (في التعليل)

(8) في ب (قوة).

(9) وتصغير الاسم: ضمُّ أوله وفتح ثانيه وبعد ثانيه ياءً ساكنة.

أمثلة التصغير ثلاثة: فُعِيلَ وفُعِيلَ وفُعِيلَ. قيل للخليل: لم جَعَلْتَ أمثلة التصغير على ثلاثة؟ فقال: وَجَدْتُ معاملة الناس على فلسٍ ودرهمٍ ودينارٍ فصار فلس مثلاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، ودرهم مثلاً لكل اسم على أربعة أحرف، ودينار مثلاً لكل اسم على خمسة أحرف رابعه واو أو ياء أو ألف، الخماسي الصحيح

قوله: وعند غيره وهو الزمخشري⁽³⁾ فإنه إذا جعل الأعجمي⁽⁴⁾ إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جائزاً صرفه وعدم صرفه مع ترجح⁽⁵⁾ الصرف.

قوله: وفيه أي فيما ذهب إليه الزمخشري⁽⁶⁾ من أن نحو: "نوح"، "كهند" نظر إذ لم يسمع نحو: "نوح" غير منصرف في كلام فصيح ولا غير فصيح⁽¹⁾ والذي غره تحتم منع "ماه"، و"جور" أعنى

إذا صغرته أسقطت من آخره حرفاً، تقول في تصغير سفرجل: سُفِرَج. (سيبويه الكتاب، ج3، ص415؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج6، ص3756)

(1) **العدم يقابل الوجود** كما أنَّ العدمي يقابل الوجودي العدمي له ثلاثة معان، والوجودي في تلك المعاني الثلاثة يرادف الثبوتي والمعنى الأول للوجودي أعم من الثاني والثاني من الثالث، والمعنى الأول للعدمي أخص من الثاني والثاني من الثالث. **الثبوتي**: يطلق على ما لا يكون السلب جزءاً من مفهومه، وعلى ما من شأنه الوجود الخارجي، وعلى الموجود الخارجي، ويرادف الثبوتي الوجودي. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص536، ج2، ص1171)

(2) في ب سقط (لها).

(3) (467 ؛ 538 هـ / 1075 ؛ 1144 م).

أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو، واللغة، وعلم البيان؛ كان إمام عصره، تشد إليه الرحال في فنونه. أخذ النحو عن أبي مضر منصور، وصنف التصانيف البديعة: منها "الكشاف" في تفسير القرآن العزيز، لم يصنف قبله مثله و"المحاجة بالمسائل النحوية" و"المفرد والمركب" في العربية و"الفائق" في تفسير الحديث، و"أساس البلاغة" في اللغة، و"ربيع الأبرار وفصوص الأخبار" و"متشابه أسامي الرواة" و"النصائح الكبار" و"النصائح الصغار" و"ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض". (ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج5، ص168؛ الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج21، ص172؛ الزكلي، **الأعلام**، ج7، ص178).

(4) في ب (الأعجم).

(5) في ب (ترخيم).

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك في عُقٍ "يا عُنْ" وفي حَجَرٍ "يا حَجْ" وفي كَتَفٍ "يا كَتَفْ" وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق، وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. (أنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، ج1، ص292).

(6) (الزمخشري، **المفصل في صناعة الإعراب**، ج1، ص36).

كون العجمة مؤثرة مع سكون الوسط ولولا العجمة لكان مثل "هند"، و"دعد" يجوز صرفه وترك صرفه⁽²⁾ و ذهل عن أن⁽³⁾ تأثير الشيء قد يكون إما بكونه شرطاً كزيادة على الثلاثة في التأنيث [182/أ] المعنوي وإما بكونه سبباً "كالعدل" في ثلاث و"العجمة" في "ماه"، و"جور" من القسم الأول: إذا لو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الوسط لسمع⁽⁴⁾ نحو: "لوط"⁽⁵⁾ غير منصرف في كلام فصيح أو غير فصيح.

قوله: وفي ذكر نتيجة إلخ يمكن أن يقال إنما ذكر نتيجة الثاني دون الأول تأكيداً لإثبات ما اختاره المصنف لمكان الاختلاف فيه.

قوله: كل واحد منهما يعني أن ممتنع⁽⁶⁾ خبر "شتر"⁽⁷⁾، و"إبراهيم"⁽¹⁾ باعتبار كل واحد منهما ويجوز أن يكون خبر عن أحدهما ويكون خبر الآخر محذوفاً.

(1) . في ب (أو غير فصيح).

(2) عند سيبويه، والخليل وجميع البصريين؛ قال سيبويه ؛ رحمه الله ؛ "اعلم أن كل مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرّك لا ينصرف، فإن سمّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه المؤنث، ك (سُعاد) فأنت بالخيار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصّرف أجود". (سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 240؛ يُنظر: المبرد، المقتضب، ج 3، ص 350؛ ابن الصائغ، اللّحة في شرح الملحّة، ج 2، ص 759).

(3) . في ب (ودمل) سقط(أن).

(4) . في ب(لا ممتنع).

(5) انظر: (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 194؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج 2، ص 836)

(6) في ب(أن يمتنع).

(7) "وشتر" بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق، اسم قلعة من أعمال أران، بفتح الهمزة وتشديد الراء، إقليم بأذربيجان. "مصروفة" لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها. صرح بذلك السيرافي، وابن برهان، وابن خروف. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 3، ص 325؛ صفّي الدين البغدادي، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج 2، ص 783؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 334).

قوله: وقيل أن "هوداً" إلخ يعني أن فيه الخلاف المذكور⁽²⁾.

قوله: أي شرط قيامه إلخ فيه أنه إذا فاتت الصفة فات⁽³⁾ تأثيره مطلقاً فإن "حمراء" مثلاً: غير

⁽⁴⁾ مع أن فيه "الجمعية" ، و"الصفة" فكان الأولى أن يقول أي شرط تأثيره في منع الصرف.

قوله: حرفان إلخ⁽⁵⁾ أي سواء أُدغم⁽⁶⁾ أحدهما في الآخر "كدواب"، أولاً "كمساجِدَ".

[الوزن العروضي]:

قوله: والمراد الوزن العروضي⁽⁷⁾ إلخ أي المراد من مفاعل الوزن ومفاعيل الوزن العروضي حتى لا

يلزم أن يكون مفرد موزون مفاعل على وزن مفعول "فحضاجر"⁽⁸⁾ مثلاً: مفاعل باعتبار "الحركات"،

(1) انظر: (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص13؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، 334).

(2) صرفها سيبويه لخفتها مثلها مثل: لوط، ونوح. انظر: (سيبويه، الكتاب، ج3، ص235؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص320؛ ابن سيده، المخصص، ج5، ص156).

(3) . في ب (الصيغة فات) في الأصل(فانت).

(4) . في ب زيادة(منصرف)

(5) في ب (حرفا) سقط (إلخ).

(6) الإدغام: إدخال اللّجاء في أفواه الدواب. وهو إدخال حرفٍ في حرفٍ (الهروي، تهذيب اللغة، ج8، ص95؛ ابن سيد، المحكم والمحيط الأعظم، ج5، ص472).

(7) الوزن: بالفتح وسكون الزاء المعجمة عند أهل العروض هو التقطيع، وعند الصرفيين هو مقابلة الأصلي بالفاء

والعين واللام والزائد بمثله، وعِلْمُ العروض: هو علم يعرف به صحيح وزن الشعر من فاسده، وضعه الخليل

بن أحمد مهتدياً إليه بعلم الإيقاع لتقاربهما. وأركان العروض تفعيلاته وهي:فعولن مفاعيلن مفاعلتن فاعلاتن

فاعلن متفاعلن مستفعلن مفعولات

وهذه التفاعيل بمثابة ميزان دقيق يبين ما في بيت الشعر من صحة أو خلل وما يطرأ عن أجزائه من زيادة أو نقص

أو تحريك أو تسكين. (الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص10؛ محمد علي السراج،

اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص187؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات ج2، ص1779)

(8) في ب(فحضار).

و"السكنات" أعني الوزن العروضي مع أن وزنه التصريفي⁽¹⁾ فعالل ومفرده فعلل و"قناديل"⁽²⁾ مفاعيل كذلك مع أن وزنه التصريفي فعالليل ومفرده فعلليل⁽³⁾.

[صيغة منتهى الجموع]:

قوله: وهي التي لا يجمع⁽⁴⁾ إلخ أي "صيغة منتهى الجموع"⁽⁵⁾: هي التي لا تجمع إلخ أو الصيغة التي فيها بعد ألف الجمع إلخ هي التي لا تجمع⁽¹⁾.

حَصَاجِرُ: يَفْتَحُ الحَاءُ اسْمًا واحدٍ على لفظ الجمع، وَقَالُوا حَصَاجِرَ، وإِبِلٌ حَصَاجِرٌ قد شربت وأكلت الحَمْضَ فانفتحت خواصرها، و الحِضْجُرُ: العَظِيمُ البَطْنِ، الواسِعُ. وَطَبٌ حِصْجُرٌ، أي: واسعُ الجَوْفِ. ويقال للضبع: حَصَاجِرٌ لِعِظَمِ بَطْنِهَا. (الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص326؛ الهروي، تهذيب اللغة، ج5، ص204؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص202).

(1) الميزان الصرفي: وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِأَلْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً. أي: ويعبر عن الحروف التي هي الأصول بالفاء والعين واللام فيقال (نَصَرَ) على وزن (فَعَلَ) ، ويقال: النون فاء الفعل والصاد عين الفعل والراء لام الفعل؛ لمقابلتهم 4 الأصول في الوزن بهذه الحروف. ويعبر عن الحرف الأصلي الزائد على الثلاثة الأصول بلام ثانية؛ فيقال (دَخَرَ) على وزن (فَعَّلَ) و (جَعَفَرَ) على وزن (فَعَّلَ) . ويعبر عن الحرفين الأصليين الزائدين على الثلاثة الأصول بلام ثانية وثالثة؛ فيقال (جَحْمَرَشَ) على وزن (فَعَّلَلْ)؛ بثلاث لا مات؛ وهذا لا يكون إلا في الأسماء. (الرضي الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص174؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج4، ص57؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص451).

(2) الْقِنْدِيلُ: ضَرْبٌ مِنَ الْمَصَابِيحِ وَهُوَ فَعْلِيلٌ، قِنْدِيلٌ مفرد: جمع قَنَادِيلُ: مصباح في وسطه فتيل يُمْلَأُ بالماء والزَّيْتِ وَيُشْعَلُ. (الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص261؛ د أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص1681). يقول ابن يعيش: الرباعي إذا لحقه حرفٌ لِين رَابِعٌ، جُمِعَ على "فَعَالِيلٍ" كَقَنَادِيلٍ". انظر: (المبرد، المقتضب، ج3، ص236؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص320؛ ابن الصائغ، الملحّة في شرح الملحّة، ج1، ص215).

. في ب سقط (ومفرده فعلليل)⁽³⁾

(4) في ب (لا يجمع).

(5) الصِّيْغَةُ: فِي الإِصْطِلَاحِ هِيَ الْهَيْئَةُ الْخَاصِلَةُ لِلْكَلِمَةِ مِنْ تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ. صِيْغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ: هِيَ الصِّيْغَةُ الَّتِي تَكُونُ أَوَّلَهَا مَقْشُوحَةً، وَثَلَاثُهَا أَلْفَا وَبَعْدَ الْأَلْفِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا

قوله: ولذا أي ولكونها تجمع ⁽²⁾ "جمع التكسير".

قوله: فيؤثر فيه أي: في منع الصرف.

قوله: من إضافة المصدر إلخ أقول: يجوز أن يكون "منتهى" ⁽³⁾ اسم مكان ويكون إضافة صيغته

إليه من إضافة الموصوف إلى الصفة أي شرط الصيغة التي هي: "منتهى الجموع".

قوله: يماثلان أي: يماثلان الواحد فالضمير للواحد الدال ⁽⁴⁾ عليه لفظ الآحاد.

قوله: فيدخل في قوة "جمعيته" إلخ ⁽⁵⁾ أي بسبب مشابهة المفردات في الوزن.

⁽⁶⁾ فكان أي "الهاء" في قوله: بغير هاء شاملاً لهما أي: "لهاء التأنيث" ⁽⁷⁾، و"ياء النسبة".

ساكن. وإثماً سميت هذه الصيغة مُنْتَهَى الجموع لأن كل جمع إذا جاء على هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص185؛ سيد مير شريف، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، ج1، ص34؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص195).

(1) . في ب (ألف إلخ هي التي تجمع إلخ)

(2) . في ب (ولدا أي ولدا إنها لا تجمع).

(3) مُنْتَهَى مفرد: اسم مكان: من انتهى/ انتهى إلى/ انتهى بـ/ انتهى عن/ انتهى من: غاية ونهاية "عند منتهى الطريق؛ {عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى}؛ جعلها الله النهاية في محلّ القرب والكرامة، ويقال شجرة نبق عن يمين الجنة في منتهى الوضوح: في غاية الوضوح؛ مُنْتَهَى أمله: غايته العظمى، أسمى أمانيه. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص941؛ د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص2297)

(4) . في ب (الوالي)

(5) في ب سقط (إلخ).

(6) . في ب سقط (قوله)

(7) هاء التأنيث: هي الهاء التي تلتحق أواخر بعض الأسماء، فتكون علامة على تأنيثها وضعاً، مثل: خديجة، فاطمة، أو للفرقة بين الأسماء المذكرة والمؤنثة، مثل: نشيطة، مرتفعة، غارقة.

أو تلتحق آخر بعض جموع التكسير، بشرط ألا تنتهي مفرداتها بتاء مفتوحة، مثل: سعاة، قضاة، غزاة، أما التاء في

قوله: لأن "الهاء"، و"ياء النسبة"⁽¹⁾ من واحد واحد أي⁽²⁾ في كونهما للفرق بين "الجنس"، و"الواحد" أو في كونهما زیدتا لمعنى.

قوله: وقيل هو مفرد محض لأنه بصيرورته⁽³⁾ علماً لبلد زال⁽⁴⁾ جمعيته بدليل جواز دخول "ياء النسبة" عليه إذ لو كانت جمعيته باقية لَدَخَلَهَا⁽⁵⁾ ياء النسبة لأنها لا توجد في مثل هذا الجمع وحينئذ لا يعتبر جمعيته الأصلية⁽⁶⁾ إذ قد صار "كالمفرد" في لحوق "ياء النسبة".

قوله: وقيل المراد الجمع: بجميع حروفه حاصله أن المراد أن يكون على صيغة "منتهى الجموع" بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل "مدائني" كذلك لأنه على صيغة منتهى الجموع⁽¹⁾ بغير "ياء"⁽²⁾ النسبة.

أصوات وأبيات وأموات فهي من أصل الكلمة، وليست للتأنيث، أو تلحق آخر بعض الأسماء للمبالغة، مثل: نابغة، راوية، علامة، نسابة، وهاء التأنيث هذه تحرك ويفتح ما قبلها، وعلامتها أن يوقف عليها بالهاء، وترسم هذه الهاء تاء مربوطة، إلا إذا أضيف الاسم إلى ضمير فترسم تاء مفتوحة، مثل: إجابته، مناقشتها، مكافأته. انظر: (سيبويه، الكتاب، ج3، ص394؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص7؛ عبد العليم إبراهيم (ت: بعد 1395هـ)، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب، مصر، ج1، ص93؛ قواعد الإملاء، عبد السلام محمد هارون (ت: 1408هـ)، مكتبة الأنجلو المصرية؛ القاهرة، 1993م، ج1، ص62).

(1) قال ابن الوراق: "كل اسم تنسبه إلى أب أو بلد، وما أشبه ذلك، فإنك تلحقه الياء الثقيلة، علامة للنسب، وذلك قولك: هذا رجل بكري، وهذا رجل عامري، وهذا رجل مكّي، وكذلك جميع هذا الباب. النسب معناه: إضافة شيء إلى شيء، وإنما تشدد ياءه، لأن النسبة تصير لازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشد مبالغة من سائر الإضافات، فشددوا ياء هذا، ليدلوا على هذا المعنى، فإذا كان الاسم سالماً من حروف المد واللين، زنت ياء النسبة في آخره، طال الاسم أو قصر، كقولك في النسب إلى بكر: بكري، وإلى سفرجل: سفرجلي". (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص529؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص473).

(2) . في ب سقط(أي)

(3) . في ب (ذلك لأنه يصير وزنه)

(4) . في ب(راك)

(5) في الأصل(لأدخلها).

(6) . في ب سقط) جمعيته باقية لأدخلها ياء النسبة لأنها لا توجد في مثل هذا الجمع وحينئذ لا يعتبر)

قوله: إذ ((3)) "مداني" (4) جمعا إلخ يعني أن كلا من الأول والثالث يدل على ((5)) "مداني" جمع إلا أنه خرج على الأول بقوله بغير "هاء"، وعلى الثالث يكون المراد: بالجمع الجمع بجميع حروفه كما قدرنا وليس كذلك لأنه ليس بجمع لا ((6)) في "الحال"، ولا في الأصل كما قرره وأيضا يلزم على الثالث ترك الاحتراز عن مثل: "فرازنة" (7) لأنه أيضاً على "صيغة منتهى الجموع" بجميع حروفه وذلك ظاهر.

قوله: وهو: أي (8) "مدائي" لفظ آخر.

(1) . في ب سقط (بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائي كذلك لأنه على صيغة منتهى الجموع)

(2) . في ب (بغير هاء)

(3) . في ب زيادة (ليس).

(4) (مَدَن) بِالْمَكَانِ أَقَامَ بِهِ وَبَابُهُ دَخَلَ وَمِنْهُ (الْمَدِينَةُ) وَجَمْعُهَا (مَدَائِنُ) بِالْهَمْزَةِ وَ (مُدُنٌ) وَ (مُدُنٌ) مُخَفَّفًا وَمُتَقَلًّا. وَقِيلَ: هِيَ مِنْ دِينَتُ أَيُّ مَلِكْتُ. وَفُلَانٌ (مَدَنٌ) الْمَدَائِنَ (تَمْدِينًا) كَمَا يُقَالُ: مَصَّرَ الْأَمْصَارَ.. وَالنِّسْبَةُ إِلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَدَنِيٌّ) ، وَإِلَى مَدِينَةِ الْمُنْصُورِ (مَدِينِيٌّ) ، وَإِلَى مَدَائِنِ كِسْرَى (مَدَائِنِيٌّ) لِلْفَرَقِ بَيْنَهُمَا كَيْ لَا يَخْتَلِطَ. وَ (مَدِينٌ) قَرْيَةُ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ (مَدَانِيٌّ) يُنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ؛ أَنَّ مَدَائِنِيًّا إِنَّمَا هُوَ لِلْوَاحِدِ، فَبَالِيَاءَ خَرَجَ إِلَيْهِ؛ كَمَا أَخْرَجْتَهُ الْهَاءُ إِلَّا أَنَّ مَا كَانَتْ فِيهِ الْهَاءُ لَا يُنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ أَجْلِ التَّأْنِيثِ، وَمَا كَانَتْ فِيهِ الْيَاءُ النَّسَبُ فَمَنْصُوفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَالنِّكَرَةِ. (المبرد، المقتضب، ج3، ص328 ؛ الفارابي، الصحاح تاج اللغة، ج6، ص2201؛ الرازي، مختار الصحاح، ج6، ص292).

(5) . في ب زيادة (أن مثل)

(6) . في ب سقط (لا)

(7) فرازنة: جمع فَرَازِينُ: فِرْزَانُ الشَّطْرُنْجِ: مُعَرَّبُ فَرَزِينِ.

-ذكر في الكافية، لابن حاجب: شرط صيغة منتهى الجموع بغير "هاء"، ك (مساجد) و (مصاييح)، وأما (فرازنة) فمنصرف، تاء التأنيث: إلحاقها للعوض في الجمع الذي على زنة "مفاعيل"، نحو: "فرازنة"، في جمع "فِرْزَانِ"، وقياسه: "فَرَازِينِ"، فلما حذفوا الياء، وليست مما يُحذف؛ عوضوا التاء بدل منها. (ابن سيده، المخصص، ج5، ص71؛ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، ج1، ص13؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص368؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص1221؛ الزبيدي، تاج العروس، ج35، ص504).

(8) في ب سقط (أي).

قوله: فلا تعلق ⁽¹⁾ له أي "لمدائني" ⁽²⁾ لوجود شرط الجمع وعدمه لأن الشرط إنما يكون عند المشروط وهو منتقب.

قوله: لسبق كلام آخر وهو قوله: "كمساجد"، و "مصاييح" ⁽³⁾.

قوله: لعدم الإجمال ⁽⁴⁾ أي وقت عدم الإجمال "فاللّام للوقت" وقد جاء الاستثناء من غير تقدم إجمال كما في "أمّا" الواقعة في أوائل الكتب ⁽⁵⁾ لكن لا نسلم عدم تقدم الإجمال وهنا ⁽⁶⁾ لأن قوله: بغير "هاء" دل إجمالاً على أنه إذا كان مع "الهاء" يكون منصرفاً فيكون ⁽⁷⁾ استثناء فالبيان هذا الإجمال.

قوله: ⁽⁸⁾ المشاكلة مسماه أي لمناسبة.

قوله: ⁽¹⁾ لا يقال أي استدلالاً على أن تتوين "فرازنة" تتوين الصرف ليست لمشاكلة.

(1) في ب (و لا تعلق).

(2) في ب (مداني).

(3) انظر: (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 167؛ ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح، ج 2، ص 754؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 3، ص 329) . في ب (إجمال) ⁽⁴⁾

(5) أمّا: هي على نوعين في الإستعمال: الأول أنّها مركبة من (أن) المصدرية و (ما) كما في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقت، أي: لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذف اللام، كما في (أن جاءه الأعمى) ثم حذف (كان) للاختصار وزيد (ما) عوضاً عنه، والثاني: أنّها متضمنة معنى الشرط وهي على نوعين: إمّا للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، كما في أوائل الكتب وهو: (أما بعد) ، وإمّا للتفصيل، وهو غالب أحواله كقولك بعد ذكر زيد وعمرو وبكر: أما زيد فأكسه، وأما عمرو فأطعمه، وأما بكر فأحبه. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج 3، ص 218 ؛ أبو البقاء، الكليات، ج 1، ص 183).

(6) . في ب (هنا)

(7) في ب زيادة (أما).

(8) . في ب سقط (قوله)

قوله: وفيه أي في التعليل المذكور وهو قوله: لعدم استعماله إلخ نظر إذ لا يلزم من عدم [ب/183] استعمال⁽²⁾ "اشاعت وفرزان" ⁽³⁾ أن يكون "التاء" وزن "فعالة" موضوعة مع الكلمة لأن انتقاء الخاص لا يستلزم انتقاء العام.

قوله: إذ المراد اللفظ أي بإرادة أنه لفظ واللفظ مذكر ⁽⁴⁾ وليس معناه أنه ذكر منصرف باعتبار لفظ "فرزانه" كما يوهم ظاهر العبارة لأن لفظ "فرزانه" مؤنث.

قوله: أن هذه الصيغة لا تؤثر إلخ فيه "إيماء" ⁽⁵⁾ إلى دفع ما يكاد يورد ههنا ويقال: إن "حضاجر" ⁽⁶⁾ غير منصرف وإن ⁽⁷⁾ لم يعتبر فيه "الجمعية" لوجود سببين آخرين فيه وهما "العلمية"، و"التأنيث" يعني لا يجوز أن يكون منع صرف "حضاجر"، "العلمية"، و"التأنيث" لأن "العلمية" لا تؤثر مع مثل هذه الصيغة ولهذا لو نكر ⁽⁸⁾ "مساجد" علماً لا ينصرف مع زوال العلمية بالتكثير.

قوله: مع انتقائه ⁽⁹⁾ أي الجمع.

(1) . في ب سقط (قوله).

(2) . في ب سقط (استعمال) في ب (اشاعة "فرزانه").

(3) . في ب (اشاعت وفرزانة).

(4) . في ب سقط (واللفظ مذكر).

(5) الإيماء: الإشارة وهو مهموز يُقال أَوْماً يَوْمِيءَ إِيْمَاءٌ فَهُوَ مَوْمِيءٌ كُلُّ مَهْمُوزٍ (وَمَأً) الْوَأُو وَالْمِيْمُ وَالْهَمْزَةُ: كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ. يُقَالُ: وَمَأْتُ إِلَيْهِ وَمَنْأً، وَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً أَوْمِيءٌ، إِذَا أَشْرَتْ. (ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج6، ص145؛ محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ). تحرير ألفاظ التنبيه، المحقق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط1، 1408هـ، ج1، ص81).

(6) (سيبويه الكتاب، ج3، ص229؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص182؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص504)

(7) . في ب (وإنما)

(8) . في ب (لو كانت)

(9) . في ب (انتقاء)

قوله: والحكم وهو منع الصرف هنا وتقدير الجواب مع انتفاء العلة أي الجمع.

قوله: ⁽¹⁾ بالقوة صفة العلة وحاصل ⁽²⁾ الجواب أن المعتبر في الجمع عند المصنف أن يكون في الأصل كما في "الوصف" فلا تضر ⁽³⁾ زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال.

قوله: وفيه أي وفي كونه مفعول أعني نظر لعدم استقامة المعنى ولأن تقدير أعني إنما يكون في محل "المدح"، و"الذم" ⁽⁴⁾، وهو منتف هنا.

قوله: وهو يدل فيه نظر لوجوب وصف النكرة "مبدلة" ⁽⁵⁾ من المعرفة ولعدم استقامة المعنى على تقدير سقوط "المبدل منه" ⁽⁶⁾.

(1) . في ب سقط(قوله)

(2) في ب(الحاصل).

(3) في ب(فلا يضر).

(4) المدح: نقيض الهجاء وهو: حُسْنُ الثَّنَاءِ. والمدحة اسم المديح، وجمعه مدائح ومدح، يقال: مدحته وامتدحته، والذم نقيض المدح ذمه يذمه ذمًا ومدمة فهو مذموم وذميم وذم وأدمه وجده ذميما الذم. (الفرايدي، العين، ج3، ص188؛ الصحاح تاج اللغة، الفارابي، ج5، ص1295؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج10، ص57).
. في ب (مبدل) ⁽⁵⁾

(6) البَدَل: هو لغة: العوض ويفترقان في الاصطلاح؛ فالبديل أحد التوابع، يجتمع مع المبدل منه، وبديل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلا، ولا يكون إلا في موضع المبدل منه، والبديل على ضربين: بدل: هو إقامة حرف مقام حرف غيره، وبديل: هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، هذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضا لمقاربتها إياها وكثرة تغيرها، والبديل والمبدل منه إن اتحدا في المفهوم يسمى بدل الكل من الكل وبديل العين من العين أيضا؛ وإن لم يتحدا فيه، فإن كان الثاني جزءا من الأول فهو بدل البعض من الكل، وإن لم يكن جزءا، فإن صح الاستغناء بالأول عن الثاني فهو بدل الاشتمال نحو: (نظرت إلى القمر فلکه)، وبديل الكل من الكل يوافق المتنوع في الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث، لا في التعريف، وسائر الأبدال لا يلزم موافقتها للمبدل منه في الأفراد والتذكير وفروعهما (الكتاب، لسيبويه، ج1، ص349؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص232؛ المقتضب، المبرد، ج3، ص111).

قوله: وهي أي: " الضَّبُعُ ": انثى الضَّبْعَانُ يعني أن " الضَّبُعُ " لا يطلق إلا على المؤنث والذكر الضبجان⁽¹⁾.

[المبالغة]:

قوله: على المبالغة⁽²⁾ هي مستفادة من لفظ الجمع.

قوله⁽³⁾: بخلاف الوصف فإنه لا اعتبار للوصف في الحال دون الأصل.

قوله: إنه جمع حكماً حمل إلخ هذا عند سيبويه⁽⁴⁾: فإنه قال إنه اسم أعجمي مفرد عرب⁽⁵⁾ لكنه اشبه⁽⁶⁾ من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو: "قناديل" فحمل على ما شابهه⁽⁷⁾ فمنع الصرف فعلى

(1) الضَّبْعَانُ: ذَكَرُ الضَّبَاعِ، لَا يَكُونُ بِالنُّونِ وَالْأَلْفِ إِلَّا لِلْمُذَكَّرِ؛ قَالَ ابْنُ بَرِّي: وَأَمَّا ضِبْعَانَةٌ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَالْجَمْعُ ضِبْعَانَاتٌ وَضِبَاعِيْنٌ وَضِبَاعٌ، وَهَذَا الْجَمْعُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِثْلُ سَبْعٍ وَسِبَاعٍ، وَ الْهَنْبَرُ، كَصَنْبَرٍ وَسِبَحِلٍ وَزَبْرَجٍ: الضَّبُعُ. أَوْ أَبُو الْهَنْبَرِ الضَّبْعَانِ وَأَمَّ الْهَنْبَرِ الضَّبُعُ. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، ص98؛ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعش، ج1، ص117؛ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص217؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص499)

(2) يُحوَّل اسمُ الفَاعِلِ عِنْدَ قَصْدِ الْمُبَالِغَةِ إِلَى فَعَّالٍ، أَوْ مَفْعَالٍ، أَوْ فَعُولٍ، أَوْ فَعِيلٍ، أَوْ فَعَلٍ، وَهَذِهِ الصِّيَغُ سَمَاعِيَّةٌ وَلَا تُبْنَى إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِي، وَنَدَرُ بِنَاؤُهَا مِنْ غَيْرِهِ. نَقَلَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّ الْكُوفِيَّيْنَ يَرَوْنَ أَنَّ صِيغَ الْمُبَالِغَةِ قِيَاسِيَّةٌ فِي الثَّلَاثِي الْمَتَعَدِي. (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص88؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص79؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج3، ص16؛ على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص255)

(3) في ب سقط(قوله).

(4) سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر". (سيبويه، الكتاب ، ج3، ص229).

. في ب (مرب) ⁽⁵⁾

(6) في ب(شبه).

(7) في ب(على مشابهه).

قوله: ليس فيه من الأسباب شيء لأن "العجمة" شرطها "العلمية" وفيه "التأنيث المعنوي" وشرطه أيضاً "العلمية" وأما "الصيغة" فليست سبباً بل شرط السبب⁽¹⁾ "الجمعية".

قوله: أو تقديراً إلخ وهو⁽²⁾ عند⁽³⁾: فإنه قال هو عربي⁽⁴⁾ جمع "سرولة" والسرولة⁽⁵⁾ قطعة خرقه⁽⁶⁾.

قوله: لفرض⁽¹⁾ أنه جمع "سرولة" أي من غير أن يسمى كل قطعة من "السرولة" "سرولة".

(1) في ب (السبب).

(2) في ب (هذا)

(3) (المبرد، المقتضب، ج3، ص346).

المبرد: (210 - 286 هـ / 826 - 899 م).

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من كتبه (الكامل) و (المذكر والمؤنث) و (المقتضب) و (التعازي والمراثي) و (شرح لامية العرب) مع شرح الزمخشري، و (إعراب القرآن) و (طبقات النحاة البصريين) و (نسب عدنان وقحطان) رسالة. و (المقرب) قال الزبيدي في شرح خطبة القاموس: المبرد بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسر (ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص2678؛ السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص269؛ الزركلي، الأعلام، ج7، ص144).

(4) في ب (غير)

(5) في ب سقط(والسرولة)

(6) (السراويل) معروفٌ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ وَالْجَمْعُ (السَّرَاوِيلُ) . قَالَ سِيبَوَيْهٍ: (سَرَاوِيلٌ) وَاحِدَةٌ وَهِيَ أَعْجَمِيَّةٌ أُعْرِبَتْ فَأَشْبَهَتْ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ فَهِيَ مَصْرُوفَةٌ فِي النِّكَرَةِ. قَالَ: وَإِنْ سَمَّيْتَ بِهَا رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْهَا وَكَذَا إِنْ حَقَرْتَهَا اسْمَ رَجُلٍ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْنُ عَنَّا. وَمِنْ النُّحَوِيِّينَ مَنْ لَا يَصْرِفُهَا أَيْضًا فِي النِّكَرَةِ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ جَمْعُ (سَرَاوِيلٍ) . وَ (سَرَاوِيلَةٍ) ، سَرَاوِيلُهُ فَتَسْرُولُ أَلْبَسَهُ إِيَّاهَا فَلَبِسَهَا وَطَائِرٌ مُسْرُولٌ أَلْبَسَ رِيْشَهُ سَاقِيَهُ وَالسَّرَاوِيلُ السَّرَاوِيلُ قِيلَ: أَنَّ الثَّوْبَ فِيهَا بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص229؛ ابن سيده، المخصص، ج1، ص392؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج8، ص472؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص147).

يُقَالُ: خِرْقَةٌ مِنَ الثَّوْبِ أَيْ قِطْعَةٌ مِنْهُ وَالْجَمْعُ خِرْقٌ. (ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج1، ص590؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص742؛ الزبيدي، تاج العروس، ج24، ص307)

قوله: استعملت بمعنى "السروالة" يرد عليه أنّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في أسماء⁽²⁾ الأجناس " فلا يقال: "لَرْجُلٍ" "رِجَالٍ" بل جاء ذلك في الأعلام: "كمدائن"⁽³⁾ "في مدينة"⁽⁴⁾ معينة وأجيب بأن الجمع فيه مقدر لا محقق "كعدل عمر"⁽⁵⁾.

قوله: أو بتسمية كل قطعة عطف على قوله: بفرض إلى أو ⁽⁶⁾ بتقدير تسمية كل قطعة من "السروالة" "سروالة".

⁽⁷⁾ لو قال وإن صَرَفَ ⁽⁸⁾ إلخ وجه الأصوبية أنّ أصل "إذا" الجزم بوقوع الشرط وأصل "إنّ

"⁽⁹⁾، و"عدم الصرف" في: "سراويل" أكثر من صرفه والصرف فيه أقل فاستعمال "أنّ" في "التعليل"⁽¹⁾ انسب وأجدى من ⁽²⁾ استعمال "إذا" فيه لكن لما كان الصرف أيضا واقعا في الجملة جاز

(1) . في ب (يفرض)

(2) في ب (أسماء) في الأصل (سما).

(3) اختلاف العرب والعلماء في "مدائن": قال أبو عثمان: وأما "مدائن" فقد اختلفت العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم "فعاثل" فهمز، وقال بعضهم: هي "مفاعِل" فلم يهمزوا. فالذين جعلوها "فعاثل" احتجوا بـ "مُدن" فقالوا: "مُدن" يدل على أن الميم من الأصل وليست بزائدة، وقال غير هؤلاء: هي "مفاعل" والميم زائدة؛ لأنه من "دان يدين"، وهؤلاء الذين لم يهمزوا، وكلا الاشتقاقين مذهب. قال أبو الفتح: أما من قال: "مُدن" فاشتقاقه واضح و"مدينة" عندهم كسفيينة، و"مدائن" كـ "سفائن". (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ - 1954م، ج1، ص310، ص311)

(4) . في ب سقط (مدينة)

(5) فإن قيل: العدل إنّما هو أن تلفظ ببناء، وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة، كعدّل "عمر" عن "عامر". (ابن سيده، المخصص، ج4، ص321؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص424)

(6) . في ب (يفرض أي)

(7) . في ب زيادة (قوله)

(8) . في ب (واصرف)

(9) في ب زيادة (عدم الجزم).

استعمال⁽³⁾ إذا فيه على أصله لتحقيق وأما استعمال "إن" فيه فيحتاج إلى تأويل "إن القليل" من حيث هو غير متحقق الوقوع.

قوله: فيه أي في صرف "سراويل".

قوله: (4) باعتبار انتقاء "الجمعية" أي لأن السبب غير حاصل وهو "الجمعية" فلا يفيد الشرط.

قوله: وفيه أي وفي قوله: والإشكال⁽⁵⁾ المذكور في "قناديل"، و"مصاييح" لا فيه نظر لأن الحكم بإفراده وهو⁽⁶⁾ والمستلزم للإشكال في "قناديل" و"مصاييح" والمستلزم للمشكل أيضا⁽⁷⁾ "مشكل والأولى في الجواب أن يقال معناه فلا إشكال⁽⁸⁾ على⁽¹⁾ شرط "صيغة منتهى الجموع"⁽²⁾.

انظر: (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص121؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج4، ص81؛

(1) . في ب (القليل).

(2) . في ب (وأجري عن).

(3) . في ب سقط (لكن لما كان الصرف أيضا واقعا في الجملة جاز استعمال)

في ب زيادة (أيضا والحق أن استعمال).

أجاز الكوفيون الجزم إذا مطلقاً، ومذهب سيبويه أن إذا لا يليها إلا فعل ظاهر، أو مقدر. فالظاهر نحو: [إذا جاء نصر الله والفتح] . والمقدر نحو: [إذا السماء انشقت] . ولا يجوز غير ذلك. هذا هو المشهور، في النقل عن سيبويه. ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية، وأدوات الشرط، إذا كان الخبر فعلاً. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص112؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص368؛ على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج2، ص224)

(4) في ب سقط (قوله).

(5) . في ب زيادة (غير حاصل)

(6) . في ب سقط (لا فيه نظر لأن الحكم بإفراده وهو)

(7) . في ب سقط (للاشكال في قناديل ومصاييح والمستلزم للمشكل أيضا)

(8) إشكال "مفرد": ج إشكالات، مصدر أشكل، مشكلة، قضية مطروحة تحتاج إلى معالجة. المشكل: هو ما لا

ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص215؛ د. أحمد مختار، معجم اللغة

العربية المعاصرة، ج2، ص1228).

قوله: اللهم إلا أن يعتبر إلخ أي إلا أن يراد بفقدان النظر⁽³⁾ في الأحاد عدم⁽⁴⁾ وجودها أصلاً بل ندرة⁽⁵⁾ وجودها فإنه حينئذ ينتفى⁽⁶⁾ الإشكال عن شرط فقدان النظر في الأحاد أيضاً لأن المفرد الموازن لهذا الوزن نادر⁽⁷⁾.

قوله وتعويض⁽⁸⁾ التنوين عنها أي عن "الياء".

قوله: وأصل "جَوَارٍ"⁽⁹⁾ فيهما⁽¹⁰⁾ إلخ اعلم أن المذهب في نحو "جوار" ثلاثة أحدهما: وهو قول سيبويه والخليل⁽¹⁾: أن التنوين فيه عوض عن الياء وإليه أشار الشارح⁽²⁾ بقوله: وأصل

(1) في ب زيادة (من).

(2) انظر: (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص89؛ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، ج1، ص13؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص197؛ أحمد بن محمد الحملاوي(ت:1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقق، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض ج1، ص97)

(3) النظر: المثل الذي إذا نُظر إليه وإلى نظيره كانا سواء، وجمعُ النظر نُظَرَاءُ، والأنثى نَظِيرَةٌ، والجمعُ النظائر في الكلام والأشياء كلها. (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج10، ص6653؛ ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص219)

(4) في ب (وعدم).

(5) في ب (نذره).

(6) . في ب (سعى)

(7) . في ب (نادره).

(8) . في ب (وتعويض)

(9) جَوَارٍ: جمع جارية وهي السفينة، لقوله تعالى: (ولهُ الجوارِ المنشئات في الْبَحْرِ) وفتية النساء، وأصل جوار؛ على الصحيح؛ جوارى بالضم والتنوين استقلت الضمة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً؛ لأن المحذوف لعله كالثابت فخيف رجوع الياء فجاء بالتنوين عوضاً عنها. (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج7، ص504؛ الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، ج1، ص352؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص276).

(10) . في ب (فيها)

"جوار" [أ/183] فيهما إلخ وحاصله أن أصله "جوارِي" بالتثنية والإعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء للساكين ثم وجد بعد الإعلال "صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تثنية الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل⁽³⁾ لفظاً بكونه منقوصاً⁽⁴⁾ ومعنى بالفرعية فعوض التثنية عنها وثانيها: وهو قول المبرد⁽⁵⁾: أن التثنية عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال وأصله "جوارِي" بالتثنية ثم "جوارِي" بحذفها ثم "جوارِي" بحذف الحركة للاستتقال ثم "جوار" بتعويض التثنية من الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكين وإليه أشار بقوله: وقيل عوض التثنية فيهما عن الحركة إلخ وثالثها: وهو قول الزجاج⁽⁶⁾: أن تثنيته للصرف وذلك لأن الإعلال مقدم على منع الصرف⁽⁷⁾ لأن الإعلال سببه قوي⁽⁸⁾ وهو الاستتقال الظاهر المحسوس في الكلمة وأما منع الصرف فسببه⁽⁹⁾ ضعيف إذا⁽¹⁰⁾ المشابهة غير ظاهرة بين "الاسم"، و"الفعل" فسقط الاسم بعد الإعلال

(1) (سيبويه، الكتاب، ج3، ص308)

(2) . في ب سقط (الشارح)

(3) . في ب (المستقبل)

(4) . في ب (منقوطاً)

(5) (المقتضب، المبرد، ج1، ص143)

(6) الزجاج: (241 ؛ 311 هـ / 855 ؛ 923 م).

هو: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة توفي سنة 311هـ؛ له: معاني القرآن، الاشتقاق، و شرح أبيات سيبويه والعروض، وغيرها. انظر: (السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص411، 412؛

الزركلي، الأعلام، ج1، ص40)

(7) . في ب زيادة (ذلك).

(8) . في ب (شبه قوي).

(9) . في ب سقط (فشبه).

(10) . في ب (إذ هو مشابهة).

عن أوزان أقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفاً ويرد عليه ما مر أن ⁽¹⁾: الياء الساقطة في حكم الثابت وأما قوله: وقيل أصله في الرفع "جوّاري" ⁽²⁾ فليس مذهبا وراء المذكورات بل هو أحد تفسيري ⁽³⁾ ما ذهب إليه سيبويه⁽⁴⁾: من أن التتوين عوض عن الياء فعبر بعضهم⁽⁵⁾ عن هذا القول بأن منع الصرف مقدّم على الإعلال فأصله "جوّاري" بالتتوين ثم جوّاري بحذفها⁽⁶⁾ ثم "جوّاري" بحذف الحركة للاستتقال ثم "جوّار" بحذف الياء كما في ⁽⁷⁾ ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ....﴾ [القمر/54] ثم عوض عنها التتوين ليقطع التتوين الحاصل طمع ⁽⁸⁾ الياء الساقطة في الرجوع أو يلزم ⁽⁹⁾ اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد⁽¹⁰⁾: إنه لو كان منع الصرف مقدّم على الإعلال لوجب الفتح في قولك: "مررت بجوّار" كما في اللغة "القليلة الخبيثة" وذلك لأن منع الصرف يقتضي حذف التتوين و تبعية الكسر له في السقوط وصيرورته مفتوحاً فلا يوجد موجب حذف الياء حينئذ.

قوله: أولتحقيق⁽¹¹⁾ أو فيه لمنع الخلو.

(1) . في ب (أمران).

(2) . في ب زيادة (إلخ).

(3) . في ب (إحدى تفسير).

(4) (الكتاب، سيبويه، ج3، ص310).

(5) انظر: (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص170؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص375؛

المرادي، عمدة الكتاب، ج1، ص181؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص477).

(6) . في ب (بحذفه).

(7) . في ب زيادة (قوله).

(8) . في ب (طبع).

(9) . في ب (إذ يلزم).

(10) (المبرد، المقتضب، ج1، ص143).

(11) في ب (ولتحقيق).

قوله: والمنافي له أي للبناء.

قوله: فترك اعتماداً إلخ يمكن أن يقال تركه استغناء عنه وعن نحو: "خمسة عشر"⁽¹⁾ باشتراط عدم الاسناد⁽²⁾ إذ ذلك ليس مقصوداً لذاته بل لازمه وهو عدم البناء قبل "العلمية" ولاختياره⁽³⁾ فيه علماً أيضاً منع الصرف.

قوله: ويحتمل أن يكون "الفاء"⁽⁴⁾ إلخ فحينئذ⁽⁵⁾ يكون جواب الشرط محذوفاً.

قوله: معهما أي مع "الألف"، و"النون" في الاسم.

قوله: أو ليمنع⁽⁶⁾ إلخ أو فيه لمنع الخلوّ دون الجمع أو الأوّل: عند من يقول: يحتاج⁽⁷⁾ التركيب⁽⁸⁾ إلى سبب آخر ولا يقوم مقام السببين والثاني: عند من يقول: لا يحتاج إليه بل هو يقوم مقام

(1) انظر: (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص167؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، ص396؛ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص217).

(2) في ب (الاستناد).

(3) في ب (أو لاختيار).

(4) الفاء: من حُرُوفِ الْعُطْفِ. وَلَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ: يُغْطَفُ بِهَا، وَتَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَالتَّعْقِيبِ مَعَ الْإِشْتِرَاكِ تَقُولُ: صَرَبْتُ زَيْدًا فَعَمَرًا. وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا عَلَةً لِمَا بَعْدَهَا وَتَجْرِي عَلَى الْعُطْفِ وَالتَّعْقِيبِ دُونَ الْإِشْتِرَاكِ تَقُولُ: صَرَبَهُ فَبَكَى وَصَرَبَهُ فَأَوْجَعَهُ إِذَا كَانَ الصَّرْبُ عَلَةً لِلْبُكَاءِ وَالْوَجَعِ، وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: هُوَ الَّذِي يَكُونُ لِلْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ كَقَوْلِكَ: إِنْ تَرَزَّنِي فَأَنْتَ مُحْسِنٌ. فَمَا بَعْدَ الْفَاءِ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ يَعْمَلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ. (الفارابي، الصحاح تاج اللغة، ج6، ص2553؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص233؛ الزبيدي، تاج العروس، ج40، ص439)

(5) في ب (وحيثئذ) اختصار (وح~)

(6) في ب (لتمنع).

(7) في ب سقط (يحتاج)

(8) في ب (الترتيب)

الفاء للترتيب باتصال، أي: بلا مهلة، فهي للتعقيب، وهذا مذهب الجمهور، وما أوهم خلافه يُؤوّل. وذكر في التسهيل أن الفاء تقع موقع ثم كقوله تعالى: {فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً} ثم انتقل إلى "ثم" فقال: وثم للترتيب

السببين "كألفي التأنيث" ثم المشابهة الموجبة لتأثيرهما إنما هي المشابهة بامتناع دخول "تاء التأنيث" عليهما دونهما بتساوي الصدرين وزناً "فكسر"،⁽¹⁾ من "سكران"⁽²⁾ "كحمر"⁽³⁾، من "حمراء" ويكون الزائدين في نحو: "سكران" مختصين بالمذكر كما أن الزائدين في نحو: "حمراء" مختصان بالمؤنث أو يكون المؤنث في "سكران"⁽⁴⁾ صيغته أخرى مخالفة⁽⁵⁾ للمذكر كما أنَّ المذكر في نحو: "حمراء" كذلك فهذه الوجوه الثلاثة حاصلة في "فعلان" "فعلى" غير موجودة في "عمران"، و"عثمان"، و"عطفان"⁽⁶⁾ ودونها بزيادة "الألف"، و"النون" معاً كزيادة زائدي "حمراء" معاً أو يكون الزائد الأول في موضعين "الفاً" فإنه اجتمع هذان الوجهان: في "ندمان"، و"عزنان"⁽⁷⁾ مع انصرافهما فالأصل هو الامتناع عن "تاء التأنيث".

بانفصال، أي: بمهلة، وهو مذهب الجمهور. انظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص351؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص998؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص214)

(1). في ب(فسكر) الأصح

(2) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج4، ص23؛ إسفار الفصيح، لأبو سهل الهروي، ج1، ص531)

(3) الْحُمْرَةُ مِنَ الْأَلْوَانِ مَعْرُوفَةٌ وَالذَّكَرُ أَحْمَرٌ وَالْأُنْثَى حَمْرَاءُ وَالْجَمْعُ حُمْرٌ وَهَذَا إِذَا أُريدَ بِهِ الْمَصْبُوغُ فَإِنْ أُريدَ بِالْأَحْمَرِ ذُو الْحُمْرَةِ جُمِعَ عَلَى الْأَحَامِرِ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا وَصْفٌ وَأَحْمَرُ الْبَأْسِ اشْتَدَّ وَأَحْمَرُ الشَّيْءِ صَارَ أَحْمَرَ وَحَمَرْتُهُ بِالتَّشْدِيدِ صَبَغْتُهُ بِالْحُمْرَةِ. (الفيومي، المصباح المنير، ج1، ص150؛ الزبيدي، تاج العروس، ج11، ص73)

(4) سكر: السُّكْرَانُ: خِلَافُ الصَّاحِي عَنْ سَيِّوِيهِ، وَسُكْرَانٌ، وَالْأُنْثَى سَكْرَةٌ وَسُكْرَى وَسُكْرَانَةٌ؛ الْأَخِيرَةُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ فِي التَّنْكِيرَةِ. (سيبويه، الكتاب، ج4، ص23؛ أبي الفتح البجلي، المطلع على ألفاظ المقنع، ج1، ص456؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص372)

. في ب(مخالف) (5)

(6) انظر: (أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص37؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص306).

(7) في ب(وعريان).

انظر: (سيبويه الكتاب، ج3، ص646؛ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، المعتزلي (ت: 384هـ)، رسالة

قوله: والجواب إنها ترديد⁽¹⁾ بين الشرطين وهما قوله: في "اسم"، أو "صفة"، أو "العلمية"، وانتفاء⁽²⁾ "فعلانة"⁽³⁾.

⁽⁴⁾قوله: باعتبار ما صدق عليه المشروط وهو أعني المشروط "الاسم"، و"الصفة"، و"الألف"، و"النون".

قوله: لا باعتبار الماهية أي ماهيته المشروط فإن الألف والنون [ب/184] باعتبار الماهية يتحققان في "الاسم"، و"الصفة" جميعا لا في أحدهما فقط فيتحقق الشرطان أيضا فيهما جميعا⁽⁵⁾ وكذا "الصفة"، و"الاسم" باعتبار الماهية يتحقق فيهما جميعا "العلمية"، و انتفاء "فعلانة" ويمكن ان يجاب أيضا بأن أو هنا لمنع الخلق دون الجمع.

قوله: وقيل شرطه أي شرط "الصفة"، و"التذكير" باعتبار الوصف.

منازل الحروف، المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، ج1، ص32)

(1) إن شرط تأثير زيادة الألف والنون في منع الصرف مع الوصفية أن يكون مؤنث ما فيه الألف والنون بألف التأنيث. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج2، ص406).

(2) في ب سقط(و).

(3) مؤنث عريان عريانة، ومؤنث ندمان ندمانة، فما كان مؤنثه فعلى فهو ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون، وما كان مؤنثه فعلانة فهو مصروف، والسر في ذلك أن زيادة الألف والنون مع الوصف محمولة في المنع من الصرف على ألف التأنيث الممدودة وهذه لمذكرها صيغة غير صيغة المؤنث نحو حمراء وأحمر فوجب في الألف والنون أن تكون صيغة المؤنث غير صيغة المذكر. (الروماني، رسالة منازل الحروف، ج1، ص32؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ج2، ص406؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص158).

(4) . في ب سقط(قوله)

(5) . في ب سقط(لا في أحدهما فقط فيتحقق الشرطان أيضا فيهما جميعا).

قوله: وفيه أي في هذا التعليل ضعف لأنه قد يتحقق انتقاء "فعلانة" من غير وجود "فعلَى" كما في: "رحمان"⁽¹⁾، وهذا الكلام يُوهم توقف ⁽²⁾ انتقاء "فعلانة" على وجود "فعلَى" ولاستلزامه كون وجود "فعلَى" غير مقصود لذاته بل المطلوب منه انتقاء "التاء" لأن كل ⁽³⁾ ما يجيء منه "فعلَى" لا يجيء منه "فعلانة" في لغتهم ⁽⁴⁾ إلاّ عند بني أسد ⁽⁵⁾ فإنهم يقولون في كل "فعلان" ⁽¹⁾ جاء منه "فعلى"، "فعلانة" ⁽²⁾ أيضاً نحو: "غضبانة"، و"سكرانة".

(1) الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: اسمانِ مُشتَقَّانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، (وهو أرحم الراحمين) الرَّحْمَنُ: اسم من أسماء الله تعالى، لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، ولا يجوز أن يسمى به غيره. (الفراهيدي، العين، ج3، ص224؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج4، ص2450؛ الفارابي، الصحاح تاج اللغة، ج5، ص1929)

(2) . في ب (توهم)

(3) في ب سقط (كل).

(4) أخذ المجمع اللغوي القاهري بلغة بني أسد في جواز إلحاق تاء التأنيث بكلمة سكرانة ونظائرها وفيما يلي نص القرار كما قدمته اللجنة المختصة ووافق عليه المجمع وأخذ به نهائياً (أن تأنيث (فعلان) بالتاء لغة كما في بني أسد (كما ذكر الرازي، في مختار الصحاح، ج1، ص120) ؛ أو لغة بني أسد (كما ذكر ابن سيده، المخصص، ج5، ص124).

قال ابن حني: ج1، ص154، "كل وصف على فعلان ومؤنثه فعلى فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً وَذَلِكَ نَحْوُ سَكْرَانَ وَغُضْبَانَ وَعُطْشَانَ لِقَوْلِكَ: فِي مُؤْنْتِهِ سَكْرَى وَغُضْبَى وَعُطْشَى وَذَلِكَ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الْأَلْفَ وَالْثَوْنَ ضَارِعَتَا أَلْفِي التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ: حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ لِأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ مِثْلَهُمَا وَلِأَنَّ مُؤْنْتَهُمَا مُخَالَفٌ لِبَنَائِهِمَا كَمُخَالَفَةِ مُذَكَّرِ حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ لَهَا فَإِنْ كَانَ فَعْلَانٌ لَيْسَ لَهُ فَعْلَى لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً حَمَلًا عَلَى بَابِ "غُضْبَانَ" وَانْصَرَفَ نَكْرَةً لِمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ فِي أَنَّهُ لَا فَعْلَى لَهُ وَذَلِكَ نَحْوُ: "حَمْدَانٌ" وَ"بَكْرَانٌ"، وَكَذَلِكَ كُلُّ مِثَالٍ: فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنَوْنٌ زَائِدَتَانِ لَا فَعْلَى لَهُ فَعْلَانٌ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ نَحْوُ: "عَمْرَانٌ"، وَ"عُثْمَانٌ"، وَ"عَطْفَانٌ"، وَ"حَدْرَجَانٌ" وَ"عَقْرَبَانٌ" لَا يَنْصَرِفُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَعْرِفَةً وَيَنْصَرِفُ نَكْرَةً لَذَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: عَطْشَانَةٌ وَغُضْبَانَةٌ وَأَشْبَاهُهَا وَمَنْ ثَمَّ يَنْصَرِفُ (فعلان) وصفا ويجمع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) جمع تصحيح ، و الجمهور من النحاة يأخذ بما أطرده عن جمهور العرب وهو أن فعلان مؤنثه الغالب المطرد على (فعلَى) وورد من غير الغالب الأسماء التي ذكرها ابن مالك في منظومته. (ألفية ابن مالك، ابن مالك، ج1، ص65).

(5) بنو أسد: من عشائر العراق الكبيرة، وتسكن عشيرة بني أسد اليوم في أراضي الجبايش المعروفة بالجزائر أو البطائح في قضاء سوق الشيوخ وما جاوره حتى سوق الشيوخ والقرنة والعمارة، وبين بني مالك وبني خيكان

قوله: أو ليتحقق شبهها إلخ هذا الوجه وإن كان يحصل به بينهما مشابهة إلا أنه ليس وجهاً للمشابهة ضرورياً بحيث لا يؤثر "الألف"، و"النون" بدونه لتأثيرهما بدونه في "عمران"، و"عثمان"، و"غطفان" بل الضروري في التأثير انتقاء "التاء"⁽³⁾.

قوله: ويمنعه⁽⁴⁾ من يشترط إلخ وهذا أولى لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن في كلام العرب أكثر من المصروف وللخصم أن يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب أو

«خيقان» والبو محمد، وأما بنو أسد بعد الفتوحات الإسلامية، فقد سكنوا في نواحي بغداد في الجانب الغربي منها. (عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1414 هـ - 1994 م ج4، ص11).

(1) . في ب (فعلانة)

(2) "فعلان وصف لمذكر ولا مؤنث له"، وقد تكون صيغة (فعلان) دالة على المذكر الذي لا مؤنث له في الواقع لا على (فعلى) ولا على (فعلانة) مثل: (رحمان) علم على الله جل شأنه. (ابن سيده، المخصص، ج5، ص124؛ انظر: المجلد الشامل للمحاضرات والبحوث ص 83، 91، التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة 1965؛ مصطفى أحمد النماس، صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد، 39، ص110)

(3) أن المزيد بالألف والنون إنما يمنع من الصرف بشرط ألا يكون مؤنثه بالتاء، فانثناء التاء هو الشرط الضروري للمنع من الصرف، وقول بعضهم إن الشرط هو أن يكون مؤنثه على فعلى أي يكون مؤنثه على غير لفظه، "قال: ابن الحاجب في الكافية، عارضاً هذين الرأيين أو صفة فانثناء فعلانة وقيل وجود فعلى". ومن ثم اختلف في رحمان دون سكران وندمان قال الرضي: معقبا عليه: وقوله: (وقيل وجود فعلى) والأول أولى لأن وجود (فعلى) ليس مقصوداً لذاته بل المطلوب منه انتقاء التاء، لأن كل ما يجئ منه (فعلى) لا يجئ منه فعلانة في لغتهم إلا عند بعض بني أسد فإنهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى: (فعلانة) أيضا نحو: غضبان وسكران فيصرفون إذن (فعلان فعلى) وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتقاء التاء لا وجود فعلى. (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص40؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص58؛ مصطفى أحمد النماس صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية، ج39، ص118)

(4) في ب (يمنعها).

لا، أو إلى ⁽¹⁾لأنه الأصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في "فعلان" صفة لم يقل هل انتفاء ⁽²⁾ منه "فعلانة" أم لا وهل وجد له فعلا أو لا فبعضهم: يصرفه نظراً إلى الأصل وبعضهم يمنعه الصرف لأنه الغالب في "فعلان" وقد جاء ألفاظ يحتمل نونها الإضافة فتكون ⁽³⁾مصروفة إذا سمى بها ويحتمل الزيادة فلا تصرف ⁽⁴⁾ نحو: "حَسَّان" فهو إمّا من الحُسْن فيصرف وإمّا من ⁽⁵⁾ الحَس فلا يصرف ⁽⁶⁾ وكذا ⁽⁷⁾ نحو: "شيطان" ⁽⁸⁾.

قوله: من قبيل إضافة العام إلى الخاص لأن الوزن أعَمّ من الفعل لتناوله الاسم والحرف أيضاً.
قوله: ليتحقق جهة الفرعية متعلق بكلا الشرطين يعني إنما شَرَطَ الوزنين المذكورين ليتحقق فرعيتهما على وزن الاسم لاختصاص الأول منهما بالفعل ⁽⁹⁾ وكون الثاني أشد اختصاصاً به من

(1) . في ب سقط (إلى)

(2) . في ب (هل يعلم هل انتقى)

(3) في ب (الأصالة فبكون).

(4) في ب (فلا يصرف).

(5) . في ب (أو من)

(6) انظر: (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص115؛ ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملحّة، ج2، ص771؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1206)

(7) . في ب (وكذلك)

(8) (الشَّطْنُ) بِفَتْحَتَيْنِ الْحَبْلُ وَقَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ الْحَبْلُ الطَّوِيلُ وَجَمْعُهُ (أَشْطَانٌ) . وَ (الشَّيْطَانُ) مَغْرُوفٌ وَكُلُّ غَاثٍ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْذَوَابِّ شَيْطَانٌ. وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْحَيَّةَ شَيْطَانًا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ} [الصافات: 65] وَقِيلَ: فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهَ: أَحَدُهَا أَنَّهُ شَبَّهَ طَلْعَهَا فِي قُبْحِهِ بِرُءُوسِ الشَّيَاطِينِ لِأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ بِالْقُبْحِ. وَالثَّانِي أَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي بَعْضَ الْحَيَّاتِ شَيْطَانًا وَهُوَ ذُو عُزْفٍ قَبِيحٍ. وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ قِيلَ: إِنَّهُ نَبَتْ قَبِيحٍ يُسَمَّى رُءُوسَ الشَّيَاطِينِ. وَالشَّيْطَانُ نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ وَقِيلَ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ. فَإِنْ جَعَلْتَهُ فَيْعَالًا مِنْ قَوْلِهِمْ (تَشَيْطَنَ) الرَّجُلُ صَرَفْتَهُ. وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ تَشَيْطَ لَمْ تَصْرِفْهُ لِأَنَّهُ فَعْلَانٌ. (الفراهيدي، العين، ج6، ص236؛ الهروي، تهذيب اللغة، ج11، ص214؛ ابن فارس، مجمل اللغة، ج1، ص502؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص165).

(9) . في ب (إلا رد بينهما)

حيث إنّ هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرفة دون الاسماء إذ لا فعل متصرف إلا وله مضارع والمضارع لا يخلو من الزيادة فجرت ⁽¹⁾ إلى جانب الفعل حتى صح أن يقال هو وزن الفعل بخلاف الأوزان المشتركة المتساوية بينهما أو الغالبة في الاسماء لانتفاء موجب الفرعية فيها. قوله: و"يونس" ⁽²⁾ قال الرضي ⁽³⁾: إنّ يونس: اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب في الفعل أو لم يغلب فمنع الصرف من نحو: "جبل"، و"عضد"، و"كتف"، و"جعفر"، و"حاتم" أعلاماً ⁽⁴⁾، فيخالف ما نقله الشارح من مذهب يونس.

(1) . في ب زيادة (الوزن)

(2) يُونس بن حبيب: (94 ؛ 182 هـ / 713 ؛ 798 م)

يونس بن حبيب الصَّبِّيُّ الْوَلَاءُ الْبَصْرِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ السِّيرَافِيُّ: بَارِعٌ فِي النَّحْوِ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ، وَرَوَى عَنْ سِبْيَوِيهِ فَأَكْثَرَ، وَلَهُ قِيَاسٌ فِي النَّحْوِ، وَمَذَاهِبٌ يَتَقَرَّدُ بِهَا. سَمِعَ مِنْهُ الْكُسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ. وَكَانَتْ لَهُ خَلْقَةٌ بِالْبَصْرَةِ يَنْتَابُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَطُلَّابُ الْأَدَبِ وَفُصَحَاءُ الْأَعْرَابِ وَالبَادِيَةِ. قِيلَ: قَارِبُ يُونس تسعين سنة وَلَمْ يَتَرَوَّجْ وَلَمْ يَتَسَرَّ، مولده سنة تسعين ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة. (محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت: 256هـ). التاريخ الكبير، ط، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، ج8، ص413؛ السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ج1، ص28؛ السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص365؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص261).

(3) الرضي: (000 - نحو 686 هـ / 000 - نحو 1287م).

محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها ؛ بل ولا في غالب كتب النحْو ؛ مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمدوه شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب يتقَرَّد بها؛ ولقبه نجم الأئمة، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمئة. (السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص567؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص86)

(4) بعد البحث لم أجد قول الرضي و تعليقه على كلام يونس انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص80؛ ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ج1، ص204)

قوله: وزعم عيسى⁽¹⁾ أنه لا ينصرف أي أنه زعم أن نحو: "ضرب" ⁽²⁾، و"دحرج" معروفا لا ينصرف⁽³⁾ إذا سمى به فإنه اعتبر وزن الفعل⁽⁴⁾ بشرط كونه منقولا من الفعل وإن كان مشتركا بين الفعل والاسم بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه⁽⁵⁾ استدل⁽⁶⁾ عليه بقوله⁽⁷⁾:

(1) (000 - 149 هـ / 766 - 000 م).

عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة. وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه. وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه. وهو من أهل البصرة. ولم يكن تقفيا وإنما نزل في تقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي. وكان صاحب تقعر في كلامه، مكثرا من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها، وصنّف في النُّحُو: الإكْمَال، وَالْجَامِع؛ وَفِيهِمَا يَقُول تَلْمِيزُهُ الْخَلِيل:

بَطْل النُّحُو جَمِيعًا كُلُّهُ غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذَاكَ إِكْمَالٌ وَهَذَا جَامِعٌ فهما للنَّاسِ شمس وقمر

(السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ج1، ص26؛ بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص237-238؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص106).

(2) . في ب (اضْرَبَ).

(3) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص82؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص309).

(4) في ب (فوجه).

(5) في ب سقط) بشرط كونه منقولا من الفعل وإن كان مشتركا بين الفعل والاسم بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه)

(6) في ب (واستدل).

(7) أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا متى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تعرفوني

التخريج: البيت لسحيم بن وثيل، "من الوافر": اللغة وشرح المفردات: جلا: في الأصل فعل ماض فسمي به كما سمي بـ"يزيد" و"يحمد" وابن جلا: كناية عن أنه شجاع. طلاع: صياغة مبالغة لـ"طالع". الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنه لا يهاب أحداً، وأنه قادر على الاضطلاع بعظام الأمور.

الإعراب: أنا: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة.

وهو مضاف. جلا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. وطلاع: الواو حرف عطف، "طلاع": معطوف على "ابن" مرفوع بالضممة الظاهرة. وهو مضاف. الثنايا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي⁽¹⁾

قوله: قيل بينهما عموم⁽²⁾ إلخ فإن الزيادة أعم من الأول فإنها قد تكون في الأول وقد تكون⁽³⁾ في غيره وكذا الأول أعم منهما لأنه قد يكون زائداً و قد لا يكون.

قوله: في أوله صفة زيادة إضافة صفة إلى زيادة للبيان⁽¹⁾.

الألف للتعذر. متى: اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به متعلق بالفعل "تعرفوني" أضع: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعاً من النقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره "أنا". العمامة: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. تعرفوني: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية للوقاية، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة: "أنا ابن جلا ... " ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تعرفوني" لا محل لها من الإعراب لأنها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ"إذا".

والشاهد فيه قوله: "ابن جلا" حيث اعتبر "جلا" اسماً ممنوعاً من الصرف، والشاهد فيه قوله: "ابن جلا" حيث اعتبر "جلا" اسماً ممنوعاً من الصرف. واختلف في سبب منعه، فقال عيسى بن عمر: إنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقال الجمهور إنه لم ينون للحكاية لا لمنع الصرف، فهو منقول عن جملة، أي عن فعل وضمير الغائب مستتر فيه، أو هو فعل ماض باق على فعليته، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص207؛ الأصمعيات اختيار الأصمعي، ج1، ص17 - محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1411 هـ ؛ 1991 م، ج1، ص224 ؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص467؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3، ص1467؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ان هشام، ج1، ص81؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص104، 331، 351).

(1). في ب شطر الثاني (متى أضع العمامة تعرفون).

(2) العام : كل ما يتناول أفراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول فهو العام، وبعبارة أخرى: كل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص213؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص600؛ 602).

(3). في ب سقط (في الأول قد تكون)

وقوله: زيادة إلى مزيدة يعني ⁽²⁾ هي مصدر بمعنى اسم المفعول ⁽³⁾ على التأويلين الأولين. قوله:

أو على تحقيق أي على حقيقته المصدرية عطف على مزيدة ذلك ⁽⁴⁾ على التأويل الثالث.

قوله: ليكون إلخ تعليل لاشتراط الزيادة المذكورة والضمير فيه لوزن الفعل أي ليكون الوزن بسبب تلك الزيادة غالباً إلخ.

قوله: بناء صفة غلبة ⁽⁵⁾ بعد صفة أي مبنية على الدليل.

وقوله: هو أي الدليل.

قوله: فإنه وإن كان غالباً في الفعل إلخ والدليل على غلبته ⁽⁶⁾ [أ/184] في الأفعال أن "باب المفاعلة" ⁽¹⁾ أكثر من أن يحصى والماضي منه فاعل و فاعل الاسمي ⁽²⁾ أقل قليل "كحَاتِم"، و"عَالِم" ⁽³⁾.

(1) النِّبَّان: في الأصل مصدر (بأن الشيء) بِمَعْنَى تَبَيَّنَ وَظَهَرَ، أو اسْمٌ مِنْ (بَيْن) كَالسَّلَامِ وَالْكَأَمِ، مِنْ (كَلِم) وَ (سَلَم) ثُمَّ نَقَلَهُ الْأَعْرَفُ إِلَى مَا يَتَّبِعُ بِهِ مِنَ الدَّلَالَةِ وَغَيْرِهَا؛ وَنَقَلَهُ الْإِصْطِلَاحُ إِلَى الْفَصَاحَةِ وَإِلَى مُلْكَةِ أَوْ أَصُولٍ يَعْرِفُ بِهَا إِيرَادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي صُورٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَقِيلَ: النَّبَّانُ يُنْطَلِقُ عَلَى تَبْيِينِ، وَعَلَى ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْلَامُ عَلَى عِلْمٍ يَحْصُلُ مِنْهُ الدَّلِيلُ، وَالْبَيَانُ أَيْضًا: هُوَ التَّعْبِيرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَإِفْهَامُ الْغَيْرِ وَقِيلَ: هُوَ الْكُشْفُ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ النُّطْقِ. (الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص43؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص47؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص230)

. في ب (أي مزيدة بمعنى) ⁽²⁾

(3) اسم المفعول: وهو: ما دل على حدث، وهو الجاري على يفعل من فعله، نحو مضروب لأن أصله مفعول، ومكرم ومنطلق به ومستخرج ومدحرج. ويعمل عمل الفعل تقول: زيد مضروب غلامه؛ ومكرم جاره، ومستخرج متاعه، ومدحرج بيده الحجر. (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص291؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص196؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص22)

⁽⁴⁾ . في ب سقط (قوله: أو على تحقيق أي على حقيقته المصدرية عطف على مزيدة ذلك).

(5) في ب (عليه).

(6) في الأصل زيادة (في الأفعال).

قوله: ولذا أي ولأجل أن المعتبر هو الغلبة المبنية على الدليل لم يقل المصنف بدل قوله: أو يكون في أوله⁽⁴⁾ زيادة إلخ أو يكون في الفعل أغلب لأن "المطلق"⁽⁵⁾ لا يدل على "المقيد"⁽⁶⁾.

قوله: بل ذكر سببها وهو الزيادة المذكورة.

قوله: بخلاف "أربعة"⁽⁷⁾ فإن لحوق "التاء" به غير قياس بل القياس تجرده عنه كما يجيء في بحث أسماء الأعداد.

قوله: باعتبار الذي امتنع من الصرف لأجل أي لأجل "وزن الفعل" حاصله أنه إذا سُمي "رجل" "بأربعة" امتنع إما لأجل "الوزن"، و"العلمية" مع وجود "التاء" فيه والاعتذار عنه بأن "التاء" المشروط

(1) مفاعلة، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك: جالسته مجالسةً، وقاعدته مقاعدة، وشاربته مشاربةً. (سيبويه، الكتاب، ج4، ص80؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص131؛ ابن جني، الخصائص، ج2، ص306).

(2) في ب (لاسمى).

(3) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج4، ص133؛ المبرد، المقتضب، ج2، ص113؛ تهذيب اللغة، الهروي، ج2، ص253؛ ابن سيده، المخصص، ج1، ص258).

(4) في ب سقط (في أوله).

(5) المطلق: على صيغة اسم المفعول من الإطلاق بمعنى الإرسال. و المطلق: هو المتعري عن الصفة والشرط والإسْتِثْنَاء، و المطلق: ما يدل على واحد غير معين. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص218؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص484؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1567).

(6) المقيد: بضم الميم وكسر الياء المشددة، اسم مفعول، خلاف المطلق، ما تناول معينا موصوفا بوصف زائد على حقيقة جنسه، كقوله تعالى: [فتحير رقبة مؤمنة] فقد قيد الرقبة بوصفها مؤمنة. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص225؛ محمد رواس قلعجي؛ حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، ص455).

(7) انظر: (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص367).

عد⁽¹⁾ لحوقها الوزن المذكور هي "التاء" اللاحقة قياساً⁽²⁾ ولحوق "تاء أربعة" غير قياسي وإما لأجل "التأنيث اللفظي"⁽³⁾، و"العلمية" وحينئذ لا يحتاج إلى الاعتذار عنه.

قوله: حيث لا يقبلها باعتبار الوصف⁽⁴⁾ الأصلي إذ⁽⁵⁾ يقال: باعتبار الوصف الأصلي "الحية الأنثى"⁽⁶⁾ سواء.

قوله: اعلم أن وزن⁽⁷⁾ أفعل⁽⁸⁾ إلخ الأصوب تقديمه على قول المصنف غير قابل للتاء.

(1) في ب(عدم).

(2) القياس: هو عبارة عن التّقدير يُقال: قَاسَ النُّعْلُ، إذا قدره. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص713).

(3) التاء التأنيث اللفظي: فهي تفيدها تاء تأنيث ساكنة، تدخل على الحرف مثل ربّت وثمرت. فُرِبَ حرف جر شبيه بالزائد، يجوز في لغة العرب أن يتصل به تاء التأنيث الساكنة، فنقول: ربّت. وثمر حرف عطف، يجوز أن يتصل به تاء التأنيث الساكنة. فحينئذ كيف نقول: تاء التأنيث الساكنة علامة فعلية الكلمة، ثم نجد تاء التأنيث الساكنة قد اتصلت برب وثمر وهما حرفان؟ التاء التأنيث المراد بالتأنيث التأنيث المعنوي. والتاء في ربّت وثمرت هي تاء تأنيث؛ لكنه تأنيث لفظي لا معنوي. (الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص75، 76).

(4) في الأصل زيادة(الوصف).

(5) في ب(الأصلي أو).

(6) الحية: مَعْرُوفَةٌ يَكُونُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَإِنَّمَا دَخَلَتْهُ التَّاءُ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسٍ مُثَلِّ بِطَّةٍ وَدَجَاجَةٍ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُويَ عَنِ الْعَرَبِ: رَأَيْتُ حَيًّا عَلَى حَيَّةٍ أَيْ ذَكَرًا عَلَى أُنْثَى. (ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج1، ص576؛ الفيومي، المصباح المنير، ج1، ص160؛ تاج العروس، الزبيدي، ج37، ص517).

(7) في ب (وزنها).

(8) لكل فعلٍ ميزانٌ يُوزَنُ به، والميزانُ يتألَّفُ من ثلاثة أحرف، وهي "الفاء والعين واللام". فيقال "كتب" على وزن

"فَعَلَ" و"يَكْتُبُ" على وزن "يَفْعُلُ" و"اكتُبْ" على وزن "افْعُلْ".

ويقال لأحرفِ "فعل" ميزانٌ، ولما يوزنُ بها "موزونٌ"، ويُسمى ما يقابل فاء الميزان من أحرف الموزون. "فاء الكلمة"، وما يُقابلُ عينه "عين الكلمة"، وما يُقابلُ لامه "لام الكلمة". (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص463؛

الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص213).

قوله: و"أفعل" الاسم أي الاسم الغير المبني على الفعل الثلاثي⁽¹⁾ في نحو: (2)"أيدع" ، و"أفعل"
(3)، و"أرنب"⁽⁴⁾ .

قوله: "فأفعل التفصيل"⁽⁵⁾ يعارضه "أفعل التعجب" وإنما جعل مقابل "أفعل التفضيل" "أفعل
التعجب"⁽⁶⁾ لتناسبهما باتحاد [المأخذ]⁽¹⁾.

(1) الفعل الثلاثي الصحيح المجرد ثلاثة أضرب: فَعَلَ وفَعَّلَ وفَعِّلَ. وكل واحد من الأولين على وجهين: متعد وغير متعد، ومضارعه على بناءين: مضارع "فَعَلَ" على "يَفْعُلُ" و"يَفْعِلُ"، ومضارع "فَعَّلَ" على "يَفْعِلُ" و"يَفْعُلُ"، والثالث على وجه واحد غير متعد، ومضارعه على بناء واحد، وهو "يَفْعُلُ". فمثال "فَعَلَ": "ضربه" "يضربه"، ومثال "فَعَّلَ": "شربه"، "يشربه"، ومثال "فَعِّلَ": "كُرَّم"، "يَكُرِّمُ". (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص396؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص425؛ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص99)

(2) انظر: (سيبويه الكتاب، ج3، ص194؛ المبرد، المقتضب، ج2، ص216؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص310 و ج3، ص318)

(3) الْأَفْعُلُ، بِالْفَتْحِ: الرِّعْدَةُ مِنْ بَرْدٍ أَوْ خَوْفٍ، قَالَ: وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ وَهَمْزُهُ زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ أَفْعُلٌ، وَلِهَذَا إِذَا سَمِئَتْ بِهِ لَمْ تُصَرِّفْهُ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنَ الْفِعْلِ. وَفِي حَدِيثٍ، غَائِشَةٌ: فَأَخَذَنِي أَفْعُلٌ فَأَرْتَعَدْتُ مِنْ شِدَّةِ الْغَيْرَةِ. أَيْدَعُ: الْأَيْدَعُ: دَمُ الْأَخْوَيْنِ، وَهُوَ عَصَاةٌ صَمْغِيَّةٌ بِحَمْرَةِ الدَّمِ، تَسْتَعْمَلُ فِي صِنَاعَةِ وَرْنِيشِ ثَمِينٍ، وَكَانَتْ تَسْتَعْمَلُ فِي الطَّبِّ وَهِيَ تَسْتَخْرَجُ مِنْ جَذَعِ شَجَرَةٍ تَسْمَى بِهَذَا الْأِسْمِ مِنَ الْفَصِيلَةِ الزَّنْبَقِيَّةِ. (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص127؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج6، ص155؛ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص171؛ ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص19).

(4) في ب(و أوكل وأرب).

(5) في ب(وأفعل التفضيل).

(6) اسم التفضيل ؛ أفعل في التعجب: أ- الأصل في اسم التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر لأنه مشتق والمشتقات ترفع الظاهر والمضمر، غير أن اسم التفضيل لا يرفع الظاهر لشبهه بأفعل التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة، فقد اقترض (اسم التفضيل) من أفعل التعجب هذا الحكم وهو عدم رفع الاسم الظاهر. ب؛ والأصل في أفعل التعجب أن لا يصغر، لأن (أفعل التعجب) فعل والتصغير مختص بالأسماء، ومبنى والتصغير لا يدخل الأسماء المبنية إلا شذوذاً غير أن أفعل التعجب قد يصغر مقترضا هذا الحكم من اسم التفضيل لأنهما متشابهان وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص120؛ سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

قوله: من بابهِ أي من باب (2) " أفْعَلَ الصفة (3) وبابه " فَعَلَ " يَفْعَلُ (4) غالباً.

قوله: من ابتداء الفعل بيان لنحو إلخ يعني من "أفعل" ماضي باب الأفعال: الذي لم يجيء فيه فَعْلٌ (5) ثلاثي حتى يبنى عليه: كَالْحِمِّ (6) و" شَحْمٌ (7)".

قوله: (8) من باب آخر: أي غير باب: "أفعل" الصفة وهو باب يفعل: مفتوح العين ثم الإنصاف إن الغلبة في أفْعَلُ الفِعْل (9) غير ظاهرة قال المصنف: إذ معرفة غلبة الوزن في احدي القبيلتين (10) لا يمكن إلا بعد الإحاطة بجميع (11) أوزان القبيلتين وهو إما "متعذر" أو "متعسر" لا سيما على

ط: العددان 79، و80، السنة العشرون؛ رجب؛ ذو الحجة 1408هـ، ؛ ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رقم العدد؛ 58، ص248).

(1) . في ب (المخرج) في الأصل (المأخذ).

(2) في ب سقط (باب).

(3) الصفة: أفْعَلٌ للألوان ويكون الفعل على "فَعَلَ" "يَفْعَلُ" والمصدر فُعْلَةً. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص95).

(4) انظر: (ابن سيده، المخصص، ج4، ص290؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص95).

(5) في ب (كالحم)

(6) يقول ابن السكيت: رجل شحيم لحيم أي سمين، ورجل شَحْمٌ لَحْمٌ إذا كَانَ قَرِماً إِلَى اللَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَهُوَ

يشتهيهم، وَقَالَ غَيْرُهُ: رجل شاحم لاحم: نُؤْ شَحْمٌ وَلَحْمٌ. (ابن السكيت، إصلاح المنطق، ج1، ص231؛

تهذيب اللغة، الهروي، ج4، ص117؛ ابن سيده، المخصص، ج4، ص338).

(7) في النسختين (اشحم).

(8) . في ب سقط (قوله).

(9) أفْعَلُ الفِعْل فِعْلُهُ للتعجب من الرباعي أو الألوان والعاهات، مما فقد شروط بناء باب (فَعْل) في التعجب.

(حسن موسى الشاعر، خطاب الماردي ومنهجه في النحو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط، 1408هـ، ج1، ص138).

(10) (في ب) (أحد القبيلتين).

(11) (في ب) (لجمع).

المبتدئ فلا يصح أن يجعل الغلبة ⁽¹⁾ شرط وزن الفعل ولذا أيضا عدل عنه إلى قوله: أو يكون في أوله زيادة يصح ⁽²⁾ إلخ لئلا يشكل بنحو: "أحمر" غير منصرف ⁽³⁾.

قوله: و لزوم وجود المشروط وهو تأثير الوزن في المنع أو في ⁽⁴⁾ الوزن.

قوله: عند عدم الشرط وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول "التاء".

قوله: وفي جعل "وجود الشرط" علة للمشروط نظر ذلك لأن "وجود الشرط" لا يستلزم "وجود المشروط" وإن كان "وجود المشروط" بدون الشرط محالا ويمكن أن يقال: إن ما ذكره في الحقيقة جعل لوجود ⁽⁵⁾ العلة علة لوجود المعلول ⁽⁶⁾. لأن العلة ليست الوزن المطلق بل الوزن المشروط.

(1) . في ب (القلب).

(2) . في ب سقط (يصح).

(3) وزن الفعل: شرطه أن يختص بالفعل، ك (شمر)، و (ضرب)، أو يكون في أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء، ومن ثم امتنع (أحمر)، وانصرف (يعمل)، وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف؛ لما تبيين من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه، إلا العدل ووزن الفعل، وهما متضادان، فلا يكون إلا أحدهما، فإذا نكر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد، وخالف سيبويه الأخفش في مثل (أحمر) علما إذا نكر اعتبارا للصفة الأصلية بعد التثكير. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص198؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص311؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص13)

(4) . في ب سقط (في).

(5) في ب (بود)

(6) العلة: لغة: معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة لأنه لحوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف، و العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه، وعلة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي قسمان: الأول: ما تقوم به الماهية من أجزائها، وتسمى: علة الماهية، والثاني: ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المنقومة بأجزائها بالوجود الخارجي، وتسمى علة الوجود، وعلة الماهية؛ إما لأنه لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة، وهي العلة المادية، وإما لأنه يجب بها وجوده، وهي العلة الصورية؛ وعلة الوجود إما أن يوجد منها المعلول، أي يكون مؤثرا في المعلول موجودا له، وهي العلة الفاعلية، أو لا، وحينئذ إما أن يكون المعلول لأجلها، وهي العلة الغائية، أو لا، وهي الشرط إن كان وجوديا،

قوله: بناء على قول: غيره أي قول: من جعل "العلمية" سبباً لا شرطاً.

قوله: ⁽¹⁾ أو على التسامح يعني تسمية للموقوف عليه الشيء باسم علة ذلك الشيء ⁽²⁾ وموجده.

قوله: لا يجمع ⁽³⁾ غير ما هي شرط فيه إلخ فيه إنه إن كان استثناء مما ⁽⁴⁾ ذكر يكون تقدير

الكلام هكذا إنها لا تجماع مؤثرة سببا غير السبب الذي على شرط ⁽⁵⁾ فيه إلا "العدل" ⁽⁶⁾ والتقدير

الذي ذكره ⁽⁷⁾ إنما يستقيم إذا جعل استثناء ⁽⁸⁾ من مفهوم الاستثناء الأول فإنه يفهم منه أنها لا

تجماع مؤثرة غير ما هي شرط فيه.

قوله: كان على خلاف الواقع لأن الواقع مجامعتهما ⁽⁹⁾ غير أحدهما من الأسباب.

قوله: وفيه نظر أي وفي النظر المذكور أنه إلخ قوله وفيه أي وفي ⁽¹⁾ التقدير المذكور نظر لأنه

أيضا خلاف الواقع لأنها تجماع مما هو غير ما هي شرط فيه "الجمع"، و"ألفى التأنيث" ⁽²⁾ أيضاً.

وارتفاع الموانع إن كان عدمياً. انظر: (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص263؛

الجرجاني، التعريفات، ج1، ص145؛ زين العابدين، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص234؛

محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة

في باكستان 1407 هـ؛ 1986 م، ط1، 1424 هـ؛ 2003 م، ج1، ص151).

(1) . في ب سقط (قوله)

(2) . في ب سقط (علة ذلك الشيء)

(3) . في ب زيادة (أي) وفي ب (لا تجماع).

(4) . في ب (سببا بما)

(5) . في ب (هي شرط)

(6) في ب سقط (أو أنها لا تجماع سببا من الأسباب إلا ما على شرط فيه إلا العدل)

انظر: (ابن الصائغ، الملحّة في شرح الملحّة، ج2، ص772؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني

لألفية ابن مالك، ج3، ص339).

(7) . في ب (ذكر).

(8) . في ب (شيئاً).

(9) في ب (مجامعتها) في الأصل (مجامعتها).

قوله: وفيه أي وفي هذا النظر أيضاً نظر لأن المراد أنه لا يوجد معها مؤثرة غير ما هي شرط فيه إلا أحدهما [ب/185].

قوله: والأظهر أن إلخ وإنما كان أظهر لدلالة سياق كلام المصنف عليه دون غيره لأنه بصدد (3) منع جميعهما مع العلمية لتضادهما.

قوله: قصداً إنما قال قصداً احترازاً عن نسبة المخالفة أي (4) الأستاذ (5) استلزماً.

قوله: غير ملائمة لمرتبه لأن قول الأستاذ: هو الأصل الثابت أولاً: والمخالفة إنما حدثت من التلميذ ثانياً.

قوله: (6) أبعد من (7) الملائمة لما فيها من ترك الأدب والإيماء (8) إلى استواء درجة الأستاذ، والتلميذ (9) فنقول على تقدير رفع سيبويه لما كان في مذهب سيبويه (1) خفاء وأراد أن يشير إلى

(1) . في ب (وفيه نظر أي وفي التقدير المذكور).

(2) انظر: (ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص152؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص511؛ الأتباري، أسرار العربية، ج1، ص224).

(3) . في ب (يصدق).

(4) . في ب (إلى).

(5) في النسختين (الأستاذ).

(6) . في ب سقط (قوله).

(7) . في ب (بعد) في ب سقط (من).

(8) إيماء مفرد: مصدر إيماء إلى كذا: إشارة إليه، و الإيماء: أن تؤمىء برأسك أو بيدك كما يؤمىء المريض برأسه للركوع والسجود، فن الإيماء: فن يعتمد على الإشارات وتقاسيم الوجه وحركات اليد والجسد في التمثيل، وإلقاء المعنى في النفس بخفاء وسرعة. (ابن سيده، المخصص، ج4، ص99؛ الزبيدي، تاج العروس، ج1، ص500؛ د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص2498).

(9) . في ب زيادة (ولو كانت أي نسبة المخالفة لقصد إظهار الحق لأبأس بها أي بنسبة المخالفة من كلا الجانبين أي جانب الأستاذ والتلميذ).

سيده بقوله: "اعتبار أنسب المخالفة" ⁽²⁾ لينصب اعتباراً على أنه "مفعول له"، أو "حال منه"، أو "ظرف لفعله"، أو "مفعول مطلق" للفعل المسند إليه وعلى تقدير نصبه ورفع **الأخفش** ⁽³⁾ لما كان مذهب **سيبويه** موافقاً لما ذكره المصنف من شرط ⁽⁴⁾ الوصف أن يكون في الأصل فلا تضره الغلبة جعله أصلاً ونسب المخالفة إلى **الأخفش** يؤكد هذا قوله ولا يلزمه باب حاتم ⁽⁵⁾: دفعاً عن **سيبويه** وفي جعله اعتباراً "بدل اشتمال" ⁽⁶⁾ من **سيبويه** على رفع **الأخفش** بعد لا يخفى.

قوله: أي حال كونه ذا اعتبار ويجوز أن يكون المصدر بمعنى "اسم الفاعل" أي معتبراً.

قوله: أو "مفعول مطلق" إلخ فكأنه قال: اعتبر **سيبويه** اعتباراً وهو موضع تأمل.

(1) في ب سقط (سيبويه إلى كان في مذهب).

انظر: (سيبويه، الكتاب، ج1، ص102 و ص369).

(2) في ب سقط (إلى).

(3) (أخفش، معاني القرآن للأخفش، ج1، ص9).

(4) في ب (اشتراط).

(5) خالف **سيبويه** **الأخفش** في مثل: أحمد علما ثم ينكر اعتباراً للصفة بعد التثنية، ولا يلزمه باب حاتم، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد "وقول الرضى: في شرح هذا الكلام: قوله "ولا يلزمه باب حاتم" هذا جواب عن إلزام **الأخفش** **سيبويه** في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم: غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن **سيبويه** بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في حاتم: ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد، بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص367؛ **الأخفش**، معاني القرآن للأخفش، ج1، ص9؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص13؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص169؛)

(6) **بدل الاشتمال**: ما يدل على معنى في متبوعه على جهة الإجمال نحو: يسعك الرئيس عفوه، ونحو قولك: "سُلب زيد ثوبه"، و"أعجبني عمرو، علمه، وحسنه، وأدبه"، ونحوها من المعاني. فالثاني بدلٌ من الأول، وليس إياه، ولا بعضه، وإنما هو شيءٌ اشتمل عليه. والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني، فيفهم من قَوَى الكلام أن المراد غير المُبدل منه. (ابن، يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص259؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص338؛ محمد علي السراج، الباب في قواعد اللغة، ج1، ص188).

قوله: عن إشكال يرد على سيبويه: أي أورده الأخفش على سيبويه.

قوله: وفي وجه المسألة أي دليلها الذي هو اعتبار الصفة الأصلية.

قوله: أنه أي سيبويه.

قوله: وإن كان زائلاً بأن لم يعتبر الوصف الأصلي حال التسمية كما لو سمي مثلاً: "بأحمر" بمن

(1) ليس فيه "حمرة" وفيه إشارة أيضاً إلى أنه ليس معنى الاعتبار أنه يرجع إلى الصفة (2)

الأصلية حتى يكون معنى "رب أحمر" رب شخص فيه معنى "الحمرة" بل معناه "رب" (3) شخص

مسمى بهذا اللفظ سواء كان "أبيض"، أو "أسود"، أو "أحمر" فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد

التتكير أنه كالثابت مع زواله لكونه أصلياً وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو أراد

مريد (4) إثبات معنى الوصف الأصلي لجاز بالنظر إلى زوال المانع (5).

قوله: إلى القيد وهو لما يلزم.

قوله: ويبقى أصل الفعل وهو لزوم باب: "حاتم"

(1) . في ب (من).

(2) . في ب (يرجع معنى الصفة).

(3) قَالَ النَّحْوِيُّونَ: رَبٌّ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَمْ، أَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ، وَكَمْ وَضَعْتَ لِلتَّكْثِيرِ، إِذَا لَمْ يُرَدَّ بِهَا الْاسْتِفْهَامُ؛ وَكِلَاهُمَا يَقَعُ عَلَى التَّكْرَارِ، فَيُخَفِّضُهَا. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مِنَ الْخَطَا قَوْلُ الْعَامَّةِ: رَبُّمَا رَأَيْتُهُ كَثِيرًا، وَرَبُّمَا إِنَّمَا وَضَعْتَ لِلتَّقْلِيلِ. غَيْرُهُ: وَرَبٌّ وَرَبَّ: كَلِمَةٌ تَقْلِيلٌ يُجْرَى بِهَا، فَيَقَالُ: رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٍ، وَرَبَّ رَجُلٍ؛ وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ النَّاءُ، فَيَقَالُ: رَبَّتْ رَجُلًا، وَرَبَّتْ رَجُلًا. الْجَوْهَرِيُّ: وَرَبُّ حَرْفٌ خَافِضٌ، لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى التَّكْرَةِ، يَشْدَدُ وَيُخَفِّفُ، وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ النَّاءُ، فَيَقَالُ: رَبَّ رَجُلٍ، وَرَبَّتْ رَجُلًا، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا، لِيُمْكِنَ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِالْفَعْلِ بَعْدَهُ، فَيَقَالُ: رَبُّمَا. (ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص408).

(4) في ب (مزيد).

(5) انظر: (سيبويه الكتاب، ج4، ص319؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص13؛ الرضي الإسترايادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص169).

(1) فيفسد المعنى لصيرورة المعنى حينئذ⁽²⁾ لا يلزمه باب حاتم: لأجل لزوم اعتبار متضادين بل إنما لا يلزمه لأجل معنى آخر وليس المعنى على هذا.

قوله: وكون الوصف زائلاً إلخ جواب عما يقال: أنه لا تضاد بينهما لكون الوصف في الأصل والعلمية في الحال وحاصل الجواب أن أحد المتضادين هنا وهو "العلمية متحقق" والآخر أعني "الوصف غير متحقق" إلا أنه لأصالته في الحكم المتحقق واجتماع المتضادين بهذا المعنى ممكن لكن اعتبارهما في حكم واحد⁽³⁾ غير مستحسن.

قوله: لأنه إن اعتبر إلخ لا اختصاص لهذا باعتبار متضادين في حكم واحد بل يجري في غيرهما أيضاً حتى في اعتبار "الوصف"، و"وزن الفعل" في مثل: "أحمر" بعد التذكير فيستلزم معنى الاعتبار فيه أيضاً فالصواب حذفه.

(1) في ب زيادة(قوله).

(2) في ب(ح~).اختصار لكلمة(حينئذ).

(3) . في ب سقط(المتحقق واجتماع المتضادين بهذا المعنى ممكن لكن اعتبارهما في حكم)

(4) قوله: "في حكم واحد" يعني في الحكم بمنع الصرف، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين، في حالة واحدة، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين، فلم يجتمعا في حالة، فإذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود، أو أبيض، أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التذكير أنه كالثابت مع زواله، لكونه أصلياً، وزوال ما يضاده وهو العلمية،(ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص13 ؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص169).

قوله: ⁽¹⁾ لزم اجتماع الضدين فيه أن اعتبار الشيء لا يستلزم وجوده وإلا لزم وجود "الحمرة"، في "الأسود المسمى بأحمر" باعتبار "الوصف" بعد "التكثير"، والمراد باجتماع سببين في غير المنصرف هو الاجتماع أعم من الحقيقي والحكمي ⁽²⁾.

قوله: وفي حكم حصول الاختلاف أي في الحكم الذي هو حصول الاختلاف بالإضافة بيانية ⁽³⁾.

قوله: قيل اعتبار الضدين إلخ حاصله أن اعتبار الضدين ذاتهما وجعلهما ⁽⁴⁾ علة لحكم ممتنع لاستلزامه ⁽⁵⁾ وجودهما واجتماعهما وأما جعل حصولهما على التعاقب علة ⁽⁶⁾ للحكم فليس بمتنع لانتفاء المحذور ⁽⁷⁾ إلا أن هذا الجواب لا يجدي نفعا ⁽⁸⁾ بل هو تحقق السؤال لكون مورده من هذا القبيل.

(1) . في ب سقط(قوله)

(2) **الحقيقي**: يطلق على معان. منها الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة، ويقال له الإضافي بمعنى الأمر النسبي للشيء بالقياس إلى غيره. ومنها الصفة الموجودة ويقال له الاعتباري الذي لا تحقق له، سواء كان معقولا بالقياس إلى غيره أو مع قطع النظر عن الأغيار، و **الحكمي**: ما أعطي حكم غيره لأمر غير معقول المعنى. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص74؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص688، مجد رواس قلعجي ؛ حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص184).

(3) **الإضافة البيانية**: أن يصح الإخبار بالمضاف إليه، وفرق بين الإضافة البيانية والإضافة اللامية، فالإضافة البيانية ضابطها أن يصح جعل المضاف إليه خبراً عن المضاف، فيصح أن نقول: علامات هي الجزم، والإضافة اللامية تكون الإضافة على تقدير اللام، علامات للجزم. (الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص4؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص126؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية الشنقيطي، ج1، ص110 و ص207).

(4) . في ب سقط(إلخ حاصله أن اعتبار الضدين ذاتهما وجعلهما). في ب زيادة(ذاتيا).

(5) في ب(لاستلزام).

(6) . في ب سقط (علة).

(7) في ب(بمتنع لانتفاء المحذوف).

(8) . في ب(نقصا).

قوله: ⁽¹⁾«كحصول حركتين ⁽²⁾«الضم»، و«الفتح» [أ/185] لفتح ⁽³⁾مثلاً.

قوله: لحصول اختلاف الآخر أي آخر المعرب ⁽⁴⁾.

وقوله: وتحمل ⁽⁵⁾الضدين إلخ فإن تحمل «زيد» مثلاً: «الحركة»، و«السكون» يستلزم تغييره وانتقاله من حالة إلى أخرى ⁽⁶⁾.

قوله: تأثير شبهه أي الاسم الغير المنصرف.

وقوله: لأنَّ الجزَّ إلخ هذا التعليل عند من يجعل سقوط الكسر تبعاً لسقوط التنوين لمنع الصرف والأول عند غيره.

قوله: وقيد «الكسر» إلخ أي المراد بقوله وجميع الباب: إلخ إنه كان بدون «اللام»، و«الإضافة» ينجر «بالفتح» فصار بسببهما ينجر «بالكسر» ⁽⁷⁾.

(1) . في ب سقط (قوله)

(2) في ب زيادة (أي).

(3) في ب سقط (لفتح).

(4) **المعرب**: اسم مفعول من الإغراب أو ظرف منه وعند النحاة هو الاسم الذي لم يُناسَب مَبْنِي الأَصْل مُنَاسَبَةً مُعْتَبَرَةً في منع الإغراب فبعضهم اعتبروا مَعَ صَلَاحِيَةِ الإغراب حُصُولَ اسْتِحْقَاقِهِ بِالْفِعْلِ فَلِذَا عَرَفُوهُ بِأَنَّهُ الإِسْمُ الْمُرَكَّبُ مَعَ غَيْرِهِ تَرْكِيبًا يَتَحَقَّقُ مَعَهُ غَاْمَلُهُ الَّذِي لَمْ يُنَاسَبْ مَبْنَى الْأَصْلِ بِتِلْكَ الْمُنَاسَبَةِ وَبَعْضُهُمْ اِكْتَفَوْا بِتِلْكَ الصَّلَاحِيَةِ. (ابن جني، **اللمع في العربية**، ج1، ص9؛ أحمد نكري، **دستور العلماء = جامع العلوم**، ج3، ص203؛ التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات**، ج1، ص1581)

(5) في ب (ويحمل).

(6) . في ب (تغييره وانتقاله من حال إلى أخرى).

(7) إذا أُضِيفَ مَا لَا يُنْصَرَفُ أَوْ دَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كُسِرَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَفِي ذَلِكَ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ كِسْرَةَ الْجَرِّ سَقَطَتْ تَبَعًا لِسُقُوطِ التَّنْوِينِ بِسَبَبِ الْمَشَابَهَةِ وَسُقُوطِهِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ بِسَبَبِ آخَرٍ فَلَا يَسْقُطُ الْجَرُّ تَبَعًا لَهُ وَلِذَلِكَ قَالَ النَحْوِيُّونَ: فَأَمِنْ فِيهِ التَّنْوِينُ أَيْ أَنَّ سُقُوطَ التَّنْوِينِ بِسَبَبِ الْمَشَابَهَةِ كَانَ

وليس المراد أنه كان بدونهما لا ينجر فصار بسببهما ينجر ⁽¹⁾.

قوله: لأن إفراده إما فراد ⁽²⁾ المرفوع الاسماء جمع "الاسم"، و"الاسم مذكر".

قوله: "صفات غير العقلاء" ⁽³⁾ أيضاً أي وإن لم يكن "مؤنثاً" ⁽⁴⁾ وتكون "الاسماء غير العقلاء" ⁽⁵⁾،
"كدرهيات" ⁽⁶⁾.

قوله: وهذا تقسيم للمعرب أي هذا شروع فيما يستلزم تقسيمه.

استحساناً لا ضرورةً ولذلك يجوز للشاعر اتباعه فأما سُقُوط الألف واللام والإضافة فكالضرورة ولذلك لا يسوغ
للشاعر الجمع بينهما، والوجه الثاني: أنه بالألف واللام والإضافة يبعد من شبه الفعل الحاصل بالفرعية فيعود
إلى حقه من الجر فإن قيل فحرف الجر من خصائص الاسم وكذلك الفاعلية والمفعولية ولا تردّه هذه الأشياء
إلى الصّرف قيل أمّا حرف الجرّ فلا يحدث في الاسم معنى يُتّافيه فيه الفعل فإنّ الاسم يبقى معناه مع حرف
الجرّ بخلاف أنّ الصّرف هو التّنوين فأما الجرّ فليس من الصّرف على الصّحيح وإنّما سقط تبعاً
لسُقُوط التّنوين إذ كانا جميعاً لا يدخلان الفعل فما يُشبهه كذلك ولذلك إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المجرور
كسره لأنّ سُقُوط الكسر كان تبعاً لسُقُوط التّنوين فإذا انتقى الأصل انتقى التبع. (اللباب في علل البناء
والإعراب، لأبو البقاء، ج1، ص520؛ 521).

(1) . في ب (بسببها منجرًا).

(2) في ب سقط (إما فراد).

(3) ما كان لغير من يعقل؛ جمعه جمع المؤنث؛ لأن غير العقلاء يجري في الجمع مجرى المؤنث. فأما
"ذَنُوبٌ" و"أَذْنِبَةٌ"، ففيه لغتان: التذكير والتأنيث. فمن ذكر، قال: "أَذْنِبَةٌ"؛ ومن أنث، قال: "ذَنَائِبٌ". مُذَكَّرٌ من
غير العقلاء لا يجمع إلا بالألف والتاء نحو: سرادق وحمام. ومؤنث من غير العقلاء يجمع بالياء والنون
نحو: سنين وأرضين. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص288؛ الرضي الإستراباذي، شرح
شافية ابن الحاجب، ج1، ص271؛ جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الألفاظ النحوية وهو الكتاب
المسمى (الطراز في الألفاظ)، المكتبة الأزهرية للتراث، 1422 هـ ؛ 2003 م ، ج1، ص27؛ أبو البقاء،
الكليات، ج1، ص1037).

(4) في ب (مؤنثات).

(5) في ب زيادة (أيضا).

(6) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص52؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2،

ص177؛ ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ج1، ص330)

قوله: أو "المعرب" أي: من الأسماء.

قوله: موصولة ويجوز أن يكون موصوفة أيضاً⁽¹⁾.

قوله: والإعراب المحلى⁽²⁾ إلخ لأن معنى: اشتمال الاسم على الإعراب تضمنه إياه بحيث يكون أحد أجزائه.

قوله: أو حكماً أي في الملحقات.

قوله: ⁽³⁾ ليتناول الحرف أيضاً بناء على أن الأصل في علم ⁽⁴⁾ الرفع الحركة دون الحرف.

وقوله: لئلا يلزم إلخ لأن من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع⁽⁵⁾.

(1) قال الزمخشري في المفصل، لابن يعش: "ما" إذا كانت اسماً على أربعة أوجه: موصولة، وموصوفة، كقوله من الخفيف:

رُب ما تَكَرَّهَ النفوسُ مِنَ الأميرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

والشاهد فيه قوله: "ربما" حيث دخلت "رب" على "ما" ممّا يدل على أن "ما" قابلة للتكرير، لأن "رب" لا تدخل إلا على نكرة، وجملة "تكره النفوس" صفة لـ "ما".

وجملة "ربما تكره النفوس ...": لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة "تكره النفوس" في محل رفع نعت لـ "ما". وجملة "له فرجة": في محل رفع خبر المبتدأ "ما"، أو في محل جر صفة لـ "الأمر" لأنه محلى بـ "أل" الجنسية، ونكرة في معنى شيء من غير صلة، ولا صفة، كقوله تعالى: {فَنِعْمًا هِيَ} [البقرة: 271]. (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص403؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص322؛ الجرجاني، شرح التصريح على التوضيح ج2، ص58).

(2) في ب (المحكى).

(3) . في ب سقط (قوله)

(4) . في ب سقط (علم)

(5) المَرْفُوع كلمة عمل فيها عامل الرفع، والأصل الرفع وهو الذي لا يتم الكلام إلا به كالابتداء والخبر والفعل والفاعل. (المبرد، المقتضب، ج1، ص248؛ الرماني، رسالة الحدود، ج1، ص68، الرماني، رسالة منازل الحروف، ج1، ص68؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص22).

قوله: وفيه أي في قوله: "وتذكيره وتوحيده" إلخ نظر إذ لا يستقيم من التأويلات هنا إلا الثالث إذ ليس الخبر هنا عبارة عن الضمير المذكور ⁽¹⁾ حتى يكون تذكيره وتوحيده باعتباره وأيضاً لا يستقيم أن كل واحد من المرفوعات الفاعل ⁽²⁾ ويمكن أن يجاب عنه بجعل من في من التأويلات تبعيضية ⁽³⁾ بدلاً من "ما" فالتقدير وتذكيره وتوحيده ببعض التأويلات.

قوله: وفيه أي وفيه نظر لأن كونه أشد في باب: "التركيب" لا يقتضي تقديمه ولأنه لوجود الساد مسدّه يستغني عنه بخلاف المبتدأ ولأنه قد جاء حذفه بلا سدّ شيء مسدّه في نحو ⁽⁴⁾:

[أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ.....]: [مريم 38/ 19] حيث حذف ⁽⁵⁾ "بهم" وهو "فاعل" عند سيبويه ⁽⁶⁾ "وما قام وقعد إلا أنا" ونحو: "ضرب وأكرم القوم" ونحو: [أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا.... (15)]. [البلد 90/ 14-15] ⁽⁷⁾.

(1) في ب (المذكر).

(2) اختلف العلماء في أصل المرفوعات، ف قيل: الفاعل، وهو قول الخليل، وقيل: المبتدأ، وهو منسوب سيبويه، وقيل: كلاهما أصل، واختاره الرضي، ويرفع الاسم إذا كان فاعلاً أو نائب فاعل أو مبتدأ أو خبراً أو اسماً لكان وأخواتها أو خبراً ل "إن وأخواتها، وقال الزمخشري في المفصل: تعريف الفاعل: "هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدماً عليه أبدأً، كقولك: "ضرب زيد"، و"زيد ضارب غلامه" و"حسن وجهه"، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه. ويكون ظاهراً وضميراً مذكراً ومؤنثاً مفرداً أو مثنى أو جمعاً. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 200؛ و ينظر: الرضي، شرح الكافية، ج 1، ص 70؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 359؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج 1، ص 81).

(3) في ب (من في من التأويلات ببعضية).

(4) في ب سقط(نحو).

(5) في ب سقط(حذف).

(6) انظر: (سيبويه الكتاب، ج 1، ص 189؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 585؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج 1، ص 184؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 2، ص 63)

(7) انظر: (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 585؛ ابن هشام، شرح قطر

قوله: وفيه أي وفي قوله: ولأن رفعه لا ينسخ إلخ نظر لأن رفعه قد ينسخ ⁽¹⁾ بها في نحو: "ما جاءني من أحد"

[وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا]. [النساء 79/4]. و"أعجبني ضربه عمرا" ⁽²⁾.

قوله: وفيه "أي" وفي هذا النظر نظر لأن المراد أن ⁽³⁾ رفعه لا ينسخ لفظاً أو معنى عليهما ⁽⁴⁾ مع بقاء الإسناد إليه والنسخ في الأولين في اللفظ فقط وفي الثالث مع انتقاء الإسناد بخلاف المبتدأ حيث ينسخ رفعه لفظاً ومعنى مع بقاء الإسناد إليه كما في: ⁽⁵⁾ "علمت زيدا قائماً" ⁽⁶⁾ و"كان زيدا قائماً" ⁽⁷⁾.

قوله: فإن حكمه واحد ليس إلا "أي" عند غير الفراء ⁽⁸⁾ وما عنده فإنه قد يتعدد حكمه أيضاً كما يجيء في باب: "التنازع" ⁽¹⁾.

الندى وبطل الصدى، ج1، ص184؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص63).

(1) . في ب سقط (إلخ نظر لأن رفعه قد ينسخ).

(2) انظر: (أبو البقاء، الباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص175؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص423؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص234).

(3) . في ب سقط (أن).

(4) في ب (كلها).

(5) في ب سقط (والنسخ في الأولين في اللفظ فقط وفي الثالث مع انتقاء الإسناد بخلاف المبتدأ حيث ينسخ رفعه لفظاً ومعنى مع بقاء الإسناد).

(6) (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص181؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص36؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص300).

(7) . في ب سقط (وكان زيد قائماً).

(8) الفراء: (144هـ؛ 761م؛ 207هـ؛ 822م).

هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا المعروف بالفراء. ولد بالكوفة عام 144 هـ / 761 م،

قوله: وما قيل أن قوله: وقدم إلخ يعني أن بعض شارحي "كتاب الكافية"⁽²⁾ قال: أن قوله: وقدم عليه ليس للاحتراز عن نحو: "زيد"، في "زيد قائم" لأنه ما أسند إليه الفعل بل إلى "ضميره"⁽¹⁾

وتوفي عام 207 هـ/822 م، إمام الكوفة بالنحو واللغة والأدب، فقيه متكلم، عارف بالطب والنجوم. له الكثير من المؤلفات. ومن كتبه "المقصود والممدود" و "المعاني" ويسمى "معاني القرآن" أملاه في مجالس عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضيا، و "المذكر والمؤنث" وكتاب "اللغات" وغيرها ... (محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393 هـ / 1973 م، ج9، ص256؛ التتويحي، تاريخ العلماء النحويين، ج1، ص187؛ الأعلام، الزركلي، ج8، ص145).

(1) التنازع: لغة: التجاذب، ويسمى أيضًا باب الإعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين، "وحقيقته: أن يتقدم فعلاً" مذكوران "متصرفان، أو اسمان يشبهانهما" في التصرف، "أو فعل متصرف واسم يشبهه" في التصرف، ويتأخر عنهما؛ أي عن العاملين "معمول غير سببي مرفوع" وغير مرفوع، واقع بعد إلا، على الأصح فيهما، "وهو" أي: المعمول المتأخر عن العاملين "مطلوب لكل منهما من حيث المعنى" والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما، والعاملان إما فعلاً أو اسمان أو مختلفان. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص239؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص511؛ الجوزجري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص736؛ الواقي، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص475؛ ابن مظور، لسان العرب، ج1، ص258).

(2) بعض شروح الكافية- شروحها كثيرة، نذكر منها:

شرح: الشيخ، رضي الدين: محمد بن الحسن الأسترابادي، النحوي. قال السيوطي: لم يؤلف عليها، بل ولا على غالب كتب النحو مثله، جمعا وتحقيقا. فتداوله الناس، واعتمدوا عليه. وله فيه: أبحاث كثيرة، ومذاهب ينفرد بها. فرغ من تأليفه: سنة 686.

وله شرح: (الكافية) بالفارسية. وصنف: السيد، ركن الدين: حسن بن محمد الأسترابادي، الحسيني. (ت: سنة 717). وشرحها: تاج الدين، أبو محمد، أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي، الحنفي. ت: سنة 749، تسع وأربعين وسبعمائة. وأحمد بن محمد الحلبي، المعروف: بابن الملا. ت: في حدود سنة 990. وشرحها: نجم الدين: أحمد بن محمد القمولي. ت: سنة 727. في مجلدين. سماه: تحفة الطالب. وشرحها: شمس الدين: محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني. ت: سنة 749.

وشرحها: شهاب الدين: أحمد بن عمر الهندي. ت: سنة 849.

وشرحها: أحمد بن محمد الزبيري، الإسكندري، المالكي. ت: سنة 801، إحدى وثمانمائة. والشيخ: عيسى بن محمد الصفوي. ت: سنة 906.

فوقع الاحتراز عنه بقوله: أسند إليه الفعل لكن قد يتوهم أن "قام" مسند إليه بناء على استتار الضمير فهو لدفع هذا الوهم وقد عرفت أن "قام" مسند إلى "زيد" أيضاً فما قال: هذا البعض إنما هو على تقدير تسليم الاسناد إلى "زيد".

قوله: أي واقعاً إلخ يعني أن قوله: على جهة صفة مصدر⁽²⁾ محذوف أي اسناداً واقعاً أو حال عن الفعل.

وقوله: و⁽³⁾ طريق قيامه به أن لا يكون الفعل مبنياً للمفعول أي وأن لا يكون شبهه على صيغة⁽⁴⁾.

قوله: لئلا يخرج نحو: "مات" إلخ لأن "مات" مثلاً في "مات زيد" ليس قائماً "بزيد" حقيقة بل مجازاً وفيه أنه يلزم منه وجود مجاز بدون حقيقة له ولا بد لكل مجاز من حقيقة على أن المراد بقيامه

وشرح الكافية: لمولانا: مير حسين المبيدي. سماه: مرضي الرضى. ثم إن المولى، نور الدين: عبد الرحمن بن أحمد، نور الدين الجامي. ت: سنة 898. صنف: شرحاً، لخص في ما في: (شروح الكافية) من الفوائد، على أحسن الوجوه، وأكملها مع زيادات من عنده. سماه: الفوائد الضيائية، وهو: المتداول اليوم، وشرحها الجامي. بالتركي. وتوفي: سنة 996.

ثم شرحها الفاضل، الملك، المؤيد، عماد الدين: إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، المعروف: بصاحب حماه. ت: سنة 732.

ومن شروح الكافية: شرح: محمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني، الساكناني. ومن شروحها: شرح الإمام، تاج الدين، أبي محمد: علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي، ثم التبريزي، نزيل القاهرة. ت: في رمضان، سنة 746.

ومن شروح (الكافية): (شرح الإمام، ركن الدين، الحديثي: الحسن بن محمد العلوي. ت: بالموصل، سنة 715. (حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1370).

(1). في ب(خبره).

(2) في ب سقط(مصدر).

(3) في ب سقط(و).

(4). في ب سقط(مفعول).

به⁽¹⁾ أن يكون حقه أن يسند إليه والحق أنه إنما لم يقل كذلك لئلا يخرج نحو: "أنبت الربيع البقل" وعلى الأمر والنهي⁽²⁾ "وغير ذلك من الإسناد المجازي"⁽³⁾.

قوله: لمراعات الاشتقاق⁽⁴⁾ بين يلي والأولى⁽⁵⁾.

قوله: قيل "أي" قيل في الجواب أن "الفاء للدلالة"⁽¹⁾ على كونه نتيجة لما قبله و"اللام للتعليل"⁽²⁾ أي للدلالة على أن جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في "الفاعل" أن يلي "الفعل".

(1) في ب سقط (به).

(2) في ب (أنبت الربيع البقل، وبنى الأمير، وجري النهر)

(3) المَجَازُ الْعَقْلِيُّ هُوَ طَلَبُ مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْإِسْنَادُ سَوَاءَ كَانَ حَقِيقَةً أَوْ مَوْضِعًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْإِسْنَادُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ إِذْ لَا يَكُونُ تَأْوِيلُ كُلِّ إِسْنَادٍ فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ طَلَبَ حَقِيقَتِهِ بَلْ قَدْ يَكُونُ كَمَا فِي "أَنْبَتِ الرَّبِيعِ الْبَقْلُ" فَإِنْ التَّأْوِيلُ فِيهِ طَلَبُ حَقِيقَتِهِ وَهُوَ إِسْنَادُ الْإِنْبَاتِ إِلَى مَا هُوَ لَهُ أَيْ "أَنْبَتَ اللَّهُ الْبَقْلُ فِي الرَّبِيعِ" وَقَدْ لَا يَكُونُ، وَبَنَى الْأَمِيرَ الْمَجَازَ؛ وَلَيْسَ هُوَ الْبَانِي بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا يَأْمُرُ الْعَمَلَةَ مِنْ أَبْنَاءِ جَنْسِهِ، وَ"جَزَى النَّهْرُ" وَالنَّهْرُ لَا يَجْرِي، وَإِنَّمَا يَجْرِي الْمَاءُ فِيهِ. انظر: أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص182؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص360؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، ص195؛ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379 هـ؛ 1959م، ج1، ص13؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص3).

(4) الاشتقاق: في اللغة: يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مِنْهَا: أَخَذَ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ، وَمِنْهَا الْأَخْذُ فِي الْكَلَامِ وَالْخُصُومَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا مَعَ تَرْكِ الْقَصْدِ، وَاشْتِقَاقُ الْحَرْفِ مِنَ الْحَرْفِ أَخْذُهُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَخْذُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: أَخْذُ كَلِمَةٍ مِنْ أُخْرَى مَعَ تَنَاسُبٍ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى وَاخْتِلَافٍ فِي الصِّيغَةِ. (عبد القاهر بن محمد، الجرجاني الدار (ت: 471هـ). المفتاح في الصرف، تحقق وتقديم، د. علي توفيق الحمد، كلية الآداب؛ جامعة اليرموك؛ إربد - عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1407 هـ؛ 1987م، ج1، ص62؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، جمال الدين (ت: 672هـ) من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، تحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط، السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة. (1418؛ 1419هـ) / (1998؛ 1999م، ج1، ص115؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص27).

(5) في ب (لي والأولى).

قوله : وفيه أي وفيما ⁽³⁾ ذكر في وجه النظر المذكور لأن شدة [ب/186] اقتضاء الفعل المفعول لا يستلزم ضرورة ذكره وعدم الاستغناء عنه لعدم توقف صحة التركيب على ذكره توقفها على ⁽⁴⁾ ذكر الفاعل.

قوله: و"أكل الكمثرى" ⁽⁵⁾ موسى" مثال في ⁽⁶⁾ القرينة المعنوية ⁽⁷⁾.

(1) الفَاء تَصُمُّ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ فَهِيَ تُوَافِقُ الْوَاوَ فِي صَمِّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ وَتُقَارِقُهَا فِي الْاجْتِمَاعِ وَهِيَ لَازِمَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِتِّبَاعِ كُلُّزُومِ الْوَاوِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاجْتِمَاعِ... وَالْإِتِّبَاعُ أَعْمُ فِيهَا مِنَ الْعُطْفِ كَمَا أَنَّ الْاجْتِمَاعَ فِي الْوَاوِ أَعْمُ مِنَ الْعُطْفِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعُطْفِ فِي بَابِ الْفَاءِ وَبَيْنَ الْإِتِّبَاعِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ يَعُودُ إِلَى مَعْنَى الْإِتِّبَاعِ... قَوْلُكَ: ائْتِي فَأَكْرِمَكَ وَرُزْنِي فَأَعْرِفَ لَكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا وَجِبَ الثَّانِي بِوُقُوعِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعُطْفُ وَإِنَّمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِتِّبَاعِ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ إِذَا لَمْ يَحْسُنْ ارْتِبَاظُهُ بِالشَّرْطِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ أَوْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَكَانَتْ غَيْرَ خَبَرِيَّةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَإِنَّمَا تَرِيْنُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقَوْلِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ). (ابن سيده، المخصص، ج4، ص227).

(2) اللَّامُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حَرْفٌ جَرَّ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لِلتَّغْلِيلِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُغْلَلٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا كَانَ مَحذُوفًا مَدْلُوعًا عَلَيْهِ بِسُوقِ الْكَلَامِ أَوْ قَرِينَةً الْمَقَامِ، مَقْرُونًا بِحَرْفِ الْعُطْفِ أَوْ غَيْرِ مَقْرُونٍ، يَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فَيَنْصَبُهُ بِأَنْ مَضْمُومَةٌ (مقدرة) بعده وهو يبين أن ما بعده سبب أو علة لحدوث ما قبله نحو: قال تعالى: [هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ] [الحديد، 57/9] إن سبب إنزال الآيات البينات على عبده هو إخراجكم من الظلمات إلى النور. (أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص39؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص1039؛ ظاهر شوكت البياتي، أدوات الإعراب، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1425 هـ ؛ 2005 م، ج1، ص178).

(3) في ب (في ما).

(4) . في ب سقط (على).

(5) كُمَثْرَى جمع: مفرد كُمَثْرَاة: شجر مُنْمَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْوَرْدِيَّةِ، أَصْنَافُهُ كَثِيرَةٌ، وَيُسَمَّى فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْإِجَاصَ، وَتُطْلَقُ الْكَلِمَةُ أَيْضًا عَلَى ثَمَرِ ذَلِكَ الشَّجَرِ "يَكْثُرُ شَجَرُ الْكُمَثْرَى فِي بِلَادِ الشَّامِ". (الفارابي، الصحاح تاج اللغة، ج2، ص809؛ د. أحمد المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص1957).

(6) . في ب سقط (في).

(7) القرينة المعنوية: وذلك بأن يكون مع الإسناد أمر معنوي يصرفه عن ظاهره وهي أحد أمور ثلاثة : أ- استحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلاً مثل: طريق سائر ونهر جار، فالسير والجري من الحركات التي لا تكون في مثل الطريق والنهر، فلا بد من حمل الكلام على التجوز في الإسناد. ب- استحالة قيام المسند

قوله: وقد اعتبر هنا لزوم الالتباس⁽¹⁾ أي ولم يجز الوجهان جعل لزوم كل منهما مركزه رافعا للالتباس⁽²⁾.

قوله: وأجيز⁽³⁾ الوجهان أي تقدم المفعول على الفعل وتأخيره عنه⁽⁴⁾.

قوله : قيل أي قيل في الجواب إنما اعتبر الالتباس في تقديم المفعول على الفاعل⁽⁵⁾ لأن تقديم المفعول على خلاف الأصل فلا يسبق الذهن إليه بل إلى ما هو الأصل فيلتبس بخلاف تقديم المفعول على الفعل حيث لا إلتباس فيه بين الفاعل والمفعول لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل

بالمسند إليه عادة كقولك: بنى عمرو بن العاص مدينة الفسطاط، فإن العادة هي التي تمنع صدور الفعل وهو البناء من الأمير وإن كان ذلك ممكناً من جهة العقل، إذ العقل يجوز أن يبني الأمير بنفسه؛ فالاستحالة هنا من جهة العادة والعرف. ج- صدور الكلام من الموحد، وذلك كما في حديث النبي ﷺ: ((وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم)) حبطاً يعني: انتقاعاً، يلم يعني: يقارب، فهذا الكلام صادر من سيد الموحدين - ﷺ - وصدوره منه قرينة على أنه لا يريد بإسناد الإنبات إلى الربيع ظاهره، والذي يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، وإنما هو إسناد مجازي من إسناد الفعل إلى زمانه، والفاعل الحقيقي للإنبات هو الله - سبحانه وتعالى - (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص243؛ أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص384؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص؛ مناهج جامعة المدينة العالمية، البلاغة 2 - المعاني، كود المادة LARB: 4103، جامعة المدينة العالمية، ج1، ص128).

(1) الالتباس: التباس عليه الأمر: أي أشكل، والالتباس: الاختلاط، إختلاط الأمر على الشخص حتى لا يهتدي إلى الصواب فيه. (ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، كتاب الألفاظ - أقدم معجم في المعاني - تحقق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998م ج1، ص65؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج9، ص5996؛ محمد رواس قلنجي؛ حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص86).

(2) في ب (دفعاً للالتباس).

(3) في ب (أجيز).

(4) انظر: (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص581؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص186).

(5) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص228؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص595؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص186).

(1) وبخلاف "أقائم زيد"⁽²⁾ فإن الوجهين فيه لما استويا في مخالفة⁽³⁾ الأصل وهي كون الصفة مبتدأ في أحدهما وتقديم الخبر في الثاني لا يسبق الذهن إلى أحدهما فلا يلزم فيه الالتباس.

قوله: ⁽⁴⁾ فإنه جاز أي عند الأقلين.

قوله: ⁽⁵⁾ سواء قصد استثناء "عمرو" إلخ ذلك بأن يقدّر زيد مقدماً معني⁽⁶⁾ وليس بمستثنى ويراد "ما ضرب زيد إلا عمراً" وحينئذ لا ينعكس المعنى ولا يلزم استثناء شيئين بأداة "إلا" أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل "ما" قبل "إلا" ⁽⁷⁾ فيما بعده⁽⁸⁾ المستثنى بها ⁽⁹⁾ إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى ⁽¹⁰⁾ منه نحو: "ما جاءني إلا زيداً أحد" ⁽¹⁾ أوتابعاً للمستثنى نحو: "ما

(1) . في ب سقط (حيث لا إلتباس فيه بين الفاعل والمفعول لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل)

(2) في ب (أقام زيد).

(3) . في ب سقط (لما سبق استويا في المخالفة).

(4) . في ب سقط (قوله)

(5) . في ب سقط (قوله)

(6) في ب (يعني).

(7) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول "أن يحصر المفعول بـ"إنما"، نحو: إنما ضرب زيد عمراً، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً؛ لأنه لو أخر انقلب المعنى؛ وذلك لأن معنى قولنا: إنما ضرب زيد عمراً انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، فإذا أخر وقيل إنما ضرب زيد عمراً جاز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، وكذا الحصر بـ"إلا" عند أبي موسى "الجزولي وجماعة" من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ"إلا" نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً، وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري "من الكوفيين" (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص152؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص595؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص413؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص81).

(8) . في ب (بعد).

(9) . في ب سقط (بها).

(10) . في ب سقط (هو المستثنى).

جاءني إلّا زيد الظريف" أو معمولاً⁽²⁾ لغير العامل في المستثنى نحو قولك: "رايتك إذ لم يبق إلّا الموت ضاحكاً"⁽³⁾ فإن وقع معمول آخر مما قبل⁽⁴⁾ إلّا بعد المستثنى بها غير الثلاثة المذكورة إمّا "مرفوع" أو "منصوب" ولا يكون إلّا في الشعر عندهم: أضمرنا له عاملاً⁽⁵⁾ من جنس الأول.

قوله: ⁽⁶⁾ أو قصد استثناء أمرين إلخ بأن يكون المراد "ما ضرب"⁽⁷⁾ زيد إلّا عمراً كانت على الاحتمال لم يدخله "الخصوص" ولا "العموم" وبالتقدير المذكور إلّا أن صارت مضروبيته ⁽⁸⁾

(1) انظر: (المبرد، المقتضب، ج3، ص397؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص302؛ ابن الجني، الخصائص، ج2، ص226؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص52).

(2) في ب (معمول).

(3) ما ضرب إلّا عمراً زيد: أن زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وأن المراد: ما ضرب زيد الا عمرا. فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة واحدة. إلّا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل "إلّا" فيما بعد المستثنى بها إلّا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه، نحو: ما جاءني إلّا زيدا أحد، أو تابعا للمستثنى نحو: ما جاءني إلّا زيد الظريف أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو: قولك: "رايتك إذ لم يبق إلّا الموت ضاحكاً"، وذلك أن ما بعد "إلّا" من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى، لأن قولك: "ما جاءني إلّا زيد" بمعنى: "ما جاءني غير زيد" وجاءني زيد، فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة، فالاولى ألا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله، أما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه، وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلق بهما من وجه، فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد، وأما نحو "ضاحكاً" فليس في الحيز الاجنبي من عامله، إذ قولك: إذ لم يبق إلّا الموت معمول رايتك وضاحكاً معموله الاخر. فإذا ثبت هذا، فإن وقع معمول آخر لما قبل "إلّا" بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة. (الرضي، الكافية ابن حاجب، ج1، ص194)

(4) في ب (دفع معمول آخر لما قبل).

(5) في ب (أضمر قاله عاملاً) في ب زيادة (آخر).

(6) في ب سقط (قوله)

(7) في ب زيادة (أحداً أحداً إلّا عمراً زيد وعلى فينعكس المعنى فيكون الحصر فيهما والمراد الحصر في أحدهما

لأن "مضروبية عمرو" في أصل المسئلة أعني "ما ضرب").

(8) في ب (إلّا صارت حضروبية).

مختصة بزيد لأنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما ⁽¹⁾ بعدها وجب أن يكون ما لذلك المقدم ⁽²⁾ من الفاعلية والمفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصولاً في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال أما إذا لم تذكر ⁽³⁾ معمولاً خاصاً بأن لا تذكر قيل إلا معمولاً أصلاً أو تذكر ⁽⁴⁾ معمولاً عاماً نحو: "ما ضَرَبَ إلا زيد"، و"ما ضَرَبَ إلا زيد"، و"ما ضرب أحداً أحداً" و"أحداً ⁽⁵⁾ أحداً إلا عمراً" ⁽⁶⁾ لا يكون ما بعد إلا على الاحتمال المذكور ⁽⁷⁾ ليس هنا غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين.

قوله: ⁽⁸⁾ وقيل لا يجوز الثاني وهو قول الأكثرين ⁽⁹⁾.

قوله: لضعف الحرف أي عن أن يستثنى بها شيئان بلا عطف.

قوله: بخلاف الموصول والصلة ⁽¹⁰⁾ حيث لا يجوز الفصل بينهما بالأجنبي لأن الاتصال بينهما أكثر منه بين الصفة والموصوف.

(1) في ب (خالصاً للعامل فيها).

(2) في ب (المتقدم).

(3) . في ب (لم يذكر).

(4) في ب (لا ينكر معمولاً أصلاً أو ينكر).

(5) في ب (أو أحداً).

(6) في ب زيادة (زيد أو إلا زيد عمراً).

(7) في ب زيادة (إذ).

(8) . في ب سقط (قوله).

(9) انظر: (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب ، ج2، ص534؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح

ألفية ابن مالك، ج2، ص595؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص101).

(10) . في ب (أي والصفة)

قوله⁽¹⁾: بدل من القول فيه تأمل.

قوله: يفيد تقوي الحكم أي وتقوى الحكم⁽²⁾ إنما يكون عند تردد⁽³⁾ المخاطب فيه ولا تردد فيه
فيفيد ما نفاه السؤال فلا يكون مطابقاً له قوله: بقرينة المقدرة إلخ يعني أن القرينة هنا هو السؤال
⁽⁴⁾المقدر المدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لأنه يوجب جهل السامع بالفاعل فيسأل عنه
فكأنه لما قال:

لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ⁽⁵⁾

سأل سائل مَنْ يُبَيِّنُهُ فَقِيلَ ضَارِعٌ⁽⁶⁾.

قوله: وفيه أي وفي كونه للعلّة على التقدير المذكور نظر لأن الخصومة هي المعللة بالعجز دون
العكس وفيه أنّه لا بعد في أن يكون خصومة الغير سببا وعلّة لذاته "فكم من عزيز ذل⁽¹⁾ لخصومة
غيره إياه.

في ب سقط(قوله). (1)

(2) . في ب (القيد يقوي الحكم)

(3) . في ب (عند تعدد)

(4) . في ب سقط(فلا يكون مطابقاً له قوله: بقرينة المقدرة إلخ يعني أن القرينة هنا هو السؤال).

(5) في ب (زيد).

(6) لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

من الطويل: **الشاهد** قوله: "ليبيّن يزيد ضارع ... " حيث حذف عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبيّنه ضارع.
و"ضارع" فاعل فعل محذوف دل عليه دخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبيّنه؟ فقيل: ضارع، أي يبيّنه
ضارع، ثم حذف الفعل، و"يزيد" نائب فاعل "يبين" المجزوم بلام الأمر.

التخريج: البيت (سيبويه، الكتاب، ج1، ص288؛ الحارث بن نهيك، خزنة الأدب، ج1، ص303؛ ابن يعش،
شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص214؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1،
ص394؛).

قوله: "من غير وسيلة" من "قراءة"، أو "صداقة".⁽²⁾

قوله: فلا يكون هذا تفسير⁽³⁾ المحذوف بل يكون تفسير المذكور والمذكور لا يحتاج إلى التفسير

لأن الإبهام المحجوج⁽⁴⁾ إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير.

قوله: لا سادة مسدّ الجملة [186/أ] فلو كانت سادّة مسدّ الجملة كان الحذف واجباً فإن قيل السؤال

قرينة فيستغنى به عن نعم يمكن بأن يجاب بأن السؤال قرينة⁽⁵⁾ دالة على خبر المحذوف ونعم

قرينة دالة على كيفية⁽⁶⁾ نسبته من الإيجاب والسلب وإنما حكم بعد "نعم" بحذف⁽⁷⁾ الفعل والفاعل

(1) . في ب (دل).

قال إسماعيل بن عياش، عن سعيد بن عبد الله: إن الحجاج بن يوسف سأل خالد بن يزيد عن الدنيا، قال : ميراث.
قال: فالأيام؟ قال: دول. قال فالدهر؟ قال: أطباق والموت بكل سبيل، فليحذر العزيز الدّل، والغني الفقر، فكم
من عزيز قد ذل.... (يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، (ت: 742هـ) تهذيب الكمال في أسماء
الرجال تحقيق: د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1400 - 1980

(2) لبيك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب المنايا بيزيد، ويروى: لبيك: ببناء الفعل للفاعل، و"يزيد"
مفعوله، و"ضارع" فاعله، وفي كل من الروایتين وجه حسن. أما الأولى فمن جهة جعل "يزيد" الذي هو ملاذ
الضعفاء في صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف. الضارع: الذليل الفقير. والمختبط: الذي يأتي
للمعروف من غير وسيلة. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص473؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية،
ج2، ص593؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص401).

(3) في ب (التفسير).

(4) في ب (المجموع).

(5) . في ب سقط (فيستغنى به عن نعم يمكن بأن يجاب بأن السؤال قرينة)

(6) . في ب سقط (دالة على كيفية)

(7) في ب (الحذف الفعل)

معا لأن "نعم" حرف لا يفيد معناه الإفرادى إلا بانضمامه إلى غيره وهو ههنا⁽¹⁾ أفاد المعنى الكلام المستقل⁽²⁾ فلا بد من تقدير الكلام⁽³⁾ عليه بقريضة الكلام الذي صدقته⁽⁴⁾ لفظة "نعم".

⁽⁵⁾ لأنهما إذا تنازعا مضمرًا إلخ هذا ظاهر في المضمر المتصل سواء كان "غائبًا"، أو "مخاطبًا"، أو "متكلمًا" وسواء كان "مرفوعًا"، أو "منصوبًا" لأن الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلًا بالفعل الثاني فلا يجوز أن يكون معمولًا للأول حينئذ وأما المضمر المنفصل الواقع بعدهما فالمرفوع منه⁽⁶⁾ يجوز "التنازع فيه"⁽⁷⁾ على مذهب الكسائي:⁽⁸⁾ ويقطع بحذف⁽⁹⁾ الفاعل من الأول وإعمال الثاني كما هو مذهبه وعلى مذهب الفراء: يعملان جميعاً وأما على⁽¹⁰⁾ مذهب غيرهما: فلا يمكن

(1) . في ب (وهو هنا)

(2) . في ب (الكلامي المستقل)

(3) . في ب زيادة (المدلول)

(4) في ب (صدقته).

(5) في ب زيادة (قوله).

(6) في ب سقط (منه)

(7) . في ب سقط (فيه)

(8) (000-189 هـ / 805 - 000 م)

علي بن حمزة الكسائي: الإمام الحجة، شيخ قراء الكوفة، وإمام المسلمين في القراءات والعربية، فريد عصره في لغة العرب، وأعلم أقرانه بالغريب. هو أبو الحسن مولى بني أسد، إليه انتهت رئاسة القراءة بالكوفة بعد وفاة شيخه «حمزة»... (محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مزحج الزبيدي الإشبيلي، الأندلسي، أبو بكر (ت: 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ج1، ص127؛ جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت: 646هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة، ، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ؛ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1406 هـ ؛ 1982م، ج2، ص257؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج4، ص1737؛ محمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، دار الجيل - بيروت، ط1، 1412 هـ ؛ 1992م، ج1، ص442؛ الزركلي، الأعلام ، ج4، ص283).

(9) في ب (بخلاف).

(10) . في ب سقط (على)

قطع التنازع فيه إذ لا يتصور بإضمام الفاعل مع إلا ولا بدونه لفساد المعنى وأما بإضمام
 ((1)) المنصوب نحو: "ما ضربت وأكرمت إلا إياك" فيجوز أن يكون من باب التنازع: عند الكل:
 ويقطع بالحذف دون الإضمام إذ المفعول يجوز حذفه عند الكل وكذا المجرور المنصوب المحل
 نحو: "قمت وقعدت بك" فعلى ((2)) هذا يجوز "التنازع" في المضمرة المنصوب المنفصل والمجرور
 ففي إطلاق الشارح نظر.

قوله: إذ المقدم والمتوسط إلخ ففي إطلاقه نظر إذ قد يتنازعان المتقدم إذا كان منصوباً نحو: "زيد
 ضربت" وقلت: "وإياك ضربت وأكرمت وبك قمت وقعدت" إلا أن اختيار الفرقين فيه إعمال الأول.
 قوله: ((3)) إذا كانا إلخ فيه احتراز عما إذا تنازعا الفاعلية والمفعولية متفقين بأن يقتضي كل منهما
 الفاعلية والمفعولية معاً نحو: "ضرب وأكرم زيد عمراً"، وإنما احتراز عنه حتى لا يتكرر لأنه تبين
 من القسمين الأولين لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية، معاً فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا
 أيضاً في المفعولية. ((4))

(1) . في ب سقط (بإضمام)

(2) . في ب (فظنى)

(3) . في ب زيادة (أي)

(4) ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أكرمَني وأكرمْتُ زيداً، وأكرمْتُ وأكرمَني زيدٌ" إلى أن إعمال الفعل
 الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على
 أن إعمال الفعل الأول أولى النقل، والقياس. (الأنباري، الإنصاف في مسائل، الخلاف بين النحويين، ج1،
 ص71 ؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص14 ؛ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين
 والكوفيين، أبو البقاء، ج1، ص252).

[الحال]:

قوله: **والحال⁽¹⁾** يصح إلخ حاصله أن **العامل في الحال⁽²⁾** إنما هو مفهوم الكلام لا الضمير العائد **(3)** إلى تنازع الفعلين حتى يلزم إعمال الضمير الممتنع عندهم.

قوله: وللزوم الفصل إلخ يعني إن اعملت الأول في العطف نحو: **(4)** "قام وقعد زيد" لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة وهو خلاف الأصل ويلزم أيضاً العطف على الشيء قبل تمامه

(1) **يطلق الحال لغة:** على الوقت الذي فيه الإنسان، وعلى ما هو عليه من خير أو شر. **الحال** وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة. (ابن جني، **اللمع في العربية**، ج1، ص62؛ ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، ج1، ص375؛ ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج2، ص249).

(2) **وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ** على صَرَبَيْنِ: متصرف وغير متصرف فإذا كَانَ الْعَامِلُ متصرفاً جازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ نَقُولُ: "جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا" وَ"جَاءَ زَاكِبًا زَيْدٌ" وَ"رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ" كل ذلك جائز لأن جَاءَ متصرف والتَّصَرُّفُ هُوَ التَّنْقِلُ فِي الْأَزْمَنَةِ نَقُولُ: "جَاءَ يَجِيءُ مَحِيئًا" فَهُوَ: "جَاءَ"، فَإِنْ لم يكن الْعَامِلُ متصرفاً لم يجز تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ نَقُولُ: "هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا" فَتَنْصَبُ "قَائِمًا" عَلَى الْحَالِ بِمَا فِي هَذَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ لِأَنَّ "هَذَا" لِلتَّنْبِيهِ وَ"ذَا" لِلإِشَارَةِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: "أَنْبَهْ عَلَيْهِ قَائِمًا" وَ"أَشِيرْ إِلَيْهِ قَائِمًا". اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال نفس العامل في صاحب الحال، أم لا يجب ذلك؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها. (سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص61؛ ابن جني، **اللمع في العربية**، ج1، ص62-63- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص267).

(3) **العائد:** هو الضمير الذي يجيء في جملة الصلة ومعناه معنى الاسم الموصول فيفيد ربط تلك الجملة بالاسم الموصول، ليؤدي الاثنان معاً المعنى المقصود. (شرح التصريح على التوضيح، لابن، **الوقاد**، ج2، ص436؛ **النحو المصفى**، محمد عيد، ج1، ص182).

(4) يقول ابن مضاء القرطبي: في كتابه "رد على النحاة: باب الفاعلين والمفعولين الذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثلما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك. هذه ترجمة سيبويه رحمة الله. وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علقت ولا أقول: أعملت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين، تقول (قام وقعد زيد) فإن علقت زيدا بالفعل الثاني، فبين النحويين في

وهو أيضاً خلاف الأصل ولا يتمشى هذه العلة في غير العطف نحو: "جاءني لأكرمه زيد" ، و"كاد يخرج زيد".

قوله: إذا لم يضم على شريطة التفسير أي وحين أعمل معمول لا يكون إضممار⁽¹⁾ ضمير معنى بشرط⁽²⁾ التفسير لعوده إلى المتقدم رتبة فإن غريمها حينئذ يكون متقدماً رتبة.

قوله: إلا إذا⁽³⁾ سد شيء مسده كما في اسم مالم يسم فاعله.

قوله: عندهم أي عند الكسائي من النحويين⁽⁴⁾.

ذلك اختلاف: الفراء لا يجزيه، والكسائي يجزيه على حذف الفاعل، وغيره يجزيه على الإضممار، الذي يفسره ما بعده". انظر: (ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ج1، ص85؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص118).

(1) الإضممار: الإسقاط، والإخفاء، والاستقصاء، وإسكان الناء، والاضمار عند النحاة: أسهل من التضمين لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والاضمار زيادة بغير تغيير الإضممار قبل الذكر: جائز في خمسة مواضع: الأول في ضمير الشأن، مثل: هو زيد قائم، والثاني في ضمير رب، نحو: ربه رجلاً، والثالث في ضمير "نعم"، نحو: نعم رجلاً زيد، والرابع في تنازع الفعلين، نحو: ضربني وأكرمني زيد، والخامس في بدل المظهر عن المضمّر، نحو: ضربته زيداً. (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج6، ص4000؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص29؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص135).

(2) . في ب (فشرط)

(3) . في ب سقط (إذا).

(4) لا يجيز الجمهور: عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وخالفهم الأخفش وابن مالك وغيرهما في ذلك، وهنالك مواضع يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لحكمة بلاغية لا ينكرها الجميع، وهي: 1 - الضمير المرفوع بنعم وبئس، نحو: نعم رجلاً محمداً، وبئس رجلاً أبو جهل، بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف، أما على أنه مبتدأ وخبره الجملة قبله، فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة. 2 - الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نحو: جفوني ولم أجف الأخلاء، وخلاف البصريين والكوفيين فيه. 3 - ضمير الشأن والقصة، ، نحو قوله تعالى: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا}. 4 - الضمير المجرور برب، نحو: ربه رجلاً. 5 - الضمير الواقع مبتدأ، والمخير عنه باسم ظاهر يفسره غير ضمير الشأن، نحو: {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} ، والضمير فيه راجع إلى الموصوف ؛وهو الحياة بقطع النظر

قوله: لعدم الاقتضاء أي لعدم المصدر الفاعل.

قوله: غير إطعام الفاء فيه للتفريع ⁽¹⁾.

قوله: فإنه يمنع جواز ذلك أي إعمال الثاني ويوجب إعمال الأول على رواية المصنف.

قوله: الإضمار قبل الذكر ⁽²⁾ هذا على مذهب غير الكسائي ⁽³⁾.

قوله: أو حذف الفاعل على مذهب الكسائي ⁽⁴⁾.

قوله: أو إضماره بعد الظاهر وإنما جاز الانفصال لتعذر الاتصال بلزوم الإضمار قبل الذكر.

قوله: كما في صورة إلخ يعني روي عن الفراء ⁽¹⁾: فيما اقتضى الفعلان الفاعل جواز الأمرين إعمال

الفعلين جميعاً وإعمال الثاني وحده مع إضمار فاعل ⁽²⁾ الأول بعد الظاهر كما روي عنه تعين ⁽³⁾

الإضمار بعده في صورة تأخير الناصب نحو: "ضربني وأكرمت زيداً" ⁽⁴⁾ هو.

عن الصفة.

6- الضمير المبدل منه الظاهر المفسر له، نحو: أكرمته محمداً. (محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح

المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ؛ 2001م، ج2، ص36).

⁽¹⁾ . في ب (فقول إطعام الفاء للتفريع)

(2) الإضمار قبل الذكر: جائز في خمسة مواضع: الأول في ضمير الشأن، مثل: هو زيد قائم، والثاني في

ضمير رب، نحو: ربه رجلاً، والثالث في ضمير "نعم"، نحو: نعم رجلاً زيد، والرابع في تنازع الفعلين، نحو:

ضربني وأكرمني زيد، والخامس في بدل المظهر عن المضمّر، نحو: ضربته زيداً. (الجرجاني، التعريفات،

ج1، ص29؛

(3) في ب سقط (غير).

الفراء من الكوفيين. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص206؛ ابن مالك، شرح الكافية

الشافعية، ج2، ص647).

(4) انظر: (أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، ج1، ص95؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافعية، ج2،

ص647؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص638).

قوله: لئلا يتوهم بالحذف أي لئلا ⁽⁵⁾ يظن بسبب الحذف وعدم تأثير فيه مع القرب أنه ليس مطلوب وأنه موجه إلى غيره.

قوله: عن الإضمار رأي و الحذف أيضاً.

قوله: ولو أضمر شيء إلخ فيه أن ⁽⁶⁾ الإضمار وقد ⁽⁷⁾ يأتي على المقصود قال الله تعالى: [وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً...] [النساء، 11/4]. ⁽⁸⁾ [وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً...]. [النساء، 11/4] والضمير للأولاد فيجوز حسبن وحسبهما إياهما الزيدان منطلقا وإن كان العود إليه مفرداً مراعاة للمسند إليه.

قوله: لاستلزامه [ب/187] توجيههما إلى قليل انتفاء كفاية إلخ أمّا استلزامه انتفاء كفاية "قليل من المال" فلكون كفاي مثبثا جواباً للو فينبغي وأمّا استلزامه ثبوت طلب قليل منه فلكون ولم اطلب نفيا معطوفا على جواب لو فينتفي "ونفى النفي" إثبات طلب ⁽⁹⁾ "قليل من المال" وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول وهو السعي لأدنى معيشة فيكون تناقضاً فيفسد المعنى.

(1) انظر: (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، 638؛ الأشموني، شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك، ج1، ص457).

(2) . في ب سقط(فاعل)

(3) في ب(بغير)

(4) انظر: (المبرد، المقتضب، ج3، ص 113؛ 127؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص38).

(5) . في ب سقط (لئلا).

(6) في ب سقط (أن)

(7) في ب (قد).

(8) في ب زيادة(وقبله لخصومة غيره إياه).

(9) . في ب(فيطلب)

قوله: أي فعل تفسير لما موصوفة ⁽¹⁾ ويجوز أن تكون ⁽²⁾ موصولة أي مفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله. ⁽³⁾

قوله: ولا يرد نحو: "أنبت الربيع" أي لا يرد نقضا على التعريف المذكور لما لم يسم فاعله بأن يقال: "أن الربيع" في الأصل مفعول فيه "لأنبت" مع عدم ذكر فاعله وإقامته مقامه مع أنه ليس مفعول ما لم يسم فاعله لكون "أنبت" مبنياً للفاعل ⁽⁴⁾.

قوله: مما ينبىء عن المفعول نحو: "افتعل"، و"استفعل" وغيرهما مما يضم أوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره ويضم أوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره نحو: "يفتعل"، و"يستفعل".

قوله: فيكون من باب: حذف المعطوف وإنما حذف واقتصر على الثلاثي لكونه أصلاً لغير من الرباعي وذوي الزيادة. ⁽¹⁾

(1) . في ب (موصولة)

(2) في ب (تكون).

(3) المفعول الذي لم يسم فاعله هو: الاسم المرفوع الذي لم يذكر فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وعمدة بعد أن كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثاً نحو: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا} [سورة الزلزلة/1]؛ ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول والفعل المبني للمجهول والفعل الذي لم يسم فاعله؛ فإن كان الفعل ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره. (أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص4).

(4) الاسناد: مطلقاً قسماً حقيقة عقلية، ومجاز عقلي - فالحقيقة العقلية هي: اسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما في معناه، وأقسامه باعتبار حقيقة طرفيه ومجازيتهما أربعة؛ لأنهما أما حقيقتان لغويتان نحو: أنبت الربيع البقل؛ أو مجازان لغويتان نحو أحيا الأرض شباب الزمان، ووقع المجاز العقلي في القرآن كثيرة: نحو [وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً] فاعل يكون الاسناد إليه معروفاً حقيقة، ومثله: "سرتني رؤيتك وأقدمني بلدك حق لي عليك"، فهذه الأمثلة ونحوها من المجاز العقلي الذي لا فاعل له يعرف الاسناد إليه حقيقة. (السكاكي، مفتاح العلوم، ج1، ص399؛ أحمد بن إبراهيم الهاشمي، (المتوفى 1362هـ)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق، د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص49؛ حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج4، ص53)

قوله: أو صيغة الفاعل أي صيغة بناء الفاعل ⁽²⁾.

قوله: وهذا من باب ذكر العلم وهو لفظ "فَعِلَ"، و"يُفَعِّلُ" وإرادة صفة المشهورة ⁽³⁾ وهي الماضي والمجهول والمضارع المجهول.

قوله: ⁽⁴⁾ لأنه مسند إلى المفعول الأول إسناداً تاماً ⁽⁵⁾ إلخ اعلم أنه إذا كان ثاني مفعولي ⁽⁶⁾ "باب علمت" ⁽⁷⁾ ظرفاً غير متصرف أو جاراً و مجروراً أو جملة نحو: "علمت زيدا عندك"، أو "أبوه منطلق"، أو في الدار لم يقيم مقام الفاعل إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية أو انجراره بمن نحو: "من قبلك" والجار لما ينوب مع وجود المفعول به الصريح والجملة كما لا تقع فاعلاً لا تقع موقعه أيضاً نعم إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد

(1) انظر: (عبد القاهر، الجرجاني المفتاح في الصرف، ج1، ص58؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص207؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص137).

(2) . في ب (أو صفة بناء الفاعل).

(3) . في ب (وأراد وصغته)

(4) . في ب سقط (قوله)

(5) انظر: (سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ)، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر؛ بيروت - لبنان، ط، 1424هـ؛ 2003م، ج1، ص51؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص130؛ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، «شرح مراح الأرواح» لـ (ديكنقوز) بأعلى الصفحة، وبهامشه: «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا (المتوفي: 940هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379 هـ؛ 1959 ج1، ص66-67)

(6) في ب (مفعول).

(7) كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى (فعل) أو (يفعل)، ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت)، ولا الثالث من باب (أعلمت)، والمفعول له، والمفعول معه كذلك. (أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص76؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص203؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص15).

أي اللفظ كقوله تعالى : [وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ...] .[هود، 44/11] أي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا تجيء الجملة مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ما أول بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى: [وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ...] . [الرعد، 45/13]، وقوله تعالى: [أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا...] [السجدة، 26/32] أي تبين لكم فعلنا بهم أو لم يهدلهم إهلاكنا فيصح نحو: "تبين لكم كيف فعلنا" وإن المتقدمين منعوا⁽¹⁾ من قيام ثاني مفعولي "علمت"⁽²⁾ مطلقاً مقام الفاعل وقالوا: في تعليقه لأنه مسند إلى المفعول الأول فلو قام مقام الفاعل وهو مسند إليه صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه وذلك لا يجوز واعترض عليهم بعض وقال: إن كون الشيء . مسنداً إلى شيء⁽³⁾ آخر في حالة⁽⁴⁾ لا يضر كما في قولنا: "أعجبني ضرب زيد"⁽⁵⁾ وإنما الممتنع كون لفظ مسنداً إلى شيء وكون ذلك الشيء مسنداً إلى ذلك اللفظ بعينه والشارح أشار إلى الردّ عليه ببيان الفارق بين محلّ النزاع والمتفق يكون كلا الإسنادين تاماً في أحدهما دون الآخر ومع وجود

(1) أجاز الكسائي -وحده/ حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك، لأن كل موضع ادعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف، فمن المواضع التي توهم الحذف: قوله تعالى: رُثِمَ بَدَأُ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ { وقوله تعالى: { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } .(ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص600؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص538).

(2) في ب سقط (غير متصرف أو جار أو مجرورا أو جملة نحو علمت زيدا عندك أو أبوه منطلق أو الدار لم يقيم مقام الفاعل إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية أو انجراره بمن نحو من قبلك والجار إلى ينوب مع وجود المفرد أي اللفظ كقوله تعالى: [وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ...] (44). أي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا تجيء الجملة مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ما أول بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى: [وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ...] (45) [وقوله: تعالى: [أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا...] (26)] أي تبين لكم فعلنا بهم أو لم يهدلهم إهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وإن المتقدمين منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت (

(3) . في ب زيادة (ومسند إليه شيء)

(4) . في ب زيادة (واحدة)

(5) انظر: (المبرد، المقتضب، ج1، ص14؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص308؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص61).

الفارق لا يصح القياس وأما المتأخرون فقالوا: لا يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو: "ظن زيداً قائم" ⁽¹⁾ لأن التكرير يرشد ⁽²⁾ إلى أنه هو الخبر في الأصل.

قوله: إذ حكمه ⁽³⁾ المفعول الثاني إلخ ذلك لأن الثالث من باب: "أعلمت" والثاني: من باب: "علمت" والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول ⁽⁴⁾ إذ معنى "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" "صيرت زيداً يعلم عمراً" فالثاني: والثالث: مفعولا "علمت" وكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب: "علمت" ثبت لثالث أعلمت. ⁽⁵⁾

(1) إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل كظن وأخواتها أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول: "ظن زيد قائماً" ولا يجوز "ظن زيداً قائم" ونقول: "أعلم زيد فرسك مسرجاً" ولا يجوز إقامة الثاني فلا تقول: "أعلم زيداً فرسك مسرجاً" ولا إقامة الثالث فتقول: "أعلم زيداً". (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص609؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص125؛ الأشموني شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص423).

(2) في ب(شد).

(3) في ب سقط(حكم)

(4) في ب(هو المفعول الأول)

(5) ما يتعدى إلى ثلاثة، فهو أفعال منقولة مما كان يتعدى إلى مفعولين، نحو: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً"، و"أزيتُ محمداً خالداً ذا حفاظ"، ف"أعلم" منقول من "عَلِمَ"، وقد كان مما يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما هو الأول، وصار بعد نقله بالهمزة يتعدى إلى ثلاثة، وكذلك "أزى". (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص341؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص571؛ ابن هشام، شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص484؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص299).

قوله: وفيه أي وفي المنع المذكور نظرٌ لأنه مكابرة إذ لا قران⁽¹⁾ بين المجرد والذي باللام فيما ذكر.

قوله: وفيه أنه يلزم الجواز على هذا إلخ فيه أنه يمكن أن يقال: أن المدعي حصر المشعر بالعلية في النصب يدل عليه⁽²⁾.

قوله: فلو أسند إليه فات النصب والإشعار وإشعار النصب بالعلية لأنه بتقدير اللام الدالة على التعليل. [أ/187]

قوله: وأيضاً النصب في الظروف⁽³⁾ إلخ حاصله منع كون النصب مانعاً لنيابته مناب الفاعل إذ لو منع لمنع في الظروف⁽⁴⁾ المنصوبة والجواب إنا لانسلم في الظروف انحصار المشعر بالظرفية في

(1) . في ب (لا افتراق)

(2) لأن المصدر يشعر بالعلية، أما الذوات فلا تكون في الغالب عللاً للأفعال؛ لأن العلل أحداث، والمصدر اسم للحدث، "فلا يجوز: جئتكَ السمن والعسل" بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر، وهذا الشرط "قاله الجمهور. وأجاز يونس" بن حبيب. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص390؛ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للوقاد، ج1، ص509؛ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد النجار، ج2، ص143)

(3) في ب (الظروف) في الأصل (الضروف).

الظرف الكامل التصرف هو: ما يفارق النصب على الظرفية، وشبهها وهو الجر بمن، ويتنقل بين حالات الإعراب المختلفة؛ من رفع إلى نصب وجر على حسب حالة الجملة؛ كيوم، وزمان، وقدام، وخلف ... إلخ، أما غير المتصرف مطلقاً وهو: ما يخرج عن النصب على الظرفية وحدها مثل: قط، وعوض، وناقص التصرف، وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بمن، كـ "عند، ومع، وثم"، فلا يصلح كل منهما للنيابة عن الفعل؛ لأنه لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص127؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص119؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص397؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص240).

(4) في ب (الظروف) في الأصل (الضروف).

نصبها إذ من البين أن وجود ما يصلح للظرفية من جوهر الطرف⁽¹⁾ مع كونه من ضرورات الفعل كالفاعل إذ لا بدّ للفعل من زمان ومكان يقع فيهما مما يشعر بالظرفية أيضاً بخلاف المفعول له:⁽²⁾ فإن نصبه الدال على "لام التعليل" هو المشعر بالعلية مع أنه أيضاً ليس من ضرورات الفعل إذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثاً.

قوله: قيل المراد إن لم يوجد إلخ حاصله منع المساواة بالمعنى المراد على تقدير وجود المفعول به⁽³⁾ لأن الجميع حينئذ⁽⁴⁾ سواء في عدم الجواز ليست سواء في الجواز فيفيد الشرط مفهومه⁽⁵⁾ وأيضاً أن استواء الجميع عند فقدّه إنما هو قول الأكثرين: فإن بعضهم رجح الجار والمجرور منها لأنه مفعول به بواسطة ورجح⁽⁶⁾ بعضهم الطرفين⁽⁷⁾ والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر فجاز أن يكون فائدة الشرط نفي قول: البعض على تقدير عدم المفعول به.⁽⁸⁾

(1) في ب (الطرف).

(2) المفعول له: وهو مصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً اتو مقدراً، والفاعل تحقيقاً أو تقديراً، وينصبه مفهوم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر، لا نصب نوع المصدر، خلافاً لبعضهم، وإن تغاير الوقت أو الفاعل، أو عدمت المصدرية جر باللام أو ما في معناها، وجر المستوفي لشروط النصب مقروناً بـ "ال" أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف، ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل. (ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص90؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص186؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص130)

(3) . في ب سقط (المفعول به) في ب زيادة (القول به).

(4) في ب سقط (حينئذ).

(5) . في ب (فعد بعضهم الشرط مفهومه).

(6) . في ب سقط (رجح).

(7) . في ب (الطرفين).

(8) لا يمتنع إقامة شيء منها مقام الفاعل، كما كان ذلك مع المفعول به، فهذا ما لا خلاف فيه، لأنّ فيه فائدة،

قوله: والمراد ⁽¹⁾ إلخ الفرق بين هذا الجواب ⁽²⁾ والأول أن المراد في الأول ما يجمع ⁽³⁾ جميع ما سواه وفي الثاني جميع ما يذكر في التركيب إلا أن في استواء الجميع على التقدير الأول نظراً ⁽⁴⁾.

⁽⁵⁾ قوله: ثانيهما: غير الأول أي لا يكون أولهما مبتدأ.

قوله: لأنه مكتسب ⁽⁶⁾ إلخ أي لأن في الأول معنى الفاعلية دون الثاني ففي " أعطيت زيدا درهماً زيد عاطٍ أي أخذ الدرهم معطو ⁽⁷⁾ في ⁽⁸⁾ "كسوت عمراً جبة" عمرو مَكْتَسٍ والجَبَة مَكْسَاة ⁽⁹⁾ بينهما أي بين المبتدأ والخبر. ⁽¹⁰⁾

إنما الخلاف في الأولى منها، فذهب قوم إلى أن الاختيار إقامة الجار والمجرور؛ لأنه في مذهب المفعول به، فإذا قلت: "سرتُ بزيد"، فالسير وقع به، وقال قوم: الظرف أولى لظهور الإعراب فيه. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص316؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص422؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص588).

(1) . في ب (إذ المراد).

(2) . في ب (الجواز).

(3) . في ب (بالجميع).

(4) في ب (نظر).

(5) . في ب سقط (قوله)

(6) . في ب (لأنه يكتسب).

(7) عطوت الشيء: تناولته باليد. والمُعَاطَة: المناولة. وفي المثل: "عاطٍ بغير أنواط"، أي يتناول ما لا مطمع فيه ولا مُتناول. العطاء، اسمٌ جامعٌ، فإذا أُفرد قيلَ العَطِيَّة، وجمعُها العَطَايا، وأما الأَعْطِيَّة فَهِيَ جَمْعُ العَطَاء. (الفارابي، الصحاح، ج8، ص2431؛ ابن منظور، ج15، ص69).

(8) . في ب (وفي).

(9) . في ب (مكتسا).

(10) يقول ابن يعيش: أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين على ضربين:

أحدهما: ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعله، فَتَصَبَّهَما جميعاً، واعتبار ذلك بأن يكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى، نحو: "ظننت وأخواتها، تقول: "ظننت زيدا قائماً"، فتجد القائم هو زيد، وزيد هو

قوله: على ما هو الأصل لأن أصل المبتدأ وجود خبر له فنحو: "أقائم الزيدان"⁽¹⁾ على خلاف الأصل.⁽²⁾

قوله: لمكان الاطراد والانعكاس أي لثبوت ظهور الاطراد والانعكاس على حذف المضاف والمراد بالاطراد: أن تضيف لفظ "كل" إلى الحد فتجعله⁽³⁾ مبتدأ وتجعل المحدود خبره فتقول:

[الفاعل]:

في الفاعل: مثلاً كل ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة⁽¹⁾ قيامه به فهو فاعل والمراد من العكس أن تجعل مكان الحد نقيضه فتقول كل ما لم يسند إليه الفعل ولم يقدم عليه على الجهة⁽²⁾ المذكورة فليس بفاعل.

القائم والثاني: ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول، نحو: "أعطيت زيداً درهماً"، و"كسوت بكرًا جبة"، فما كان من الضرب الثاني، وبُني لما لم يسم فاعله، كان لك أن تقيم أيهما شئت مقام الفاعل، فتقول: "أعطي زيداً درهماً"، إذا أقمت الأول مقام الفاعل، فإن شئت قلت: "أعطي درهماً زيداً"، فتقيم الثاني مقام الفاعل؛ لأنّ تعلّقهما بالفعل تعلق واحد، فكان حكمهما واحداً، إلا أن الأولى إقامة الأول منهما مقام الفاعل من حيث كان فاعلاً في المعنى؛ لأنه هو الآخذ للدرهم، فلما اضطررنا إلى إقامة أحدهما مقام الفاعل، كان إقامة ما هو فاعل مقام الفاعل أولى، وهذا معنى قوله: "لأنه عاطٍ"، أي: آخذ، من "عَطَا يَعْطُو". (المبرد، المقتضب، ج3، ص188؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص316؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص397).

(1) في ب (فنحو قائم الزيدان).

(2) مذهب البصريين إلا الأخفش أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، كما في المبتدأ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا: "قائم الزيدان، فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر، والشرط المذكور لاكتفاء الوصف بالفاعل عن الخبر على الأرجح، لا شرط العمل، ومعلوم أن النفي يشمل النفي بالحرف، أو بالاسم، أو بالفعل. وكذا الاستفهام، يشمل الاستفهام بالحرف، أو بالاسم. انظر: (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص188؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص612؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص190؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص497).

(3) في ب (وتجعله).

قوله: وفيه أي وفيه نظرٌ لأن الحصر مستفاد من التعريف "باللام" فلا حاجة فيه إلى ضمير الفصل وأيضاً أن اختيار المصنف في أسماء الأفعال رفعها⁽³⁾ على الابتداء فكيف يحترز عنها.

قوله: ثانياً وفيه أي وفي⁽⁴⁾ النظر المذكور نظر إذ ليس في اللام تصريح بالحصر⁽⁵⁾ إذ قد يجئ لغير الحصر وأيضاً يحتمل أن يكون تحديداً للمبتدأ الذي⁽⁶⁾ هو متفق عليه واسماء الأفعال⁽⁷⁾ مختلف فيها.

قوله: (8) عن ماهية العوامل يعني أن⁽⁹⁾ المراد بالعوامل الجنس لا الأفراد وقد يراد بالجمع الجنس و إلا لصدق التعريف على "زيد" في نحو: "جاءني زيد" لتجرده عن العوامل الكثيرة وإن لم يتجرد عن العوامل.⁽¹⁰⁾

(1) . في ب (ولم يقدم عليه على الجهة)

(2) في ب سقط (قيامه به فهو فاعل والمراد من العكس أن تجعل مكان الحد نقيضه فتقول كل ما لم يسند إليه الفعل ولم يقدم عليه على الجهة).

(3) . في ب (رفعا).

(4) . في ب (وفيه ثانياً أي في).

(5) . في ب سقط (بالحصر).

(6) . في ب (المبتدأ) في ب سقط (الذي).

(7) أسماء الأفعال: عِنْدَ النُّحَاةِ مَا كَانَ بِمَعْنَى "الأمر"، أو "الماضي" سَوَاءً كَانَ مَعْنَى الْمَاضِي مُعْبَرًا بِصِيغَةِ الْمَاضِي أَيْضًا كَمَا أَنَّ "هَيْهَاتَ" بِمَعْنَى "بعد" أو بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ الْحَالِي كَافَ بِمَعْنَى "أتضجر" "واوه" بِمَعْنَى "أتوجع" فَإِنَّ (اف) كَانَ بِمَعْنَى تَضَجَّرَتْ وَ (أوه) كَانَ بِمَعْنَى تَوَجَّعَتْ وَلَمَّا قَصِدَ الْمُتَكَلِّمُ إِنْشَاءَ التَّضَجُّرِ وَالتَّوَجُّعِ عِبْرَ عَنْ مَعْنَى الْمَاضِي بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ الْحَالِي وَارْتَادَ الْإِنْشَاءَ لَا الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُضِيِّ... (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص67؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص192؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص88).

(8) . في ب سقط (قوله).

(9) . في ب سقط (أن).

(10) انظر: (ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص550؛ السيوطي، الاقتراح في

قوله: وسلب الكل يوجب سلب إلخ إن أراد بالكل كل العوامل على ما يشعر به.

قوله: فيصدق أي سلب العموم عند⁽¹⁾ بعض العوامل إلخ فالسؤال من أصله ساقط على ما أراد الجنس من العوامل لأن السلب حينئذ للجنس وسلبه يفيد عموم السلب بالضرورة وإن أراد به الوجود أعني مطلق وجود العامل فكذا إذ سلب الوجود المطلق يوجب سلب كل مقيد تحته فليكن السؤال على تقدير تسليم كون المراد بالعوامل الأفراد جميعها.

قوله: عن شمول الوجود أي عن وجود جميع العوامل.

قوله: بشمول العدم بعموم السلب⁽²⁾.

قوله: بالاقتران أيضاً أي بوجود البعض وعدم البعض⁽³⁾.

قوله: لكن على العدول السلب على العدول هو أن لا يكون أداة إفادة خارجاً من المحمول⁽¹⁾.

أصول النحو، ج1، ص122؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص195).

(1) سلب العموم: والمراد به تقديم أداة النفي على أداة العموم كقولك: "ما كل ما يعلم يقال" أي: لا يعلم كل القول بل بعضه. ومنه قول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

قدم أداة النفي على (كل) يريد: لا يدرك كل ما يتمناه بل بعضه.

عموم السلب: والمراد به تقديم العموم على النفي كقولك: "كل ما يقوله الخصم غير صحيح" أي: جميع أقواله غير صحيحة. (دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، لأحمد نكري، ج2، ص130؛ ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، ص109؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص515؛ اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السراج، راجعه: خير الدين شمسى باشا، دار الفكر - دمشق، ط1، 1403 هـ؛ 1983 م، ج1، ص165).

(2) . في ب(شمول العدم أي بعموم السلب).

(3) . في ب سقط(وعدم البعض).

قوله: وإثبات التجريد⁽²⁾ إلخ حاصله مع⁽³⁾ المتقدمة القائلة أن التجريد عن شمول الوجود[ب/188] وقد يكون بالاقتران⁽⁴⁾ وهذا المنع مكابرة لأن التجريد عن جميع العوامل يحتمل معنيين أحدهما التجريد عن كل فرد من أفراد العوامل والثاني التجريد عن جميعها من حيث الجميع والثاني أظهر لأن تعليق الحكم بالوصف يشعر باعتبار قيد الحيثية.

قوله: بمعنى السلب البسيط أي لا السلب على العدول.⁽⁵⁾

قوله: فيفيد سلب العموم مفرع على قوله: أنه بمعنى السلب البسيط.

[المنسوب والمنسوب إليه]:

قوله: نسبة المفعول إلى المصدر يعني أن المنسوب هو اللفظ⁽⁶⁾ والمنسوب إليه هو اللفظ الواقع على الملفوظ.

(1) في ب (أن لإفادة سلب خارجا من المجهول).

(2) جَرَدَ يَجْرِدُ، تجريدًا، فهو مُجَرِّدٌ، والمفعول مُجَرَّدٌ، جَرَدَ الشَّيْءَ: جَرَدَهُ، قشره وأزال ما عليه "جَرَدَ الشجرة".

التَّجْرِيدُ: هُوَ حَذْفُ بَعْضِ مَعَانِي اللَّفْظِ وَإِزَادَةُ الْبَعْضِ وَيَتَعَلَّقُ بِمَفْهُومِ اللَّفْظِ

والالتفات على ما قالوا: هُوَ نَقْلُ مَعْنَوِي لَا لَفْظِي فَقَطْ، فبينهما عُمُومٌ وخصوص من وجه، و أن يكون الضمير في

الْمُنْتَقَلِ إِلَيْهِ عَائِدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِلَى الْمُنْتَقَلِ عَنْهُ. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص274؛ التهانوي، موسوعة

كشاف اصطلاحات، ج1، ص382؛ د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص360).

(3) . في ب (منع).

(4) . في ب (بالافتراق).

(5) في ب (أي لا السلب لا العدول).

(6) في ب زيادة (إليه هو الملفوظ).

الاسم المنسوب: هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها؛ علامة بالنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامة

للتأنيث، نحو: بصري، وهاشمي. (ابن الزرق، علل النحو، ج1، ص529؛ الجرجاني، التعريفات، ج1،

ص26؛

قوله: أو نسبة الجزئيات يعني أن المنسوب هو جزئيات العوامل مثل "كان" و"إن" غيرهما والمنسوب إليه⁽¹⁾: هو اللفظ الكلى الشامل لها والصادق عليها فلا يلزم نسبة الشيء إلى نفسه.

قوله: حيث قصد بيان إلخ يعني أن "صاحب المفصل"⁽²⁾ إنما قيد العوامل بهذه الأبواب الثلاثة وأخرج الباء الزائدة في نحو: ⁽³⁾ "بحسبك" ⁽⁴⁾ "زيد" ومن الزائدة في نحو: "ما في الدار من أحد" وغيرهما لأنه لم يقصد تعريف المبتدأ بل قصد بيان المشترك من المبتدأ والخبر⁽⁵⁾ وهو ليس إلا الأبواب الثلاثة: وفروعها وأمّا المصنف فلما قصد تعريف المبتدأ وحده دون بيان المشترك بينهما أطلق العوامل ولم يخصّ بعامل دون عامل صوتاً للحدّ عن اللفظ وحينئذٍ يجاب عن ورود "بحسبك" زيد ونحوه⁽⁶⁾: "بأن الزائد⁽⁷⁾ كالمعدوم.

قوله: واحترز به عن خبر المبتدأ إلخ وكذا احترز به عن الاسماء التي لم يُركب عاملها⁽⁸⁾ نحو: "واحد واثنان".

قوله: فإنه خارج عن هذا القسم لأنه مسند به وهذا القسم مسند إليه و"الفاء فيه للتعليل" أي⁽⁹⁾ احترز عنه لأنه خارج عن هذا القسم من المبتدأ إلا أنه⁽¹⁰⁾ ليس بمبتدأ.

(1) . في ب(مثل كان وغيرها المنسوب إليه).

(2) انظر: (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص425).

(3) . في ب سقط(نحو).

(4) . في ب زيادة(درهم).

(5) . في ب سقط (الخبر).

(6) في ب(نحو)

(7) في ب (الزيدان).

(8) . في ب(لم تكب مع عامله).

(9) في ب سقط (أي).

(10) . في ب (لا لأنه).

قوله: ⁽¹⁾ حيث يتناول صدر الحد إلخ حاصله أي ⁽²⁾ الذي يدل على أن "أو" للتقسيم المحدودين ⁽³⁾ دون الحد ⁽⁴⁾ شيان أحدهما أنه وجد في الحد كلمة مشتركة بين كلا القسمين وهي لفظة ⁽⁵⁾ الاسم فلو كان لتقسيم الحد لما وجدت فيه والثاني صدق منع الخلو دون الجمع ⁽⁶⁾ فلو كان "أو" لتقسيم الحد لصدق منع الجمع أيضاً فقول الشارح: أو لمانعة الخلو تقديره أو أنه لمانعة فتكون عطفاً على يتناول حيث يتناول ⁽⁷⁾ "أو" حيث أن "أو" لمانعة الخلو.

قوله: ⁽⁸⁾ وذكر "الألف" للأصالة أي على مذهب الأول: الذي هو أن كلاً من "هل" ونحوه: "كالألف".

قوله: أو للتقييد ⁽⁹⁾ بناء على المذهب الثاني: فلو قال: فذكر "الألف" إلخ "بالفاء" لكان أولى تأمل. قوله: للزوم إعراب الصلة ⁽¹⁰⁾: يعني أن ⁽¹¹⁾ الواقعة بعد الموصول إعرابها تابعة لإعراب الموصول "إن" رفعا بالابتداء و الخبر فرغ و "إن" غيره فغيره بخلاف ما نحن فيه فإنه مستقل في الإعراب ولا وجه آخر يحتمل عليه غير الابتداء.

(1) . في ب سقط(قوله).

(2) في ب(حاصله أن).

. في ب سقط (المحدودين). ⁽³⁾

(4) الحد: في اللغة: المنع، وفي الاصطلاح: قولٌ يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز. (البرجاني، التعريفات، ج 1، ص 83).

(5) . في ب(وهو لفظ).

(6) . في ب سقط(فلو كان لتقسيم الحد لما وجدت فيه والثاني صدق منع الخلو دون الجمع)

(7) . في ب(تقديراً وأنه لمانعة فيكون عطفاً على تناول) في ب سقط(حيث يتناول).

(8) . في ب سقط(قوله).

(9) في ب(إلى المقيد).

(10) في ب(للزوم الإعراب الصلة).

قوله: بإعرابها أي بإعراب لِّلَا المحلي⁽²⁾.

قوله: لاستوائها إلخ⁽³⁾ إمّا مخالفة الأصل على تقدير كون الصفة مبتدأ فلأنه يكون مبتدأ بلا خبر وهو خلاف الأصل⁽⁴⁾ وإما على تقدير كونها خبراً فلكونها⁽⁵⁾ مقدماً والأصل في الخبر التأخير⁽⁶⁾.

قوله: انتفت الضرورة أي فينبغي أن لا يجوز الابتداء بالصفة⁽⁸⁾ المذكورة حينئذ لزوال الضرورة الموجبة.

الصِّلَة: هي في الاصطلاح ما هو في موقع المفعول به يقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة: صلة الموصول: وهي التي يسميها سيبويه حشوًا، أي: ليست أصلاً وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه، وهذا الحرف صلة: أي زائدة، وحرف جر صلة بمعنى وصلة كقوله: مررت بزيد. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص107؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص563؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، 1094).

(1). في ب سقط(أن)

(2) في ب(إلا المحل).

(3). في ب سقط(قوله) في ب سقط (إلخ).

(4). في ب (خلافه) سقط (الأصل).

(5). في ب (لا كونها). في ب سقط(خبر).

(6) المبتدأ هو: الاسم الصريح أو المؤول به المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، نحو: "زيد قائم"، وبِحَسْبِكَ يرهم"، والخبر هو: الاسم المسند إلى المبتدأ، وهو قسمان: ظاهر، ومضمرك "أنا وأنت وهو"، والخبر قسمان: مفرد وغير مفرد "فالمفرد هنا: ما ليس جملةً ولا شبهها ولو كان متنى أو مجموعاً ك"الزيدان قائمان، والزيدون قائمون". وغير المفرد أربعة: الفعل مع فاعله ك"زيد قام"، والمبتدأ مع خبره، ك"زيد أبوه قائم"، والظرف، ك"زيد عندك"، والمجرور ك"زيد في الدار"، ويخبر بظرف المكان وبالمجرور عن الذات والمعنى، نحو "زَيْدٌ عِنْدَكَ، والخَيْرُ لَدَيْكَ، والمؤمنُ فِي الْجَنَّةِ، والنَّعِيمُ لَهُ" وبظرف الزمان عن المعنى فقط، نحو "الصومُ غداً". (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص588؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص213؛ المقدسي، دليل الطالبين لكلام النحويين، ج1، ص40).

(7). في ب سقط (قوله).

(8). في ب(بالصورة).

قوله: قيل إذا جعل الاسم الظاهر في هذا الجواب نظر لاستلزامه توقف الابتداء بالصفة على جعل الاسم الظاهر ⁽¹⁾ فاعلا ولا يخفى أن جعله فاعلا موقوف على الابتداء بها فيلزم الدور ⁽²⁾.

قوله: فلا يرد نحو: "يضرب" إلخ أي فلا يرد بتقييد الاسناد بكونه إلى المبتدأ يضرب في نحو: "زيد يضرب أبوه" لزوم كونه خبر أم مع أنه ليس بخبر لأن المسند إلى المبتدأ هو جملة: يضرب ⁽³⁾ أبوه دون "يضرب وحده" فإنه مسند إلى أبوه ⁽⁴⁾.

قوله: وعلى هذا أي وعلى أن يكون المراد بالإسناد الإسناد إلى المبتدأ.

قوله: تأكيد لأنه خرج مرة بقوله: المسند به ⁽⁵⁾.

قوله: لأنه موصوف معنى لأنه ذات والمحكوم به صفة والحق ⁽⁶⁾ الذات أن يقدم في الذكر على الصفة ليكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني ⁽⁷⁾. [188/أ]

(1) . في ب زيادة (في هذا الجواب نظر لاستلزامه توقف الابتداء بالصفة على جعل الاسم الظاهر).

(2) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف "أ" على "ب"، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف "أ" على "ب"، و "ب" على "ج"، و "ج" على "أ"، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتين، إن كان صريحا، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص105؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص447).

(3). في ب سقط (يضرب في نحو زيد يضرب أبوه لزوم كونه خبر أم مع أنه ليس بخبر لأن المسند إلى المبتدأ هو جملة يضرب).

(4) في ب (الأبوة).

انظر: (ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ج1، ص99؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص860؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص124).

(5) . في ب (المسند إليه).

(6) في ب (وحق).

(7) في ب (المعاني) في الأصل (المغاني).

قوله: ولأنه عمدة البيان أي الكلام وأما تقديم الحكم في الجملة بالفعلية⁽¹⁾ فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول لأن العامل طارئ⁽²⁾ والاعتبار بالطارئ دون المطروء⁽³⁾ عليه.

قوله: وهو في حيز الخبر أي في مكان الخبر أو من متعلقاته وينبغي لمن يجوز "ضرب غلامه زيدا" أن يجوز هذا لأن طلب المبتدأ الخبر⁽⁴⁾ كطلب الفعل للمفعول بل أشد.⁽⁵⁾

ما يسميه الناس كلام النفس وحديث النفس هو العلم بنظم الألفاظ والعبارات وتأليف المعاني المعلومة على وجه مخصوص فليس في القلب إلا معاني معلومة وهي العلوم وألفاظ مسموعة هي معلومة بالسمع، وهو أيضاً علم معلوم اللفظ. وينضاف إليه تأليف المعاني والألفاظ على ترتيب. قال بعض أهل المعاني: الكلام الذي يوصف بالبلاغة هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي أو العرفي أو الشرعي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه. فهناك ألفاظ ومعان أول ومعان ثوان. فالمعاني الأولى هي مدلولات التراكيب والألفاظ التي تسمى في علم النحو أصل المعنى، والمعاني الثواني الأغراض التي يساق لها الكلام. (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1424 هـ ؛ 2004 م، ج1، ص69؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1601).

(1) في ب (الفعلية).

(2) في النسختين (طار) بدون الهمزة. وفي ب (طار) بتسهيل الهمزة ومثلها الطارئ والمطروء.

(3) الطارئ يزيل حكم المطروء عنيّه. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص1057).

(4) في ب (المبتدأ لخبره).

(5) إذا كان المفعول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو: "ضرب غلامه زيدا" فإن الجمهور بمنعون التقديم لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ومن القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وهو من أصحاب الكسائي، وكانت وفاته سنة 243 وعزي إلى الأخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده في النظم كثيرا كقوله ((جزى ربّه عنيّ عديّ بن حاتم ...)). (المبرد، المقتضب، ج2، ص69؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص87؛ ابن جني، الخصائص، ج1، ص295؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص38؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص59؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص161؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص242).

قوله: وفيه أي وفيه بعد لا يخفى ويرد عليه كوكب انقض قال ابن البرهان: (1) وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص الحكم عليه أو لا فضابط (2) تجويز الاخبار عن المبتدأ وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه أو يعلم (3) المتكلم به فلو علم في المعرفة ذلك كما لو (4) علم "قيام زيد" مثل فقلت: "زيد قائم" عدّ لغو أو لو لم يعلم كون "رجل ما من الرجال قائما في الدار" جاز لك أن تقول: "رجل قائم في الدار" وإن لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول: "كوكب انقض الساعة" (5) اعلم أنّ منشأ إفادة المخاطب في هذا المثال الأخير ذكر لفظ "الساعة" فالأولى للشارح ذكرها.

(1) ابن البرهان: (000 ؛ 456 هـ / 000 ؛ 1064 م)

العلامة؛ عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري. من أهل بغداد، من كتبه "الاختيار" في الفقه، و "أصول اللغة" و "اللمع" في النحو. وكان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة، منها النحو واللغة ومعرفة النسب والحفظ لأيام العرب وأخبار المتقدمين. (القفاط، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص213؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص343؛ عبد القادر بن محمد، محيي الدين القرشي الحنفي (ت: 775هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانة - كراتشي، ج1، ص333؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، ط2، 1390هـ / 1971م ج4، ص82؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص176).

(2) في ب(فضابط) في الأصل(فضابطه).

(3) في ب (للمحكوم عليه أو يعلم).

(4) . في ب سقط(لو).

(5) إذا كان الكلام مفيدا نحو: (كوكب انقض الساعة) و [فئة تقاثل في سبيل الله وأخرى كافرة....] [آل عمران: 13/3]، (محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ج2، ص65؛ أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ج1، ص807).

(1) قوله: ويرد أيضاً جواز تتكير الفاعل يعني ما قال المصنف: إنّ (2) الفاعل يختصّ بالحكم المتقدم عليه فوهم (3) لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان يغير (4) الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وتخصيصه وقد قال: إنّ الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ويمكن أن يجاب عنه (5) بأنه لما ذكر المحكوم به قبل المحكوم عليه حكم الفعل يكون (6) شيء محكوماً عليه بهذا الحكم فكأنه مذكور مسندٌ إليه (7) الحكم من حيث اللفظ موصوف بمضمون الحكم.

قوله: فإنه تخصّص (8) بالعلم بثبوت إلخ "الباء" في "بالعلم" للسببية أي فإنه تخصّص (9) بالصفة المعنية لسبب "العلم" (10) بثبوت الخبر لأحد الجنسين لأن أم المتصلة (11) لما كانت للسؤال على

(1) . في ب سقط (قوله)

(2) في ب سقط (إن).

(3) في ب (قولهم).

(4) . في ب (يعين).

(5) . في ب (ويمكن الجواب).

(6) . في ب (العقل يكون).

(7) في ب (مذكور مسند إليه) في الأصل (مذكورا مسندا).

(8) في ب (تخصيص).

(9) في ب (تخصيص).

(10) في ب (بسبب العلم)

(11) أم: حرف مهمل، له أربعة أقسام: الأول: أم المتصلة، وهي المعادلة لهزمة التسوية، نحو: [وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم.... (10)] [يس/36]، أو لهزمة الاستفهام، التي يطلب بها وبدأ أم ما يطلب بأي. نحو: "أقام زيد أم قعد؟" وقد تحذف الهزمة، للعلم بها.. وأم هذه عاطفة. أم "المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، أو همزة يطلب بها وب"أم" التعيين وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها أو والميم بدل من الواو ذكر النحاس في أم هذه خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهزمة. فإذا قال: "أقام زيد أم عمرو؟" فالمعنى: أم عمرو قام؟ فيصير على مذهبه استفهامين. وقيل: إن أم ليست بحرف عطف. وكونها حرف

التعيين بعد علم المتكلم بأصل الحكم لأحد الجنسين يكون "أرجل في الدار أم امرأة" في تقدير أي منهما أي من الجنسين فيها فسقط⁽¹⁾ على هذا التقدير ما قيل: لو كفى الاختصاص⁽²⁾ الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ فجاز الابتداء بأي نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلم⁽³⁾ بل إنما يطلب التخصيص في المبتدأ عند المخاطب فإنه يرد ذلك إذا جعل "الباء" صلة للتخصيص.

قوله: بمنزلة الصفات أي مما يشعر بالصفات على ما قررناه.

قوله: وفيه أي وفيه نظر لأنَّ الخصوص ضدَّ⁽⁴⁾ العموم على ما فسره به من قلة⁽⁵⁾ الشيوع فكيف يحصل به والجواب أن المراد بالخصوص في هذا الباب: التعيين وقد تعين المحكوم عليه في ما⁽⁶⁾ أحد خير منك بالعموم الذي معناه "كل فرد فرد"⁽⁷⁾ فإن المعنى "أن كل كل فرد" ثبت له عدم الخبرية.

عطف هو مذهب الجمهور. (ابن علي المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص204؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص170).

(1) في ب (فيهما فقط).

(2) . في ب (الاقتصاص)

(3) في ب سقط (في جواز تنكير المبتدأ فجاز الابتداء بأي نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلم).

(4) في ب (عند).

(5) . في ب (قبله).

(6) في ب (فيما).

(7) كلَّ فَرْدٍ فَرْدٍ. كقول المطول: (معرفة كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ من جزئيات الأحوال) . قال المحققُ الفَنَرِيُّ: الأقربُ أنَّه من التوكيد اللفظي، وقد يُجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصداً إلى الكمال، أو المراد: كلَّ فرد منفرد عن الآخر، وحاصله معرفة كلِّ فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران، وقد يُترك لفظ (كلِّ) في مثله، مع أنَّ العموم مرادٌّ، كما يُقال: (معرفة فَرْدٍ فَرْدٍ) ، والظاهر أنَّ العمومَ مستفادٌّ من قرينه المقام، فإنَّ النكرة في الإثبات قد تعمُّ، ويحتملُ أنْ يُحملَ على حذف المضاف، وهو (كلِّ) بتلك القرينة. (الفيومى، المصباح المنير،

قوله: فإنه تخصص بكونه فاعلاً معناه⁽¹⁾ إشارة إلى ما قاله السكاكي: (2) من أن إفادة الاختصاص مشروطة بشرطين أحدهما: جواز تقدير كون المسند إليه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط لا لفظاً نحو: (3) "أنا قمت" فإنه يجوز أن يقدر أن أصله "قمت أنا" فيكون "أنا" فاعلاً معنى تأكيد لفظ والثاني أن يعتبر ذلك "التأخير"⁽⁴⁾ أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرًا⁽⁵⁾ وردّ عليه بأن الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكّم وكذا تجوز الفسخ في التابع⁽⁶⁾ دون الفاعل تحكّم لأن امتناع⁽⁷⁾ تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً وإلا فلا امتناع في أن يقال نحو: "زيد قام" كان في الأصل

ج2، ص530؛ ابن عابدين، محمد أمين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ). الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغربية، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي - بيروت، ط1، 1410هـ؛ 1990م، ج1، ص44).

(1) . في ب (تخصيص) في ب زيادة (إلخ) في ب سقط (معناه).

(2) انظر: (السكاكي، مفتاح العلوم، ج1، ص136).

السكاكي: (555 - 626 هـ / 1160 - 1229 م)

يوسف بن أبي بكر بن محمد بن عليّ أبو يعقوب السكاكي الخوارزمي سراج الدين: كان إماماً كبيراً عالماً متبحراً في النحو والتصريف وعلمي المعاني والبيان والعروض والشعر وهو مصنف مفتاح العلوم وقرأ عليه علم الكلام مختار بن محمود الزاهدي صاحب القنية توفي سنة ست وعشرين وست مائة، وتوفي في نواحي قرية الكندي من قرى المالبغ وولد ليلة الثلاثاء الثالث من جمادي الأولى سنة خمس وخمسين وخمسمائة رحمه الله تعالى. (محيي الدين القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج2، ص225؛ فيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ج1، ص105؛ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص364).

(3) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص312؛ ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملحّة، ج2، ص703؛ الصعدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، ص117).

(4) في ب (التأخير).

(5) في الأصل (مواخرا).

(6) . في ب (في الفاعل).

(7) . في ب (لامتناع).

"قام زيد" وجعل مبتدأ كما يقال: في " جَرْدُ قَطِيفَةٍ"⁽¹⁾ أن جرد كان في الأصل صفة فقدم وجعل مضافاً إليه وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعاً مما أجمع عليه النحاة:⁽²⁾ إلا العطف في ضرورة الشعر فكان الأولى للشارح أن يقتصر على أن يقول: فإنه تخصص⁽³⁾ بكونه فاعلاً [ب/189]معنى.

قوله: على إبدال شيء متعلق بمفهوم قوله: بكونه فاعلاً معنى أو بقوله والتأخير.

قوله: فإن قيل "السلام"⁽⁴⁾ لما كان مصدراً إلخ⁽⁵⁾ حاصله السؤال أن "السلام" لا يجوز أن يكون مصدر "سلمت" لأن "سلمت" مشتق من "سلام عليك" كلبيت من "لبيك" و"سبحت" من "سبحان الله" فمعنى "سلمت" قولت: "سلام عليك" فمعنى "سلام" الذي هو مصدر "سلمت" قوله: "سلام عليك" فعلى هذا ينبغي أن يكون معنى "سلام عليك" قولى اللفظ "سلام عليك"⁽⁶⁾ واقع عليك فيتكرر الخطاب و حاصل الجواب ⁽⁷⁾أن معناه كذلك لكنه ليس بتكرار لأن الخطاب في قوله: "سلام

-
- (1) الجَرْدُ: بفتح الجيم وسكون الراء، الثوب الخلق، يُقَال: ثوب جرد أي خلق وأُجمع أجرد، والْقَطِيفَةُ: فتح القاف وكسر الطاء، دِثَارٌ مُخَمَّلٌ، ج: قَطَائِفٌ (ابن السكيت، إصلاح المنطق، ج1، ص42؛ ابن دريد الأزدى، جمهرة اللغة، ج1، ص466؛ الفيروزآبادى، القاموس المحيط، ج1، ص845؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص690).
- (2) انظر: (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص169؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص924؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص797؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص28).
- (3) في ب(تخصيص).
- (4) في ب(اللام).
- (5) في ب سقط(إلخ).
- (6) انظر: (التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص637؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، صص787).
- (7) في ب زيادة(سلمنا).

عليك" وإن كان صورته صورة الخطاب لكنه ليس بمعتبر فإنه لم يرد به مخاطباً بل الخطاب⁽¹⁾
 بل المعتبر هو المخاطب⁽²⁾. الذي في اللفظ واقع عليك إذا هو صالح لأن يراد⁽³⁾ منه مخاطب
 دون الأول أو "سلمت" ليس مشتقاً من قوله: "سلام عليك" بمعنى⁽⁴⁾ بل من هذا اللفظ مطلقاً.

قوله: حيث لا معنى "سلمك الله" إلخ لتحقيق تكرار الخطاب هنا.

قوله: لكونه أحد جزئي الكلام أي والكلام⁽⁵⁾ يتم من مفردين فالأصل في أجزائه الأفراد.

قوله: ولأن الحكم أي التصديق كما يقع بالمفرد يقع بالجملة.

قوله: من حيث هي أي مع قطع النظر عما تعلقت به وعن⁽⁶⁾ إفادتها صحة السكوت عليها.

قوله: نحو: "البُرُّ"، "الكُرُّ"⁽⁷⁾ إلخ اعلم أن هذا الضمير العائد يجوز حذفه قياساً وسماعاً فالقياس
 في موضع وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها من ملابسات
 المبتدأ الأول نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين⁽⁸⁾ لأن الملابس تشع بالضمير فيحذف⁽⁹⁾ الجار والمجرور

(1) . في ب سقط(بل الخطاب).

(2) . في ب(هو الخطاب).

(3) . في ب(إذ هو الصالح إلا أن يرد).

(4) في ب(لمعين).

(5) . في ب سقط(أي الكلام).

(6) . في ب زيادة(عدم).

(7) البُرُّ: الحِنطة. والكُرُّ: مكيال لأهل العراق يساوي ستين قفيزاً. وهو مكيال يُكال به السمن وغيره. (ابن سيده، المخصص، ج3، ص440؛ الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص86؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص565).

(8) انظر: (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص234؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1،

ص246؛ الأشموني، شرح على ألفية ابن مالك، ج1، ص184).

(9) في ب(فحذف).

معاً قال الفراء: (1) ويحذف أيضاً قياساً إذا كان (2) الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ "كل" قال الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي عليّ ذنباً (3) كله لم أصنع (4)

(1) قد سوى سيبويه بين ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب زيد الظهر والبطن، وبين مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السهل والجبل. فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقدير "منه" إذ لو كان ذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها، كما استويا في مثل: البر الكرّ بستين، فكان يجوز أن يقال ضرب زيد ظهر وبطن ومطرنا سهل وجبل، كما جاز أن يقال البر الكر بستين، والتمر منوان بدرهم، لأن البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام، كما هي مفهومة مع وجودهما. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص159؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص102؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص52).

(2) . في ب سقط(كان).

(3) . في ب(أم الحيا).

(4) البيت: من الرجز

قد أصبحت أم الخيار تدّعي عليّ ذنباً كله لم أصنع

أم الخيار امرأته، وارد بقوله (ذنباً) أي ذنوباً، فجعل الواحد في موضع الجميع. وقوله: كله لم أصنع، يحتمل أمرين: أحدهما: إنه أراد لم يصنع جميعاً ولا شيئاً منها. والوجه الآخر: إنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها، كما تقول: لمن يدعي عليك أشياء لم تفعل جميعها: ما فعلت جميع ما ذكرت بل فعلت بعضه. الإعراب: "قد": حرف تحقيق وتقريب. "أصبحت": فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "أم": اسم (أصبح) مرفوع بالضمة. "الخيار": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "تدّعي": فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هي". "عليّ": جار ومجرور متعلقان بـ "تدّعي". "ذنباً": مفعول به منصوب بالفتحة. "كله": مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. "لم أصنع": لم: حرف جزم وقلب ونفي، أصنع: فعل مضارع مجزوم بالكسرة لضرورة القافية. وجملة "قد أصبحت": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تدّعي": في محلّ نصب خبر "أصبحت". وجملة "كله لم أصنع": في محلّ نصب صفة لـ "ذنباً". وجملة "أصنع": في محل رفع خبر "كله".

والشاهد فيه قوله: "كله لم أصنع" حيث جاءت "كل" مبتدأ فيه ضمير يعود على "ذنباً"، ولو نصبهما توكيداً لكان أفضل. انظر: (أبو النجم العجلى. ديوانه، ص 132، سيبويه الكتاب، ج1، ص85؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص13؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف؛ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط، 1420هـ؛ 1999م، ج1،

وقال: (1) "ثلاث كلهن قتلن عمداً" (2) قال: "لأن كلهم ضربت" بمعنى "الجحد" أي "ما منهم أحد إلا ضربت" وقال السيرافي: (3) ليس هو بحجة إذا كل موجب يمكن (4) رده إلى الحجة كما تقول في: "زيد ضربت" "ما زيد إلا مضروب" ثم يقال: له لا تأثير للحجة في جواز حذف الضمير معه والسماعي (5) في غير ذلك أما في المجرور فنحو قوله: تعالى: [وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ]

ص211؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص401؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، البيتان أعادهما في أمالي ابن الشجري في المجلسين الرابع عشر، ج1، ص139، والمتم الأربعين، ج2، ص72، ؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص359، ج3، ص20).

(1) ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلَتْ عَمْدًا فَأَخَذَ اللَّهُ رَابِعَةً تَعُوذُ

البيت من الوافر: الرواية عند سيبويه برفع ثلاث ورفع كلهن، وإن كان مذهبه في مثل ذلك النصب بالفعل بدليل قوله بعد إنشاده "فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب" وإنما كان هذا ضعيفاً لأنه لم يذكر العائد على المبتدأ، ولو أنه قال "ثلاث كلهن قتلته عمداً" لكان مرضياً عنده، وعلى كل حال فإن الشاعر قد أكد قوله "ثلاث" وهو نكرة بقوله "كلهن" وذلك ظاهر إن شاء الله، والبيت أعاده ابن الشجري في المجلس الموفى الأربعين. وهو من غير نسبة. (الفراهمدي، الجمل في النحو، ج1، ص66؛ الكتاب، سيبويه، ج1، ص86؛ الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص275؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص372؛ الشَّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ج1، ص337؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج1، ص139).

(2) . في ب (فتلث عمرا).

(3) (شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت: 385هـ)، ج1، ص13).

السيرافي: (284-368 هـ / 897 - 979 م).

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، كان يدرس القرآن والقراءات وعلوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، والكلام، والشعر، والعروض والقوافي والحساب؛ وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، وله "شرح كتاب سيبويه". وله كتاب "الفات الوصل والقطع"، وكتاب "أخبار النحويين البصريين"، وكتاب "الوقف والابتداء"، وكتاب "صناعة الشعر والبلاغة"، و"شرح مقصورة ابن دريد"، توفي سنة ثمان وستمائة وثلاثمائة. (التتويحي، تاريخ العلماء النحويين، ج1، ص28؛ الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص227؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص78؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص195).

(4) . في ب (موجب موجب).

(5) في ب (السماع).

عَزَمَ الْأُمُور [[الشورى، 42/ 43] أي ذلك منه في المنصوب فيشترط كونه منصوباً بالفعل لفظاً نحو: "زيد ضربت" أو بصفة محلا نحو: "زيد أنا ضارب"⁽¹⁾ ولا يختص مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة.⁽²⁾

قوله: ملتصقاً بجملة يعني أن "الباء" في جملة متعلق بمقدر أي ملتصقا متعلقاً بجملة أي بما يصلح أن يكون جملة مع فاعله على الإطلاق وإلا فالمقدر المتعلق به هو الفعل فقط على المذهب الأصح والضمير قد انتقل إلى الظرف والدليل عليه أنه يؤكد كقوله:

فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَ الدَّهْرِ أَجْمَعُ وَيَعْطِفُ عَلَيْهِ⁽³⁾ كقوله:

(1) في ب (وزيد أنا ضارب).

(2) قال محيي الدين عبد الحميد في: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: "إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميراً؛ فقد يكون هذا الضمير مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً. فإذا كان مرفوعاً فقد يكون مبتدأ، نحو قولك: "محمد هو القائم"، بناء على بعض المذاهب، وقد يكون فاعلاً، نحو قولك: "محمد ضرب غلامه"، ونحو قولك: "المحمدان يقومان"، ونحو قولك: "المخلصون يقومون بواجباتهم"؛ وقد يكون نائب فاعل، نحو قولك: "محمد قتل ظلماً"، ونحو قولك: "المحمدان يحرمان الخير بظلمهما"؛ وقد يكون اسماً لكان أو إحدى أخواتها، نحو قولك: "إبراهيم كان معنا أمس"؛ ونحو ذلك. وإذا كان منصوباً فقد يكون ناصبه فعلاً، نحو قولك: "محمد ضربه خالداً"، وقد يكون ناصبه وصفاً، نحو قولك: "محمد أنا الضارب"، وقد يكون ناصبه حرفاً، نحو قولك: "محمد إنه رجل فاضل". وإذا كان مجروراً فقد يكون مجروراً بحرف جر، نحو قولك: "محمد أخذت عنه الأدب"، وقد يكون مجروراً بالإضافة، نحو قولك: "محمد أبوه عالم." (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص44؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص139؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص345؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص184).

(3) في ب سقط(كقوله فإن فؤادي عند الدهر أجمع ويعطف عليه).

فَإِنَّ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

البيت من الطويل، الإعراب: فإن: حرف مشبه بالفعل. فؤادي: اسم "إن" ومضاف إليه "عند": متعلق بمحذوف الخبر، والكاف: مضاف إليه: الدهر: متعلق بالخبر المحذوف. أجمع: توكيد للضمير المستكن في الظرف.

موضع الشاهد: أجمع

وجه الاستشهاد: مجيء "أجمع" توكيداً مرفوعاً للضمير المنقول إلى الظرف، وهو "عندك"؛ لأنه، لا يصح أن يكون

توكيدا لـ "فؤادي" ولا لـ "عند" ولا "للدهر"؛ لأن هذه الألفاظ منصوبة، و"أجمع" مرفوعة، والمرفوع، لا يكون توكيدا للمنصوب، وفي الوقت نفسه، فلا يجوز أن يكون توكيدا لمحذوف؛ لأن التوكيد، ينافي الحذف، فلم يبق إلا أن يكون توكيدا للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبرا؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية.

التخريج: البيت لجميل بن عبد الله بن معمر العذري، وكان يهوى بثينة بنت حبا بن ثعلبة، في ديوانه، ص111؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج1، ص5؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1/1، ص579؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص207؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص395).

(1) في ب (عرفك).

ذات عِرْق: بكسر العين وإسكان الراء وهي على مرحلتين من مكّة، "أنّه وَقَّتْ لأهل العِرْق ذات عِرْق" هو منزلٌ مَعْرُوفٌ مِنْ مَنَازِلِ الْحَاجِّ، يُحْرِمُ أَهْلُ الْعِرْقِ بِالْحَجِّ مِنْهُ، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ فِيهِ عِرْقًا، وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ. وَقِيلَ: الْعِرْقُ مِنَ الْأَرْضِ سَبْخَةٌ تُنْبُثُ الطَّرْفَاءُ. وَالطَّرْفَاءُ: شَجَرٌ: وهي أربعة أصناف منها الأثل والوحدة طرفاء. النسفي، طلبه الطلبة، ج1، ص37؛ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص219؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، تحرير ألفاظ التنبيه، تحقق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط1، 1408، ج1، ص139؛ محمد بن أبي الفتح البعلي، المطلع على ألفاظ المقنع، ج1، ص203؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص249).

(2) أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ

البيت من الوافر وينسب إلى الأحوص. حواشي ديوانه، ص190، والشاهد فيه: (عليك ورحمة الله السلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السلام) للضرورة الشعرية. وتخرجه فيه، وزد عليه: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص326)، وقد عقّب البغدادي على إنشاد ابن الشجري لهذا البيت بقوله: «فجعله من باب تقديم المعطوف، لا من باب تقديم المفعول معه؛ لأنه هو الأصل، لكن في تنظيره نظر، فإن قوله: «ورحمة الله» معطوف عند سيبويه على الضمير المستكن في الظرف، قوله «عليك»». (البغدادي، الخزانة الأدب، ج3، ص131)، والبيان الذي أشار إليه تقدّم في ج1، ص399، ج2، ص192، وخلاصة ما ذكره في هذين الموضعين أن سيبويه يرى أن «السلام» مرفوع بالابتداء، و «عليك» خبر مقدّم، و «رحمة الله» معطوف على الضمير المستتر في «عليك». والتقدير: السلام حصل عليك، فحذف «حصل»، ونقل ضميره إلى «عليك» واستتر فيه. ومذهب أبي الحسن الأخفش؛ وهو اختيار ابن الشجري؛ أنه أراد: عليك السلام ورحمة الله، فقدّم المعطوف ضرورة؛ لأن «السلام» عنده مرفوع بالاستقرار المقدّر في الظرف». (ابن جني، الخصائص، ج2، ص388؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص309؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج1، ص276).

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى: [فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا...]. [هود، 108/11] وذهب السيرافي: (1) إلى أن الضمير حذف مع المتعلق.

قوله: (2) قيل أي قيل في الجواب ما مرّ من أن معناه أنه معروض (3) ملتصقا بجملة فيكون "الباء" متعلقاً بمقدّر منصوب على التمييز أو الحال فيكون المقدّر حينئذ الجملة والتصاق الظرف بها إلا الظرف نفسه "فالفاء" في قوله: فإن قيل للتفريع على التفسير المذكور.

قوله: فجعله أي جعل (4) العامل.

قوله: فرع الفعل الذي هو الأصل المراد بالفعل ههنا اللغوي أعني المصدر.

قوله: لفرعه أي لفرع الفعل وينبغي أن يكون ذلك الفعل المقدّر من الأفعال العامة أي مما لا يخلو (5) منه فعل نحو: كائن وحاصل ليكون الظرف دالاً عليه ولو كان خاصاً "كأكّل"، و"شارب" لم يجز (6) يقدر إلا عند قيام دليل عليه نحو: "من لك" أي من يضمن لك ولا يجوز عند الجمهور: (7) إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة وسدّ الظرف مسدّه وأما قوله تعالى: [فَلَمَّا رَأَهُ

(1) انظر: (السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص13).

(2) في ب سقط(قوله).

(3) في ب(مفروض).

(4) في ب(فجعل).

(5) في الأصل (يخ~) وفي ب (يخلو) فثبت الكلمة بدل اختصار.

(6) في ب سقط(يجز).

(7) قال في العباب: المفعول به الذي بواسطة حرف الجرّ في اصطلاحهم يسمّى ظرفاً أيضاً. ثم الظرف سواء كان مفعولاً فيه أو مفعولاً به بواسطة حرف الجرّ قسمان: لغو ومستقر. فاللغو ما كان عاملاً شيئاً خارجاً عن مفهوم الظرف أي ليس الظرف بمتضمّن له، سواء كان ذلك الشيء فعلاً أو معناه، وسواء كان مذكوراً نحو: "مررت بزيد" أو مقدراً نحو: "من لك أي من يضمن لك". وإنّما سمّي به لأنّه زائد غير محتاج إليه. والمستقر ما كان عاملاً بمعنى الاستقرار والحصول ونحوهما من الأفعال العامة كالثبوت والوجود مقدراً غير مذكور

مُسْتَقَرّاً عِنْدَهُ... [النمل، 40/27] فمعناه ساكناً غير متحرك وليس بمعنى كأننا وكذا حال الظرف

(1) في ثلاثة مواضع: آخر "الصفة"، و"الصلة"، و"الحال"، وفيما عدا ذلك (2) المواضع الأربعة لا

يتعلق الظروف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود.

قوله: والقول يخلو الاسم عنه إلخ فيه [أ/189] أن الاسم المقدر: يكون مشتقاً لا محالة وهو كالفعل

في عدم جواز خلوه عن الضمير اتفاقاً إذا لم يرفع ظاهراً.

نحو: زيد في الدار. وإنما سمي به لأن الفعل وهو استقرّ أو معناه مقدر قبله نحو: "كان زيد في الدار". أو استقر في الدار. فالظرف مستقر فيه، فحذف عامل الظرف وسدّ الظرف مسدّه، واستتر الضمير فيه. وقيل لا بدّ في المستقر من ثلاثة أمور: الأول: كون المتعلّق متضمناً فيه فخرج بهذا نحو: "مررت بزيد"، لأنّ المرور ليس متضمناً في الجار بل هو أمر خارج. والثاني: أن يكون المتعلق من الأفعال العامة فخرج زيد في الدار إذا قدر متعلقه خاصاً. والثالث: أن يكون المتعلق غير مذكور فخرج زيد حاصل في الدار. وقال ابن جني: يجوز إظهار عامله ولا حجة له. انظر: (أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص141؛ رضي الدين الحسن القرشي الصغاني الحنفي (ت: 650هـ)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ج2، ص32؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص206؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص213؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص43؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1142).

(1) المفعول فيه: وهو المسمى عند البصريين "ظرفاً" دون الكوفيين؛ لأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار، كالجراب والعدل، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك، وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات. الظرف ما ضمن معنى "في" الظرفية "باطراد، من اسم وقت، أو" من "اسم مكان، أو" من "اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو" من اسم "جار مجراه"، أي: مجرى أحدهما فالمكان والزمان ك: "امكث هنا أزمناً، ف"هنا" اسم إشارة من أسماء المكان، و"أزمناً" جمع "زمن" من أسماء الزمان. الاسم الذي عرضت دلالاته على أحدهما أي: الزمان أو المكان. (ابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص204؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص686؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص485؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص115؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص207).

(2) في ب سقط(ذلك).

قوله: فاعل الظروف قال أبو علي: (1) وادعي بعضهم [أنه] مجمع عليه (2) أن الظرف إذا اعتمد (3) على "موصوف"، أو "موصول"، أو "مبتدأ"، أو "ذی حال"، أو "حرف استفهام"، أو حرف (4) "نفي" فإنه يجوز أن يرفع الظاهر لتقوية بالاعتماد قال: وكذا إذا وقعت بعد أن المصدرية (5) كقوله تعالى: [وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً...] [فصلت، 39/41]. لا صريح المصدر أمّا قوله:

حقاً بني أبناء سلمى بن جندل تهذدكم إياي وسط المجالس (7)

- (1) انظر: (أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص281).
 (2) في الأصل (نه). في ب (أنه يجمع عليه) في ب زيادة (أن يجمع عليه).
 (3) . في ب (إنما اعتمد).
 (4) في ب سقط (حرف).
 (5) انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص45؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص268؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص500).
 (6) . في ب (سهد لم)

(7) أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل تهذدكم إياي وسط المجالس

البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص 42 قاله ، لقومه، والشاهد فيه: نصب «حقاً» على الظرف، والتقدير: أفي حق تهذدكم إياي. وجاز وقوعه ظرفاً وهو مصدر في الأصل لما بين الفعل والزمان من المشابهة، وكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه، وقال سيبويه: في باب (أن): (وذلك قولك: أحقاً أنك ذاهب، والحق أنك ذاهب). كأنه قال: أفي حق ذهابك. ف (أنك) مبتدأ و (حقاً) في موضع خبره، ثم ساق سيبويه الكلام حتى انتهى إلى قوله: وزعم يونس أن العرب تنشد للأسود بن يعفر:

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل تهذدكم إياي وسط المجالس

(تهذدكم) مبتدأ و (حقاً) خبره. وأراد: يا بني أبناء سلمى بن جندل. وكانوا تهددوه بسبب فرس أخذها ابنه الجراح بن الأسود لرجل من بني تيم الله بن ثعلبة يقال له فارس العصماء. (ديوانه ص 42 ؛ سيبويه، الكتاب، ج3، ص135؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص88؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج3، ص197؛ البغدادي، خزنة الأدب، ج1، ص401، ج1، ص405؛ محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري" مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1427 هـ؛ 2007 م، ج2، ص21).

فلا اعتماد الظرف ويجوز أن يقال: في جميع ذلك أن الظرف خبر متقدم على المبتدأ و أما في غير المواضع المذكورة نحو: "في الدار رجل" فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين: هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو: "قام زيد"، والأخفش يجوز: في مثله كلا الأمرين⁽¹⁾.

قوله: كالأستفهام أي ماله صدر الكلام كالأستفهام و غيره.

قوله⁽²⁾: فإن من مبتدأ مبني على مذهب سيبويه⁽³⁾ ذلك لأنه يخبر عنده⁽⁴⁾ بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهام أو نكرة هي: أفعل التفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو: "مررت برجل أفضل منه أبوه" وغير سيبويه على أن⁽⁵⁾ مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في هذا المقام من قام.

قوله: بَنُونُ بَنُو أَبْنَانَا⁽⁶⁾

(1) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص58؛ الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص116؛ الزمخشري، المفصل في

صناعة الإعراب، ج1، ص44؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص124).

(2) . في ب سقط(قوله: فإن من مبتدأ إلخ كون من).

(3) (سيبويه، الكتاب، ج3، ص379).

(4) . في ب (عنه).

(5) . في ب سقط(أن).

(6) في ب (هو ما هو ابنا).

بنونا بنو أبناتنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبا

نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الاعراب: " بنونا " بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه " بنو " مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف

وأبناء من " أبناتنا " مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه " وبناتنا " الواو عاطفة، بنات: مبتدأ

أول، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه " بنوهن " بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه "

أبناء " خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الاول، وأبناء مضاف و

إلخ والقرينة⁽¹⁾ هنا إنا نعرف أن الخبر⁽²⁾ هو محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك: "أبو يوسف⁽³⁾ أبو حنيفة"⁽⁴⁾، أي "أبو يوسف مثل أبي حنيفة" ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر.⁽⁵⁾

الرجال " مضاف إليه " الأبعاد " صفة للرجال .

الشاهد فيه: قوله " بنونا بنو أبنائنا " حيث قدم الخبر وهو " بنونا " على المبتدأ وهو " بنو أبنائنا " مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم ؛ وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه وهو الذي تذكر الجملة لأجله. (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،

ج1، ص233؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص205؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص384).

(1) . في ب (والقريب).

(2) . في ب سقط (الخبر).

(3) أبو يوسف (113 - 182 هـ / 731 - 798 م).

القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم هو الإمام، المجتهد، العلامة، المحدث، قاضي القضاة، لزم أبا حنيفة النعمان بن ثابت. (ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص330؛ الحسين بن علي عبد الله الصيمري الحنفي (ت: 436هـ)، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1405هـ - 1985م، ج1، ص108؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص469).

(4) (80 - 150 هـ / 699 - 767 م).

النعمان بن ثابت، بن زوطا، فأما زوطي فإنه من أهل كابل، وولد ثابت على الإسلام، وكان أبو حنيفة خزاناً، ولد سنة ثمانين ومات ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة. إمام أصحاب الرأي، وفقه أهل العراق. (أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: 476هـ). هذبه: محمد بن مكرم ابن منظور (ت: 711هـ)، طبقات الفقهاء، تحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1970، ج1، ص86؛ أبو زكريا يحيى بن إبراهيم الأزدي السلماسي (ت: 550هـ). منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، تحقق: محمود بن عبد الرحمن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1422هـ/2002م، ج1، ص163؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص36).

(5) انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص40؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1،

ص228 ؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص205؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص384).

قوله: إصطلاحياً⁽¹⁾ احتراز "عن نحو: (2)" عدل زيد".

(3)) وفيه أي وفي اشتراط الأفراد نظر لأن التقديم في نحو: "قاما الزيدان" أيضا واجب لئلا يلتبس المبتدأ بالبذل من الضمير أو بالفاعل على قول: من يجوز كون "الألف" و"الواو" (4) حرفا دالا على تنثية الفاعل وجمعه "كالتاء" في "ضربته" (5).

قوله: لأن الخبر جملة علة لقوله فلا يرد.

قوله (6): وفيه أي وفي جعل "أين" مفردا نظر لأنه يناقض ما تقدم من أن ما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة والجواب أنه لا شك أن لفظ "أين" (7) اسم مفرد سواء قدر بالجملة أو بالمفرد "فأين" في "أين زيد" مفرد وقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال إنه "خبر مفرد" (8).

(1) في ب (اصطلاحيا) في الأصل (اصطلاحا).

(2) في ب (اصطلاحيا) في ب سقط (نحو).

(3) في ب سقط (قوله).

(4) قد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضمرين، ومرة تكونان حرفين دالين على التنثية والجمع، فإذا قلت: "الزيدان قاما" فالألف اسم، وهي ضمير الزيدتين، وإذا قلت: "الزيدون قاموا"، فالواو اسم، وهو ضمير "الزيدين". وإذا قلت: "قاما الزيدان"، فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنتين، وكذلك إذا قلت: "قاموا الزيدون" فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة. وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: "أكلوني البراغيث" في أحد الوجوه. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص103؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص296؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص385؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص80).

(5) في ب (ضربت).

(6) في ب (قوله) وفي الأصل فراغ قدر كلمة (قوله)

(7) كلمة: "أين" تأتي اسم استفهام، ويُستفهم بها عن المكان، وهي مبنية على الفتح في كل حالاتها. (المبرد، المقتضب، ج3، ص63؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص60؛ ابن سيده، المخصص، ج4، ص234؛ لحنكة الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص266).

(8) انظر: (أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص6؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،

قوله: لتصدره على جملة يعني أن الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها⁽¹⁾ أن يقع⁽²⁾ جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها⁽³⁾ أحد ركني تلك الجملة وما صار⁽⁴⁾ من تمامها من الكلم⁽⁵⁾ المغيرة⁽⁶⁾ لمعناها "كان وأخواتها"⁽⁷⁾ وسائر ما يحدث معنى⁽⁸⁾ من المعاني في الجملة التي يدخلها⁽⁹⁾ وأما قولهم: "الذي ما يضرب"، و"الذي أن تضربه يضربك" وقولهم: "زيد من أبوه" فإن الموصول وإن كان مع الصلة لكلمة⁽¹⁰⁾ واحدة إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى⁽¹¹⁾ والمبتدأ مع أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه أيضاً كالمفرد كما كان الموصول مع صلته

ج1، ص102؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص16).

(1) في ب زيادة(أن).

(2) . في ب زيادة(صدر).

(3) في ب(عليه).

(4) في ب (ولا ما صار).

(5) في ب(الكلام).

(6) في ب(المغير)

(7) **كَانَ وَأَخَوَاتُهَا** وَهِيَ: كَانْ، وَصَارَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَأَضْحَى، وَمَا دَامَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتَى، وَمَا بَرَحَ، وَلَيْسَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُنَّ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُنَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمُجَرَّدِ مِنَ الْحَدَثِ، **عَمَلُ كَانْ وَأَخَوَاتِهَا**: فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَصِيرُ اسْمُهَا وَتَنْصَبُ الْخَبَرَ وَيَصِيرُ خَبَرُهَا وَاسْمُهَا مَشْبَهٌ بِالْفَاعِلِ وَخَبَرُهَا مَشْبَهٌ بِالْمَفْعُولِ نَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَصَارَ مُحَمَّدٌ كَاتِبًا، وَأَصْبَحَ الْأَمِيرُ مَسْرُورًا، وَظَلَّ جَعْفَرُ جَالِسًا، وَبَاتَ أَخُوكَ لَاهِيًا، وَوَمَا دَامَ سَعِيدٌ كَرِيمًا، وَمَا زَالَ أَبُوكَ عَاقِلًا، وَمَا انْفَكَّ قَاسِمٌ مُقِيمًا، وَمَا فَتَى عَمْرُو جَاهِلًا، وَلَيْسَ الرَّجُلُ حَاضِرًا، وَكَذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَقُولُ، يَكُونُ أَخُوكَ مُنْطَلِقًا، وَلِيَصْبَحَنَّ الْحَدِيثُ شَائِعًا، فَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ جَعَلَتْ اسْمَ كَانِ الْمَعْرِفَةَ، وَخَبَرُهَا النَكْرَةُ نَقُولُ: كَانَ عَمْرُو كَرِيمًا. (ابن جني، **اللمع في العربية**، ج1، ص36، 37؛ مجد الحريري، **ملحة الإعراب**، ج1، ص51؛ ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج1، ص226).

(8) في ب سقط(معنى).

(9) في ب(تدخلها).

(10) . في ب(ككلمة).

(11) . في ب(يعني).

اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبراً مفرداً إلا كلمة الاستفهام نحو: "من زيد" أو مضاف إليه نحو: "غلام من زيد"⁽¹⁾.

قوله: لتعلق الجار والمجرور إلخ فعلى هذا يكون المراد بالخبر المقدر العامل في الملفوظ والمراد بالتعلق المشهور من تعلق الجار والمجرور وحده متعلق بعامله.

قوله: مزال عن الموصوف صفة تميز⁽²⁾ أي كان "زيد" في الأصل فاعلاً لحصل أو حاصل موصوفاً بمثلها فأذيل عن الموصوفية بأن جعل تمييزاً.

قوله: "لولا أنك قائم حق لكان كذا وكذا" إذا وقع بعد أما نحو: "أما أنك خارج فلا أصدقه" لأن إن المكسورة:⁽³⁾ لا تقع بعد "لولا"، و"أما"، و"لا قبلها" لصدارة كل واحد منهما.

قوله:⁽⁴⁾ يجب التعدد وذلك فيما تعدد المخبر عنه إما لفظاً كالمثال الثالث أو حكماً كما في المثالين الأولين والفرق بينهما أن الأصل⁽¹⁾ اتصف فيه مجموع [ب/190] المبتدأ بكل واحد من الخبرين

(1) انظر: (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص243؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص343؛

ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص472)

(2) في ب (تمييز).

(3) إن المكسورة الأصل والمفتوحة فرع عنها لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ومع المفتوحة

مؤول بمفرد وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة والرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة ولأن المكسورة تغيد معنى واجداً وهو التأكيد والمفتوحة تغيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ولأنها أشبه إذ هي عاملة غير معمولة والمفتوحة عاملة ومعمولة ولأنها مستقلة والمفتوحة كعض اسم إذ هي وما عملت فيه بنقديه وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال آخرون كل واجدة أصل برأسها. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص527؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص501؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص411).

(4) في ب زيادة (قد).

فالضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة وفيها كل حموضته ⁽²⁾ لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه وانكسر أحدهما بالآخر وحصل به كفيته ⁽³⁾ متوسطة بينهما وفي الثاني اتصف جزء المبتدأ بأحد الجزئين والآخر ⁽⁴⁾ بالآخر وإن كان الضمير راجعا إلى مجموعة بدليل مطابقتها له إفراداً و تثنية وجمعا كقولك: "هما أبيضان أسودان" و"هم بيض سود" وإنما جاز ذلك مع أن المراد أن "بعضه أبيض" و"بعضه أسود" لاتصال البعضين وأما الفرق بينهما وبين الثالث فهو: أن الضمير في الثالث لا يرجع ⁽⁵⁾ إلى مجموع المبتدأ بل المعنى "هما رجل عالم ورجل جاهل" وأن الثالث لا يستعمل بغير عطف عند الكل وفي الأولين أجاز أبو على ⁽⁶⁾ العطف ويرد عليه أي على قوله قيل: سببية لأول للثاني.

قوله: إلا أن يراد السببية للحكم إلخ يعني أن حصول النعمة في أيديهم سبب للحكم و كإخبار بأنها من الله تعالى.

قوله: والمبتدأ الداخل عليه اعلم أن "الفاء" تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد "أما" وجوباً ولا يحذف إلا لضرورة كقوله: "أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ" ⁽⁷⁾ أو لإضمار القول كقوله تعالى: [فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ... [آل عمران، 3/ 106] أي فيقال "أكفرتهم".

(1) . في ب (الأول).

(2) . في ب (كلها غموضه).

(3) . في ب سقط (كفيته).

(4) في ب زيادة (خلاف وهو لا يصلح خبراً عن اسم العين ولا حالاً منه) في ب سقط اذكر منها سطر في البداية وآخر سطر (بالآخر وإن كان الضمير راجعا إلخ مجموعة بدليل مطابقتها [190/أ]....قوله: وهو لا يصلح خبراً إلخ اعلم أن الظرف الزمان لا يكون).

(5) في الأصل (لا يرجع).

(6) انظر: (أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1، ص37).

(7) انظر: (الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص216؛ الصبان، حاشية الصبان على

قوله: فإنه لا يلزم في خبره إلخ حاصله أن دخول "الفاء" في خبر الموصول والموصوف المذكورين أن هو لكون الموصول والموصوف لكلمة الشرط والخبر كالجاء إلا أنهما لما لم يكونا شرطا وجزاء حرفين ولم يجب فيهما أحكام الشرط والجزاء لم يكن دخول "الفاء" في خبرهما بحرف الشرط لكن يبقى الورود بنحو: "كل رجل فله درهم"⁽¹⁾ واعلم أن الأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره "الفاء" أن يكون عاما وصلته مستقلة كما في "اسماء الشرط"⁽²⁾ و"فعل الشرط" بنحو: "من يضرب اضرب" وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ [البروج، 85/10] الآية مسبوقه للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن⁽³⁾ وكذا قوله تعالى: [وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ... [الحشر، 6/59] وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقلة كقوله تعالى: [...قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَوْنَ مِنْهُ فَأِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ... [الجمعة، 8/62] إذ لا يرد كل موت تفرون منه يلقاكم إذ رب موت فر⁽⁴⁾ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت

شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص329

(1) قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أو النكرة الموصوفة بهما، مثل (الذي يأتيني، أو في الدار، فله درهم)، و (كل رجل يأتيني، أو في الدار، فله درهم). (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص273؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص16؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص47).

(2) أسماء الشرط المبنية وهي: التي تعلق شيئين أحدهما على الآخر، تقول: "من يصنع الخير يسعد، ومن يصنع الشر يشق به" وسواء أكانت أدوات الشرط جازمة مثل: "من، ما، مهما، متى، أيان، أنى، حيثما" أم كانت غير جازمة مثل: "إذا". (الدكتور عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1420 هـ 1999 م، ج1، ص74؛ محمد عيد، النحو المصفي، مكتبة الشباب، ج1، ص103).

(3) الفتنه: الامتحان والاختبار والابتلاء تقول: فتنت الذهب، إذا أدخلته النار لتتظر ما جودته. ودينار مفتون. ويسمى الصائغ الفتان، وكذلك الشيطان. يروى بفتح الفاء وضمها، فمن رواه بالفتح فهو واحد، ومن رواه بالضم فهو جمع. وقال الخليل: الفتن: الإحراق. (الفارابي، الصحاح تاج اللغة، ج6، ص2175؛ الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ج3، ص87؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص234).

(4) فر: الفرار والمفر لغتان، وقيل: بل المفر: المهرب، وهو الموضع الذي يهرب إليه. (الفرايدي، العين، ج8،

"بالقتل" "بالسيف" مثلاً ولأقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه إلهية التي تفرون منها يلاقيكم. قوله: أو يقال "في الدار" أي يدل ما تبنى. قوله: ولتغير الجملة إلخ يعني أنهما يؤثران في معنى الجملة بنفيهما إياها من القطع لوجود الخبر على تقدير وجود الشرط إلى الشكل وما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدره يلزم التصدر إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرف في الشرطية جاز أن يدخل ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهراً وهو أن نحو قوله: [إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ...] [البروج، 10/85] الآن فقوله: من القطع متعلق بقوله لتغير وكذا قوله: إلى الشكل يتضمن معنى القتل⁽¹⁾.

قوله: وفيه أي وفي هذا الجواب المذكور نظر لأنه حينئذ يكون بيان إلحاق "إن"، و"كأن"، و"لكن"، "بلعلی"، وليت⁽²⁾ أهم وأولى لكونها أقرب إليهما في المنع. قوله: رفعا احتراز عن الصفة المقطوعة نصباً على المفعولية وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترخيم فلو ظهر المبتدأ لم يبق يتبين ذلك.

قوله: وفي "زيد" الخبر "أكله" أي "هو أكله" وإنما وجب حذفه للاستغناء عنه بدلالة القرينة مع إرادة التخفيف.

قوله: ولم يذكر ذلك أي ولم يذكر المصنف وجوب الحذف لقلته لا لعدم وجوده في الكلام. قوله: وعلّوه أي علّل البعض عدمه بكونه المبتدأ ركناً في الكلام والركن لا يحذف وجوباً. قوله: وقد

ص255؛ الهروي، تهذيب اللغة، ج15، ص126).

(1) الْقَتْلُ: مَعْرُوفٌ وَبَابُهُ نَصَرَ وَ (تَقْتَالُ) وَ (قَتَلَهُ قِتْلَةً) سُوءٌ بِالْكَسْرِ. (ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج1،

ص407؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص247)

(2) انظر: (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص534؛ الوقاد، شرح التصريح

على التوضيح، ج1، ص119).

يحذف أي وجوباً لأن المقصود إلخ المقصود من هذا الكلام إعلاماً [190/أ] المخاطب لوجود الهلال⁽¹⁾ وكونه طالعا لا تعيينه بالإشارة لعدم العلم بطلوعه ووجوده فوق الأفق⁽²⁾.

قوله: فيكون المعنى إلخ فعلى مذهبه يكون متعلقاً بكائن ومشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله: أن يكون إذا مضافاً إلى الجملة الأسمية إذ لا يضاف ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث.

قوله: ولا يرد لما قال بعض من أنه لا يطرد ما ذهب المبرد⁽³⁾ في جميع مواضع إذا المفاجئة⁽⁴⁾ إذ لا معنى لقولك: فيا لمكان السبع بالباب وتأويل قولهم: "خرجت فإذا السبع بالباب"⁽⁵⁾

قوله: وعند غيره وهو الزجاج⁽⁶⁾ وعند بعض هو حرف فعلى هذا يكون الخبر محذوفاً بلا خلاف.

قوله: وهو لا يصلح خبراً إلخ اعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم العين ولا حالاً منه ولا صفة له لعدم الفائدة إذ لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله إلا في

(1) الهلال: أَوَّلُ لَيْلَةٍ وَالثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ ثُمَّ هُوَ قَمَرٌ. (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج10،

ص6834؛ الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص327).

(2) الأفق، والأفق: مَا ظَهَرَ فِي نَوَاحِي الْفَلَكِ وَأَطْرَافِ الْأَرْضِ. وَجَمَعَهُ: آفَاقٌ. (ابن سيده، المحكم والمحيط

الأعظم، ج6، ص478؛ ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص5؛ الفيومي، المصباح المنير، ج1، ص16).

(3) انظر: (المبرد، المقتضب، ج1، ص274).

(4) في الأصل (المفاجأت).

(5) انظر: (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص17؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1،

ص238؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص275).

(6) انظر: (الزجاج، حروف المعاني والصفات، ج1، ص63).

ثلاثة مواضع: أحدها: أن يشبهه⁽¹⁾ العين بالمعنى⁽²⁾ في حدوثها وقتاً دون وقت نحو: "الليلة الهلال"⁽³⁾ الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقدير نحو قول: امرؤ القيس⁽⁴⁾.

اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ

أي شرب خمر و وقوع أمر الثالث⁽⁵⁾: أن يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك: "لا كوكب الليلة" قال الله تعالى⁽¹⁾: [لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةً] [الواقعة، 56/ 2] على تأويل "ليس في وقت

(1) في ب (شبيه).

(2) في النسختين (المعنى).

(3) ما لا يكون مُبْتَدَأً وهو النكرة التي ليست عامّة ولا خاصّة بيّنت بعد حد الخبر مالا يكون خبراً في بعض الأحيان وذلك اسم الزمان فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذات وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث تقول الصّوم والسفر غداً ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غداً فأما قولهم: "الليلة الهلال" ينصب الليلة على أنها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فمؤول وتأويله على أن أصله الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف إليه مقامه. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص216؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص63؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص237).

(4) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، (130-80هـ/496-544م)، شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب، يمني الأصل، مولده بنجد، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمّه أخت المهلهل الشاعر، قال الشعر وهو غلام، وجعل يشيب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته، فأبعده إلى حضرموت، موطن أبيه وعشيرته، وهو في نحو العشرين من عمره، أقام زهاء خمس سنين، ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه، فبلغه ذلك وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي! ضيعني صغيراً وحملني دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر. ونهض من غده فلم يزل حتى ثار لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعراً كثيراً. انظر: (أبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، 1408 هـ - 1988 م، ج1، ص250؛ أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج2، ص417؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج1، ص80؛ البغدادي، الخزانة الأدب، ج1، ص332، ج8، ص356، وكتب النحو في (باب المبتدأ والخبر).

(5) انظر: (الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: 370هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد

وقوعها نفس كاذبة" أو يكون⁽²⁾ اسم الزمان مسئولاً به عن زمان خاص واسم العين عاماً نحو: "أيّ ليلة ليس كوكب"، و"متى لم يكن رجل".⁽³⁾

قوله: ويكون المفاجأت⁽⁴⁾ إلخ ردّ لما قيل: إنه إخراج لإذا عن الظرفية إذ هو إذن مفعول به لفأ جاءت.⁽⁵⁾

قوله: وفيه أي وفي تعلقه بالخاصّ نظر إذ لا قرينة تدل عليه والحذف لا يجوز إلا لقرينة.

قوله: أي في تركيب إلخ فعلى هذا يكون ما موصولة محذوفة العائد.

قوله: أيّ وقت التزام⁽⁶⁾ غير الخبر موضعه أي في وقت التزام العرب غير الخبر في موضعه بل هذا⁽¹⁾ أولى.

الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1399هـ ؛ 1979م ج1، ص345؛ ابن سيده، المخصص، ج1، ص292؛ الرضي الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص176).

(1) في ب (قال الله).

(2) في ب سقط(يكون).

(3) مثل هذه الأمثلة (لا كوكب الليلة)(متى لم يكن رجل)لم أجدها في كتب النحو بعد البحث.

(4) في ب(المفاجأة).

(5) في ب سقط(قوله: فلا يكون مستقرا لأن متعلق الخاص لا يكون مستقرا. قوله: وفيه أي وفي تعلق بالخاصّ نظر إذا لا قرينة تدل عليه والحذف ولا يجوز إلا لقرينة).

(6) في ب زيادة تعليق في الهامش(فإن الالتزام هو قبول الملازمة ويجوز أن يكون ما موصوفة أي في حيز التزام).

ل ز م: (لَزِمْتُ) الشَّيْءَ بِالْكَسْرِ لُزُومًا وَ (لِزَامًا) وَلَزِمْتُ بِهِ وَ (لَا زِمْتُهُ) . الْإِلْتِمَامُ: هُوَ فِي اصْطِلَاحِ الْبَدِيعِيِّينَ أَنْ يَلْتَزِمَ النَّاسِرُ فِي نَثَرِهِ وَالنَّاسِطُ فِي نَظْمِهِ بِحَرْفٍ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قُدْرَتِهِ مَعَ عَدَمِ التَّكَلُّفِ وَقِيلَ: الْإِلْتِمَامُ: الْارْتِبَاطُ، وَالتَّعْلُقُ بِشَيْءٍ فِي غَيْرِ انْفِكَافٍ عَنْهُ. (الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص282؛ أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات، ج1، ص173؛ محمد رواس قلججي ؛ حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص86).

قوله: ⁽²⁾ أي كل اسم واقع إلخ قال البصريون: ⁽³⁾ الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ ولا يجوز أن يكون جوابه خبراً لم ⁽⁴⁾ لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب كما في: "لولا عليّ لهلك عمر" ⁽⁵⁾ ف خبره محذوف وجوباً لحصول مشروطي وجوب الحذف أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة ⁽⁶⁾ إذ هي موضوعة لتدل ⁽⁷⁾ على انتفاء الملزوم فلولا دالة على أن الخبر المبتدأ بعدهما موجود "لا قائم، ولا قاعد ولا غيرهما" والثاني اللفظ الساذ مسد الخبر وهو: "جواب لولا".

قوله: وقال الكوفيون: ⁽⁸⁾ إلخ

قال الكسائي: الاسم الواقع بعد لولا فاعل لفعل مقدر كما في قوله: ⁽¹⁾ "و لو ذات سوارٍ لطمّني"

(1) . في ب (هو).

(2) . في ب سقط (قوله).

(3) ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيد لأكرمك"، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائب عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك "لولا زيد لأكرمك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا "لا" على "لو" فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولهم "أما أنت منطلقاً انطلقت معك" والتقدير فيه: إن كنت منطلقاً انطلقت معك. (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص60).

(4) في ب (خبراً له)

(5) لَوْلَا : لِامْتِنَاعِ الثَّانِي لِوُجُودِ الْأَوَّلِ فِيمَا كَانَ الْأَوَّلُ مَنفِيًّا وَالثَّانِي مَثْبِتًا نَحْوُ: "لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ". مَعْنَاهُ أَنَّ وَجُودَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ سَبَبٌ لِعَدَمِ هَلَاكِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا أَنَّ وَجُودَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ عُمَرَ لَمْ يَهْلِكْ. وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ فَإِنَّ عُمَرَ أَرَادَ أَنْ يَرْجِمَ حَامِلًا لَمَّا زَنَتْ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ هَذَا سُلْطَانُكَ عَلَيْهَا، فَمَا سُلْطَانُكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا، فَكَفَّ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ» وَهَذَا صَحِيحٌ، فَإِنَّ قَتْلَ الْجَنِينَ مِنْ غَيْرِ بَصِيرَةٍ خَطَأٌ عَظِيمٌ، (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص80؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص432؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص90؛ يحيى بن حمزة الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج2، ص64).

(6) في ب (لفظ).

(7) . في ب (مرفوعة ليدل)

(8) (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص568)

وهو قريب من الصواب وذلك لأن الظاهر منها إنها "لو":⁽²⁾ التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني كما يجيء حروف الشرط⁽³⁾ "دخلت على" لا⁽⁴⁾ وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فينبغي مع دخولها⁽⁵⁾ على "لا" على ذلك الاقتضاء ومعناه مع "لا" أيضاً⁽⁶⁾ على ما كان كما يبقى مع غير "لا" من حروف النفي⁽⁷⁾ فمعنى "لولا عليّ لهلك عمر": لو لم يوجد عليّ لهلك عمر فينتفي الأول انتفاء وجود لانتفاء هلاك عمر فانتفاء الانتفاء ثبوت فمن عمر⁽⁸⁾ كانت "لولا" مفيدة بثبوت⁽⁹⁾

(1) ومثل ذلك قول العرب: لو ذات سوارٍ لطمّتي.

(يضرب للكريم يظلمه دني فلا يقدر على احتمال ظلمه)

أي: لو لطمّتي ذات سوارٍ؛ لأن "لو" طالبة للفعل داخلة عليه، والمعنى لو ظلمني مَنْ كان كفؤاً لي، لهان علي، ولكن ظلمني مَنْ هو دوني، وقيل أراد لو لطمّتي حُرّة، فجعل السوار علامة للحرية؛ لأن العرب قلما تُلبسُ الإماء السّوار، فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي. (المبرد، المقتضب، ج3، ص77؛ الزجاجة، اللامات، ج1، ص127؛ النيسابوري، مجمع الأمثال، ج2، ص174؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج5، ص3269؛ السّراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص283).

(2) أن لولا مركبة من "لو" و"لا" ومعنى "لو" امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى "لا" النفي أو النهي. فلما ركبا معا حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره. (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص314؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص268؛ الزجاجة، اللامات، ج1، ص129).

(3) في ب سقط(الشرط).

في ب(لَا). (4)

(5) في ب(بعد دخولها).

(6) في ب زيادة(باق).

(7) حروف النفي وهي: ما، و لا، و لم، ولما، ولن، وإن، فما لنفي الحال في قولك: ما يفعل وما زيد منطلق أو منطلقاً على اللغتين ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك: ما فعل قال سيبويه: أما "ما" فهي نفي لقول القائل هو يفعل إذا كان في فعل الحال وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل فكأنه قيل والله ما فعل. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص145؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص58؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص405؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص167).

(8) في ب(فمن ثم).

(9) في ب(ثبوت).

الأول وانتفاء الثاني كإفادة "لو" في قولك: "لولم تأتني لثمتك" لكن منع البصريون⁽¹⁾ من هذا التقدير⁽²⁾ وقالوا إن لولا: كلمة بنفسها وليست "لو"⁽³⁾ الداخلة على "لا" وحملهم على ذلك أن الفعل إذا أضمر بعد "لو"⁽⁴⁾ وجوبا فلا بدّ من المفسر وليس بعد "لولا" مفسر وأيضا لفظ "لا"⁽⁵⁾ لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلّا مكرراً في الأغلب [ب/191] ولا تكرير بعد "لولا" وقال الفراء: ⁽⁶⁾ لولا هي الواقعة للاسم الذي بعدها للاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل.

قوله: مضافا إلى الفاعل نحو: "ضربني⁽⁷⁾ زيدا" أو المفعول نحو: ضربي زيد⁽⁸⁾ أو كليهما نحو: "تضاربنا"⁽⁹⁾.

قوله: أو جملة أي اسمية مطلقاً أو فعلية خلافا للفراء نحو: "سمع أذنّي زيدا" يقول ذلك.

قوله: وفي "ضربي زيدا" إلخ أي في خبر مثل⁽¹⁰⁾ هذا المبتدأ.⁽¹⁾

(1) انظر: (الأنباري، لإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص62).

(2) . في ب (التقريب).

(3) . في الأصل (لولا) في ب سقط و الأصح (لو).

(4) في ب (لولا).

(5) . في ب (اللفظ) في ب سقط (لا).

(6) انظر: (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ) معاني القرآن، تحقيق:

أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة -

مصر، ط1، ج1، ص334؛ التعليقة على كتاب سيبويه لأبو علي الفارسي، ج2، ص231؛ أبو علي

الفارسي، كتاب الشعر، ج1، ص66؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص234).

(7) في ب (ضربني).

(8) . في ب سقط (نحو ضربي زيد).

(9) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج4، ص69؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص249؛ ابن سيده،

المخصص، ج4، ص310؛ الرضي الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص102).

(10) في ب سقط (مثل).

قوله: **فذهب البصريون**⁽²⁾ إلخ أي قيل فيه تكلفات كثيرة من حذف "إذا" مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا الموضع ومن العدول عن ظاهر معنى **كان الناقصة**⁽³⁾ لأن معنى قولهم: حاصل إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة⁽⁴⁾ ومن قيام الحال مقام الظرف ولا يظهر⁽⁵⁾ له والذي أوقعهم في هذا ووقع غيرهم فيما لزمهم⁽⁶⁾ التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا

(1) ف "ضربي": مبتدأ أو مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، زيدا: مفعول به للمصدر. قائماً: حال من ضمير محذوف، يفسره زيد، والخبر: محذوف وجوباً، ولا يصح أن تكون الحال المذكورة خبراً عن "ضربي" لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام.

ويرى سيبويه وجمهور البصريين، وابن مالك، وابن هشام، أن الخبر محذوف، وأن الحال سدت مسد الخبر وأغنت عنه، وذهب قوم إلى أن الحال، هي الخبر نفسه، فأعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من أوجه الشبه بينهما، وذهب آخرون إلى أن هذا الحال، أغنت عن الخبر، فلا تقدير، كما يغني الفاعل، أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ، إذا كان وصفاً، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان، والصواب ما ذهب إليه سيبويه والجمهور. انظر: (سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 419؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 188؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 284؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 488؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 221؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 228، 229).

(2) انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 44).

(3) في ب زيادة (إلى معنى كان التامة).

(4) **كَانَ التَّامَّةُ:** بِمَعْنَى وَجَدَ وَحْدَتَ الشَّيْءِ، **وَالنَّاقِصَةُ:** بِمَعْنَى وَجَدَ وَحْدَتَ مَوْصُوفِيَةِ الشَّيْءِ بِالْشَّيْءِ وَالْمُرَادُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: خُدُوثُ الشَّيْءِ فِي مَوْصُوفِيَةِ نَفْسِهِ، فَكَانَ الْإِسْمُ الْوَاحِدُ كَافِيَا، وَالْمُرَادُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي: خُدُوثُ مَوْصُوفِيَةِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ، فَلَا جَرَمَ لِمَ يَكُنِ الْإِسْمُ الْوَاحِدُ كَافِيَا بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْمِينَ حَتَّى يُمَكِّنَهُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى مَوْصُوفِيَةِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، كَانَ النَّاقِصَةُ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى عَدَمِ سَابِقٍ وَلَا عَلَى عَدَمِ الدَّوَامِ، وَلِذَلِكَ تَسْتَعْمَلُ فِيمَا هُوَ خَادِتٌ مِثْلُ: (كَانَ زَيْدٌ رَاكِبًا) وَفِيمَا هُوَ دَائِمٌ مِثْلُ {كَانَ اللَّهُ غَفُورًا}. انظر: (ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج 2، ص 575؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص 239؛ أبو البقاء، الكليات، ج 1، ص 747).

(5) . في ب (ولا نظير).

(6) . في ب (لزم).

دليل لهم دلّهم⁽¹⁾ ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز⁽²⁾ اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي⁽³⁾ فيقول: تقديره "ضربي زيداً حاصل قائماً"، والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها⁽⁴⁾ "ضربي" فيقول حذفنا كآين أو الحاصل العامل في الحال لكونه عامّاً شاملاً لجميع الأفعال كما حذفناه في: "زيد عندك أو في الدار"⁽⁵⁾، لمشابهة الحال الظرف⁽⁶⁾ والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي⁽⁷⁾ هو حاصل عند البصرية⁽⁸⁾ هو: الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لأنه لا⁽⁹⁾ يمكن تقييده بقيد إلاّ بعد حصوله.

قوله: ويلزمهم حذف إلخ يعني أنه يدل⁽¹⁰⁾ على بطلان مذهب الكوفيين⁽¹¹⁾ أمران أحدهما: (1) أنه ليس في تقديرهم ما يسدّ مسد الخبر لأن مقام الخبر بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر

(1) . في ب زيادة(دلّهم).

(2) في ب سقط(أنه) في ب(تجوز).

(3) ابن مالك: (600 - 672 هـ / 1203 - 1274 م)

محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائفي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه (الألفية) في النحو. (الزركلي، الأعلام، ج6، ص233). قال الرضي: "في باب المبتدأ: التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي". (ابن الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص269).

(4) في ب (حاصلها).

(5) انظر: (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص581؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص22؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص357).

(6) في ب(للظرف).

(7) . في ب سقط(لقيام الحال والظرف مقام العامل والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو)

(8) (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص197)

(9) في ب سقط(لا).

(10) . في ب(يعني أن الذي تدل)

(11) في ب (مذهب الكوفية).

وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد مسده لفظ **والثاني**: أن الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عن البصرية بحال تخصصه واسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل ولم يتم قرينة تخصصه ⁽²⁾ ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذاً من استغراق كلامهم فمعنى: "التراب يابس والماء بارد" ⁽³⁾ أن كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله ⁽⁴⁾ كذا وأما إذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو: "اشترى اللحم واشرب الماء" فإن شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان فينبغي الخبر على تقدير **البصرية** على العموم فيستفاد منه ما انفقوا عليه: ⁽⁵⁾ من أن معنى: "ضربي زيداً قائماً"، "ما أضرب زيداً إلا قائماً" إذا لمعنى يكون حينئذ كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وأما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى: "ضربي زيداً" المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المنقح عليه ⁽⁶⁾ لا يمتنع من حصول الضرب ⁽⁷⁾ المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود أيضاً

(1) انظر: (المبرد، المقتضب، ج3، ص128؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص188؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص1029).

(2) في ب (تخصيصه) في ب سقط (واسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل ولم يتم قرينة تخصصه).

(3) هذا المثال بحثت عنه في كتب اللغة والنحو والصرف فلم أجده. انظر: (عبد الحكيم بن شمس الدين هندي السيلالكوتي، سيالكوتي على المطول، دار الطباعة العامرة، 1850م، ص 65؛ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ، ج15، ص107).

(4) في ب (حالة).

(5) انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص56؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص282؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص379).

(6) في ب زيادة (لأنه).

(7) في ب (القريب).

في وقت آخر فليس في تقديرهم إذ معنى الحصر⁽¹⁾ المراد: المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه:⁽²⁾ أيضاً لأنه لا حصر في قولك: "اضرب زيدا قائماً".

قوله: وقيل تقديره "ضربي زيدا" إلخ هذا مذهب الأخفش:⁽³⁾ فإنه قال إن الخبر الذي سدّ الحال مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: "ضربي زيدا ضربه"، أو "ضربي قائماً" أي ما ضربي⁽⁴⁾ إياه" إلا هذا الضرب ويرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم يمتنع إذ هو بتقدير أن الموصولة⁽⁵⁾ مع الفعل والموصول لا يحذف إلا إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه: في باب⁽⁶⁾ المفعول معه: إن تقديره مالك و ملايستك زيدا.

(1) الحصر: بالفتح وسكون الصاد المهملة في اللغة الإحاطة والتحديد والتعديد. وعند أهل العربية هو القصر وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.، و كل من امتنع من شيء لم يقدر عليه فقد حصر عنه، والحصر: عبارة عن إيراد الشيء على عدد معين، وحصر الكل في أجزائه: هو الذي لا يصح إطلاق اسم الكل على أجزائه. (ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، ص72؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص88؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص360؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص680).

(2) ابن درستويه: (258هـ / 347هـ)

الإمام العلامة، شيخ النحوي، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، تلميذ المبرّد. له كتاب الإرشاد في النحو، وشرح كتاب "الجرمي"، وكتاب "الهجاء"، و"شرح الفصيح"، و"غريب الحديث"، و"أدب الكاتب"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقصود والممدود"، و"المعاني في القراءات" وأشياء، وكان ناصراً لنحو البصريين. (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص44؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص100؛ الصفي، الوافي بالوفيات، ج17، ص57)

(3) انظر: (الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص369).

(4) في ب سقط(أي ما ضربي).

(5) في ب(موصول).

(6) في ب سقط(باب).

انظر: (سيبويه، الكتاب، ج1، ص419).

قوله: ⁽¹⁾ وقيل هو مبتدأ إلا إلخ هو مذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ ⁽²⁾ فإنهما قالوا هو مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذا المعنى "ما اضرب زيدا إلا قائماً".

قوله: وضعفة ⁽³⁾ [وصورة] ظاهر ذلك لأنه لا قرينة على ما ذهب إليه تدل على أن المعنى "ما أضرب زيدا إلا قائماً" لكونه "قائماً" من متعلقات المبتدأ.

قوله: والجواب أنه يقال إلخ هذا الجواب مبني على ما قدر الاعتراض ⁽⁴⁾ لكن الاعتراض ليس كما قرر بل الاعتراض أنه ليس في التقرير ⁽⁵⁾ المذكور لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوباً وذلك لأن الخبر المقدر مثني ⁽⁶⁾ [191/أ] فمحله بعد المعطوف وليس بعده لفظ يسد مسد الخبر.

(1) . في ب سقط(قوله).

(2) في ب (ابن بابشاذ).

ابن بابشاذ النحوي(ت. 469 هـ/1077م)، إمام النحاة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري، الجوهري، نحوي مصري. ولد الطاهر في مصر ولم يحدد له سنة الميلاد، ولا يوجد في كتب التراجم تفاصيل دقيقة لحياة الرجل، غير أنه ورث عن أباه أمرين: تجارة الجواهر وحب العلم، ودخل بغداد تاجراً وأخذ عن علمائها. له المصنفات المفيدة، منها: المقدمة المشهورة، وشرحها، شرح الجمل للزجاجي، شرح كتاب الأصول لأبي بكر بن السراج. (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص515، 517؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص439؛ محمد محمد سالم، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، ج2، ص312).

(3) في ب(وصورة).

(4) الاعتراض: هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، وجوز وقوع الاعتراض فرقة في آخر الكلام، لكن كلهم اتفقوا على اشتراط أن لا يكون لها محل من الإعراب؛ والنكتة فيه إفادة التقوية أو التشديد أو التحسين أو التنبيه أو الاهتمام أو التنزيه أو الدعاء أو المطابقة أو الاستعطاف أو بيان السبب لأمر فيه غرابة أو غير ذلك. (الرجلاني، التعريفات، ج1، ص30؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص55؛ أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات، ج1، ص145؛).

(5) في ب(تقدير).

(6) في ب(مس).

قوله: ⁽¹⁾ أو يقال يقدر الخبر مفرداً إلخ يبقى على هذا الإشكال في حذف خبر المعطوف وجوباً من ساد مسده إلا أن يقال عند ذلك أن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره.

قوله: والمراد أن كل مبتدأ يكون مقسماً به أي المراد أن كل مبتدأ يعني لا يكون مقسماً به ⁽²⁾ يجب حذف خبره فإن تعينه للقسم ⁽³⁾ دال على تعيين الخبر المحذوف بخلاف نحو: "عهدي لله" حيث لم يتعين لأن يكون مقسماً به. ⁽⁴⁾

قوله: لأن خبر لا فرعه لأن "لا" إنما تعمل لمشابتها "إن" في التحقيق ⁽⁵⁾.

قوله: واسم "ما" و"لا" فرع معمولاً ⁽⁶⁾. الفعل الجامد: أي "الفعل الناقص" ⁽⁷⁾ الغير المتصرف وهو ليس بخلاف "خبر إن" فإنه فرع معمول الفعل التام ⁽¹⁾ المتصرف المتعدي إلى الجزئين.

(1) . في ب سقط(قوله).

(2) . في ب سقط(أي المراد أن كل مبتدأ يعني لا يكون مقسماً به).

(3) في ب(فالعينه للقسم).

(4) الحروف التي يُجاب بها القسم أَرْبَعَةٌ وَهِيَ: "إِنْ"، وَ"لَلَّام"، وَكِلَاهُمَا لِلإِيجَابِ، وَ"مَا"، وَ"لَا"، وَ كِلَاهُمَا لِلنَّفْيِ تَقُولُ: "وَاللَّهِ إِنَّكَ قَائِمٌ"، وَ "وَاللَّهِ لَتَقُومَنَّ"، وَ"وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ"، وَ "وَاللَّهِ لَزِيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو"، وَتَقُولُ: "وَاللَّهِ مَا قَامَ"، وَ "وَاللَّهِ لَا يَقُومُ"، وَقَدْ عَقَدْتَ الْعَرَبَ جُمْلَةَ الْقَسَمِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَمَا عَقَدْتَهُمَا، مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فَقَالَتْ: لِعَمْرٍكَ لَأَقُومَنَّ ، وَلَيُؤْمِنَنَّ اللَّهُ لَأُذْهِبَنَّ ف "عمرك" مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ وَالتَّعْدِيرُ لِعَمْرٍكَ مَا أَخْلَفَ بِهِ. (ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص186-187؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص377؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص207).

(5) . في ب (في التخفيف)

(6) في ب(معمول).

(7) الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ: أفعال وضع كل واحد منها لتقرير فاعله وتثبيته إيجاباً أو سلباً على صفة يدل عليها خبره. وإِنَّمَا سُمِيَتْ نَاقِصَةً لِأَنَّهَا لَا تَتِمُّ بِمَرْفُوعِهَا كَالْأَفْعَالِ الْغَيْرِ النَّاقِصَةِ فَفِيهَا احْتِيَاجٌ إِلَى الْخَبَرِ، وَهِيَ: كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَتَى، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ.

قوله: والمراد بقوله: المسند إلخ اعترض ⁽²⁾ بأنه يدخل في الحدّ "يضرب" في أن "زيداً يضرب أبوه" فإنه يصدق عليه إنه المسند بعد دخوله ⁽³⁾ أحد هذه الحروف مع أنه ليس بخبر لأن ⁽⁴⁾ الخبر هو جملة "يضرب أبوه" أعني يضرب مع فاعله وكذا يدخل حسناً في: "أن رجلاً حسناً غلامه" ⁽⁵⁾ قائم وفي: "أن رجلاً حسناً قائم" ⁽⁶⁾ لصدق ⁽⁷⁾ الحد على حسناً مع أنه ليس بخبر فأشار إلى الجواب عنه بقوله: والمراد المسند إلى اسم أن بلا تبعية فاندفع ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بأن المراد **بالمسند** ⁽⁸⁾ هو: المسند الذي كان في الأصل خبر المبتدأ على أن يكون اللام في المسند للعهد.

قوله: عن كل ما ليس بمسند مثل: "المبتدأ"، و"اسم ما"، و"لا" وغيرهما.

تَرْفَعُ الْإِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، وَصَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا.... (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص99؛ الخوارزمي، المغرب، ج1، ص532؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص47؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص226).

(1) **الفعل التام**: فعل يتم المعنى الأساسي بمرفوعه مثل: "كان" بمعنى حصل ووقع، فإنها تكتفي بالفاعل، أو هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول به، يقابله الفعل الناقص. والفعل التام: ما تتم به وبمرفوعه جملة نحو: طلع البدرُ. (السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص24؛ د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص301؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج1، ص243).

(2) في ب زيادة(بعض).

(3) في ب(دخول).

(4) في ب زيادة(بل).

(5) في ب(علامه).

(6) انظر: (محمد بن بير علي البركلي(ت: 981هـ)، شرح لب الألباب في علم الإعراب، تحقيق، د. حمدي الجبالي، ط1، 1432هـ؛ 2012م، المملكة الأردنية الهاشمية، ج1، ص141).

(7) في ب (يصدق).

(8) **المسند والمسند إليه**: وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، فَمَنْ ذَلِكَ "قَامَ زيد" والابتداء وخبره وَمَا دخل عَلَيْهِ نَحْو: كَانَ، وَإِ ، وأفعال الشك، والعلم، والمجازة ولا يجد المتكلم منه بداً. (سبويه، الكتاب، ج1، ص23؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص126؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص38؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص124).

قوله: من كونه مفرداً أو متعدداً أي من كونه متحداً أو متعدداً⁽¹⁾.

قوله: من أنه إذا كان حمله إلخ أي ومن أنه لا يحذف إلا إذا علم.

قوله: ⁽²⁾المقصود به أي بذلك العمل.

قوله: وهي أي عمل الفعل أو الصورة المقلوب⁽³⁾ إليها اعلم أن للفعلين عملين أصلي وهو: تقديم

المرفوع على المنصوب وفرعي وهو: تقديم المنصوب على المرفوع⁽⁴⁾ فأعطى هذه: الحروف

العمل الفرعي للفعل للإشعار بفرعيتها على الفعل فلو غير لضاع الإشعار⁽⁵⁾.

قوله: لكان أصوب ذلك لأنه قد يتوهم من تقديمه جواز التقديم.

قوله: أي التقديم غير جائز إلخ يعني أن هذا الاستثناء استثناء من مفهوم الاستثناء الأول المنفي⁽⁶⁾

لكونه مستثنى من الموجب فيكون هذا إثباتاً لكونه من منفي⁽¹⁾.

(1) في ب(ومتعدداً أي من كونه متحداً ومتعدداً).

(2) في ب سقط(قوله).

(3) في ب (المعلوب).

قال سيبويه قوله "أدخل فوه الحجر" هذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أدخل فاه الحجر، والقلب جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر، والظاهر أنه من الحقيقة وربما يدعي أنه من المجاز العقلي، وهو من مباحث المعاني والبدیع باعتبارين. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص181؛ محمد بن عبد الرحمن، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط3، ج2، ص97).

(4) انظر: (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص255؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص135؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص398).

(5) الإشعار: أشعره بالشيء: أي أداره به. (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج6، ص3388).

(6) في ب(المنع).

قوله: فحينئذ يجوز أن يتقدم المراد بالجواز هنا أعم من الوجوب وغيره فإن التقديم واجب⁽²⁾ إذا كان الاسم نكرة نحو: ((إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا)).⁽³⁾

قوله: حيث يتوسع فيه إنما⁽⁴⁾ يتوسع فيه لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقريبة⁽⁵⁾ ولم يكن أجنبياً منه فدخل حيث لا يدخل⁽⁶⁾ غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي⁽⁷⁾.

قوله: اي "لنفي" حكم الجنس يجوز حمله على ظاهره على أن يكون المراد بالجنس: جنس الخبر دون الاسم فإن في المثال المذكور نفي جنس⁽⁸⁾ القيام.

(1) في ب (إثبات لكونه منفي).

(2) . في ب سقط (واجب)

(3) (مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، الموطأ، تحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية ؛ أبو ظبي - الإمارات، ط1، 1425 هـ ؛ 2004 م ؛ أبو بكر بن أبي شيبة، عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ)، مسند ابن أبي شيبة، تحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط1، 1997م، رقم الحديث، 413، ج1، ص274؛ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1422هـ، رقم الحديث، 5146، ج7، ص19).

(4) . في ب (إخ إنما)

(5) في ب (كضربه).

(6) . في ب سقط (حيث لا يدخل)

(7) معنى التوسع في الظروف: هو أن كل حادث في الدنيا فحدوثه يكون في زمان وفي مكان، والانفكاك محال؛ ولما كان الزمان والمكان من ضرورات الحادثات، وكان بينهما شدة الاتصال وقوة الالتصاق كان الزمان والمكان مع كل شيء كجزئه وبعضه، لا أجنبياً منه، فهو إذن كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي وليس التوسع مطردا في كل ظروف الأمكنة كما في الزمان، بل التوسع في الأمكنة سماع نحو: (نحا نحوك). و (قصد قصدك)، و (أقبل قبلك). (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص36).

(8) في ب سقط (نفي جنس). في ب (هي القيام).

قوله: والمثال إن صلح محتملاً أي وإن صلح لأن يمثل ⁽¹⁾أبه حال كونه محتملاً لغير "ما" مثل له ⁽²⁾به.

قوله: إذا ترجح ظرف لا يفتح.

قوله: ⁽³⁾ وإذا انحط المقصود فأقبح أي والمثال المشهور كذلك لأن خبر لا يحذف كثيراً "ففي الدار لا رجل" "في الدار" أظهر في الصفة ⁽⁴⁾.

[تعدد الخبر]:

قوله: خبر بعد خبر إلخ رد لما قيل من أنه لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له إن علقناه بالخبر إذ يكون ⁽⁵⁾المعنى "ليس لغلام رجل ظرافة في الدار" وهذا مع سمح ⁽⁶⁾ إلا أن في

(1) . في ب سقط(محتملاً أي) في ب(إن صلح لا يمثل).

(2) . في ب سقط(له).

(3) في ب سقط(قوله).

(4) بَاب "لَا" الَّتِي لِلنَّفْيِ: "لَا" إِذَا وَقَعَتْ عَلَى نَكْرَةٍ نَصَبَتْهَا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ، إِنَّمَا وَضَعْتَ الْأَخْبَارَ جَوَابَاتٍ لِلِاسْتِفْهَامِ إِذَا قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، لَمْ تَقْصِدْ إِلَّا رَجُلًا بَعِيْنَهُ وَإِنَّمَا نَفَيْتَ عَنِ الدَّارِ صَغِيرَ هَذَا الْجِنْسِ وَكَبِيرَهُ فَهَذَا جَوَابُ قَوْلِكَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ لِأَنَّهُ يُسْأَلُ عَنْ قَلِيلٍ هَذَا الْجِنْسِ وَكَثِيرِهِ، أَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَقَعُ هَا هُنَا لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ وَلَا يَقَعُ الْوَاحِدُ مِنْهَا فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ فَلَوْ قُلْتَ هَلْ مِنْ زَيْدٍ كَانَ خَلْفًا فَلَمَّا كَانَتْ لَا كَذَلِكَ كَانَ دُخُولُهَا عَلَى الْإِيتِدَاءِ وَالْخَبَرِ كَدُخُولِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا عَلَيْهِمَا فَأَعْمَلْتَ عَمَلِ إِنْ، فَأَمَّا تَرْكُ التَّنْوِينِ فَإِنَّمَا هُوَ لِأَنَّهَا جَعَلْتَ وَمَا عَمَلْتَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ كَخَمْسَةِ عَشَرَ. (المبرد، المقتضب، ج4، ص357؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص379؛ ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص44)

(5) . في ب(أو يكون).

(6) في ب(وهذا معنى سمح).

كونه من باب تعدد الخبر⁽¹⁾ لزوماً نظراً وكذا في كونه⁽²⁾ مثلاً لنوعي خبرها إذ لو أراد ذلك لكان القياس أن يقول: "لا غلام رجل ظريف" أو فيما.

قوله: فيقولون: "لا أَهْلٌ"⁽³⁾ إلخ تفريع على عدم الإثبات أصلاً أي يمكن أن⁽⁴⁾ يكن مراد بني تميم أنه لا يجوز إثبات خبر "لا" هذه أصلاً لأنهما⁽⁵⁾ لا تحتاج إليه لأن قولك: "لا أَهْلٌ وَلَا مَالٌ" بمعنى انتقاء "الأهل والمال"⁽⁶⁾، وقولك: "لا رجل" بمعنى انتقى⁽⁷⁾ الرجل فأوفى.

(1) في ب(انتقاء).

قد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولك: هذا خُلُقٌ حامِضٌ. ويجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك؛ كما قد يكون له أوصافٌ متعدّدة، فنقول: "هذا خُلُقٌ حامِضٌ" تريد أنه قد جمع بين الطعنين، كأنك قلت: "هذا مُرٌّ"، فالخبر وإن كان متعدّداً من جهة اللفظ، فهو غير متعدّد من جهة المعنى، لأن المراد أنه جامع للطعنين، وهو خبرٌ واحدٌ، ونقول: "هذا قائمٌ قاعدٌ" على معنى: راكعٍ. (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص46؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص249؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص326؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص401).

(2) في ب(كونها).

(3) روى أن ناساً من المؤمنين تخلفوا عن رسول الله ﷺ. منهم من بدا له وكره مكانه فلحق به. عن الحسن: "بلغني أنه كان لأحدهم حائط كان خيراً من مائة ألف درهم فقال: يا حائطاه، ما خلفني إلا ظلك وانتظار ثمرك، اذهب فأنت في سبيل الله. ولم يكن لآخر إلا أهله فقال: يا أهلاه ما بطأني ولا خلفني إلا الضنّ بك لا جرم، والله لأكابدنّ المفاوز حتى ألحق برسول الله، فركب ولحق به. ولم يكن لآخر إلا نفسه لا أهل ولا مال، فقال يا نفس ما خلفني إلا حب الحياة لك والله لأكابدنّ الشدائد حتى ألحق برسول الله، فتأبط زاده ولحق به. (محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3؛ 1407هـ، ج2، ص319؛ إسماعيل حقي بن مصطفى الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت: 1127هـ)، روح البيان، دار الفكر - بيروت، ج3، ص528).

(4) في ب سقط(يمكن أن).

(5) في ب(لإنها).

(6) في ب(انتقاء الأهل والمال).

(7) في ب(انتقاء).

قوله: أو في اللفظ للشك دون التفريع قال : الأندلسي⁽¹⁾ والحق أنّ بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً لسؤال أو قامت⁽²⁾ قرينة غير السؤال دالة عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه [ب/192] رأساً إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذا كاهل الحجاز⁽³⁾ في إيجاب الإتيان به فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم.

قوله: وفيه أي في عدم ورود "أبوه" نظر إذ يصدق على "أبوه" أنه الذي أسند إليه خبره بعد دخول "ما" فالأولى أن يقال أي الذي أسند إليه خبرهما⁽⁴⁾ أعني خبر "ما"، و"لا".

قوله: "وما زيدا أخوك قائماً" فإن أخوك وإن كان أسند إليه "قائماً" الذي هو خبره في الأصل إلا إنه تابع لزيد بدل منه.

(1) (654 - 745 هـ / 1256 - 1344 م)

الأندلسي: هو أبو حيان النحوي: محمد بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه. من كتبه "البحر المحيط" في تفسير القرآن، و "النهر" اختصر به البحر المحيط، و "مجاني العصر" في تراجم رجال عصره. (تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، معجم الشيوخ، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي (703 - 759 هـ)، تحقق: د. بشار عواد ؛ رائد يوسف العنبيكي ؛ مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2004م، ج1، ص475؛ السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص280؛ الزركلي، الأعلام ، ج2، ص157).

(2) في ب(أقامت).

(3) اسم مبتدأ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز: "لا رجل أفضل منك".

وقيل: أن من العرب من يقول: "ما من رجل أفضل منك"، و"هل من رجل خير منك"، كأنه قال: "ما رجل أفضل منك، وهل رجل خير منك، وإعلم أنك لا تفصل بين لا وبين النفي، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه"، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: "لا فيها رجل"، كما أنه لا يجوز لك أن تقول: في الذي هو جوابه "هل من فيها رجل". انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص276؛ ابن السراج، ابن وراق، الأصول في النحو، ج1، ص386؛ ج1، ص407، الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص104).

(4) في ب(خبرها).

قوله: لأن "لا" لا تعمل إلخ يرد عليه قول النابغة: (1)

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا ⁽²⁾: سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا ⁽³⁾

(1) (.....-نحو 50 هـ / 000 - نحو 670 م)

النابغة الجعدي: هو قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. اختلف في اسمه، فقيل: قيس بن عبد الله وقيل: حبان ابن قيس بن عمرو جعدة وقيل: اسمه حبان بن قيس بن عبد الله. وإنما قيل له النابغة: فيما يقولون: لأنه قال الشعر في الجاهلية ثم أقام مدة نحو ثلاثين سنة لا يقول الشعر، ثم نبغ فيه بعد، فسمي النابغة قالوا: وكان قديماً شاعراً محسناً طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، وقيل: أنه عمّر مائة وثمانين سنة. انظر: (البغدادى المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقق: محمود محمد شاكر، دار المديني - جدة، ج1، ص123؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقق: علي محمد البجاولي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412 هـ؛ 1992 م، ج4، ص1514؛ الأعلام، الزركلي، ج5، ص207).

في ب زيادة(قوله). (2)

(3) وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

قائله: النابغة الجعدي الصحابي رضي الله عنه، وفد على النبي ﷺ فأسلم وأنشده من شعره فدعا له، والبيت من مختار أبي تمام. وهو من قصيدة يائية، من الطويل.

الشرح: "سواد القلب" "سويداؤه" وهي حبه السوداء "باغيا" طالبا "متراخيا" متهاونا فيه تاركا له.

الإعراب: "وحلت" فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه، "سواد" مفعول به، "القلب" مضاف إليه، "لا" نافية تعمل عمل ليس، "أنا" اسمها، "باغيا" خبرها وفاعل ضمير مستتر فيه، "سواها" مفعوله والضمير مضاف إليه، "ولا" الواو عاطفة ولا نافية، "عن حبها" الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه، "متراخيا" معطوف على باغيا.

الشاهد: في "لا أنا باغيا" حيث أعمل لا النافية عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة وهو "أنا" وهذا شاذ.

أجاز ابن جني إعمال "لا" عمل ليس في المعرفة. ووافقه ابن مالك. وذكره ابن الشجري، مواضعه: ذكره من شرح الألفية، ابن عقيل، ج1، ص315؛ والأشموني، ج1 ص265.

تأويله بتأويلات منها: أ- أن قوله: "أنا" ليس اسما "للا" وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام على هذا: لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينئذ منصوبا على الحال من الضمير ب- أن يكون "أنا" مبتدأ وقوله "باغيا" حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير "لا أنا أرى باغيا" وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال "باغيا" عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف. (التخريج البيت: للنابغة الجعدي في ديوانه ص171؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك

وكذا يرد هذا على قول من قال: الأولى أن يقال: هي "لا" ⁽¹⁾ التي في نحو: "لا إله" أي لا التنزيهية إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة ⁽²⁾ نحو: "لا حول ولا قوة" ويجب ذلك مع الفصل بينها وبين اسمها ومع المعرفة ⁽³⁾ وشذ في غير ذلك نحو: "لا براح" لضعفها في العمل".

قوله: أو جزاء حكم "ليس فيه أنه لم يجز له ذكر فيكون إضمار" ⁽⁴⁾ قبل الذكر إلا أن يدعى أنه يشعر بذكر.

وقوله: المشبهتين بليس. ⁽⁵⁾

قوله: نحو قوله: ⁽⁶⁾

من صدَّ عن نيرانها ⁽⁷⁾

بشرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 511؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج 1، ص 293؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 316

(1) . في ب سقط (لا).

(2) . في ب (مكروه).

(3) . في ب (وبين المعرفة).

(4) في ب (اضمارا).

(5) اسم "ما"، و"لا" المشبهتين بليس: هو في قولك: "ما زيد منطلقاً"، و"لا رجل أفضل منك". وشبههما بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر. (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج 1، ص 53، ج 1، ص 112؛ يَلْبَحُثُ الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ج 1، ص 157؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، الكردي المالكي (ت: 646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدادة، دار عمار ؛ الأردن، دار الجيل – بيروت، 1409 هـ ؛ 1989 م، ج 1، ص 422).

(6) . في ب سقط (نحو قوله).

(7) من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَّاحٍ

هذا البيت من كلام سعد بن مالك القيسي، وهو من شواهد سيبويه ج 2، ص 296 وشرح الرضي على الكافية في باب ما ولا المشبهين بليس، وشرحه البغدادي، في الخزانة الأدب، ج 1، ص 467 و 471، والزمخشري، في

البيت فيه أن البيت: ليس فيه خبر منصوب صريحا فكيف يستشهد به.

قوله: لأن نصبه غير مقيد بالحرف أي بالكلمة.

قوله: إذ هو المفعول به أي إذ هو الذي فعله وأوجده فاعل الفعل⁽¹⁾ المذكور لأجل قيام هذا المفعول به⁽²⁾ صارَ فاعلاً لأن ضاربية زيد في قولك: "ضرب زيد ضرباً"⁽³⁾ لأجل حصول هذا

المفصل وشرح ابن يعيش ج1، ص267؛ والأشموني "رقم 225" ج1، ص267؛ وأوضح المسالك ، ج1، ص274؛ ابن هشام، ومغني اللبيب ، ج1، ص315. شرح: وصد: أي أعرض، والضمير في "نيرانها" يعود إلى الحرب التي ذكرها في أبيات سابقة، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها، وقوله "فأنا ابن قيس" نسب نفسه إلى جدّه الأعلى؛ فإنه سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، والمراد من هذه العبارة أنا ذلك المعروف بالجرأة والنجدة والشهامة الذي طرق سمعك اسمه وعرفت عنه ما عرفت من صفات البطولة. والاستشهاد به في قوله "لا براح" حيث أعمل فيه "لا" عمل ليس؛ فرفع بها الاسم، وحذف خبرها، وتقدير الكلام: لا براح لي، وقد قال ابن هشام في شرح الشاهد: تبعاً لابن يعش والمُبرّد؛ إنه يجوز أن تكون لا نافية مهيّلة، وبراح؛ على هذا؛ يكون مبتدأ، وقد حذف خبره، واعترض جماعة هذا الكلام بأن المعهود في لا النافية أن تعمل عمل إن أو عمل ليس، فإن لم تعمل أحد العاملين وجب تكرارها كأن تقول: لا رجل عندك ولا امرأة فلما لم تتكرر علم أنها عاملة، ولما كان الاسم الذي بعدها مرفوعاً علم أنها عملت عمل ليس، وقد تحمل قوم فقالوا: يجوز أن تكون مهيّلة ولكنها لم تتكرر للضرورة وهذا كلام لا يجوز أن نأخذ به؛ لأن المصير إلى الضرورة أمر لا يجوز ارتكابه إلا حين لا يكون للكلام محمل صحيح يحمل عليه. انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص303؛ ابن الصائغ، اللّحة في شرح الملحّة، ج1، ص485؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص315؛ السيوطي، شرح شواهد المغني، ج2، ص538).

(1) في الأصل (فاعل فعل)

(2) في ب سقط (أي إذ هو الذي فعله وأوجده فاعل فعل المذكور لا رجل قيام هذا المفعول به).

المفعول به: كلّ اسم اتّصل به تعدّي الفعل فنصبه؛ فهو ما انتصب بعد تمام الكلام إيجاباً أو نفياً، مثل (ضربتَ زيداً) و (ما ضربتُ عمراً). (ابن جني، اللّمع في العربية، ج1، ص51؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص83؛ ابن الصائغ، اللّحة في شرح الملحّة، ج1، ص321؛ ابن آجروم، متن الآجرومية، ج1، ص17).

(3) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص168؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص121؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص815؛ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ج1، ص239).

المصدر منه وأما المفعول له ⁽¹⁾ وإن كان مفعولاً للفاعل وصادراً منه إلا إن فاعليته ليس لقيام هذا المفعول به فإن كون المتكلم زائراً في قولك: "زرتك طمعاً" ⁽²⁾ ليس لأجل قيام الطمع بل لأجل الزيارة.

قوله: لأنه مفعول بالحقيقة بدل ⁽³⁾ من قوله ولهذا.

قوله: ولأنه مفعول بلا تقييد بحرف أي في الاستعمال فلا تقول: "ضربت بضرب"، أو "في ضرب" مثلاً بخلاف المفعول به فإنك تقول: "مررت بزيد" وكذا ⁽⁴⁾ تقول: "ضربت بزيد" عند إرادة تقوية العامل. ⁽⁵⁾

[باب المنصوبات]:

قوله: ثم قدّمه أي المفعول به.

(1) . في ب سقط (له).

(2) أن المفعول له: لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله، وإنما يُذكر علةً وعدُّاً لوقوع الفعل، وأصله أن يكون باللام، وإنما وجب أن يكون مصدرًا، لأنه علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل، وداعٍ له. والداعي إنما يكون حدًّا لا عيًّا، وذلك من قبل أن الفعل، إما أن يجذب به فعلٌ آخر، كقولك: "احتملْتُكَ لاستدامة مودَّتِكَ"، و"زُرْتُكَ لابتغاء معروفك". فـ "استدامة المودة" معنًى يُجذب بالاحتمال، و"ابتغاء الرزق" معنًى يُجذب بالزيارة. وإما أن يُدفع بالفعل الأول معنًى حاصل، كقولك: "فعلْتُ هذا حدَرَ شَرِكٍ". فالحدَرَ معنًى حاصلٌ يتوصّل بما قبله من الفعل إلى دفعه. (أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص277؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص449؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص511)

(3) في ب (بل).

(4) في ب زيادة (قد).

(5) في ب سقط (من أراد).

(المبرد، المقتضب، ج4، ص295؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص214؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص68).

قوله: جميعاً أي جميع الأقسام الثلاثة التي هي المفعول فيه وأخواه.⁽¹⁾ فإن جميعها يستعمل بالحرف لا جميع أفرادها إما لفظاً أو معنى⁽²⁾.

قوله: لكنه أي لكن الحرف⁽³⁾.

قوله: ويكون في اللفظ أي دون المعنى فإنه مفعول بالواسطة⁽⁴⁾.

قوله: فقدمه⁽⁵⁾ أي المفعول فيه⁽⁶⁾.

قوله: ثم قدمه أي المفعول له⁽⁷⁾.

(1) في ب سقط (التي).

أظن: مفعول فيه وأخواه: يقصد مفعول فيه ظرف زمان ومفعول فيه ظرف مكان. لأنه قال: أخواه بالصيغة المثني. ولم يقل بالصيغة الجمع: المفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه ومفعول له. ومفعول معه.

(2) . في ب سقط (إما لفظاً وإما معنى)

(3) في ب سقط (قوله). في ب (لكنه أي الحرف).

(4) في ب (فإنه فيه مفعول فيه بالواسطة).

(5) . في ب سقط (فقدمه).

(6) المفعول فيه: هو الظرف، وهو كل اسم من أسماء المكان، أو الزمان، يُراد فيه معنى "في" ذلك نحو:

"صمت اليوم، وقمت الليلة، وجلست مكانك" والتقدير فيه: "صمت في اليوم، وقمت في الليلة، وجلست في مكانك" وما أشبه ذلك علة تسمية المفعول فيه ظرفاً، لِمَ سُمِّيَ ظرفاً: لأنه لما كان محلاً للأفعال، سُمِّيَ ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ الأشياء فيها؛ ولهذا، سُمِّيَ الكوفيون الظروف "محال"؛ لحلول الأشياء فيها. انظر: (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص141؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص271؛ ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح، ج1، ص443؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص204).

(7) المفعول له ويقال: المفعول لأجله ومن أجله: لا يكون إلا مصدراً ويكون العاقل فيه فعلاً من غير لفظه وإنما يذكر المفعول له لأنه عذرٌ وعلةٌ لوقوع الفعل تقول: "زرتك طمعا في برك" و"قصدتك ابتغاء لمرضاتك" أي "زرتك للطمع وقصدتك للابتغاء". (ابن جني، اللع في العربية، ج2، ص58؛ أبو البقاء، اللباب في

قوله: فيه أن فاعل الفعل الأول⁽¹⁾ إلخ فيه أنه يصدق حينئذ على الحدث الذي فعله فاعل الفعل الأول: أنه ما فعله فاعل فعل مذكور مع أنه ليس بمفعول مطلق⁽²⁾ إذا لم يعبر عنه بالاسم فقوله: فلا يدخل "ضَرَبَ ضَرْبَ زيد" في الحد⁽³⁾ إن لم يذكر لفظ اسم⁽⁴⁾.

قوله: ونحو⁽⁵⁾ "ترباً" و"جندلاً" حدث حكماً لأن "ترباً وجندلاً" أريد بهما الدعاء بالهلاك فيكونا منصوبين بفعل غير مشتق منهما أي: "هلك"، أو "أهلك الله".⁽⁶⁾

قوله: يرد عليه نحو: "ضَرَبَ ضَرْباً"⁽⁷⁾ إلخ إن "ضرب" لا بدّله من فاعل في نفس الأمر فيكون "ضرباً" فعلاً لذلك الفاعل وإن لم يذكر فيصدق عليه أنه فعله فاعل الفعل المذكور.

علل البناء والإعراب، ج1، ص277؛ ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملحّة، ج1، ص264؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص197).

(1). في ب سقط(الأول).

(2) المفعول المطلق هو: اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً، والمفعول المطلق وهو: المصدر، و المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب تقول قُمت قِياماً وقَعَدت قُعُوداً. (ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص48؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص125؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص181؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص225).

(3). في ب (والحدث).

(4) في ب سقط(اسم).

(5). في ب سقط(نحو).

(6) "ترباً"، و"جندلاً" في معنى تربت يده أي لا أصاب خيراً والترب التراب والجندل الجارة. ومِمَّا أجري من الأسماء مجرى المصادر في الدعاء "ترباً وجندلاً". (سيبويه، الكتاب، ج1، ص314، 345؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص222؛ ابن سيده، المخصص، ج3، ص391؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص57؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص128).

(7) في ب (ضرب ضرب).

قوله: والجواب عن كل ما يرد إلخ بيان ذلك أن تقول: في الأول: المراد بفعل الفاعل إياه كونه قائماً به، وفي الثاني: أن المراد بالفاعل ⁽¹⁾ أعم من أن يكون مذكوراً أم لا، وفي الثالث: المراد بالفعل العامل على عموم المجاز، وفي الرابع: المراد بالمذكور أعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا، وفي الخامس: "أن سوطاً" سمّي ⁽²⁾ مفعولاً مطلقاً مجازاً تسمية لآلة الشيء ⁽³⁾ باسمه وأن التقدير "ضرباً بسوط". ⁽⁴⁾

قوله: الاعتبار ⁽⁵⁾ الحيثية ⁽⁶⁾ متعلق بلا يرد أي من حيث أنه قصد ⁽⁷⁾ كونه فعلاً له أي لفاعل الفعل المذكور.

قوله: لكنه أي اعتبار الحيثية.

قوله: لخروج ⁽⁸⁾ أخرج بها أي بتلك القيود فإنه يخرج باعتبار قيد الحيثية ما أخرج بقوله فعله وبقوله: فاعل فعل مذكور اعلم أنه يخرج "كرهت كراهي" ⁽⁹⁾ [192/أ] إذا قصد كونه مفعولاً به من غير

⁽¹⁾ في ب سقط (إياه كونه قائماً به وفي الثاني أن المراد بالفاعل).

⁽²⁾ في ب سقط (سمي).

⁽³⁾ في ب سقط (مجازاً) في ب (ملالة الشيء).

⁽⁴⁾ انظر: (الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص496؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات،

ج2، ص1614؛ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج2، ص125).

⁽⁵⁾ في ب زيادة (قيد).

⁽⁶⁾ الْحَيْثِيَّة: إِذَا كَانَتْ عَيْنُ الْحَيْثِ كَانَ مَعْنَاهَا الْإِطْلَاقُ وَأَنَّهُ لَا قِيدَ هُنَاكَ حَتَّى عَنْ قِيدِ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا. وَإِذَا

كَانَتْ غَيْرُ الْحَيْثِ فَمَعْنَاهَا أَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَقَطَعَ النَّظَرُ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْغَيْرِ. (أحمد

نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص47).

⁽⁷⁾ في ب (يصدق).

⁽⁸⁾ في ب (لخروجها).

⁽⁹⁾ كرهت كراهي: فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ لَهَا عَتَبَارَانِ: أَحَدُهُمَا كَوْنُهَا بِحَيْثُ قَامَتْ بِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ وَاشْتَقَّ مِنْهَا فِعْلٌ

أَسَدٌ إِلَيْهَا، وَحِينَئِذٍ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ. وَثَانِيَهُمَا كَوْنُهَا بِحَيْثُ وَقَعَ عَلَيْهَا فِعْلُ الْكَرَاهَةِ وَحِينَئِذٍ مَفْعُولٌ بِهِ، هَذَا وَوَجْهٌ

احتياج إلى اعتبار الحيثية بقوله بمعناه لأن معناه⁽¹⁾ أن يكون ذلك أثراً لذلك الفعل ومذكور البيان
(2) مدلوله "وكراحتي حينئذ" ليست كذلك.

قوله: (3) فيخرج بهذا القيد أي بقوله: بمعناه.

قوله: حيث لا يزيد إلخ ظرف يكون اعلم أن⁽⁴⁾ في الحقيقة تأكيد للمصدر الذي هو مضمون الفعل
وحده لا الإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل لكنهم سموه تأكيداً للفعل مجازاً فقوله: "ضربت"
بمعنى: "أحدثت ضرباً" فلما ذكرت بعده "ضرباً" صار بمنزلة قوله: "أحدثت ضرباً ضرباً". (5)

قوله: حيث دل على بعض أنواعه: أي بالصيغة كالجلسة أو بالوصف "كضرباً شديداً" أو بالإضافة
"كضرب الأمير"، "وضربته كل الضرب"، أو "بعضه أو بصريح"⁽⁶⁾ النوع: "كضربته نوعاً من
الضرب"⁽⁷⁾ أو باسم خاص كالقهقري أو بجوهر اللفظ ك[....يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا..] [البقرة 260/2] وإما

تسميته بالمفعول المطلق صحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام،
بخلاف سائر المفاعيل. وتسميته بالفعل إما من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء لأن المصدر جزء الفعل، وإما
بإرادة المعنى اللغوي، وتسميته بالحدث والحدثان ظاهر. انظر: (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات،
ج2، ص1613؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص160).

(1) . في ب سقط (لأن معناه).

(2) في ب (أثر لذلك) في ب (البيان).

(3) . في ب سقط (قوله).

(4) في ب (أنه).

(5) في ب (أحدث) في ب سقط (قوله).

(6) في ب (تصريح) في ب زيادة (لفظ).

(7) المصدر يذكر لأحد أربعة أشياء أحدها: توكيد الفعل كقولك: ضربت ف (ضرباً) نائب عن قولك (ضربت)
مرة أخرى لأن التوكيد يكون بتكرير اللفظ وإنما عدلوا إلى المصدر كراهية إعادة اللفظ بعينه، والثاني أن يذكر
لبيان النوع كقولك: ضربت ضرباً شديداً ذكرت (ضرباً) لتصفه بالشدة التي يدل عليها الفعل، والثالث أن
يذكر لتبيين العدد ويحتاج في ذلك إلى زيادة على المصدر وتلك الزيادة (تاء التانيث) نحو قولك: ضربت
ضربة فإن التاء تدل على المرة وهنا يثنى ويجمع نحو ضربتين وضربات لأن لفظ الفعل لا يدل على العدد

يكون المصدر مثنى أو مجموعا لبيان اختلاف الأنواع نحو: "ضربته ضربين" أي مختلفين قال الله تعالى: [وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا] [الأحزاب، 10/33] أو معرفا ⁽¹⁾ بلام العهد. ⁽²⁾

قوله: حيث دل على العدد إما بكونه ⁽³⁾ مصدراً موصوفاً له نحو: "ضربت ضربة" أو موصوفاً بما دل عليه نحو: "ضربته ضرباً كثيراً" أو بكونه ⁽⁴⁾ عدداً مميزاً بالمصدر ⁽⁵⁾ نحو: "ضربته

فذكر المصدر لتَحْصِيلِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ والرَّابِعُ أَنْ يَذْكَرَ الْمَصْدَرُ لِيَنْوَبَ عَنِ الْحَالِ كَقَوْلِكَ: قَتَلْتَهُ صَبْرًا أَيْ مَصْبُورًا أَوْ مَحْبُوسًا وَيَذْكَرُ فِي بَابِ الْحَالِ. (أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص262؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص170؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص467).

⁽¹⁾ في ب (أوموصوفا).

(2) بين المؤلف أن المفعول المطلق، يؤتى به لتوكيد معنى عامله، أو لبيان نوعه، أو لبيان عدد مرات وقوع عامله. فأما المؤكد: فصورته أن يأتي مصدراً منكراً غير مضاف ولا موصوف، سواء أكان عامله فعلاً؛ نحو: ضربت ضرباً؛ أو وصفاً؛ نحو: أنا مفضل زيدا تقضيلاً؛ وسواء أكان عامله من مادته أم كان من مادة مرادفة؛ نحو: قعدت جلوساً، أو: أنا قاعد جلوساً. وأما المفعول المطلق المبين لنوع عامله؛ فله ثمان صور: 1- أن يأتي المصدر مضافاً؛ نحو: فعلت فعل الحكماء. 2- أن يأتي المصدر مقروناً بـ "أل" الدالة على العهد أو أل الجنسية الدالة على الكمال؛ نحو: دافعت عن زيد الدفاع؛ أي المعهود بينك وبين المخاطب. 3- أن يكون المصدر موصوفاً؛ نحو: أكل الجائع أكلاً كثيراً. 4- أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافاً إلى المصدر، نحو: رضيت عن علي أجمل الرضا. 5- أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة موصوفاً بمصدر محليّ بآل؛ نحو: أكرمت المجتهد ذلك الإكرام. 6- أن يكون المصدر نفسه دالاً على نوع من أنواع عامله؛ نحو: رجعت القهقري. 7- أن يكون المفعول المطلق لفظ "كل" أو "بعض" مضافاً إلى المصدر؛ نحو: أحببته كل الحب. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص181؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص292؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص490، و 496).

(3) في ب سقط (بكونه).

(4) في ب (أو يكون).

(5) أن يكون المفعول المطلق اسم آلة للعامل فيه، نحو: ضربته سوطاً، أو ضربته عصاً. وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور: الأولى: أن يكون مصدراً مختوماً بباء الوحدة، نحو: أكل أكلة. الثانية: أن يكون مختوماً بعلامة تنثية أو جمع؛ نحو ضربته ضربتين، أو ضربات. الثالثة: أن يكون اسم عدد مميز

ثلاث⁽¹⁾ "ضربات" أو مجرداً عن التمييز نحو: "ضربته الفأ" أو آلة موضوعاً موضع المصدر نحو: "ضربت سوطاً"، أو "سوطين" أي: "ضربه بسوط".

قوله: المعرأة⁽²⁾ عن التعدد أي⁽³⁾ المراد به تأكيد الماهية التي تضمنها الفعل والماهية⁽⁴⁾ من حيث هي هي لا تدل على القلة والكثرة.

قوله: لاحتتمال كل منهما التعدد لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً وكذا العدد⁽⁵⁾ قد يكون اثنين فصاعداً.

قوله: أي مغايراً للفظ الفعل مادة وهو قسمان: لأنه إما مصدر كجلوساً في: "قعدت جلوساً"، وإما غير مصدر كالضمير في نحو⁽⁶⁾: أعجبنى ضربى فضربت ذلك"، ومن غير المصدر أيضاً نحو: "أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً"،⁽⁷⁾ و "كَلَّمْتُهُ كَلَاماً" فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال.

بمصدر؛ نحو: [فَأَجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ...] [النور/4/24]. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص181؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص292، و293؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص490).

(1) . في ب سقط (ثلاث).

(2) في ب (المعرأة).

(3) . في ب سقط (أي).

(4) في ب سقط (التي تضمنها الفعل والماهية).

(5) في ب (العد).

(6) في ب سقط (نحو) في ب زيادة ("أعجبنى الضرب الذي ضربته" واسم الإشارة في: "أعجبنى).

(7) أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً وَمَعْنَاهُ أَعْطَيْتُهُ إِعْطَاءً. بمعنى الإعطاء، فَأَقَامَ الإِسْمَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ الْحَقِيقِيِّ. فصار المصدر هنا من معنى الفعل دون لفظه. (الهروي، تهذيب اللغة، ج3، ص63؛ أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ؛ 2002 م، ج5، ص284؛ أبو حفص سراج الدين عمر الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ). اللباب في

قوله: من هذا القبيل أي من الذي لا يكون بلفظ الفعل.

قوله: "مادة"، أو "باباً"⁽¹⁾ أي المراد: أنه قد يكون بغير مادة الفعل أو من غير "بابه" لأنه من غير صيغته فيخرج نحو: "ضربت ضرباً" من هذا القبيل.

قوله: فيندرج فيه القسمان إلى المغاير⁽²⁾ مادة والمغاير باباً.

قوله: خلافاً لسيبويه⁽³⁾ أي كون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل إنما هو مذهب المازني⁽⁴⁾ والمبرد والسيرافي وأما سيبويه فهو يقدر عاملاً من لفظه.⁽¹⁾

علوم الكتاب، تحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط1، 1419 هـ، 1998م، ج20، ص109

(1) المادة: ما يكون به الشيء مؤجوداً بالقوة. المادة: الزيادة المتصلة. الباب: هو في الأصل مدخل، ثم سمي به ما يتوصل إلى شيء. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص195؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص117؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص249).

(2) في ب سقط(إلى) في الأصل(المغاير). وفي ب(المغاير) بتسهيل الهمزة.

التغاير: الاختلاف، والتغاير هو كون كل من الشيئين غير الآخر. وغير: كلمه استثناء يخفض ما بعدها، وهي بمنزلة «إلا»، تقول: عشرة غير واحد كما تقول: عشرة إلا واحداً، تعريبها كإعراب الاسم الذي بعد «إلا». (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج8، ص5037، 5052؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1258).

(3) انظر: (سيبويه، الكتاب، باب ما ينتصب فيه المصدر، ج1، ص335).

(4) المازني (.... - 249 هـ / - 863 م).

بكر بن محمد بن حبيب، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها كتاب (ما تلحن فيه العامة) و (الألف واللام) و (التصريف) و (العروض) و (الديباج). وقيل: أن جارية غنت.

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم

فرد بعض الناس عليها نصب رجلاً وظن أنه خبر إن وإنما هو مفعول المصدر ومصابكم في معنى إصابتكم وظلم خبر إن فقالت: لا أقبل هذا أو لا أغیره وقد قرأته كذا على أعلم الناس بالبصرة؛ أبي عثمان المازني؛ فتقدم بإحضاره. انظر: (السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ج1، ص58؛ التنوخي، تاريخ العلماء النحويين،

قوله: لوجود القرينة والساد مسدّ المحذوف وأما القرينة فوقع المصدر موقع ما لا يصلح للخبرية من جهة المعنى إلاّ فعل بمعناه فقد علم بهذه القرينة خصوصية الفعل المحذوف وأما الساد مسدّ المحذوف فاشتراط الإثبات بعد النفي أو معناه أو التكرير.

قوله: وفيه أي وفي هذا القيد أعني قوله: داخل على اسم نظر لأنه يجوز في نحو: "ما كان زيد الاسيراً"، و"ما وجدتكَ إلاّ سير البريد"⁽²⁾ أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق فيكون ناصبه واجب الحذف وعلى أنه خبر لكان أو مفعول ثاني لوجدت مجازاً فالدخول على الاسم ليس بشرط⁽³⁾.

ج1، ص25؛ ياقوت الحموي، معجم الأديباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج2، ص759 - الزركلي، الأعلام، ج2، ص69).

- (1) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص299؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص24).
 - (2) البريد: (الرُّسُلُ على دَوَابِّ البريد) والجمع بُرْدٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ: الْبَرِيدُ كَلِمَةٌ فَارِسيَّةٌ يُرَادُ فِيهَا فِي الْأَصْلِ الْبَعْلُ، وَأَصْلُهَا بَرْدُهُ دَمٌ أَيْ مَحْذُوفُ الذَّنْبِ، لِأَنَّ بَعَالَ الْبَرِيدِ كَانَتْ مَحْذُوفَةً الْأَذْنَابِ، كَالْعَلَامَةِ لَهَا، فَأُعْرِبَتْ وَخُفِّفَتْ، ثُمَّ سُمِّيَ الرَّسُولُ الَّذِي يَرْكَبُهُ بَرِيداً، وَالْمَسَافَةُ الَّتِي بَيْنَ السِّكَّاتَيْنِ بَرِيداً. (الخوارزمي، المغرب، ج1، ص40؛ ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص86؛ الزبيدي، تاج العروس، ج7، ص418).
- قوله: "ما كان زيد إالاسير وما وجدتكَ إالاسير البريد" على أنه مفعول مطلق وفي الرضي لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه أي عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ أو معمولاً للعامل اللفظي. (لم أجد هذه الأمثلة التي ذكرها في كتاب إلا في هذا الكتاب وعن طريق الإنترنت، Muharram fi Hasiyyah Jami؛ Kitab al Muharram's Buch über die Randglossen ...Yazar: Muharram Efendi؛ (Al) الافندي، كتاب المحرم حاشية جامي؛ عليه الرحمة الباري؛ ج1، ص324؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج4، ص74، وجدته في الكتاب، سيبويه، ج1، ص231 بهذا اللفظ: "سير عليه سير البريد"، وإن وصفت على هذه الحال لم يغيره الوصف كما لم يغير الوصف ما كان حالاً، ولا يجوز أن تُدْخَلَ الألف واللام في السير إذا كان حالاً).

(3) . في ب سقط (بشرط)

قوله: إنما جمع بين الضابطين⁽¹⁾ إلخ كأنه ردّ لما قيل من أن قوله: أو وقع مكرراً نوع اخلال لأن مراده أو وقع مكرراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه حتى لا يرد عليه نحو: قوله تعالى: [دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا]⁽²⁾ [الفجر، 21/89] ولا⁽³⁾ يعطي لفظه هذه الفائدة إلا بتكلف⁽⁴⁾ بأنه يفيد هذه قرينة جمعه بين الضابطين فإن قوله: أو وقع مكرراً قسيم للوقوع بعد النفي أو معناه فقط.

قوله: و"ما" مبتدأ متقدم الخبر يجوز أن "ما" خبراً لمن التبعية. ⁽⁵⁾

قوله: ⁽⁶⁾ واحترز عما يكون تفصيلاً لمضمون جملة دون أثره المراد بمضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول وبأثر⁽⁷⁾ ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وبالتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه.

قوله: ⁽⁸⁾ وإنما يجب الحذف [ب/193] لسدّ الجملة إلخ اعلم أن ضابط هذا القسم أن يذكر جملة: "طلبية" أو "خبرية"⁽⁹⁾ يتضمن مصدراً⁽¹⁾ يطلب منه فوائد وأغراض ذكر⁽²⁾ تلك الفوائد والأغراض

(1) في ب (الضابطين) وفي الأصل (الظابطين).

(2) جملة "دُكَّتْ" في محل جر بإضافة الظرف إليها والأرض نائب فاعل و"دَكَّا دَكًّا" مصدران في موضع الحال على رأي أبي حيان والزمخشري وليس الثاني تأكيداً بل التكرار للدلالة على الاستيعاب ، وأعرب ابن خالويه دَكَّا الأول مصدراً والثاني تأكيداً. (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج4، ص751؛ محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ج10، ص457).

(3) في ب سقط (ولا).

(4) في ب (بتكلف).

(5) في ب (خبر لمن التبعية).

(6) في ب سقط (قوله).

(7) في ب (ومأثر).

. في ب سقط (قوله) ⁽⁸⁾

(9) جُمْلَةٌ مفرد: ج جُمْلَات وَجُمْل: وهي الجملة التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب، والجملة الخبرية هي: التي تحتمل الصدق والكذب لذاتها. أي: بدون نظر لقائلها، ويقابلها الجملة الإنشائية

بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعوله مطلقه عقيب تلك الجملة وإنما وجب حذف أفعالها حينئذ لأن تلك الأغراض يحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض أي أفعالها الناصبة لها فلمّا صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استتقل ذكر أفعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي أي تلك الفوائد أغراضه مقام متضمناتها ⁽³⁾ أي متضمنات تلك الأغراض أي أفعالها الناقصة ⁽⁴⁾ لها فوجب حذفها.

قوله: وقع للتشبيه لأن المراد مثل: "صوت حمار" ⁽⁵⁾

هي: التي يطلب بها إما حصول شيء، أو عدم حصوله، وإما إقراره والموافقة عليه، أو عدم إقراره. فلا دخل للصدق والكذب فيها. وهي قسمان: إنشائية طلبية، أي: يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله. وإنشائية غير طلبية، وهي التي يتحقق غالبا ؛ مدلولها بمجرد النطق بها دون أن يكون طلبيا، والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط، قبل أن تكون صلة، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه، إذ لا يكون فيها حكيم مستقل بالسلب أو بالإيجاب يقتصر عليها وحدها، بل هي لذلك لا تسمى: "كلاما" أو: "جملة" مطلقا، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى... انظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص310؛ ابن الحاجب، أمالي، ج2، ص802؛ ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص189؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص374).

(1) . في ب (بتمريض). في ب سقط (مصدرا). في الهامش الأصل [بحث المنادى].

(2) . في ب (وكدا)

(3) في ب سقط (متضمن المصدر الذي هي أي تلك الفوائد أغراضه مقام متضمناتها).

(4) قال بعض النحاة: أفعال المقاربة: هي أفعال ناقصة. لعدم تمامها بالمرفوع، لكنها لما خصت بأحكام أفروها بالذكر. ولا يخفى ما فيه إذ كل فرقة من الأفعال الناقصة مختصة بأحكام لا توجد في أخرى. وقال أحدهم: وعندي أنها ليست ناقصة لأن المقصود نسبة الحدث أعني القرب الذي هو مدلول مصادرها التي هي فاعلها، وإن معناها لما كان قرب الفاعل عن الخبر لا بدّ من ذكرهما لأن أفعال المقاربة موضوعة لدنو الفاعل الخبر رجاء أو حصولا أو أخذًا فيه. أنّ معنى: عسى زيد أن يخرج. قارب زيد الخروج أو قرب عن الخروج، ومعنى كاد قرب ومعنى طفق أخذ، ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة، وإلا لكان جميع الأفعال النسبية بل المتعدية ناقصة. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص237؛ على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج2، ص36).

(5) "له صوت صوت حمار": هذه العبارة وردت في كتاب سيبويه في باب "ما ينتصب فيه المشبه به على

قوله: على صاحب المصدر أي الذي قام به ذلك الحدث.

قوله: لسبق لسدّ الجملة السابقة مسدّ المحذوف ذلك لأن عند وجود ⁽¹⁾ القيود للمذكور بدل ⁽²⁾

الجملة على فعل بينها⁽³⁾ وبين المصدر المنصوب بعدها من جنس المصدر دلالة قوية.

قوله: احتراز عما سيأتي أي احتراز عن دخول ما سيأتي في هذه الضابطة⁽⁴⁾.

قوله: أي غير ذلك المصدر أي لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك

المصدر⁽⁵⁾ ولهذا قيل إنّ المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترفا⁽⁶⁾ في قوله: على ألف درهم اعترفا

يؤكد الاعتراف⁽⁷⁾ الذي تضمنه الجملة المذكورة كما أن المصدر مؤكّد لنفسه في نحو: "ضربت

إضمار الفعل المتروك إظهاره" قال: "وذلك قولك: "مررت به فإذا له صوت صوت حمار"، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى. الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، أراد أن (صوت حمار) ينتصب يفعل مضمر تقديره: بصوته صوت حمار، ويخرجه صوتاً مثل: صوت الحمار. (سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 355؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 25؛ ابن جني، صناعة الإعراب، ج 1، ص 24).

(1) . في ب سقط(عند وجود)

(2) . في ب (يدل).

(3) في ب (بينهما)

(4) في ب(احتراز عما سيأتي في دخول هذه الضابطة).

الضابطة: حكم كلّ ينطبق على جزئيات. والفرق بين الضابطة والقاعدة أنّ القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى والضابطة تجمعها من باب واحد. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج 2، ص 1110؛ د. أحمد المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 2، ص 1345).

(5) في ب(إلا ذلك المصدر) في ب سقط (ولهذا قيل أن المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترف في قوله على ألف درهم اعترفا يؤكد الاعتراف).

(6) في ب(فاعترفا)

(7) قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر توكيدا لنفسه: وذلك قولك: له علي ألف درهم عرفاً. ومعنى قوله: توكيدا لنفسه أن قولك: له علي ألف درهم هو اعتراف، فكان (عرفاً) توكيدا لما هو اعتراف، فلذلك جعله توكيدا لنفسه. (سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 380؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 184؛

ضرباً⁽¹⁾ إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد وأما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها مضمون أحد جزئيهـا.

قوله: للجملة⁽²⁾ يعني أن مثل هذا المصدر تأكيد للجملة⁽³⁾ السابقة بناء على أن التقدير الأصلي في مثله أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت: وبيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لأن المتكلم إذا تكلم بجملة فهي مقولة فمعنى هذا المصدر إن كان بعد الجملة الخبرية قولاً صادقاً حقاً وهذا المعنى يدل عليه هذه الجملة السابقة بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل⁽⁴⁾ إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلول اللفظ وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق⁽⁵⁾ والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ⁽⁶⁾ الخبر كالصدق بل المراد أنه يحتمل الكذب عقلاً فقد تبين بهذا أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي أن يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل اللفظ سواها⁽⁷⁾ كما في المؤكدة لنفسها وعلى هذا يحتمل اللام في لغيره أحد المعنيين: إمّا التعليل⁽⁸⁾ كما أشار إليه الشارح بقوله: لدفع غيره إلى غير المصدر المذكور

الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص65؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص287.

(1) انظر: (المبرد، المقتضب، ج2، ص124؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص297؛ ابن الوراق،

علل النحو، ج1، ص306؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص261).

(2) في ب(الجملة).

(3) . في ب سقط(للجملة).

(4) في النسختين(لايدل).

(5) في ب سقط(وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلول اللفظ وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق).

(6) في ب(اللفظ).

(7) . في ب زيادة(من حيث) في ب(سؤلها).

(8) لام التعليل: إذا جرت "كي" وصلتها، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو: "جئت كي تكرمني"، أن تكون

الذي هو مضمون الجملة أو غير مضمون ⁽¹⁾ الجملة وهو الباطل ويقول: أو لأجل احتمال غيره أي لأجل احتمال غير مضمونها الذي هو مضمون المصدر المذكور وهو الباطل لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وإما صلة للتأكيد أي ⁽²⁾ ويسمى توكيداً لغيره ⁽³⁾ أي لما يغير المصدر المذكور ⁽⁴⁾ وضعاً وإلى هذا أشار الشارح بقوله:

"كي" تعليلية و"أن" مضمرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها. (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 1 ج، 1، ص 109؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 115؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 2، ص 353)

(1) . في ب (وغير) في ب زيادة (الجملة وغير).

(2) في ب زيادة (إذا توهم المخاطب) في ب سقط (أي).

"ما" تكون على ضربين اسماً، وحرفاً، فإذا كانت اسماً، فلها أربعة مواضع: تكون استفهاماً وتكون خبراً وتكون موصولة، وتكون نكرة موصوفة، وإذا كانت حرفاً، فلها خمسة مواضع: تكون نافية، وتكون كافة، تكون مهيئة، نحو "حيث ما" و"إنما" و"ربما"، هيأت "ما" "حيث" و"إذ" للجزاء، وهيأت "رب" لأن تليها الأفعال بعد أن لم تكن كذلك. أن تكون مع الفعل في تأويل المصدر، وهذا مذهب سيبويه فيها، كأنه يعتقد أنها حرف كـ "أن"، إلا أنها لا تعمل عمل "أن"، والفرق بينهما عنده أن "أن" مختصة بالأفعال لا يليها غيرها، و"ما"، إذا كانت مصدرية، فإنه يليها الفعل والاسم، فالفعل قولك: "يعجبني ما تصنع"، أي: يعجبني صنعك، والاسم قولك: "يعجبني ما أنت صانع"، أي: صنعك. وكل حرف يليه الاسم مرةً والفعل أخرى، فإنه لا يعمل في واحد منهما. فكان الأخفش لا يجيز أن تكون "ما" إلا اسماً، وإذا كانت كذلك؛ فإن كانت معرفة، فهي بمنزلة "الذي"، والفعل في صلتها كما يكون في صلة "الذي"، وإن كانت نكرة، فهي في تقدير شيء، ويكون ما بعدها صفةً لها، ويرتفع ما بعدها كما يرتفع إذا كانت صفةً لشيء، ولا تكون حرفاً عنده. الخامس: أن تكون صلة مؤكدة لا تقيد إلا تمكين المعنى وتوفيره بتكثير اللفظ، وذلك نحو قولك: "غضبت من غير ما جُرِمَ"، أي: من غير جرم. ومنه قوله تعالى: {قَبِيماً رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ (159)} [آل عمران/3] "ما" زائدة، والمعنى: فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ، والجَارَ والمجرور متعلق بـ "لنت" (سبويه، الكتاب، ج 3، ص 59؛ الأخفش، معاني القرآن للأخفش، ج 1، ص 39؛ ابن عيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 5، ص 32؛ ابن الحاجب، شرح شافية، ج 4، ص 188)

(3) في ب (تأكيدا لغيره).

(4) . في ب على الهامش (بحث المفعول به).

أو ما يغاير وهو عطف على دفع في قوله: أي لدفع غيره يعني إنما سميّ تأكيداً لغيره⁽¹⁾ مع أن اللفظ السابق دال عليه أيضاً إنما أكد به⁽²⁾ عند توهم المخاطب ثبوت نقيضه فكأنه أكد باللفظ النص في معنى لفظ محتمل لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فالتغاير بينهما بالقطع والاحتمال.⁽³⁾

قوله: إذ الحكم المحكم أي الناصب القاطع⁽⁴⁾.

قوله: والمصادر في هذا الباب سماعية⁽⁵⁾ لأنها لم يقع⁽⁶⁾ في محل خبر عما لا يصلح خبراً عنه حتى يصير⁽⁷⁾ سبباً للحذف وضابطة له.

قوله⁽¹⁾: وإن كان الحذف قياسياً أي من حيث إنَّ العلة⁽²⁾: هو التكرار المعنوي.

(1) في ب (تأكيداً لغيره).

(2) في ب زيادة (لأنه) في ب (إنما يؤكد).

(3) القَطْع: بالفتح وسكون الطاء المهملة لغة بمعنى بريدن. قيل القَطْع: مصدر قطعْتُ. القَطْع: والوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويجيء في لفظ الوقف. وقيل القطع: في الجزء الذي لا يتجزئ. الاحتمال: لغة: العفو والإغضاء وإتباع النفس في الحسيات ونحو ذلك، وفي اصطلاح الفقهاء يستعمل بمعنى الوهم والجواز فيكون لازماً، وبمعنى الاقتضاء والتضمين فيكون متعدياً، نحو يحتمل أن يكون كذا، واحتمل الحال وجوها كثيرة. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص63؛ الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص135 و136؛ الهروي، تهذيب اللغة، ج1، ص128؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص40؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1223).

(4) في ب (إذ الحكم للحكم أي الناصب الفاظ).

(5) في ب (في المصادر).

سماعية: مفرد اسم منسوب إلى سماع. ما سُمع عن العرب، خلاف القياسي "جموع/ مصادر سماعية". (د. أحمد المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، 1109).

(6) في ب (لم تقع).

(7) في ب (تصير).

قوله⁽³⁾: فلا يرد خلق الله العالم لأن الخلق و إن لم يقع عليه حقيقة لأن العالم لم يكن شيئاً موجوداً
(4) قبل الخلق حتى يقع عليه الخلق لكنه وقع عليه⁽⁵⁾ عبارة.

قوله: وفيه أي وفي وقوع "ضربت" في: "ما ضربت زيدا" عليه نظر لأن الضرب في العبارة منفي
عن "زيد".⁽⁶⁾

قوله: والمراد ما تعلق به إلخ المراد بما تعلق به غير الفاعل لأن تعلق الفعل به يسمى قيام⁽⁷⁾ وغير
ما في حكم الفاعل فلا يرد "عمرو" في قولنا: "اشترك زيد وعمرو"⁽⁸⁾ حيث لا يعقل معنى
الاشتراك⁽¹⁾ إلا به وليس بمفعول به.

(1) في ب سقط(قوله).

(2) العلة: بالكسر وتشديد اللام لغة اسم لعارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار، ولهذا سمي
المرض علة. وقيل هي مستعملة فيما يؤثر في أمر سواء كان المؤثر صفة أو ذاتاً. وفي اصطلاح العلماء
تطلق على معان منها ما يسمى علة حقيقية وشرعية ووصفا وعلة اسما ومعنى وحكما، وهي الخارجة عن
الشيء المؤثرة فيه. والمراد بتأثيرها في الشيء اعتبار الشارع إياها بحسب نوعها أو جنسها القريب في الشيء
الآخر لا الإيجاد كما في العلل العقلية. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص263؛
التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1206).

(3) في ب سقط(قوله).

(4) في ب سقط(موجوداً).

(5) . في ب سقط (عليه)

(6) النَّفْيُ: فَإِنْ كَانَ ب "مَا" قَدَّمْتَهُ كَقَوْلِكَ: مَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، أَوْ "مَا زَيْدًا ضَرَبْتَ"، أَوْ "ضَرَبْتَهُ"، وَلَا تَقُول: "زَيْدًا
مَا ضَرَبْتَهُ"، وَإِنْ كَانَتْ "لَا"، أَوْ "لَمْ"، لَمْ يَلْزَمْ النَّقْدِيمُ تَقُول: "زَيْدًا لَا أَضْرِبُهُ"، وَ "لَمْ أَضْرِبْهُ" وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا
مَنْ وَجَّهَيْنِ أَنْ: أَحَدُهُمَا أَنَّ "مَا" أَمَّ بَابِ النَّفْيِ: فَأَقْرَبْتُ فِي مَوْضِعِهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ مَا غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْفِعْلِ وَلَمْ
عَامِلَةٌ وَ"لَا" قَدْ تَعْمَلُ فِيهِ، فِي النَّهْيِ فَكَانَ جَعْلُهَا إِلَى جَنْبِ مَا تَعْمَلُ فِيهِ أَوْلَى تَقُول: لَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ فَتَقَدَّمَهَا
وَتَضُمُّرُ الْفِعْلِ لِأَقْتَضَائِهِ إِيَّاهُ. (أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص468، و468؛ ابن
يعش، شرح المفصل للزمخشري، الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص499).

(7) . في ب سقط (سمى تعلق).

(8) اشترك زيد وعمرو، فما بعد الواو هنا عُمدة، لأن الفعل اشترك يقتضي اثنين، لا يقع الاشتراك إلا بين اثنين،

قوله: ⁽²⁾والمراد اللغوي إلخ حاصله أنه لا يرد المفعول فيه على ما فسّر الوقوع أن يدخل في المفعول به حيث ⁽³⁾الفعل الاصطلاحي: إلا بتعقله ⁽⁴⁾لكون الزمان جزءاً ⁽⁵⁾من مدلوله لأن المراد بالفعل اللغوي والزمان غير لازم لتصوره وتعقله بل لوجوده في الخارج.

[أفعال القلوب]:

اعلم أن أفعال القلوب: ⁽⁶⁾في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الخبر الثاني مضافاً إلى الأول فالمعلوم في: "علمت زيداً قائماً" قيام زيد لكن نصبهما معاً لتعلقه بمضمونهما

لا يقال: اشترك زيدٌ فحسب، بل لا بد من الثاني: اشترك زيدٌ وعمروٌ، فما بعد الواو في المعنى فاعل، لكن في الاصطلاح لا يسمى فاعلاً، ولذلك تقول: اشترك زيدٌ وعمروٌ اشترك فعل ماضٍ، وزيدٌ فاعل، وعمروٌ الواو عاطفة تفيد معنى مع، لأنَّ الاشتراك هنا وقع من اثنين، إذاً فيه معنى المعية، وعمروٌ معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ففي الاصطلاح عندهم لا يُسمى فاعلاً، لكنه في المعنى فاعل كما هو ظاهر. انظر: (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص214؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص491؛ الوقاد، شرح الأزهري، ج1، ص39؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص621).

(1) في ب(اشترك).

(2) في ب سقط (قوله).

(3) في ب زيادة (لا يعقل).

(4) في ب (إلا بعقله).

(5) في ب (جزء).

(6) أفعال القلوب: وتسمى أفعال الشك واليقين أيضاً، وهي عند النحاة "ظننت" و"حسبت" و"خلت" و"زعمت"

و"علمت" و"رأيت" و"وجدت". وسميت بأفعال القلوب ظاهر. وأما تسميتها بأفعال الشك واليقين فكأنهم أرادوا بالشك الظن وإلا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك، أي تساوي الطرفين، فهذه سبعة أفعال تشترك في أنها موضوعة للحكم بتعلق شيء بشيء على صفة، فإن بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك فيهما، فذكر من كل نوع ما هو المشهور منه، وأفعال القلوب تنقسم إلى أربعة أقسام: أحدها: ما يُفيد في الخبر يقيناً؛ وهو أربعة: وَجَدَ، وَأَلْفَى، وَتَعَلَّمَ؛ بمعنى أعلم؛ ودرى. والثاني: ما يُفيد في الخبر رجحاناً؛ وهو خمسة: جَعَلَ، وَجَبَا، وَعَدَّ، وَهَبَ، وَرَعَمَ. والثالث: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين؛ وهو اثنان: رَأَى، وَعَلِمَ.

والرابع: ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان؛ وهو ثلاثة: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ. أفعال القلوب ليست كلها تنصب

معاً ولذا قلّ حذف أحدهما من دون الآخر مع أنهما في الأصل: مبتدأ وخبر فلو حذف أحدهما لكانت كالحاذف بعض الكلمة وباب: كسوت وأعطيت متعدّ⁽¹⁾ إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر إذ "زيداً"⁽²⁾ في قولك: "كسوت زيداً جبة"، و"أعطيت زيداً جبة" بكسر⁽³⁾ ومعطي ثانيهما: مفعول مطاوع هذا الفعل إذا لجبة مكساة⁽⁴⁾ ومعطوة أي مأخوذة.

قوله: إلّا أن يقال قصد به إلخ أي من حيث أنه فعل الفاعل لا من حيث إنه فعل⁽⁵⁾ أو نسبة والأولى أن يقال: فائدة قوله: الفاعل عدم الوجود به فإنه أيضاً مما يتوقف عليه الفعل فلما قال: فعل الفاعل علم أن المراد غيره ولا في إفادة اعتبار⁽⁶⁾ الحيثية عدم ورود المفعول فيه وغير خفاء كما⁽⁷⁾ لا يخفى.

مفعولين؛ إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً، نحو: "عرف" و"فهم"، ومنها لازم، نحو: "جبن" و"حزن". انظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص92؛ ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحة، ج1، ص333؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص360؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص329؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص236).

(1) الفعل المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة. فالأول نحو قولك: "ضربت زيداً"، والثاني: "كسوت زيداً جبة"، و"علمت زيداً فاضلاً". والثالث نحو: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" وغير المتعدي ضرب واحد وهو: ما تخصص بالفاعل: كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك. انظر: (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص341؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص295؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص683؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص66).

(2) في ب (كالحاذف).

(3) . في ب (مكسو).

(4) في ب (مكتساوة).

(5) . في ب سقط (الفاعل لا من حيث أنه فعل أو).

(6) . في ب سقط (اعتبار).

(7) . في ب سقط (كما).

قوله: وغيره مما يتوقف عليه إلخ⁽¹⁾ ذلك مثل المجرور: "قربت من زيد"، و"بعدت منه".

قوله: إلا المانع ذلك مثل: **تأكيد الفعل بنون التأكيد**.⁽²⁾ فلا يقال: "زيداً إضرِبْ" لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهتم وإلا لم يؤخر عن مرتبته أي الصدر⁽³⁾ وتوكيد الفعل مؤذن بكونه تهماً فيتناحيان في الظاهر⁽⁴⁾ ومثل اشتباه المنصوب بغيره بسبب⁽⁵⁾ التقديم كما في: "ضرب موسى عيسى" إذ لو قيل فيه: "عيسى ضرب موسى" لظن⁽⁶⁾ أن المقدم المبتدأ ومثل كون الناصب فعل التعجب نحو: "ما أحسن زيد" إلا أنه لا يتصرف في معموله⁽¹⁾ ومثل كون الفعل صلة للحرف نحو: "عجبت من أن ضربت زيداً".⁽²⁾

(1) في ب سقط(إلخ).

(2) نون التوكيد نَوَعَانٍ "خَفِيفَةً" و"ثَقِيلَةً" والتأكيد بها أي الثَّقِيلَةُ أَشَدُّ من التَّأَكِيدِ بالخفيفة نَصَّ عَلَيْهِ الْخَلِيلُ وَلَيْسَتْ هِيَ الْأَصْلُ والخفيفة فرع عَنْهَا، وينقسم الفعل إلى مُؤَكَّدٍ، وغير مُؤَكَّدٍ. فالمؤكَّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ}. [يوسف: 32]، وغير المؤكَّد: ما لم تلحقه، نحو يُسْجَنُ، ويكون، فالماضي لا يؤكَّد مطلقاً،

(أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص66؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج2، ص611؛ أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ج1، ص44، و45، 46)

(3) في ب(المصدر).

(4) في ب(بكونه منهما فيتناويان في الظاهر).

(5) في ب(بغير سبب).

(6) في ب(بظن).

(7) **التعجب**: تعجب منه: أي عجب، والتعجب في العربية على وجهين:

أحدهما: التعجب بما أفعَلَه. **والثاني**: التعجب بأفْعَلْ به. **فالأول كقولك**: ما أحسن زيداً، فما: اسمٌ تامٌ في موضع رفع بالابتداء، و (أحسن) خبره، و (زيداً) منصوب بوقوع (أحسن) عليه، وتقديره: شيء حسن زيداً، ولا يجوز أن يفصل بين (ما) وبين فعل التعجب بشيء، سوى ب (كان) فنقول: ما كان أحسن زيداً. نصبت (زيداً) بوقوع (أحسن) عليه، ولم تعمل (كان) لأنها زائدة لا اسم لها ولا خبر. **والثاني كقولك**: أحسن بزيد، فالباء وما بعدها في موضع رفع، والمعنى: صار زيدٌ ذا حُسْنٍ، ويستوي في ذلك لفظ الواحد والاثنتين والجميع والمؤنث. تقول: يا هذه أحسن بزيد، يا هذان أحسن بزيد، يا هؤلاء أحسن بزيد، ولا يجوز أحسنني ولا أحسننا ولا أحسنوا، لأنه

قوله: لعدم اطراد الأول إلخ فإن أمر لا يصلح لأن يكون صفة مصدر محذوفٍ فلا بدّ من تقديرٍ
(3) أو قصد وما يؤدي (4) هذا المعنى ناصباً أمراً وقرينة إيت (5) في مثل هذه المواضع إنك نهيت في
الأول عن شيء ثم جئت (6) بما لا تنهى عنه بل هو مما يؤمر به فوجب أن ينتصب مايت (7) أو
نحوه.

قوله: وفيه أي وفي هذا النظر نظر إذ عدم (8) الاطراد ما ذكر في الأول في انته أمراً قاصداً (9) لا
يوجب منعه فيه وأيضاً حذف كان بلا حرف الشرط كثير في الكلام.

قوله: ما ليس بمطلوب الإقبال كالمندوب (10) مثلاً: فإنه متجع عليه غير مطلوب الإقبال.

ليس بأمر، وإنما هو خبر معناه صار زيداً حسناً، ولا يكون التعجب إلا بفعل مبني من ثلاثة أحرف نحو:
حسن وكرم، فتدخل عليه همزة التعجب فيصير بها أربعة أحرف، فتقول: ما أحسنه وما أكرمه، وأحسن به،
وأكرم به، وهو أحسن منك، وأكرم منك؛ فإن كان الفعل على أكثر من ثلاثة أحرف، أو كان في الألوان
والعاهات لم يجز أن يُبنى منه فعل التعجب... (المبرد، المقتضب، ج3، ص190؛ ابن السراج، الأصول
في النحو، ج1، ص98؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص325؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص105؛
الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج7، ص4403).

(1) في ب (مفعوله)

(2) في ب ("عجبت من أن ضرب زيداً").

انظر: (سيبويه الكتاب، ج1، ص189؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص269؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1،
ص137).

(3) في ب (تقديرات) في الأصل (تقديرات)

(4) في ب (أوقصد وما يؤدي) في الأصل (أو اقصد أو ما يؤدي).

(5) في ب (أنت).

(6) في ب (لم حيث).

(7) في ب (بأنت).

(8) في ب (أو عدم).

(9) في ب (قاصد).

(10) المندوب: عند النحاة هو الاسم المتجع على وجود مذكوله أو عدم مذكوله بيا أو واو إلا أن لفظ "وا

قوله: إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى التَّخْيِيلِ بِتَشْبِيهِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْإِقْبَالُ وَإِثْبَاتُ النِّدَاءِ لَهُ فَيَكُونُ التَّشْبِيهِ الْمَضْمَرُ⁽¹⁾ فِي النَّفْسِ "استعارة بالكناية"⁽²⁾ ونداءه "استعارة تخيلية"⁽³⁾ في النفس.

قوله: فيصدق عليه أنه مطلوب الإجابة يعني أن الله سبحانه وتعالى لما كان مطلوب الإجابة وهي لا تتفك غالبا عن الإقبال فكان مطلوب الإقبال وإن لم يتصور منه.

قوله: ((4)) أي قوله به.

"مختص بالندبة دون "يا" فإنها مشتركة بينها وبين النداء، وحكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المندوب. وقيل المندوب هو المندوب. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص242؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص231؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1655).

(1) التَّشْبِيهِ الْمَضْمَرُ: فِي النَّفْسِ بِأَنْ يَثْبُتَ لِلْمُشَبَّهِ أَمْرٌ مُخْتَصٌّ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُشَبَّهِ أَمْرٌ مُتَحَقِّقٌ حَسَا أَوْ عَقْلًا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ ذَلِكَ الْأَمْرِ فَيَسْمَى ذَلِكَ التَّشْبِيهِ الْمَضْمَرُ. (القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص99؛ يحيى بن حمزة العلوي الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج1، ص108؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص165).

(2) الْإِسْتِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ: هِيَ أَنْ يَنْكَرَ الْمُشَبَّهِ وَيُتْرَكَ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ وَيَثْبُتَ لِلْمُشَبَّهِ أَمْرٌ مُخْتَصٌّ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ أَمْرٌ مُتَحَقِّقٌ حَسَا أَوْ عَقْلًا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمٌ مِثْلُ قَوْلِ: الْهَذَلِي (وَإِذَا الْمُنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا) فَإِنَّهُ شَبَّهِ الْمُنِيَّةَ أَيْ الْمَوْتَ بِالْأَسَدِ فِي الْإِهْلَاكِ وَذَكَرَهَا دُونَ الْأَسَدِ وَتَثْبُتَ لَهَا الْإِنْشَابُ وَالْأَظْفَارُ الْمُخْتَصِّينَ بِالْأَسَدِ. (القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص99؛ يحيى بن حمزة الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج1، ص108؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص165).

(3) الْإِسْتِعَارَةُ التَّخْيِيلِيَّةُ: إِثْبَاتُ الْأَمْرِ الْمُخْتَصِّ بِالْمُشَبَّهِ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَيْ فِي: الْإِسْتِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْإِثْبَاتُ بِالْإِسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِيَّةِ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعِيرَ لِلْمُشَبَّهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْمُخْتَصَّ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ فَذَلِكَ الْإِثْبَاتُ اسْتِعَارَةٌ أَمْرٌ مِنَ الْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ وَمُوجِبٌ لِتَخْيِيلِ التَّشْبِيهِ الْمَضْمَرِ فِي النَّفْسِ، وَأَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ بِالْكِنَايَةِ وَالْمَصْرُوحَةَ وَالتَّخْيِيلِيَّةَ أُمُورٌ مَعْنَوِيَّةٌ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْمَجَازِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَقْسَامِ اللَّفْظِ. (ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت: 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق، أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ج2، ص59؛ القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص99؛ يحيى بن حمزة الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج1، ص108).

(4) . في ب سقط (قوله).

قوله: المشبهة: بكاف "إياك"⁽¹⁾ إنما قال ذلك لأن الاسم⁽²⁾ له يُبنى إلا لمشابته⁽³⁾ الحرف أو الفعل ولا يُبنى إلا لمشابته⁽⁴⁾ الاسم المبني.

قوله:⁽⁵⁾ أو خبر آخر لازم التعدد وفي كونه خبراً لازم التعدد نظر لا يخفى إلا أن يريد أنه إذا [ب/194] جعل خبراً لزم التعدد⁽⁶⁾ فيه ولا يجوز الاختصار على أحدهما فيستقيم والظاهر أن المراد هذا.

قوله: ويجوز حينئذ أي حين يُبنى المنادى المضموم تنوينه عند الضرورة أي يقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين وعند يونس⁽⁷⁾ ينصب رجوعاً به⁽⁸⁾ إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكين.⁽⁹⁾

قوله: أي لام⁽¹⁰⁾ يدخل إلخ يعني أن هذا لام الاختصاص في التحقيق⁽¹¹⁾ جعلت علامة الاستغاثه والتعجب.

(1) في ب (فكان أباك).

(2) في ب زيادة (لا اسم).

(3) في ب (إلا لمشابهة).

(4) في ب (إلا لمشابهة).

(5) . في ب سقط (قوله).

(6) في ب (التعدد).

(7) سبق ترجمته ص 126.

(8) في ب سقط (به).

(9) انظر: (أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ج 1، ص 418؛ المرادي، توضيح

المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 1059؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك، ج 4، ص 12 وما بعدها؛ ابن حاجب، أمالي ابن الحاجب، ج 1، ص 418).

(10) في ب (لأنه).

(11) في ب (في التخفيف)

قوله: وإنما اختير اللّام إلخ إنما اختيرت أن جعلت علامة للإستغاثَة والتعجب ⁽¹⁾ لمناسبة معناها لمعنى المستغاثِ والمتعجب منه لأنها للتخصيص والمستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدّعاء وكذا المتعجب منه ⁽²⁾ مخصوص من بين أمثاله بالاستخصار ⁽³⁾ لقربته.

قوله: واللام يتعلق إلخ يعني اللّام معدية ⁽⁴⁾ "لأدعو" المقدر إلى المفعول عند سيبويه ⁽⁵⁾ وإن كان متعدياً بنفسه لضعفه بالإضمار ويتعلق بياء ⁽⁶⁾ التّأنيث مناب ادعو عند المبرد: ⁽⁷⁾ لضعف النّائب ⁽⁸⁾ منابهُ ولهذا تقول: "ضربي لزيد حسن" ⁽⁹⁾، و"أنا ضارب لزيد" ولا يجوز: "ضربت لزيد".

(1) . في ب سقط(قوله: وإنما اختير اللام إلخ إنما اختيرت أن جعلت علامة للإستغاثَة والتعجب)

(2) . في ب سقط(لأنها للتخصيص والمستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدّعاء وكذا المتعجب منه)

(3) في ب(بالاستخصار).

(4) (اللّام) هُوَ الْحَرْفُ الثَّالِثُ وَالْعَشْرُونَ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ (اللّام المفردة): تكون عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة، (العاملة للجر): مَكْسُورَةٌ مَعَ كُلِّ ظَاهِرٍ نَحْوُ: لزيد ولعمرو إِلَّا مَعَ الْمُسْتَغَاثِ الْمُبَاشِرِ (يَا) مَفْتُوحَةٌ نَحْوُ: يَا لِلَّهِ وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ مَعَ كُلِّ مُضْمَرٍ نَحْوُ: لَنَا وَلَكُمْ وَلَهُمْ ، إِلَّا مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَمَكْسُورَةٌ وَتَأْتِي اللَّامُ الْجَارَةُ لِلْمَعْنَى وَمِنْهَا لِلتَّعْدِيَةِ. التَّعْدِيَةُ نَحْوُ: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لَعَمْرُو وَمَا أَحْبَبَهُ لِبَكْرٍ. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في، ج1، ص218 و219؛ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج2، ص341؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص802؛ الرضي الإستراباذي، الشرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص93؛ إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج2، ص809).

(5) انظر: (سيبويه الكتاب، ج2، ص219).

(6) في ب(بتاء).

(7) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص202، وص254)

(8) في ب زيادة (ناب).

(9) في ب(طوبى لزيد حسن).

[المستغاث]:

قوله: وإنما فتحت اللام إلخ أي إنما فتحت اللام ⁽¹⁾ لأن المستغاث ⁽²⁾ في الحكم كاف الخطاب في ادعوك ⁽³⁾ لوقوعه موقعه واللام يفتح ⁽⁴⁾ مع الكاف فكذا مع ما في حكمه وليحصل الفرق بين المستغاث والمستغاث له ⁽⁵⁾ وذلك لأنه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو: يا للمعدوم ⁽⁶⁾ ، و "يا للضعيف" أي: "يا قوم". ⁽⁷⁾

(1) . في ب سقط (إلخ أي إنما فتحت اللام)

(2) الاستغاث: مصدر قولك: "استغاث فلان بفلان"؛ إذا دعاه؛ ليدفع عنه مكروها، أو يعينه على مشقة، فمعنى الاستغاث، نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة؛ ويقرن المستغاث به بلام مفتوحة والمستغاث له بلام مكسورة يُقال: يا لله للمسلمين لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص220؛ الزجاجي، اللامات، ج1، ص87؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص41).

(3) في ب سقط (الخطاب) في ب (ادعو).

(4) في ب (تفتح).

(5) اللّامان جَمِيعًا لِلْجَرِّ، وَلَكِنَّهُمَا فَتَحُوا الْأُولَى وَكَسَرُوا الثَّانِيَةَ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَالْمُسْتَغَاثِ لَهُ، وَقَدْ يَحْذَرُونَ الْمُسْتَغَاثَ بِهِ وَيُثَقِّنُونَ الْمُسْتَغَاثَ لَهُ، يَقُولُونَ: يَا لِمَاءِ، يُرِيدُونَ يَا قَوْمَ لِمَاءِ أَيْ لِلْمَاءِ أَدْعُوكُمْ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ بِهِ بِلَامٍ أُخْرَى كَسَرْتَهَا لِأَنَّكَ قَدْ أَمْنْتَ اللَّبْسَ بِالْعَطْفِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: يَا لِلرِّجَالِ وَلِلشَّبَابِ لِلْعَجَبِ... (المبرد، المقتضب، ج4، ص256؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص339؛ ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص561؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج2، ص619).

(6) في ب (للمعلوم).

(7) إذا دَعَوْتَ شَيْئًا عَلَى جِهَةِ الاستغاثة فَالْأَمُّ مَعَهُ مَفْتُوحَةٌ تَقُولُ: يَا لِلنَّاسِ وَيَا لِلَّهِ، فَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى شَيْءٍ فَالْأَمُّ مَعَهُ مَكْسُورَةٌ تَقُولُ: يَا لِلْعَجَبِ وَمَعْنَاهُ: "يَا قَوْمَ تَعَالَوْا إِلَى الْعَجَبِ" فَالتَّقْدِيرُ يَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ أَدْعُو.... أَمَا قَوْلُهُمْ يَا لِلْعَجَبِ وَيَا لِلْمَاءِ فَإِنَّمَا كَسَرُوا اللَّامَ كَمَا كَسَرُوا مَعَ كُلِّ ظَاهِرٍ نَحْوُ: قَوْلِكَ لِلْمَاءِ أَدْعُو وَلِزِيدِ الدَّارِ وَلِعَبْدِ اللَّهِ الثُّوبِ، وَأَمَا الْمَفْتُوحَةُ الَّتِي لِلْمُسْتَغَاثِ فَإِنَّمَا فَتَحْتَ عَلَى الْأَصْلِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ... الَّتِي وَصَفَهَا وَكَانَ التَّغْيِيرُ لَهَا الزَّمْرَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأُخْرَى فِي مَوْضِعِهَا الَّذِي تُلْحَقُ هَذِهِ اللَّامُ لَهُ وَتِلْكَ إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ يَا زَيْدَاهُ إِذَا مَدَدْتَ الصَّوْتُ تَسْتَعِيثُ بِهِ فَيَا لَزِيدٍ بِمَنْزِلَةِ يَا زَيْدَاهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَنْدُوبٍ. (المبرد، المقتضب، ج4، ص254؛ الزجاجي، اللامات، ج1، ص87؛ أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد

قوله: لكنها⁽¹⁾ لا يزداد أي في المنادى إلا في موضع إلخ.

قوله: نحو: "يالزيد"⁽²⁾ ولعمرو" في المعطوف على المستغاث بدون إعادة يا بكسر اللام فيه لخروجه عن حكم الكاف حيث لم يدخل عليه⁽³⁾ يالفظاً ولأن الفرق بين المستغاث والمستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث أمّا إذا أعيدت اللام فلا بدّ من فتح اللام.⁽⁴⁾ لخروجه عن تأثير إلخ يعني أنّ علة البناء في المنادى ضعيفة لأنه لمشابهة الاسم المبني المشابه⁽⁵⁾ للحرف فقلبت اللام المقتضية⁽⁶⁾ للجر حرف النداء المقتضية للبناء⁽⁷⁾ لضعفها في اقتضاء البناء.

قوله: عن مدار الشبه وهو إنما كانت مدار الشبه⁽⁸⁾ لأن مشابهة المنادى "كاف الخطاب" إنما هي لقيام يا مقام⁽⁹⁾ "ادعو" في: "ادعوك"

الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405 هـ - 1985 هـ، ج، ص512).

(1) في ب (لكنه).

(2) في ب سقط (نحو) في ب (يالزيد).

(3) . في ب سقط (عليه).

(4) في ب زيادة (قوله).

انظر: (ابن الصائغ، الملحّة في شرح الملحّة، ج2، ص619 المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1114؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج2، ص218).

(5) في ب (المشابهة).

(6) الجرّ إنما يكون بالإضافة، وليست بالإضافة هي العاملة للجرّ، وإنّما هي المقتضية له. (الزمخشري،

المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص113؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج، ص132).

(7) . في ب (للياء).

(8) . في ب سقط (وهو إنما كانت مدار الشبه لأن مشابهة).

(9) في ب (مقام).

علل النحويون البناء بمشابهته الكاف الاسمية في نحو: "أدعوك" خطاباً، وإفراداً، وتعريفاً؛ وهذه تشبه الكاف الحرفية لفظاً ومعنى؛ فهو مشبه للحرف بالواسطة، ومن أحكام المستغاث، ووجود اللام ليس واجباً؛ وإنّما الواجب فتحها حين تذكر؛ لأنه واقع موقع كاف الخطاب في مثل: أدعوك، ولأم الجر تفتح معها؛ وليحصل الفرق

قوله: وفي كل نظر أما في الأول: فلاستلزامه صيرورة الضمير الذي دخل اللام في مثل له⁽¹⁾
 معرباً وأما في الثاني: فلاقتضائه إعراب المعطوف على المنادى في مثل: "يا زيد وعمرو" وأما في
 الثالث: فلأن المراد بالمفرد⁽²⁾. هذه الزيادة كحكم⁽³⁾ المندوب فيكون تارة "ياء" و"تارة" و"واو" وتارة ألفاً⁽⁴⁾
 فإن قيل فيما إذا يتعلق حرف الجر إلخ⁽⁵⁾ فكأنه ألحق بالكتاب غير الشارح.

قوله: تحرراً عن التكرار أي تكرار علامة الاستغاثة.

قوله: والجمع بين العوضين قال الخليل: (6) اللام بدل من الزيادة في المستغاث⁽⁷⁾ والمتعجب منه
 فكل⁽¹⁾ من الألف واللام يعاقبه صاحبه ولا يجتمعان.⁽²⁾

بينها وبين لام المستغاث من أجله. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص12؛ ابن
 هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص218؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،
 ج2، ص69؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج3، ص283).
⁽¹⁾ . في ب سقط (له).

(2) في ب زيادة (أن لا يكون مضافاً ولا مشابهاً لئلا يكون مركباً مع غيره مطلقاً فلا يخلو المستغاث عن الإفراد
 بالتركيب مع) .

(3) في ب سقط (كحكم).

المندوب: هو الاسم الذي يتفجع عليه أي يتحرّن لأجله بلفظ يا أو وا، وذلك التفجع يسمى ندبة، إلا أن لفظ وا
 مختص بالندبة دون يا فإنها مشتركة بينها وبين النداء، ثم المتفجع عليه يشتمل ما يتفجع على عدمه كالميت
 الذي يبكي عليه النادب وما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والويل اللاحقة للنادب
 لفقد الميت، فالحدّ شامل لقسمي المندوب مثل يا زيدا ويا عمرواه، ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ووا ويلاه،
 وحكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى. وقيل المندوب هو المنادى. (الفراهمي، كتاب العين، ج8،
 ص360؛ سيبويه، الكتاب، ج2، التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1654؛ الجرجاني،
 التعريفات، ج1، ص231).

⁽⁴⁾ . في ب (مرة) في الأصل كتب تحت كلمة تارة (مرة).

⁽⁵⁾ . في ب (فيما ذا يتعلق حروف الجر) في ب زيادة (زائد).

(6) انظر: (خليل أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ج1، ص271).

⁽⁷⁾ . في ب سقط (قوله: والجمع بين العوضين قال الخليل اللام بدل من الزيادة في المستغاث)

قوله: في تعلق شيء متعلق بالمضارع يعني المراد بالمضارع اسم يجي بعده الاسم من تمامه أو معمول الأول وإما معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف⁽³⁾ عليه اسماً لشيء واحد يحتز به عن نحو: "يا رجل وامرأة" نحو: "يا ثلاثة وثلاثين" لأن المجموع اسمٌ لعدد معين،⁽⁴⁾ كأربعة فهو خمسة عشر إلا إنه لم يركب لفظه وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو:⁽⁵⁾

ألا يا نخلَةً من ذات عِرْقٍ

(1) في ب (في المستغاث به والمنفي منه وكل).

(2) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص130؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص509؛ الجوزي،

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص781).

(3) في ب سقط (مع المعطوف).

(4) معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد، سواء كان علماً نحو: "يا زيد أو عمرو" إذا سميت شخصاً بذلك المجموع، أو لم يكن نحو: "يا ثلاثة وثلاثين" لأن المجموع اسم لعدد معين وانتصب الجزء الأول: للنداء والثاني: متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب وإن لم يكن فيه معنى العطف، فلا فرق في ... أن يكون علماً أو لا، فإنه مضارع للمضاف لارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في: "يا خيراً من زيد"، وهذا ظاهر مذهب سيبويه. وقال الأندلسي وابن يعيش هو إنما يضارع المضاف إذا كان علماً، وأما إذا لم يكن علماً فلا، فلا يقال عندهما في غير العلم "يا ثلاثة وثلاثين"، بل يا ثلاثة والثلاثون، كيا زيد والحارث، هذا إذا قصدت جماعة معينة، ويقال: "يا ثلاثة وثلاثين" إذا قصدت جماعة غير معينة، والأول أولى أي قول سيبويه: لطول المنادى قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى. (الكتاب، سيبويه، ج2، ص228؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص224؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص344؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص315؛ التهاني، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1561).

(5) ألا يا نخلَةً من ذات عِرْقٍ عليك ورحمةُ الله السَّلامُ

سبق تخريج البيت في ص190.

[التوابع]:

وأما سائر التوابع⁽¹⁾ من البديل، وعطف البيان، والتأكيد فلا يجوز أن يكون المنادى مضارعاً للمضاف.

قوله: أي⁽²⁾ المفرد ومن كل وجه احترز به عن المستغاث ونحوه أيضاً.

قوله: وفيه أي وفي عود الضمير إلى ما ذكر نظر لورود المتعجب منه⁽³⁾ الممدوح⁽⁴⁾ حينئذ.

قوله: ونحوها أي نحو: لام الاستغاث⁽⁵⁾.

(1) التَّوَابِيعُ وَهِيَ خَمْسَةٌ: وهي أسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبديل، وعطف بيان، وعطف بالحروف. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص55؛ محمد الحري، ملحة الإعراب، ج1، ص65؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص143؛ الخوارزمي، المغرب في ترتيب المعرب، ج1، ص521؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص71).

(2) في ب (إلى).

(3) قيل: المراد بالمتعجب منه: المفعول في "ما أفعله!" والمجرور في "أفعل به"؛ وفيه تجوز؛ لأن المتعجب منه هو فعله لا نفسه، إلا أنه حذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه للدلالة عليه. وقيل: المراد بالمتعجب منه: المفعول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتعجب من صفة أو فعل؛ فإذا قلت: ما أحسن الإخلاص في العمل!، فإن التعجب من حسن الإخلاص، لا من الإخلاص ذاته؛ لأن التعجب من الأحوال لا من الذوات. (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص332؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص197؛ ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحة، ج1، ص511؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص233).

(4) في ب (والمتهدد).

الممدوح: مفعول وَرُبَمَا سمي الممدوح بِعَيْنِهِ مديحاً وَرُبَمَا سمي الممدوح بِعَيْنِهِ مديحاً إذا احتججَ إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ كَأَنَّهُ فِعْلٌ مَعْدُولٌ عَنْ مَفْعُولٍ وَمَا أَقْلَ مَا يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ. (ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج1، ص506؛ ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص140؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص909).

(5) لام الاستغاث: نقول في الاعتزاء: يا لفلان، يا لتميم بنصب اللام، إنها لام مفردة، ولكنها تُنْصَبُ فِي الَّذِي يُنْذَبُ، وَتُكْسَرُ فِي الْمَنْدُوبِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا هِيَ لَامٌ أُضِيفَتْ إِلَى الْأَسْمَاءِ يَدْعَى بِهَا الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: يَا لَزَيْدٍ وَيَا

قوله: أو ألف الألف ⁽¹⁾ الاستغاثة عطف على لام الاستغاثة.

قوله: علماً أو لا هذا ظاهر قول سيبويه، وقال الأندلسي وابن يعيش ⁽²⁾ هو إنما يضارع المضاف إذا كان علماً فيقال عندهما في غير العلم: "يا ثلاثة وثلاثون"، أو "الثلاثين"، "كيازيد والحارث" إذا قصد [194/أ] جماعة معينة وإلا قلت: "يا ثلاثة وثلاثين"، نحو ⁽³⁾: "يا رجلاً وامرأة" لغير معين.

قوله: كل ذلك إلخ أي سواء جعلته "علماً"، أو "لا" وإذا لم تجعله "علماً" جاز أن يتعرف بالقصد كما في: "يا رجل" وأن لا يتعرف لعدم القصد "كيا رجلاً" فنقول في النكرة: "يا حسناً وجهه ظريفاً" ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاً ويارجلاً دخل الدار غريباً وفي المعرفة الظريف ⁽⁴⁾ والظراف وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً أن يجوز ⁽⁵⁾: "يا رجلاً دخل الدار الغريب" ⁽⁶⁾ لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة.

للعجب، وذلك إذا كان ينزل به أمر فادح، ويا للحسرة ويا للندامة فتُنصَبُ اللَّامُ في ذلك ونحوه، فإذا كانت اللَّامُ مع المندوب إليه أيضاً فأكسرها فَرَقاً بين المعنيين كقولك: يا لزيد للعجب ويا للقوم للندامة. (الفراهيدي، العين، ج 8، ص 359؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 339؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج 2، ص 619).

(1) . في ب سقط (الألف).

(2) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 228؛ المبرد، المقتضب، ج 4، ص 224؛ ابن السراج، الأصول في

النحو، ج 1، ص 344؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 315).

ابن يعيش: (553 - 643 هـ / 1161 - 1245 م).

يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصل في الأصل. مولده ووفاته في حلب. من كتبه "شرح المفصل". (ابن

خلكان، وفيات الأعيان، ج 7، ص 46؛ الزركلي، الأعلام، ج 8، ص 206).

(3) في ب (ونحو).

(4) . في ب سقط (ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاً ويارجلاً دخل الدار غريباً وفي المعرفة الظريف والظراف وكان).

(5) في ب زيادة (نحو) هامش.

(6) في ب (الغرب).

قوله: بخلاف "يا رجلاً صالحاً" إلخ حاصله⁽¹⁾ أن الموصوف بالجملة أو الظرف مضارع للمضاف بخلاف الموصوف بالمفرد لامتناع تعرفه مع نكارة صفته مع إمكان تعريفها لإفرادها بخلاف الموصوف بالجملة فإنها لا تقبل التعريف فاضطروا إلى جعله مضارعاً للمضاف مع قصد التعريف ونكارة صفته لامتناع تعريفها هذا هو الفرق بينهما⁽²⁾.

قوله: واعلم أن في اعتماد إلخ أجيب بأن الاعتماد على الياء⁽³⁾ لأن الياء كالألف واللام في كثير من الأحكام .

قوله: وذلك مما يمتنع تعرفه⁽⁴⁾ بنكارة صفته الممكنة التعريف فلا ضرورة تلجئنا إلى جعله مضارعاً للمضاف.

قوله: ⁽⁵⁾ **خلافاً للكسائي**⁽⁶⁾ فإنه يجوز⁽⁷⁾: "يا رجلاً ركباً" بجملة من قبيل المضارع وكذا ياركباً⁽⁸⁾ المعين على حذف الموصوف.

قوله: في نحو: "يا طالعاً جبلاً" إلخ⁽¹⁾ أي حيث قصد التعريف.

(1) . في ب سقط (حاصله).

(2) **مشابه المضاف** ثلاثة أقسام لأن ذلك الشيء الذي تعلّق بمشابه المضاف معنى إما معمول له نحو: "يا خيراً من زيد" و"يا طالعاً جبلاً" و"يا مضروباً غلامه" و"يا حسناً وجه أخيه"، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ونحوها من الصفات مع معمولاتها من قبيل المشابه للمضاف. (الكتاب، سيبويه، ج2، 182؛ المقتضب، المبرد، ج4، ص202؛ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص315؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص1561).

(3) في ب سقط (الياء).

(4) في ب زيادة (أي مما يمتنع تعرفه).

(5) . في ب سقط (قوله)

(6) انظر: (البغدادى، خزنة الأدب، ج2، ص194).

(7) في ب زيادة (نحو).

(8) في ب سقط (بجملة من قبيل المضارع وكذا ياركباً)

قوله: ⁽²⁾ وإنما أطلق التأكيد على ⁽³⁾ الأغلب وهو: التأكيد المعنوي.

قوله: ⁽⁴⁾ صفة لسببية وهي هي ⁽⁵⁾ التي تكون بحال المتعلق.

قوله: في العروض أي في الحدوث بحدوث ⁽⁶⁾ حرف النداء.

قوله: والاطراد هو: التلازم في الثبوت فإنه كلما صدق المنادى المفرد المعرفة صدق جواز الضم

كما إنه كلما صدق الفاعلية صدق الرفع.

قوله: في كون أثر كل حركة أي من الضم والرفع ⁽⁷⁾.

قول: لمكان البناء أي لأن المتبوع مبنى والمبنى لا يحتاج إلى مؤثر.

قوله: ⁽¹⁾ لاحتياجه أي لكونه معرباً.

(1) في ب سقط (الخ).

(2) . في ب سقط (قوله).

(3) في ب زيادة (غير).

التأكيد المعنوي: تكرير اللفظ باللفاظ مخصوصة لذلك. (السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص84). وقد عرفت في ص417.

(4) في ب سقط (قوله).

(5) في ب (سببية) في ب سقط (هي).

(6) في ب (لحدوث).

(7) إن المنادى المفرد بني على الضم كالمعرب المرفوع، تقول في هذا: إنه معرب كالمبني المفتوح؛ ولهذا لا يجوز أن ينعت الرجل على الموضع، فيرفع لأن موضع "رجل" نصب؛ لأنه لو كان موضعه مضافاً ما كان إلا نصباً؛ فلهذا قلنا: إنه بني على التقدير الذي كان له وموضع "لا" مع رجل رفع موضع ابتداء كما كانت إن مع ما عملت فيه، إلا أن النحويين أجازوا: لا رجل ظريف وقالوا: رفعناه على موضع: لا رجل وإنما جاز هذا مع "لا" ولم يجر مع "أن" لأن "لا" مع رجل بمنزلة اسم واحد وليست "إن" مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد. (الأصول في النحو، ابن السراج، ج2، ص67).

قوله: لمكان الفصل باللام أي للفرق بين صفة اسم لا وصفه المنادى المبني بوجود "اللام المقوية" جهة الإعراب في صفة المنادى وعدم وجودها في صفة اسم لا قوله كون الصفة⁽²⁾ هي المنفية ذلك لأن معنى: "لا رجلَ ظريفَ فيها نفي النظر افة في الرجال"⁽³⁾ الدين فيها⁽⁴⁾ فالمنفي مضمون الصفة فهو لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال فكأنه قيل: لا ظريفَ فيها.

قوله: ولا كذلك صفة المنادى فإن المنادى⁽⁵⁾ لفظاً ومعنى هو المتبوع.

قوله: لأنه منادى مستقل أي معني وأن لم يصح مباشرة حرف النداء له فيختار⁽⁶⁾.

فيه إلخ أي فيختار فيه حركة هي أثر حرف النداء تنبيهاً على استقلاله معنى كما في: "يا أيها الرجل". قوله⁽⁷⁾ أي مثل: "الحسن" أي في جواز نزع إلخ⁽⁸⁾ وذلك أعني جواز نزع اللام إنما يكون في الأعلام المنقولة من الصفة أو المصدر أو اسم الجنس الذي فيه معنى "مدح"، "كالأسد"، أو

(1) . في ب (والمبني الآن يحتاج لمؤثر). في ب سقط(قوله).

(2) في ب(وجوده في صفة اسم لا لكون الصفة).

(3). في ب سقط(النظر افة في الرجال الدين)

(4) لا ظرافة في الرجال الذين فيها

(5) . في ب سقط(فإن المنادى)

(6) في ب زيادة(قوله) في ب(فختار).

أحرف النداء سبعة، وهي "أ، أي، يا، آ، أيا، هيا، وآ، ف "أي" ، وأ" للمنادى القريب، و"أيا وهيا وآ" للمنادى البعيد. و"يا" لكل مُنادى، قريباً كان، أو بعيداً، أو متوسطاً. (ابن جني، **اللمع في العربية**، ج1، ص107؛ المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ج1، ص35؛ ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج1، ص488؛ الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ج3، ص148).

(7) في ب سقط(قوله).

انظر: (سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص12؛ المبرد، **المقتضب**، ج4، ص222؛ ابن يعش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج1، ص341).

(8) في ب(جواز اللام إلخ).

"ذم"، "كالكلب" فإن اللام فيها عارضة غير لازمة لأنها لم تصر مع اللام إعلماً حتى يكون كأحد أجزائها بل إنما دخلت اللام فيها ⁽¹⁾ بعد العلمية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك للمحال ⁽²⁾ إلى الوصفية الأصلية في الأوصاف والمصادر لأنها ⁽³⁾ قد يوصف بها كعدو إلى المدح أو الذم الأصلي في مثل: "الأسد"، و"الكلب". ⁽⁴⁾

قوله: يدخل ⁽⁵⁾ نحو: "الرجل" على الأول لأنه يجوز نزع اللام منه وفيه نظر لأن اسم الجنس الباقي على جنسيته المصروف باللام لا يجوز نزع اللام منه ⁽⁶⁾ لفوات المعنى المراد منه إلا أن يكون اللام فيه زائداً معنى وأيضاً مذهب المبرد ⁽⁷⁾ فيه أعني في اسم الجنس إنما هو ⁽⁸⁾ اختيار النصب ⁽⁹⁾. قوله: ونحو: "النجوم" إلخ لأنه يصدق عليه إنه علم ذو لامٍ فعلى هذا يلزم أن يكون مذهب المبرد ⁽¹⁰⁾ اختيار الرفع في مثل: "الصعق"، و"النجم" ⁽¹¹⁾ من كل علم ذو لام وهو المنقول في بعض

(1) في ب سقط(فيها عارضة غير لازمة لأنها لم تصر مع اللام إعلماً حتى يكون كأحد أجزائها بل إنما دخلت اللام فيها بعد).

(2) . في ب (للمجيء).

(3) في ب زيادة(أيضاً).

(4) انظر: (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص310؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، 39).

(5) في ب (ويدخل).

(6) . في ب سقط(وفيه نظر لأن اسم الجنس الباقي على جنسيته المصروف باللام لا يجوز نزع اللام منه).

(7) انظر: (المبرد، المقتضب، ج2، ص142)

(8) في ب سقط(هو).

(9) في ب (المصنف) اختصار (المص~).

(10) في ب (مذهبه) في ب سقط(المبرد).

(11) النَجْمُ الْكَوْكَبُ، وَقَدْ حَصَّ الثَّرِيَا فَصَّارَ لَهَا عَلَماً، وَهُوَ مِنْ بَابِ الصَّعِقِ، وَكَذَلِكَ قَالَ سَبِيؤُهُ فِي تَرْجَمَةِ هَذَا الْبَابِ: هَذَا بَابٌ يَكُونُ فِيهِ الشَّيْءُ غَالِبًا عَلَيْهِ اسْمٌ، يَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّتِهِ أَوْ كَانَ فِي صِفَتِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَتَكُونُ نَكْرَتُهُ الْجَامِعَةُ لِمَا ذَكَرْتُ مِنَ الْمَعَانِي ثُمَّ مَثَلٌ بِالصَّعِقِ وَالنَّجْمِ، وَالْجَمْعُ أَنْجَمٌ

شروح الكافية فإنه نقل فيه قال المبرّد: ⁽¹⁾ إن كان اللام في العَلَم اخترت مذهب الخليل ⁽²⁾، لأن الألف [ب/195] واللام حينئذ ⁽³⁾ لا معنى لهما فيه فلا يفيدان التعريف بل يلمح بهما معنى الوصفية الأصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لأن تعريفه بالعلمية وإن كانت اللام في اسم الجنس اخترت مذهب أبي عمرو ⁽⁴⁾ لأن اللام إذن يفيد التعريف ⁽⁵⁾ فليس الاسم كالمجرد عنها.

قوله: أو مثل: الحسن ⁽⁶⁾ عطف على مثل: "الحسن" في قوله: أي مثل: "الحسن" في جواز إلخ.

قوله: ثم صار علماً وفي بعض النسخ ثم صار علماً بالغلبة وهو الصواب ⁽⁷⁾ بالغلبة وفي كون الحسن مما صار علماً بالغلبة دون النقل نظر لا يخفى وقوله فإنه يجوز فيه ⁽⁸⁾ نزع اللام أيضاً فيه نظر، لأن العلم الغالب هو الذي كان في الأصل للجنس ⁽⁹⁾ ثم كثر استعماله لواحدٍ من ذلك الجنس

وَأَنْجَامٌ، وَإِنْ أُخْرِجَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنَ النِّجْمِ وَابْنُ الصَّقْعِ تَتَكَرَّرُ. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 157؛ ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 569)

(1) انظر: (المبرّد، المقتضب، ج 4، ص 324)

(2) انظر: (الفراهيدي، العين، ج 8، ص 326).

(3) . في ب سقط (حينئذ) في ب (في لا معنى لهما).

(4) أبو عمرو ابن العلاء (70-154هـ/690-771م)

زَبَّانُ بْنُ عَمَّارِ التَّمِيمِيِّ الْمَازِنِيِّ الْبَصْرِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، مِنْ أئِمَّةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، وَأَحَدِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ. وَلَدَ بِمَكَّةَ، وَنَشَأَ بِالْبَصْرَةِ، وَمَاتَ بِالْكُوفَةِ. قِيلَ: كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْأَدَبِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ. (التتوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ج 1، ص 140؛ الزركلي، الأعلام، ج 3، ص 41).

(5) في ب سقط (بل ... بهما معنى الوصفية الأصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لأن تعريفه بالعلمية وإن كانت

اللام في اسم الجنس اخترت مذهب أبي عمرو لأن اللام إذن يفيد التعريف).

(6) في ب (الجنس).

(7) . في ب سقط (وفي بعض النسخ ثم صار علماً بالغلبة وهو الصواب).

(8) في ب سقط (فيه).

(9) في ب (للحسن).

بخصلة⁽¹⁾ مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد وأنيكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع "لام العهد"⁽²⁾ ليفيد الاختصاص به ويصير لكثرة الاستعمال علماً له وحينئذ يكون "اللام" لازمة له لأنه لم يصّر علماً إلا مع "اللام" فصارت كبعض حروف ذلك العلم فلا يجوز نزعه وأيضاً اقتصاره⁽³⁾ في بيان مثل: الحسن⁽⁴⁾ على الصفة الغالبة لا يخلو عن شيء فإن العلم الغالب قد يكون أيضاً اسماً غير صفة "كالييت"، و"النجم"، و"الكتاب"، و"الفضل"⁽⁵⁾.

قوله: لأن "اللام" لما كانت إلخ هذا التعليل بالنظر إلى القول الأول في⁽⁶⁾ و"الثالث" على زعمه.

(1) في ب (لخصله).

(2) الألف واللام في كلام العرب لها ثمانية مواضع، وهي: للعهد، وللجنس، وللمدح، وعقب الإضافة، وإثبات الصفة الغالبة، وتعريف العلمية، والإقحام، والإشارة. وقال بعض المتأخرين: تدخل في كلام العرب، لأحد عشر معنى: لتعريف العهد، ولتعريف الجنس، ولتعريف الحضور، وبمعنى الذي، وبمعنى الوصف، والتفخيم كالحسن والحسين، وعوضاً من الضمير في "حسن الوجه"، وعوضاً من الهمزة في "الناس"، هي عوض من همزة "أناس"، وزائدة، ولإثبات الصفة الغالبة، كالنجم والديبران، والحارث والعباس، ولتعريف العلمية في "الله" تعالى، وللتعظيم والمدح. (عبد الله القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، ج2، ص650؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص138).

(3) في ب (اختصاره).

(4) في ب سقط (بيان) في ب (في مثل الجنس).

(5) في ب (والفصل).

العلم المنقول لا يكون مضافاً أو معرفاً باللام، والعلم إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام، وإن لوحظ فيه معنى الوصف فغير لازم كالعباس، والحسن، ونحوهما، والنجم للثريا من الأعلام التي لزم دخول اللام عليها وكذا الصعق والمصادر كالفضل، والأعلاء جاء استعمالها بالألف واللام وبدونهما، ويكفي لتثنية الأعلام وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها بخلاف أسماء الأجناس، والأعلام الغالبة التي تسمى أعلاماً اتفاقية أيضاً وهي ما كان في الأصل جنساً ثم كثر استعماله لواجد مع لام العهد قبل العلمية ليظهر اختصاصه، وحكمها لزوم اللام البتة، ولا يجوز النزاع مرة ولإثبات أخرى إذ اللام هناك كبعض العلم، وبمنزلة جزئه. (السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص207؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص151؛ الزمخشري، شرح المفصل ابن يعيش، ج2، ص246؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص604).

(6) في ب سقط (الأول في).

قوله⁽¹⁾: أو لأن "اللام في العلم" إلخ بالنظر إلى الثاني.

قوله: بخلاف نحو: "الحسن الوجه" لأن الإضافة فيه لفظية⁽²⁾.

قوله: ونحو: يا صاح يا ذا الضامر الغير⁽³⁾.

(1) في ب(وقوله).

(2) إضافة اسم إلى اسم، وذلك أن تجمع بينهما فنجر الثاني منهما بالأول، وتُسقط التثوين، وتُؤني التثنية، والجمع من الأول فنقول: غلام زيد، وصاحبك، وصالحو قومك، ويسمى الأول مضافاً، والثاني مضافاً إليه، وهو لا يكون إلا مجزوراً، وهذه الإضافة تسمى معنوية، وهي التي بمعنى اللام أو بمعنى المضاف، ولهذا لا يجوز فيه الألف، واللام فلا يقال: الغلام زيد وأما اللفظية فهي: إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها، وحكمها التخفيف لا التعريف، ولهذا يجوز الجمع بينهما، وبين الألف، واللام نحو: "الحسن الوجه"، و"الضارب الرجل". (الفراهيدي، الجمل في النحو، ج1، ص100؛ سيبويه، الكتاب، ج1، ص200؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص132؛ الخوارزمي، المغرب في ترتيب المعرب، ج1، ص521؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص783).

(3) في ب(يا صاح ي ادا الطامر العنس)

يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرجل ذي الأفتاب والجلس

من الكامل: نسبه ابن يعيش في شرح المفصل، ج1، ص341، تبعاً لبعض شراح الكتاب إلى خرز بن لوزان السدوسي. وهو من شواهد سيبويه ج1، ص306، على وصف "ذا" بما فيه الألف واللام، والضامر رفع وإن كان مضافاً إلى العنس لأن إضافته غير محضة إذ التقدير: يا ذا الذي ضمرت عنسه، والعنس: الناقة الشديدة، وأصل العنس: الصخرة في الماء قيل لها ذلك لصلابتها. وذهب الكوفيون إلى أن الرواية: يا صاح يا ذا ضامر العنس، يخفض الضامر، ويضيفون "ذا" إلى الضامر ويجعلونه مثل: يا ذا الجملة، وتكون "ذو" بمعنى: صاحب: وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء، والبيت كما نسبه سيبويه، ج2، ص190، إلى خرز بن لوزان السدوسي، ونسبه صاحب الأغاني إلى خالد بن المهاجر. الإعراب: "يا": حرف نداء. "صاح": منادى مرخم، أصله "صاحب" مبني على الضم في محل نصب. "يا": حرف نداء. "ذا": اسم إشارة منادى مبني في محل نصب. "الضامر": صفة "ذا" ويجوز فيها الرفع إبتاعاً له على اللفظ، أو النصب إبتاعاً له على المحل، وهو مضاف. "العنس": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "والرجل": الواو: حرف عطف، و"الرجل": معطوف على "العنس" مجرور بالكسرة. "ذي": نعت "الرجل" مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "الأنساع": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "والجلس": الواو: حرف عطف، و"الجلس": معطوف على "الأنساع" مجرور بالكسرة. وجملة "يا صاح":

فإن الضامر الغير⁽¹⁾ يجوز الرفع والنصب مع كونه صفة مضافة كذا اسم الإشارة لأن الإضافة فيه لفظية ومثله:

يا ذا المحن فيا بمقتل شيخه⁽²⁾.

ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يا ذا الضامر": استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: "يا ذا الضامر العنس" فإن "ذا" منادى مبني، و"الضامر" صفة مقترنة بـ "أل". وقد روي قوله: "الضامر" بالرفع والنصب، فدل مجموع الروایتين على أن الصفة إذا كانت بهذه المنزلة جاز فيها الوجهان. انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص223؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص339؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص341؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص32، 322، ج3، ص83؛ الأصفهاني، الأغاني، ج10، ص102، 103، 129، ج16، ص199؛ البغدادي، خزنة الأدب، ج2، ص230؛ ج3، ص81؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج3، ص1360).

(1) في الأصل (ياصاح ياذا الضامر الغير فإن الضامر الغير).

(2) في ب (يا ذا المخوفنا عقتل شيخه).

يَا ذَا الْمُخَوَّفْنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٌ تَمْنَى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ

البيت من "الكامل" التخریج: لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص 130؛ وخزانة الأدب، ج 2، ص 213؛ سيبويه، الكتاب، ج2، ص191؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 381).

المعنى: يخاطب الشاعر امرأ القيس بن حجر، وكان امرؤ القيس قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه، يقول: ما تمنيته لن يقع فهو أضغاث أحلام. الإعراب: "يا": حرف نداء. "ذا": اسم إشارة مبني على السكون في اللفظ، ولو كان كان معرباً لُبِّي على الضم كالمفرد، محله النصب. "المخوفنا": صفة لـ "ذا" لأنه في الأصل مبني على الضم، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. هذا توجيه سيبويه ومن وافقه، ففي "المخوفنا" أقوال أخرى عرضها البغدادي في الخزانة 2/ 212، 229، 230. "بمقتل": جار ومجرور متعلقان بـ "المخوف"، وهو مضاف. "شيخه": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "حجر": بدل من "شيخه" مجرور بالكسرة. "تمنى": مفعول مطلق للفعل "تتمنى" المحذوف، وهو مضاف. "صاحب": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. "الأحلام": مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة "يا ذا": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تتمنى تمنى صاحب الأحلام": استئنافية لا محل لها من الإعراب، والشاهد فيه: وصف اسم الإشارة بصفة معرفة بـ "أل". انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص191؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص381؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص65؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص338؛ ابن الشجري، أمالي ابن

قوله: والمضارعة للمضاف أي التوابع المضارعة للمضاف نحو: "يا هؤلاء العشرون رجلاً"⁽¹⁾.

قوله: بل حكم المفرد في جواز الرفع والنصب كليهما ولا يخلو كلامُ الشارح هنا عن حشو.

قوله⁽²⁾: عملاً بالاعتبارين أي اعتبار الإضافة واعتبار الأفراد.

قوله: في الحاليين أي⁽³⁾ حالة كونها "منادات" مناديات، و حالة كونها "توابع".

قوله: إلا إذا إذا اعتبرت⁽⁴⁾ مستثنى من قوله: تنصب أي ينصب كل وقتٍ إلا وقت⁽⁵⁾ إن اعتبرت مفردةً.

قوله: نحو: "يا زيد زيد" في البديل المفرد المعرفة⁽⁶⁾ قبل النداء وفي جعله بدلاً كما فعله جعله أبو علي⁽⁷⁾ انظر لأن البديل لا بدّ وأن يفيد ما لا يفيد الأول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه

الشجري، ج3، ص81؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص213).

(1) "يا هؤلاء العشرين رجلاً"، وهذا بعيد، وإنما هو بمنزلة الفعل إذا قلت يا هذا الضارب زيدا، ويا هذا الضارب الرجل، كأنك قلت يا هذا الضارب، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ولا تبهمه، ولم يجعل معرفة بما بعده. ومن ثم كان الخليل يقول: يا زيد الحسن الوجه، قال: هو بمنزلة قولك يا زيد الحسن. (الفراهمي، الجمل في النحو، ج1، ص100؛ سيبويه، الكتاب، ج2، ص191؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص552).

(2) في ب سقط(قوله).

(3) في ب زيادة(في).

(4) في ب(إذا اعتبرت).

(5) في ب(أي تنصب) في ب سقط(إلا وقت).

(6) في ب(والمعرفة).

(7) انظر: (أبو علي الفارسي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، ج1، ص428، و 475)

لا يفيد سوى التأكيد فإن **وصفت** الثاني نحو: "يا زيد⁽¹⁾ الطويل" جاز جعله بدلاً بما حصل له من الوصف⁽²⁾.

قوله: و"يا زيد زيد أخا عمرو" فيه مضافاً⁽³⁾.

قوله: و "يا زيد رجلاً صالحاً" فيه نكرة موصوفة⁽⁴⁾.

قوله: و "يا زيد طالعا جبلاً" فيه شبه المضاف⁽⁵⁾.

(1) . في ب سقط (زيد).

(2) لك أن تصف زيداً وما أشبهه في النداء وتؤكد وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان. أما الوصف فقولك: يا زيد الطويل والطويل فترفع على اللفظ وتتصب على الموضع هذا إذا كان مفرداً، فيجوز فيه الرفع والنصب. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص192؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص14؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص333).

(3) في ب (يا زيد أخا عمرو).

انظر: (محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط3، 1417 هـ ؛ 1997م، ج3، ص160؛ ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص110؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج4، ص459).

(4) نكرة موصوفة، مثل: رُب مَنْ نصحته استقاد من نُضحك "أى: رُبَّ إنسان نصحته استقاد ... " ورُب مَنْ مُعْجَب بك ساعدك. ورب ما كرهته تحقق فيه نفك "أى: رب شيء كرهته" ورب ما مكروه أفاد... والغالب: في "من" إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة: "إنسان"، ولا بد أن يقع بعدها صفة، فإن لم يقع بعدها صفة فهي نكرة غير موصوفة، وتسمى التامة... (يَلْبَخْتُ الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ج1، ص84؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص353).

(5) الشبيه بالمضاف: وهو الاسم الذي تأتي بعده كلمة تتّم معناه وتعطيه معنى الإضافة، وذلك بأن يكون ما بعده مرفوعاً به. نحو: يا كريما خلقه أقبل إليّ. كريما: منادى شبيه بالمضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. خلقه: فاعل (للصفة المشبهة «كريما» التي تعمل عمل اسم الفاعل) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة.. (د. نديم حسين دككور، القواعد التطبيقية في اللغة العربية، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2، 1998م، ج1، ص316).

قوله ⁽¹⁾ "يا زيد و رجلاً" ⁽²⁾ ونحو: "يا زيد رجلاً" ⁽³⁾ عند قصد التنكير وتقول عند قصد التعريف: "يا زيد"، و "رجل" ⁽⁴⁾.

قوله: سواء كانا أي البدل والمعطوف غير ما ذكر مضافين أو مضارعين أو كذا سواء كانا تابعين للمضاف نحو: "يا عبد الله أخ"، و "يا عبد الله"، و "رجل" عند قصد التعريف، أو "رجل" عند قصد التنكير أو للمفرد نحو: "يا زيد أخانا" ⁽⁵⁾، و "يا رجل"، أو "رجلاً" ⁽⁶⁾.

ومؤنثه وهو "ابنة" دون بنت إذ لم يكثر استعماله كثرة ⁽⁷⁾ استعمال "ابن وابنة".

قوله: وليس مصغراً بن إلخ وكذا المعتبر في العلم كونه مفرداً لأن المثنى والمجموع ليسا لعلمين ⁽⁸⁾ وأيضاً لا يكثر استعمالهما.

قوله: لكثرة استعمال العلم أي لكثرة استعمال العلم ⁽⁹⁾ جامعاً للشرط المذكورة في النداء.

(1) . في ب سقط(قوله).

(2) في ب زيادة (صالحاً).

(3) . في ب سقط(رجلاً).

(4) في ب(ويارجل).

(5) هو ما نص عليه سيبويه ؛ في ج2، ص185؛ قال للخليل: "أرأيت قول العرب: "يا أخانا زيدا أقبل". قال:

عطفوه "أي: هو عطف بيان" على هذا المنصوب، فصار نصباً مثله. وهو الأصل؛ لأنه منصوب في موضوع نصب. وقال قوم: يا أخانا زيد؛ بالبناء على الضم؛ وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة. قال هذا بمنزلة قولنا: يا زيد؛ كما كان قوله: يا زيد أخانا. بمنزلة: "يا أخانا" فيحمل وصف المضاف إذا كان منادى. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص185؛ الأصول في النحو، لابن السراج، ج1،

ص334؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص42).

(6) في ب(يازيد أخانا ويازيد ورجل وأرجلاً) في ب زيادة(قوله).

(7) في ب(كره).

(8) في ب(بعملين).

(9) في ب(العمل) في ب(الاستعمال) في ب سقط(العلم).

قوله: الشرطية⁽¹⁾ لا تتم لأن الشرط كلي و الجزء جُزئي والكلي لاستلزم الجزئي⁽²⁾.

قوله: هذا الجزئي أي قوله: يأيها الرجل إلخ⁽³⁾. محمول على حذف أي قيل مثل: "يا أيها الرجل" أنا أو مثله⁽⁴⁾.

قوله: فإنه أريد به أي بالجزئي المذكور الفاء للتعليل.

قوله: فلا يلزم ملزومية إلخ بل يلزم ملزومية كلي لكلي⁽⁵⁾.

قوله: في البيان المبهم⁽⁶⁾ أي في بيان المبهم⁽⁷⁾.

(1) معنى الشرط: يدل على ذلك دخول الفاء في جوابها. وذلك أنك إذا قلت: "أما زيدٌ فمنطلقٌ"، معناه: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ، وأصلُ هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزء كذلك من نحو قولك: "إن تُحسِنَ إليَّ فالله يجازيك". وإنما أخرت إلى الخبر مع "أما" لضرب من إصلاح اللفظ... (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص125؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص75؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص125، 186).

(2) في ب(والكلي يستلزم الكلي).

(3) في ب(والكلي يستلزم الكلي أي قوله: قيل يأيها الرجل إلخ) في ب زيادة(قوله).

(4) في ب زيادة(أو قيل يا أيها الرجل) في ب(إياه أو مثله).

(5) الكلي الحقيقي: ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان، وإنما سمي: كلياً؛ لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجزئي، والكلي جزء الجزئي، فيكون ذلك الشيء منسوباً إلى الكل، والمنسوب إلى الكل كلي. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص186).

(6) في ب سقط(المبهم)

(7) المبهم نحو: هذا، وهذان: تسميتهن هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من "أبهمت الباب"، إذا أغلقته، و"استبهمت عليّ الجواب"، أي: استغلق، وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهمت على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب، و المبهمات: فإنما أصلها أن تنعت بأسماء الأجناس، لأن الإشارة تقع أولاً إلى ذات الشخص، فينبغي إذا أشكل أمر الإشارة أن يبين بما تقتضيه الإشارة، وهو اسم، وإذ ذكرت الجنس فما أشكل بعد ذلك ذكرت الصفة المشتقة من الأفعال، كقولك: يا هذا الرجل الظريف، وقد يجوز أن تقول: مررت بهذا

قوله: بزيادة التشويق ⁽¹⁾ فيه أي في المبهم بإتيان مبهم بعد مبهم ⁽²⁾.

قوله: وإن كان صفة كما هو مذهب الأكثرين لصدق حدُّ النعت عليه وقال [أ/195] الأخفش ⁽³⁾ في: "أيها الرجل" أي موصولة وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي و إنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى قيل عليه لو كانت موصولة لكانت ⁽⁴⁾ مضارعة للمضاف فوجب نصبها وأجيب بأنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم فحرف ⁽⁵⁾ النداء على هذا ⁽⁶⁾ يكون داخلة على اسم مبني على الضم فلا يغيره وإذا كان مضارعاً للمضاف كما في قولك: "يامن قال" كذا.

قوله: واقعاً أي في الواقع و نفس الأمر ⁽⁷⁾.

قوله: ولأن البدل، عطف على "ذكر" أو "أبرز"، ⁽⁸⁾ فإنه أيضاً في المعنى تعليل لقوله: فلا يثبت بدليته.

قوله: أي معرب واحد يعني أن التتوين في معرب الأفراد ⁽¹⁾.

الظريف، على وجهين: أحدهما: أن تجعل (الظريف) عطف بيان لـ "هذا" والثاني: أن تقيم الصفة مقام الموصوف... (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص383، 384؛ السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ج1، ص177).

(1) . في ب (التتوين).

(2) في ب (منهم بعد مبهم) في ب سقط (قوله).

(3) انظر: (الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص39).

(4) في ب سقط (موصولة لكانت).

(5) في ب (فحذف).

(6) في ب (أن يكون).

(7) في ب سقط (الأمر).

(8) في ب (أو ابن).

قوله: لا محلّ له إلخ بيان للمعرب الواحد.

[توابع المعرب في باب النداء]:

قوله: وتوابع المعرب⁽²⁾ في باب النداء⁽³⁾:

قوله: فلا يحتاج⁽⁴⁾ تفريع على التفسير المذكور.

قوله: لدفع الإيراد المذكور وهو الإيراد بمثل "إن زيدا قائم وعمرو"⁽¹⁾ حيث عطف على محلّ اسم "إن" بالرفع مع أنه أيضاً تابعٌ معربٌ.

(1) في ب (للإفراد).

المُعْرَبُ: المركب الذي لم يشبه مَبْنِيَّ الأَصْل مُخْتَلَفًا آخِرُهُ باختلاف العوامل لفظًا أو تَقْدِيرًا، وهو اسم مفعول من التعريب، المعنى المُفْرَدُ: مَا لَا يُرَادُ بِجُزْءٍ لَفْظُهُ حَالَةً الْجُزْئِيَّةَ جُزْءَ مَعْنَاهُ. (السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص80؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1582).

(2) "التابع" الأصيل: لفظ متأخر دائماً، يتقيد في نوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه، يسمى: "المتبوع" ... بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع. فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق، هو: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وجب أن يكون الثاني مساوياً له في هذا؛ سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً، نحو: أقبل الأخ الوفي. أم: تقديرياً؛ نحو: أقبل الفتى الوفي، أم محلياً؛ نحو: أقبل سيوييه الوفي. فلفظ: "الوفاي" متقيد بالرفع "في الأمثلة الثلاثة" بحالة لفظ خاص قبله... ومما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في: "البناء"، ولا في ضده: "الإعراب" ولا يسايره فيهما؛ ذلك لأن "البناء، أو: الإعراب" لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه "مبني أو: معرب" إلا لوجود سبب خاص به؛ قائم بذاته يقضي بهذا أو بذاك، دون نظر للآخر. (ابن هشام، متن شذور الذهب، ج1، ص33؛ الجوّري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص824؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص434).

(3) في ب زيادة (إلخ) مقتضى ما تقدمه أن يقول: وتوابع المعرب الواحد لا يتبع إلخ على أن المقصود بيان دليل التزام رفع توابع المعرب في باب النداء).

انظر: (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص513؛ الجوّري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص756؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص240).

(4) في ب (إلى) هامش.

قوله: إلى زيادة قيدٍ أي إلى زيادة قيدٍ ⁽²⁾ واحدٍ لإفادة التتوينِ هذا القيد ولكن الصواب زيادة قيدٍ مرفوعٍ أي لأنها توابع معربٍ ⁽³⁾ مرفوعٍ فإن التقييد بواحدٍ هنا خطأ إذ لا يخفى أن هذا المعرب له محلّ النصب أيضاً مطلقاً أعني بالنظر ⁽⁴⁾ إلى كونه مقصوداً وكونه تابعاً كليهما.

قوله: كان محمولاً على أي في امتناع التوسط في النداء ⁽⁵⁾.

قوله: ولأنها صارت جزء الكلمة بالعلمية ولهذا ألزمت الكلمة غالباً فلا يُقال: "لاه إلاً" نادراً فإن أصله كان "الآله" ومعناه المعبود بالحق فلما خففت الهمزة نقلت حركتها إلى ما قبلها حذفت فصار ⁽⁶⁾ "الله" ثم سكنوا ⁽⁷⁾ اللام الأولى وأدغم في الثانية فصار "الله" فكأنه كان عاماً في كل معبودٍ

(1) العطف على اسم "أن" المفتوحة بالرفع ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة: مثل قوله تعالى {أن الله بريء من المشركين ورسوله} فإن قوله: ورسوله، معطوف على اسم (أن) وإن كانت مفتوحة، لأنها في حكم المكسورة. وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون. فإنهم إذا قالوا: يعطف على اسم "إن" المكسورة دون غيرها أو هموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة. المفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز. فالقسم الذي يجوز هو أن تكون في حكم المكسورة كقولك: علمت أن زيداً قائم وعمرو، لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمرو، فكما جاز العطف ثم جاز ههنا. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص540؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص551).

(2) . في ب سقط (أي إلى زيادة قيد).

(3) . في ب سقط (معرب).

(4) . في ب زيادة (التوسط).

(5) في ب (به النداء).

وَإِذَا أُتْبِعَ الْمُتَنَادَى بِبَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ أَلْ فَهُوَ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً، وَتَابِعُ الْمُتَنَادَى الْمَبْنِيَّ غَيْرَهُمَا يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ إِلَّا تَابِعَ "أَيَّ" فَيُرْفَعُ، وَإِلَّا تَابَعَ الْمُضَافُ الْمُجَرَّدُ مِنْ أَلْ فَيُنْصَبُ كَتَابِعِ الْمُعْرَبِ. (الجوهرى، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص819؛ ابن هشام، متن شذور الذهب، ج1، ص33).

(6) . في ب سقط (وحذفت) في ب (فصارت).

(7) في ب (ثم اسكنوا).

ثم اختصَّ بالمعبودِ بالحقِّ لأنه أولى من يؤله ⁽¹⁾: أي يعبد فهو من "الأعلامِ الغالبة" صار مع "لامِ" ⁽²⁾العهدِ "علماً للمعبودِ بالحق" ⁽³⁾.

قوله: وكانت في الأصلِ عوضاً إلخ فهذا ⁽⁴⁾لا يجمع بينهما إلا قليلاً.

قوله: بالوجهين أي "بالجزئية"، و"العوضية" ⁽⁵⁾.

قوله: بخلاف "النجم"، و"الناس" لانتقاء "العوضية" في: "النجم"، و"الجزئية"، في "الناس" لعدم العلمية فيه ولهذا يقال: في السبعة ناس وأصله أناس فاللَّامُ فيه عوض من الفاءِ ولذا لا يجتمعان إلا في الشعر ⁽¹⁾.

(1) . في ب (قوله).

(2) في ب سقط (لام).

(3) اختار الزمخشري: في اسم الله أنه عربي، وأنه كان في الأصل اسم جنس، ثم صار علماً لذات المعبود بالحق، وأن أصله الإلاه، وأنه مشتق من أله: بمعنى تحير، اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب معرفاً باللام على المعبود بحق، أي على الذات المخصوصة، فصار علماً له بالغلبة، ينصرف إليه عند الإطلاق كسائر الأعلام الغالبة، ثم أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة، وصار "الله" بحذف الهمزة مختصاً بالمعبود بالحق، فالإلاه قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة، إلا أنه قبل الحذف أطلق على غيره إطلاق النجم على غير الثريا، وبعده لم يطلق على غيره أصلاً... (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص5؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جامعة أم القرى؛ كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (3 رسائل دكتوراة). 1424 هـ؛ 2005 م، ج1، ص138؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص604).

(4) في ب (ولهذا).

(5) العَوْضُ: البَدَلُ، وَالْجَمْعُ أَعْوِاضٌ، عَاضَهُ مِنْهُ وَبِهِ. وَالْعَوْضُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ عَاضَهُ عَوْضاً وَعِياًضاً وَمَعْوِضَةً وَعَوْضَهُ وَأَعَاضَهُ؛ عَنِ ابْنِ جَنِّي. وَعَاوَضَهُ، وَالْإِسْمُ الْمَعْوِضَةُ. وَفِي حَدِيثِ (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص271؛ ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص192؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص81؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص560؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص125).

قوله: وفيه أنه يوجب إلخ ممّا لا وجه⁽²⁾ بعد ما بيّن إن جواز يا الله لا مضمحل أي جهة⁽³⁾ التعريف فيه بالوجهين: وحكمه على الناس⁽⁴⁾ بخلاف ذلك لانتفاء أحد الوجهين فيه⁽⁵⁾ ويتم

(1) قول سيبويه: الناس أصله أناس. وظاهر هذا أن الألف واللام في الناس عوض من الهمزة، كما قال بعضهم: ليست الألف واللام في الناس للتعويض من الهمزة، وإن كان سيبويه قد شبهه به، فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من أناس، في حال دخول الألف واللام، لا على أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً. وذكر الزمخشري في المفصل:

إن المتأيا يَطْلَعُ ن على الأنااس الأَمِينَا

فمردود لا يُعرَف قائله، ويجوز أن يكون جمعاً بين العوض والمعوّض منه ضرورة، فلما كثر استعمال اسم "الله" تعالى، وكانت الألف واللام فيه عوضاً من المحذوف، صارتا كحرف من حروفه، وجاز نداؤه وإن كانتا فيه. وتشبيهه لزوم الألف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما "النجم"، فذلك أنك إذا قلت: "نَجْمٌ" كان لواحد من النجوم، فإذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الألف واللام، وقد غلب النجم على "النُّجُيا" حتى إذا أطلق لا ينصرف إلى غيره، واختلف العلماء في اشتقاق كلمة "الناس" أو "الإنسان" فذهب بعضهم إلى أنها من "الإنس" وأصله "أناس" فحذفت فاؤه تخفيفاً، وجعلت ألف (فُعال) عوضاً عن الهمزة، فمادته (أن س)، وذهب بعضهم إلى أنه من "النّوس" وهي الحركة، وأن المحذوف العين، وأصله، "نّوس" فقلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبله فمادته (ن وس). وقال قوم: أصل الإنسان إنسيان على (إفعلان)، فحذفت الياء استخفافاً. (سيبويه الكتاب، ج2، ص196؛ الهروي، تهذيب اللغة، ج13، ص61؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص200؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص344؛ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، أصول علم العربية في المدينة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط، 1417هـ ؛ 1418هـ / 1987؛ 1988م، ج1، ص378).

(2) في ب (فالأوجه).

(3) في ب (لا ضمحلال جهة).

إِضْمَحَلَّ الشَّيْءُ، بتقديم الميم على الضاد، كتبه بالخمرة مع أَنَّ الجَوْهَرِيَّ ذَكَرَهُ فِي تَرْكِيبِ ضَحَلٍ... قيل: لُغَةٌ لِلْكَلاِبِيِّينَ فِي إِضْمَحَلَّ بِتَقْدِيمِ الضَّادِ عَلَى الْمِيمِ،... وَهُوَ عَلَى الْقَلْبِ، وَامْضَحَنَ، بِالنُّونِ، عَلَى الْبَدَلِ عَنِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ مَقْلُوبٌ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا هُوَ اِضْمِحْلَالٌ، معنى اضمحلال معنى الجمعية عند دخول أداة التعريف عليه جواز تناول الجمع الواحد لا منع دلالاته على ما يدل عليه الجمع مطلقاً كما عرف في (لا أتزوج النساء) حيثُ يَحْتَمِلُ بِتَرْجُؤِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَجْلِ اِضْمَحْلَالِ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص1016 ؛ الزبيدي، تاج العروس، ج30، ص408).

(4) . في ب (وحكم الناس).

(5) في ب سقط (قوله).

الثاني تأكيد لفظي إلخ والتأكيد اللفظي للمنادى في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته حركته⁽¹⁾ إعرابية كانت أو بنائية فكما⁽²⁾ أن الأول محذوف التتوين للإضافة فكذلك الثاني وإن لم يكن مضافاً وشبهه سيبويه باللام المقحمة⁽³⁾ بين المضاف والمضاف إليه في "لا أبا لك" لتأكيد اللام المقدرة وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظاً بين المضاف إليه⁽⁴⁾ لا بعده لئلا يستلزم بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تتوين معوض⁽⁵⁾ عنه فلا بناءً على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع أنه لا يجوز بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة وذلك بالظرف⁽⁶⁾ خاصة في الأغلب لأنه لما

(1) . في ب (حكمه الأول وحركته)

(2) في ب (وكما).

(3) لا أباك: يريد «لا أبا لك» وهذه اللام هي المقحمة بين المضاف والمضاف إليه، فيقال «لا أبا لك» و «لا أب لك» بإثباتها، و «لا أباك» و «لا أبك» بحذفها. والمقحمة: يُقَالُ لَفْظَةٍ مَقْحَمَةٌ زَائِدَةٌ لَا تَنَاسِبُ السِّيَاقَ، وَ الْجَمْعُ: مَقْحَمَاتٌ. (عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، الشعر والشعراء، دار، الحديث، القاهرة 1423، هـ، ج 1، ص 443؛ المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج 2، ص 106؛ ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 210؛ معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 2، ص 717).

(4) في ب (لفظاً بينه وبين المضاف إليه).

(5) وقعت التتوين والنون في هذا الموضع وذلك قولهم: لا أبا لك، ولا غلام لك: وقال الخليل: إن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، لا أبالك، ولو أردت الإفراد: لا أب لزيد، فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء: يا بؤس للحرب،... وإذا قلت: أن قولهم: لا أبالك تريد به: لا أباك، فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلى كاف كما وقع المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لأن المعنى إذا قلت: لا أبالك الانفصال كأنك قلت: لا أبا لك فتتوّن لطول الاسم وجعلت "لك" من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذفت التتوين استخفافاً وأضافوا وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة. وإنما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليست في غيره. وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقم بين المضاف والمضاف إليه لأن معنى الإضافة معنى اللام. (الفراهيدي، الجمل في النحو، ج 1، ص 241؛ سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 276؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 389).

(6) في ب (أنه لا يجوز بينه وبين المضاف إليه إلا في الضرورة وذلك في الظرف).

تكرر الأول بلفظه وحركته بلا تعيين صار كأنّ الثاني هو الأول فكأنّه لا فصل ألا يرى أنك تقول:
"إنّ⁽¹⁾ إنّ زيداً قائم" مع قولهم لا يفصل بين إنّ واسمها إلا بالظرف⁽²⁾.

قوله: أو مضافاً إلى "عديّ" المحذوف وهذا مذهب المبرد والأول مذهب سيبويه⁽³⁾ وإنما يبدل من
المضاف إليه التتوين كما أبدل في قوله: [...كُلًّا هَدَيْنَا...]. [الأنعام، 84/6] لأن القرينة الدالة
على المحذوف موجودة بعد مثل: المضاف أعني "عديّ" الظاهر الذي أضيف إليه "تيم" الثاني⁽⁴⁾
فكأن [ب/196] المضاف إليه الأول لم يحذف.

قوله: لأنه إمّا تابع مضاف بتتوين الجزئين⁽⁵⁾ على الصفة و الموصوف.

قوله: أو تابع غير مضاف بتتوين الأخيرين كذلك أي أو تابع لغيره وذلك الغير مضاف وأرى أن
لفظه⁽⁶⁾ غير ملحق وكان الأصل أو تابع مضاف بالإضافة في أحدهما فلو لم يفرق بين
العبارتين واتحدتا صورة ألحقّ بالثانية لفظة⁽⁷⁾ غير ليحصل الفرق بينهما.

قوله: أي في المنادى المضاف إلخ أي المنادى الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء وأمّا غيره من
المنادى فالوجهان الأخيران لا يكونان فيه لعدم دليل يدل على الياء المغيرة بالحذف أو القلب و

(1) في ب سقط(أن).

(2) انظر: (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص255؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص
756 ؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص360).

(3) انظر: (سيبويه الكتاب، ج2، ص284؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص143).

(4) قال الشاعر جرير: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لكم لا يُقَيِّتُكُمْ في سوءة عمر

انظر: باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة (سيبويه، الكتاب، ج2، ص205؛ المبرد، المقتضب، ج4،
ص227).

(5) . في ب(بتتوين الخبر بين).

(6) . في ب (وزان لفظه).

(7) في ب(لفظ).

الأولان أعني الفتح والسكون يطردان في غير النداء أيضاً نحو: "جاءني غلامي"⁽¹⁾ وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء⁽²⁾ لكن الحذف في الفواصل⁽³⁾ والقوافي⁽⁴⁾ ليس بنادر طلباً للازدواج⁽⁵⁾.

قوله: ويكون بالهاء فيكون بالهاء ظرفاً مستقراً متعلقاً بفعل من الأفعال العامة⁽⁶⁾.

(1) انظر: (المقتضب، المبرد، ج4، ص246).

(2) في ب(الحذف والقلب في النداء).

(3) في ب سقط(في).

الفاصلة: هي عند أهل العربية تطلق بالاشتراك على معان. منها ما يسمى فاصلة صغرى، وهي كلمة رباعية أي مشتملة على أربعة أحرف، يكون جميع حروفها متحركاً إلا الأخير نحو حبل بالتثوين. ومنها ما يسمى فاصلة كبرى، وهي كلمة خماسية أي مشتملة على خمسة أحرف، يكون جميع حروفها متحركاً إلا الأخير نحو سمكة بالتثوين، وهذان المعنيان من مصطلحات أهل العروض والتثوين عندهم حرف معتبر جزء من الكلمة السابقة. ومنها ما عرفت في لفظ الجزء من أن الأجزاء تسمى فواصل وأركاناً. ومنها كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع.

(4) **القافية مفرد:** جمع قافيات وقوافٍ: القافية: هي لغة تطلق على القصيدة من (قفوت أثره) إذا تبعته، فحينئذ تكون (فاعلة) بمعنى (مفعولة)، واضطلاحاً على مذهب الخليل: أنها من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع حركة الحرف الذي قبله، وهو الأصح، وقيل: القافية: هي الكلمة الأخيرة من البيت، وقيل هي حرف الروي، وقيل: آخر ساكن في البيت إلى أول ساكن يليه مع حركة ما قبله. (الفرايدي، العين، ج5، ص222؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص115؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص171؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص733، ج2، ص1261).

(5) **ازدواجية:** مفرد، وهو: اسم مؤنث منسوب إلى ازدواج، و مصدر صناعي من ازدواج: وجود نوعين متميزين من نفس الفصيلة يختلف أحدهما عن الآخر بعدة خصائص منها الشكل. ازدواجية اللغة: استعمال اللغة الفصيحة واللغة الدارجة وهو خلاف الثنائية: أي: استعمال لغتين مختلفتين كالعربية والإنجليزية. (د. محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص24؛ د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1006).

(6) **الأفعال العامة:** هي الأفعال التي لا توجد كل فعل بل كل شيء في الذهن أو في الخارج أو في علم الباري عز شأنه ألا وهو موصوف بها...، مثل: القنص والقبض، والصنع مثل: الدهن والخبز، والفعل مثل: الطحن، فكلها بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر الذي اشتق منه الفعل. (دستور العلماء = جامع العلوم في

قوله: أو متعلق فعل أي خاص.

قوله: بحذف "الياء" وتعويض "التاء" أي عند بعض⁽¹⁾.

قوله: أو يقلب إلخ أي عند بعض آخر⁽²⁾.

قوله: وتاء التأنيث أي المبدل من الياء ودليل إنها للتأنيث إنقلابها في الوقف هاء.

قوله: للمبالغة أي لمجرد المبالغة إذ لا تأنيث⁽³⁾ في معناه بخلاف تاء "يا أمت" ⁽⁴⁾.

اصطلاحات الفنون، أحمد نكري، ج1، ص99؛ نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ج1، ص278؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص812).

(1) التزموا حذف "الياء" أو غيرها في مصدر "فَعَلَ" إذا كان ناقصاً، وفي مصدر "أَفْعَلَ" و"اسْتَفْعَلَ" إذا كان أجوف، و أن "فَعَلَ" إذا كان ناقصاً، نحو: "عَرَى" حذف من مصدره إحدى الياءين؛ أي: الأصلية أو الزائدة؛ يعني ياء التفعيل للتخفيف، وعوض عن "تاء التأنيث" منها وأن "أَفْعَلَ" و"اسْتَفْعَلَ" إذا كان أجوف نحو: أجاز واستجاز، تقول في: مصدرهما إجازة واستجازة؛ أصلها: أجازوا واستجوزا؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفاً فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، ثم عوضت تاء التأنيث عن المحذوف. وإنما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة لئلا يلزم الجمع بين العوض؛ وه الرضي الإستراباذي و التاء؛ والمعوض عنه. انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص286؛ ابن سيده، المخصص، ج1، ص367؛ الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص299).

(2) ذكر ابن الحاجب في شرح شافية: "لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء وفي أن أصلها تاء أيضاً وأما الاسمية فاختلف في أصلها فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل كما في الفعل لكنها تقلب في الوقف هاء ليكون فرقاً بين التاءين: الاسمية والفعلية أو بين الاسمية التي للتأنيث كعَفْرِية والتي لغيره كما في: عَفْرِيت وَعَنُكْبُوت وإنما قلبت هاء لان في الهاء همسا وليناً أكثر مما في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى، ولذلك تزداد الهاء في الوقف فيما ليس فيه؛ أعني هاء السكت؛ نحو: أنه وهؤلاء وإنما تصرف في الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيثه بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله والتغيير بما هو الأصل أولى لتمكنه".

(سيبويه، الكتاب، ج3، ص230؛ الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص289)

(3) . في ب (ولا تأثير).

(4) أما التاء في "يا أبت"، و"يا أمت" فتاء التأنيث بمنزلة التاء في "قائمة"، و"امرأة". قال سيبويه سألت الخليل

قوله: لأن أصل هذه أي: "تاء أخت"، و"بنت" أصل وهو الواو.

قوله: وأصل تلك زائدة و هي الياء المضاف إليها.

قوله: وفيه أي فيه نظر لأنه جمع بين العوضين وفيه أنهما لما عوضا معاً عن الياء فكأنهما عوض واحد ولأن المحذوف إنما هو الجمع بين العوض والمعوّض عنه ⁽¹⁾ لا بين العوضين.

قوله: شاذ ⁽²⁾ في المضاف إلخ أي وليس بشاذ هنا.

قوله: والجواز ⁽³⁾ صفة الترخيم ⁽⁴⁾ أي: "لا المرخم"، و"المضطر" ⁽⁵⁾.

قوله: أو مبالغة عطف على بحذف المضافة ⁽⁶⁾.

عن التاء في "يا أَبَتِ لا تفعل"، و"يا أُمّت"، فقال: هذه التاء بمنزلة الهاء في "خالّة"، و"عمّة"، يعني أنها للتأنيث. والذي يدل على أنها للتأنيث أنك تقول في الوقف "يا أبه"، و"يا أمّه"، فتبدلها هاء في الوقف كـ "قاعِد" و"قاعِده" على حد "خال"، و"خاله"، و"عمّ"، و"عمّه". ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الإضافة. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص210؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص169؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج13، ص1327؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص534).

(1) في ب سقط(عنه).

(2) في ب(بشاذ).

(3) في ب(الجوار).

(4) الترخيم: وهو حذف آخر المنادى تسهيلاً للنطق به، وقد يرخم غير منادى، كما في قوله: "ليس حي على المنون بخال" أي بخالد. مادة "رخم". اللسان. (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص111؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص178، ابن منظور، لسان العرب، مادة "رخم"، ج13، ص234).

(5) الضرورة: بفتح فضم من الاضطرار، الحاجة الشديدة والمشقة والشدة التي لا مدفع لها، جمع ضرائر، وضرورات. وقيل: الضُرُورَةُ: اسمٌ لمصدرِ الاضطرار، تقول: حَمَلْتُني الضُرُورَةَ على كَذَا وَكَذَا. (الهروي، تهذيب اللغة، ج11، ص315؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص15؛ الزبيدي، تاج العروس، ج12، ص388؛ محمد رواس قلعجي؛ حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، ص283)

(6) . في ب سقط(على) في ب(بحذف المضافة).

قوله: أي في آخر الاسم فلو قال: أي في آخر المنادى لاستغنى عما ذكر من التكاليف البعيدة إلا أنه يرد عليه ترخيم غير المنادى للضرورة⁽¹⁾ حيث فسّر⁽²⁾ هو هو في قوله: وهو حذف بالترخيم المطلق.

قوله: لا القانون إلخ يعني المراد بالحذف للتخفيف ما لم يكن لموجب له كما في: باب "قاض"، و"عصا" ولم يكن أيضاً موقوفاً على السماع وإلا فكل حذف⁽³⁾ لا بد فيه من تخفيف.

(1) وقع من العرب في أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقين: أحدهما أن يبقى الحرف الذي قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف ويسمى هذا لغة من ينتظر، والثاني أن يحرك الحرف الذي قبل الحرف المحذوف، بالحركة التي يقتضيها العامل، ويعتبر كأنه آخر الكلمة حقيقة، ويسمى هذا لغة من لا ينتظر أو لغة الاستقلال، وقد قبل سيبويه الوجهين جميعاً نظراً منه إلى ما ورد عن العرب، وأما أبو العباس المبرد فكان لا يقبل إلا ما جاء على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف، وهي لغة الاستقلال، وكان يرد ما جاء على غير هذا الوجه، قال رضي الدين "ج1/، ص136" ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة، وإن خلا من تأنيث وعلمية، على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف، عند سيبويه، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال. (سبويه، الكتاب، ج2، ص245؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص261؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص290).

(2) في ب سقط(فسر).

(3) في ب(وكل حذف).

الحذف للتخفيف ويسمى تعليلاً واعتلالاً أيضاً. وحروف العلة الألف والواو والياء، فلا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة أي بالقلب أو الحذف أو الإسكان إعلال، بل تخفيف همزة ولا لإبدال غير حروف العلة ولا لحذفه ولا لإسكانه إعلال، ولا يقال أيضاً لتغيير حروف العلة للإعراب لا للتخفيف إعلال كمسلمين وأبيه. وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلّة موجبة على سبيل الاطراد كحذف ألف عصا وياء قاض، والحذف الترخيمي والحذف لا لعلّة للحذف غير المطّرد، كحذف لام يد ودم، وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف، ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض. (الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص38؛ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ج1، ص133؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص234).

قوله: لأن آخر المضافِ وسطه أي وسطِ الاسم⁽¹⁾ إلخ وذلك لأن المضاف إليه ليس بمنفصل عن المضاف انفصالاً تاماً بدليل حذفِ التتوين الذي هو علامة تمام الكلمة لأجل المضاف إليه فهو متصل بالمضاف⁽²⁾ والمضاف إليه غير المنادى لأنه لم يمتزج بالمضافِ امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره بدليل إن⁽³⁾ إعراب المضاف باق والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة.

قوله: وإنما لم يذكر المندوب إلخ كان الواجب على المصنف ذكر المندوب أيضاً لأنه⁽⁴⁾ بمطلق الاسم .

قوله: لئلا يلزم إخلال⁽⁵⁾ إلخ أي لئلا يلزم نقص الاسم⁽⁶⁾ نقصاً قياسياً⁽⁷⁾ مطرداً عن أقل أبنية العرب أي عن⁽⁸⁾ عدة الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو: "يد" و"دم" فإن⁽⁹⁾ النقص فيه وإن كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به بخلاف نحو: "عم" وعصا⁽¹⁰⁾ فإنه

(1) في ب(المضاف وسط أي الاسم).

(2) في ب(الكلمة لأجل المضاف فهو بالمضاف) في ب زيادة(قوله).

(3) في ب سقط(إن).

(4) في ب سقط(بصدد بيان مطلق الترخيم بناء على ما فسر الشارح هو في قوله وهو حذف بمطلق الترخيم وضمير آخره ويكون في قوله في آخر وأن لا يكون).

(5) الخلل: الوهن في الامر، وهو من ذلك، كأنه ترك منه موضع لم يبرم ولا أحكم، وفي رأيه خلل، أي انتشار وتفرق. والخلل أيضاً: فساد في الأمر. والخلل: العود الذي يُتخلل به، وما يُخلل به الثوب أيضاً، والجمع الاخلة. (الفارابي الصحاح، ج4، ص1687؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج4، ص514).

(6) في ب سقط(الاسم) في ب(نقص نقصاً قياسياً).

(7) في الأصل(قياساً).

(8) في ب سقط (عن).

(9) في ب (دم" و"يد" فإن).

(10) في ب (عمًا وعصا).

وإنكان قياسياً لكنه لعلّة ظاهرة ملجئية⁽¹⁾ إلى الحذف وإنما كرهوا نقص المنادى عن ثلاثة مع أنّ المنادى المَرْخَمَ⁽²⁾ مبنيّ والمبنيّ يكون على أقلّ⁽³⁾ ثلاثة نحو: "ما"، و"من" لأن البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب⁽⁴⁾.

قوله: وبعضهم أي بعض الكوفيين⁽⁵⁾.

قوله: لكان من قبل⁽¹⁾ الواضع لأنه "من" مع "التاء" أيضاً⁽²⁾ كان ناقصاً عن ثلاثة إذ "التاء" كلمة أخرى لكنها⁽³⁾ امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب⁽⁴⁾ الإعراب.

(1) في ب (ملجئة).

(2) المنادى المَرْخَمُ: الترخيم هو حذف آخر المنادى تخفيفاً، نحو "يا فاطمَ". والأصل "يا فاطمة". والمنادى الذي يُحذف آخره يُسمى "مَرْخَماً". ولا يُرَخَّم من الأسماء إلا اثنان 1- ما كان مختوماً بتاء التانيث، سواءً أكان علماً أو غيرَ علَم، نحو "يا عائشَ". يا ثِقَ. يا عالِمَ، في "عائشة وثِقّة وعالمة". 2- العَلَمُ لمذكّرٍ أو مؤنثٍ على شرط أن يكونَ غيرَ مركّبٍ، وأن يكونَ زائداً على ثلاثة أحرفٍ، نحو: "يا جَعَفَ". يا سَعَا، في "جعفرٍ وسعادَ"، فلا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالتاء، ولا المركب. (محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات، ج1، ص108؛ الغيلاني، جامع الدروس العربية، ج3، ص164).

(3) في ب سقط (على أقل).

(4) (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص108؛ ابن سيده، المخصص، ج4، ص234؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص877).

(5) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحرّكاً، وذلك نحو قولك: "في عُنُقٍ" يا عُنْ وفي حَجَرٍ "يا حَجْ" وفي كَتِفٍ "يا كَتِ" وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق. وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحرّكاً لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يَدٍ وِدَمٍ، والأصل في يد يَدَيَّ، وفي دم دَمَوٌ، والأكثر على أنه من ذوات الواو، إلا أنهم استقلوا الحركة على حرف العلة فيهما؛ لأن الحركات تستقل على حرف العلة، فحذفوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستقلال، فبقيت يَدٌ وِدَمٌ، فكذلك في محل الخلاف: الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزاً. انظر: (الأبباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص292، 293).

قوله: لعدم اللبس الأولى فيه الواو ليكون عطفاً على قوله: لأن الإخلال⁽⁵⁾ إلخ ويكون تعليلاً
لِكِلَا [196/أ] القسمين العلم وغيره.

قوله: فيدخل⁽⁶⁾ على الترخيم إلخ إذ لو لم يكن مرخماً لضم ما قبل التاء⁽⁷⁾.

قوله: لمعنى واحد الأولى حذفه لأن⁽⁸⁾ واحدة من زيادتي "مسلمان" وكذا "مسلمون" لمعنى آخر
والحال إنهما يحذفان في الترخيم جميعاً لأنهما زيدتا معاً،⁽⁹⁾ وأيضاً إنهم قالوا⁽¹⁾ علامة التأنيث في
فعلاء إنما هي الهمزة والألف زيداً لمد الصوت.

(1) . في ب سقط (قبل)

(2) في ب سقط (أيضاً).

يحوز تخريم المنادى تخفيفاً في كل اسم مختوم بتاء التأنيث وفي كل علم زائد على ثلاثة أحرف شرط أن لا يكون
مضافاً ولا مركباً وفي ذلك بأن تحذف آخر حرف منه وتضم الذي قبله أو تبقى على حاله فتقول في: نداء
فاطمة وعزة وجعفر ومحمود ومازن ومالك: يا فاطمة يا عز يا جعفر يا محمو يا ماز يا مال. (محمد علي
السراج، الباب في قواعد اللغة وآلات، ج1، ص108؛ الغيلاني، جامع الدروس العربية، ج3، ص164).

(3) في ب سقط (لكنها).

(4) في ب (معتقب).

التعقب: تعقب عن الخبر: إذا سأل عنه غير من كان سألته أول مرة. مُعْتَقَبٌ أي أخذت في منطوق آخر أسهل منه،
ويُرْوَى: تَعَقَّبْتُ. (الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج7، ص4685؛ الزبيدي، تاج
العروس، ج3، ص360).

(5) في ب (الإخلال).

الإخلال: بكسر الهمزة عند أهل المعاني هو أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد غير واف ببيانه. (السيوطي،
معجم مقاليد العلوم، ج1، ص93؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص123).

(6) . في ب (فidel)

(7) . في ب (الفاء)

(8) في ب زيادة (كل).

(9) انظر: (سبويه الكتاب، ج2، ص259؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص36؛ ابن السراج، الأصول في النحو،
ج1، ص360).

قوله: قيل إنه فعلاء وهذا مذهب سيبويه وأما مذهب غيره فهو⁽²⁾: أفعال فيكون على هذا ممّا في آخره حرف صحيح قبله مدة زائدة.

قوله: "كاناته واحد أصلهما وناة ووحده"⁽³⁾.

قوله: حرف علة إلخ تفسير "مدة" ولا بد فيه من قيد السكون أيضاً فلا يحذف مع الحرف الأخير الواو والياء المتحركة⁽⁴⁾ ولا يحذفان أيضاً إذا لم يكن حركة ما قبلها من جنسهما لمشابهتهما إذن للحروف الصحيحة بقلّة المدّة فيهما⁽⁵⁾ لأن المدّ في الأغلب لا يكون إلا في الألف والواو والياء الساكنين اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما.

قوله: الجملة حالية أي من المضاف إليه الذي هو الهاء في آخره وهي قيد في قوله: أو حرف صحيح فقط عند الجرمي فإنه يمنع حذف⁽⁶⁾ حرفين من نحو: "يدان" ثبوت⁽⁷⁾ ومذهب غيره أولى لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم بل قبله⁽⁸⁾ أيضاً كانت كذلك.

(1) انظر: (أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج2، ص11؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص25؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج1، ص203).

(2) "أشياء": فمذهب سيبويه والخليل أنّها "فَعَاءٌ" مقلوبة من "فَعَلَاءٌ"، والأصل "شَيْئَاءٌ" من لفظ شيء، وهو اسم جمع كَقَصَبَاءٍ وطَرَفَاءٍ، ومذهب الكسائي أنّها "أَفْعَالٌ" جمع شيء. ومذهب الفراء والأخفش أنّها "أَفْعَلَاءٌ"، والأصل "أَشْيَاءٌ"، فحذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص647؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص670؛ ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ج1، ص329).

(3) في ب سقط(قوله) في ب(كأتاه واحد" أصلها "وتاه واحد).

(4) في ب(المتحركتان).

(5) في ب(إذ الحروف الصحيحة نقل المدّ فيها).

(6) في ب (يمنع صدق).

(7) في ب (يدان ثبوت).

(8) في ب سقط(غيره أولى لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم بل قبله)

قوله: أي غير ما كان في آخره إلخ فلو قال: أي غير ذي⁽¹⁾ زيادتين في حكم الواحدة وغير ذي حرف صحيح قبله مدة وغير ما حذف منه كلمةً لكان أصوب.

قوله: لحصول الفائدة⁽²⁾ المقصودة وهي التخفيف به أي بذلك الحرف الواحد.

قوله: مأولة بالفعلية ليدل⁽³⁾ على الحدوث ويحصل معنى التعقيب⁽⁴⁾.

قوله: لارتفاع الموانع وهو وقوع الساكن بعد الواو والموجب لالتقاء الساكنين لو قلبت "الواو".

قوله: فإن قيل إلخ فيه ردّ لمن قال: قد أخلّ المصنف بأحد قسمي المندوب⁽⁵⁾ وهو: "المتفجع منه"⁽⁶⁾ إلا أن الأصل في على أن يكون على حقيقة ولا يعدل عنه إلا لقرينة ولا قرينة هنا توجب ذلك⁽¹⁾.

(1) . في ب (مال).

(2) في ب زيادة (و).

(3) في ب (لتدل).

(4) **التعقيب هو:** اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة، وقصر المدة التي بين وقوع المعنى عليهما، والتعقيب في كل شيء بحسبه. (السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ج1، ص98؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص214؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج3، ص190).

(5) في ب (قد أخل المصنف بأحد سمي المندوب).

انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص220؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص231؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1654).

(6) **التفجع:** إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة، وأكثر ما يكون عند النساء لضعفهن عن الاحتمال. **والمتفجع عليه:** من نزلت به الفجعة، أو أصابته نازلة حقيقية؛ كالموت، أو أن المتفجع عليه نزل منزلة ذلك؛ كقول عمر رضي الله عنه؛ وقد أخبر يجذب أصاب بعض العرب: واعمره. واعمره. **والمتوجع منه:** الموضع والمكان الذي فيه الألم؛ كقولك: وأرأساه. (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص358؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص47؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2،

قوله: و"الباء" (2) داخلة إلخ (3) ردُّ على من وهم أن "الباء" داخلة في المختص به وقال: المعنى أن (4) لفظ المندوب اختص بالندبة بسبب لفظة "وا فوا زيد" (5) مختص بالندبة "ويا زيد" (6) مشتركة بين النداء و الندبة (7).

قوله: أي كحكم المنادى إلا بقلة أي يكون من جهة الإعراب والبناء وباعتبارهما مفرداً معرفة ومضافاً وشبهه كما كان المنادى كذلك غير أن المندوب لا يكون نكرة بخلاف المنادى فإنه يكون نكرة كما عرفت "هذا ما سنج" (8) لخطري الفاتر" (9) في معنى هذه العبارة وفي الفرق بينها وبين ما عطف عليها من قوله: أو حكم إعرابه وبناءه (1) مع ما فيه إذ الفرق بين العبارتين غير متضح.

ص 1685).

(1) في ب سقط(قوله: وفي جعلها للسببية أو الاستغاثة نظر فيه إنه يمكن أن يقال المراد أن المندوب وهو الذي أظهر التقجع عليه و التحزن بواو و يا ويح لمعنى السببية والاستغاثة أظهر)
(2) الباء: هو أول حرف نطق به الإنسان وفتح به فمه. قال في شرح التسهيل: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً نحو: {فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ} [الأعراف: 57] ، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن لكنه مجاز، ومنه "كتبت بالقلم" و"قطعت بالسكين" فإنه يقال: "كتب القلم" و"قطع السكين". والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز. (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص150؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص39؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص139؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص227).

(3) . في ب(فيه).

(4) في ب سقط(ان).

(5) في ب(لفظه واقوا زيد).

(6) في ب سقط(زيد).

(7) انظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص415).

(8) في ب(هذا سنج).

(9) وردت عبارة تشبه هذه العبارة في بداية مخطوطة بعنوان: أنهار الجنان من ينابيع آيات القرآن.

المؤلف: عبدالله بن إبراهيم الحسني الجرهمي (جته جي)". (جاء في أول المخطوط لما احتجت الى وجدان آيات

قوله: ولا يقع المندوب نكرة أي بعد الندبة لأن النكرة بعد الندبة ⁽²⁾ غير معروف ولا يندب إلا المعروف ⁽³⁾.

قوله: وهو مبتدأ أي قوله زيادة الألف ⁽⁴⁾.

قوله: وهي "الألف أي" ⁽⁵⁾ وأختاه "الواو" و"الياء".

قوله ⁽⁶⁾: أي المشهور يعني المراد بالمعروف المشهور سواء كان علماً أو لا فلو كان علماً غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال وإهذه ⁽⁷⁾ ولم يكن علماً وكان مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته فقوله: "يا ضارباً زيداه" ⁽⁸⁾ إذا كان زيد رجلاً عظيماً وقد ضربه ⁽¹⁾ المتفجع عليه واشتهر

القرآن في أكثر الزمان سنح لخطري الفاتر أن أجمع كتاباً مع قلة البضاعة، مشتملاً على جداول في بيان مواضع الآيات بطرح غريب ووضع عجيب، فلما يسر الله الإتمام، سمئته بأنيار الجنان من منابع آيات القرآن في تاريخ أواخر سنة 1164 هـ).

(1) في ب (وبيانه) في ب زيادة (إلخ).

(2) . في ب سقط (لأن النكرة بعد الندبة)

(3) انظر: (ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص120؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص47).

(4) المندوب يجب أن يكون علماً، أو مضافاً إلى معرفة، أو اسماً موصولاً مشهوراً بصلة خالياً من أل، و يرى النحاة أن شرط التعريف في المندوب خاص بالمتفجع عليه، أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة. و يجوز لك في المندوب ثلاثة أوجه: أن تعامله معاملة المنادى غير المندوب، أو أن تزيد على آخره ألفاً، أو أن تزيد بعد هذه الألف هاء السكت عند الوقف. (ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص220؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، ص249؛ على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج2، ص459).

(5) في ب سقط (أي).

(6) في ب سقط (قوله).

(7) في ب (واهداه).

(8) انظر: (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص48؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، ص249).

به وكذلك: "يا حسناً وجهه في المشهور بذلك فضابط (2) المندوب أن يكون مشهوراً (3) سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة (4) لتعذر في ندبته إلخ إلا أنه إذا كان المندوب مشهوراً لا يلائم النادب في الندبة عليه (5).

قوله: وقرأت (6) إلخ جواب عن سؤالٍ مقدر تقديره كيف يمتنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه وقد وقع ذلك في الكلام التقديم (7) فإن "أولادهم" قد وقع بين المضاف الذي هو: "قتل" (8) والمضاف إليه الذي هو "شركائهم" (9) فأجاب بأنه شاذ (1) والقراءة شاذة (2).

(1) في ب (حريه).

(2) في نسختين (فضابط) لفظ (ظ) (ض) وهذا دليل على أن الناسخ ليس عربي وإنما هو عجمي.

(3) انظر: (أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص345؛ على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ج2، ص459).

(4) في ب سقط(قوله).

(5) . في ب سقط(عليه).

(6) في ب(وقراه).

(7) في ب (القديم).

(8) في ب(قيل).

(9) [قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ (137)]. [الأنعام/6] . قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَهْلُ الشَّامِ بِضَمِّ الرَّيِّ، وَرَفَعَ قَتَلَ، وَنَصَبَ

أَوْلَادَ، وَخَفَضَ شُرَكَائِهِمْ عَلَى أَنَّ قَتَلَ مُضَافٌ إِلَى شُرَكَائِهِمْ، وَمَعْمُولُهُ أَوْلَادُهُمْ فِيهِ الْفُضْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ بِالْمَعْمُولِ، وَقَالَ أَبُو غَانِمٍ أَحْمَدُ بْنُ حِمْدَانَ النَّحْوِيُّ: إِنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ هَذِهِ لَا تَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ زَلَّةٌ غَالِمٌ، وَإِذَا زَلَّ الْعَالِمُ لَمْ يَجْزِ اتِّبَاعُهُ وَرَدَّ قَوْلُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ. أَنَّ مَسَائِلَ الْفَصْلِ سَبْعٌ: مِنْهَا ثَلَاثَةٌ مِنْهَا جَائِزَةٌ. إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مَصْدَرًا وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلُهُ، وَالْفَاصلُ: إِمَّا مَفْعُولُهُ؛ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ:

[قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ]، وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ وَصْفًا، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ: إِمَّا مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ وَالْفَاصلُ

مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَالثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ الْفَاصلُ قِسْمًا؛ كَقَوْلِكَ: "هَذَا غَلامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ" بَجَرٍ "زَيْدٌ" بِإِضَافَةِ "غَلامٌ"

إِلَيْهِ، وَالْأَرْبَعُ الْبَاقِيَّةُ تَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشُّوكَانِيُّ الْيَمَنِيُّ (ت: 125هـ)، فَتَحُ

الْقَدِيرُ، دَارُ ابْنِ كَثِيرٍ، دَارُ الْكَلَمِ الطَّيِّبِ؛ دِمَشْقُ، بَيْرُوتُ، ط1، 1414 هـ، ج2، ص188؛ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ

صَدِيقُ خَانَ ابْنِ لُطْفِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ الْبَخَارِيِّ الْقَنُوجِيِّ (ت: 1307هـ)، فَتَحُ الْبَيَانِ فِي مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ، عَنِي

بَطْبَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَرَاجَعَهُ: خَادِمُ الْعِلْمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّنْشِيرِ، صَيْدَا -

قوله: لأن الاتحاد بينهما أي بين الصفة والموصوف معنى لا يقصر في ذلك أي في جواز [ب/197] إلحاق الألف بالصفة كما ألحق بالمضاف إليه عن الامتزاج إلخ حاصله أن يونس يقول: (3) إن الاتصال اللفظي بين الموصوف والصفة وإن كان أنقص من الاتصال اللفظي بين المضاف والمضاف إليه (4) حيث لم يجر الفصل هنا في السعة (5) وجاز هناك إلا أن الاتصال المعنوي بين الصفة والموصوف أتم منه بين المضاف والمضاف إليه وكذا بين الموصول (6) والصلة وذلك وذلك (7) لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف إليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وكما جاز هنا إلحاق الألف بآخر المضاف إليه والصلة لكون

بيروت، عام النشر: 1412 هـ ؛ 1992م، ج4، ص249؛ محيي الدين بن درويش، إعراب القرآن وبيانه،

ج3، ص238؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج2، ص374).

(1) شاذ مفرد: جمع شذآن وشواذ، مؤنثه شاذة، جمع مؤنث شاذات وشواذ، شذ، يشذ، بالضم، على الشذوذ

والندرة، ويشذ، بالكسر، على القياس، و شذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه؛ وكذلك كل شيء منفرد، فهو

شاذ؛ وكلمة شاذة. (الرازي، العين، ج6، ص215؛ ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص459؛ الزبيدي،

تاج العروس، ج9، ص424؛ د أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1179).

(2) في ب سقط (شاذة).

القراءة الشاذة: القراءة التي خالفت المتواتر المحفوظ في الصدور والمكتوب في، المصاحف من كلام الله تعالى، و

القراءة الشاذة غاية أمرها أن تعلم ولا تجوز التلاوة بها ولا الصلاة بها ولا الحجة بها (عياض بن موسى اليحصبي

السبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث، ج2،

ص329؛ محمد روااس قلججي ؛ حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ص255).

(3) انظر: (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص615؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح

جمع الجوامع، ج3، ص153).

(4) . في ب سقط (المضاف إليه).

(5) في ب زيادة (هنا).

(6) في ب (الموصولة).

(7) في ب سقط (وذلك). في الأصل مكررة

الاتصال اللفظي أتم فليجز هناك أيضاً⁽¹⁾ لكون الإتصال المعنوي أتم هنا ويمكن ترجيح جانب اللفظ حيث كان المختلف فيه حكماً لفظياً تأمل⁽²⁾.

قوله: أي ما كان نكرة قبل النداء يعني أن المراد بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تَعَرَّف بالنداء "كا رجل"، أولاً "كيا رجلاً راكباً"⁽³⁾، وسواء كان مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له نحو: "يا غلام رجل"، و "يا حسن الوجه"، و"يا ضارباً زيدا"⁽⁴⁾ قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه أو لا⁽⁵⁾.

قوله: لأن المعرفة للجنس إلخ "أي" لأن الذي يخرج الجنس عن التذكير إلى التعريف هو حرف النداء في المتعرف به فإذا حذف يظن بقاء الجنس على أصله الذي هو التذكير فيلتبس المتعرف بما لم يتعرف⁽⁶⁾.

(1) في ب سقط(لكون الاتصال اللفظي أتم فليجز هناك أيضاً).

(2) في ب(لمعطياً).

(3) في ب سقط(راكباً).

(4) في ب سقط(زيداً).

(5) الفصل بين قَوْلِكَ: "يا رجل أقبَل" إن أردت به المعرفة وَبَيْنَ قَوْلِكَ: "يا رجلاً أقبَل" إذا أردت النكرة أَنَّكَ إِذَا ضَمَمْتَ فَإِنَّمَا تُرِيدُ رجلاً بَعِيْنَهُ تُشِيرُ إِلَيْهِ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ، وَإِذَا نَصَبْتَ وَنَوَيْتَ فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ يَا وَاحِداً مِمَّنْ لَهُ هَذَا الْإِسْمُ فَكُلُّ مَنْ أَجَابَكَ مِنَ الرِّجَالِ فَهُوَ الَّذِي عَنَيْتَ كَقَوْلِكَ: لِأَضْرِبَنَّ رجلاً فَمَنْ كَانَ لَهُ هَذَا الْإِسْمُ بَرَّ بِهِ قِسْمَكَ، وَلَوْ قُلْتَ: "لِأَضْرِبَنَّ الرجل" لَكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِداً مَعْلُوماً بَعِيْنَهُ إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْهُودٍ، فَأَعْرَبْتَ النِّكَرَةَ لِأَنَّهَا فِي بَابِهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ وَمَعَ هَذَا أَنَّ التَّنْوِينَ الَّذِي فِيهِ مَانِعٌ مِنَ الْبِنَاءِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْمُضَافِ ، وَإِضَافَةِ الصِّفَةِ لِمَعْمُولِهَا "نحو: يا حسن الوجه. (المبرد، المقتضب، ج4، ص206؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص331؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص214).

(6) انظر: (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص1058؛ الصيان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص159).

قوله: ولأن ندائه لم يكثر إلخ هذا في النكرة بعد المعرفة⁽¹⁾ فإنه لو قيل: رجلاً على نية "يا رجلاً" لم يسبق الذهن إلى أنه منادى فربما يظن أنه مفعول فعل⁽²⁾ مقدر غير ادعو⁽³⁾ أي "رأيت رجلاً"، أو "ضربت رجلاً"⁽⁴⁾.

قوله: لأنه كاسم الجنس في الإبهام لأنه في الأصل مما يُشار إليه فلما أخرج بالنداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره⁽⁵⁾ وجعله مخاطباً وهي "حرف النداء".

قوله: لأن صورة "أيها" إلخ فيه أن صورة "أيهذا" أيضاً مختصة بالنداء مع أنه لا يجوز فيه⁽⁶⁾ الحذف فلا يقال: "أيهذا" من غير أن وُصف⁽⁷⁾ هذا بذی "اللام" كما لا يجوز الحذف من "يا هذا" فالأولى في تعليقه أن يقول: كان ينبغي أن لا يحذف من "أي" أيضاً إذ هو أيضاً جنس متعرف بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصف⁽⁸⁾ كما تقدم وهو معرفة قبل النداء "باللام" جاز

(1) . في ب (بعد النداء)

(2) . في ب سقط(فعل)

(3) أصل النداء: تنبيه المدعو ليُقبل عليك، وتؤثر فيه الندبة والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف لتنبيه المدعو، والمدعو مفعول في الحقيقة، ...إذا قلت: "يا فلان"، فقيل لك: "ماذا صنعت به؟" فقلت: "دعوتُه"، أو "ناديته"، وكان الأصل أن تقول فيه: "يا أدعوك"، و"أناديك"، فيؤتى بالفعل وعلامة الضمير، لأن النداء حال خطاب، والمخاطب لا يحدث عن اسمه الظاهر، لئلا يتوهم أن الحديث عن غيره، ولأن حضوره يُغني عن اسمه، ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء، وهو قولهم: "يا"، ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويخاطبوا بذلك القريب والبعيد. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص52).

(4) انظر: (السُّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ج1، ص294؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص619).

(5) في ب (تغييره).

(6) في ب سقط(فيه).

(7) في ب (تصف) في الأصل (وصف).

(8) في ب (وصفه).

حذفه فالاعتبار في حذف حرف النداء من أي بوصفه⁽¹⁾ نحو: "يا أيها الرجل" أو بوصفه⁽²⁾ نحو: "أيها الرجل"⁽³⁾.

قوله: وفيه "أي" وفي كونه صفة للفعل فقط نظر لتقييد شبه الفعل به أيضاً.

قوله: أي بسبب تعلق إلخ أي بسبب عمله في ضمير ذلك الاسم.

قوله: أي متعلق ذلك الاسم والتعلق يكون من وجوه نحو: كونه مضافاً إلى ذلك الضمير نحو: "زيداً ضربت غلامه"، ومنه نحو: "ضربت عمراً وأخاه" لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف⁽⁴⁾ بواسطة العطف أو موصوف العامل⁽⁵⁾ ذلك الضمير أو موصولاً له نحو: "زيداً ضربت رجلاً يحبه" و"زيداً ضربت الذي يحبه"⁽⁶⁾ أو ما عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصولة نحو: "زيداً لقيت عمراً ورجلاً يضربه"⁽⁷⁾ و"زيداً لقيت عمراً والذي يضربه" وغير ذلك من المتعلقات⁽⁸⁾.

(1) في ب(أي يوصف).

(2) في ب(أو يوصف) في ب زيادة(وصفه).

(3) لا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل، ولا توصف أي وأية في... إلا بما فيه "أل"، أو باسم الإشارة، نحو: "يا أيها الرجل" توصف أي: وأية بواحدة من ثلاثة أشياء: الأول: الاسم المحلى بـأل؛ نحو: [يا أيها الرسول بلّغ] ، و [يا أيها النفس المطمئنة]، الثاني: الاسم الموصول المقترن بـأل؛ نحو: [يا أيها الذي نزل عليه الذكر] ؛ ونحو: يا أيها التي قامت. الثالث: اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب؛ كمثال المصنف؛ أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب، فلا يكون نعتاً لـ "أي"؛ خلافاً لابن كيسان، ومن هذا النوع قول ذي الرمة: ألا أيها الدارس الذي كأنك لم يعهد بك الحي عاهد. انظر: (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص173؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص27).

(4) في ب سقط(المضاف).

(5) في ب(موصوفاً للعامل).

(6) في ب سقط(وزيداً ضربت الذي يحبه).

(7) في ب سقط(زيداً لقيت عمراً ورجلاً يضربه).

(8) انظر: (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص409؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1،

قوله : ولا بدّ من تقييد أي بقوله⁽¹⁾ ليتحقق معنى لو فلو قال: من التقييد بالتعريف لكان أولى.

قوله: ليس الإبراز لصحة العطف أي⁽²⁾ بل للتأكيد لوجود الفاصل وهو عليه.

قوله⁽³⁾: في موضعه أي في موضع⁽⁴⁾ الذي وقع فيه الفعل فإن المراد بالمناسب أن يكون لفظ المفسر دالاً على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في: "مررت به"⁽⁵⁾ وضربت غلامه، و"حسبت عليه" وهو على ثلاثة أقسام: لأنه إن أمكن تقدير ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معموله لذلك الفعل خاص بل مع أي معمول كان فهو الأولى نحو: "زيداً مررت به" فإن جاوزت المقدر قبل زيداً بمعنى "مررت" سواء كان⁽⁶⁾ عاملاً في "بك" أو "به"، أو "بغلامك"، أو "بأخيك"، أو "بأي شيء كان"، وإن لم يمكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله الخاص المعين⁽⁷⁾ [197/أ] الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى⁽⁷⁾ نحو: "زيداً ضربت غلامه" فإن أهنت المقدر هنا قبل زيداً ليس بمعنى ضربت مطلقاً بل هو بمعناه مع "غلامه" أو "أخاه" أو "صديقه" أو ما جرى مجرى ذلك فإنك لو قلت: "زيداً ضربت عدوه" لم يكن معناه أهنت زيداً بل المعنى حينئذ أكرمت زيداً ضربت عدوه⁽⁸⁾ فأهنت بمعنى "ضربت" مع بعض معمولاته دون بعض وإن لم يكن

ص458؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص285).

(1) . في ب زيادة(لفظاً).

(2) . في ب سقط(العطف أي)

(3) في ب سقط(قوله).

(4) . في ب سقط(أي في موضع)

(5) في ب سقط(به).

(6) في ب زيادة(مررت).

(7) في ب سقط(فقدر ذلك المعنى).

(8) في ب سقط(لم يكن معناه أهنت زيداً بل المعنى حينئذ أكرمت زيداً ضربت عدوه فأهنت).

هذا أيضاً الثاني أيضاً أضمرت ⁽¹⁾ معنى لا يست فإنه يطرد في كل فعلٍ مشغولٍ ⁽²⁾ بضميره أو متعلق الضمير أي متعلق كان ⁽³⁾.

قوله: وفيه أي وفي عود ضمير خلافه إلى الرفع نظر لأن الرفع حين عدم وجود قرينة خلافه واجب لا راجح.

قوله: وفيه أي في هذا النظرِ نظرٌ لأن خلاف الشيء ما يعارضه ويدافعه والنصبُ المرجوح لا يعارض ⁽⁴⁾ الرفع فليس خلافه ويكون الرفع معه راجحاً لجوازِ النصبِ أيضاً لوجودِ قرينةٍ وأيضاً ⁽⁵⁾ فإن الضمير في رفعه ⁽⁶⁾ ويختار رفعه عائداً ⁽⁷⁾ إلى الاسم المحدود فهو قرينة دالة على أن بقرينة

(1) في ب سقط (الثاني أيضاً أضمرت) في ب زيادة (ضربت).

(2) الاشتغال: هو أن يتقدم اسم واحد ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضميره مباشرة، أو في سببه، بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم؛ لعمل فيه النصب لفظاً أو محلاً. والمراد بسبب الاسم المتقدم: كل شيء له صلة وعلاقة به؛ من قرابة أو صداقة أو عمل. وأركان الاشتغال ثلاثة هي: أ- مشغول عنه: وهو الاسم المتقدم. ب- مشغول: وهو الفعل المتأخر. ج- ومشغول به: وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالوساطة. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص140).

(3) باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشغول عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً ك: "زيداً ضربته"، أو محلاً ك: "زيداً مررت به"، أو لما لا بس ضميره نحو: "زيداً ضربت غلامه"، أو "مررت بغلامه"، والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان أحدهما: أن يرفع على الابتداء فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية والثاني: أن ينصب بفعل مخذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة. (ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص456؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص129).

(4) في ب (لا يعارضه).

(5) في ب (ايضاً).

(6) في ب زيادة (في).

(7) في ب (عائداً).

خلافه قرينة خلاف⁽¹⁾ الرفع المختار لا مطلق الرفع فالضمير في خلافه للرفع المختار دون مطلق الرفع لأن الاسم المحدود يجب أن يجوز نصبه وإلا فليس هو⁽³⁾ فواجب الرفع ليس من الاسم المحدود في شيء.

قوله: وخلاف⁽⁴⁾ اختيار الرفع عطف على خلاف الرفع. قوله: ووجوب الرفع عطف⁽⁵⁾ على وجوب النصب اعلم أن حال الاسم للمحدود إلى يعدوا أربعة أقسام⁽⁶⁾ إما أن يختار⁽⁷⁾ رفعه ، أو يختار نصبه،⁽⁸⁾ أو يستوي رفعه ونصبه، ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه وأثبت ابن كيسان قال: ⁽⁹⁾ وذلك إذا كان الفعل مشغلا بمجرور به يحقق⁽¹⁰⁾ فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو:

(1) . في ب زيادة(المراد) . في ب سقط(بقرينة خلافه).

(2) . في ب(لا مطلق).في ب زيادة (الرفع فالضمير في خلاف للرفع المختار دون الرفع).

(3) الأصح أظن(إياه).

(4) في ب(أو خلاف).

(5) . في ب (وخلاف اختيار) في ب سقط(على خلاف الرفع. قوله: ووجوب الرفع عطف).

(6) الأصح أظن(أن حال الاسم المحدود يعدوا إلى أربعة أقسام).

(7) في ب (المحدود لأمر وأربعة أقسام).في ب سقط (أما).

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام: أحدها: ما يجب فيه النصب، والثاني: ما يجب فيه الرفع،

والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح، والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح

والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء. (ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1،

ص456؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص135)

(8) في ب زيادة(أو يجب نصبه).

(9) ابن كيسان (000-299 هـ / 000 - 912 م).

محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحوا ولغة، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب.

من كتبه " تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها " المهذب " في النحو، و " غلط أدب الكاتب " و " غريب الحديث

" و " معاني القرآن " و " المختار في علل النحو. (ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج5، ص2306؛

فيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ج1، ص255؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص308).

(10) في ب (بمجرور به تحقيق).

الشرط "ضربت به"⁽¹⁾ لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغل عن بمنصوب ⁽²⁾ محلاً يلي ما بعد "إذا المفاجأة" واجب الرفع في نحو: "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو"⁽³⁾.

قوله: لتضمنهما معنى الابتداء إلخ اعلم أن أمّا لكونها⁽⁴⁾ من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها إلى ما قبلها ⁽⁵⁾ يقتضي رفع الاسم الواقع بعدها فيكون قرينة للرفع وأما عدم ملاصقة الفعل إياها وقوع⁽⁶⁾ الاسم لفظاً بعدها فلا يوجبان كونها مقتضية لرفع الاسم الواقع بعدها لأن الاستئناف⁽⁷⁾ كما يكون بالاسمية يكون بالفعلية أيضاً⁽⁸⁾.

قوله: إلى انتقاء المؤثر وهو الطلب.

(1) في ب (نحو السوط ضرب به).

(2) . في ب سقط (وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغل عن بمنصوب)

(3) يجب رفع الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كإذا التي للمفاجأة فتقول: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو برفع زيد ولا يجوز نصبه لأن إذا هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً ولا مقدراً. (ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج 1، ص 456؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 135).

(4) في ب (لكونه).

(5) . في ب زيادة (أن لا يقصد تناسب ما بعدها لما قبلها أعني الاستئناف فهي على ما)

(6) في ب (ودفع).

(7) الاستئناف: هو ما وقع جواباً لسؤال مقدر معنى كما قال المتكلم: جاءني القوم، فكان قائلاً قال: ما فعلت بهم؟ فقال المتكلم مجيباً عنه: أما زيد فأكرمته، وأما بشر فأهنته، وأما بكر فقد أعرضت عنه. والاستئناف: هو الابتداء بجملة بعد قطع، ويكون مصحوباً عادة بواو تسمى واو الاستئناف، والنحاة يطلقون المستأنفة على الابتدائية ويجيء في لفظ الجملة. (الجرجاني، التعريفات، ج 1، ص 18؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج 1، ص 174، و 175؛ د أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 1، ص 331).

(8) في ب (يكون أيضاً بالفعلية).

قوله: لكثرتة أي⁽¹⁾ لكثرة الحذف وقلة الإنشاء خبراً للمبتدأ.

[حروف النفي]:

قوله: نحو⁽²⁾ "يا زيد ضربته" اعلم أن المراد بحرف النفي⁽³⁾ هنا: "ما"، و"لا"، و"إن دون⁽⁴⁾ لم"، و"لما"، و"لن إذ" هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال: "لم زيداً تضربه ولا لن⁽⁵⁾ بكراً تقتله".

قوله: وعند المبرد⁽⁶⁾ يجب إلخ في إذا الشرطية خلاف ونقل عن الكوفيين⁽⁷⁾ إنها كإذ في وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلاً إلا في الشاذ ونقل عن سيبويه والأخفش⁽⁸⁾ موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة⁽⁹⁾ بعدها لكن على ضعفٍ والأكثر

(1) في ب سقط (لكثرتة أي)

(2) في ب سقط (نحو)

(3) حروف النفي: وهي "ما" و"لا" و"لم" و"لما" و"لن" و"إن" فما لنفي الحال في قولك: ما يفعل وما زيد منطلق، أو منطلقاً على اللغتين ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك: ما فعل، قال سيبويه: أما ما فهي نفي لقول القائل هو يفعل إذا كان في فعل الحال وإذا قال لقد فعل فإن نفيه ما فعل فكأنه قيل والله ما فعل. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص145؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص405؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص31).

(4) في ب سقط (دون).

(5) في ب سقط (ولا لن) في ب (لا بكراً تقتله).

(6) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص189).

(7) في ب (خلاف ما نقل عن الكوفيين).

انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص518).

(8) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج1، ص145؛ معاني القرآن للأخفش، لأخفش الأوسط، ج1، ص84).

(9) في ب (المشروط).

كونها عندهما فعلية إما ظاهره الفعل أو مقدرة⁽¹⁾ ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فقول المصنف وبعد إذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والأخفش.

قوله: نحو: حيث زيداً⁽²⁾ "زيداً تجده" إلخ هذا قبل لحوق "ما" أما إذا لحق بها نحو: "ما" "حيثما"

[الجوازم]:

فهي وسائر الاسماء الجوازم⁽³⁾ المتضمنة معنى الشرط نحو: "متى" و"أينما" لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة ومتى اضطر الشاعر إلى الفصل فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها لأنها ظاهرة في [ب/198] تضمين معنى الشرط.

قوله: لأن النفي والتردد إلخ تعليل لقوله إذ هي مواقع الفعل⁽⁴⁾

قوله: بخلاف سائر أدوات الشرط: (1) متعلق بقوله و"حيث" أي "ويختار النصب بعد "حيث" متلبساً بخلاف سائر الأدوات "كمتى"⁽²⁾ و"أينما" حيث لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة وحينئذ يجب فالنصب واجب كما مرّ.

(1) في ب (عندها فعلية أما ظاهرة الفعل أو مقدرة) في الأصل (مقدمه).

(2) في ب (جئيت زيداً).

انظر: (شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج5، ص52).

(3) في ب (فهو وسائر الأسماء الحوار).

الحروف الجوازم وهي: "لَمْ" و"لَمَّا" و"لَا" التي تجزئ في النهي و"اللام" التي تجزئ في الأمر، لا يجوز أن تقول: "لَمْ زيد يأتك" لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في ضرورة شعر، والجزم في الأصل: القطع، ومنه الأمر الجازم، وفي الاصطلاح حذف حركة أو حرف من حروف العلة، أو ما شبه به بعامل. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص231؛ الأندلسي، الحدود في علم النحو، ج1، ص439؛ الجرجاني، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، ج1، ص21).

(4) في ب زيادة (قوله: لأن النفي والتردد إلخ تعليل لقوله إذ هي مواقع الفعل).

قوله⁽³⁾: فإن قيل فليجز الوجهان أي من غير ترجيح أحدهما.⁽⁴⁾

قوله: مع الاختلاف في المقصود وغيره فإن النصب نص في المقصود⁽⁵⁾ والرفع يحتمل غيره.

قوله: وبهذا حصل الجواب عما أورد إلخ قال الرضي:⁽⁶⁾ والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب

العزير أعني قوله تعالى: [كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ]. [القمر، 49/54] لا يتفاوت فيه المعنى ولا

يختلف سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة فلا يصلح إذا للتمثيل وذلك لأن مراده تعالى: "كل شيء

مخلوق" نصبت "كل" أو رفعت وسواء⁽⁷⁾ جعلت "خلقناه" صفته مع الرفع أو خبراً عنه وذلك أن قوله

(1) الأفعال المضارعة الدّاخل عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو: "لم" و"لما" و"لام الأمر" و"لا في النهي"

وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط: "إن" و"إذا" ما لمجرد التعليق وهما حرفان و"من للعاقل" و"ما" و"مهما" لغيره

و"متى" و"أيان" للزمان و"أين" و"أنى" و"حيثما" للمكان و"أي" بحسب ما تُضاف إليه ويُسمى أولهما شرطاً ولا

يكون ماضي المعنى ولا إنشاء ولا جامداً ولا مقروناً بتنفيس ولا قد ولا ناف غير لا ولم وثانيهما جواباً وجزاء.

ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص432؛ الجوري، شرح شذور الذهب في

معرفة كلام العرب، ج2، ص579).

(2) في ب (لمتى).

(3) في ب سقط(قوله).

(4) ذكر المبرد في المقتضب "إن" إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز بالإسم وذلك

قوله: "إن الله أمكنني من فلان فعلت" و"إن زيد أتاني أكرمته"، وإنما تفسير هذا أنك أضمرت الفعل بينها

وبين الإسم فتقديره إن أمكنني الله من زيد وإن خرب معموها ولكنه أضمر هذا وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما

أضمر ولو لم يضم لم يجز لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل وإنما احتملت إن هذا في الكلام لأنها أصل

الجزاء كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الإسم في نحو قولك: "أزيد قام" لأنها أصل الاستفهام ولو قلت:

هل زيد قام" لا يصلح إلا في الشعر لأن السؤال إنما هو عن الفعل وكذلك "متى زيد خرج" و"أين زيد قام"

"وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن

يضطر الشاعر. (سيبويه، الكتاب، ج3، ص59؛ المبرد، المقتضب، ج2، ص75؛ ابن يعيش، شرح المفصل

للزمخشري، ج4، ص266).

(5) . في ب سقط (وغيره فإن النصب نص في المقصود).

(6) (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص22؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص505).

(7) في ب(سواء).

تعالى: ما خلقنا ⁽¹⁾ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لأنه تعالى: يخلق جميع الممكنات الغير ⁽²⁾ المتناهية ويقع على كل منها اسم شيء في هذه الآية فإذا قرّر ⁽³⁾ هذا قلنا: أن معنى [...كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] [القمر، 49/54] يرفع كل على أن "خلقناه" هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى أن "خلقناه" صفة "كل شيء مخلوق" كائن بقدر والمعنيان واحد إذ لفظ كل شيء ⁽⁴⁾ في الآية مخصوصة بالمخلوقات سواء كان "خلقناه" صفة له أو خبراً له وليس مع التقدير الأول أعم منه مع الثاني فرد عليه الشارح بما ترى ⁽⁵⁾.

قوله: فهو هنا أي الضمير هنا الضمير هنا بعد التركيب لكن حذف اعتماداً على علم السامع ويجوز أن يكون قوله: فهو تفريعاً ⁽⁶⁾ على قوله: أي الرفع والنصب في الاختيار إلخ أي فقوله ويستوي الأمران هنا بعض التركيب والبعض الآخر مقدر أي نختر ويستوي الأمران ⁽⁷⁾ على تنازعهما في الأمران ⁽⁸⁾.

(1) في ب(قوله خلقنا).

(2) في ب (الغير) وفي الأصل(التمير)

(3) في ب(إذا تقدر).

(4) في ب سقط(شيء).

(5) انظر: (السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ج1، ص336؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص 148؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص115).

(6) في ب(تعريف).

(7) . في ب سقط(هنا بعض التركيب والبعض الآخر مقدر أي نختر ويستوي الأمران).

(8) قال الرضي: "يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها. وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عاطفاً على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسمين وأن يكون عاطفاً على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعلين". (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص22؛ ابن الحاجب أمالي ابن الحاجب، ذكر قول الرضي في حاشية أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدادة، ج2، 506؛ شرح الكافية، ج1، ص

قوله: ذلك الاسم أي المحدود.

قوله: يكون اسمية أي يكون الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم اسمية فيناسب الجملة الكبرى الاسمية فيختار رفعه.

قوله: فلا يتفاوتان أي الصغرى والكبرى⁽¹⁾.

قوله: بلا معارض أي بلا وجوده في نفس الأمر.

قوله: بلا اعتبار معارض وإن كان في نفس الأمر ما يمكن معارضته لكنه لا يعتبر معارضاً لكثرة استعماله وقلة استعمال⁽²⁾ ما يعارضه.

قوله: لعدم كونه لو سلط عليه إلخ حاصله أنه خرج عن باب⁽³⁾: ما أضمر عامله بقوله مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لأن المراد بالاشتغال عنه الاشتغال⁽⁴⁾ عن نصبه لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلاّ النصب والمراد بضميره أو متعلقه بنصب ضميره أو نصب متعلقه لأن

(175).

(1) يقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع: "أ" الجملة الأصلية: وهي التي تقتصر على ركني الإسناد "أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل" "ب" الجملة الكبرى، وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهور رائحته طيبة. "ج" الجملة الصغرى: وهي: الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداها خبراً لمبتدأ. (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص497؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص16).

(2) في ب سقط(استعمال).

(3) في ب سقط(عليه) في ب(من باب).

(4) . في ب سقط(عنه الاشتغال)

الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره و"ذهب" لم يشتغل عن نصب زيد⁽¹⁾ بنصب ضميره بل عن رفعه برفع ضميره فلا يكون من هذا الباب.

قوله: وكذا مناسبة وهو "أَذْهَبُ"⁽²⁾.

قوله: في تركيب الحفظ⁽³⁾ أي في قوله: ((الكرام الكاتبين))⁽⁴⁾.

(1) . في ب زيادة (إذ لا يجوز بحسب المعنى)

(2) لم يجز سيبويه في نحو "أزید ذهب به" إلا الرفع بالابتداء أو بفعل مضمر كأنه قيل: "أذهب زيد به". وأجاز السيرافي النصب على إسناد "ذهب" إلى مصدر "ذهب" منويا وجعل المجرور في موضع نصب، وزعم أنه مذهب المبرد وأجاز ذلك أيضا ابن السراج، وهو رأي ضعيف، لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرا غير مختص، والإسناد إليه منطوقا به غير مفيد فكيف إذا لم يكن منطوقا به، وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسندا إلى غير ضميريهما، فإن أسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول وصاحب الآخر منصوب به". (سيبويه، الكتاب، ج3، ص178؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص75؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص283؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص147).

(3) في ب (في تركب الحافظه)

(4) «الكرام الكاتبين» بالنصب، وصوابها الرفع: الكرام الكاتبون ولعله نصبها على الحكاية ما ورد في الآية. [كِرَامًا كَاتِبِينَ (11) يَغْلُمُونَ مَا تَفْعَلُونَ (12)] [الإنفطار/82]. (تفسير مقاتل بن سليمان، للأزدي، ج4، ص532)، وايضا نص حديث " قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ يَنْهَأُكُمْ عَنِ التَّعَرِّيِ فَاسْتَحْيُوا مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ الَّذِينَ مَعَكُمْ الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ ... وذكر في المستدرك على الصحيحين " ...أَوْ لَيْسَ كَفَى بِي شَهِيدًا وَبِالْمَلَائِكَةِ الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ؟ ... (الأزدي، تفسير مقاتل بن سليمان، ج4، ص532؛ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد المعروف باليزار (ت: 292هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17) (وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18، مكتبة العلوم والحكم؛ المدينة المنورة، ط1، بدأت 1988م، وانتهت 2009م، برقم، 4799؛ ج11، ص89؛ أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990م، برقم؛ 8778، ج4، ص644).

قوله: لأنه لو سلط إلخ أي أنه خرج من هذا الباب بقوله يشتغل⁽¹⁾ عنه أي عن نصبه لأنه لم يشتغل عن نصبه إذ لا يجوز بحسب المعنى أن يسلط عليه فينصبه لفساد المعنى أو بقوله: لو سلط عليه لإشعاره لجواز التسليط وهنا لا يجوز التسليط.

قوله⁽²⁾: حيث يصير المعنى إلخ هذا إذا علق الجار والمجرور "بفعلوا" فإن جعلنا الجار والمجرور نعتاً لكل شيء صار المعنى "فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم" وهذا وإن كان معنى مستقيماً إلا أنه خلاف⁽³⁾ المقصود حالة الرفع إذا المراد منه ما أريد بقوله تعالى: [وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ]. [القمر، 53/5453].

قوله: وهو "لم يفعلوا" إلخ بل الكرام الكاتبون فعلوا فيها الكتابة⁽⁴⁾.

قوله: جميع الشرائط حاصلة فيه أي في بدأ النظر.

قوله⁽⁵⁾: فلا يجوز تقديم ما في حيزها يعني أن ما بعد الفاء إنما يعمل فيما قبلها⁽¹⁾ إذا كانت زائدة
(2) كما في قوله تعالى: [إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ] [النصر، 1/110] إلى قوله⁽³⁾: [فسبح...]

(1) في ب(مشتغل).

(2) في ب سقط(قوله).

(3) في ب زيادة(المعنى).

(4) إذ النصب يقتضي أنهم فعلوا في "الزبر" أي صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً إذ لم يوقعوا فيها فعلاً بل "الكرام الكاتبون" أوقعوا فيها الكتابة. فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتاً لكل شيء لأن المعنى حينئذٍ "فعلوا كل شيء" مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم. قلت: هو وإن كان مستقيماً خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما في آية: [وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ] [القمر: 53]. انظر: (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص149؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان، ج2، ص116).

(5) في ب سقط(قوله).

[النصر، 3/110] أو كان الفاء واقعة غير موقعها كما في⁽⁴⁾: [وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ] [المدثر، 3/74] [فَأَمَّا
الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ]، [الضحى 9/93] "وأما" إذا لم يكن⁽⁵⁾ زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا
يعمل فيما قبلها وأي في الآية⁽⁶⁾ كذلك لكون "الألف" و"اللام" في [الرَّانِيَةُ...] [النور، 2/24] مبتدأ
موصولاً فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجاء.

قوله: والجملة معللة إلخ هذا على عطف⁽⁷⁾ نحو: و[الرَّانِيَةُ...] [النور، 2/24] على[198/]
وكذلك: [وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ] [القمر، 54/52].

قوله: ويحتمل أن يكون [الرَّانِيَةُ...] [النور، 2/24] إلخ فلو قال أو خبراً لمبتدأ⁽⁸⁾ الأول لكان أخصر
و أولى.

قوله: و"اللام" فيه أي في نحو: [الرَّانِيَةُ...] [النور، 2/42].

قوله⁽⁹⁾: فلا يكون أي نحو: [الرَّانِيَةُ...] [النور، 2/24] فيه أي في قول المبرد: ذلك أي ما أضمر
عامله⁽¹⁰⁾.

(1) . في ب سقط(قبلها).

(2) في ب (زائدة) وفي الأصل(رائدة).

(3) في ب (إلخ) في ب سقط(إلى قوله)

(4) في ب زيادة(قوله تعالى).

(5) في ب (لم تكن).

(6) في ب(وهي في الآية).

(7) في ب(هذا عطف على).

(8) في ب(والخبر المبتدأ).

(9) في ب سقط(قوله).

(10) [الزانية والزاني فاجلدوا...] [النور 24/2]. الفاء عند المبرد بمعنى الشرط. كأنك قلت: الذي يزني فاجلدوه،
فلا يكون من هذا الباب. لأنك إذا نصبت الأول خرجت الفاء عن معنى الشرط، إذ شرطها أن يكون الأول

قوله: وسلب انتقاء ما ذكر إلخ يعني أن المقدم انتقاء أي إن لم يكن ما ذكره وسلب الانتقاء إثبات⁽¹⁾ فيكون ما ذكر كان تامة.

قوله: فيكون "الشمس طالعة" من استثناء بعض⁽²⁾ التالي أي ينتج⁽³⁾ القياس المذكور كون "الشمس طالعة" من أجل استثناء نقيض⁽⁴⁾ التالي لأن نقيض التالي يستلزم نقيض المقدم⁽⁵⁾.

قوله: أو نقول أي وإن لم يكن ما ذكر إلخ غير الأول إلا أنه زاد فيه دليل إثبات التالي ودليل إثبات المقدمة الاستثنائية⁽⁶⁾.

[المحذر والمحذر منه]:

قوله: اسم لنوع من أنواع⁽¹⁾ إلخ وهو المحذر والمحذر منه⁽²⁾ سمى لفظه المحذر والمحذر منه⁽³⁾ في نحو: "إياك والأسد" وفي نحو: "الأسد الأسد" تحذيراً تسمية للشيء باسم ألتِه فإن لفظ المحذر

مبتدأ لا مفعول، فذلك جاء الرفع على قراءة الجماعة ، وهو بهذا الاعتبار واجب. وهي عند سيبويه جملتان . ولذلك لو وقف على قوله: الزانية والزاني، على مذهب سيبويه لكان وقفا حسنا، ثم يبتدئ: فأجلدوا، لأنهما جملتان مستقلتان. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص143؛ المبرد، الكامل، ج1، ص396؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص507).

(1) في ب زيادة(قوله).

(2) . في ب سقط(طالعة) في ب(نقيض).

(3) في ب(أن ينتج).

(4) الاستثنائي منه: هو المعروف بالشرط، لكونه مركبا من قضايا شرطية، وهو المُشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو: (لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ولو لم يكن النهار موجودا ما كانت الشمس طالعة) فالنتيجة في الأخيرة ونقيضها في الأولى مذكوران بالفعل(إن). (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص715).

(5) في ب زيادة (قوله: ولنا أن نقول في بيانه إلخ فعلى هذا يكون القياس اقترانيا من الشرطيات تأمل، قوله: أو يكون الفاء[ب/59] للشرط عطف على زيادة الفاء).

(6) في ب سقط(الاستثنائية).

والمحذر منه كليهما آلة التحذير دون لفظ المحذر فقط كما يؤذن به قول المصنف: هو معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده.

قوله: والجملتان في محل الصفة النصب يجوز أن يكونا حالين من ضمير بتقدير العائد إلى معمول⁽⁴⁾.

قوله: ما ذكر⁽⁵⁾ من التعلق إلخ وهو قوله: من نوعه والأولى نصب.

قوله: ⁽⁶⁾ المحذر منه في قوله: أو ذكر المحذر منه ⁽⁷⁾ مكرراً على الحال على زيادة "اللام" من ضمير وذكر المستتر العائد⁽⁸⁾ إلى معمول فيكون الرابط حينئذ ذلك الضمير⁽⁹⁾.

قوله: وأيضاً عند المخالفة أي عند المخالفة بين ما بعد "أو" أعني المعطوف بها وبين ما قبلها أعني المعطوف عليه⁽¹⁾.

(1) في ب(نوع من أنواع).

(2) التحذير: في اللغة مصدر حذر بتشديد الذال المعجمة. وعند النحاة هو المفعول به بتقدير اتق ونحوه مثل: حذر، وبعد، واجتنب. وذلك التقدير إما للتحذير مما بعده نحو: "إياك والأسد"، أي اتق إياك من مقارنة الأسد. (ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح، ج2، ص531؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1153؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص53؛ التهاني، موسوعة كشف اصطلاحات، ج1، ص390).

(3) في ب سقط(منه).

(4) في ب(معموله).

(5) في ب سقط(ما ذكر).

(6) في ب زيادة(أو ذكر).

(7) في ب زيادة(في قوله أو ذكر المحذر منه).

(8) في ب(ذكر المستثنى العائد).

(9) انظر: (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص22؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، ص278).

قوله: والزيادة على قدر إلخ أي بأن يزداد العامل في المعطوف با ولما يقال: [لا تُطع (2). كُفُوراً]. [الإنسان، 24/67] فإن العطف يصح من غير زيادة لا تطع في المعطوف (3).

قوله: يكون كلمة إلخ أي يكون "أو" منقطعة بمعنى "بل" لأن شرط الاتصال أن يليها مثل المذكور قبل (4).

قوله: (5) "أنا مقيم أو أمشي" مثال المخالفة (6).

قوله: لتغير المعنى إلخ أي كان (7) المعنى الإضراب (8) عن النهي عن طاعة الإثم (9).

(1) في ب زيادة(بها).

(2) في ب (يا وكما يقال: لا تقطع).

(3) في ب (لا تقطع في المعطوف).

(4) حروف العطف: تسعة: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى. (المبرد، المقتضب، ج1، ص10؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص55؛ ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص317؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص219، و220).

(5) في ب زيادة(نحو).

(6) المخالفة: أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب، كجوب الإعلال، في نحو: قام، والإدغام، في نحو: مد. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص206؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص300).

(7) . في ب سقط(المعنى إلخ أي كان)

(8) الإضراب: بكسر الهمزة عند النحاة هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه نحو: ضربت زيداً بل ، فعلى هذا، معنى الإضراب الإبطال لما قبله. وقد يكون بمعنى الانتقال من غرض إلى آخر. قيل: لفظ بل حرف إضراب إذا تلاها جملة. ثم تارة يكون معنى الإضراب الإبطال لما قبلها نحو قوله تعالى: [وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ] أي بل هم عباد. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص29؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص137؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص218).

(9) يجري النهي ، نحو: "لا تلبس حريراً، أو مذهباً"، المعنى: لا تلبس حريراً ولا مذهباً، ومنه قوله تعالى: [وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَيْمَةً أَوْ كُفُورًا] ، فهذه "أو" هي التي تقع في الإباحة؛ لأن النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يجوز طاعة الأثم على الانفراد، ولا طاعة الكفور على الانفراد، ولا جمعهما في الطاعة، فهو ههنا في النهي

قوله: ويمكن أن يقال أي في جوابِ النظرِ.

قوله: **والتقابل⁽¹⁾** إلخ أي والتقابل باعتبار القيد لا باعتبار المعمولية وعدمها فإن المحذر منه المكرر معمول بتقدير "اتق".

قوله: فهو عطف على ذكر المحذوفِ والرابطة⁽²⁾ ما ذكره من المتعلق على رفع المحذر منه والمستتر في ذكر على نصبه كما تقدم.

قوله: أو الفعل إلخ عطف على قوله فهو عطف على ذكر المحذوف وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير معطوف على تحذيراً⁽³⁾

قوله: كما سبق أي كما سبق إشارة إليه حيث قال: أو وقت⁽⁴⁾.

قوله: فلا إشكال لأنه حينئذ يكون عطفاً على قوله: تحذيراً و يكون مصدراً حينئذٍ ظرفاً للتقدير أو يكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوفٍ معطوفٍ على ناصب تحذيراً المقدر أي حذر⁽⁵⁾ تحذيراً مما بعده أو ذكر المحذر منه فلا يحتاج⁽⁶⁾ إلى جعله بمعنى المفعول.

بمنزلة الإيجاب، نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين". (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص20).
(1) **تقابل** مفرد: مصدر تقابل، تقابل، عدم اجتماع الأمرين في الموضوع الواحد من جهة واحدة كتقابل السواد والبياض. (د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص1770).

(2) في ب(الرابط).

(3) في ب سقط(قوله: أو الفعل إلخ عطف على قوله فهو عطف على ذكر المحذوف لا يحتاج إلى تقدير معطوف على تحذيراً).

(4) في ب سقط(وقت) في ب زيادة(ذكر المحذر منه مكرراً)

(5) في ب(حذراً).

(6) في ب زيادة (حينئذ).

التحذير: وَمِنْهُ مَا نَصَبَ تَحْذِيرًا إِنْ كَانَ (إيا) أو مكرراً أو متعاطفاً وإِلَّا فَيَجُوزُ إِظْهَارُهُ وَأَجَاؤُهُ قَوْمٌ مِنَ الْمَكْرَرِ وَلَا

قوله: "ورأسك والسيف" اعلم أن المحذر إما ظاهر أو مضمّر والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب والمضمّر قد يجيء متكلاً نحو: "إياي والشر" وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضمير غائب نحو: "إياك وإياه من الشر" ⁽¹⁾ وقولهم "إذا بلغ الرجل ستين، فإياه وإيا الشواب" ⁽²⁾. شاذ من وجهين من جهة وقوع "إياه" محذراً غير معطوف ومن جهة إضافة "إيا" إلى المظهر وأما المحذر منه فيكون ظاهر أو مضمراً سواء كان الظاهر مضافاً أو لا والمضمّر متكلاً أو مخاطباً أو غائباً ⁽³⁾.

قوله: قلت: هو تابع إلخ فيه أن كونه تابِعاً لا يخرجُه عن التحذير كما "أن عمرو" في "جاءني زيد وعمرو" لا يخرج بكونه تابِعاً عن الفاعلية.

قوله: والتكرار للتأكيد والحكمة في وجوب حذف فاعل ⁽⁴⁾ المحذر منه المكرر كون تكريره دالاً على مقارنة ⁽¹⁾ المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلّا عن ذكر المحذر منه ⁽²⁾ على أبلغ ما

يحذف عاطف بعد (إيا) إلّا ينصب المَحذُوف بإضمار آخر أو جرّه بمن ويكفي تَقْدِيرُهُ فِي أَنْ تَفْعَلَ وَيَعْطَفُ الْمَحذُورُ عَلَى إِيَّايَ وَإِيَانَا وَعَلَى إِيَّاكَ وَإِخْوَتِهِ. (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص22؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3، ص283).

⁽¹⁾ . في ب سقط (وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضمير غائب نحو إياك وإياه من الشر).

(2) لا يكون "إيا" في هذا الباب "لغائب"، لاختصاص التحذير بالمخاطب، "وشذ قول بعضهم"، أي العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب". قال سيبويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمعه من أعرابي. والشواب: بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة: جمع "شابة". ويروى: السوءات، بالسين المهملة: جمع سوءة، والمعنى: إذا بلغ الرجل ستين سنه فلا يتولع بشابة ولا يفعل سوءة. والكلام جملة واحدة، "والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب". فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل "أنفس" بـ"أيا". لأنها تلاقيها في المعنى. (سيبويه، الكتاب، ج1، ص279؛ ابن سيده، المخصص، ج1، ص61؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص276).

(3) انظر: (ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحّة، ج2، ص532؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص72؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص273).

⁽⁴⁾ . في ب (عامل).

يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر فكان التكرار صار عوضاً عن العامل المحذوف ولهذا جاز إظهار العامل إذا لم [ب/199] يكرر الاسم اتفاقاً وأما وجوب الحذف في نحو: "إياك والأسد" فلأنه في معنى المكرر لأن معنى "إياك" أي بعد نفسك من الأسد وفحوى الكلام (3) "احذر الأسد" ومعنى "والأسد" أي "بعد الأسد عن نفسك" وهو أيضاً (4) بمعنى "احذر الأسد" لأن تباعد الأسد (5) عن نفسك بأن تتباعد عنه فكأنك قلت: "الأسد الأسد" (6).

قوله: إذا حذف "حرف الجر" إلخ وإنما كثر حذف "حرف الجر" مع "أن" و"إن" وشاع لأنهما حرفان موصلتان يليان (7) بصلتهما لكونهما مع بعدهما بتأويل اسم واحد فلما طال لفظاً ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف "حرف الجر" الذي هو مع (8) المجرور كشيء واحد.

قوله: والتقدير "اتق نفسك واترك المراء" يعني أن المراء (9) ليس من باب التحذير بل فعله جائز الحذف.

(1) في ب (مقارنة).

(2) في ب (إلا على المحذر منه).

(3) في ب (وفحول الكلام).

(4) في ب سقط (أيضاً).

(5) في ب (يتعد الأسد).

(6) انظر: (سيبويه الكتاب، ج1، ص253؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص247؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص135).

(7) في ب (موصلتان طويلتان).

(8) في ب سقط (مع).

(9) في ب سقط (يعني أن المراء).

قوله: أو جار مجرى أن تمارى يعني أن "المراء"⁽¹⁾ مصدر والمصدر مقدر بأن مع الفعل فأجرى مجراه في جواز حذف من معه⁽²⁾.

قوله: أي اسم⁽³⁾ ما فعل يعني الكلام على حذف المضاف.

قوله: إن المفعول فيه⁽⁴⁾ إلخ تعليل للتفسير المذكور أي إنما فسّرناه بهذا التفسير إذ المفعول فيه إلخ.

قوله: أي حدث لا قسم إلخ فإنك إذا قلت: "ضربت أمس" فقد فعلت لفظ "ضربت اليوم" لأنك تكلمت به "اليوم" و"الضرب" الذي هو مضمون فعله "أمس"⁽⁵⁾.

قوله: نحو: "سرت يوم الجمعة خلفك" مثال الحقيقتين⁽⁶⁾ فإن "يوم الجمعة" زمان حقيقي⁽⁷⁾ والخلف مكان حقيقي⁽⁸⁾.

(1) المراء: اللغة: الجدل والمعارضة بالباطل "دعاء" صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا: إذا طلب حضوره "جالب" مسبب له، من جلبه: إذا ساقه وجاء به. وقيل المراء: الجدال. والتّماري والمُماراة: المُجادلة على مذهب الشكّ والريبة، ويُقال للمُنَاطرة مُماراة لأنّ كلّ واحدٍ منهما يَسْتَخْرِجُ ما عِنْدَ صاحبه ويمْتَرِيه به كما يَمْتَرِي الحالِبُ اللَّبَنَ مِنَ الصَّرْع. (ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص278؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص1155).

(2) انظر: (سيبويه، كتاب، ج1، ص279؛ ابن مالك، الشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص161؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص85).

(3) . في ب سقط(اسم).

(4) في ب(إذ المفعول فيه).

(5) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص350).

(6) . في ب سقط(مثال حقيقتين).

(7) في ب (الجمعة مكان حقيقي).

(8) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص299؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص435).

قوله: و"جلست قدوم زيد" إلخ مثال الاعتبارتين⁽¹⁾ فإن القدوم زمان باعتبار جعله حيناً وإرادة وقته والشمس مكان⁽²⁾ باعتبار إرادة مكان ظهور أثرها.

قوله: و كذلك "العين" المراد بالعين: ما يقابل الحدث والمعنى غير الزمان والمكان.

قوله: وإن شرط قصد ذلك⁽³⁾ أي وإن شرط لدفع النقض باعتماد اليوم الذي صمت فيه قصد ذلك أي قصد أنه فعل فيه الفعل المذكور وأنه ذكره لوقوع الفعل المذكور فيه.

قوله: أو يراد عطف على وأن شرط.

قوله: فعل عامل فيه فإن الفعل المذكور الذي هو "الصوم" في المثال المذكور ليس في اليوم فيندفع النقض به حين أُريدَ ما ذكر.

قوله: أيضاً أي كما استغنى عن ذكر قيد الحيثية أو ذكر قيد إرادة⁽⁴⁾ عاملٍ فيه بمجرد⁽⁵⁾ القصد.

قوله: لأن "المبهم" منها إلخ و"المبهم من الزمان" هو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة أو نكرة "كحين" و"زمان" و"الحين" و"الزمان" والمحدود منه ماله نهاية تحصره⁽¹⁾ سواء كان معرفة أو نكرة "كيوم" و"ليلة" و"شهر" و"يوم" و"يوم" الجمعة⁽²⁾ و"ليلة القدر" و"شهر رمضان"⁽³⁾.

(1) في ب (الاعتبارين).

(2) الظرف: كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى في وليست في لفظه كقولك: "قُمت اليوم" و"جلست مكانك" لأن معناه "قُمت في اليوم" و"جلست في مكانك" فإن ظهرت في إلى اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً. (ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص55؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص499).

(3) في ب زيادة (إلخ).

(4) في ب زيادة (فعل).

(5) في ب (المجرد).

قوله: ويرد عليه "خلفك" و"أمامك" فإنهما معرفتان مع إنهما ينتصبان بلا خلاف بتقدير "في" على الظرفية.

قوله⁽⁴⁾: ويخرج منه نحو: "فرسخ"⁽⁵⁾ أي من المقادير الممسوحة نحو: "ميل"⁽⁶⁾ فإنها محصورة وتنتصب⁽⁷⁾ على الظرفية بلا خلاف فهؤلاء يقولون ينتصب من المكان على الظرفية نوعان: "المبهم" و"المحدود"⁽⁸⁾ ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من "جهة" و"جه" و"كيف" و"ذرى"⁽⁹⁾ فإنه لا يقال: "زيد جانب عمرو" بل في "جانبه أو إلى جانبه"⁽¹⁰⁾ وكذا "خارج الدار"⁽¹⁾ فلا يقال: "زيد خارج الدار" بل من خارجها⁽²⁾.

(1) في ب(تحصر) في الأصل(يحصر).

(2) في ب سقط(يوم).

(3) انظر: (ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص55؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص499).

(4) في ب سقط(قوله).

(5) الفرَسُخُ: ثلاثة أميال هاشمية؛ وهي: اثنا عشر ألف ذراع. انظر: (الفرا هيدي، العين، ج4، ص332؛ الفارابي، الصحاح، ج1، ص428).

(6) المِيلُ من الأرض: منتهى مدّ البصر؛ ومقداره: أربعة آلاف ذراع. انظر: (الفارابي، الصحاح، (ميل) ج5، ص1822، 1823؛ الفيومي، المصباح المنير، ج2، ص588).

(7) في ب(ينتصب).

(8) في ب(المحدود) في الأصل(المعدود).

المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدّ ولا نهاية كالحين، والمحدود منه ما اعتبر فيه ذلك كالיום والشهر. وأمّا المبهم والمحدود من المكان فقد اختلف في تفسيرهما، فقال أكثر المتقدمين إنّ المبهم من المكان هو: الجهات الستّ وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت، والمحدود منه بخلافه، أي ما سوى تلك الجهات. (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص230؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، 1147).

(9) في ب (ودرى).

(10) في ب (في جانب أو إلى جانب).

قوله: وقيل ماله اسم (3) إلخ ما ثبت له اسم لأجل إضافته إلى أمرٍ خارجٍ عن مسمّاه فإنّ "خلف" و"قدام" و"يمين" و"شمال" تطلق (4) على هذه الأماكن باعتبار ما يضاف إليه فعل هذا سمّي المكان المبهّم مبهمًا لأنه لا يطلق الاسم عليه بمجرد النظر إلى ذاته بل إطلاق الاسم عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذات المكان فهو: مبهم في ذاته متعين الاسم بذكر الخارج والمحدود من المكان على هذا ما كان له يسبب أمر (5) داخل في مسماه كأعلام المواضع فإنها أعلام لها باعتبار عين تلك الأماكن وكذا: "بلد" و"سوق" و"دار" فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلية فيها: "كالدور في البلد" و"الدكاكين في السوق" و"البيت في الدار" (6).

(1) في ب سقط (الدار).

(2) انظر: (ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج1، ص445؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص524؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1147).

(3) أسماء المكان المبهمة: هي التي تنصب على الظرفية... وهي: 1- أسماء الجهات الست، وهي "فوق"، تحت، أعلى، أسفل، يمين، شمال، ذات اليمين، ذات الشمال، أمام، خلف، قدام، وراء" تقول: "صعد المؤذن فوق المئذنة، لئتمكّن من رؤية الهلال أسفل الأفق". 2- ما ليس اسم جهة، ولكن يشبهه في الإيهام، بمعنى أنه يدل على مكان غير محدد ولا محصور، وذلك مثل "أرض، مكان، حيث، لدى، بين، عند، مع" فمن البين أن هذه الكلمات صالحة لاستعمالها في مواطن كثيرة فهي هكذا شائعة مبهمة، تقول: "جلست مع المتفرجين حيث أشاهد العرض الممتع". (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص136؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج1، ص195؛ النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، ج1، ص439).

(4) في ب (تطلق) في الأصل (يطلق).

(5) في ب زيادة (له اسم بسبب أمر).

(6) أل: للغلبة وهي ما لا تفيد تعريف الاسم لكنها تدل على أن الأسماء التي دخلت عليها صارت أعلامًا بالغلبة، فلنلاحظ الآتي: "بلد" و"سوق" و"دار" كلمات عامة = نكرات: "كالدور في البلد" و"الدكاكين في السوق" و"البيت في الدار" أعلام بالغلبة.

بالموازنة بين الكلمات السابقة قبل دخول "أل" عليها وبعد دخولها نلاحظ أنها قبل دخول "أل" نكرات، وحين دخلت عليها "أل" أصبحت أعلامًا، فالأداة "أل" في هذه الأسماء للغلبة، أي أن الاسم بها قد فاز بنفسه لا بواسطة "أل"؛ بمكان أو شيء أو شخص محدد فأصبح علمًا عليه، وتخلص بذلك من عموم دلالاته على الأماكن

قوله: و[أ/199] يدخل فيه نحو: (1) "عند" نحو: "جهة" و"جانب" و"ذرى" و"كتف" و"وجه" بمعنى جهة (2) و"مكان" و"موضع" و"وسط" و (3) "بين" و"إزاء" و"حذاء" و"حذوه" (4) وما هو بمعناه ويخرج عنه "المعدود" بالمساحة "كالميل" و"الفرسخ" و"البريد" إلا أن يقال: إن المكان مثلاً لم يصر "فرسخاً" بالنظر إلى ذاته بل بسبب المقياس المساحي الذي هو أمر خارج عن مسماه ويستثنى من المبهم على قول هؤلاء نحو: "جانب" وما بمعناه وكذا جوف البيت (5) و"خارج الدار" و"داخلها" (6) وكذا بعض ما في أوله ميم زائدة من اسم مكان لأنه إنما ثبت مثل هذا الاسم (7) باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع أنه لا ينتصب كل ما هو من هذا (8) الجنس فلا يقال: "قمت" (9) مضروب زيد".

قوله: بل باعتبار المضاف إليه أي بل باعتبار الشيء الذي أضيف إليه "عند" و "لدى" (10).

والأشياء والأشخاص. (محمد عيد، النحو المصفى، ج1، ص194)

(1) انظر: (سبويه، الكتاب، ج1، ص410؛ أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، ج2، ص566).

(2) في ب (ودرى وكيف وجهه بمعنى جبهة).

(3) في ب سقط (و).

(4) في ب (وإزاء وحذاء وحذوه).

(5) في ب (وكذا خوف) في ب سقط (البيت)

(6) انظر: (سبويه، الكتاب، ج1، ص411؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص199).

(7) في ب زيادة (للمكان).

(8) في ب (هذا) في الأصل (هذه).

(9) في ب (قلت).

(10) من الأسماء ما يلزم الإضافة وهو قسمان: أحدها: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلا

إضافة وذلك نحو: "عند"، و"لدى" و"سوى" و"قصارى الشيء" وحماداه بمعنى غايته. والثاني: ما يلزم

الإضافة معنى دون لفظ نحو: "كل" و"بعض" وأي ويجوز أن يستعمل مفرداً أي بلا إضافة. (ابن عقيل،

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص51؛ الغلايينى، جامع الدروس العربية، ج3، ص214

قوله: هنا قيد به لأنه فسّر "المبهم" في موضع آخر بالتفسير الأخير أعني ماله اسم باعتبار إلخ
وينبغي على قول الأكثرين أن يحمل "المقادير المسوحة"⁽¹⁾ على الجهات الست لمشابتها لها في
الانتقال فإن تعين ابتداء الفرسخ مثلاً: لا⁽²⁾ يخص موضعاً دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاؤه
كتحول "الخلف" "قدماً"⁽³⁾ و"اليمن" "شمالاً".

قوله: بالحمل على الإبهام في "عند" و "لدى" وشبههما⁽⁴⁾.

قوله: أو⁽⁵⁾ الكثرة في لفظ مكان وما بعد دخلت.

قوله: والمراد الإبهام اللغوي أي لا الإصطلاح الذي هو في الجهات الست على قول الأكثرين:
والمصنف في الكافية⁽⁶⁾ وإلا لا يستقيم الحمل إذ لا إبهام بهذا المعنى في "عند" و "لدى" والحمل لا

(1) في ب (أن تحمل).

المقادير: من قدر، مفرداً مقدار، وهو مبلغ الشيء وقدره من الكيل، والوزن والعدد و المقادير المسوحة: كفرسخ وميل، ولا خلاف في انتصابها على الظرفية". (محمد بن أبي الفتح البعلي المطلع على ألفاظ المقنع، ج1، ص444؛ ابن، الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص850؛ محمد رواس قلعجي، معجم لغة الفقهاء، ص448).

(2) في ب سقط (لا).

(3) في ب (والقدام).

(4) حمل "عند" و "لدى" وشبههما على ظرف المكان، لإبهامهما... وجه الإبهام فيهما، إنما كانت الجهات الست مبهمة من حيث كانت متوقفة في معقوليتها على ما تضاف إليه مثل: فوق وتحت وأمام وخلف، فحمل عليه من ظروف المكان ما كان متوقفاً في معقوليته على مضافه مثل: لدى وعند وتلقاء وتجاه وحذاء ووسط وبين، ونحو ذلك. (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص566).

(5) في ب زيادة (على).

(6) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ).

يكون إلاّ الجامع أولاً الاصطلاحي المفسر بما يتناول إبهام "عند" ⁽¹⁾ و"لدى" وإلا لا يستقيم الحمل إذ حينئذ يكون نصب "عند" و"لدى" ⁽²⁾ لكونهما أيضاً من المبهمات دون الحمل.

قوله: و ما بمعناه وهو كل ما اشتق من حدثٍ بمعنى الاستقرار والكون ⁽³⁾ في مكانٍ.

قوله: إذا كان الفعل موافقاً له إلخ أي سواء كان ذلك الفعل مشتقاً ممّا اشتق منه اسم مكانٍ أولاً نحو: "جلست موضع القياس" و"تحركت مكان السكون" و"قعدت موضعك" وأمّا الفعل الذي ليس فيه معنى الاستقرار فلا ينصبه فلا يقال: "كتبت الكتاب" ⁽⁴⁾ مكانك" و"رمى بالسهم موضع بكرٍ" و قتلته " ⁽⁵⁾ مكان القراءة" وعلى هذا ففي إطلاق المصنف نظر فإن لفظ مكان لا ينتصب إلا بفعل فيه معنى الاستقرار ⁽⁶⁾: وذلك لا يفهم من إطلاقه ⁽⁷⁾ وأمّا اسم المكان المشتق من حدثٍ ليس فيه ⁽⁸⁾ الاستقرار "كالمضرب" و"المقتل" و"المأكل" و"المشرب" ونحوها فلا ينتصب على الظرفية بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختصّ من المكان "كدخلتُ" و"نزلتُ" و"سكنتُ" ⁽⁹⁾ فلا يقال:

(1) . في ب سقط(عند ولدى والحمل لا يكون إلاّ الجامع أو لا الاصطلاحي المفسر بما يتناول إبهام).

(2) . في ب زيادة(بالأصالة).

(3) في ب زيادة(بمعنى).

(4) في ب سقط (الكتاب).

(5) في ب (و قبلته)

(6) الاستقراء: كل اسم مكان يُنصب بما اشتق منه أو بمرادفه، ولا يُنصب المكان بغير ما اشتق منه أو مرادفه وما في أوله ميم زائدة إن كان مشتقاً من حدثٍ بمعنى الاستقرار والكون فإنه يُنصب، وبما انتصب به المكان المخصوص وهو دخلت وسكنت ونزلت، وإن لم يكن كذلك فلا يُنصب به المكان المخصوص. (السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص159؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص826).

(7) في ب(إلا من إطلاقه).

(8) في ب زيادة(معنى).

(9) انظر: (ابن سيده، المخصص، ج4، ص319؛ عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي

(ت: 646هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب -

القاهرة، ط1، 2010 م، ج1، ص68).

"قمت مضرب زيد" و"قمت مقتله"⁽¹⁾ و"أفطرت يوم الخميس" إلخ عطف على إذا ⁽²⁾ يوم الجمعة أي ويختار النصب في نحو: ⁽³⁾ "أفطرت يوم الخميس" إلخ.

قوله: وأما امتناعه أي امتناع النصب.

قوله: ويحتمل عدم أي عدم الامتناع.

قوله: بدلالة ما سبق إلخ أي الدليل على حذف المضاف هنا وهو اسم ⁽⁴⁾ ما سبق في المفعول المطلق.

قوله: مؤثراً كان كما في: "قعدتُ حيناً"⁽⁵⁾ أو "أثراً" كما "ضربته تأديباً" فكأنه قسمه إلى قسمين: "المؤثر" و"الأثر" باعتبار الوجود الخارجي وأما في الذهن.

فالمفعول له ⁽⁶⁾ علة حاصلة على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في: "قعدتُ حيناً" ⁽⁷⁾ أو تأخر عنه "كما في: "ضربت تأديباً"⁽⁸⁾.

(1) في ب زيادة(قوله).

(2) . في ب سقط(إذا)

(3) انظر: (ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملحّة، ج1، ص447؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح

ألفية ابن مالك، ج2، ص658).

(4) . في ب سقط(اسم).

(5) في ب(حيناً) في الأصل(جُبناً).

(6) المفعول له: هو اسم ما فعل لقصد تحصيله أو لوجوده فعل مذكور. الأول: مثل ضربته تأديباً. والثاني: مثل

قعد هو عن الحزب جبناً. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص211؛ ابن عقيل، شرح

ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص186)

(7) في ب(في ب(حيناً) في الأصل(جُبناً).

(8) انظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص245؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،

ج2، ص133).

قوله: والحق أن يقول: إلخ ذلك لئلا يرد نحو: "كرهت التأديب الذي ضربت لأجله" وضربت⁽¹⁾ "وقد أعجبني التأديب".

قوله: وفيه أي وفيه نظر إذا قصد فيه الحيثية والمراد فعل عامل فيه فما ذكره بمعنى هذا القول فهو أيضاً حق.

قوله: وفيه أي وفي النظر المذكور نظر إذ حينئذ يضيع قيد مذكور.

قوله: ويرد على الحد إلخ⁽²⁾ مما يستغني بقوله والحق أن يقول: إلخ وأرى إنهما من اختلاف النسخ جمع بينهما في بعضها من لم يعرف اتحاد مألهما⁽³⁾.

قوله: وقيل لا يقال: "قعود حين" [ب/200] إلخ اعلم أن بعض شارحي الكافية بعد ما وجه ما⁽⁴⁾ قال الزجاج⁽⁵⁾ بأن ذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له كما في "ضربته تأديباً" فإن معناه "أدبته تأديباً" بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت أدبته بالضرب تأديباً ويصلح⁽⁶⁾ أن يقال: "الضرب" هو "التأديب" فصار مثل: "ضربت ضرباً" في كون مضمون العامل هو المعمول ردّ عليه بأن التوجيه المذكور لا يطرد له⁽⁷⁾ في جميع أنواع المفعول له⁽⁸⁾ فإن

(1) في ب (فضريت).

(2) في ب سقط (إلخ).

(3) في ب (مالهما).

(4) في ب سقط (ما).

(5) انظر: (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص424).

(6) في ب سقط (بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت أدبته بالضرب تأديباً) في ب (ويصح)

(7) في ب سقط (له).

(8) المفعول له على نوعين: نوع لا يتقدم في الوجود على ما جعل علة له.

ونوع يتقدم في الوجود على ما جعل علة له. (الجوهر، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص431).

"القيود" ليس بيان الجُبْنِ ⁽¹⁾ إلا مجازاً وكذلك قولك: "جئتكَ إصلاحاً لحالك" "بالإعطاء" و"النصح" أو نحوه ⁽²⁾: فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح ⁽³⁾ بل بيانه "الإعطاء" و"النصح" والذي قاله حق لأن اسناد السبب إلى المسبب مجاز ليس إلا ⁽⁴⁾.

قوله: لتحقق العبث ⁽⁵⁾ يعني أن ذات الفعل قد يوجد بدون العلة لتحقق ⁽⁶⁾ العبث في الأفعال.

قوله: إقامتها أي إقامة العلة لوجود الفارق.

قوله: ولأن أكثر علل الأفعال كثيراً ⁽⁷⁾ ما تأتي جامعة للشروط المذكورة فصارت مع الشروط ظاهرة مشهورة في العلية والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشروط دليل عليها.

قوله: إضافة المصدر إلى المفعول أي والفاعل محذوف أي لمصاحبة المذكور بعد الواو معمول فعل.

قوله: احترز به عن نحو: "كل رجل وضعيته" أي احترز به عن ضيعته في "كل" ⁽¹⁾ وضعيته ⁽²⁾ فإنها مصاحبة ⁽³⁾ "لكل رجل" لأن الواو بمعنى مع قيل المعنى بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك

(1) في ب زيادة (الجملة ولا يقال قعود حين).

(2) في ب (ونحوه).

(3) في ب (للاصطلاح).

(4) انظر: (ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحة، ج1، ص264؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص655؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص510؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص180).

(5) . في ب سقط (العبث)

(6) . في ب سقط (لتحقق)

(7) في ب زيادة (إلخ يعني أن علل الأفعال كثيراً).

المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد "فزيد" في "ضربت وزيداً" مشارك للمتكلم في "الضرب" في وقت واحد أي وقع ضربهما معاً وفي قولك: ضربت أنا وزيد بالعطف شاركه في الضرب (4) لكن لا يلزم كون "الضربين في وقت واحد" ويرد عليه "استوى الماء والخشبة" على أن يكون "استوى" بمعنى "ارتفع" كما قالوا: "أي ارتفع الماء فساوى الخشبة" وليس معناه "ارتفعت الخشبة" أيضاً فلا تشارك "الماء" في الارتفاع مع أنه (5) مفعول معه اتفاقاً ويمكن أن يقال: أن "استوى" هنا بمعنى "تساوى" لا بمعنى "استقام" (6) ولا "ارتفع" والمعنى "تساوى الماء والخشبة في العلو" أي "وصل الماء إلى الخشبة" فليس أحدهما أرفع من الآخر فعلى هذا فلا يكون ممّا يتمتع (7) فيه العطف كما قيل.

(1) في ب زيادة (رجل).

(2) حذف الخبر وجوبا: قيل.... ويحذف الخبر وجوبا في قسم صريح، وبعد واو المصاحبة الصريحة. قيل.... نحو "كل رجل وضيعة" أي: مقرونان. والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على الصحوية وكان الحذف واجبا لقيام الواو قيام مع. (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص127؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص125).

(3) المفعول معه: وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقه بفعل أو ما فيه معناه وحروفه ك سرت والنيل وأنا سائر والنيل... وهو الخامس من المنصوبات المفعول معه، وإنما جعل آخرها في الذكر لأمرين أحدهما أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي والثاني أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات. (ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص308؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص440؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص237).

(4) في ب سقط في الضرب في وقت واحد أي وقع ضربهما معاً وفي قولك ضربت أنا وزيد بالعطف شاركه في الضرب).

(5) في ب سقط (أنه).

(6) في ب (استقام) في الأصل (استفهام).

(7) في ب (ممّا ينبغي).

قوله⁽¹⁾: وهو معطوف على المفعول به اتفاقاً وتعين العطف في المثال المذكور لأن أصل "الواو" التي قبل المفعول معه العطف وإنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب نصاً المراد الذي هو المصاحبة⁽²⁾ فإن العطف⁽³⁾ في: "جاءني زيد وعمرو" يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب⁽⁴⁾ في المصاحبة وفي قولك: "ضربت زيدا وعمراً" لا يمكن التتصيص بالنصب على المصاحبة لكونه في العطف الذي هو الأصل أظهر.

قوله: وإنما لم يقل إلخ شرط بعضهم كون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً نظراً إلى أن "عمراً" في قولك: "ضربت زيدا وعمراً" معطوف اتفاقاً وينتقض ما قاله بنحو⁽⁵⁾: "حسبك وزيدا درهم" فإن الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى يكفيك⁽⁶⁾.

قوله: أو "خبر" أو "حال" على أن يكون بمعنى ملفوظاً أو لفظياً ويجوز أن يكون ظرفاً أي في اللفظ.

(1) في ب سقط(قوله).

(2) المفعول معه: لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعلٍ لازم، أو مُنْتَه في التعدي، نحو قولك: "ما صنعت وأباك"، و"ما زلت أسير والنيل"، و"لو تُرْكَتِ الناقةُ وفَصِيلُها لرَضَعَهَا". (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص145؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص200، 201؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص439).

(3) في ب(إن المصاحبة).

(4) في ب زيادة(نص).

(5) في ب(نحو).

(6) انظر: (الفرايدي، الجمل في النحو، ج1، ص132؛ سيبويه، الكتاب، ج1، ص93؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص280؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج9، ص8).

قوله: أو "عطف جملة" إلخ يجوز فيه الرفعُ على العطفِ على الواو للحالِ أي الواو في جاز للحال أو هو أي⁽¹⁾ جاز عطف جملة إلخ والجر على عطفه على الحال أي أو الواو فيه "لعطف جملة على جملة".

قوله: "حال" أو "تمييز" ويجوز أن يكون "كان ناقصة" أيضا ومعنى خبره على أن يكون بمعنى منصوباً.

قوله: حيث لا مجمل إلخ تعليل لتعيين العطف وفيه أن النص على المصاحبة قد يكون الداعي إلى⁽²⁾ النصب ضرورة وإن سُلّم به ليس بضروريّ فالنصب على المصاحبة حاجة⁽³⁾ داعية إلى الحمل على عمل العامل المعنوي فكيف ينفي⁽⁴⁾ الاحتياج إليه ولهذا قال بعضهم: ⁽⁵⁾ الأولى إن يقال أن قصد النصّ على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا.

قوله: دليل على كون [أ/200] المثال إلخ اعلم أن الفعل المعنوي: ⁽⁶⁾ على ضربين لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي نحو: "مالك" و"ما شأنك" لأن الجار والمجرور لا بدّ وأن ⁽⁷⁾ يتعلق بفعلٍ أو

(1) في ب سقط(أي).

(2) في ب سقط(خبره على أن يكون بمعنى منصوباً. قوله: حيث لا مجمل إلخ تعليل لتعيين العطف وفيه أن النص على المصاحبة قد يكون الداعي)

(3) في ب (حاجة).

(4) . في ب (يبقى).

(5) انظر: (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص146؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص237؛ أبو عبد الله محمد عبد القادر الجزائري المالكي الشهير بالشيخ باي بلعالم (ت: 1430 هـ)، التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة، ج1، ص48).

(6) الفعل المعنوي "ما لك وزيدا" أي ما تصنع. أن مذهب الجمهور أن العامل في المفعول معه الفعل بتوسط الواو، وقيل العامل فيه الواو، وقيل نحو: لابس مضمّر بعد الواو. (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1615).

(7) في ب سقط(و).

بما فيه معناه و"شأنك" بمعنى "فعلك" و"صنعتك" فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى "الفعل" و"حسبك" و"قدك" و"كيفك" ⁽¹⁾ لكونها بمعنى "كفاك" ونحو: "وبلاك" ⁽²⁾ و"ويلك" و"ويل لك" لأن الويل ⁽³⁾: بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم "رأسك والحائط" ⁽⁴⁾ و"امراء ونفسه وشأنك والحج" إن جعلنا الواو بمعنى مع فإن المنسوب قبلها دال على الفعل المقدر أو لا ⁽⁵⁾ يكون في اللفظ مشعر قوي نحو ⁽⁶⁾:

"ما أنت وزيد" أو "كيف أنت وقصعة من تريد" ⁽⁷⁾ وفي هذا الضرب العطف أولى بلا خلاف بخلاف الأول وإن " قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو "ما الاستفهامية" و"كيف" لكثرة دخولهما في غير الفعلية قدرت كان بعد ما الاستفهامية وكيف ⁽⁸⁾ لكثرة وقوعهما ههنا والشيء إذا كثر ⁽⁹⁾ وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً وصار كأنه منطوق به.

(1) في ب (و ليعك).

(2) في ب (ويلاك).

(3) الويل: في اللغة كلمة يستعملها كل واقع في هلكة ؛ وأصله في العذاب. (معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج1، ص160؛ ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص738).

(4) . في ب (والحائك).

(5) . في ب (المصدر و لا).

(6) في ب سقط (نحو).

(7) في ب (من تريد).

ثريد مفرد: جمع ثرائد وثريد: 1 - صفة ثابتة للمفعول من ثرد. 2 - طعام من خبز مفتوت ولحم ومرق، ويقال: الثريد أحد اللحمين بل اللذة والقوة إذا كان اللحم نضجاً في المرق أكثر، وقصعة من ثريد، أي: مع قصعة. ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص284؛ جمال الدين، محمد طاهر الهندي الفتني الكجراتي (ت: 986هـ)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، 1387 هـ ؛ 1967م، ج1، ص286؛ أحمد المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، 314).

(8) . في ب سقط (لكثرة دخولهما في غير الفعلية قدرت كان بعد ما الاستفهامية وكيف).

(9) في ب (والسى أو كثر).

قوله: أي حال صدور⁽¹⁾ الفعل عنه بناء على أن تقييد الحكم بالصفة يفيد اعتبار قيد الحيثية فلا يرد ما قيل: ليس في هذا الحد تحقيق⁽²⁾ معنى الحال⁽³⁾ و بيان ماهيته لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً لا في حالة الفعل فيظن في: "جأني زيد راكباً" إن راكباً هيئته لهذا الفاعل مطلقاً⁽⁴⁾ لا في حال المجيء فيكون غلطاً.

قوله: لدالاتها على هيئة إلخ⁽⁵⁾ ذلك لأن الصفة ليس قيداً للعامل في الموصوف بخلاف الحال فإنه قيد لعامله ففي لفظه دلالة على كون هيئة الفاعل أو المفعول به⁽⁶⁾ عند صدور الفعل عنه أو وقوعه عليه⁽⁷⁾ على الجمع والتفريق أي على الجميع والتفريق⁽⁸⁾ فيما يمكن الجمع فيه بأن كانا متفقين فإنه لا منع من التفريق نحو: "لقيت زيدا راكباً" راكباً⁽⁹⁾ ولكن الجمع فيه أولى وعلى التفريق⁽¹⁰⁾ في المختلفين ثم أن كان قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف كانا

انظر: (سيبويه، الكتاب، ج1، ص275؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص215؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص391).

(1) في ب (أي حاصدوى).

(2) في ب (فلا ما قيل ليس في هذا تحقيق).

(3) الحال: في اللغة نهاية الماضي وبداية المستقبل، وفي الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: ضربت زيدا قائماً، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائماً. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص3؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج3، ص1614؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص81).

(4) في ب سقط (لا في حالة الفعل فيظن في جأني زيد راكباً إن راكباً هيئته لهذا الفاعل مطلقاً).

(5) في ب سقط (إلخ).

(6) في ب سقط (به).

(7) في ب زيادة (قوله).

(8) في ب سقط (أي على الجميع والتفريق).

(9) في ب (لقيت راكباً زيدا راكباً) في ب زيادة (ولقيت زيدا راكباً).

(10) في ب (التعريف).

نحو: "لقيت هنداً مصعداً منحدرة وإن لم يكن" ⁽¹⁾ فالأولى جعل كل ⁽²⁾ بجنب صاحبه ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل لتقدم رتبة المفعول على رتبة الحال وقدمت حال المفعول على الحال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر نحو: "لقيت" ⁽³⁾ زيد ركباً وماشياً ⁽⁴⁾.

قوله: إذ المضاف إليه ⁽⁵⁾ في مثله: أي في كل ما أضيف إليه غير العامل في الحال وكان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه كما لو قلت: "بَلْ نَنْبَغُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ" ⁽⁶⁾ سواء كان المضاف جزء المضاف إليه كما في المثال الثاني: أو لا كما في المثال الأول. ⁽⁷⁾

(1) في ب (متخذة إن لم تكن).

إن كان الحالان مختلفتين فالتفريق واجب نحو: "لقيته مصعداً منحدراً" أي لقيته وأنا مصعد وهو منحدر أو بالعكس. وإن كانتا متفقتين فالجمع أولى. ذكر التهانوي في موسوعة قول الرضي: إن كانتا مختلفتين فإن كان قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كانتا نحو: "لقيت هنداً مصعداً منحدرة"، وإن لم تكن فالأولى أن يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو: "لقيت منحدراً زيدا مصعداً". (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص755؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص274؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص615).

(2) في ب سقط(كل).

(3) . في ب سقط(نحو لقيت).

(4) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص166؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص218؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص151).

(5) انظر: (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص92؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص134؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص613).

(6) . في ب (بل نتبع إبراهيم مقام ملة إبراهيم)

(7) قَالَ الرَّجَّاجُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [...بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنيفًا... (135)] [البقرة/2] نَصَبَ: خَنيفًا، عَلَى الْحَالِ،

قوله: وفيه أي وفي قوله: ⁽¹⁾ وفيه أن "قائماً" إلخ نظر لأن المراد يكون الفاعل أو المفعول معنوياً كون عامله معنوياً فكأن ⁽²⁾ تسمية للمعمول باسم العامل.

قوله: ونحوه: مما كان فيه معنى الفعل ذلك كمعنى التشبيه ⁽³⁾ من غير لفظ يدل عليه نحو: "زيد عمرو مقبلاً" و"المنسوب" و"اسم الفعل" ⁽⁴⁾ وأما نحو: "شأنك واقعا فلان" ⁽⁵⁾ الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا اعلم أن المراد: **بشبه الفعل** ⁽⁶⁾ ما يعمل عمله وهو من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة ⁽⁷⁾ وبمعنى الفعل فاستتبط منه ⁽⁸⁾ معنى الفعل ولا يكون من صيغته.

قوله: "وليتك عدنا قائماً" ⁽⁹⁾ "ولعله في الدار قائماً" الأولى فيهما تقديم "قائماً على" ⁽¹⁾ عندنا وفي الدار ⁽²⁾، والغرض يحصل بها إلخ ذلك لأن الغرض من الحال تقييد الحدث المذكور فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف زائداً ضائعاً.

والمعنى: بل نثبِّح ملة إبراهيم في حال خنيفيته، ومعنى الخنيفة في اللغة: الميل، والمعنى أن إبراهيم خنف إلى دين الله، ودين الإسلام. (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص213؛ الفراهيدي، الجمل في النحو، ج1، ص97؛ سيبويه، الكتاب، ج1، ص275).

(1) . في ب سقط (أي وفي قوله وفيه).

(2) في ب (فكأنه).

(3) في ب (التشبيه).

(4) **شبه الفعل**: هو ما يعمل عمل الفعل ويكون فيه حروفه أي حروف الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة والمصدر، ويقابله معنى الفعل وهو ما يستتبط منه معنى الفعل ولا يكون فيه حروفه. انظر: (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص90؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص1005).

(5) في ب (شأنك واقعا فلان).

(6) في ب (بشبه الفاعل).

(7) . في ب سقط (المشبهة)

(8) في ب (ما يستتبط منه).

(9) في ب (ولتلك عندنا قائماً).

قوله: ولأنها لا تحتاج⁽³⁾ بحسب معناها أي المراد منه إلى التعريف إلخ هو عين التعليل الأول ما فكأنه لنسخة بدلية⁽⁴⁾.

قوله: كان بيانها بالوصف إلخ ذلك لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً ثم يذكر⁽⁵⁾ ما يميزها⁽⁶⁾ من بين أمثالها ثم يبين⁽⁷⁾ الحدث المنسوب إليه ثم يبين [ب/201] يبين⁽⁸⁾ قيد ذلك الحدث.

قوله: وجوابه تأويلهما بالنكرة قال سيبويه⁽⁹⁾ مثل هذه المصادر الواقعة حالا معرفة معارف موضوعة موضع النكرات وقال أبو علي⁽¹⁾ إنها منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة.

(1) في ب (فيها) في ب سقط (على).

(2) في ب زيادة (قوله).

الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعددها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن مالك في التسهيل لا ستة كما صنع آخرون لأن أن وإن واحدة وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع. "ليت" تفيد التمني وهو طلب المتعذر مثل: "ليت أيام الصبا راجع" أو بعيد الوقوع مثل: "ليت لهذا الفقير صيغة تغنيه عن السؤال"، وتأتي قليلاً للممكن القريب مثل: "ليتك تصبحنا". و"لعل" ويقال فيها "عل" أيضاً، تفيد التوقع وهو حصول الممكن، فإن كان محبوباً أفادت الترجي مثل "اجتهد لعلك تتجح هذه المرة"، وإن كان مكروهاً أفادت الإشفاق مثل: "لا تعلق أملك بفلان لعله هالك اليوم أو غداً". (سيبويه، الكتاب، ج2، ص148؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص108؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص229؛ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص61؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص484؛ سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ). الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر؛ بيروت - لبنان، ط: 1424هـ؛ 2003م، ج1، ص240).

(3) في ب (لا تحتاج) في الأصل (لا يحتاج).

(4) في ب (ما لا فكأنه نسخة بدلية).

(5) في ب سقط (الشيء أو لا ثم) في ب (بذكر).

(6) في ب زيادة (وتخصيصها).

(7) في ب (بين).

(8) في ب سقط (يبين).

(9) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج1، ص394، و397).

قوله: نقص الدخال ⁽²⁾ عبارة عن تمام الشرب فالصواب أنه عبارة عن عدم ⁽³⁾ "تمام الشرب" إذ لا اشتقاق على ⁽⁴⁾ تمام "الشرب" حتى يلائم على تركه. ⁽⁵⁾

قوله: " قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ " ⁽⁶⁾ الأصل فيه أن يكون "قَضُّهُمْ" مبتدأ و"بقضيضهم" خبره ⁽⁷⁾ مثل قوله: " كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِي " ⁽⁸⁾ ثم انمحي عن الجملتين "أعني قضهم بقضيضهم" وفوه ⁽¹⁾ إلى في معنى

(1) انظر: (أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ج 1، ص 504).

(2) في ب (ونقض الدخال).

فأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

البيت من الوافر، للبيد العامري:

المفردات الغريبة: "النقص" بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة: مصدر، نقص الرجل إذا لم يتم مراده، "والدخال" بكسر الدال المهملة والحاء المعجمة: من المداخلة، وأصل الدخال: أن يدخل بغير قد شرب بين بعيرين لم يشربا، يفعل به ذلك لضعفه، كأنَّ ضعفه منعه من الرّى في الشّرب الأوّل، فينْعَص عليهما شربهما بإدخاله بينهما. ويروى: على نقص الدخال، بضاد معجمة على وزن كعب، وهو التحرك وإمالة الرأس نحو الشيء. يريد أنها تميل أعناقها إلى الماء في الدخال بشدة وتعب. ضمير يعود إلى العير. (أبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر من الصحابة (ت: 41هـ)، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط 1، 1425 هـ ؛ 2004 م، ج 1، ص 70؛ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 372؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 17؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 3، ص 21؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 579)

(3) . في ب سقط (عدم).

(4) في ب (إذ لا اشتقاق عن).

(5) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 372؛ المبرد، المقتضب، ج 3، ص 372؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 17).

(6) يقال: جاء القوم من عند آخرهم، وجاءوا قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، وجاءوا على بَكْرَةِ أبيهم، وجاءوا بأجمعهم، وقيل: أي: كلهم. (ابن سكيت، إصلاح المنطق، ج 1، ص 300؛ أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج 1، ص 368).

(7) انظر: (أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ج 1، ص 427؛ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 374).

(8) ما يَنْتَصِب من الأسماء التي ليست بصفة، ولا مصادر لأنَّه حالٌ يَقَع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به، وبعضُ العرب يقول: كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِي، كأنَّه يقول: كَلَّمْتُهُ وَفُوهُ إِلَى فِي، أي كَلَّمْتُهُ وهذه حاله. فالرفعُ على

الجملة والكلام لما فيهم معنى المفرد لأن معنى "قوه إلى في" مشافهما (2) ومعنى " قَضُهُمْ بِقَضِيضِهِمْ " كثيرين مجتمعين فلما قامت الجملة مقام المفردات (3) مؤداه إعراب ما قبل الإعراب منها وهو الجزء الأول إعراب المفرد الذي قامت مقامه وكذا ينبغي أن يقال: في "يَدٍ بِيَدٍ" أي "ذو يَدٍ بِذِي يَدٍ" على حذف المضاف أي (4) "النَّقْدُ بالنَّقْدِ" وكذا قولهم: "بعت (5) الشاة شاة بدرهم أي كل شاة بدرهم كقولهم: "رجل خير من امرأة أي كل رجل وكذا قولهم بعت الشاة شاة (6) ودرهما" والواو بمعنى مع أي كل شاة (7) مقرون "بدرهم" فنصب هنا الجزء ان (8) لقبولهما الإعراب .

قولهم: " مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ" (9) هذا في الحال المعرفة غير المصدر و" الْجَمَاءُ مِنَ الْجَمِّ: وهو الكثير والغفير (10) وهو الستر بمعنى الغافر أي الساتر وهو صفة الجماء أي الجماعة الكثيرة

قوله كَلَّمْتُهُ وهذه حاله، والنصبُ على قوله: كَلَّمْتُهُ في هذه الحال، فانْتَصَبَ لأنه حال وقع فيه الفعل.
(سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 391؛ المبرد، المقتضب، ج 3، ص 236).

- (1) في ب (وفق).
- (2) في ب زيادة (صارت افها) في ب سقط (مشافهما).
- (3) في ب (المفرد وأدت).
- (4) في ب سقط (أي).
- (5) في ب (بعت) في الأصل (بعيت).
- (6) في ب سقط (بدرهم أي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة أي كل رجل وكذا قولهم بعت الشاة شاة).
- (7) في ب سقط (مع أي كل شاة).
- (8) في ب (الخران).
- (9) قَالَ سيبويه: هو اسمٌ جعل مصدرًا فانْتَصَبَ كانتصابه في قوله، فأوردَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُها (صدر بيت للبيد، وعجزه: ولم يشفق على نغص الدخال، وَقَالَ بعضهم: الْجَمَاءُ يَبْضُ الرُّأْسَ لَا سَتَوَائِها، وهي جَمَاءٌ لَا حيود لها، والغفير: لأنها تغفر الرأس، أي تُغَطِّيها، ويُقال: هم في هذا الأمر الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ، وَجَمَاءُ الْغَفِيرِ). (سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 375؛ ابن الوراق، علل النحو، ج 1، ص 363؛ النيسابوري، مجمع الأمثال، ج 2، ص 271).
- (10) في ب زيادة (من الغفر).

الساترة ومنه قولهم: الأول فالأول أي مترتبين واللام في الاسمين زائدة كما في قولهم له⁽¹⁾: وَلَقَدْ
أمرُ على اللّئيمِ يَسُبُّني⁽²⁾.

قوله: وفيه أي في هذا التعليل نظر لأن ذا الحال لا يحتاج إلى تخصيص بتقديم الحال عليه لأنه
إن كان فاعلا فقد تخصّص بتقديم الحكم عليه وإن كان مفعولا فلا يحتاج إلى التخصيص⁽³⁾
أصلا.

قوله: لكون أي كون الاسم الواحد⁽¹⁾ اعلم أنه يجوز تكرير ذي الحال من غير تقديم الحال عليه إذا
اختص بوصف أو بالإضافة أو بتقدمه⁽²⁾ نفي أو شبهه نحو: "فلما جاءني رجل راكباً" أو نهى
الإستفهام⁽³⁾ أو كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو: "جاءني رجل راكباً"⁽⁴⁾ وزيد راكبين".

(1) في ب(قوله) في ب سقط(له).

وَلَقَدْ أمرُ على اللّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

قائله: هو رجل من بني سلول، وهو من الكامل، اللغة: "اللئيم" الشحيح الدنيء النفس، وروي: فمضيتُ ثُمَّتُ قُلْتُ.
المعنى: يقول: والله إنني لأمر على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني، فأتركه وأذهب عنه وأرضي
نفسي بقولي لها: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

الإعراب: "ولقد" الواو للقسم والمقسم به محذوف واللام واقعة في جواب القسم، "أمر" فعل مضارع وفاعله مستتر فيه،
"على اللئيم" متعلق بأمّر، "يسبني" فعل مضارع والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به، والجملة في
محل جر صفة للئيم، "فمضيت" فعل وفاعل، "ثمت" حرف عاطف والتاء للتأنيث، "قلت" فعل ماض وفاعله،
"وإعراب الرواية الأخرى ظاهر". "لا" نافية، "يعنيني" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية
والياء مفعول، والجملة في محل نصب مقول القول. الشاهد فيه: "اللئيم يسبني" حيث وقعت الجملة نعتا
للمعرفة وهو "اللئيم" المقرون بآل. وإنما ساغ ذلك؛ لأن "أل" فيه جنسية، فهو قريب من النكرة. ذكر في مواضع
كثيرة. نذكر منها: (سيبويه، الكتاب، ج3، ص24 - ابن جني، الخصائص، ج3، ص333؛ ابن مالك، شرح
الكافية الشافية، ج3، ص1271؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص948؛
ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص47؛ البغدادي، خزانة الأدب، الشاهد، 55، ج1،
ص357).

(2) في ب (له ولقد أمر على اللئيم يبني البيت).

. في ب سقط(إلى تخصيص)⁽³⁾

قوله: إلا إذا كان أي العامل المعنوي ذا الحدثين⁽⁵⁾ نحو: "زيد قائماً كعمرو قاعداً" فإن آلة التشبيه لما دل على الحدثين اعني حدثي⁽⁶⁾ المشبه والمشبه به وهما الحالة التي يشتركان فيها مِنْ حُسْنٍ وغيره ولم يتميز الحدثان أحدهما من الآخر لزم أن يكون منصوب كل⁽⁷⁾ بجنب صاحبه المصريح به الذي هو الممثل و الممثل به دفعا للالتباس⁽⁸⁾ فيلزم تقديم الم معمول على العامل المعنوي ذا الحدثين⁽⁹⁾ اعلم أن مقتضى ما قاله المصنف: أن لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه مطلقاً لأنهما أيضاً عاملان معنويان وفيه خلاف فسيبويه⁽¹⁰⁾ لا يجيزه أصلاً نظراً إلى ضعف الظرف وأجازه الأخفش لشرط⁽¹¹⁾ تقديم المبتدأ على الحال نحو: "زيد قائماً في الدار" فأما مع تأخير المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز: "قائماً زيد في الدار" و"لا قائماً في الدار زيد" اتفاقاً لتقديم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضاً إذ ليس من تركيب⁽¹²⁾ الفعل

(1) في ب (أي لكون الاسم الواحد).

(2) في ب (بتقدمه).

(3) في ب (أو استقهام).

(4) في ب سقط (راكبا).

انظر: (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص250؛ المقدسي، دليل الطالبين لكلام النحويين، ج1، ص58).

(5) في ب (الحدثين).

(6) في ب (حدث).

(7) في ب (الزم) في ب سقط (حدث).

(8) في ب سقط (الممثل) في الأصل (الالتباس).

(9) في ب (ذي الحدثين).

(10) في ب (معنويا).

انظر: (سيبويه، الكتاب، ج1، ص41).

(11) في ب (لشر).

انظر: (الأخفش: معاني القرآن للأخفش، المعروف بالأخفش الأوسط، ج2، ص502).

(12) في ب (تركب).

وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه أي المبتدأ وكذا مقتضاه أن لا يتقدم عليها⁽¹⁾ الحال الذي هو ظرف أو جار ومجرور مطلقاً وقد صرح ابن برهان⁽²⁾ بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور لتوسعهم فيه.

قوله: فإنه يتقدم⁽³⁾ على العامل المعنوي أو على الظرف والجار والمجرور ولا يتقدم على معنوي غيرهما من التثنية والتشبيه وغيرهما اتفاقاً.

قوله: وفيه أي كونه حالاً عن فاعل لا يتقدم نظر لأنه حينئذ يكون المنفي⁽⁴⁾ فيفهم منه جواز تقدمه موافقاً للظرف وذلك فاسد.

قوله: وفيه أي وفي النظر المذكور نظر لأنه يجوز أن يكون قيداً للمنفي دون النفي⁽⁵⁾.

قوله: وإن امتنع أي كونه قبل الفعل.

قوله: خلافاً لابن كيسان⁽¹⁾ إلخ المفهوم من كلام الشارح والمصنف أيضاً أن [أ/201]خلاف ابن كيسان في مطلق المجرور وليس كذلك لأن المجرور بالإضافة لا يتقدم عليه الحال اتفاقاً فلو قيد المجرور بحرف الجر لكان أولى.

(1) في ب (عليهما).

(2) ابن برهان العكبري: (...-456 هـ / ... - 1064 م).

عبد الواحد بن علي، ابن برهان الأسدي العكبري، أبو القاسم: عالم بالأدب والنسب. من أهل بغداد. قال ابن مأكولا: ذهب بموته علم العربية من بغداد. كان أول أمره منجماً، ثم صار نحويًا، وكان حنبليًا فتحول حنفيًا. ومال إلى إرجاء المعتزلة. عاش نيفا وثمانين سنة. من كتبه "الاختيار" في الفقه، و"أصول اللغة" و"اللمع في النحو". (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص343؛ الصفي، الوافي بالوفيات، ج19، ص176؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص176).

(3) في ب سقط(قوله). في ب(يقدم)

(4) في ب (يكون قيداً للنفي).

(5) . في ب سقط(دون النفي)

قوله: والجواب أن كافة إلخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف.

قوله: لأنه إذا تعلق بذى الحديثين⁽²⁾ إلخ اعلم أن ما يدل على حديثين فصاعدا يصلح كل منهما للعمل على ضربين: أحدهما ما يدل على حديثين يقعان معاً ويتعلق كل واحدٍ منهما بمحدث الآخر نحو: (3) "تضارب زيد وعمرو" و"ضارب زيد عمراً" فإن ضرب كل واحد يتعلق بالآخر أو يقعان⁽⁴⁾ ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو: "تتازعنا الحديث" ومثل هذين لا يتميز منصوب أحدهما من منصوب الآخر مفعولاً به وقد يتميز حالاهما نحو: "تتاتم زيد قائماً وعمرو قاعداً" وظرفاً هما ومستثاهما نحو: "اختلف أهل البصرة⁽⁵⁾ إلا سيبويه" و"أهل الكوفة⁽⁶⁾ إلا الكسائي" في كذا وثانيهما: ما يدل على حديثين يجوز تعلق كل منهما بغير

(1) انظر: (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص110؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص707؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص307).

(2) في ب (بذى الحديثين).

(3) انظر: (ابن جني، المنصف، أبي عثمان المازني، شرح كتاب التصريف، ج1، ص92؛ الرضي الإسترايادي؛ شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص100).

(4) في ب(تعلق بالآخر أو يقعان معاً).

(5) البصرة: هي المدينة المشهورة التي بناها المسلمون؛ وهي كثيرة النخيل والأشجار وهي من مدن العراق. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص430؛ القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر - بيروت ج1، ص309).

(6) الكوفة: المدينة الكبرى بالعراق، وهي أول مدينة اختطها المسلمون بالعراق في سنة أربع عشرة، وهي على معظم الفرات. ونزلها جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم علي بن أبي طالب وابنه الحسين رضي الله عنهما. (عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي، أبو سعد (ت: 562هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382 هـ ؛ 1962م، ج11، ص99 ؛ الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ج1، ص501).

مُحَدِّثُ الآخر وبغير ما يتعلق به الآخر ⁽¹⁾ ووقوعه في وقت آخر أو مكان آخر وعلى حال آخر وذلك **أفعل التفضيل** ⁽²⁾ نحو: "زيد أضرب من عمرو" ويجوز اختلاف مضروبهما وكونهما غيرهما نحو: "زيد لعمرو أضرب من بكرٍ لخالد" وكذا اختلاف زمانيهما ومكانيهما وحاليهما وكذا آلة التشبيه ⁽³⁾ يدل على حدثين يجوز اختلاف زمانيهما ومكانيهما وحاليهما والفرق بينهما أن **أفعل التفضيل**: يدل على حدثين معنيين حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لأن معنى زيد ⁽⁴⁾ "أحسن من عمرو" أن لزيد الفاضل حسنا ولعمرو والمفضول حسنا وآلة التشبيه لا تدل بصيغته على حدثين معنيين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين فمعنى "زيد كعمرو" وأن هناك حال يشتركان ⁽⁵⁾ فيها فلهما حالتان متماثلتان من "حسن" و"ضرب" وغيرهما وأما أن تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك: ⁽⁶⁾ "زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت" إن أريد التشبيه حالته ⁽⁷⁾ و"أدابه" ⁽⁸⁾ يوم

(1) . في ب سقط (وبغير ما يتعلق به الآخر).

(2) "أفعل التفضيل": أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة، والتي يصح أن تعمل؛ فيكون معمولها مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. (الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص104؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص261؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص428).

(3) في ب زيادة (حسنا ولعمرو المفضول حسنا وآلة التشبيه لا يدل بصيغته على حدثين معنيين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين فمعنى: "زيد كعمرو أن هناك")

كاف التشبيه التي تأتي لإيصال الشبه إلى المشبه به وذلك قولك: أنت كزيد والتشبيه يأتي على ضربين: تشبيه حقيقة وتشبيه بلاغة فتشبيه الحقيقة قولك: "هذا الدّهم كهذا الدّهم" لا يُغادر منه شيئاً وهذا الماء كهذا الماء وأما تشبيه البلاغة وهو التشبيه غير الحقيقي فنحو قوله عز وجل: [أعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ]. (سبيويه، الكتاب، ج1، ص69؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص350؛ ابن سيده، المخصص، ج4، ص228).

(4) في ب سقط (زيد).

(5) في ب سقط (حسنا ولعمرو والمفضول حسنا وآلة التشبيه لا تدل بصيغته على حدثين معنيين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين فمعنى زيد كعمرو وأن هناك) في ب (حال فيشتركان).

(6) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص171؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص349).

(7) في ب (أن زيدا يشبه حالته).

(8) في ب (دابه).

الجمعة حالته ودأبه يوم السبت" فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب⁽¹⁾ إذا تقرّر هذا فنقول: لما لم تميّز⁽²⁾ كل واحد من الحدثين من الآخر في "أفعل التفضيل"، و"ألة التشبيه"، و"بأي فاعل" وتفاعّل وغيرهما ممّا يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجانبه ألزم أن يكون منصوب كل حدث بجانب صاحبه المصريح به⁽³⁾ دفعا للالتباس نحو: "زيد متى كعمرو منك"⁽⁴⁾ وبكر للضيف أكرم منه للجار⁽⁵⁾.

قوله: لأن الثانية أي الحالة الثانية⁽⁶⁾ لم يتعلق باسم التفضيل بل تعلق باسم الإشارة.

قوله: وليس كذلك لأنه يصح أن يقال: "هذا البسر"⁽⁷⁾ أطيب منه رطباً في غير حالة البسرية ويشكل هذا القول أيضاً بمثل قولك: "زيد راكباً أحسن منه راجلاً" فإنه جائز اتفاقاً مع خلوّ المبتدأ عن معنى الفعل⁽⁸⁾.

قوله: عن أحد هذين الوجهين هما لزوم تقييد الإشارة بحال "البسرية" ولزوم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة لأن الإنشائية لا تقع حالاً لأن مقصود الإتيان بالحال تخصيص وقوع

(1) الدأب: العادة والشأن، هو من دأب في العمل إذا جدّ وتعب، ما زال ذاك دينه، أي دأبه وعادته. (ابن دريد الأزدي، **جمهرة اللغة**، ج2، ص688؛ ابن منظور، **لسان العرب**، فصل الدال، ج1، ص369).

(2) في ب (لما لم يتمييز).

(3) في ب سقط (وتفاعّل وغيرهما ممّا يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجانبه ألزم أن يكون منصوب كل حدث بجانب صاحبه المصريح به). في ب زيادة (وغيرهما).

(4) في ب (نحو: زيد مني عمرو منك).

(5) انظر: (ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج1، ص226).

(6) في ب سقط (أي الحالة الثانية).

(7) في ب (هذا بسر).

(8) انظر: (السهيلي، **نتائج الفكر في النحو للسهيلي**، ج1، ص308؛ الوقاد، **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ص598؛ ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، ج2، ص349).

مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ⁽¹⁾ فمعنى قولك: ⁽²⁾ "جاءني زيد راكباً" أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ولذا قيل: إنَّ الحال شبه الظرف ⁽³⁾ معنى والإنشائية إمَّا طلبية أو إيقاعية ⁽⁴⁾ وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون و إمَّا الإيقاعية نحو: "بعت وطلقت" فإن المتكلم لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصودة مجردة إيقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت وقوع بل يفرق بالعقل لا من دلالة اللفظ بلفظ الإيقاع ⁽⁵⁾ وقت وقوع مضمونه ⁽⁶⁾.

قوله: لأن الاسمية خارجة إلى ⁽⁷⁾ إلخ اعلم أن الجملة الاسمية ⁽⁸⁾ تدل على الثبوت والتقدير ⁽¹⁾ واصل الحال الانتقال وعدم التقدير [ب/202] فاحتج فيها إلى فصل ربط ⁽²⁾ فصدرت الجملة التي

(1) في ب(مضمون وقوع عاملة بوقت مضمون وقوع الحال).

(2) انظر: (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص150؛ ابن مهران العسكري، الفروق اللغوية، ج1، ص31).

(3) في ب(أن الحال يشبه الظرف).

(4) الإيقاعية هي: النسب الواقعة بين الفعل والمفعول، وسميت إيقاعية؛ لأن الفعل المتعدي واقع على مفعوله نحو: "نومت الليل" أي: أوقعت التنويم على الليل، وحقه أن يقع على الشخص، وقيل: الإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع (الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص277؛ حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج4، ص58).

(5) في ب سقط(وقت وقوع بل يفرق بالعقل لا من دلالة اللفظ بلفظ الإيقاع).

(6) انظر: (الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص150؛ ابن مهران العسكري، الفروق اللغوية، ج1، ص31).

(7) في ب سقط(إلى).

(8) الجُمْلَةُ الاسميَّةُ: وهي التي تكون مبدوءة باسم بدءاً أصيلاً، كالجملة المكونة من المبتدأ والخبر، نحو "الحقُّ منصورٌ" أو ممَّا أصله مبتدأ وخبرٌ، نحو "إن الباطل مخذولٌ". لا ريب فيه. (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص230؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص284؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص446).

أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني الواو⁽³⁾ التي أصلها الجمع ودال على ارتباط خاص بالحالية ليؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق⁽⁴⁾ على استقلالها.

قوله: لأنه رابط عام لأنه يربط الصفة بالموصوف والصلة بالموصول والخبر بالمبتدأ أيضاً.

قوله: ما يأباه أي الارتباط الخاص.

قوله: لأنها دالة على الارتباط الخاص بالحالية حيث لا يوجد في⁽⁵⁾ غير الحال من الجمل المرتبطة بالمفردات إلا في "الصفة"، و"الخبر" إذا حصل لهما⁽⁶⁾ انفصال وذلك بوقوعها بعد "إلا" نحو: "ما حسبك⁽⁷⁾ إلا وأنت بخيل"، و"ما جاءني رجل إلا وهو فقير" و"إلا" إذا وقعت الصفة بعد "واو" "الثمانية"⁽⁸⁾ وحكم الجملة المصدرة "بليس"⁽⁹⁾ وإن كانت فعلية حكم الاسم فيما ذكر لأنه لمجرد النفي على الأصح و لا يدل على الزمان.

(1) . في ب (التقرير).

(2) . في ب سقط (ربط).

(3) (الواو من حروف العطف تجمع الشيئين ولا تدل على الترتيب. (الفارابي، الصحاح، ج6، ص2562؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص132).

(4) في ب (لم تبق) في الأصل (لم يبق).

(5) في ب سقط (في).

(6) في ب زيادة (وأتى).

(7) في ب (ما حسبك).

(8) الثمانية: من العدد معروف أيضاً ويقال ثمان على لفظ يمان وليس بنسب وقد جاء في الشعر غير مضرّوف. (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص495؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج10، ص167؛ ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص80).

(9) ليس: لها أربعة أقسام: الأول: أن تكون من أخوات كأن. فترفع الأسم، وتنصب الخبر. الثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء. ويجب نصب المستثنى بها، نحو: قام القوم ليس زيداً. الثالث: أن تكون مهملة، لا عمل لها. الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، على مذهب الكوفيين. ولم يثبت كونها عاطفة، عند البصريين. وقيل: تقيد

قوله: لأنه كالمفرد لأنه بتقدير "اسم الفاعل معنى" فمعنى: "جاءني زيد يركب جأني زيد" ⁽¹⁾راكباً".

قوله: لأن الماضي الواقع حالاً إلخ ذلك لأن الفعل إذا وقع قيداً لشيء ⁽²⁾ يعتبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى ذلك القيد فإذا قيل: "جاءني زيد ركب" ⁽³⁾ يفهم منه كون الركوب متقدماً على المجيء فلا بد من "قد" ⁽⁴⁾ حتى يقربّه إلى الزمان المجي فقارنه كذا قيل: وقيل أيضاً في تعليقه لما تناقض لفظ الحال والماضي في الظاهر وإن لم يكن التناقض حقيقياً ⁽⁵⁾ التزموا لفظه "قد" ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً مع أن حاليتّه بالنظر إلى عامله ولفظة "قد" يقرب الماضي من حال التكلم ⁽⁶⁾.

النفي. (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص459؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص24).

(1) . في ب سقط (يركب جأني زيد).

(2) في ب (قيد لشيء).

(3) في ب (جأني زيد ركب).

(4) قد: حَرَفٌ يدخل على الماضي والمضارع؛ وذكر النحويون لـ (قد) خمسة معانٍ: الأول: التَّوَقُّعُ. و (قد) تَرِدُ للدلالة على التَّوَقُّع مع الماضي والمضارع. الثاني: التَّقْرِيبُ. ولا ترد للدلالة عليه إلّا مع الماضي. الثالث: التَّقْلِيلُ. وترد للدلالة عليه مع المضارع. الرابع: التَّكْثِيرُ. الخامس: التَّحْقِيقُ. وترد للدلالة عليه مع الفعلين: الماضي والمضارع. (ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحّة، ج1، ص113؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص254، و255، و256؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج4، ص180).

(5) التَّنَاقُضُ: هُوَ اخْتِلَافُ الْجُمْلَتَيْنِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ اخْتِلَافًا يُلْزِمُ مِنْهُ لِدَاةَ كَوْنِ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً مثل: فعل زيد يضاد قَوْلُهُ وَقَدْ يُوجَدُ النَقِيضَانِ مِنَ الْقَوْلِ وَلَا يُوجَدُ الضَّدَانُ مِنَ الْفِعْلِ... وقيل: أن الرجل إذا قَالَ: بِلِسَانِهِ زِيدُ فِي الدَّارِ فِي حَالِ قَوْلِهِ: فِي الصِّدِّ إِنَّهُ لَيْسَ فِي الدَّارِ فَقَدْ أَوْدَ نَقِيضَيْنِ مَعًا وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ بِالسَّانِ وَكَتَبَ الْآخَرُ بِيَدِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا بِمِيمِنِهِ وَالْآخَرُ بِشِمَالِهِ. (ابن مهران، الفروق اللغوية، ج1، ص44؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص68؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص305).

(6) في ب (قد تقرب) في ب (من حال التكلم فقط).

انظر: (الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص331؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص418).

قوله: إلا بتأويل بأن يقال: "وقد علمنا أنه ولد في يوم" كذا "، "وقد رأينا قول رسول الله ﷺ"، "وقد علمنا حديثه اليوم"، "أو قد⁽¹⁾ ثبت أنه ولد"، "وقد ثبت أنه عليه السلام قال: كذا اعلم أنه إذا انتفى المضارع بما لم يدخله "الواو" وإذا انتفى بلا لزمه الضمير⁽²⁾ والأغلب تجرده عن "الواو"⁽³⁾.

قوله: أو مؤكدة لم يوجد⁽⁴⁾ فيها إلخ عطف على غير مؤكدة.

قوله: على اختلاف التقديرين أي اختلاف المذهبين فإن منهم من يقول لا تكون⁽⁵⁾ الحال مؤكدة إلا بعد الاسمية ومنهم من جوز كونها بعد الفعلية أيضاً نحو قوله تعالى: [ثُمَّ وَلْيَتَّبِعِ الْمُذَبِّحِينَ] [التوبة، 75/9]. [وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ] [البقرة، 60/2]⁽⁶⁾. وجعل كونها مقدرة لمضمون الجملة الاسمية بشرط وجوب حذف⁽⁷⁾ العامل لا بشرط وجوب الحال المؤكدة⁽⁸⁾.

قوله: أن يقدر "يجدك معطوفاً"⁽⁹⁾ وفي معناه: "يعطف عليك أبوك عطوفاً" وأما تقدير "حقه" و"نحوه" ففيه نظر إذ لا معنى لقولك: "تيقنت الأب وعرفته" في حال كونه "عطوفاً".

(1) في ب سقط(قد).

(2) في ب(الضم).

(3) انظر: (ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملح، ج1، ص113؛ ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص93).

(4) في ب(لم يدخل).

(5) في ب(لا يكون).

(6) (الشعراء الآية 183؛ العنكبوت. الآية 36؛ الأعراف الآية 74؛ هود الآية 85).

(7) في ب سقط(حذف).

(8) انظر: (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص756؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية

ابن مالك، ج2، ص716؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ج1، ص235).

(9) في ب(عطوفاً).

قوله: عقدها من اسمين لا عمل لهما أي للاسمين في تلك الحال ويشترط أن يكون⁽¹⁾ معرفتين جامدين.

[عطف البيان]:

قوله: وعطف البيان أي في نحو⁽²⁾: "جاءني العالم زيد".

قوله: وغير ذلك كالصفة في نحو: "جاءني رجل طويل" والمجرور في نحو: "مائة رجل، وثلاثة رجال".

قوله: دون "أحد عشر" إذ لو مثل به لكان مثلاً للتام بالتثوين المقدر.

قوله: والتام بنون شبه نون الجمع ومعنى تام⁽³⁾ الاسم أن يكون على حاله لا يمكن إضافته معها⁽⁴⁾ والاسم المستحيل الإضافة مع التثوين ونون التثنية والجمع مع⁽⁵⁾ الإضافة ولا ينتصب على التمييز⁽⁶⁾ عن المفرد إلا عن مفرد تام بأحد⁽¹⁾ بهذه الأربعة أو عن مفرد تام بنفسه لا بشيء آخر

(1) في ب سقط (أن يكون).

(2) في ب سقط (نحو).

عطف البيان: تابع غير صفة توضح متبوعة أي يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد فيصح أن يكون المتبوع أوضح من تابعه ولا يلزم أن يكون تابعه أي عطف البيان أوضح من متبوعه. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص234؛ سيبويه، الكتاب، ج2، ص186؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص220).

(3) في ب (تمام).

(4) في ب (معا).

(5) في ب (نوني التثنية والجمع ومع).

(6) في ب (ولا ينصب على التمييز).

التمييز: ويقال له: التبين والتفسير : هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته. فمثاله في الجملة "طاب زيد نفساً"، وفي التنزيل: [واشتعل الرأس شيباً] ، ومثاله في المفرد : "عندي راقود خلا"، ورطل

وذلك شيئان أحدهما: الضمير في نحو: "يا له رجلاً"، و "يا لها قصته"، وثانيهما: اسم الإشارة نحو: [...مَادَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا... (26) [البقرة/2] ⁽²⁾] وحبذا زيد رجلاً ⁽³⁾ والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل ⁽⁴⁾ التام بفاعله.

قوله: تنبيهه ⁽⁵⁾ بالألف المقصورة المنقلبة عن الواو أصله: "منو" "كعفو". قوله: ⁽⁶⁾ وهذا مثال: الموزون إلخ وقيل قوله: "رطل زيتاً" ⁽⁷⁾ أيضاً مثال: الموزون، وقوله: "قفيزان" ⁽⁸⁾ مثال: [أ/202] "للكيل" ⁽⁹⁾.

زيتاً، ومنوان عسلاً، وقفيزان برأ، وعشرون درهماً، وثلاثون ثوباً، وملاً الإناء عسلاً، وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء. وضع كف سحاباً. (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص93؛ ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملح، ج1، ص403؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص728).

(1) . في ب سقط (بأحد).

(2) [المدثر. الآية: 31].

(3) . في ب (وهذا زيد رجلاً).

(4) . في ب سقط (للفعل).

(5) في ب (تنبيه منا).

(6) في ب (منو كعصو). في ب سقط (قوله).

المنوان: تنبيه "منا"، وهو مقدار يوزن به. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص36).

(7) الرطل: مقدار يُوزَن به، ويحتل أشياء كثيرة من المؤنونات، كالزيت والعسل والسمن، ويقال فيه: رطلٌ، ورطلٌ بكسر الراء، وفتحها، فالكسرُ أَقْبَسُ، والفتح أَفْصَحُ. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص36).

(8) في ب (مصران).

أقفزة: جمع قفيز وهو مكيال. القفيز .. أعجمياً معرباً. والجمع قفزَان. (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص226؛ أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ج1، ص212؛ تهذيب اللغة، للهروي، ج8، ص331).

(9) في ب (المكيل).

والمكيال (مُفعَل) من الكيل. والكيلُ مثلُ القعدة والجلسة. تقول: أوفاني الكيل، إذا أوفاك ما يكيلك إياه. وتقول:

قوله: إلاّ وقت قصد الأنواع إلخ اعلم أن المفهوم من كلام المصنف وتقرير الشارح أن عند قصد الأنواع بجمع مطلقا وليس كذلك لوجوب أفراد تمييز العدد سواء قصد الأنواع أو لا لكن الأول يجب خلّوه عن "تاء الوحدة" نحو: "عشرون ضرباً"، أو "تمراً" والثاني يجب كونه معها نحو: "عشرون ضربة"⁽¹⁾، أو "تمرة" فالأول لبيان عدد الأنواع والثاني لبيان عدد الآحاد.

قوله: لأنه إذا قيل: "طاب زيد" إلخ فيه أن الكلام في التمييز عن الذات المذكورة⁽²⁾ ليس منه.

[التمييز]:

قوله: وإنما اكتفى بذكر الجمع إلخ أقول لو قال ويطابق في غيره لكان أصوب ليتناول الأفراد أيضاً لأن عند قصد الواحد الأنواع لا يجوز غيره.

⁽³⁾قوله: أي في غير الجنس أي في تمييز الأعداد⁽⁴⁾ لما عرفت أن تمييز الأعداد واجب الأفراد مطلقا في ما⁽¹⁾ جاء تمييزه جمعا مطلقا كالثلاثة إلى العشرة⁽²⁾.

كلت للرجل الشيء: وكلت له. وكذلك وزنته، ووزنت له. (أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ج1، ص212).

تمييز المقادير: المقدرات بالمقادير على ثلاثة أضرب: "ممسوح"، و"مكيل"، و"موزون". (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص307؛ ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص64؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص289).

(1) في ب(عشرين ضربة).

انظر: (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص655؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص293).

(2) في ب زيادة (والمذكورة).

(3) في ب سقط (قوله: وإنما اكتفى بذكر الجمع إلخ أقول لو قال ويطابق في غيره لكان أصوب ليتناول الأفراد أيضاً لأن عند قصد الواحد [الأنواع] هامش). لا يجوز غيره) في ب زيادة (موجداً).

(4) تمييز الأعداد: أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها. وهي تجيء على ضربين: منها ما حقه الإضافة إلى المعداد وذلك ما كان منه يلحقه التتوين ومنها ما لا يضاف، وهو ما كان فيه نون أو بني اسم

قوله: ⁽³⁾أي وإن لم يكن بتتوين أي ظاهرة فيشمل "كم الاستفهامية" ⁽⁴⁾"واحد عشر وأخواته" ولكن يرد عليه "كم الخبرية" ⁽⁵⁾.

قوله: لأنه تمييز النسبة ⁽⁶⁾ لا تمييز المفرد أي الكلام في تمييز المفرد ⁽⁷⁾.

منه مع اسم فجعلنا بمنزلة اسم واحد. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص311؛ ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص64؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص345).

(1) في ب (إلا فيما).

(2) في ب زيادة (مقدم وإنما اكتفى بذكر الجمع إلخ قول: لو قال ويطابق في غيره لكان أصوب لتناول الأفراد أيضاً لأن عند قصد الواحدة لا يجوز غيره).

(3) في ب سقط(قوله).

(4) كم الاستفهامية: مميّزها فرد منصوب؛ لشبهه بالعدد المنصوب على التمييز؛ لأنه من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلاً واحداً. وهذه، يجوز الفصل بينها وبين مميّزها، تقول: (كم عبداً لك؟) و (كم لك عبداً؟) ؛ وهذه الإجازة كالعوض من منع إعرابها، ولا يجوز ذلك في الخبرية. (ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح، ج1، ص437؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص602؛ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج2، ص350).

(5) كم الخبرية: كم : اسم موضوع لعدد مُبهم جنساً ومقداراً؛ ولها موضعان: الخبر ، والاستفهام، فالخبر يقترب بالتكثير؛ والعدد مجرورٌ بها، ولزمت صدر الكلام لأنها في الخبر بمنزلة (رُبَّ). (ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح، ج1، ص289؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص168؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص601).

(6) تمييز النسبة: ما كان مُفسّراً لجملة مُبهمَة النسبة، ويسمى تمييز الجملة؛ وهو الذي يزيل الإبهام والغموض عن المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء. نحو "حَسَنٌ علي خُلُقاً. ومَلَأَ اللهُ قَلْبَكَ سُوروراً". (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج2، ص300؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص115؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص422 ؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص547).

(7) . في ب سقط(أي الكلام في تمييز المفرد).

تمييز المفرد: أكثر ما يجيء بعد المقادير . والمقدار هو المقابل للشيء، يعدله من غير زيادة ولا نقصان. والمقادير أربعة أضرب: مَكِيلٌ، وموزونٌ، وممسوخٌ، ومعدودٌ. (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص40؛ ؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص547).

قوله: أي مما ليس "بكيل" إلخ ضابط غير المقدّر إنه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل على الفرع نحو: "خاتم حديد"، أو "باب ساجا"⁽¹⁾، و "ثوب آخر"⁽²⁾.

قوله: و قصوره أي قصور غير المقدار قوله⁽³⁾: وغيرها ليست بهذه المثابة⁽⁴⁾ ليس إبهامه كإبهام المقادير بل هو أقل إبهاماً منها فاختر فيما هو الأصل أعني المقادير نصب المميز الذي هو نص في كونه مميزاً لأن الأصل في التمييز هو النصب بخلاف الجر فإنه علم المضاف إليه فهو في غير المقدار أولى .

قوله: وهي أي الذات التي نشأت عن نسبة قوله⁽⁵⁾: المنسوب إليها في الأصل أي لا في اللفظ كان⁽⁶⁾ أصل "طاب زيد نفساً" طاب شيء من زيد نفساً "نفساً" تمييز لشيء المقدّر⁽⁷⁾.

(1) في ب(باب ساج).

السَّاجُ: ضربٌ من الخشب، سُوْدٌ، والسَّاجَةُ: الخشبة الواحدة، وجمعها: السَّاجُ. (الفراهيدي، العين، ج6، ص160؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج7، ص519).

(2) في ب(أو توب خز).

الخَزُّ: من الثَّيَابِ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ، وَهُوَ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُوصُوفِ بِهَا، حَكَى سَبِيحُهُ: مَرَرْتُ بِسَرَجٍ خَزٍّ صَفْتَهُ، قَالَ: وَالرَّفْعُ أَوَّجُهُ، يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ كَوْنَهُ جَوْهَرًا هُوَ الْأَصْلُ، وَالْجَمْعُ خُرُوزٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: فَإِذَا أَعْرَابِي يَرْفُلُ فِي الْخُرُوزِ. (سبويه، الكتاب، ج2، ص23؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص259؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج4، ص500).

(3) في ب(غير المقدّر) في ب سقط(قوله).

(4) في ب(بهذه المشابهة).

(5) . في ب (وهي الذات سان عن نسبه قول).

(6) في ب (في الأصل لا في اللفظ فإن أصل).

(7) انظر: (ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج1، ص433؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص727؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص301).

قوله: وهو اسم الفاعل⁽¹⁾ أي مع مرفوعه ومن شبه الجملة أيضاً المصدر⁽²⁾ المضاف إلى معموله نحو: "أعجبني طيبه أبا" فالأولى التمثيل به في هذا القسم وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو: "حسبك زيد رجلاً".

قوله: أي "طاب نفس زيد" في هذا التفسير إشارة إلى أصل التمييز حين كان منسوباً إليه الفعل أو شبهه وأصل ما انتصب عنه التمييز.

قوله: عينا أو عرضا إلخ تقسيم للقسمين جميعا.

قوله: و خصّ مثالي الفرع إلى ما يضاهاى الجملة بذلك بتكثير الأمثلة.

قوله: يستدلّ به أي بالفرع أو بتكثير الأمثلة فيه على ذلك أي على تكثير الأمثلة⁽³⁾ في الأصل وهو الجملة لأنه إذا جاز ذلك في الفرع ففي الأصل بطريق الأولى.

قوله: وعبرة عنه بأن يكون نفسه كما في: "طاب زيد أبا" أو صفة نفسه غير منفعة إلا بتفعله كما في: "طاب زيد أبوة"⁽⁴⁾.

قوله: فما انتصب عنه ما نسب إليه إلخ أقول: يجوز أن يكون عن هنا مثلها في قولهم: "فعلت هذا عن أمرك" أي للدلالة على أن ما بعدها سبب لما قبلها فيكون الانتصاب عنه الانتصاب لأجله

(1) اسم الفاعل: ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص128؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج1، ص342؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص26).

(2) في ب(بالمصدر).

(3) في ب سقط(فيه على ذلك أي على تكثير الأمثلة).

(4) في ب (غير متعلقة إلا بتعلقه) في ب(طاب زيد أبوه).

انظر: (الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 618).

وسببه ليكون تفسيراً له⁽¹⁾ في الظاهر ولما قام هو مقامه من الذات المقدرة في الحقيقة إلا إنه
(2) عامل في نصبه فلا يكون جعله منتصباً عنه من المجاز في شيء.

قوله: ويجاب بالمنع أي يمنع عدم صلاحية كونه لمتعلقه لأن نفس الشيء من متعلقاته ولهذا صح
إضافتها إليه فيقال مثلاً: "نفس زيد"⁽³⁾.

قوله: وفيه أي وفي النظر المذكور نظر لأن الشرط هو صلاحية جعله لما انتصب عنه⁽⁴⁾ في
نفس الأمر والجزاء جواز إرادة جعله له فتغيراً.

ثانياً، وفيه أي وفي النظر الثاني نظر لأن معنى⁽⁵⁾ صلاحية جعله له جواز إرادة جعله له فاتحد
الشرط والجزاء معنى وإن تغيرا لفظاً.

قوله: على هذا أي على هذا الحمل على حذف المعطوف في الشرط.

قوله: يندرج أي حذف المعطوف⁽⁶⁾.

(1) في ب (تفسير).

(2) في ب (دالا على أنه).

(3) كل تمييز كان صفة لم يحتمل إلا وجهاً واحداً. فإذا قلت: طاب زيد أبا وما أشبهه، الطيب منسوب إلى
النفس، فالمعنى: طاب أبو زيد. كما قيل: إن أصلك طاب زيد نفساً، طابت نفس زيد. (ابن يعيش، شرح
المفصل للزمخشري، ج2، ص44؛ ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج1، ص405).

(4) المنتصب عنه: عند النحاة هو الاسم الذي أقيم مقام التميز ونسب إليه عامل التميز حتى يصير التميز
يسبب قيامه مقامه فضلة "كزيد" في: "طاب زيد نفساً" فإن أصله "طابت نفس زيد". وتسمية ذلك الاسم
بالمنتصب عنه من باب المجاز لأن التميز لم ينتصب عنه أي لم يصر منصوباً بسببه لكن لما كان سببا
لنصبه حيث انتصب باعتباره نسبة الفعل أو شبهه إليه سمي منتصباً عنه. (أحمد نكري، دستور العلماء =
جامع العلوم، ج3، ص242).

(5) في ب (لا معنى).

(6) في ب سقط (في الشرط قوله: يندرج أي حذف المعطوف).

قوله: وليس كذلك⁽¹⁾ "أي" ولا يصلح ذلك.

قوله: إذ نفى المجموع كما يكون إلخ قيل يمكن أن يقال هنا قرينة [ب/203] دالة على انتفاء المجموع إنما هو بانتفاء بعض معين لأن التمييز لا يخرج عن القسمين المذكورين بل منحصر⁽²⁾ فيهما وإلا لم يصلح تمييزاً أو معلوم أن⁽³⁾ انتفاء صحة جعله لمتعلق ما انتصب عنه يستلزم انتفاء صحة جعله له⁽⁴⁾ بدون العكس فلو انتفى المجموع هنا بانتفاء صلاحه لمتعلقه لخرج التمييز عن القسمين المذكورين أعني كونه لمن انتصب عنه وكون لمتعلق هذا خلف فتعين أن يكون انتفاؤه بانتفاء صلاحه لمن انتصب عنه⁽⁵⁾ فيترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه ويندفع المحذور ثم الحق ما قيل وإلا فلا مخلص من ورود "طاب زيد نفساً" ونحو: "كفى زيد رجلاً" وما قيل من أن "طاب زيد نفساً" أيضاً مما يجوز أن يجعل لمتعلقه على إرادة أن "نفساً"⁽⁶⁾ من النفوس تعلقت به مما لا يساعده لمعنى.

(1) في ب سقط(كذلك).

(2) في ب (بل يحصر).

(3) في ب (ومعلوم) في ب سقط(أن).

(4) . في ب سقط(لمتعلق ما انتصب عنه يستلزم انتفاء صحة جعله له).

(5) . في ب سقط(وكون لمتعلق هذا خلف فتعين أن يكون انتفاؤه بانتفاء صلاحه لمن انتصب عنه).

(6) أصل التركيب "طاب نفس زيد"، فحذف المضاف الذي هو نفس وأقيم المضاف إليه وهو زيد مقامه فارتفع ارتفاعه، فصار فاعلاً فقيل: طاب زيد فحصل الإبهام في النسبة لأنه يحتمل عدة أشياء، فجاء بالمضاف المحذوف فانتصب على أنه تمييز فقيل: طاب زيد نفساً، فزال الإبهام. ونفساً: تمييز منقول من الفاعل والأصل "طابت نفس زيد". (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص44؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص290).

والنفس العامة : هي التي تعم نفس زيد وعمرو وكل شخص من أشخاص الحيوان ولا وجد لها إلا بالوهم كما لا وجود للإنسان الكلي إلا بالوهم وكذلك العقلي الكلي وأما أن تكون النفس نفساً كلية لها وجود بالذات. (الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ج1، ص157).

قوله: أي وإن كان المقصود من المنتصب عنه أو⁽¹⁾ الأفراد إلخ أي إن كان المقصود من المنتصب عنه أو من متعلقه إفراده إلخ قد يلتبس الأمر في نحو: "طاب زيد أباً"⁽²⁾ و"طاب الزيدان أبوين" و"طاب الزيدون أباء" هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه فليرجع إلى القرائن إن كانت فأماً إذا اختلف التمييز⁽³⁾ وما انتصب عنه أفراداً وتثنيةً وجمعاً ولم يكن التمييز جنساً نحو: "طاب زيد أبوين" أو "أباء" و"طاب⁽⁴⁾ الزيدان أباء" و"طاب الزيدون أبوين" أو "أباء" فلا اشتباه في أن التمييز ليس لما انتصب عنه بل لمتعلقه وأما إن اختلفا والتمييز جنس فاللبس حاصل نحو: "طاب الزيدان" أو "الزيدون أبوة"⁽⁵⁾.

قوله: فينفرد⁽⁶⁾ أي وإن أريد آحاد نوع من ذلك الجنس.

قوله: فالاستثناء أن مستغني⁽⁷⁾ عنهما إلخ لو فسر قول المصنف فيطابق التمييز فيهما ما قصدا بهذا التفسير أي فيطابق التمييز فيهما ما قصد أن يكون التمييز⁽¹⁾ اسماً له من المنتصب عنه والمتعلق لا ندفع⁽²⁾ هذا الاعتراض تأمل.

(1) . في ب سقط(من المنتصب عنه أو).

(2) في ب(طاب أباً).

(3) في ب(المتميز).

(4) في ب(فطاب).

(5) في ب(أبوه).

انظر: (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص385؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص290).

(6) في ب(فيفرد).

(7) في ب (والاستثناء مستغني).

أصل الاستثناء: أن تستثني شيئاً من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به، وهو قولهم: "ما خرج الناس إلا زيداً" فقد كان "زيد" في جملة الناس ثم أخرج منهم، ولذلك سمي "استثناءً" لأنه نُثِّيَ ذكره مرةً في الجملة ومرةً في التفصيل. وقيل: الاستثناء: هو إخراج الثاني من الأول ب (إلا) أو إحدى أخواتها وهي: غير، سوى، خلا،

قوله: لكونها حاملاً إلخ فإنه⁽³⁾ ليس في الصفات ما يقع على القليل و الكثير⁽⁴⁾ بلفظ المفرد حتى يكون جنساً.

قوله: فلصفة⁽⁵⁾ "لا" إمّا جامداً مشابه للفعل مشابهة ضعيفة وهي كونه تاماً بأحد الأمور الأربعة كما أن الفعل يتم بفاعله وإمّا صفة أو مصدر أو ما⁽⁶⁾ فيه معنى الفعل ممّا ليس من الاسماء المتصلة بالأفعال: (7) كاسم الإشارة في: "حبذا رجلاً زيد"⁽⁸⁾، والصفة و، ما فيه معنى الفعل ضعيف والمصدر⁽⁹⁾ بتقدير الحرف الموصول.

عداء، حاشاء، ليس، لا يكون. (الغرايبي، الجمل في النحو، ج1، ص314؛ سيبويه، الكتاب، ج2، ص309؛ القزويني، الصاحب في فقه اللغة العربية، ج1، ص94؛ الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص165؛ محمد علي السراج، الباب في قواعد اللغة، ج1، ص98).

(1) في ب (المتميز).

(2) . في ب (لا يدفع).

(3) في ب (ولأنه).

(4) في ب (ما يقع على الكثير والقليل).

(5) في ب (فلاضعفه).

(6) في ب (وما في).

(7) الأسماء المتصلة بالأفعال: هي ثمانية أسماء: المصدر. اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وأسماء الزمان، والمكان، اسم الآلة. "المتصلة بالأفعال" تعلّقها بها من جهة الاشتقاق، وأنّ فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال. (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص274؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص45).

(8) أن حبذا معناه المَدح وتقريب المذكور بعدها من القلب وهي ترفع المعرفة وتنصب النكرة التي يحسن فيها من على التَّمييز تقول: "حبذا زيد وحبذا أخوك ف حبذا في موضع اسم مرفوع بالابتداء وزيد في موضع خبره. (ابن جني، اللع في العربية، ج1، ص142؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص365؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص410).

(9) في ب سقط (والمصدر).

قوله: لكونه كالمشترك حيث يطلق على معنيين مختلفين أعني المخرج من متعدد وغير المخرج⁽¹⁾ وإنما قال: كالمشترك ولم يقل مشترك لأن كونه⁽²⁾ مخرجا أو غير مخرج ليس من أجزاء ماهيته بل هو⁽³⁾ شرط: الاتصال أو الانقطاع بل ماهية

[المستثنى]:

المستثنى⁽⁴⁾ متصلاً كان أو منقطعاً هو والمذكور بعد إلا وأخواتها⁽⁵⁾ مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً⁽⁶⁾.

قوله: والمشارك لا يعرف إلخ أي⁽⁷⁾ لا يعرف باعتبار المعنى بتعريف جامع ويجوز أن يعرف بتعريف جامع باعتبار اللفظ.

(1) في ب سقط (من متعدد وغير المخرج).

(2) في ب (لا كونه).

(3) في ب سقط (هو).

(4) المستثنى يال: ثلاثة أنواع: "متصل"، و"منقطع"، و"مفرغ". المتصل: هو ما كان من جنس المستثنى منه نحو: انصرف العمال إلا زياداً. والمنقطع: هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه. والأرجح فيه النصب نحو: رحل القوم إلا جملاً فالجمل ليس من جنس القوم، والمفرغ: هو أن يكون الكلام ناقصاً غير موجب أي خالياً من ذكر المستثنى منه ومنفياً. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص213؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص98، 99)

(5) (إلا) وأخواتها وهي: غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون. إلأ: حرف. غير وسوي: اسمان. خلا وعدا وحاشا: مترددة بين الفعل والحرف. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص64؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص98).

(6) في ب سقط (نفياً).

الإثبات: هو بأن تقول إن هذا ذاك بخلاف النفي. والمثبت: اسم مفعول من الإثبات. وقال المحاسبين كل ما ذكر في باب الجبر والمقابلة إما أن لا يتطرق إليه نفي ويسمى مثبتاً وتاماً وزائداً ومالاً وإما أن يتطرق إليه نفي ويسمى منفياً وناقصاً. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص30؛ التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات، ج2، ص1449).

(7) في ب سقط (لا يعرف إلخ أي).

قوله: وإن أمكن تعريفه أي المستثنى لأنه ليس مشتركاً حقيقة.

قوله: ليس بتقسيم الكل إلى أجزائه كقولنا: "الإنسان حيوان و ناطق"⁽¹⁾.

قوله: لأنه حينئذ يكون متواطئاً⁽²⁾ لأن الكل المنقسم إلى الجزئيات لابد أن يكون معنى واحداً مشتركاً بين جميعها وهو المتواطئ قوله: بإرادة ما⁽³⁾ هو المشترك وهو المذكور بعد إلا وأخواتها.

قوله: على وجه عموم المجاز أي بناء على شمول المعنى المجازي للقسمين وإن اختلفا في المعنى الحقيقي لهما هذا بناء على المذكور بعد إلا وأخواتها مجاز نحوي وفيه نظر لما قلنا.

قوله: ويمكن أن يكون المراد به اللفظ أي لفظ المستثنى. قوله⁽¹⁾: حمل المدلول أي المتصل والمنفصل⁽²⁾ على الدال أي لفظ المستثنى⁽³⁾.

المشترك: هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة واختلف الناس فيه والأكثر على أنه مُمكن الوقوع؛ لنقل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ ومن الناس من أوجب وقوعه. (ابن فارس القزويني، **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، ج1، ص143؛ السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج1، ص292؛ أبو الطيب محمد صديق خان ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: 1307هـ). **البلغة إلى أصول اللغة**، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي ((رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات ؛ جامعة تكريت بإشراف الأستاذ د. أحمد خطاب العمر))، رسالة جامعية ؛ جامعة تكريت، ج1، ص117).

(1) **الفصل:** ما يتميز به النوع عن الآخر بذاته ومن الجنس والفصل يؤخذ الحد مثال ذلك: حد الإنسان أنه حيوان ناطق فقوله: حيوان هو الجنس وقوله: ناطق هو الفصل. (الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ج1، ص166).

(2) في ب سقط (يكون).

المتواطئ: الإسم الدال على معان استوت أفراده الذهنية والخارجية على السوية. كالإنسان، والشمس؛ فإن الإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسوية، والشمس لها أفراد في الذهن، وصدقها عليها بالسوية. (الجرجاني، **التعريفات**، ج1، ص199؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص119).

(3) في ب (والمتواطئ بإرادة أما).

قوله: وفيه أي وفي قولنا ويمكن [أ/203] أن يكون إلخ نظر لعدم صحة الحمل حينئذ إلا بتأويل.

قوله: أي **المستثنى**⁽⁴⁾ بدون تعيين أحد المعنيين أي الضمير عائد إلى المستثنى باعتبار تناوله القسمين.

قوله: وفيه أي وفي عود الضمير إلى مطلق المستثنى⁽⁵⁾ نظر لاستلزامه كون كل من القسمين متصفا بما ذكر من **"الأحكام المتباينة"** أو **"الجهل بالمحكوم عليه منهما"**.

قوله: **"ثانياً"**⁽⁶⁾ وفيه أي وفي النظر المذكور نظر لأن الملازم⁽⁷⁾ منه كون المجموع من حيث هو لا كل واحد من القسمين مطلقاً متصفاً بما ذكر ومحكوماً عليه به وقد قيد الأحكام بما تعين المحكوم عليه بها أعني بقوله: إذا كان بعد **"إلا"** إلخ.

قوله: على وجه عموم المجاز⁽¹⁾، وهو المذكور بعد **"إلا وأخواتها"**.

(1) في ب سقط(قوله).

(2) في ب زيادة(قوله).

(3) في ب زيادة (منه).

المستثنى منه: هو المذكور قبل **"إلا وأخواتها"** المخالف لما بعده أي المستثنى نفيًا ، فإذا قلنا : "جاءني القوم إلا زيدا" فالقوم مستثنى منه وزيد مستثنى... (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص511؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج2، ص1529).

(4) **المستثنى:** قد يكون منصوباً، وقد يكون غير منصوب، والأدوات التي يستثنى بها ثمانية ألفاظ. حرفان وهما (إلاً) عند الجميع و (حاشا) عند سيبويه وفعلان، وهما (ليس) و (لا يكون). ومترددان بين الحرفية والفعلية، وهما (خلا) و (عدا) واسمان، وهما (غير) و (سوى). (الكتاب، ج2، ص349؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص474).

(5) . في ب (الاستثناء).

(6) في ب سقط(قوله). في ب (ثانياً قوله).

انظر: (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج1، ص92؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص247).

(7) في ب (لأن اللازم).

قوله: فإن أريد⁽²⁾ عموم المجاز وكذا إن أريد عموم المشترك⁽³⁾.

قوله: لئلا يرد "قرأت" إلخ فإنه ليس بموجب تام لأنه منفي معنى⁽⁴⁾ وإن كان موجبا لفظاً.

قوله: عطف على قوله: بعد "إلا" الصواب إنه عطف على قوله: في كلام⁽⁵⁾ موجب على أنه خبر ثانٍ "لِكَانَ" لأن هذا التقسيم إنما يكون فيما بعد "إلا" بقرينة.

قوله: أو كان بعد "خلا"⁽⁶⁾ غير أن هذا التقسيم غير حقيقي لتداخل الأقسام تأمل والاختلاف باشتراط الإيجاب وانتقائه⁽⁷⁾ عطف على قوله: مقدما يجوز عطفه على قوله: في كلام موجب أيضاً فعلى الأول التقابل باشتراط التقديم وانتقائه وعلى الثاني باشتراط الإيجاب⁽⁸⁾ وانتقائه⁽⁹⁾.

قوله: وفيه أنه لا يوجب⁽¹⁾ إلخ يعني لا نسلم لزوم الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه جميعاً المنافي لماهية المستثنى حيث مخالفته⁽²⁾ لما قبله نفياً وإيجاباً على تقدير تكريره⁽³⁾ لأن إلا يوجب⁽⁴⁾ النفي بعد الإثبات.

(1) **عُومُوُ المَجَازُ**: عُمُومُ المَجَازِ: هُوَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِي اللَّفْظِ فِي مَعْنَى عَامٍ شَامِلٍ لِقَوْلٍ وَاحِدٍ مِنْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ مَعًا لَا فِيهِمَا بَعِيْنُهُمَا مَعًا حَتَّى يُلْزَمَ الْجُمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص602؛ محمد عيم الإحسان المجددي البركتي، **التعريفات الفقهية**، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ ؛ 1986م، ط1، 1424هـ ؛ 2003م، ج1، ص152).

(2) في ب سقط(قوله). في ب(فإن أريد).

(3) **عُومُوُ المُشْتَرَكِ**: اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِلَّذِي هُوَ مَا وَضَعَ لَهُ. (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص602، 603؛ محمد عيم، **التعريفات الفقهية**، ج1، ص152).

(4) في ب(منفي معين).

(5) في ب(كلا موجب).

(6) في ب زيادة(واختلاف مؤخر باشتراك الإيجاب وانتقاء تقدم).

(7) في ب سقط(والاختلاف باشتراط الإيجاب وانتقائه قوله).

(8) في ب سقط(الإيجاب).

(9) في ب(وانتقاء).

قوله: ولزوم كون عطف على لزوم الإيجاب⁽⁵⁾

قوله: في حكم التنحية⁽⁶⁾ أي في حكم السقوط لأن المبدل منه في حكم الإزالة.

قوله: فيكون في حكم التفريع أي في حكم الاستثناء المفرغ⁽⁷⁾ حيث يكون حينئذ "جاءني القوم إلا زيد" في تقدير "جاءني إلا زيد".

قوله: وهو ممتنع لتأديته إلى فساد المعنى كما يجيء.

قوله: وليس كذلك لأنه ليس المعنى أنه "قرأت يوم الجمعة".

قوله: وفي المنفي الملزوم الغلط⁽⁸⁾ إلخ ذلك لأنه إذا قال⁽⁹⁾: "ما جاءني القوم إلا حمار" على البديل يكون غالطاً في نفي المجيء وفي ذكر "القوم جميعاً" حيث كان مراد إثبات المجيء "للحمار" لا "غير".

(1) في ب (وفيه لا يوجب).

(2) في ب (المنافي الماهية حيث بخالصة).

(3) في ب (تقديره) في ب سقط (تكريره).

(4) في ب (يوجب).

(5) في ب سقط (قوله: ولزوم كون عطف على لزوم الإيجاب).

(6) في ب (النتيجة).

(7) في ب (المفرغ).

الاستثناء المفرغ: هو أن يكون الكلام ناقصاً غير موجب أي خالياً من ذكر المستثنى منه ومنه ومنه وإعراجه بحسب ما يقتضيه العامل قبله. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص213؛ محمد علي السراج، الباب في قواعد اللغة، ج1، ص98، 99).

(8) في ب سقط (قوله). وفي المعنى للزوم اللفظ.

(9) في ب (إذا قيل).

قوله⁽¹⁾: و"خلا" بعد الاتصال بمن يعني أل خلافي الأصل⁽²⁾ لازم يتعدى إلى المفعول بمن⁽³⁾ نحو: "خلت الدار من الأنيس" وقد يتضمن معنى جاور فيتعدى بنفسه وألزموا هنا هذا⁽⁴⁾ التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة "المستثنى بالآ" التي هي أصل الباب ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل "عدا" ولم يظهر معهما "قد" مع كونهما⁽⁵⁾ في محلّ النصب على الحال⁽⁶⁾.

قوله: قال السيرافي إلخ⁽⁷⁾ قال الرضي: قال السيرافي: لم أر أحداً ذكر بجرّ بعد⁽⁸⁾ إلاّ الأخفش وقال: قال السيرافي: ⁽⁹⁾ لم أعلم خلافاً في جواز الجرّ بخلاف إلاّ أنّ النصب بها أكثر ولا يلزم من هذا نفي علمه بالخلاف في جواز الجر بعد "عدا".

قوله: لتعين فعليهما إلخ ذلك لأن "ما المصدرية"⁽¹⁰⁾ تدخل على الفعلية غالباً وفي الاسمية قليلاً وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين⁽¹¹⁾ كونها فعلين.

(1) في ب سقط(قوله).

(2) في ب(الاتصال يعني أنّ خلافي الأصل).

(3) في ب (عن).

(4) في ب (وألزموا هذا).

(5) في ب سقط (مع) في ب (لكونهما).

(6) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص412؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص97).

(7) في ب سقط(قال الرضي).

(8) في ب(الجر بعد عدا).

(9) في ب سقط(قال).

انظر: (السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص193).

(10) ما المصدرية: توصل بالفعل الماضي والمضارع، ولا توصل بالأمر. وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف. ومذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها. وذهب الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير..(المرادي، الجنى الداني في حروف

قوله: أي وقت خلّوهم فيه إشارة إلى المضاف محذوف وذلك لأن الخبر كثيراً ما يحذف مع ما⁽²⁾ المصدرية.

قوله⁽³⁾: كفاعل "عدا" و"خلا" فإن فاعلهما عند النحاة بعضهم وفيه نظر لأن المقصود في: "جاءني القوم خلا زيدا" و"عدا زيدا" أن زيدا لم يكن معهم أصلاً ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلّو بعضهم منه وفيه نظر مجاوزة⁽⁴⁾ وخلّو الكل فالأولى أن يضمّر فيهما ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أي: "جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا" كذا قيل وفيه تأمل⁽⁵⁾.

[البديل]:

قوله: وإنما يختار البديل⁽⁶⁾ إلخ [ب/204] لأنه حينئذ يكون مقصوداً غير فضلة فهذا⁽¹⁾ البديل بدل البعض ولم يحتج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه

المعاني، ج 1، ص 332.

(1) . في ب سقط (الفعلية فتعين).

(2) في ب (محذوف ذلك لأن الخبر كثيراً ما يحذف مع المصدرية).

(3) في ب سقط (قوله).

(4) في ب سقط (وفيه نظر) في ب (مجازرة).

(5) عدا و خلا فهما: فعلاَن يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا وَذَلِكَ قَوْلُكَ: "جَاءَنِي الْقَوْمُ عَدَا زِيْدًا" لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: "جَاءَ الْقَوْمُ" وَقَعَ عِنْدَ السَّمْعِ أَنَّ بَعْضَهُمْ "زِيْدًا" فَقَالَ: "عَدَا زِيْدًا" أَي جَاوَزَ بَعْضُهُمْ "زِيْدًا"، فَهَذِهِ تَقْدِيرُهُ إِلَّا أَنَّ "عَدَا" فِيْهَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَكَذَلِكَ "خَلَا"، فَمَعْنَى "عَدَا" جَاوَزَ مِنْ قَوْلِكَ: "لَا يَعْدُونَكَ هَذَا" أَي لَا يَجَاوِزُونَكَ، وَ"خَلَا" مِنْ قَوْلِهِمْ: خَلَا يَخْلُو، وَقَدْ تَكُونُ "خَلَا حَرْفٌ" خَفَضَ فَتَقُولُ: "جَاءَنِي الْقَوْمُ خَلَا زِيْدًا" مِثْلَ "سَوَى زِيْدًا". (المقتضب، المبرد، ج 3، ص 426؛ ابن الصائغ، الملحة في شرح الملحة، ج 1، ص 469).

(6) البَئِل: عِنْدَ النُّحَاةِ تَابِعٌ قَصْدُ نِسْبَةِ أَمْرٍ إِلَيْهِ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ الْأَمْرِ إِلَى مَتْبُوعِهِ بِدُونِهِ أَي لَا يَكُونُ نِسْبَةُ ذَلِكَ الْأَمْرِ إِلَى مَتْبُوعِهِ مَقْصُودَةً بَلْ تَكُونُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ تَوَظُّيَّةً وَتَمْهِيدُ النِّسْبَةِ إِلَى التَّابِعِ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ. بَدَلُ الْكُلِّ: إِذَا كَانَ مَذْلُومُهُ عَيْنَ مَذْلُومِ الْأَوَّلِ نَحْوُ: "جَاءَنِي زِيْدٌ أَخُوكَ".

بَدَلُ الْبَعْضِ: إِذَا كَانَ مَذْلُومُهُ جُزْءًا مِنْ مَذْلُومِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ نَحْوُ: "ضَرَبْتُ زِيْدًا رَأْسَهُ". وَالْإِضَافَةُ فِيهِمَا بَيَانِيَّةٌ. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج 1، ص 158؛ ابن جني، اللع في العربية، ج 1، ص 88؛

ولا يمنع منه المخالفة بين **المبدل والبديل** في الإيجاب والنفي مع الحرف المقتضى لذلك كما في الصفة نحو: "مررت برجل لا طريف ولا كريم"⁽²⁾ جعلت النفي مع الاسم الذي بعده صفة "لرجل" والإعراب على الاسم كذلك تجعل⁽³⁾ في نحو: "ما جاءني القوم إلا زيد" بدلا والإعراب⁽⁴⁾ على الاسم ويشترط في اختيار البديل أيضاً أن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فإن الإبدال ليس أولى من النصب في نحو: "ما جاءني أحد حين كنت جالسا ههنا إلا زيدا".

قوله: بخلاف "ما مررت إلا بأحد إلا بزيد" حاصله أن "بزيد" ليس بمستثنى مفرغ وإن أُعْرِبَ بعامله بل هو بدل من "بأحد" لأن إعرابه بعامله ليس بلازم لجواز أن يعرب بعامل المبدل منه بأن يقال: "ما مررت لا بأحد"⁽⁵⁾ "إلا بزيد" فلا يرد نقضاً للمستثنى المفرغ فإنه إلى البديل⁽⁶⁾.

قوله: لكنه أي البديل⁽⁷⁾ ليس فيه أي في البديل ذلك أي إعرابه بعامله البتة أي بلازم.

قوله: ولا يرد صورة⁽⁸⁾ البديل أي فلا يرد⁽⁹⁾ نقضا على المستثنى المفرغ صورة البديل المختار فيما بعد "إلا" في كلام غير موجب من حيث أنه أيضاً معرب على حسب عامله مع أنه ليس مستثنى مفرغا لأن إعرابه على حسب عامل بالتثنية⁽¹⁾ دون الاستقلال والمراد الثاني.

السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص84).

(1) في ب (وهذا).

(2) في ب (برجل لا طريف ولا كريم).

(3) في ب (بجعل) في الأصل (بجعل).

(4) في ب (بلا والإعراب).

(5) في ب (إلا بأحد).

(6) في ب (قوله فإنه أي البديل).

(7) في ب سقط (أي البديل).

(8) في ب (ضرورة).

(9) في ب (ولا يرد).

قوله: وفيه أي وفي عدم كون "الباء" العامل في "زيد" عاملاً في المستثنى منه نظر لأنه وإن كان غير "باء بأحد" ⁽²⁾ شخصاً فهو عينه نوعاً فكان ⁽³⁾ هو فلا يحتاج في التفسير العوامل وعدم ورود ⁽⁴⁾ "ما مررت إلا بزيد" إلى ما ذكر أو في ⁽⁵⁾ تفسير العامل بما ذكر نظر لأن المتبادر من العوامل المستثنى منه ⁽⁶⁾.

قوله: وفي القسم الأخير نظر وجهه أن المتبادر من العوامل ⁽⁷⁾ المستثنى منه و"الباء" في "زيد" ليس "الباء" الذي في المستثنى منه ⁽⁸⁾ أعني بأحد وجوابه يعرف مما قدمنا.

قوله: بتقدير "جاءني كل أحد" إلخ أشار به إلى ما ذكروا من أن المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله في المستثنى منه لأن الاستثناء إخراج اتفاقاً وهو لا يكون ⁽⁹⁾ إلا بعد تحقق الدخول ثم أن المخرج منه إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى لأنه يعرف به أن المقدر متعدّد من جنسه يعمّه وغيره وذلك لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير معين لأنه حينئذ لا يتحقق دخول المستثنى منه ولا بعضاً معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً لعدم قيام ⁽¹⁰⁾ قرينة في الأغلب على ذلك فلم يبق إلا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى

(1) في ب سقط (عامل مع أنه ليس مستثنى مفرغاً لأن إعرابه على حسب عامل بالنتبيه) في ب زيادة (بالبعد).

(2) . في ب سقط (بأحد).

(3) في ب (وكأنه).

(4) في ب سقط (ورود).

(5) في ب سقط (في).

(6) انظر: (الكتاب، سيبويه، ج2، ص311؛ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج2، ص67).

(7) في ب زيادة (عوامل).

(8) في ب سقط (منه).

(9) في ب (ولا يكون)

(10) في ب سقط (قيام).

منه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتقاء وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها و مخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل ⁽¹⁾ نحو: "كل حيوانٍ يحرك فكه الأسفل في الأكل إلا التمساح"، ⁽²⁾ ولقائل أن يقول قدره جميع الأفراد التي يكون وقوع الفعل منها أو عليها واستثنى منها واحداً حتى يكون القصر إضافياً ⁽³⁾ كما يفعل كذلك في مثل: "ما زيد إلا قائم" حيث يحمل المنفي من الصفات على ما يمكن أن يكون مثله عليها مما يتناقض ثم يستثنى منها القيام ⁽⁴⁾.

قوله: ولا قرينة أي في الأغلب.

(1) في ب زيادة(في) في ب سقط(مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها و مخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل) في ب زيادة(فما نقل عن)

(2) التمساح: لا يكون إلا في نيل مصر، ويأكل الإنسان. وقيل: إن بطنه كقباء مفروج وكل شيء يأكل بالمضغ دون الإبتلاع فإنه يحرك فكه الأسفل إلا التمساح فإنه يحرك الأعلى. (عمرو بن بحر، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ) الحيوان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1424 هـ، ج1، ص204، ج7، ص63؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ). عيون الأخبار، دار الكتب العلمية - بيروت، 1418 هـ، ج2، ص114؛ أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1، 1420 هـ، ج2، ص730).

(3) القصر الإضافي: وهو غير الحقيقي وذلك بأن يكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص لا إلى جميع ما عدا المقصور عليه. ومنه قوله تعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ»، ف «محمد» مقصور على الرسالة بالإضافة إلى شيء آخر، وليس المقصود أن الرسالة مختصة به وحده. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص52؛ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص170؛ أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، أساليب بلاغية، الفصاحة البلاغة - المعاني، وكالة المطبوعات - الكويت، ط1، 1980م، ج1، ص178).

(4) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص260؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص303).

قوله: وفيه أي وفي عدم تسليم عدم الجواز ⁽¹⁾ نظر لأنه يستلزم تخصيص قول المصنف ويعرب على حسب العوامل إلخ.

قوله: إثبات ⁽²⁾ أي إثبات دائم.

قوله: فيكون المعنى زائداً أبداً إلخ ولك أن تحمل الصفات المشبهة على ما يمكن أن يكون مثله عليها مما لا يتناقض ⁽³⁾ ويستثنى من جملتها "العلم" كما قيل: في: ⁽⁴⁾ "ما زيد إلا عالم" في الصفات المنفية ⁽⁵⁾.

قوله: أي حمل البديل إلخ بيان لما تعلّق به على اللفظ.

قوله: وهو ⁽⁶⁾ أي النفي علة حملهما هذا إذا ⁽⁷⁾ جعل علة الحمل مجرد النفي من غير اعتبار الدخول [أ/204] على الاسمية والتقدير ⁽⁸⁾ بأن يقال: "حمل ما" "على ليس" لأنها للنفي كليس وحمل "لا على" "إن" لأن "لا للنفي" و"إن للإثبات" حملاً للنقيض على النقيض ⁽⁹⁾.

(1) في ب (الجوارح).

(2) الإثبات: هو الحكم بثبوت شيء آخر. وقيل: الإثبات: هو بأن تقول إن هذا ذاك بخلاف النفي. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص28؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص9؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص39).

(3) في ب (مما يتناقض).

(4) انظر: (ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج2، ص773؛ القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج3، ص13؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص93).

(5) . في ب (المثبتة).

(6) في ب (أو هو).

(7) في ب سقط (إذا).

(8) في ب (التقدير) في الأصل (التصدير).

(9) حمل "ما" على "ليس" في لغة أهل الحجاز، و "لا" تُشاركها في أن لها اسماً وخبراً كما لـ "ليس". (أبو البقاء

قوله: أو جزء العلة⁽¹⁾ هذا على اعتبار الدخول على الاسمية والتصدير في الإضافي علة⁽²⁾ الحمل.

قوله: وعلى التقديرين⁽³⁾ أي تقدير كونه جزء علة.

قوله: انتقاؤه أي انتقاء النفي انتقاء العلة المنحصرة لانتقاء الكل بانتقاء الجزء وإنما قيد العلة بالمنحصرة لئلا يرد ما قيل من أن⁽⁴⁾ انتقاء علة معينة لا يوجب⁽⁵⁾ انتقاء المعلول لأن ذلك في غير المنحصرة.

قوله: لا يعبأ به أشار به إلى أن التتوين في شيئاً المستثنى للتحقير فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه كما يتراءى ظاهراً.

قوله: والفاعل متروك وهو "إلا".

قوله: أي ومن أجل أن "ليس" عملت للفعلية أي و"ما" و"لا للنفي" بدليل قوله: وامتنع "ما زيد إلا قائماً" وقد جاء بعدها النصب وهو شاذ عند الأكثرين.

العكبري، التبیین عن مذاهب النحویین البصريين والكوفيين، ج1، ص365).

(1) العلة: لغة: معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة لأنه لحوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف. سميت (حُرُوفُ عِلَّةٍ) لأنَّ العِلَّةَ هي المَعْنَى المَغْيِرُ لِلشَّيْءِ وَهَذِهِ الحُرُوفُ يَكْثُرُ تَغْيِيرُهَا وَوصف الاسمُ بِكَمَالِهِ بِالاعتلالِ وَإِنْ كَانَ حرف العِلَّةِ جُزْءاً مِنْهُ كَمَا وصف بالإعراب وَهُوَ فِي حرف مِنْهُ (أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص80؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ج1، ص245).

(2) في ب (في لا أيضا في علة)

(3) . في ب (التقدير)

(4) في ب سقط (أن).

(5) في ب (لا توجب).

قوله: لاحتياجه أي احتياج⁽¹⁾ غير إليه أي إلى الإعراب أو إلى إعراب المستثنى⁽²⁾.

قوله: واستثناء⁽³⁾ ما بعده إي ما بعد "غير" عنه إي عن إعراب المستثنى⁽⁴⁾.

قوله: لأنه لما كان بمعنى "إلا" إلخ تعليل للاحتياج والاستثناء جميعاً.

قوله: وله أي لما بعد الإعراب آخر لأجل الإضافة فاستغنى به عن إعراب المستثنى⁽⁵⁾.

قوله: قيل للإضافة المانعة للبناء ولأن كونه بمعنى الحرف فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به وأما

إذا أضيف إلى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ⁽¹⁾.

(1) في ب سقط(قوله) في ب سقط(احتياج).

(2) انظر: (المقتضب، المبرد، ج4، 189؛ الأصول في النحو، لابن سراج، ج1، ص94؛ الزجاجي، اللامات، ج1، ص76).

(3) في ب(واستغناه).

(4) غير: فهي اسم، وتقع في الاستثناء موقع "إلا"، فإن كان الاسم الذي قبلها مرفوعاً منفياً رفعتها، وكذلك إن كان مخفوضاً خفضتها، لأن "غير" عاملة، فإذا حلت محل "إلا"، وجب أن يخفض المثنى على جميع الوجوه، ولا بد لـ "غير" من إعراب، فنقل إعراب المثنى إليه، ليدل ذلك على أنها قامت مقام حرف الاستثناء. (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص400؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص485).

(5) إعراب المستثنى على أربعة أقسام: القسم الأول: أنه يقع بعد إلا في كلام موجب، فيكون منصوباً، مثل: "جاءني القوم إلا زيداً"، والكلام الموجب: ما ليس فيه نفي أو نهي أو استفهام، والثاني: أنه يقع بعد "إلا" في كلام غير موجب، ويذكر المستثنى منه، والثالث: المستثنى المفرغ، أي يكون المستثنى منه غير مذكور في كلام غير موجب، فحينئذ يختلف إعرابه بحسب العوامل، نحو: «ما جاءني إلا زيد»، و «ما رأيت إلا زيداً»، و «ما مررت إلا بزيد». والرابع: أنه يقع بعد غير، وسوى، وسواء، فيكون مجروراً، وبعد خاشاً يكون مجروراً أيضاً على مذهب الأكثر وبعضهم جواز النصب أيضاً. (مير شريف، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، ج1، ص38؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص485).

قوله: أن يؤثر أي يشفق⁽²⁾.

قوله: على قرينة المحتاج وهو "غير".

قوله: بما فضل عن حاجته وهو إعراب المستثنى⁽³⁾.

قوله: واقعة بعد جمع تفسير لتابعة الجمع وأراد بالجمع ما يدل على الجمعية⁽⁴⁾ جمعا كان أو لا "كقوم" و"رَهْط" وإنما اشترط هذا الشرط ليوافق حالها أداة استثناء فلا تقول⁽⁵⁾ في الصفة "جائني رجل إلا زيد"⁽⁶⁾.

(1) في ب سقط (قوله: قيل الإضافة المانعة للبناء ولأن كونه بمعنى الحرف فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به وأما إذا أضيف إلى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله: لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت).

لم يَمْنَعُ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ البيت: من البحر البسيط. وقد اختلف في قائله. فسيبويه نسبته للكناني ولم يسمه. والزمخشري نسبته لأبي قيس بن رفاعه، في المفصل. ورواه سيبويه برفع (غير) قال: "وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع. فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع، فكذلك: غير أن نطقت". والمقصود بنصبها أنها مبنية على الفتح. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص329؛ الزمخشري؛ المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص163؛ ابن الحاجب، أمالي لابن الحاجب، ج2، ص824؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج6، ص553)

(2) في ب (شفق).

(3) في ب زيادة (قوله: قبل الإضافة المانعة لبناء ولأن كونه بمعنى الحرف غير لازم فلا اعتبار به وأما إذا أضيف إلى "أن" فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير أن لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت).

(4) الجمعية: عِنْدَ النَّحَاةِ كَوْنُ الْإِسْمِ جَمْعًا. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص281).

. في ب سقط (كان أو لا كقوم ورهط وإنما اشترط هذا الشرط ليوافق حالها أداة استثناء فلا تقول).⁽⁵⁾

(6) في ب (جاء رجل إلا زيد).

يدل على ما يدل عليه الجمع، ولكن ليس له مفرد من لفظه، مثل: قوم ؛ رهط ؛ طائفة، أو: هو ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معًا، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه ؛

قوله: احترز عن المعروف إلخ نحو: ⁽¹⁾ "جاءني الرجال أو القوم إلّا زيد" احتمل أن يراد به استغراق الجنس ⁽²⁾ فيصح الاستثناء واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم "زيداً" فلا يتعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في "إلّا" فالسّامع يحمل "إلّا" على أصلها فاختر كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق دخول ⁽³⁾ ما بعد "إلّا" فيه فيضطرّ السامع إلى حمله ⁽⁴⁾ على غير الاستثناء.

قوله ⁽⁵⁾: مثل: "جاءني مائة" ⁽⁶⁾ رجل إلّا زيد ⁽⁷⁾ ففيه الصفة لا غير هذا في المحصور من العدد وكذا في المحصور الذي هو الجنس المستغرق "ما جاءني رجلان إلّا زيد"، و"ما جاءني رجال إلّا عمرو" فإن معنى: "ما جاءني رجلان اثنان من هذا الجنس" و"زيد" ليس اثنان منه فلا يدخل فيه وكذا بعد معنى "ما جاءني رجال" ما جاءني جماعة من هذا الجنس و"عمرو" ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله إذا إلّا "الصفة" أو "الاستثناء المنقطع" فإن المستثنى الذي لم يكن داخلاً في

فيدخل فيه اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط. (عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص81؛ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج2، ص53).

(1) انظر: (الفرايدي، الجمل في النحو، ج1، ص315؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص389، و390).
(2) الألف واللام: هي متى أطلقت إنّما يُراد بها التي للتعريف، وإذا أُريد غيرها قيد بالموصولية والزائدة، وإذا دخل الألف واللام في اسم فردا كان أو جمعا وكان ثمة مَعهود يصرف إليه إجماعاً، وإن لم يكن ثمة مَعهود يحمل على الاستغراق عند المتّقمين وعلى الجنس عند المتأخّرين، إلّا أن المقام إذا كان خطابياً يحمل على كل الجنس وهو الاستغراق. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج3، ص114؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص165).

(3) . في ب (وجود).

(4) في ب سقط (حمله).

(5) في ب سقط (قوله).

(6) في الأصل (مائة).

(7) في ب (مثل جاءني رجل إلّا زيد).

المتعدد الأول قبل الإستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد ⁽¹⁾ كقولك: "جاءني القوم إلا زيدا" مُشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن "زيد" أو لم يكن ⁽²⁾ نحو: "جاءني القوم إلا حمار" ليس هو ⁽³⁾ المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم.

قوله: وفي البيت ضعيفان آخران اعلم أن مذهب سيبويه ⁽⁴⁾ جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء قال: ويجوز في قولك: "ما أتاني أحد إلا زيد" أن يكون "إلا زيد" بدلاً وصفة وعليه أكثر المتأخرين ⁽⁵⁾ تمسكاً بقوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ ⁽⁶⁾

- (1) في ب سقط (الأول قبل الإستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد).
- (2) في ب (لم تكن).
- (3) في ب سقط (فالم متصل هذا).
- (4) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص334؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص283؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص75).
- (5) المتقدمون: الذين أدركوا الأئمة الثلاثة، ومن لم يدركهم فهو من المتأخرين. و"جامع العلوم": إن الخلف عند الفقهاء من محمد بن الحسن إلى شمس الأئمة الحلواني، والسلف من أبي حنيفة إلى محمد، والمتأخرون من الحلواني إلى حافظ الدين البخاري. وذكر الذهبي أن الحدَّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس ثلاثمائة. (أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج2، ص129؛ محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، ج1، ص193).
- (6) هذا بيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص 178، ويُنسب إلى حُزْرَمِي بن عامر الأسدي. و (الفرقدان) : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان.
- والمعنى: كل أخوين غير الفرقدين لا بد أن يفترقا بسفر أو موت، وقيل: المعنى: أقسم بعمر أبيك أن لا بد للأخ أن يفارق أخاه يوماً، ما عدا الفرقدين. الفرقدان: كوكبان معروفان. واحدهما فرقد. يضرب بهما المثل في الاجتماع وعدم التفرق. الإعراب: "وكل": الواو بحسب ما قبلها، و"كل": مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. "أخ": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "مفارقة": خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "أخوه": مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "العمر": اللام: للتوكيد، و"عمر": مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف وجوباً

وقوله عليه السلام⁽¹⁾: ((الناس كلهم هالكون إلا العالمون والعاملون كلهم هالكون إلا الملون والعالمون كلهم هالكون إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم⁽²⁾)) فانتقى عن البيت الضعف الأول عند سيبويه واتباعه.

قوله⁽¹⁾: وصف المضاف لأن المشهور وصف المضاف إليه إذا هو المقصود و"كل" لإفادة الشمول⁽²⁾[ب/205] فقط.

تقديره: "قسمي"، وهو مضاف "أبيك": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. "إلا": اسم بمعنى "غير" مبني في محل رفع صفة لـ"كل". "الفرقدان": مضاف إليه مجرور بالكسرة على لغة من يلزم المثني الألف رفعاً ونصباً وجراً. وجملة "كل أخ مفارقه أخوه": بحسب ما قبلها. وجملة "العمر ...": اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة "مفارقه أخوه": في محل رفع خبر لـ"كل". والشاهد فيه قوله: "إلا الفرقدان" حيث جاءت "إلا" صفة لـ"كل"، وقيل: الشاهد فيه: (إلا الفرقدان) حيث استعمل (إلا) بمعنى (غير). واستشهد به النحاة على نعت (كل) بقوله: (إلا الفرقدان) على تقدير (غير). وفيه ردٌّ على المبرِّد الذي زعم أنَّ الوصف بـ (إلا) لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البديل، فـ (إلا الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البديل. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص334؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص255؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص72؛ ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملح، ج1، ص474؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص519؛ البغدادي، الخزانة الأدب، ج3، ص421).

(1) قال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة ج 1 ص 174 ((الناس كلهم موتى إلا العالمون والعاملون كلهم هلكى إلا العالمون، والعاملون كلهم غرقى إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم)) موضوع، والصواب في الإعراب: العالمين والعاملين والمخلصين. (أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الأشقودري الألباني (ت: 1420هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار النشر: دار المعارف، الرياض؛ المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ / 1992 م، برقم 76، ج1، ص174).

الأصل في "إلا" أن تكون للاستثناء، وفي "غير" أن تكون وصفاً. ثم قد تُحمَلُ إحداها على الأخرى، فيوصفُ بإلا، ويُستثنى بغير، ومن ذلك حديث "الناس هلكى إلا العالمون، والعالمون....." (الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص138).

(2) في ب(كلهم هالكون إلا العالمون والعاملون كلهم هالكون إلا الملون والعالمون كلهم هالكون إلا المخلصون على خطر عظيم).

قوله: والإخبار قبل الوصف أي الفصل بالجزء ⁽³⁾ بين الصفة والموصوف وهو قليل.

قوله: بناء على الظرفية أو كائناً على الظرفية ⁽⁴⁾ اعلم أن "سوى" ⁽⁵⁾ في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكاناً قال الله تعالى: [...مَكَانًا سُوًى] [طه، 58/20] أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فصار "سوى" بمعنى مكاناً فقط ثم استعمل بمعنى "البديل في الاستثناء" لأنك إذا قلت: "جاء القوم سوى زيد" أفاد أن "زيداً" لم يأتك كما لو قلت: بمعنى

(1) في ب سقط(قوله).

(2) كل: هو اسم موضوع لإفادة الشمول والاستغراق ويعرب. صفة مضافة إلى ما بعدها إذا وقعت كلمة (كل) بين اسمين متحدين لفظاً ومعنى وتدل على كمال الاسم الأول، نحو: لك الحق كل الحق في المطالبة بالتعليم. كل: صفة إلى (الحق)، تأكيد معنوي إذا أضيفت كلمة (كل) إلى ضمير يعود على اسم قبل (كل) قال تعالى: [فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ] كل: تأكيد معنوي لكلمة (الملائكة التي وقعت فاعلاً مرفوعاً، ويعرب حسب موقعه من الكلام). (سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ)، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر؛ بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ؛ 2003م، ج1، ص349؛ أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1425هـ؛ 2005م، ج1، ص167).

(3) في ب (بالخبر)

(4) في ب سقط(أو كائناً على الظرفية اعلم).

(5) للنحاة في "سوى" ثلاثة آراء: الأول: أن "سوى" ظرف مكان، وأنها لا تخرج عن الظرفية، فإن جاء من كلام العرب شيء، استعملت فيه اسماً غير ظرف؛ فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر؛ وهذا رأي الخليل، وسيبويه، وجمهرة البصريين. الثاني: أن "سوى" تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية، وتستعمل اسماً غير ظرف؛ إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف؛ وارتضى المؤلف هذا الرأي، فهو يقول: اعلم أن "سوى" في الأصل صفة ظرف مكان الثالث: أن "سوى" تستعمل ظرفاً، وتستعمل اسماً غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء، ليس أحدهما أكثر من الثاني، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر؛ وهذا رأي الكوفيين، وتبعهما ابن مالك. انظر في هذه المسألة: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ج1، ص239؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص142؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص239؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص519، و521؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص234).

"جاء القوم بدل زيد" ثم جرّد عن معنى البدلية أيضا لمطلق الاستثناء "قسوى" في الأصل مكانا مُستوى ثم صار ⁽¹⁾بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الأصل وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير لخروجها عن معنى الظرفية إلى معني الاستثناء قال الشاعر: (2)

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ

(1) . في ب زيادة(بمعنى مكان).

(2) وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

هذا بيت من الهزج، وهو للفنّد الزّمانِي، واسمُه شَهِل بن شَيْبان، من قصيدة قالها في حرب البسوس. المفردات الغريبة: العدوان: الظلم الصريح. دناهم: جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا. المعنى: لما ظهر الشر، وانكشف كل شيء كان مستورا، ولم يبق من بني ذهل إلا العدوان الظاهر؛ جازيناهم، وفعلنا بهم مثلما فعلوا بنا، وكما تدين تدا. الإعراب: لم: حرف جزم ونفي وقلب. يبق: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. سوى: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، وهو مضاف. العدوان: مضاف إليه. دناهم: فعل ماضٍ، مبني على السكون؛ لاتصاله بـ "نا" الدالة على الفاعلين، و"نا": فاعل، و"هم": مفعول به. كما: الكاف حرف جر، و"ما" حرف مصدري. دانوا: فعل ماضٍ، والواو: فاعل؛ والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه": في محل جر بالكاف؛ و"الجار والمجرور": متعلق بمحذوف صفة لمصدر، يقع مفعولا مطلقا؛ عامله "دناهم"؛ والتقدير: دناهم دينا مماثلا لدينهم إيانا؛ وجملة "دانوا": صلة للمصنوع الحرفي، لا محل لها؛ وجملة "دناهم": جواب "لما" في بيت سابق، لا محل لها. موطن الشاهد: "ولم يبق سوى العدوان". وجه الاستشهاد: وقوع "سوى" فاعلا لـ "يبق"؛ وحكم مجيئها فاعلا الجواز لضرورة الشعر عند البصريين؛ وأما عند الكوفيين فجائز في سعة الكلام، ولم يخصوه بالشعر فقط كالبصريين؛ ومذهبهم في هذه المسألة أرجح؛ لورود الشواهد الكثيرة من الشعر والنثر معا عمن يحتج بكلامهم. وانظر: شرح ديوان الحماسة، اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت 231 هـ) يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا (ت: 502 هـ)، ديوان الحماسة: دار القلم - بيروت، ج1، ص6؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص241؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص520؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص161؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج3، ص433).

البيت ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

قوله: في أقسامه⁽¹⁾ أي في جميع ما يجوز له ويختص بأحكام ذكر بعضه هنا ويذكر بعضها⁽²⁾ في

الأفعال الناقصة⁽³⁾.

[الأفعال الناقصة]:

قوله: لافتراقهما أي الاسم و الخبر.

قوله: ظاهرة الإعراب صفة بعد معرفة ويكفي ظهور الإعراب في أحدهما.

قوله: أي عامل "خبر كان" يعني بالعامل "كان" إذ لا يحذف من هذه الأفعال إلا "كان".

قوله: أي في مثل هذه الصورة وهو أن يكون⁽⁴⁾ إن اسم وفي جزائها "الفاء" وبعد "الفاء" اسم مفرد.

قوله: فوجب الحذف لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوّض عنه هذا عند البصريين وأجاز المبرد

⁽⁵⁾ ظهور "كان" على أن "ما زائدة" لا عوض ولا يستند ذلك إلى السماع⁽⁶⁾ وقال الكوفيون⁽⁷⁾ أن

(1) في ب زيادة (الخ).

(2) في ب (بعضه).

(3) الأفعال الناقصة: أفعال وضع كل واحد منها لتقرير فاعله وتشبيته إيجاباً أو سلباً على صفة يدل عليها خبره.

وإنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة ففيها احتياج إلى الخبر. وهي كان،

وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما فتى، وما انفك، وما دام، وليس:

ترفع الاسم، وتنبأ الخبر. (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج1، ص349؛ الخوارزمي، المغرب،

ج1، ص532؛ أحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم، ج1، ص99).

. في ب زيادة (بعد).⁽⁴⁾

(5) انظر: (المبرد، المقتضب، ج1، ص51؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص61).

(6) في ب (إلى سماع).

(7) انظر: (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص61؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4،

ص526؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص377؛ السيوطي، همع الهوامع في

المفتوحة بمعنى إن المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء أن المفتوحة شرطية قالوا القراءتان⁽¹⁾ في قوله تعالى: [... أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ...] [البقرة، 2 / 282] أي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد أي بمعنى الشرط وما عندهم أيضاً عوض وليس قولهم بعيداً عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إما اللفظ فلمجيء "الفاء" في قول الشاعر:⁽²⁾

شرح جمع الجوامع، ج1، ص501.

(1) اِخْتَلَفَتِ الْقُرَاءُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَ عَامَّةُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْمَدِينَةِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) [البقرة: 282] يَفْتَحُ الْأَلْفَ مِنْ «أَنْ» وَنَصِبَ «تَضِلَّ». مَنْ كَسَرَ (أَنْ) فَالْكَلَامُ عَلَيَّ لَفْظِ الْجَزَاءِ، وَمَعْنَاهُ: الْمَعْنَى فِي (إِنْ تَضِلَّ). (الطبري، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج5، ص87؛ الأخفش، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص363).

(2) التخریج: البيت من البسيط لعباس بن مرداس، في ديوانه ص 128؛ اللغة: أبو خراشة: كنية الشاعر خفات بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدبة. المعنى: يا أبا خراشة لا تفخر علي بكثرة عدد رجالك، فإنما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثر فيهم السنوات المجدية، ولكن بسبب الجهاد والحرب. وهذا هو عزهم ومجدهم. الإعراب: "أبا": منادى منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "خراشة": مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. "أما": مركبة من "أن" المصدرية و"ما" الزائدة، أتى بها للتعويض عن "كان" المحذوفة. والمصدر المؤول من "أن" و"كان" المحذوفة وما بعدها في محل جرّ بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف، والتقدير: فخرت لأن كنت ذا نفر. "أنت": اسم "كان" المحذوفة. "ذا": خبر "كان" المحذوفة منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. "نفر": مضاف إليه مجرور. "فإن": الفاء: للتعليل، و"إن": حرف مشبّه بالفعل. "قومي": اسم "إن" منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. "لم": حرف نفي وقلب وجزم. "تأكلهم": فعل مضارع مجزوم، و"هم": ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. "الضبع": فاعل مرفوع.

وجملة "أبا خراشة ...": لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "إن قومي ...": لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية وجملة "لم تأكلهم الضبع": في محل رفع خبر "إن".

والشاهد فيه قوله: "أما أنت ذا نفر"، والأصل: "لأن كنت ذا نفر"، فحذف "كان"، وعوّض عنها "ما"، الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله: "أنت"، وخبرها وهو قوله: "ذا نفر". (سيبويه، الكتاب، ج1، ص293؛ الروماني، رسالة منازل الحروف، ج1، ص39؛ ابن جني، الخصائص، ج2، ص383؛ الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص103؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج1، ص60؛ شرح المفصل للزمخشري،

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وإِذَا الْمَعْنَى فَلَأَنْ مَعْنَى الْبَيْتِ إِنْ كُنْتَ ذَا عَدَدٍ فَلَسْتَ بِفَرْدٍ⁽¹⁾ وَلَا بَدَّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي مِثْلِ الْبَيْتِ مِنْ تَقْدِيرِ فَعَلٍ يَعْمَلُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَعْنِي "أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ" وَلَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ "لَمْ يَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ" لِأَنَّ مَعْمُولَ خَبَرٍ إِنْ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا وَأَيْضاً مَا بَعْدَ "الْفَاءِ" لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا إِلَّا مَعَ "إِذَا" الشَّرْطِيَّةِ ظَاهِرَةٌ أَوْ مَقْدَرَةٌ نَحْوُ: [وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ (3)] [الْمَدَثَرُ / 74] فَيَقْدُرُونَ إِمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ "تَتَكَبَّرُ" وَ"تَقْتَحِرُ"⁽²⁾.

قوله: فلا يرد "أبوه" في: "إِنَّ زَيْدًا أَبُوهَ قَائِمٌ" ولكن يرد عليه "أخوه" في قولك: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ أَخُوهُ"⁽³⁾.

قوله: لأنه أي اسم لا على الإطلاق ليس من المنصوبات بل بعضه مبني⁽⁴⁾.

قوله: وحينئذ أي حين كونه حالاً من الضمير في دخولها.

ابن يعيش، ج2، ص89؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص418؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص257).

(1) في ب (بفرده).

(2) فَخَرُ: الْفَاءُ وَالْخَاءُ وَالزَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى عِظَمٍ وَقِدَمٍ مِنْ ذَلِكَ الْفَخْرُ. وَالْفَاخِرُ: الشَّيْءُ الْجَدِيدُ. وَالتَّفَخُّرُ: التَّعَظُّمُ، وَقِيلَ: تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ. (ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج4، ص480؛ ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج5، ص101، و175؛ علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت: بعد 309هـ)، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ؛ 1989م، ج1، ص338؛ محمد عميم، التعريفات الفقهية، ج1، ص63).

(3) انظر: (ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص25؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص245؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص402).

(4) الأسماء ولو كان لفظاً مبنياً على الفتح ولكن في محل النصب، وذكر السيوطي: "الاسم بعضه مبني قطعاً ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثيرون إلى الثاني فمنهم من قال من أسبابه شبه الفعل المبني ومثله ب نزال وهيئات فإنهما بنيا لشبههما ب انزل وبعد...." (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص65).

قوله: لعدم اللبس أي في (1) المادة المذكورة وإن وجد اللبس في بعض المواد.

قوله: احترازاً عن المفصلة إلخ أي قوله (2) احترازاً عن المفصلة.

قوله: نكرة عن المعرفة.

قوله: في تعلقه بشيء هو من تمام معناه بيان "للمشبه به" (3) فخرج الصفة والخبر فإن اسم "لا" لا يصير بالصفة والخبر مضارعاً للمضاف بدليل أنك تقول: "لا غلام في الدار" و"لا غلام ظريفاً" والمطلق يعني اسم لا.

قوله (4): بدلالة المقيد يعني به المنصوب المعرف بالقيود الثلاثة التي هي كونه "نكرة" وكونه "مضافاً" أو "مشبهاً به" وأن يليها فإنه ضرب من مطلق اسم "لا" والمطلق جزء من ضروبه ومقيداته ومندرج تحتها.

قوله (5): حيث لا يستقيم الحمل لأن المنصوب لا يكون مفرداً (6).

(1) في ب سقط(في).

(2) في ب(احتراز عن المفصلة إلخ أي قوله يليها).

(3) المعنى اللغوي: للتشبيه : هو بيان وجود صفة أو أكثر في المشبه مُشَابِهَةً لِمَا يَظْهَرُ من صفاتٍ في المشبه به. والتشابه اشتراك شيئين فأكثر في صفةٍ أو صفاتٍ متماثلات، وقد يؤدي هذا الاشتراك إلى اللبس وعدم القدرة على التَّعْيِين، إذا كان المطلوب فرداً معيَّناً أو صنفاً معيَّناً في هذه الصفة أو الصفات. (عبد المتعال الصعيدي (ت: 1391هـ)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ط17، 1426هـ؛ 2005م، ج3، ص413؛ عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي (ت: 1425هـ)، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416 هـ ؛ 1996م، ج2، ص161).

(4) في ب سقط(قوله).

(5) في ب سقط(قوله).

(6) النكرة الموصوفة: إذا وصفت النكرة فيها ثلاثة أوجه: الأول منها: وهو الأحسن، أن تجري الصفة على الموصوف، وتتنون الصفة، وذلك قولك: "لا رجل ظريفاً في الدار"، والوجه الثاني: أن تجعل المنفي ونعته

قوله: لتضمن "من" ولهذا يمتنع⁽¹⁾ البناء حيث يتعذر تقدير "من" و ذلك إذا دخل الجار على "لا"⁽²⁾
 [أ/205] نحو قولك: "كنت بلا مال وغضبت"⁽³⁾ من لا شيء" إذ لا يجوز "بلا من مال" وهذا يضعف
 قوله: من قال⁽⁴⁾ أن فتحة "لا رجل" إعرابية⁽⁵⁾ لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله لا ينفصل عنه
 كما لا ينفصل "عشر" من "خمسة عشر" فحذف منه التثنية مع كونه معرباً لتناقله⁽⁶⁾ بتركيبه مع
 عامله ولا هنا بمعنى غير أي: "كنت بغير مال".

قوله: بصفة "اشتهر العلم"⁽⁷⁾ إلخ بدل عن قوله بالانكارة حاصله أن لتأويله بالمنكر وجهين إما أن
 يجعل "العلم" لاشتهاره بكلمة وبمعنى من المعاني كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى لأن
 معنى⁽⁸⁾ "قضية ولا أبا حسن لها" "لا فيصل لها" إذ هو كرم الله وجهه كفيصل⁽¹⁾ في الحكومات

اسماً واحداً، وتبنيه معه فنقول: "لا رجل ظريف في الدار"، والوجه الثالث: أن تجعل النعت على الموضع
 فترفع لأن "لا" وما علمت فيه في موضع اسم مبتدأ، فنقول: "لا رجل ظريف". انظر: (سيبويه، الكتاب،
 ج2، ص288، و289؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص384؛ ابن الحاجب، أمالي ابن
 الحاجب، ج1، ص418).

(1) في ب (يمنع).

(2) في ب سقط(لا).

(3) في ب(وغضبت).

(4) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص276؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4، ص180؛
 الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص18).

(5) العلامة الإعرابية: لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية
 كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا
 في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب
 أم لم يكن. (تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 1427هـ؛ 2006م، ج1،
 ص205).

(6) في ب(لتناوله).

(7) في ب(اشهر) في ب سقط(العلم).

(8) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص363؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص530؛ ابن يعش،

فصار اسمه رضى الله⁽²⁾ عنه كالجنس المقيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ⁽³⁾ الفیصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا: "لكل فرعون موسى" أي "لكل جبار قهار" فيصرف "فرعون" و"موسى" لتكرهما بالمعنى المذكور.

قوله⁽⁴⁾: وإما أن يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف⁽⁵⁾ بالإضافة لتوغلّه في الإبهام فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب⁽⁶⁾.

قوله: "لا مثل أبي الحسن لها" على تقدير المضاف.

قوله: "أو لا حاكم" هذا على تأويله بصفة وهي الحاكم الفاصل "اشتهر العلم" وهو: ⁽⁷⁾"أبو حسن" بها بتلك الصفة .

شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص92؛ ابن الصائغ، الملحّة في شرح الملحّة، ج1، ص501).

(1) في ب(فيصلا) في الأصل(كافيصلاً).

(2) في ب زيادة(تعالى).

(3) في ب(لفظه).

(4) في ب سقط(قوله).

(5) في ب(فلا يتصرف).

(6) . في ب سقط(في الإعراب)

(7) علي بن أبي طالب: (23 ق هـ - 40 هـ / 600 - 661 م).

علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن: أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبي وصهره، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. ولد بمكة، وربى في حجر النبي ﷺ ولم يفارقه. (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ ؛ 1995 م، ج42، ص3؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: 630هـ)، أسد الغابة، دار الفكر - بيروت، 1409 هـ ؛ 1989 م، ج3، ص588 ؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص295).

قوله: والثاني⁽¹⁾ فتح الأول على أن "لا" إلخ وحينئذ فلا يجوز عند سيبويه⁽³⁾ أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما لأن خبر "لا حول" مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوعة "بلا" لأن الناصبة لاسمها عاملة عنده أيضاً في الخبر فيرفع الخبر بعاملين مختلفين وذلك لا يجوز قياساً على عدم جواز حصول أثر من مؤثرين⁽⁴⁾ فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حدة وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لأن العامل فيه عندهم إذاً "لا" وحدها ويجوز أن يقدر عندهم لكل خبر⁽⁵⁾.

قوله: وقولاً بأن "لا" إلخ و يجوز أن يجعل "لا" غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغاه⁽⁶⁾ عن العمل وعلى هذا الوجه الثالث يجوز عند سيبويه أن يقدر لهما معاً خبر واحد لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لابد لكل واحد من خبر منفرد⁽⁷⁾ لئلا يجتمع الابتداء ولفظ "لا" في العمل في الخبر.

قوله: على عدم البناء والحمل على الابتداء أي على أن⁽⁸⁾ "لا" الأولى للتنزيه ولكن الغيت لضعف عملها ويلزمها التكرار حينئذ فيكون الاسمان⁽⁹⁾ مرفوعين بالابتداء و"لا" الثانية إما زائدة وإما ملغاة

. في ب سقط(الثاني) (1)

(2) "لا" التي لنفي الجنس: أن "لا" حرف مشترك، فأصلها ألا تعمل، وقد أعملت عمل "ليس" تارة وعمل "إن" أخرى. (المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص545؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص329، 335).

(3) (سيبويه، الكتاب، ج2، ص292).

(4) في ب (مؤثر).

(5) إعراب لا حول ولا قوة إلا بالله: وفي لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا. (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص111).

(6) في ب (تكفها).

(7) في ب (مفرد).

(8) في ب سقط(أن).

(9) في ب (الاسماء).

كالأولى ومذهب سيبويه وغيره⁽¹⁾ في تقدير الخبر في هذا الوجه⁽²⁾ واحد إذ "لا" عامل هنا إلا
الابتداء فأما أن يقدر لكل واحد منهما خبر والكلام جملتان أو يقدر لهما معاً خبر والكلام جملة⁽³⁾.

قوله: لمطابقة⁽⁴⁾ السؤال وهو مثل: "أرجل في الدار أم امرأة"⁽⁵⁾.

قوله: على أن "لا" بمعنى ليس في جعل "لا" بمعنى ليس في هذا الوجه دون الرابع والثالث⁽⁶⁾
ترجيح بلا مرجح فالأولى جعلها⁽⁷⁾ فيه للتنزيه ملغاة أيضاً وعدم تضعيف هذا الوجه أيضاً فعلى ما
ذكره المصنف لا بدّ أن يقدر لكلّ خبر على حدة عند الكل لاختلاف العاملين وعلى ما ذكرنا
فتقدير⁽⁸⁾ الخبر في هذا الوجه كما في الوجه الثالث سواء على المذهبين.

قوله: ولا في التابع بل يجوز فيه الحمل على اللفظ والمحل⁽⁹⁾ جميعاً كما قبل دخول الهمزة.

قوله: بخلاف "ما" إذا إلخ فإنه حينئذ يتغير العمل.

(1) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص292؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص371؛ ابن السراج، الأصول في

النحو، ج1، ص386؛ ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص44).

(2) في ب(في تقدير في الوجه).

(3) في ب (حمله).

(4) المطابقة: هي أن يجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما. (الجرجاني، التعريفات، ج1، ص218).

(5) انظر: (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص612؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح

جمع الجوامع، ج1، ص383).

(6) في ب(دون الثالث والرابع).

(7) . في ب سقط (فالأولى) في ب(فجعلها).

(8) في ب(العامل وعلى ما ذكرنا فيقدر).

(9) . في ب سقط (فيه الحمل) في ب(وعلى المحل).

قوله: ونحو⁽¹⁾ "إلا رجلاً" إلخ جواب سؤال تقديره إنك قلت: إذا دخلت الهمزة حيث لم يتغير العمل وهنا تغير العمل بدخول الهمزة حيث نصب "رجلاً" مع كونه مفرداً نكرة فأجاب بأنه⁽²⁾ مفعول فعل مقدر أو منون للضرورة.

قوله: ونحوها "أي" نحو المعاني الثلاثة المذكورة.

قوله: كذا ذكره الأندلسي قال الأندلسي⁽³⁾ "إلا" إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال⁽⁴⁾ [ب/206] كان لو⁽⁵⁾ وحروف التحضيض⁽⁶⁾ فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو: "إلا زيداً تكرمه"⁽⁷⁾.

قوله: واختار المصنف قول المازني والمبرد⁽⁸⁾ كما إلخ حاصله إن "ألا" إذا كان بمعنى التمني فالمازني والمبرد قالوا: حكمها حكم "لا"⁽¹⁾ المجردة⁽²⁾ عن الهمزة فيجوز عندهما العطف والوصف

(1) في ب (ويجوز).

(2) في ب زيادة (إما).

(3) انظر: (أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط: 1420 هـ، ج1، ص467).

(4) حروف الأفعال (كإن ولو). (محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ، ج3، ص1452).

(5) في ب سقط (ولو).

(6) في ب (حروف التخصيص).

التحضيض: الحث على الشيء، يُقال: "حَضَضْتُهُ عَلَى فَعْلِهِ" إذا حَثَّيْتَهُ عَلَيْهِ، حروف التحضيض: "هَلَّا" و"أَلَا" و"لَوْلَا" و"لَوْ مَا" وَالْأَسْمُ الْخُضْيُضَى. ف "لَوْلَا" التي للتحضيض مركبة من "لَوْ"، و"لَا"، ف "لَوْ" معناها امتناع الشيء لامتناع غيره. (ابن يعش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص88؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج4، ص112).

(7) انظر: (المبرد، المقتضب، ج2، ص76).

(8) انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص108).

على الموضوع⁽³⁾ نحو: "الآمال كثير أنفقه" وخبرها إمّا ظاهر أو مقدر كما في المجردة⁽⁴⁾ واختار المصنف و الجزولي⁽⁵⁾ مذهبهما وقال سيبويه: ⁽⁶⁾ لا يجوز حمل التابع على الموضوع⁽⁷⁾ إذا التمني نفيها⁽⁸⁾ عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى "لأغلام" أتمنى⁽⁹⁾ غلاماً فلا يحتاج إلى خبر "لا" ظاهر ولا مقدر فهو كقولك: "اللهم غلاماً" أي: "هب لي غلاماً" وأما اسم "لا" فلا

(1) تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس؛ فيبقى ما كان لها من العمل، وجواز الإلغاء إذا كُزرت، والاتباع لاسمها على محلّه من النصب، أو على محلّ (لا) معه من الابتداء. ألا معنى التمني فهي عند المازني والمبرد كالأ المقصود بها الإنكار والتوبيخ، أي أن لها مع مصحوبها في التمني من تركيب وعمل وإلغاء ما كان للا مجردة من الهمزة. (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص71؛ ابن الصائغ، الملحّة في شرح الملحّة، ج1، ص497).

(2) . في ب (المجرورة).

(3) في ب (الموضوع)

(4) في ب (المجرورة).

(5) الجُزولي: ابن يَلْبَخْتُ (540-607 هـ / 1145 - 1210 م).

عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى: من علماء العربية. تصدر للإقراء بالمرية، وولي خطابة مراكش، وتوفي فيها. من كتبه "الجزولية" رسالة في النحو، و " شرح أصول ابن السراج " و " شرح قصيدة بانث سعاد " و " الأملالي " في النحو، و " مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي ". قال ابن خلكان: والجزولي، بضم الجيم والزاي، نسبة إلى " جزولة " ويقال أيضا " كزولة " بالكاف، وهي بطن من البربر. (شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، ط، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ، ج. برجستراسر، ج1، ص611؛ أحمد بن علي بن عبد الله، شهاب الدين الدّلجي المصري (ت: 838هـ)، الفلاحة والمفلوكون، مطبعة الشعب، مصر، 1322 هـ، ج1، ص91؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص104).

(6) "أن" "لا" إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضوع إلا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص307).

(7) . في ب (الموضوع).

(8) . في ب (تعينها).

(9) في ب (الأغلام " أتمنى).

خلاف بينهم أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر.

قوله: وحمل⁽¹⁾ التمني بغير حكم التابع أي جعل سيبويه⁽²⁾ "ألا" للتمني مغير⁽³⁾ الحكم التابع دون حكم المتبوع.

قوله: حملة أي حمل التابع.

قوله⁽⁴⁾: لجعل الاسم مفعول إلخ أي لجعل⁽⁵⁾ سيبويه اسم "لا" مفعول فعل التمني في المعنى.

قوله: فإنه لا يبنى لعدم إلخ بل يجب نصبه⁽⁶⁾ عند المصنف.

قوله: لكان الاتحاد إلخ يعني إنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن "لا" التي هي سبب البناء إذ بها يقوم معنى الاستغراق⁽⁷⁾ الموجب لتضمن من الاجتماع ثلاثة أشياء فيه أحديها⁽¹⁾ كونه

(1) في ب(وجعل).

(2) انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص307).

(3) في ب(التمني بغير).

التمني: هو طلب الشيء المحبوب الذي لا يُرجى، ولا يتوقَّع حصوله

1- إما لكونه مستحيلاً - كقوله: ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

2 - وإما لكونه ممكناً غير مطموعٍ في نيله ؛ كقوله تعالى: [يأليت لنا مثل ما أوتي قارون]. (ابن هشام، مغني

الليبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص576؛ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ)، جواهر

البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت،

ج1، ص87 ؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص393).

(4) في ب سقط(قوله).

(5) في ب(نجعل الاسم مفعول معه إلخ لجعل).

(6) في ب سقط(نصبه).

(7) الاستغراق: هو التناول على سبيل الشمول لا على سبيل البذل، وإلا يلزم أن تكون النكرة في الإثبات كما في

النَّفْيِ مستغرقة، وهو جنسي وفردى وعرفي: فالجنسي مثل: (لَا رجل في الدَّار) والفردى مثل: (لَا رجل في

في المعنى يَلْزَن⁽²⁾ هو المبني أعني اسم لا⁽³⁾ والثاني: كونه متصلاً به لفظاً والثالث: كون النفي في المعنى داخلاً فيه لأنَّ المعنى في قولك: "لا رجل ظريف" هو الظرافة "لا الرجل" فكأنَّ "لا" دخلت عليه⁽⁴⁾.

قوله: فالإعراب واجب أي إمّا "بالرفع" أو "بالنصب".

قوله: أي حمل المعطوف إلخ حاصله أن قوله على اللفظ والمحل متعلق بمضاف محذوف والعطف بمعنى المعطوف ولا يجوز أن يتعلق ذلك بقوله والعطف لأن عمل⁽⁵⁾ المصدر المعرف باللام قليل.

قوله: أو العطف⁽⁶⁾ محمولاً إلخ فعلى هذا يكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف وهو حال من ضمير جائز.

قوله: ولضعف تأثيره إلخ عطف على المظنة⁽¹⁾ الفصل.

الدَّارِ) بِالْتَّوِينِ؛ فَلَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، وَالْجَنَسِيُّ يُنَافِي ذَلِكَ، وَالْعَرَفِيُّ: هُوَ مَا يَكُونُ الْمُرْجِعُ فِي شُمُولِهِ وَإِحَاطَتِهِ إِلَى حُكْمِ الْعَرَفِ مِثْلُ: "جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ". (أبو البقاء، الكليات، ج1، ص103؛ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص24).

(1) في ب (أحدها).

(2) في ب سقط (يلزن) غير مفهوم.

(3) في ب سقط (لا).

(4) إذا وُصِفَ اسم (لا) المبني معها على الفتح بصفة مفردة متصلة؛ جاز فيها ثلاثة أوجه:

البناء على الفتح، كقولك: (لا رجل ظريف فيها). والنصب، نحو: (لا رجل ظريفًا فيها).

والرفع، نحو: (لا رجل ظريف فيها). انظر: (المبرد، المقتضب، ج4، ص369؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص384؛ ابن جني، اللمع في العربية، ج1، ص46؛ ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحّة، ج1، ص495).

(5) في ب (لأن يحمل).

(6) في ب (والعطف).

قوله: "حتى" ⁽²⁾ يجوز غاية لضعف تأثير "لا".

قوله: وبدون ذلك أيضاً ⁽³⁾ عند المبرد فإن المبرد ⁽⁴⁾ يجوز "الفاء" لامن غير تكرير وفصل وتعريف.

قوله: بخلاف "يا" فإنها عامل قوى.

قوله: وسائر التوابع ⁽⁵⁾ أي ما بقى من التوابع بعد "الوصف" و"العطف من البذل" و"عطف

البيان" و"التوكيد اللفظي" وأما "التأكيد المعنوي" فلا يؤكد به ⁽⁶⁾ المنفي المبني لأن لا يؤكد ذلك التأكيد.

قوله ⁽¹⁾: أي يكون حكمها أي مع اسم "لا".

(1) . في ب (ولمظنة)

(2) "حتى": في الكلام على أربعة أضرب تكون غاية فتجر الأسماء على معنى إلى وتكون عاطفة كالواو ويبتدأ بعدها، الكلام ويضمرب بعدها أن فتتصب الفعل المُستقبل على أحد معنيين معنى "كي" ومعنى "إلى أن"، حتى الجارة: تقول إذا كانت غاية قام القوم حتى زيد" ورأيت القوم حتى بكرٍ و"مررت بالقوم حتى جعفر"، حتى العاطفة: وإذا كانت عاطفة قلت "قام القوم حتى زيد" ورأيت القوم حتى زيدا" و"مررت بالقوم حتى زيد"، حتى الاستثنائية: وإذا ابتدئ بعدها توكيدا أيضا. (الروماني، رسالة منازل الحروف، ج 1، ص 48؛ ابن حني، اللمع في العربية، ج 1، ص 77؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص 381).

(3) في ب سقط (أيضا).

(4) انظر: (المقتضب، المبرد، ج 2، ص 7).

(5) التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض. (ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 19). وقد سبق أن عرفت في (ص 252)

(6) في ب سقط (فلا يؤكد به) في ب (فلأنه).

التوكيد قسمان: أحدهما: التوكيد اللفظي: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى. التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع وإنما تؤكد المعارف دون النكرات ومظهرها ومضمورها، والتوكيد المعنوي، والأسماء المؤكد بها تسعة وهي "نفسه" و"عينه" و"كله" و"أجمع" و"أجمعون" و"جمعاء" و"جمع" و"كلا" و"كلتا...". (ابن جني، اللمع في العربية، ج 1، ص 84؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 978).

قوله: حكم **توابع المنادى** في البذل يجوز البناء إذا كان مفرداً نكرة وفي التأكيد الأولى البناء مع جواز "الرفع" و"النصب" كما ذكر هناك.

قوله: بإثبات الألف يعني بإعطاء حكم الإضافية والمراد بمثل: ⁽²⁾"لا أبا له لا أخاً له" فقط فإن هذا الحكم مختص من المفردات "بالأب" و"الأخ" والمراد بمثل: "لا غلامي له" كل ما كان فيه نون التنثية أو الجمع نحو: "لا مسلمي له ولا نصيري له".

قوله: أي المضاف أي الذي هو "أبوك". ⁽³⁾

[الاختصاص]:

قوله: وهو الاختصاص ⁽⁴⁾: وذلك أن جعل ⁽¹⁾ معنى المضاف الذي هو "أبوك" وأصله "أب لك" كان تخصيص "الأب" بالمخاطب فقط ثم لما حذف "اللام" وأضيف صار المضاف معرفة ففي "أبوك" تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة.

(1) في ب سقط(قوله).

(2) يقصد بذلك اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مضافاً وفصل بينه وبين المضاف إليه باللام، فإن الصحيح في نحو هذا أنه من باب المضاف واللام مقحمة، أي لا أباه حتى يصح النصب فيه، و (الأب) لم يكتسب تعريفاً من الإضافة، لأن (لا) النافية للجنس لا تعمل في المعرفة. (المبرد، المقتضب، ج4، ص374؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص27؛ الجوزي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج2، ص579).

(3) (ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص103).

(4) الاختصاص: هو قصر حكم أسند لضمير متكلم أو مخاطب على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره (أخص)، والباعث عليه إما فخر أو تواضع نحو: نحن العرب أسخى من بذل. فالمختص المقرون بأل والمضاف لما فيه أل ينصبان وجوباً بفعل محذوف تقديره (أخص). الاختصاص النحوي: هو النصب على المدح.. (الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج1، ص69؛ أبو البقاء، الكليات، ج1، ص59؛ محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، ج1، ص130).

قوله⁽²⁾: لعدم معنى الاختصاص لأن المضاف الذي هو: "أبوك" قبل الإضافة لم يكن بمعنى "في" حتى يجوز "لا أبا" فيها لمشاركته له في أصل معناه الذي هو الظرفية بل كان بمعنى "اللام للاختصاص"⁽³⁾ وهو منتفٍ في "لا أبا" فيها⁽⁴⁾.

قوله: لأنه إذا⁽⁵⁾ دخل المعرفة التي قوله: أو لأن "لا"⁽⁶⁾ لا تعمل في المعرفة فعلى هذا يكون المراد بفساد المعنى خرم القاعدة وبالمعنى القاعدة⁽⁷⁾ والضابطة.

قوله: ولأنه يلزم الاستواء إلى إلخ من حجج⁽⁸⁾ المصنف على أنه ليس بمضاف أن "لا أبالك" و"لا أب لك" سواء في المعنى اتفاقاً [أ/206] و"لا أب لك"⁽⁹⁾ نكرة بلا خلاف فكذا⁽¹⁰⁾ يلزم أن يكون "لا أبالك" نكرة إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى وأجيب أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين أعني "لا أب

(1) في ب (أصل)

(2) في ب سقط (قوله).

(3) قال المرادي: معنى اللام، في الأصل، هو الاختصاص. وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معان آخر، وأنواع الاختصاص متعددة؛ ومن معانيها المشهورة التعليل، وقال أبو البقاء العكبري: أن (لام الجر) معناه الاختصاص وهذا يدخل فيه الملك وغيره لأن كل ملك اختصاص وما كل اختصاص ملكا وقولك: "السرّج للدابة" للاختصاص ولأم التعليل كقولك: "جنّت لإكرامك" للاختصاص أيضاً لا للملك. (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص109؛ أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص360).

(4) (لا أبا له) و (لا غلامى له) جائز؛ تشبيها له بالمضاف، لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثم لم يجز (لا أبا فيها) وليس بمضاف؛ لفساد المعنى، خلافاً لسيبويه. (سيبويه، الكتاب، ج2، ص276؛ ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، ج1، ص27).

(5) في ب (لا إذا).

(6) في ب سقط (لا).

(7) في ب سقط (وبالمعنى القاعدة)

(8) في ب (الاستواء إلخ من حجج).

(9) في ب (لا أبا لك).

(10) في ب (وكذا).

لك"، سواء⁽¹⁾ ولم يتفقوا على أن "أبالك" بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً مع أن المسند إليه في أحدهما معرفة وفي الآخر نكرة فالمسند خبر⁽²⁾ في "لا أبالك" محذوف أي "لا أبا لك" موجود وأما في "لا أب لك" فهو "لك" فالجمله الأولى بمعنى "لا كان أبوك موجوداً" والثانية بمعنى "لا كان لك أب" وفحواه⁽³⁾ واحدة مع كون المسند إليه في أحدهما⁽⁴⁾ معرفة وفي الآخر نكرة⁽⁵⁾.

قوله: إلا إذا كان أي الإتحاد لا الإتحاد⁽⁶⁾ في المعنى "إلا" بمعنى "لكن"⁽⁷⁾.

(1) في ب (لا أبا لك ولا أبا لك سواء).

(2) في ب زيادة (لا).

(3) في ب (وفحواهما).

(4) في ب (أحدهما).

(5) قولهم "لا أبالك" فالعرب يستعملونها على ثلاثة أوجه : الوجه الأول: (لا أب لك) بحذف الألف وهو الأصل لأن (لا) لا تعمل في المعرفة و (اللام) تقطع الاسم عن الإضافة فيبقى نكرة و (أب) و (أخ) وبأيهما تحذف لاماتها في الأفراد ، والوجه الثاني: (لا أبا لك) بإثبات الألف وفي ذلك ثلاثة أوجه أ - أحدها أنه جاء على لغة من قال (لا أبا) في كل حال كالمقصود ب - والثاني أن الألف نشأت عن إشباع فتحة الباء ج - والثالث أن (اللام) في حكم الزائدة من وجه فكان (الأب) مضاف إلى الكاف ولام هذا الاسم ترجع في الإضافة وهي أصل من وجه وذلك أن (لا) لا تعمل في المعارف وقد عملت ههنا فوجب أن تكون اللام مبטلة للإضافة، والوجه الثالث (لا أبالك) بحذف اللام وهي أشدها وأبعدها عن القياس والوجه فيها أنه حذف (اللام) وهو يريد بها فهي في حكم الملفوظ به فإن فصلت بين اللام وبين الاسم الأول ثبتت النون لأن ذلك يمنع من الإضافة وأما (لك) في قولك (لا أبالك) ففيها ثلاثة أوجه أحدها : أن تجعلها الخبر والثاني أن تجعلها صفة للاسم في موضع نصب أو رفع وتتعلق بمحذوف، والثالث أن تجعلها للتبيين والتقدير. انظر: (سيبويه، الكتاب، ج2، ص206؛ أبو البقاء، الباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص243).

(6) في ب سقط (لا الاتحاد).

(7) إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء: "إلا" تكون عند أكثر النحاة بمعنى: لكن "المشددة النون" التي تفيد الابتداء، والاستدراك، وتعمل عمل: "إن"، نحو: نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مغرداً، فكلمة؛ "إلا" بمعنى: "لكن" المذكورة، التي تقتضي بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر؛ سواء أكان خبرها مذكوراً أم محذوفاً. (سيبويه، الكتاب، ج4، ص232؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2،

قوله: من كل وجه أي ذاتا ومعنى لا معنى فقط قوله⁽¹⁾: ولأداء حق إلخ وهو نصب هذا المضاف المعروف "بلا" من غير تكرير لا تخفيفاً توضيحه أنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعروف "بلا" من غير تكرير "لا" تخفيفاً وحق المعارف المنفية "بلا" الرفع والتكرير ففصلوا بين المضاف والمضاف إليه "باللام المقحمة"⁽²⁾ لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كان⁽³⁾ ليس بمضاف فلا يستنكر⁽⁴⁾ نصب وعدم تكرير "لا" والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفية المضاف إلى النكرة فلا يقولون: "لا أبا لرجل حاله كذا" و"لا غلامي شخص صفته كذا" فقوله لازم أي باعتبار القصد.

قوله⁽⁵⁾: وقوله من صورة التكرير متعلق بأداء.

قوله: ولا فساد في موافقة إلخ الفساد اتحادهما من كل الوجوه.

قوله: بصورة الفصل⁽¹⁾ "الإضافة فيه بيانية"⁽²⁾ أي بالصورة التي هي الفصل بين المضافين باللام⁽³⁾.

ص 63؛ عباس حسن، النحو الوافي، ج 2، ص 333).

(1) في ب(من كل وجه ذاتا ومعنى لا معنى فقط) في ب سقط(قوله).

(2) في ب(باللام المقحمة).

اللام أصلها الترقيق، ولا تفخم إلا إذا جاورها صوت مفخم، أو كانت اللام نفسها مفتوحة. ويختص لفظ الجلالة "الله" بحكم خاص، إذا تفخم لأمه إلا إذا سبقتها كسرة. (رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3، 1417 هـ؛ 1997 م، ج 1، ص 48؛ د أحمد مختار عبد الحميد عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، ج 1، ص 44؛ محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ج 1، ص 142).

(3) في ب سقط(كان).

(4) في ب(فلا يستلزم).

(5) في ب سقط(قوله).

قوله: بحذف الفعل⁽⁴⁾ أي فقط.

قوله: أو حذف المضاف أي مع حذف الفعل والتقدير⁽⁵⁾ "يدور دوران منجنون"⁽⁶⁾ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه⁽⁷⁾.

(1) في ب(تصوره الفصل).

(2) أنواع الإضافة: الإضافة أربعة أنواع لامية وبيانية وظرفية وتشبيهية.

والبيانية: ما كانت على تقدير "من". وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، نحو "هذا باب خشب. ذاك سوار ذهب. هذه أثواب صوف". والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف. (الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص77؛ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات، ج1، ص216؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص206؛ الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ج1، ص207).

(3) في ب سقط(باللام).

(4) في ب (الفصل).

(5) البيت: من الطويل:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مَعَذِبًا

(6) في ب(مجنون).

(7) لم ينسب إلى قائل معين. المفردات الغريبة: الدهر: الزمان والأبد، والمراد هنا الفلك الدائر. منجنونا: هي الدولاب التي يستقى عليها والأكثر فيها التأنيث. المعنى: إن الزمان ليس له صاحب، ولا يدوم على حالة واحدة، فهو يخفض اليوم من رفعه بالأمس، كالدولاب يرتفع وينخفض، وصاحب الحاجات يعاني في قضائها العذاب، ويتحمل المشاق والمصاعب. الإعراب: ما: نافية مهملة. الدهر: مبتدأ مرفوع. إلا أداة حصر. منجنونا: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، أي: يشبه منجنونا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهذا الوجه الذي أراده المؤلف. وما: الواو عاطفة. ما: نافية مهملة. صاحب: مبتدأ. الحاجات: مضاف إليه. إلا: أداة حصر. معذباً: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، والجملة من "الفعل المحذوف وما بعده": في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية "ما صاحب الحاجات....معطوفة على الجملة الأولى. موضع الشاهد: "ما الدهر إلا منجنونا، ما صاحب الحاجات إلا معذب".

وجه الاستشهاد: استشهد بظاهر البيت يونس بن حبيب، والشلوبين وغيرهما، فجعلوا "ما" في الموضعين عاملة عمل "ليس" على الرغم من انتقاض خبرها بـ "إلا"؛ لأنهم يزعمون أن انتقاض نفي الخبر بـ "إلا" لا يمنع إعمال "ما". ورأينا في الإعراب ما ذهب إليه الجمهور من عد "منجنونا" و"معذباً" إما مفعولاً مطلقاً، لفعل محذوف،

قوله: وفيه أن أحد الشروط وهو الشرط الأول حيث قيد زيادة أن ببعدهما⁽¹⁾

قوله: مَعَ ضعفهما ذلك لأن قياس العوامل أن يختص بالقبيل الذي تعمل⁽²⁾ فيه من الاسم أو الفعل

لتكون⁽³⁾ متمكنة بثبوتها في مركزها⁽⁴⁾ و"ما" و"لا" مشتركتان بين الاسم والفعل فقياس إعمالهما

أو مفعولا به، لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا، و"معذب" على هذا مصدر ميمي بمعنى التعذيب، والتقدير الثاني: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا وذهب بعض النحاة إلى أن هذا البيت شاذ، والشاذ، يحفظ، ولا يقاس عليه، والصواب: ما ذهب إليه الجمهور، وتابعهم عليه المؤلف، كما هو واضح. تخريج الشاهد: من (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص374؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص326؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص268؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص304؛ الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص236؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج4، ص130).

(1) في ب(بعدهما ط).

(2) في ب(يعمل).

(3) في ب(ليكون).

(4) وذكر ابن عقيل: فقال: ((أما "ما" فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول: "ما زيد قائم" فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره و"لا" عمل لما في شيء منهما وذلك لأن "ما" حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو: ما زيد قائم وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيد و"ما" لا يختص فحقه ألا يعمل. ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو: "ما زيد قائم"). ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص302).

((النفي: (ما، ولا)، والإيجاب (إن، واللام). وإنما احتيج لكل واحد من الإيجاب والنفي حرفان، ليكون أحد الحرفين يختص بالاسم، واللام تدخل على الاسم والفعل، كقولك: والله ما قام زيد مُنْقَطِعًا، و (لا) تدخل على الفعل المضارع، وتجعله للاستقبال، وإنما أدخلوها على الماضي وهم يريدون الاستقبال، كقولك: والله لا آتيك أبدا، ولا تدخل على الاسم. وإنما احتيج وقيل: لأن الإيجاب والنفي قد يقعان بالأسماء والأفعال. فإن قال قائل: فهلا اكتفي ب (ما) وحدها، إذ كانت تقع على الفعل والاسم، واللام وحدها، إذا كانت تقع على الاسم والفعل أيضا؟ قيل له: لأن (لا) جعلت لنفي المستقبل المحض، و (ما) تنفي الفعل الماضي، ويقع الفعل المستقبل، فيصلح لزمانين: للخال والاستقبال، فلما لم تصلح (ما) لنفي الاستقبال، احتاجوا إلى حرف يختص بذلك، فجاءوا ب (لا)، فلما ثبت للنفي حرفان، جاؤوا أيضا للإيجاب بحرفين، أحدهما يختص بالاسم، وهو (إن)، ليعادلوا بذلك حكم (لا)). (ابن الوراق، علل النحو، ج1، ص562؛ أبو البقاء اللباب في علل البناء

ضعيف فانعزلتا لأدنى عارض ومما يبطل عملهما أيضاً أن يتقدم "ما" ليس بظرف⁽¹⁾ على الاسم المتقدم على الخبر فلا يقال: "ما زيداََ عمر"⁽²⁾ ضارباََ بخلاف "ما" إذا كان ظرفاً كقوله تعالى: [فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ] [الحاقة، 69/47].

وقع الفراغ يوم الخميس ضحوة نهاره على يد أضعف العباد وأحقرهم جرما سيد محمد الرشيد حسين الحزوي سُعدا في الدارين بحمد سيد الكونين والثقلين في المدرسة العبدلية الواقعة في الجزيرة العمرية حرس من حوادث الدهرية بمحمد سيد الأولية و الأخيرة⁽³⁾



والإعراب، ج1، ص308).

(1) في ب(بطرف).

(2) . في ب سقط (عمر)

(3) في ب سقط(وقع الفراغ يوم الخميس ضحوة نهاره على يد أضعف العباد وأحقرهم جرما سيد محمد الرشيد حسين خسروي سُعدا في الدارين لمحمد سيد الكونين والثقلين في المدرسة العبدلية الواقعة في الجزيرة العمرية حرس من حوادث الدهرية بمحمد سيد الأولية و الأخيرة). في ب زيادة (تمت الحاشية على شرح الكافية للبرقعي على يد العبد الضعيف الحقير أحمد بن أحمد المهتار الحنفي المصري غفر له تعالى له ولوالديه سنة 959).

الخاتمة

لك الحمدُ ربَّنَا على ما يسَّرْتَ وأعَنْتَ، ولك الشكر على توفيقك إيانا

إنَّ كل دراسة لها خصائص وصعوبة حسب ظروفها. ومع ما لقينى في عملنا هذا من المشكلات الكثيرة بذلنا كل جهدنا للوصول إلى الأفضل ولا ندعي أننا أتممنا دراستنا بشكل واف ولكن نقول صرفنا كل ما في وسعنا وفي النهاية وصلنا إلى النتائج الآتية.

أولا نتحدث عن زمنه وحياته وقد بحثنا عنهما كثيرا ولكن لم نطلع حولهما على معلومات كافية، نبدأ بمحتوى الحاشية وقد فصلنا من قبل محتواها إنها تحتوي على مواضيع على الأغلب متشابهة بالموضوعات التي في كتب النحو ولا يوجد فيها شيء كثير يختلف عما في الكتب النحوية ؛ وهذه حاشية على شرح كتاب في النحو ولها متن وهي أيضاً من متون النحو من أجل ذلك، محتواها مرتبط بالمتن وبالشرح ولكونها حاشية فإنها لا تشمل جميع مواضيع النحو ولهذا تأخذ عدّة مواضيع تبينها وتوضحها مثلاً تأخذ الحاشية بعض الكلمات أو مسائل نحوية فهذه كلمات موجودة في الشرح وفي المتن فمثلاً بعض الأحيان تكون المسألة لغوية أو مرتبطة بالمنطق أو بالبلاغة وأحياناً تكون نحوية أو صرفية وقد يقف البرقلي على مسألة من مسائل يوضحها ويأتي بمسألة يمر عليها بدون تفصيل.

وأيضاً اعتمد البرقلي على مصادر في حاشيته وهي كثيرة ومختلفة وأحياناً استفاد من علماء أو كتب النحو وأحياناً من علوم أخرى كعلم البلاغة والصرف والمنطق واللغة ولا يهمل الاستفادة من مذاهب النحو وأهل الحجاز وبني تميم ونحوهم.

ولهذا نقل الإمام البرقلعي - رحمه الله - في حاشيته عن علماء بصريين وكوفيين وعلماء آخرين وأهل الحجاز وبني تميم. وقد تفاوت نقله عن هذه المصادر، فهناك مصادر نقل عنها عدة مرات، وأخرى لم ينقل عنها إلا مرة واحدة.

واختلفت طريقته في النقل عن هذه المصادر؛ فتارة يكتب بذكر اسم المؤلف من غير ذكر كتابه، وهذه الطريقة هي الغالبة عليه في ذكر مصادره، وتارة لا يذكر اسم المصدر ولا اسم مؤلفه، وإنما يكتب عبارات تفيد نقله عن مصدر ما، كقوله: "وقيل"، و"قال بعض" و "بعضهم"، و"قال أكثر النحويين" و"النحويين" و"المتقدمين" و "المتأخرين" ونحو ذلك.

وقد بلغت مصادره التي صرح بالنقل عنها سبعة وعشرين مصدرا، مع الكافية ما عدا شروح الكافية ولم يذكر اسم الكتاب وإنما ذكر اسم العالم.

و البرقلعي في مناقشاته للمسائل النحوية ومواقفته آراء نحاة البصريين والكوفيين، في المسائل الخلافية لا يتعصب لمذهب على آخر، بل كان يرجح ما يراه راجحا بالحجج الثابتة. فأحيانا يرجح مذهب البصريين، وأحيانا يختار مذهب الكوفيين أما من ناحية المصطلحات فكأنه يميل إلى البصريين والدليل على ذلك استعماله المصطلحات البصرية أكثر من المصطلحات الكوفية بالإضافة إلى تلك المصطلحات فقد استعمل مصطلحات لعلوم عديدة منها المنطق وعلم الجدل والمناظرة وعلم الكلام وعلم البلاغة كذلك من العلوم التي أخذ البرقلعي مصطلحاته وعلم الصرف أيضا علم مستفاد منه باعتبار المصطلحات.

ومن المسائل التي اهتم بها الإمام البرقلعي - رحمه الله - الاستشهاد بالشواهد لتوضيح مادة كتابه وتوثيقها، وقد تعددت الشواهد في كتابه بحيث تشمل الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وأحاديث الرسول ﷺ وما أثر عن العرب من أمثال وأقوال وأشعار، استشهاده ليس محدودا بالقواعد بل نراه

أحيانا يذكر شواهد للغة والقواعد البلاغية أيضا وكل ما استشهد به من الشواهد لم يذكر في حاشية البرقلي وحدها بل إن قسما منها يوجد في شرحها أو متنها.

فقد ذكر البرقلي في حاشيته العلل كثيرا كما ذكرها كثير من النحاة. ومن الممكن أن نقول ما من فقرة من حاشيته إلا وفيها علة سواء كانت نحوية أم غير نحوية. ربما يوجد أحيانا في سطر أو جملة أكثر من علة واحدة. ولكن أكثر ما في حاشية البرقلي من التعليقات التي ليست تعليقات نحوية منها تعليقات منطقية أو بلاغية. ومنها تعليقات ناشئة من الحاشية نفسها بدون أن يكون لها ارتباط بالشرح والتعليقات التي في هذه الحاشية ويرى أن غرضه من ذكرها ليس التوغل فيها والإطالة بل الإشارة إلى بعض منها وبيان القواعد. حسبما أثبتنا أنه لم يذكر العلل التعليمية كثيرا ربما من الممكن أن نقول لم يذكرها قط سوى أمثلة محدودة بحيث لم يشر إلى بعض من العلل التعليمية البديهية المنتشرة في الكتب النحوية والمتلفظة على السنة المشتغلين بعلم النحو. نحو رفع الكلمة أو نصبها لأجل الفاعلية أو المفعولية.

وعلى الجدلية النظرية: فقد اعتمد عليها وذكرها البرقلي بكثرة ويتبين من ذلك أنه كان أسلوبه يعتمد على المناظرة والجدل.

سار الإمام البرقلي في حاشيته على منهج تفصيلي كان يورد نصا أو فقرة من شرح الهندي بعد كلمة قوله ثم يبدأ في شرحها وتوضيحها بالأمثلة والشواهد النحوية، وكان يشرح النص أو الفقرة، ويوضح ذلك بالأمثلة.

وقد لاحظنا خلال تحقيقنا نص الحاشية للإمام البرقلي رحمه الله بعض الاختصارات يستعملها أثناء حاشيته على شرح الهندي. نحو: لا نم يعني لا نسلم، ح~ يعني حينئذ، إلخ، إلى آخر....

موقف البرقلعي من النحاة إنه أولاً يمعن إمعاناً بارزاً في عرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها، ثم يدلي بالحجج التي يدعم بها القائلون آراءهم، ويناقشها رأياً رآياً. وهو في مناقشاته لا يعني بنسبة الآراء النحوية إلى أصحابها إلا في القليل. وإذا ذكر فإنه لا يذكر إلا أسماء النحاة الكبار من المتقدمين مثل الخليل وسيبويه والأخفش وابن جني والفراء والمبرد والفارسي، وغيرهم.... وربما عمم البصريين أو الكوفيين.

وإن محاولة البرقلعي في عرض الوجوه المختلفة للمسألة الواحدة أمر يدل على أنه قد هضم مسائل النحو واستوعبها وألم بجوانبها. وعندما يلجئ إلى التعليقات يسير مع البصريين في أقيستهم وعملهم، لكنه في بعض الأحيان يختلف معهم مدعماً رأيه بالحجة والبرهان. وموقفه من النحاة لا يعتمد على كونهم مشهورين أو غير مشهورين، أو كونهم بصريين أو كوفيين، وإنما يعتمد على قناعته بالرأي نفسه وليس بصاحبه، فهو ليس متعصباً لعالم مهما كانت منزلته.

وقد تحدثنا عن موقفه من العلماء وبالأخص موقفه من سيبويه لأنه قد تأثر به وأكثر النقل عنه ووافقه في كثير من المسائل، إلا أنه قد خالفه في بعضها. وذلك لأنه يعتبر سيبويه إمام نحاة البصرة، بل إمام النحاة جميعاً. ويعد كتابه أول كتاب اشتمل على قواعد العربية بشكل متكامل. وقد ظهرت عناية البرقلعي به وبغيره من العلماء ، فقد كان سيبويه أكثر العلماء حظاً والأخذ برأيه ونقل عنه، ويؤيده ويرجح رأيه، ويتابعه في كثير من مسائل.

إن العلماء من قبل لم يكن اختصاصهم في علم من العلوم وإنما في علوم شتى ومنهم الإمام البرقلعي - رحمه الله - كيف أنه جمع بين تلك العلوم، وصعوبة عباراته خاصة هذه الحاشية معقدة بعض شيء لم تكون تحقيقها سهلة وميسرة.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿...مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا...﴾	2	471
البقرة	﴿...وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ﴾	2	469
البقرة	﴿...يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا...﴾	2	360
البقرة	[أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا]	2	500
آل عمران	[فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ]	3	333
النساء	﴿وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً...﴾	4	298
النساء	﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً...﴾	4	298
النساء	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	4	282
الأنعام	﴿كُلًّا هَدَيْنَا...﴾	6	404
الأعراف	﴿...وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ﴾	7	469
التوبة	[ثُمَّ وَلْيُنْهَ مُدْبِرِينَ]	9	469

469	11	﴿...وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ﴾.	هود
301	11	[وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ ...]	هود
325	11	﴿...فَفِي الْجَنَّةِ...﴾.	هود
301	13	[وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ]	الرعد
197	20	﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾.	طه
197	20	﴿يَوْمَئِذٍ...﴾.	طه
497	20	[...مَكَانًا سُوًى]	طه
433-432	24	﴿الزَّانِيَةُ...﴾	النور
469	26	﴿...وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ﴾.	الشعراء
326-325	27	﴿فَلَمَّا رَأَهُ...﴾	النمل
469	29	﴿...وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ﴾.	العنكبوت
301	32	[أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ]	السجدة

361	33	﴿...وَتَطُنُّونَ بِاللَّهِ الطُّنُونَا...﴾	الأحزاب
181	38	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ...﴾	مريم
327	39	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ...﴾	فصلت
323-322	42	[وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ]	الشورى
256	54	﴿يَوْمَ يَدْعُ...﴾	القمر
427	54	﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾	القمر
432	54	﴿وَكُلَّ شَيْءٍ...﴾	القمر
431	54	﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَظَرٌّ﴾	القمر
337	56	[لَوْعَتِهَا كاذِبَةً]	الواقعة
334-333	59	[وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ]	الحشر
334	62	[قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَقْرُونَ]	الجمعة
335	67	﴿لَا تُطِغْ...كُفُورًا﴾	الإنسان
518	69	﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ﴾	الحاقة
501-432	74	﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	المدثر
335	85	[إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ]	البروج

366	89	﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ﴾	الفجر
181-180	90	﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي...﴾	البلد
432	93	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿﴾.	الضحى
432	110	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴿﴾.	النصر
432	110	﴿فَسَبِّحْ...﴾	النصر

فهرس الأحاديث

((الكرام الكاتبين)) 430-429

((إِنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ لَسِحْرًا))..... 349

((الناس كلهم هالكون إلا العالمون)).. 495

((ليس من أمبرٍ صيَّامٍ في أمسفر))

.....174

فهرس الأبيات الشعرية

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
أبا خُرَاشَةَ أَمَّا	تَأْكُلُهُمُ الصَّبْعُ	البسيط	لعباس بن مرداس	500
أحقاً بني أبناءٍ	وسطَ المجالسِ	الطويل	لأسود بن يعفر	327
ألا يا نَحْلَةً	وَرَحْمَةَ اللَّهِ السَّلَامِ	الوافر	وينسب إلى الأحوص.	323- 324
أَنَا ابْنُ جَلَا	تعرفوني	الوافر	لسحيم بن وثيل	164- 165
بنونا بنو أبنائنا	الرجال الأبعاد	الطويل	مختلف فيه قيل: للفرزديق	328- 329
ثلاثُ كلِّهنَّ	رابعة تَعُودُ	الوافر	مجهول القائل	321
فأورَدَها العِراكِ	نَعَصِ الدِّخَالِ	الوافر	لبيد العامري	457
فإن تَقَقَّ	دم الغزالِ.	الوافر	للمنتبي	129
فإن يَكُ جُثماني	الدهرَ أَجمَعُ	الطويل	جميل بن معمر	323
قد أصبحتُ	لم أَصنَعِ	الرجز	لأبو النجم العجلي	321
لِيُبَكِّ يَزِيدُ	تُطِيحُ الطَّوائِحُ	الطويل	لحارث بن نهيك	291
لم يمنعِ الشَّرْبِ	ذاتِ أوقالِ	البسيط	لأبي قيس بن الأسلت	492-

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
				493
من صَدَّ	لا بَرَّاحُ	الكامل	لسعد بن مالك القيسي	355
وَحَلَّتْ سَوَادَ	حُبَّهَا مُتَرَاخِيَا	الطويل	للنابغة الجعدي (رضي الله عنه)	354
وَلَقَدْ أَمَرُ	قُلْتُ لا يَغْنِينِي	الكامل	لرجل من بني سلول	459
وَلَمْ يَبْقَ	كَمَا دَانُوا	الهزج	شَهْل بن شَيْبَان	498
وَمَا الدَّهْرُ	إِلَّا مَعَذِبَا	الطويل:	مجهول القائل	-516 517
يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا	صَاحِبِ الْأَحْلَامِ	الكامل	لعبيد بن الأبرص	-393 394
يا صَاحِ	الأقتاب والجلس	الكامل	لخزرج بن لوزان السدوسي	-392 393
يَدَاكَ يَدِ	غَائِظُهُ	المتقارب	لطرفه بن العبد	-202 203

فهرس الأعلام:

- اسماعيل الصفوي 8 ,
الأخفش 75 ,
الأمير حمزة الباباني 26 ,
الأندلسي 77 ,
الجزولي 508 ,
الحصكفي 28, 29, 34 , ...
الخليل , 74, 79, 94, 95, 106, ...
203, 216, 242, 262, 264, ...
281, 334, 375, 382, 390, ...
403, 437, 550, 562, 575
الديرشوي , 15, 18, 19, 21, 22, ...
23, 24, 25, 577, 582
الزجاج 75, 255, ...
الزمخشري 240 ,
السكاكي 317 ,
السلطان إبراهيم الشرقي 56 ,
السيرافي 484 ,
الشاطبي هو أبو القاسم 48 ,
الدهلوي 57 ,
الفراء 282 ,
القاسم بن عساكر 49 ,
الكسائي , 292-295-296
اللاري 31 ,
الزجاج 75 ,
إبراهيم البرزنجي 26 ,
ابن بابشاذ 345 ,
ابن درستويه , ... 345
ابن كيسان , ... 466
ابن يعيش 384 ,
أبو الحسن الأبياري 49 ,
أبو السعود أفندي 34 ,
أبو الفضل أفندي 35 ,
الزمخشري 240 ,
الفراء 75 ,
المازني 506 ,
أبو علي الفارسي 76, 218 ,
أبو عمرو بن العلاء 73 ,
ابن الحاجب , ... 48
أحمد الكوراني 27 ,
الدولت آبادي، شهاب الدين . 55 ,
أحمد بن محمد البشتي 79 ,
البديسي 32 ,
أرسطو 230 ,

المازني..... 507 ,	شرف خان , 7, 8, 16, 17, 20,
المالكي..... 342,	21, 61, 62, 64, 68, 571,
المبرد..... 75, 256, 507 ,	594.....
المُصَنَّف 35 ,	أبو عبد الله البازلي..... 30 ,
امروء القيس..... 337 ,	قاضي زاده..... 65 ,
بدر بك بن شاه علي بك 6 , ...	صالح الجرّمي..... 75 ,
يوسف بن المختار..... 29 ,	ابن عبد السلام بن..... 49 ,
رسول السورجي..... 36 ,	محمد المردوخى..... 33 ,
سلطان سليمان خان..... 6 ,	عبد الكريم ابن المصنف 37 , ...
سلطان مراد..... 8 ,	الكندي..... 55 ,
سيبويه , 197, 206, 210, 217,	ابن بَرّهَانَ العُكْبَرِيّ , 314.....
224, 232, 233, 236,	علي بن أبي طالب..... 504 ,
254, 256, 264, 265,	الكسائي..... 293 ,
271, 274, 275, 280,	عيسى بن عمر الثقفي 264, 73 ,
281, 291, 295, 300,	بابن كيسان..... 423 ,
327, 337, 353, 355,	الرضي الأسترابادي..... 54 ,
385, 390, 392, 393,	محمد بن داود..... 30 ,
425, 426, 437, 443,	محمد بن مراد بن عثمان..... 28 ,
451, 457, 463, 464,	موسى بن عوض 63 , ...
478, 495, 496, 502,	موسى حسن الآلاني..... 63 ,
504, 505, 506, 508,	يونس بن حبيب..... 263 ,
509, 513, 522, 560,	
سيد أحمد بك الزروقي..... 11 ,	

فهرس الأماكن والبلدان

أرمية, 12	جزيرة ابن عمر , 9, 12, 15, 16, ...
البصرة, 50, 66, 122, 144, 146,	جور, 134.....
172, 241, 307, 348	جونبور, 37.....
الجزيرة, 9, 11, 15, 23, 39, 41, 43,	چور, 26.....
44, 345, 378	حصنكيف , 12.....
الحصنكفي, 21, 22, 25.....	خوي , 11.....
الدويني, 32	خيزان , 17, 45.....
العمادية, 17, 25	دهلي, 37.....
الكوفة, 48, 50, 307	ديار بكر , 11, 12, 13, 16, 21, 23,
المدرسة الفاضلية , 50	ذَاتِ عَرْقٍ 342,
آمد , 23, 25	سنجق..... 8,
إيران 11, 12, 17, 24, 26, 40,	وشتتر 241
بدليس, 9, 10, 15, 24, 26, 41, 42,	شهرزور , 27.....
43, 44, 391	إيران , 10.....
بلاد الروم , 21, 23	ماه 234,
بلاد الهند , 23, 385	مراغ , 63.....
بحيرة وان, 33	مريوان , 25, 26, 27, 40
تبريز..... 28,	همذان , 9
	هيزان , 36.....

فهرس الأمثال والكلمات والعبارات النحوية

الإِسْتِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ , 377	"إِيْمَاء , 206
الاستغاثة, 380	"طائر ذو جدل , 147
الاستِقْرَارُ , 446	"لا أبالك "و"لا أب لك "سواء, 341
الإِسْنَادُ الْأَصْلِي , 147	اختزال, 199
الإِسْنَادُ 146	إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ سِتِّينَ، فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ , 437
الاشتغال, 422	أرقم, 226
الاشتقاق 285, ...	ازدواجية, 405
الإِشْعَارُ , 179	أسماء الإشارة, 139
الإِضَافَةُ الْبَيَانِيَّةُ , 277	أسماء الأفعال, 135
الإِضْرَابُ , 436	أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً, 363
الإِضْمَارُ 296	أفعال القلوب, 373
الاعتوا, 175	أكل الكمثرى موسى , 286
الاعرابُ التقديرى 193 , ...	الأجْدَلُ, 227
الإِعرَابُ بالحركات, 183	الآحاد, 144
الإِعرَابُ بالحروف, : 183	الاختصاص , 512
الْأَفْعَالُ الْعَامَّةُ , 406	الاستثناء المفرغ, 484
الْأَفْكَلُ, 269	الاستعارة, 192
الآلَةُ 179, ...	الإِسْتِعَارَةُ التَّخْيِيلِيَّةُ, 377

114	الجموع الشاذة, 221
287: الالتباس	الجنس, 73.....
134 الأمر الاعتباري,	الحد, 141
465 الإيقاعية,	الحسنُ الوجه, 163
206 الأيماء ,	الحصر, 134
320 البُرُّ الكُرُّ بستين,	الحَقِيقَةُ, 176
210, ...الترخيم	الحقيقي, 277
377 التَّشْبِيهِ المُضْمَر ,	الحَيَّةُ الخبيثة , 227
140 التصريح,	الحَيِّيَّةُ , 174, ...
210, ...التصغي	الحَلَلُ, 409
411 التعقُّب ,	الدَّأْبُ, 464
413 التعقيب,	الدلالة, 331, ...
414 التفجع,	الدوال الأربع, 125, ...
436 التقابل,	الدور, 313
205 التَّقْرِيب ,	الرِّضَاعَةُ, 174
489 التَّمساح ,	السَّماعي 187
283 التَّنَازُع,	الشاذ, 220, ...
232 الثبة,	الضابطة, 368, ...
143 الجزئيات,	الصَّبْعَانُ, 250
134 الجملة المستأنفة,	الضرورة الشعرية, 202

الطرد 120	القصر الإضافي, ... 489
العارض, ... 135	القطع, ... 371
العدل, ... 209	الْقَدِيلُ, ... 243
الْعَدَمُ: 139	القَوَارِبُ: 183
العدول: 180,	الكلام, ... 122
العلامة الإعرابية, ... 503	الكلم, ... 122
العلة: 372,	الكلمة, ... 122
العمادية , ... 17, 25	الكلى, ... 142
العُمد: 190,	اللازم, ... 195
العهد الخارجي, ... 121	اللفظ, ... 124
العوامل اللفظية, ... 158	الليلة الهال, ... 337
الفاصلة, ... 405	المَاهِيَّة: 141,
الْفَخْدُ , ... 209	المبنيات, ... 195
الْفَرَسُخُ, ... 441	المبهم: 442-239,
الفصل, ... 481-141	المتواطئ, ... 481
الفضلات, ... 191	المَجَاز 158
ألقاب البناء , ... 182	المخالفة, ... 435
القافية, ... 405	المركب, ... 146
القراءة شاذة, ... 416	المَرْيَّةُ: 183,
القرينة المعنوية, ... 287	المُطَابَقَةُ , ... 123

المطلق: 267,	تربا "و"جندلاً, ... 359
المعتورة عليه, : 175	تَنَوِين التَّمَكِين , ... 162
المُعَايِرَة: 142,	تتوين العوض, ... 215-162
المقتضى, ... 151	ثريد , ... 452
المقيد 267,	جَرْدُ قَطِيفَةٍ, ... 319
المُلَازِمَة, ... 195-171	جُزْئِيّ مفرد, ... 119
المُنَادَى المُرَحَّم, ... 410	جمع التكسير, ... 183
المنطقي, ... 157	جمع الكثرة, ... 158
الميزان الصرفي, ... 243	جَوَارٍ, ... 254
الميلُ, ... 441	حروف المد , ... 184
الهِلَالُ , ... 336	حَصَاجِر: 242
الوجودي, ... 172	خالي الذهن , ... 132
الوحدة :الانفراد, ... 119	دلالة اللفظ, ... 132
الوزن العروضي, ... 242	دلالة المطابقة, ... 157
الوضع, ... 155-120	ذُو يَدٍ بِذِي يَدٍ, ... 459
أمس, ... 217	رُبُّ للتقليل , ... 185
أنبت الربيع البقل, ... 285	سراويل, ... 250
أنواع العهد ثلاثة, ... 121	سَمَاعِيّ, ... 371
إياك وإياه من الشرّ , ... 437	عدمي, ... 239
بدل الاشتمال, ... 274	علامات الاسم, ... 159

482	عُوم المآز ,	143	مآصق ,
483, ...	عُوم المُشترك:	118	ماهية ,
209	عنق ,	167	مبنى الأصل ,
225	عَلبة اسمية ,	459	مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرِ ,
241	غير العقلاء ,	190	مطرء ,
167	فحوى الخطاب ,	158	مُنتهى مفرد ,
246	فرازنة ,	415, ...	هذا ما سناح لآطرى الفاتر .
458	قَصُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ,	162	هن آواجُ بيتِ الله ,
458	كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيٍّ ,	437	ورأسك والسيف .
119	كَلِّيٍّ مفرد ,	241, ...	وشتَر .
210	كَوَثَر ,	459	وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُئُنِي ,
315	كوكب انقض ,	383	يا ثلاثة وثلاثين ,
315	كوكب انقض الساعة ,	387	يا طالعاً جبلاً ,
352	لَا أَهْلَ وَلَا مَالٍ ,	260	يا هؤلاء العشرون رجلاً ,
154	لجيد ,	271	يدو"دم ,
218	لولا أَنَّكَ قائم ,		

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1-الإبانة في اللغة العربية؛ سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، التحقق: د. عبد الكريم خليفة
د. نصرت عبد الرحمن د. صلاح جرار د. محمد حسن عواد د. جاسر أبو صفية، وزارة التراث
القومي والثقافة مسقط سلطنة عمان، ط1، 1420 هـ 1999 م.
- 2-آثار البلاد وأخبار العباد؛ زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: 682هـ). دون تحقيق،
دار صادر - بيروت، د.ت.
- 3-الآثار التربوية لدراسة اللغة العربية؛ خالد بن حامد الحازمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة
المنورة، الطبعة: العدد (121) ، السنة (35) 1424 هـ .
- 4-أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً؛ الدكتور عبد الرزاق
بن حمودة القادوس، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم- قسم اللغة
العربية- كلية الآداب- جامعة حلوان، 1431هـ/ 2010م.
- 5-أخبار أبي حنيفة وأصحابه؛ الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الصِّمَرِي
الحنفي (ت: 436هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1405 هـ = 1985م.
- 6-أخبار النحويين البصريين؛ الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (ت:
368هـ) تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى
البابي الحلبي، ط: 1373 هـ 1966م.
- 7-أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين؛ د أحمد مختار عبد الحميد عمر،
عالم الكتب، د.ت.
- 8-أدب الكتاب؛ أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت: 335هـ)، نسخه وعنى بتصحيحه وتعليق

حواشيه: محمد بهجة الأثري، ونظر فيه علامة العراق: السيد محمود شكري الألوسي، المطبعة السلفية - بمصر، المكتبة العربية - ببغداد، 1341هـ.

9- أدوات الإعراب؛ ظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1425 هـ = 2005 م.

10- أرشاك سافراستيان؛ الكرد وكردستان، ترجمة، الدكتور أحمد محمود الخليل، دار سردم، السلمانية إقليم كردستان العراق، ط2، 2008م.

11- أساليب بلاغية؛ الفصاحة - البلاغة - المعاني، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، وكالة المطبوعات الكويت، ط1، 1980م.

12- الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، تحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م.

13- أسد الغابة في معرفة الصحابة؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: 630هـ)، تحقيق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ = 1994م.

14- أسد الغابة؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: 630هـ)، دار الفكر - بيروت، 1409 هـ = 1989م.

15- أسرار البلاغة في علم البيان؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471 هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ = 2001 م.

16- أسرار العربية؛ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين

- الأنباري (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ/ 1999م.
- 17- الاشتقاق؛ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1411 هـ = 1991 م.
- 18- الإصابة في تمييز الصحابة؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ .
- 19- إصلاح المنطق؛ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1423 هـ/ 2002 م.
- 20- الأصمعيات اختيار الأصمعي؛ الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: 216هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ط7، 1993م.
- 21- أصول علم العربية في المدينة؛ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط28، 1417 هـ = 1418 هـ/ 1987-1988م.
- 22- الأصول في النحو؛ أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، (ت: 316هـ)، تحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د.ت.
- 23- الأضداد؛ أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قُروَ بن قُطن بن دعامة الأنباري (ت: 328هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، 1407 هـ = 1987 م.
- 24- إعراب القرآن وبيانه؛ محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير -

دمشق - بيروت، ط4، 1415هـ.

25- الأعلام؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:

1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، أيار / مايو 2002م.

26- الاقتراح في أصول النحو؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:

911هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي،

دمشق، ط2، 1427 هـ = 2006 م.

27- الاقتصاد في الاعتقاد؛ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، وضع

حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1424 هـ = 2004 م.

28- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم؛ تقي الدين أبو العباس بن أبي

القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ)، تحقيق، ناصر عبد الكريم

العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط7، 1419هـ / 1999م.

29- آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان؛ إسحاق بن الحسين المنجم

(ت: ق 4هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ..

30- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع؛ أشهر، التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية،

ادوارد كرنيليوس فاندريك (ت: 1313هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة

التأليف (الهلال)، مصر، 1313 هـ 1896م.

31- الأكراد في بهدينان؛ أنور المائي، مطبعة الحصان، موصل، 1960م.

32- إكمال الأعلام بتتليث الكلام؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله،

جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة -

المملكة السعودية، ط1، 1404هـ / 1984م.

33- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)؛ محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، (ت: 629هـ) تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1410هـ.

34- الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب؛ سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت: 475هـ)، دار الكتب العلمية بيروت/لبنان، ط1، 1411هـ/1990م.

35- الألفاظ النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألفاظ)؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، 1422هـ = 2003م.

36- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤلفة؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبلي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار الجيل - بيروت، ط1، 1411هـ.

37- الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية؛ آمال بنت عبد العزيز العمرو، د.ط، د.ت.

38- أمالي ابن الحاجب؛ ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، د.ط، د.ت.

39- أمالي ابن الحاجب؛ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، 1409هـ / 1989م.

40- أمالي ابن الشجري؛ ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: 542هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1،

1413 هـ = 1991 م.

41- الأمالي النحوية؛ ابن الحاجب ، رسالة دكتوراه مقدمة من محمد هاشم عبد الدايم جامعة القاهرة 1969م .

42- الأمالي؛ عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط2، 1407 هـ / 1987م.

43- الأمثال السائرة من شعر المتنبي؛ إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (ت: 385هـ) ، المحقق: الشيخ محمد حسن آل ياسين: مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385 هـ = 1965 م.

44- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية؛ عبد العليم إبراهيم (ت: بعد 1395هـ)، مكتبة غريب، مصر، د.ت.

45- إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف الققطي (ت: 646هـ)، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1406 هـ = 1982م.

46- الإنترنت؛ المجلس العلمي إشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، و. د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

47- الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط؛ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: 507هـ)، تحقيق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، 1282هـ / 1865م.

48- الأنساب؛ عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: 562هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية،

حيدر آباد، ط1، 1382هـ / 1962م.

49- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين؛ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ / 2003م.

50- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (761هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، د.ت.

51- إيجاز التعريف في علم التصريف؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ). تحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ / 2002م.

52- إيضاح شواهد الإيضاح؛ أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق 6هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1408هـ = 1987م.

53- الإيضاح في علل النحو؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، د.ط، د.ت.

54- الإيضاح في علوم البلاغة؛ محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، د.ت.

55- بابا مردوخ روحاني (شيو) عرفا، علما ادبا، شعرا؛ به كوشش محمد ماجد مردوخ روحاني، سروش، تهران، 1382.

56- البحث اللغوي عند العرب؛ د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط8،

2003م.

57- البحر المحيط في التفسير؛ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير

الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط: 1420هـ.

58- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع؛ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله

الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ) دار المعرفة - بيروت، د.ت.

59- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة؛ عبد المتعال الصعيدي (ت:

1391هـ)، مكتبة الآداب، ط17، 1426هـ/2005م.

60- بغية الطلب في تاريخ حلب؛ عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال

الدين ابن العديم (ت: 660هـ) تحقق: د. سهيل زكار، دار الفكر.

61- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان / صيدا، د.ت.

62- البلاد العربية والدولة العثمانية؛ محاضرات ألقاها ساطع الحصري عام 1957م.

63- البلاغة - المعاني، مناهج جامعة المدينة العالمية؛ جامعة المدينة العالمية، د.ط،

د.ت.

64- البلاغة العربية؛ عبد الرحمن بن حسن حَبَّكَة الميداني الدمشقي (ت: 1425هـ، دار

القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416 هـ = 1996 م.

65- البلغة إلى أصول اللغة؛ أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله

الحسيني البخاري القنوجي (ت: 1307هـ).تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي ((رسالة ماجستير

من كلية التربية للبنات - جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر))، رسالة

جامعية - جامعة تكريت، د.ط، د.ت.

67- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة؛** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي

(ت: 817هـ). دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ / 2000م.

68- **البيان والتبيين؛** عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ)،

دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.

69- **تاج العروس من جواهر القاموس؛** محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو

الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية،

د.ت.

70- **تاريخ إربل؛** المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن

المستوفي (ت: 637هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد

للنشر، العراق، 1980 م.

71- **تاريخ الدولة العلية العثمانية؛** محمد فريد (بك) ابن أحمد فريد (باشا)، المحامي (ت:

1338هـ) تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط1، 1401هـ - 1981م، دار

النفائس - بيروت.

72- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم؛** أبو المحاسن المفضل بن محمد

بن مسعر التنوخي المعري (ت: 442هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة

والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1412هـ = 1992م.

73- **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني؛** أبو بكر أحمد بن أبي

خيثمة (ت: 279هـ)، تحقق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة،

ط1، 1427هـ / 2006م.

74- **التاريخ الكبير؛** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت:

256هـ)، ط، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

75- تاريخ بغداد وذيوله؛ أ: بو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463) دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417هـ.

76- تاريخ بغداد؛ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1422هـ = 2002م.

77- تاريخ دمشق؛ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/1995م.

78- تاريخ ماردين؛ عبد السلام المارديني، تحقيق مجدي السلفي و تحسين إبراهيم الدوسقي دهوك، 2001م.

79- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ). تحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ = 1986م.

80- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة النِّبَاتِ والصُّعْفاء والمجاهيل؛ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط1، 1432هـ = 2011م.

81- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء؛ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد

بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، عني بتَحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1996 م.

82- تحرير ألفاظ التنبيه؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ).

المحقق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط1، 1408هـ.

83- تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار؛ محمد بن عبد الله بن إبراهيم اللواتي

الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت: 779هـ)، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1417هـ.

84- التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة؛ أبو عبد الله محمد عبد القادر بن محمد بن

المختار بن أحمد العالم القبلوي الجزائري المالكي الشهير بالشيخ باي بلعالم (ت: 1430 هـ) د.ط، د.ت.

85- التطبيق النحوي؛ الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1،

1420هـ/ 1999م.

86- التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين؛ سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد،

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: العددان 79، و80، السنة العشرون - رجب-ذو الحجة 1408هـ.

87- التعريفات الفقهية؛ محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة

صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ = 1986م، ط1، 1424هـ = 2003م.

88- التعريفات؛ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، حققه،

وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ 1983م.

89- التعليقة على كتاب سيبويه؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي

(ت: 377هـ) تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي الأستاذ المشارك بكلية الآداب، ط1، 1410هـ = 1990م.

90- تفسير مقاتل بن سليمان؛ أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت: 150هـ) تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت، ط1، 1423هـ.

91- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية؛ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط1، 1900م.

92- تكملة المعاجم العربية؛ رينهارت بيتر آن دوزي (ت: 1300هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه، محمد سليم النعيمي، جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، من 197 إلى 2000م.

93- تكملة معجم المؤلفين؛ محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، وفيات (1397 1415 هـ) = (1977 1995م)، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1418 هـ 1997م.

94- تهذيب الأسماء واللغات؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت.

95- تهذيب اللغة؛ محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.

96- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم؛ محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن

ناصر الدين (ت: 842هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1993م.

97- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك؛ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ = 2008م.

98- التوقيف على مهمات التعاريف؛ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م.

99- الثقات؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ = 1973م.

100- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط28، 1414هـ = 1993م.

101- جامع الشروح والحواشي: عبد الله محمد حُبشي، أبو ظبي، 2004م.

102- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ = 1964م.

103- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، د.ت.

- 104- **الجمال في النحو؛** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ / 1995م.
- 105- **جمهرة اللغة؛** أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م.
- 106- **الجنى الداني في حروف المعاني؛** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، لمحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1، 1413 هـ = 1992م.
- 107- **جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب؛** أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ)، اشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت، د.ت.
- 108- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع؛** أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، (المتوفي 1362هـ)، ضبط وتدقيق، د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- 109- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية؛** عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت: 775هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي، د.ت.
- 110- **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر؛** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، تحقيق، إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ / 1999م.
- 111- **حاشية الخبيصي للبرقلي؛** مكتبة السلفي، د.ت.
- 112- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ = 1997م.

- 113- الحدود في علم النحو؛ أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)، تحقيق: نجات حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م.
- 114- الحيوان؛ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ) دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1424هـ.
- 115- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه = مصر، ط1، 1387هـ = 1967م.
- 116- حياة الأمجاد من العلماء الأكراد؛ طاهر ملا عبد الله البحرقي ترتيب وتنظيم المحروس أبو بكر ملا طاهر البحرقي، دار ابن حزم، ط1، 1436هـ/2015م.
- 117- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ = 1997م.
- 118- الخصائص؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
- 119- خطط الشام؛ محمد بن عبد الرزاق بن محمد، كُرد علي (ت: 1372هـ): مكتبة النوري، دمشق، ط3، 1403هـ = 1983م.
- 120- خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن؛ وضعه باللغة الكردية العلامة معالي محمد أمين زكي بك، ونقله إلى العربية وعلق عليه الأستاذ محمد علي عوني، تقديم: العلامة أ.د. كمال مظهر أحمد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، أعظمية، ط2، 2005م.

121- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام؛ علي بن لالي بالي بن محمد القسطنطيني الحنفي، ويعرف بمنق (ت: 992هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.

132- دراسات في فقه اللغة؛ د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: 1407هـ)، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ 1960م.

123- دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب؛ محمد رَضِيُّ الدين بن الحنبلي، (1564/971م تحقيق محمد حَمْد الفخيري ويحيى زكريا عبّارة، دمشق، 1972م.

124- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية صيدر اباد/ الهند، ط2، 1392هـ/ 1972م،

125- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون؛ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق 12هـ، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط1، 1421هـ = 2000م.

126- دليل الطالبين لكلام النحويين؛ مرعي بن يوسف بن أبي، بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: 1033هـ) إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، عام النشر: 1430 هـ = 2009 م.

127- الدليل إلى المتون العلمية؛ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ 2000م.

128- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب؛ إبراهيم بن علي ، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت: 799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار التراث

للطبع والنشر، القاهرة .

129- ديوان الإسلام؛ شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت:

1167هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1411هـ/

1990 م.

130- ديوان الحماسة؛ اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت 231 هـ) يحيى بن علي بن محمد

الشيبيانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت: 502هـ) دار القلم - بيروت، د.ت.

131- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن

الأكبر؛ عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت:

808هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ/. 1988م.

132- ديوان لييد بن ربيعة العامري؛ لييد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر

معدود من الصحابة (ت: 41هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، 1425 هـ =

2004 م.

133- الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي؛ لابن النجار، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت

بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق:

مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417 هـ.

134- الرّد على النّحاة؛ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي

القرطبي، أبو العباس (ت: 592هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1،

1399 هـ = 1979 م.

135- رسالة منازل الحروف؛ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني

المعتزلي (ت: 384هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، د.ت.

136- روح البيان؛ إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (ت: 1127هـ)، دار الفكر - بيروت، د.ت.

137- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)، تحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ.

138- الزاهر في معاني كلمات الناس؛ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضام، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1412هـ = 1992م.

139- زهور عليّ؛ فهرس بالعربية والفارسية والهندية والبنجابية الباشتوية والتركية للمخطوطات والكتب في مكتبة الجمعية الآسيوية في البنغال، كلكتا 1837.

140- السالك إلى أوضح المسالك؛ محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ = 2001م.

141- سر صناعة الإعراب؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ/ 2000م.

142- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة؛ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: 1420هـ) دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ / 1992 م، برقم 76.

143- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي؛ عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (ت: 1111هـ) تحقق: عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1419 هـ/ 1998م.

144- سير أعلام النبلاء؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت : 748هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ / 1985م.

145- الشافية في علمي التصريف والخط؛ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ) تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010 م.

146- شذا العرف في فن الصرف؛ أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ) (تحقق، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د.ت.

147- شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1406هـ / 1986م.

148- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : 769هـ)، تحقق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ = 1980 م.

149- شرح أبيات سيبويه؛ يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: 385هـ). تحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، عام النشر: 1394هـ = 1974م

150- شرح الأزهري؛ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، د.ت.

151- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: 900هـ)، باب، المعروف بأداة التعريف، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ / 1998م.

152- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؛ محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ). دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1428هـ..

153- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ / 2000م.

154- شرح الرضى على الكافية ؛ تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس، ط1978م.

155- شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية؛ "لأربعة آلاف شاهد شعري" محمد بن محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1427 هـ / 2007 م.

156- شرح الكافية الشافية؛ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، د.ت.

157- شرح المفصل للزمخشري؛ يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ت: 643هـ قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1، 1422 هـ = 2001 م .

158- شرح الهندي على الكافية؛ حاجي أحمد خلوصي وحاجي مصطفى درويش،
وشركاسي صحافية عثمانية شركتي ، دار سعادات، د.ط، د.ت.

159- شرح ديوان الحماسة؛ أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت:
421 هـ)، بتحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان، ط1، 1424 هـ = 2003 م.

160- شرح ديوان المتنبي؛ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري،
الشافعي (ت: 468 هـ)، د.ط، د.ت.

161- شرح شافية ابن الحاجب؛ حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، ركن
الدين (ت: 715 هـ)، بتحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة
الدينية، ط1، 1425 هـ / 2004 م.

162- شرح شافية ابن الحاجب؛ مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب
خزانة الأدب (ت: 1093 هـ)، محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين (ت: 686 هـ)،
تحقيق: أ. محمد نور الحسن و أ. محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: 1395
هـ = 1975 م.

163- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761 هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة
المتحدة للتوزيع - سوريا، د.ت.

164- شرح قطر الندى وبل الصدى؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف،
أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761 هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة،
ط1، 1383 هـ.

165- شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)؛ محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب). أصل الكتاب: جزء من رسالة دكتوراة: في فقه اللغة من كلية دار العلوم بالقاهرة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1403هـ/1983م.

166- شرح لب الألباب في علم الإعراب؛ محمد بن بير علي البركلي(المتوفي 981هـ)، تحقيق، د. حمدي الجبالي، ط1، 1432هـ/ 2012م، المملكة الأردنية الهاشمية.

167- شرح معاني الآثار؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلمة الأزدي المعروف بالطحاوي (ت: 321هـ) حققه وقدم له: محمد زهري النجار- محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، ط1، - 1414هـ، 1994م، رقم الحديث: 3214- باب الصيام في السفر.

168- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف؛ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379هـ/ 1959م.

169- شرف خان البديلي شرفنامه؛ تعريب محمد علي عوني دمشق 2006 دار الزمان.
170- شرفه نامه تاريخ الأكراد؛ شرفخان شمس الدين البديلي، في ذكر حكام الجزيرة، د.ط، د.ت.

171- الشرفنامه: في تاريخ الدول والامارات الكردية؛ ألفه بالفارسية شرف خان البديلي، وترجمه إلى العربية ملا جميل بندي روزياني. طبع في بغداد 1372هـ - 1953م، الشرق الإسلامي في العصر الحديث: لحسين مؤنس. طبع بمصر 1938م.

172- شرقيات Usos (şarkiyat) 2007 (AG/Izmir/ Birlesik matban).

173- **الشعر والشعراء؛** أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، دار الحديث، القاهرة 1423هـ .

174- **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية؛** أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكُبري زَادَهُ (ت: 968هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، د.ت.

175- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم؛** نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: 573هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، دار الفكر دمشق - سورية، ط1، 1420 هـ = 1999م .

176- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها؛** أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/1997م.

177- **الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية؛** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ/ 1987م.

178- **صحيح البخاري؛** محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1422هـ، رقم الحديث، 5146.

179- **صورة الأرض؛** محمد بن حوقل البغدادي الموصللي، أبو القاسم (ت: بعد 367هـ)، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، 1938م.

180- **صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال؛** القاضي حسين بن محمد المهدي، سُجل هذا الكتاب بوزارة الثقافة، بدار الكتاب برقم إيداع (449) لسنة 2009م، راجعه: الأستاذ العلامة عبد الحميد محمد المهدي، مكتبة المحامي: أحمد بن محمد المهدي.

181- صيغة فعّال واستعمالاتها في اللغة العربية؛ مصطفى أحمد النماس، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد، 39.

182- ضرائر الشّعْر؛ علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ) تحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980 م.

183- الضروري في صناعة النحو؛ ابن رشد.

184- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع؛ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، ط1، 1418 هـ 1997 م، ط1، 1424 هـ 2004 م.

185- ضياء السالك إلى أوضح المسالك؛ محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ/ 2001م.

186- طبقات الفقهاء؛ أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: 476هـ)، هذبة: محمد بن مكرم ابن منظور (ت: 711هـ). تحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1970.

187- الطبقات الكبرى؛ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ط3 ، 1408هـ.

188- طبقات المفسرين للداودي؛ محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداودي المالكي (ت: 945هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة، وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، د.ت.

- 189- طبقات المفسرين؛ أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت: ق 11هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ط1، 1417هـ 1997م.
- 190- طبقات النحويين واللغويين؛ محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذجح الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: 379هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، د.ت.
- 191- طبقات فحول الشعراء؛ محمد بن سلام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت: 232هـ، تحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، د.ت.
- 192- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز؛ يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت: 745هـ)، المكتبة العنصرية - بيروت، ط1، 1423هـ.
- 193- طلبة الطلبة؛ عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي (ت: 537هـ)
- 194- ظاهرة التقارض في النحو العربي؛ أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رقم العدد-58.
- 195- العباب الزاخر واللباب الفاخر؛ رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت: 650هـ)، د.ط، د.ت.
- 196- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب؛ ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804 هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1، 1417هـ = 1997م.
- 197- علل النحو؛ محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ،

المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط1، 1420 هـ = 1999م.

198- علم اللغة العربية؛ د. محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

199- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي؛ دار الفكر العربي، ط2، القاهرة 1997م.

200- علماءنا في خدمة العلم والدين؛ عبد الكريم محمد المدرس، عني بنشره، محمد علي القره داغي، ط1، 1403هـ/1983م.

201- علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع؛ أحمد بن مصطفى المراغي (ت: 1371هـ)، د. ط، د.ت.

202- عمدة الكتاب؛ أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1425 هـ = 2004م.

203- العمدة في محاسن الشعر وآدابه؛ أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: 463 هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401 هـ 1981م.

204- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم؛ ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت: 840هـ) تحقيق وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1415 هـ = 1994م.

205- العين؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

206- عيون الأخبار؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، 1418هـ.

207- عيون الأنباء في طبقات الأطباء؛ أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (ت: 668هـ)، تحقق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت، د.ت.

208- غاية النهاية في طبقات القراء؛ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ.

209- فتح البيان في مقاصد القرآن؛ أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن القنوجي (ت: 1307هـ)، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، عام النشر: 1412 هـ = 1992م.

210- فتح القدير؛ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1، 1414 هـ.

211- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي)؛ أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 1431هـ = 2010م.

212- الفروق اللغوية؛ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ). حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، د.ت.

213- فقه اللغة وسر العربية؛ عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ = 2002م.

214- الفلاكة والمفلوكون؛ أحمد بن علي بن عبد الله، شهاب الدين الدلجي المصري (ت: 838هـ)، مطبعة الشعب، مصر، 1322 هـ.

215- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي؛ تحقيق أسامة طه الرفاعي، دار الكتاب الإسلامي، استنبول- تركيا، د.ت.

216- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغربية؛ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي - بيروت، ط1، 1410هـ = 1990م.

217- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية؛ عبد الوارث مبروك، الكويت، 1985م.

218- القاموس المحيط؛ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 1426 هـ = 2005م.

219- قصة الحضارة؛ ول ديورانت = ويليام جيمس ديورانت (ت: 1981م) تقديم: الدكتور محيي الدين صابر، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، دار الجيل، بيروت لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1408 هـ = 1988م.

220- القطوف الجنية في تراجم العائلة الديرشوية؛ محمد نوري رشيد الديرشوي (مخطوط).

221- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان؛ أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت: 821هـ) تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط2، 1402هـ = 1982م.

222- قواعد الإملاء؛ عبد السلام محمد هارون (ت: 1408هـ)، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- 1993م .

223- القواعد التطبيقية في اللغة العربية؛ د. نديم حسين د: عكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2، 1998م.

224- الكافية في علم النحو؛ لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: 646 هـ). لمحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010 م

225- الكامل في اللغة والأدب؛ محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: 285 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط3، 1417 هـ = 1997م.

226- كتاب الألفاظ (أقدم معجم في المعاني)؛ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244 هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998م.

227- كتاب التعريفات؛ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816 هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1403 هـ = 1983م.

228- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت: 377 هـ). تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

229- الكتاب العزيز أو المسالك والممالك؛ الحسن بن أحمد المهلبى العزيزي (ت: 380 هـ) جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف، د.ط، د.ت.

230- الكتاب؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ = 1988م.

231- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل؛ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،

الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3 - 1407هـ.

232- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛ مصطفى بن عبد الله كاتب جليبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، 1941م.

233- الكشف والبيان عن تفسير القرآن؛ أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ). تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ = 2002 م.

234- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية؛ أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، د.ت.

235- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة؛ نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت.

236- اللامات؛ عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ). تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1405 هـ 1985 م.

237- لب اللباب في تحرير الأنساب؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار صادر - بيروت، د.ت.

238- اللباب في تهذيب الأنساب؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: 630هـ) دار صادر - بيروت، د.ت.

239- اللباب في علل البناء والإعراب؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

البغدادي محب الدين (ت: 616هـ) تحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق ط1، 1416هـ
1995م.

240- اللباب في علوم الكتاب؛ أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي
الدمشقي النعماني (ت: 775هـ). تحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض،
دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1419 هـ = 1998م.

241- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة
والمثل؛ محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر - دمشق ط1، 1403هـ/
1983م.

242- لسان العرب؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري
الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ.

243- لسان الميزان؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:
852هـ). تحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان،
ط2، 1390هـ = 1971م.

244- اللغة العربية معناها ومبناها؛ تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5،
1427هـ/2006م.

245- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر؛ محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله
الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط19، 1422 هـ/2001م.

246- اللوحة في شرح الملح؛ محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله،
شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة
البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1،

1424هـ/2004م.

247- **اللمع في العربية**؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ) المحقق: فائز

فارس دار الكتب الثقافية - الكويت، د.ت.

248- **ليس في كلام العرب**؛ الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: 370هـ) تحقق:

أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1399هـ = 1979م.

249- **المباحث المرضية المتعلقة ب (من) الشرطية**؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد

الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقق: الدكتور مازن المبارك، دار

ابن كثير - دمشق / بيروت، ط1، 1408هـ = 1987م.

250- **متمة الأجرومية**؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي

المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني (ت: 954هـ)، د.ط، د.ت.

251- **متن الشاطبية = حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع**؛ القاسم بن فيره بن

خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (ت: 590هـ) تحقق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى

ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4، 1426هـ = 2005م.

252- **مجلة المقتبس**؛ أصدرها: محمد بن عبد الرزاق بن محمد، كُرد علي (ت: 1372هـ)،

الأعداد: 96 عددا.

253- **المجلد الشامل للمحاضرات والبحوث**؛ أقيمت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد

ببغداد سنة 1965م.

254- **المجلد في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**؛ للعلامة محمد صالح

العثيمين، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، دار ابن حزم، ط1، 1422هـ =

2002م.

- 255- **مجمع الأمثال**؛ أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان رقم: 3227، د.ت.
- 256- **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**؛ جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتنى الكجراتي (ت: 986هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، 1387هـ / 1967م.
- 257- **مجل اللغة**؛ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، - 1406 هـ = 1986م.
- 258- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**؛ أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1، 1420هـ.
- 259- **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط1420هـ / 1999م.
- 260- **المحكم والمحيط الأعظم**؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421هـ = 2000 م.
- 261- **مختار الصحاح**؛ زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط5، 1420هـ / 1999م.
- 262- **المخصص**؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى ، (ت: 458هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417هـ / 1996م.
- 263- **المدارس الدينية بقلم محمد نوري الديرشوي**؛ مجلة فحين العدد 25.

- 264- المدارس النحوية؛ أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426هـ)، دار المعارف، د.ت.
- 265- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي؛ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3، 1417 هـ = 1997م.
- 266- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع؛ عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفّي الدين (ت: 739هـ). دار الجيل، بيروت، ط1، 1412 هـ.
- 267- المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م .
- 268- المسائل البصريات؛ أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، . تحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405 هـ = 1985 هـ.
- 269- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار؛ أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت: 749هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423هـ.
- 270- المسالك والممالك؛ الحسن بن أحمد المهلب العيزي (ت: 380هـ) جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف، د.ت.
- 271- المستدرك على الصحيحين؛ أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990م، برقم- 8778.
- 272- مسند ابن أبي شيبة؛ أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ)، تحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط1، 1997م، رقم الحديث، 413.

273- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: 292هـ)، تحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م، برقم، 4799.

274- مسند الحميدي؛ أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت: 219هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا، ط1، 1996 م، رقم الحديث: 888.

275- المسند؛ الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صحت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند 1400 هـ ، باب : كتاب اختلاف الحديث وترك المعاد منها.

276- مشارق الأنوار على صحاح الآثار؛ عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ت.

277- مشاهير الكرد وكردستان؛ العلامة محمد أمين زكي بك، في العهد الإسلامي، ترجمة: سائحة زكي بك، مطبعة التقيض الأهلية بغداد، 1364 هـ = 1945م

278- مصادر الشعر الجاهلي؛ ناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر، ط7، 1988م.

279- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، د.ت.

280- المطالع النصري للمطابع المصرية في الأصول الخطية؛ نصر (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفاي الهوريني الأحمدى الأزهرى الأشعري الحنفي، الشافعي (ت: 1291هـ)،

- تحقيق وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود, مكتبة السنة, القاهرة, ط1, 1426 هـ 2005م.
- 281- **المطلع على ألفاظ المقنع**; محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي, أبو عبد الله, شمس الدين (ت: 709هـ), تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب, مكتبة السوادي للتوزيع, ط1, 1423هـ / 2003م.
- 282- **معالم مكة التاريخية والأثرية**; عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (ت: 1431هـ), دار مكة للنشر والتوزيع, ط1, 1400 هـ 1980م.
- 283- **معاني القرآن للأخفش**; أبو الحسن المجاشعي بالولاء, البلخي ثم البصري, المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ) تحقيق: د هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط1, 1411هـ = 1990م.
- 284- **معاني القرآن وإعرابه**; إبراهيم بن السري بن سهل, أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ), المحقق: عبد الجليل عبده شلبي, عالم الكتب - بيروت, ط1, 1408 هـ = 1988م.
- 285- **معاني القرآن**; أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي, محمد علي النجار, عبد الفتاح إسماعيل الشلبي, دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر, ط1, د.ت.
- 286- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**; عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد, أبو الفتح العباسي (ت: 963هـ) تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد, عالم الكتب - بيروت, د.ت.
- 287- **معجم أعلام الكرد, في التاريخ الإسلامي وفي العصر الحديث في كردستان وخارجها**; د محمد علي الصويركي, بنكه ي زين, لإحياء التراث الوثائقي والصحف الكردي, إقليم كردستان العراق, السليمانية, مؤسسة زين, مطبعة مؤسسة حمدي للطبع والنشر, 2006م.
- 288- **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**; شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن

عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ / 1993م.

289- **معجم البلدان**؛ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

290- **معجم الشيوخ**؛ تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي 703 - 759 هـ، تحقق: الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبيكي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2004م.

291- **معجم اللغة العربية المعاصر**؛ د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ = 2008م .

292- **معجم المؤلفين**؛ عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ)، مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.

293- **معجم المطبوعات العربية والمعربة**؛ يوسف بن إيلان بن موسى سرقيس (ت: 1351هـ)، مطبعة سرقيس بمصر 1346هـ / 1928م.

294- **معجم المفسرين: «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**؛ عادل نويهض، قدم له: مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط3، 1409 هـ / 1988م .

295- **المعجم الوسيط**؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار الدعوة، د.ت.

296- **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ**؛ محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)، دار الجيل - بيروت، ط1، 1412 هـ = 1992م.

- 297- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ؛ محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: 1422هـ) دار الجيل - بيروت، ط1، 1412هـ / 1992م.
- 298- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة؛ عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1414 هـ = 1994م.
- 299- معجم قبائل المملكة العربية السعودية؛ حمد بن محمد الجاسر (ت: 1421هـ) تحقيق: لنادي الأدبي في الرياض، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1401 هـ = 1981 م.
- 300- معجم لغة الفقهاء؛ محمد رواس قلعجي حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1408هـ / 1988م.
- 301- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)؛ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت، 1377 1380هـ.
- 302- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تحقيق: أد محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة - مصر، ط1، 1424 هـ = 2004م.
- 303- معجم مقاييس اللغة؛ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ = 1979م.
- 304- المغرب في ترتيب المعرب؛ ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطَرَزِي (ت: 610هـ). دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.
- 305- مغني اللبيب عن كتب الأعراب؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م.

306- مفاتيح العلوم؛ محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (ت:

387هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، د.ت.

307- مفتاح العلوم؛ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو

يعقوب (ت: 626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية،

بيروت- لبنان، ط2، 1407هـ / 1987م.

308- مفتاح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية) لمحمد بن أب القلاوي

الشنقيطي؛ أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 1431 هـ =

2010 م.

309- المفتاح في الصرف؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل،

الجرجاني الدار (ت: 471هـ) تحقق وتقديم ، د. علي توفيق الحمد، كلية الآداب- جامعة

اليرموك- إربد- عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1407هـ / 1987م.

310- المفصل في صناعة الإعراب؛ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار

الله (ت: 538هـ)، المحقق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م.

311- مقالة في المؤتمر الدولي للعلوم الإسلامية؛ بين المدارس الدينية التقليدية والكلديات

الدينية معاصرة في بينكول 2013م بعنوان: الحالة العلمية ودور المساجد المدرسية في كردستان

العراق: أ. م. د. محمد زكي ملا حسين البرواري مقالة : بعنوان المدارس القديمة ودورها في تعليم

العربية للناطقين بغيرها، 2017م.

312- المقتضب؛ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد

(ت: 285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، د.ت.

313- المقدمة الجزولية في النحو؛ عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري

المراكشي، أبو موسى (ت: 607هـ) تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل

- د فتحي محمد أحمد جمعة طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي، د.ت.

314- ملحّة الإعراب؛ القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت:

516هـ)، دون تحقيق، دار السلام - القاهرة - مصر، ط1، 1426هـ = 2005م.

315- الممتع الكبير في التصريف؛ علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو

الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

316- من تاريخ النحو العربي؛ سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ)، مكتبة

الفلاح، د.ت.

317- من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق؛ محمد بن

عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ) تحقيق: محمد المهدي عبد

الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط، السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد

المائة. 1418 - 1419هـ/1998-1999م.

318- منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد؛ أبو زكريا يحيى بن إبراهيم

بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (ت: 550هـ) تحقيق: محمود بن عبد

الرحمن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1422هـ/2002م.

319- المنتخب من غريب كلام العرب؛ علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب

بـ «كراع النمل» (ت: بعد 309هـ)، تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث

العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ/1989م.

320- المنجد؛ بيروت، دار المشرق، 1986م.

321- منشور عام 1986 م؛ مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة.

322- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لابن عثمان المازني؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت:392هـ) دار إحياء التراث القديم، ط1، في ذي الحجة سنة 1373هـ = 1954م.

323- المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف؛ عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط3، 1428هـ / 2007م.

324- المنهاج الواضح للبلاغة؛ حامد عونى، المكتبة الأزهرية للتراث، د.ت.

325- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي؛ يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: 874هـ) حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد أمين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

326- المذهب في فقه الإمام الشافعي؛ أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: 476هـ) دار الكتب العلمية ، د.ت.

327- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار؛ أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ (ت: 845هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418 هـ.

328- موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر؛ 1417 هـ 96 19 1997 م: أحمد معمر العسيري، الرياض، ط1، 1417هـ/ 1996م.

329- الموجز في قواعد اللغة العربية؛ سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ) دار الفكر - بيروت- لبنان، ط، 1424هـ / 2003م.

330- الموسوعة الحرة؛ الانترنت، الموسوعة المعرفية الشاملة: الإنترنت.

331- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام؛ إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ

علوي، بن عبد القادر السقاف، موقع الدرر السنية على الإنترنت. dorar.net.

332- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛ محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن

محمد صابر الفاروقي الحنفي لتهاوني ت: بعد 1158هـ، تقديم وإشراف ومراجعة: د رفيق العجم

تحقيق: دعلي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبدالله الخالدي، جورج زيناني، مكتبة

لبنان ناشرون - بيروت، ط1- 1996م.

333- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب؛ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي

الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ) تحقيق: عبد الكريم مجاهد،

الرسالة - بيروت، ط1 ، 1415هـ 1996م.

334- الموطأ؛ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ) تحقق:

محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية- أبو ظبي -

الإمارات، ط1، 1425هـ = 2004م.

335- مولانا محمد البرقلي وفتواه في اليزيدية؛ A مصطفى دهقان، أكاديمية

نوبهار، 2015م .

336- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي

(ت: 581هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1412هـ / 1992م.

337- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة؛ يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري

الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب،

مصر، د.ت.

338- النحو المصفى؛ محمد عيد، مكتبة الشباب، د.ت.

339- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية؛ على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية
السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

340- النحو الوافي؛ عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، د.ت.

341- نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية؛ علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني
الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت: 816هـ)، المعرب عن الفارسية: حامد حسين، وضع
الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة،
شيتاغونغ، ط1، 1408 هـ = 1987م.

342- نزهة الألباء في طبقات الأدباء؛ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو
البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء -
الأردن، ط3، 1405هـ / 1985م.

343- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار محمود مقديش؛ تحقيق: علي الزواري،
محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1988م.

344- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر؛ عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي
الحسني الطالبي (ت: 1341هـ) : دار ابن حزم بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ / 1999م.

345- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تحقيق: أبي
محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م - 1426هـ..

346- نظم الأجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي؛ (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر
بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 1431 هـ = 2010 م.

347- نظم العقيان في أعيان الأعيان؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي
(ت: 911هـ)، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية - بيروت، د.ت.

- 348- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب؛ أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت: 821هـ) تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1400هـ = 1980م.
- 349- النهاية في غريب الحديث والأثر؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ = 1979م.
- 350- نهر الذهب في تاريخ حلب؛ كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البالي الحلبي، الشهير بالغزي (ت: 1351هـ)، دار القلم، حلب، ط2، 1419هـ.
- 351- نواهد الأبحار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (3 رسائل دكتوراة). 1424هـ = 2005م.
- 352- النور السافر عن أخبار القرن العاشر؛ محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيذرؤس (ت: 1038هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1405هـ.
- 353- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين؛ إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، د.ت.
- 354- هذا والدي؛ د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق سوريا، د.ت.
- 355- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د.ت.
- 356- الوافي بالوفيات؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، تحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ / 2000م.

357- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع؛ عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: 1403هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412هـ/ 1992م.

358- الوافية في شرح الكافية؛ لابن الحاجب في النحو جزآن، أكمله سنة 686 و (شرح مقدمة ابن الحاجب وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف، د.ت.

359- وثائق شرف؛ شرف خان: بدليس، تحرير فيليامينوف زيرنوف الخامس، سانت بطرسبورغ، 1860.

360- وثائق شرف ترجمةً وتاريخاً؛ شمعي، مكتبة طوب قابي، رقم 1469، ورقة 1، د.ت.

361- الوساطة بين المتنبي، وخصومه؛ أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت: 392هـ)، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

362- وسطية أهل السنة بين الفرق؛ (رسالة دكتوراة)، محمد با كريم محمد با عبد الله، دار صادر-بيروت، د.ت.

363- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)) تحقق: إحسان عباس، دار صادر-بيروت، ط1، د.ت.

مقالة

Doç.Dr. Mustafa Kırkız Bingöl Üniversitesi ilahiyat Fakültesi,
Ört.Gör,Mardin artklu Üniversitesi, Aslam JANKIR** Siirt Üniversitesi
ilahiyat Fakültesi Dergisi.cilt

[http://wiki.eanswers.com/fa/برقلعه_\(مريوان\)](http://wiki.eanswers.com/fa/برقلعه_(مريوان)),

<http://hamrkab.blogfa.com/post/125>,

ÖZET

Muhammed b. Hüseyin el-Berkal'î ve Hâşiyetu'l-Berkal'î Ala'l-Kâfiye

Adlı Eserinin Tahkiki ve Tahlili

Refaa MALLAHI

Danışman

Prof. Dr. Mehmet Edip ÇAĞMAR

Bu çalışma, hicrî 10. asrın ilk yarısında yaşayan İmam el-Berkal'î'nin hayatını ve el-Hindî'nin şerhi üzerine yazdığı haşiyesini konu edinmiştir. Biyografik eser yazarları, bu değerli âlimin hayatı hakkında kayıtsız kalmış; hak ettiği önemi vermemişlerdir. Bu nedenle çalışmada öncelikle bu âlimin hayatına ve eserlerine ışık tutulmaya çalışılmıştır. İkinci olarak da İbnu'l-Hâcib'in el-Kâfiye'sini şerh eden el-Hindî'nin eserine yazdığı haşiyesi tahkik ve tahlil edilmiştir.

Çalışma iki ana kısma ayrılmıştır. Birinci kısım eserin inceleme boyutuna özgüdür. Bu kısım, giriş ile başlamıştır. Girişte müellifin yaşadığı dönemin ilmî, siyasî ve ictimai yapısı ile mücavir bölgelerde Arap dili eğitim durumu genel bir şekilde anlatılmıştır. Ayrıca bölgede yetişen Arap dili alanında meşhur alimler ve nahiv ilmindeki önemli metin, şerh ve haşiyeler serdedilmiştir. Giriş kısmından sonra el-Berkal'î'nin haşiyesi ile ilgili olduğundan İbnu'l-Hâcib ve *el-Kâfiye* adlı eseri ile el-Hindî ve *el-Kâfiye*'ye yazdığı şerhi izah edilmiştir. Daha sonra İmam el-Berkal'î'nin hayatı, eserleri, ilmi şahsiyeti, nahivciler arasındaki konumu, çalışmamızın ana konusunu teşkil eden haşiyenin adı, yazım sebebi ve tarihi ile yazara aidiyeti hakkında bilgi verilmiştir. Söz konusu haşiyenin kaynakları ve barındırdığı terimlerin yanı sıra yazarın eserinde örneklendirme ve temellendirmede takip ettiği yönteme dair bilgiler de sunulmuştur. Son olarak tahkikte takip edilen yönteme ve yazma eserin resimlerine yer verilmiştir. İkinci ana kısım ise tahkikli metnin sunumundan oluşmuştur. Çalışma, araştırma neticesinde elde edilen bulguların sunulduğu sonuç kısmı ile sona ermektedir.

Anahtar kelimeler: el-Berkal'î, Hâşiyetü'l-Berkal'î, Nahiv, İbnü'l-Hâcib, el-Kâfiye, el-Hindî, Şerhü'l-Hindî.

ABSTRACT

An Examination and Analysis of Muhammed b. Hussein al-Berkal'î and his Commentary on al-Qaqfiyah

By

Refaa MALLAHI

Supervisor

Prof. Dr. Mehmet Edip ÇAĞMAR

This study examines the life of Imam al-Berkal'î, who lived in the first half of the 10th century, and his commentary on the annotation written by Hindî. Biographers have remained indifferent to the life of this precious scholar and he has not received the critical attention he deserved. For this reason, this thesis primarily attempts to shed light on the author's life and works. Secondly, his commentary on Hindî's annotation explaining the al-Qaqfiyah by Ibn al-Hajib is examined and analysed.

The study is divided into two main sections. The first section is concerned with the analysis of the work. This part includes an introductory subpart. In the introduction, the scientific, political and intellectual structure of the period in which the author lived, and the condition of Arabic language teaching in the eastern and contiguous regions are explained in a general way. Famous scholars in the field of Arabic language, significant texts, commentaries and analyses in the field of syntax are also considered. Next, Ibn al-Hajib and his work entitled "al-Qaqfiyah", and al-Hindî and his commentary on al-Qaqfiyah are examined for being related to the annotation by al-Berkal'î. Then, the study explicates on al-Berkal'î's life and death, his works and personage, his position among the linguists of syntax, the title and the date of his commentary which constitutes the main subject of our study, his motives in writing it, and his ownership of the manuscript. In addition to the sources of the commentary and the terms it contains, the method followed by the author in sampling and justification is presented. Finally, the method applied in the examination of the annotation and the pictures of the manuscript shall be included. The second main section consists of the examination of the analysed

text. In the conclusion part of the study, the findings obtained as a result of the research are presented.

Keywords: Al-Berqal'î, Hâshiyah Al-Berqal'î, Syntax, Ibn Al-Hâcib, Al-Kâfiye, el-Hindî, Shard Al-Hindî.

منظر من قرية برقلعة/بَرَقْل



خريطة تحدّد موقع برقّلة/برّقل

